المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

العدد السادس والثلاثون
يونيو/حزيران 2023
المجلد 08

ISSN 2566-8048 Print
ISSN 2566-8056 Online

JPSL
Journal of Political Science and Law
المركز الديمقراطي العربي

مجلة العلوم السياسية والقانون

دورية دولية محكمة

مجلة العلوم السياسية والقانون

المركز الديمقراطي العربي

D.A.C

Journal of Political Science and Law

International scientific periodical journal

D.A.C

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلـة العلـوم السياسيـة والقانون

مجلة دورية علمية دولية محكمة

تصدر من برلين - المانيا

Journal of Political Science and Law

عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

وتعنى بنشر الدراسات والبحوث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والقانون والسياسات المقارنة

والنظم المؤسسية الوطنية والاقليمية والدولية.

الترميز الدولي للمجلة :

الإصدار الالكتروني : ISSN 2566-8056

" Journal of Political Science and Law " is an international peer-reviewed journal

Issued by the Democratic Arabic Center - Germany - Berlin

The journal is concerned with research studies and research papers in the fields of political science, international relations, comparative law and policy, and national or regional institutional systems

ISSN 2566-8056 Online

الناشـــر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين - المانيا

Germany

E-mail : journal@democraticac.de

Journal of Political Science and Law

مجلة العلوم السياسية والقانون

Journal of Political Science and Law

العدد السادس والثلاثون

يونيو/حزيران 2023

المجلد الثامن

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان (المانيا)

رئيس التحرير

د. علاء نزار العقاد - فلسطين

نائب رئيس التحرير

د. حمدي سيد محمد - مصر

رئيس اللجنة العلمية

ا.د. نادر عمر حلس - فلسطين

-

شروط النشر

- أن يكون البحث أصيلاً معداً خصيصاً لمجلة العلوم السياسية والقانون، وألا يكون قد نشر جزئياً أو كلياً في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- يرفق البحث بمختصر السيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنجليزية .
- تنشر المقالات باللغات العربية و الفرنسية و الانجليزية.
- لالتزام بالمعايير الأكاديمية والعلمية المعمول بها دوليا في إعداد الأعمال العلمية، أهمها الأمانة العلمية.
- أن يكون المقال مكتوبا بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والأشكال.
- يكتب على الصفحة الأولى من المقال ما يلي :اسم ولقب الباحث باللغتين العربية والانجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، مؤسسة الانتساب الجامعة والكلية، البريد الإلكتروني.
- كتابة عنوان المقال باللغتين العربية والانجليزية.
- وضع ملخصين وكلمات مفتاحية للمقال باللغتين العربية والانجليزية في حدود 300 كلمة.
- إتباع طريقة التهميش أسفل الصفحات بطريقة غير تسلسلية حيث يبدأ ترقيم التهميش وينتهي في كل صفحة كما يلي: اسم الكاتب ، لقب الكاتب، اسم الكتاب، رقم الطبعة، بلد النشر: دار النشر ، سنة النشر، والصفحة.
- **توثق المراجع حسب الترتيب الأبجدي في نهاية المقال وتصنف إلى:**
  - مراجع باللغة العربية:
    - المقالات
    - الكتب
    - المواقع الاليكترونية.
    - القوانين والمواثيق الدولية
  - المراجع باللغة الأجنبية :
    - المقالات
    - الكتب
    - المواقع الاليكترونية.
    - القوانين والمواثيق الدولية
  - طريقة كتابة المراجع:
    - الكتاب: لقب الكاتب، اسم الكاتب ، اسم الكتاب، رقم الطبعة، بلد النشر: دار النشر ، سنة النشر.
    - المقال: لقب الكاتب ، اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم المجلة، العدد، سنة النشر، الصفحة
    - المواقع الاليكترونية: لقب الكاتب ، اسم الكاتب ،" عنوان المقال" اسم الموقع الالكتروني
    - رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه ، اسم الجامعة، اسم الكلية، السنة.
    - إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

- **يتم تنسيق الورقة على قياس** (A4) ، **بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:**

- (نوع الخط هو **Traditional Arabic** حجم **16** بارز **(Gras)** بالنسبة للعنوان الرئيسي، وحجم **14** بارز بالنسبة للعناوين الفرعية، وحجم **14** عادي بالنسبة للمتن، وحجم **11** عادي بالنسبة للجداول والأشكال إن وجدت، وحجم **9** عادي بالنسبة الهوامش.
- أما المقالات المقدمة باللغة الأجنبية تكون مكتوبة بالخط **Times New Roman. 12**
- ترك هوامش مناسبة (**2.5**)من جميع الجهات.
- يتراوح عدد كلمات البحث من **4000** كلمة إلى **7000** كلمة
- يرسل البحث المنسق على شكل ملف مايكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني: **journal@democraticac.de**
- يتم تحكيم البحث من طرف محكمين أو ثلاثة.
- يتم إبلاغ الباحث بالقبول المبدئي للبحث أو الرفض.
- يمكن للباحث إجراء التعديلات المطلوبة وإرسال البحث المعدل إلى نفس البريد الإلكتروني المذكور سالفا.
- يخضع ترتيب المقالات في المجلة على أسس موضوعية.
- لا يرسل المقال إلى هيئة التحكيم في حالة عدم اتباع كل شروط النشر
- تعبر المضامين الواردة في المقال على أراء أصحابها ولا تمثل أراء المجلة.

الهيئة العلمية

رئيس الهيئة العلمية: ا. د. نادر عمر حلس
استاذ العلوم السياسية ومدير جامعة القدس المفتوحة غزة – فلسطين

ا. د عمار طارق العاني	استاذ القانون العام	العراق
ا.د هاني محمد بهاء الدين علي حجازي	استاذ علم الاجتماع المشارك	مصر
د. بدر البستاني	استاذ القانون العام بالفرنسية	المغرب
ا.م.د. نهلة أحمد فوزي أحمد البرهيمي	استاذ القانون المدني المساعد	السعودية
د. هبة يوسف القصاص	استاذ مساعد العلوم السياسية	فلسطين
أ.م.د علاء رزاك فاضل النجار	علاقات دولية–سياسية	العراق
د. أحمد قدميري	القانون العام والعلوم السياسية	المغرب
د. محمد شتيه	استاذ القانون الجنائي المساعد ـ جامعة الاستقلال	فلسطين
د. محمد زروق محمد ابراهيم عثمان	العلوم السياسية	السودان
د. كركوري مباركة حنان	قانون الأعمال	الجزائر
د. عصام عيروط	استاذ الدراسات السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة	فلسطين
ا.م. د ميثم منفي كاظم العميدي	استاذ القانون الدستوري والنظم السياسية	العراق
د. حمدي سيد محمد محمود	استاذ الاعلام المساعد	مصر
د. فاطمة خليل اسيري	استاذ علوم الاتصال والاعلام	البحرين
د. أبوبكر خليفة أبو بكر أبو جرادة	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية _جامعة وادي الشاطئ (ليبيا)	ليبيا
د. أمنة صامت	استاذ القانون والعلوم الجنائية	الجزائر
د. نبيلة عبدالفتاح قشطي	استاذ القانون الدستوري لدى كلية الحقوق جامعة المنوفية	مصر
د. حسن حرب بشير اللصاصمه	القانون الخاص– قانون تجاري وبحري	الأردن

مجلـة العلوم السياسية والقانـون. العـدد 36، **مجلد** 8- **يونيو/حزيران** 2023م

التعريف بالمجلة

المجلة الدولية للعلوم السياسية والقانون، هي مجلة دولية محكمة تصدر عن المركز العربي الديمقراطي الكائن مقره الرئيسي في – برلين– ألمانيا برقم معياري (UR–NR149/2016) ، وتحت إشراف هيئة تحرير مختصة، وهيئة استشارية دولية تتألف من نخبة من الباحثين في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والعلو م القانونية والإدارية. يعتبر المركز مؤسسة مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والتحليلي ، وذلك من أجل خلق فضاء علمي أكاديمي يستقطب إسهامات مختلف الباحثين في مجال العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، القانون والاقتصاد ؛ وحتى يتسنى لهم إثراء هذا الفضاء العلمي من خلال إضافة آرائهم ونشر بحوثهم التي تعالج الظواهر، الإشكاليات والمستجدات وهذا ما يسمح في نفس الوقت للأكاديميين بتوسعة آفاقهم، والتعرف على وجهة نظر زملائهم من مختلف الدول ومعالجتهملمختلف القضايا من منطلقات مختلفة والنظر للحقائق من زوايا متعددة.

اهتمامات ومجالات النشر بالمجلة

يحدد المركز العربي الديمقراطي ثلاثة محاور أساسية كمنطلقات عمل المجلة الدولية للعلوم السياسية والقانون وهي :

– **أولا** : الدراسات العربية، تتطرق إلى قضايا كل دولة عربية على حدة وعلى المستوى الداخلي (النظام السياسي، الشرعية، الاستقرار السياسي التنمية ...) ، ضف إلى ذلك دراسة عمل النظم السياسية والسلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية، الاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين – السياسيين، واتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية. ، ثم دراسة القضايا التي يفرضها نمط السلوك الخارجي للدول العربية، مدى التفاعل بينها، ومدى تأثير هذه القضايا على العلاقات العربية – عربية.

– **ثانيا** : الدراسات الدولية، تهتم بالقضايا التي تنشأ عن نمط العلاقات المتبادلة بين الدول العربية ودول العالم المختلفة، وسلوك مختلف القوى الكبرى تجاه المنطقة العربية ، حيث تستدعي هذه الدراسات تحديد شكل هذه العلاقة (التعاون، التنسيق، الشراكة، التحالف.....) ومدى تأثيرها على قضايا الوطن العربي.

– **ثالثا**: الدراسات القانونية؛ هي التي تعنى بالحقل الحقوقي الوطني والدولي، وتشمل مجموعة من الموضوعات كحقوق الإنسان، العدالة الانتقالية، السلطة القضائية وتطوير المنظومة القانونية في الدول العربية تحليل الأنظمة السياسية من زاوية قانونية ، وكل إشكالات الحقوق والحريات؛ إضافة إلى موضوعات القانون الدولي ونطاقاته (التدخل الدولي التعاون الدولي ، المنظمات الدولية.....)

الإصدار و شروط النشر الإلكتروني

– تصدر المجلة إلكترونيا بشكل دوري "كل ثلاث أشهر"، لتقديم ونشر جملة من البحوث الأكاديمية، التي تعالج المواضيع التي تهتم بها المجلة (المذكورة سالفا). ويتم نشر البحوث بعد حصول الباحث على الإذن بالنشر وعند استيفاء البحث العلمي المقدم للشروط الأكاديمية، وعدم تعارض البحث المقدم مع الميثاق الأخلاقي لقواعد النشر التي تستند عليها اللائحة الداخلية التنظيمية لعمل التحكيم .اما فيم يخص الشروط فهي كالتالي :

– الالتزام بالمعايير الأكاديمية والعلمية المعمول بها دوليا في المجلات المحكمة، أهمها الأمانة العلمية.

– أن يكون البحث أصيلا معدا خصيصا للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئيا أو كليا أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

– يجب أن يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.

– يتم تقويم البحث من طرف قبل محكمين مختصين.

– يتم إبلاغ الباحث بالقبول المبدئي للبحث أو الرفض.

– يتم إرسال ملاحظات التحكيم إلى الباحث.

– يمكن للباحث بإجراء التعديلات المطلوبة وإرسال البحث المعدل إلى نفس البريد الإلكتروني المذكور سالفا.

كيفية إعداد البحث للنشر

– أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف "مايكروسفت وورد " إلى البريد الإلكتروني journal@democraticac.de

– أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث.

– يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

– يرسل البحث في ملف مرفق يحتوي على ملخص الدراسة باللغة الغربية ولغة أجنبية ثانية (الإنجليزية، الألمانية، الفرنسية...) إضافة الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة فيبحثها والنتائج التي توصل إليها الباحث.

– تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات كما يجب أن يكون البحث مديلا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها و لم يشر إليها في الهوامش.

– أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده " المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

– توثق هوامش البحث بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث (1، 2، 3....) وذلك في نهاية كل صفحة.

– ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي :

أ– إذا كان المرجع بحثا في دورية : إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد ،أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب– إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج– إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه : يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، ي ذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

د– إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية : يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير ، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد صفحات البحث بين 20 و 25 صفحة مع احتساب الهوامش وقائمة المراجع، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الصفحات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Simplified Arabic
- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس ، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 9 عادي بالنسبة للملخص والهوامش.
- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال ،9 عادي للملخص والهوامش.
- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات.

في هـذا العـــدد	م

كلمة رئيس التحرير	11
تأثيرات حرب روسية وأوكرانيا الإيجابية والسلبية على أمن الطاقة في بعض الدول العربية الدكتورة : بديعة سليمان علي عبد القادر – وكيلة كلية العلوم السياسية بجامعة سليمان الدولية وأستاذ مساعد في الجامعة الإسلامية بولاية مينيسوتا الأمريكية المركز الرئيس	12
الجهود الدولية والأردنية لمواجهة الإرهاب البحري الدكتور: حسن حرب اللصاصمه – قاضي محكمة استئناف عمان سابقاً وأستاذ مشارك، كلية السياسة والقضاء جامعة منيسوتا الفرع الرئيسي للتعليم عن بعد– أمريكا	36
تجربة الانتقال الديمقراطي في المغرب: بين حكومة التناوب وحكومة الربيع العربي المحددات والتجليات الدكتور: محمد يونسي – استاذ القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول– المغرب	60
التطبيع المغربي مع إسرائيل: المسار، المكاسب، الخسائر الدكتور : صريح صالح القاز – مركز الدراسات الاستراتيجية، دكتوراه في العلوم السياسية – اليمن	82
مبدأ الفصل بين السلطات (التأصيل الفلسفي والأساس النظري) الدكتور : حازم عاكف أبو حجر – باحث ومختص في القانون الدستوري – الأردن	108
الحماية القانونية الدولية للاستثمار الأجنبي الدكتورة : نبيلة عبد الفتاح قشطى – استاذ قانون دستوري ونظم سياسية – مصر	130
دور مراكز الأبحاث في صنع القرار– دراسة حالة الكيان الصهيوني الأستاذ : هيثم حمدان هاشم شراب – باحث أكاديمي ومختص في القانون العام – فلسطين	156
المواقف والتداعيات السياسية والاقتصادية للأزمة الروسية-الأكرانية على الدول العربية الأستاذ : وسام جمال المجالي – باحث أكاديمي– الأردن	185
تأثير تقلد دونالد ترامب للرئاسة الأمريكية على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية "دراسة حالة: العلاقات السياسية والأمنية و الاقتصادية" الأستاذ : وسيم سالم عبد الله المزوغي – محاضر بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي – ليبيا	210
المواطنة والديمقراطية في ليبيا: إعادة بناء الدولة (الواقع والتحديات) الأستاذ : رمضان الأطرش – أستاذ جامعي وباحث دكتوراه في كلية الدراسات العليا بجامعة نيو برونزويك – كندا	227

قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية وأثرها على الحياة الحزبية في الأردن الدكتور : ناصر محمود طهبوب – أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأردنية – الأردن	254
أزمة قيم أم ازدواجية معايير: مواقف الأحزاب السياسية السويدية خلال أزمة اللاجئين 2015 **واللاجئين الأوكرانيين في عام** 2022 الأستاذ : ماجد رواجبه – طالب دكتوراه علوم سياسية، جامعة قرطاج– تونس	278
حق النقض "الفيتو" وإمكانية إصلاح مجلس الأمن الدولي في ظل المتغيرات الدولية (1990-2021) الأستاذ : لمى ليث "محمد سعيد" المومني – ماجستير علوم سياسية– كلية الأمير حسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية– الجامعة الأردنية	310
البعد الإقليمي للأمن القومي العربي: المركب الأمني المغاربي نموذجاً الدكتور : إدريس قسيم – باحث في قضايا السياسة الخارجية ودكتور في القانون العام. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله. فاس – المغرب	337
السياسة الخارجية الليبية تجاه المملكة المغربية 2000-2020 الأستاذ : يوسف خليفة يوسف ناعم – محاضر مساعد في العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة نالوت – ليبيا	361
النّزاع المصري – الإثيوبي حول مياه نهر النّيل : من الخلاف القائم إلى التّوافق المأمول الأستاذ : بركاني سليم – مختص في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية – الجزائر	389
إدارة التنوع الإثني في السودان ما بين تحقيق السلام و التحول الديمقراطي الدكتور: منتصر حامد بله – استاذ مساعد بجامعة كردفان . مركز دراسات السلام و التنمية – السودان	405
النهوض العربي في نظام الألفية الثالثة بين معوقات الوحدة ومقومات التكامل: التدابير والأولويات الدكتورة : بسمة خليل توم – دكتوراه في العلوم السياسية – الأردن	419

كلمة رئيس التحرير :

نرحب بكم في صدور العدد السادس والثلاثون من مجلة العلوم السياسية والقانون، بعد عمل جماعي دؤوب واجتهاد لكي يكون أحد روافد إصدارات المركز الديمقراطي العربي واسهاماته العلمية الرصينة التي تضاف إلى مكتبته الرقمية.

وبمثل ما تعاهدنا أيضاً ان تكون مجلتنا ميداناً تجري فيه أقلام أصحاب العلم والفكر؛ وتأطيرها في الشكل الصحيح والمفيد، فهذا التوجه تم تكريسه تدريجياً، حتى تمكنا شيئاً فشيئاً من جعل مجلتنا تتبوأ المكانة الجديرة بها، بوصفها نافذة تهتم بعمق التحليل والتقييم العلمي والموضوعي في مختلف القضايا وتحولات الأحداث والنظريات والاتجاهات الحديثة ذات الطابع السياسي والقانوني على حد سواء، وبفضل مشاركات الأكاديميين والباحثين في منطقتنا العربية وباقي اقطار العالم.

ونؤكد لكم زوار مجلتنا الكرام على تطلعاتنا واهتماماتنا نحو تقديم اسهامات علمية رصينة ومتميزة وغير تقليدية وهذه بمثابة دعوة نوجهها مجدداً للباحثين والكُتَّاب والمفكرين لاغتنام الفرصة وللمساهمة معاً في أداء رسالتنا التنويرية المنبثقة من وحي إيماننا بقيمة العلم والبحث العلمي.

وأخيراً أتوجه بالشكر الخاص للأستاذ عمار شرعان مدير المركز الديمقراطي العربي على جهوده ومساعيه الحثيثة لإخراج منجزات المركز في أكمل وجه ممكن وبتأكيد الالتزام بأقصى معايير المهنية البحثية والأكاديمية وحداثتها، وهذا ما يشكل مكسباً مهماً وتوجهاً داعماً لنا جميعاً، وللباحثين في مساهماتهم التي أصبحت اليوم تحظى باعتراف واسع من مؤسسات مرموقة وفاعلة في التعليم العالي والبحث العلمي، ويضعونها بمحل تقديراتهم نظراً لقيمتها العلمية وجودتها.

كما انتهز هذه المناسبة للتوجه ببالغ الشكر والامتنان لكل العاملين في أسرة تحرير المجلة وإلى أعضاء الهيئة العلمية الكرام، على جهودهم المخلصة والصادقة التي بذلوها طيلة فترة اصدار هذا العدد، كما أتمنى لجميع القراء والمهتمين كامل النجاح والتوفيـق.

الدكتور/ علاء نزار العقاد

يونيو/ حزيران 2023م

تأثيرات حرب روسية وأوكرانيا الإيجابية والسلبية على أمن الطاقة في بعض الدول العربية

Positive and negative effects of the Russian-Ukraine war on energy security in some Arab countries

إعـداد:

د. بديعة سليمان علي عبد القادر

Dr. Badia Suleiman Ali Abd Elgader

وكيلة كلية العلوم السياسية بجامعة سليمان الدولية وأستاذ مساعد في الجامعة الإسلامية

بولاية مينيسوتا الأمريكية ـ المركز الرئيس

المخلص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثيرات حرب روسية وأوكرانيا الإيجابية والسلبية على أمن الطاقة في بعض الدول العربية، وبعد التحليل التاريخي المقارن لجذور الحرب تبلورت المشكلة في مدى التأثيرات التبادلية للحرب الروسية الأوكرانية على الاستراتيجية الاقتصادية المتمثلة في أمن الطاقة في الدول العربية واستثمارات الدول العربية ومستقبلها؟ كسؤال رئيسي وكيف يتم تحليل التأثيرات السلبية والإيجابية التي تخلفها الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة في الدول العربية؟

ونتج عن الدراسة ان الآثار السلبية تكمن في قياس الآثار التبادلية والنماذج الكمية والنظرية للمكاسب الطاقوية، والمكاسب الإيجابية تتمثل بزيادة الطلب على الطاقة والغاز والنفط الأحفوري العربي وتوصي الباحثة بزيادة الإنتاج وتصدير الطاقة قدر الإمكان.

الكلمات المفتاحية: أمن الطاقة، الحرب الروسية، التداعيات الاقتصادية، الغاز، النفط.

Abstract :

The study aims to identify the positive and negative effects of the Russian-Ukrainian war on energy security in some Arab countries, and after the comparative historical analysis of the roots of the war, the problem crystallized as to the extent of the reciprocal effects of the Russian-Ukrainian war on the economic strategy represented by energy security in the Arab countries and the Arab countries' investments and their future? As a main question, how are the negative and positive effects of the Russian-Ukrainian war on energy security in the Arab countries analyzed?

The result of the study is that the negative effects lie in the measurement of the exchange effects and the quantitative and theoretical models of the energy gains, and the positive gains are the increase in demand for Arab energy, gas, and fossil oil, and the researcher recommends increasing the production and export of energy as much as possible.

Key words: energy security, Russian war, economic repercussions, gas, oil.

المقدمـة:

في الوقت الذي لم ينهض العالم بعد من تداعيات أزمة جائحة كورونا الاقتصادية جرّاء الإقفال التام لنحو عامين جاءت الحرب الروسية – الأوكرانية لتزيد أزمة اقتصادية عالمية مُضافة.

ولا شك في أن الصراع الروسي – الأوكراني يُشكل ضربة للاقتصاد العالمي، حيث إنه من أخطر تداعيات هذه الأزمة المُستجدة، أنها ستعوّق وتضر بالنمو وتطور العجلة الاقتصادية العالمية، وستزيد نسبة التضخم التي بدأت تشهدها بعض الدول الأوروبية، فعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفعت نسبة التضخم في دولة السويد إلى 6.1 % والتي لم تشهدها منذ أكثر من 30 عاماً، ومُرجّحة للارتفاع أكثر.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في 17 آذار/مارس 2022 إن الآثار السلبية لهذه الأزمة سوف تتدفق من خلال ثلاث قنوات:

- القناة الأولى: ارتفاع أسعار السلع الأولية، كالغذاء والطاقة، الذي سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.
- القناة الثانية: سوف تصارع الاقتصادات المجاورة بصفة خاصة الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد، وتحويلات العاملين في الخارج، كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين.
- القناة الثالثة: تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما التحفيز على خروج النفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.

أهداف الدراسة:

1- تهدف الدراسة إلى تبيان تأثيرات حرب روسيا وأوكرانيا والإيجابية والسلبية على أمن الطاقة في الدول العربية،
2- تهدف الدراسة لمعرفة الأوضاع الاقتصادية للمنطقة العربية في الفترة ما قبل الحرب الروسية الأوكرانية وما بعدها.
3- التعرف على أدوات قياس الاستراتيجية الاقتصادية والتنبؤ بمستقبلها.

أهمية الدراسة:

يلاحظ هنالك فجوة بحثية من خلال الدراسات العلمية التي تبرز أهمية دراسة واقع المنطقة العربية من بين الصراعات العالمية بصفة عامة ومستقبل المنطقة العربية بصفة خاصة فضلاً عن الاهتمام المحلي والعالمي في وسائل الإعلام المختلفة ومتابعة الظاهرة بدقة متناهية.

مشكله الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى التأثيرات التبادلية للحرب الروسية الأوكرانية على الاستراتيجية الاقتصادية المتمثلة في أمن الطاقة في الدول العربية واستثمارات الدول العربية ومستقبلها؟ سؤال رئيسي وكيف يتم تحليل التأثيرات السلبية والإيجابية التي تخلفها الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة في الدول العربية؟

فروض الدراسة:

- تحليل العلاقة بين منطقة الصراع والمنطقة العربية وتبيان التأثير السلبي والإيجابي للحرب على أمن الطاقة في الدول العربية.

- تحليل علاقات المنطقة العربية على المستوي الاقتصادي.

- تحليل التأثيرات التبادلية بين المنطقة العربية وبين منطقة الصراع لتعزيز التأثيرات الإيجابية وتقليل التأثيرات السلبية.

منهج الدراسة:

الدراسة تتبع المنهج الوصفي لوصف الظاهرة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها وتحليل العلاقات الدولية والتبادلية والتأثيرات الإيجابية والسلبية، فضلاً عن الدراسة التطبيقية على المنطقة العربية مع الاستعانة بأدوات المنهج العلمي حسب ما يقتضي الحال لاحقاً.

مصادر الدراسة:

- المصادر الثانوية: التقارير والدارسات والمؤتمرات والأورق العلمية.
- المصادر الأولية: الاستطلاعية المرئية والمكتوبة في وسائل الإعلام والوسائط الاجتماعية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: المنطقة العربية.
- الحدود الزمانية: فبراير – نوفمبر 2022.
- الحدود البشرية: الباحثين والأكاديميين.
- الحدود الموضوعية: تقييم التأثيرات التبادلية الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية والأوكرانية على المنطقة العربية.

هيكل الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى أربعه محاور:

- المحور الأول: نبذة عن روسيا وأوكرانيا.
- المحور الثاني: التداعيات الاستراتيجية والاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية.

- المحور الثالث: تأثيرات حرب روسية وأوكرانيا الإيجابية والسلبية على أمن الطاقة في الدول العربية.
- المحور الرابع: النتائج والتوصيات.
- قائمة المراجع والمصادر

المحور الأول: نبذة عن أوكرانيا وروسيا

أولاً: أوكرانيا [1]

الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا: تقع أوكرانيا في منطقة إستراتيجية مهمة، فهي تصنف ضمن الدول العازلة، أي الدول التي تعزل بين قارتين، وهي تتربع على مساحة كبيرة وضعتها في المرتبة 44 عالمياً، وتتكون من مشهد جغرافي يجعلها محط جذب خارجي بالإضافة إلى الكثافة السكانية، إن أوكرانيا مساحتها الكبيرة وتضاريسها المميزة وإطلالتها على المياه الدافئة جعلت النظرة الروسية إليها ثابتة، حيث تعتبرها الحديقة الخلفية لها، ولأوكرانيا أهمية إستراتيجية لروسيا وهي جزء من حزام الأمان الجغرافي، كما أنها حاجز طبيعي بين الغرب وروسيا، بالإضافة إلى أنها أقرب الطرق من روسيا إلى البلقان والبحر الأبيض المتوسط التي تعد المياه الدافئة لأسطول البحر الأسود الروسي، كذلك فنسبة الطاقة التي تسوقها روسيا لأروبا عبر أوكرانيا تبلغ 80%، كما أن تراجع مخزونات الطاقة في الشرق الأوسط وحاجة الاقتصاد الغربي إلى مزيد من إمدادات الطاقة مستقبلاً جعل روسيا تعمل بأقصى جهد للحفاظ على أوكرانيا كمعبر لأنابيب الطاقة، خاصةً أن روسيا تريد وضع يدها على نفط بحر قزوين وتوريده نحو أوروبا وقطع الطريق على المشروع الأوروبي التركي تاناب، الذي يعتبر مشروع القرن، والذي يهدف لتخلص أوروبا من صراع النمر الأوكراني، كما تعتبر أوكرانيا بلداً عازلاً بين روسيا وبين دول حلف الناتو، واحتلالها لشرق أوكرانيا هو تمهيد لخوض أي حرب برية ضد الناتو على الأرض الأوكرانية.

الأهمية الجيواقتصادية لأوكرانيا:

لأوكرانيا إمكانيات اقتصادية كبيرة من الموارد المعدنية والطاقة ومناطق زراعية خصبة، حيث تضم 22 من الأراضي الصالحة للزراعة في أوروبا، كما تعتبر ثالث أكبر مصدر للذرة وخامس أكبر مصدر للقمح، وتعتبر كذلك أوكرانيا دولة صناعية من أكبر المنتجين للصلب، وواحدة من أكبر عشر دول

[1] - دنفر . صفية، انعكاسات الازمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية 2013- 2018 – جامعة محمد خيضر – سكرة –كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية — 2018- 2019 م.

المصدرة للأسلحة، بالإضافة لذلك تمتلك أوكرانيا أهمية اقتصادية لدى روسيا باعتبارها معبر لنصف صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، وهو ما يدعم الاقتصاد الروسي، وبقصر المسافات وتكاليف النقل، وتعد أكبر مستهلك للطاقة، وتحصل على الوقود النووي من روسيا، كما أن التجارة بين كييف وروسيا هي من المصادر الأساسية لتنمية الاقتصاد الأوكراني، فضلاً عن مجال الإنتاج الزراعي، كذلك تعد الموانئ في أوديسا وسباستبول ركيزة في دعم خط التجارة الروسي مع وجود الأسطول العسكري الروسي في البحر الأسود، أما بالنسبة للنفط والغاز فيوجد لأوكرانيا رواسب لكن باحتياطي كبيراً، وأوكرانيا تمتلك أكبر احتياطي غاز صخري في أوروبا حيث يبلغ 1.2 ترليون متر مكعب، حيث يقع حقل بوزيفسكا في شرق أوكرانيا، والذي يمتد من سلوفيانسك بين محافظة دونستيك إلى محافظة فاركوف[1].

أما حقل أوليكا فيقع في غرب أوكرانيا، ويمتد من محافظة الفوق إلى محافظة ايفاتا فرانكوفسك، كما تحتوي أوكرانيا على محصول كبير من القمح حيث تعتبر سلة خبز أوروبا"، وقد تأثر الاقتصاد الأوكراني بشكل كبير من الأزمة الاقتصادية سنة 2008، حيث واجهته مشاكل خطيرة فرضت عليها اللجوء لإصلاحات هيكلية في جميع القطاعات، كما شهدت أوكرانيا حالة من الركود الاقتصادي في سنة 2013، وذلك بسبب القيود التجارية المفروضة على روسيا وارتفاع أسعار المنتوجات المستوردة، حيث قدر إجمالي ديون أوكرانيا بحوالي 80 مليار دولار، كما أعلن صندوق النقد الدولي في 2014 أنه سيقدم 27 مليار دولار أمريكي خلال السنوات السبع القادمة، وقد استمر الركود في أوكرانيا حتى سنة 2015، وذلك بسبب تفاقم الأزمة[1].

وتعد أوكرانيا من وجهة نظر الغرب لاعباً دولياً كبيراً، حيث يحصل الاتحاد الأوربي على ثلث احتياجاته من النفط والغاز من روسيا، ويمر 40% من الغاز الروسي عبر أوكرانيا، -العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على روسيا لم تستطع وقف روسيا من التدخل في أوكرانيا- كما أن أوربا ليس من مصلحتها خسارة روسيا لاستفادتها من روسيا في مجال الطاقة [2].

ثانياً: نبذة عن روسيا

روسيا أو روسيا الاتحادية هي دولة تقع في شمال أوراسيا [3]، ذات حكم جمهوري بنظام شبه رئاسي، تضم 85 كياناً اتحادياً، اثنان منهم محدودا الاعتراف دولياً (جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول الفيدرالية).

الحدود:

لروسيا حدود مشتركة مع كل من النرويج وفنلندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا، عن طريق كالينينغرادسكايا أوبلاست وروسيا البيضاء وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وكازاخستان وجمهورية الصين الشعبية ومنغوليا وكوريا الشمالية، كما أن لديها حدودًا بحرية مع اليابان في بحر أوخوتسك والولايات المتحدة عن طريق مضيق بيرينغ.

المساحة:

روسيا هي أكبر بلد في العالم من حيث المساحة، حيث تغطي نسبة 1/8 من مساحة الأرض المأهولة بالسكان في العالم بمساحة تبلغ 17,075,400 كيلومتر مربع (6,592,800 ميل مربع)، كما أنها تاسع أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بأكثر من 143 مليون نسمة، تمتد روسيا عبر كامل شمال آسيا و40% من أوروبا، كما تغطي تسع مناطق زمنية وتضم طائفة واسعة من البيئات والتضاريس، وتمتلك أكبر احتياطي في العالم من الموارد المعدنية والطاقة[1]، ولديها أكبر احتياطيات العالم من الغابات والبحيرات التي تحتوي ما يقرب من ربع المياه العذبة في العالم[2].

المحور الثاني: التداعيات الاستراتيجية والاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية

انعكست تأثيرات الحرب حتى الآن على مختلف دول وأقاليم العالم، فقد أسهمت في ارتفاع نسب التضخم بصفة عامة مع الارتفاع الكبير في الأسعار، ودفع ذلك لتدخلات قوية من البنوك المركزية الكبرى حول العالم كبنك الاحتياط الفدرالي الأميركي، والبنك المركزي الأوروبي، ولتلعب هذه المؤسسات أدواراً جديدة، وهو ما يضعها في موقف شديد الصعوبة، وصاحب ذلك ممارسة الكثير من الضغوط على البنوك المركزية من أجل رفع أسعار الفائدة، لمواجهة ارتفاع نسب التضخم، ولكن في الوقت ذاته وعلى مسؤولي البنوك المركزية الحذر كي لا تتسبب أسعار الفائدة المرتفعة في انخفاض النمو وإبطاء الأنشطة الاقتصادية.

- **هل تسببت الحرب في تبعات سلبية على حجم الأنشطة الاقتصادية الدولية والعابرة للدول؟**

قد تؤدي الحرب إلى تزايد المواقف السلبية من فكرة العولمة والتكامل الاقتصادي العالمي وحرية التجارة التي يستفيد منها الجميع، وستؤدي الحرب إلى تبني المزيد من السياسات الحمائية خاصةً مع عودة أزمات سلاسل الإمداد، والتي زاد من تأثيرها الكثير من العقوبات المفروضة على روسيا، والتهديد بفرض عقوبات على دول أخرى

ويتبع ذلك زيادة الشكوك في المؤسسات المالية الدولية، والآليات المتعارف عليها مثل آلية سويفت، وسياسياً سيدعم ذلك من حظوظ انتخاب زعماء سياسيين من أنصار الحروب التجارية والسياسات الحمائية، وهو ما يؤثر بالسلب على الجميع.

شكل (1) المصدر يورو سات 2021- 2022 م

تأثيرات الحرب الجارية على الاقتصاد الأوكراني ذاته:

أولاً: هناك مخاوف كبيرة من عدم قدرة أوكرانيا على دفع ديونها الخارجية، وعلى الرغم من تفهم الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية -كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي- لصعوبات الموقف داخل أوكرانيا وتعاطفها الكبير معها[1].

كما أن أوكرانيا تملك تبادل تجاري فيما يخص الزيوت والقمح مع ١٨ دولة في الشرق الأوسط، منها العراق ومصر والإمارات إضافة إلى المغرب وتونس، مما ينذر بحصول أزمة في الغذاء، نرى تبعاتها اليوم في العراق من ارتفاع أسعار الطحين، الذي سبب أزمة ما تزال مشتعلة إضافةً إلى صعود أسعار النفط بشكل قياسي، بسبب المخاوف من قطع روسيا لإمداداتها في صعود است النفطية والغازية إلى دول

العالم كنوع من الضغط الاقتصادي، ولقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في الكثير من دول العالم، فحتى القارة الأوربية الغنية تشهد اليوم صعوداً جنونياً في أسعار المواد الأساسية، حيث بدأت الحكومة الائتلافية في ألمانيا بدفع مساعدات على شكل منح مالية عاجلة إلى مواطنيها بقيمة (٣٠٠) يورو[1].

والارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة سيدفع بالطبع إلى حدوث أزمات عالمية، بينما من المحتمل زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط، وقد تُفضي الحرب على المدى الطويل إلى تبديل النظام الاقتصادي والجيوسياسي العالمي من أساسه إذا حدث تحوّل في تجارة الطاقة، وأُعيدت تهيئة سلاسل الإمداد، وتجزّأت شبكات المدفوعات، وأعادت البلدان التفكير في حيازاتها من عملات الاحتياطي، أما زيادة حدة التوتر الجيوسياسي فيُهدّد بمزيد من مخاطر التجزؤ الاقتصادي ولا سيما على مستوى التجارة والتكنولوجيا، ومن الدول الأكثر تضرراً من الحرب الروسية – الأوكرانية هي دول أوروبـــــا – أوروبـــــا أمام نقطة تحوّل تاريخية.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تشهد القارة الأوروبية حرباً بالمعنى الحرفي للكلمة، بل عاشت في حالة استقرار بنحو سبعة عقود، بينما أمسى مستقبل أوروبا راهناً محفوفاً بالقلق والمخاطر نتيجة الحرب الروسية – الأوكرانية المُستجدة التي بدأت في 24 شباط/فبراير 2022 ولا تُعرف كيف ستكون نهايتها [2]، هذه الحرب سيكون لها تداعيات اقتصادية ومالية وتجارية وحتى عسكرية هائلة وبالدرجة الأولى على القارة العجوز، كونها في قلب الحدث [3].

روسيا والعقوبات:

روسيا وأوكرانيا أُولى الدول الأوروبية المتضرّرة جرّاء الأزمة الأوكرانية، حيث أدت المعارك إلى تعطيل شبه كامل للاقتصاد الأوكراني، كما عرقلت بشكل كبير الملاحة في البحر الأسود، ولم يطل الأمر حتى سارعت الدول الغربية إلى فرض عقوبات مالية واقتصادية قاسية وصارمة على روسيا، تمخّضت عنها آثار اقتصادية عقيمة، وقد عوّقت هذه العقوبات الاستثمارات وتبادل السلع والخدمات بين روسيا والعالم، ومن بعض العقوبات حظر استيراد الفحم والغاز الروسي من روسيا، وحظر كامل على شركات روسية كبرى مملوكة للدولة، وحظر جميع الاستثمارات الجديدة في روسيا[1].

شكل (2) المصدر: Castellum. Ai - اقتصاد الشرق الأوسط مع Bloomberg

وترافق فرض العقوبات الاقتصادية الصادمة على روسيا مع توقف العديد من الشركات العالمية عن العمل مع روسيا تفادياً للعقوبات المستقبلية، وهذا الإجراء حتماً سيُهدّد بالبطالة الجماعية في المدى القريب، وهذا ما تخشاه الكرملين، حيث إن البطالة ستكون المحرك الأساسي للاحتجاجات الداخلية، لذا باشر الرئيس بوتين بتجهيز البلاد ببدائل على المدى الطويل، حيث رأى في حديث مع المسؤولين التنفيذيين في مجال الطيران أخيراً أن «الغرب الجماعي لا يُخطط للتراجع عن سياسة الضغط الاقتصادي على روسيا، ويحتاج كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الروسي إلى وضع خطة طويلة الأمد تستند إلى الفرص الداخلية، علماً أن الرئيس الروسي توقع العقوبات منذ أن قام بضم جزيرة القرم في العام 2014، ولكن ليس بالحجم الهائل الذي حصل بعد اجتياح أوكرانيا، لذا بدأ التفكير في إستراتيجية أطلق عليها اسم «حصن روسيا»، ومن بعض الإجراءات التي يُمكن أن يتخذها الكرملين: البنك المركزي يرفع الفائدة، واستبدال شبكة «سويفت» بشبكات داخلية والإعلان عن وظائف جديدة، حسب ما أوردته صحيفة «الإندبندت» الصادرة في 2022/4/23[(1)].[1]

ويُشار إلى أن الاقتصاد الروسي يحتل المرتبة الـ 11 عالمياً، وتزداد أهميته لقطاعات عالمية أساسية، أبرزها أسواق الطاقة وبعض المعادن والحبوب، وقد حذّر العديد من المؤسسات الدولية من الآثار الكارثية للأزمة الأوكرانية في إمدادات الغذاء للدول المنخفضة الدخل، كما قادت هذه الأزمة إلى تعطيل صادرات الحبوب الأوكرانية والروسية على حد سواء، وارتفعت أسعار القمح جرّاء هذه الحرب، حيث ارتفع سعر الطن إلى نحو 400 دولار ،كما تُوفر أوكرانيا وروسيا 60 % من صادرات دوار الشمس العالمية، إضافة إلى الشعير والذرة، لذا ستتكبّد روسيا وأوكرانيا خسائر فادحة، لأن من شأن العقوبات غير المسبوقة على

[1] (1) مركز الخطابي للدراسات، مسيرة الحرب الروسية الأوكرانية الابعاد الاقتصادية والدبلوماسية، صفحة 6- 7، منذ انطلاق 24 فبراير حتى 20 يونيو 2022.

روسيا أن تُضعف أنشطة الوساطة المالية والتجارة، مما سيُفضي إلى حدوث ركود عميق، وانخفاض سعر الروبل يُذكّي التضخم، ويُفضي إلى تراجع مستويات معيشة الناس، والخوف من ارتفاع نسبة البطالة الجماعية جرّاء توقف العديد من الشركات العالمية في روسيا التي لم تتظاهر بعد، لكنها من أكثر الأشياء التي يخشى الكرملين منها بسبب قدرتها على تأجيج المعارضة[1].

شكل (3) المصدر: بيانات التجارة الصادرة عن الأمم المتحدة

وتزامن اندلاع الحرب في أوكرانيا مع بدء مختلف دول العالم مرحلة التعافي من تبعات انتشار وتفشي فيروس "كوفيد-19" على مدار العامين السابقين، وما تبع ذلك من آثار اقتصادية ضخمة وسلبية.

ولم يكد الاقتصاد العالمي يجد طريقة إلى التعافي من أزمات التضخم وارتفاع أسعار مصادر الطاقة واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وتسببت حرب روسيا على أوكرانيا في عرقلة التعافي الاقتصادي العالمي، وهو ما انعكس في زيادات ضخمة أسعار مصادر الطاقة والمحاصيل الزراعية، خاصةً بعد فرض عقوبات غير مسبوقة على مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي، وبنكها المركزي واحتياطاتها النقدية في الخارج[1].[1]

هذا بجانب التناقض في خريطة العلاقات الدولية الروسية - العربية، فالدول العربية من حيث هذه العلاقات تتوزع إلى مجموعتين: الأولى هي الدول الأكثر استيراداً للسلع المدنية الروسية تلك (وهي بالترتيب: مصر، والمغرب، والإمارات، والسعودية، وتونس، والأردن، وقطر)، والثانية هي الأكثر استيراداً للسلع العسكرية الروسية (وتأتي سوريا على رأس قائمة الدول المستوردة للسلاح الروسي بنسبة 95% من أسلحتها، تليها الجزائر بنسبة 81، ثم العراق بمعدل 44%، تليها مصر 41، ثم الإمارات

[1] . نعمت بيان مستشارة المرأة والطفل في المنظمة العربية – لحقوق الإنسان في الدول الإسكندنافية – تقرير اتحاد المصارف العربية – العدد 498 مايو 2022

العربية المتحدة بنسبة 3%، ويبلغ حجم مبيعات الروس من السلاح للدول العربية بين 2017-2021 نحو 21% من إجمالي مبيعاتها، وإذا كانت العقوبات الاقتصادية على روسيا ستشمل السلع المدنية أكثر من السلع العسكرية فإن حاجة روسيا للدول العربية المستوردة للسلع المدنية ستكون أكبر من حاجتها للدول المستوردة للسلع العسكرية، وهو ما قد يؤثر على بعض توجهاتها المستقبلية نحو المنطقة، وترى الباحثة من خلال التحليل أن الحرب سوف تؤدي إلى مزيد من المواقف السلبية في فكرة التكامل الاقتصادي والعلاقات الدولية التجارية التي يستفيد منها الجميع.

حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وروسيا:

حيث يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، وتشكّل موسكو خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، وستؤثر العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بشدة في العلاقات الدولية والتجارية بين موسكو والاتحاد الأوروبي، خاصةً مع قرار الدول الصناعية السبع الكبرى بإلغاء وضع "الدولة الأولى بالرعاية" الممنوح لروسيا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، وتهديد الاستثمارات والأصول الأوروبية في روسيا وتعرضها لخطر المصادرة أو التأميم بسبب الحرب والعقوبات الغربية، ويصل رصيد استثمارات بلدان الاتحاد الأوروبي في السوق الروسي نحو 311.4 مليار يورو (ما يعادل 340 مليار دولار حتى عام 2020).

وبلغت الاستثمارات الروسية في دول الاتحاد الأوروبي نحو 136 مليار يورو خلال عام 2020، كما أن هناك حوالي 60 مليار دولار مستحقة لبنوك الاتحاد الأوروبي على كيانات روسية تم تجميدها، ويساهم أيضًا حاملو الجنسية الأوكرانية في أوروبا (نحو 23 مليار دولار) [1].

المحور الثالث: تأثيرات حرب روسية وأوكرانيا الإيجابية والسلبية على أمن الطاقة في الدول العربية

التوقعات لمسارات الأزمة المستقبلية ومدى تأثيرها على أسواق الطاقة العالمية يكتنفها الكثير من الغموض وأجواء عدم اليقين، ربما يعتمد الوضع على درجة تأثير العقوبات الحالية المفروضة على روسيا، وأية عقوبات مستقبلية محتملة بالإضافة إلى ذلك فإن درجة استجابة منتجي النفط والغاز الآخرين للأسعار العالمية الحالية فضلاً عن التأثيرات التي قد تحدثها تطورات الاقتصاد الدولي على الطلب العالمي على واردات الطاقة ستكون مهمة لتحديد اتجاهات الأسعار في الفترة المقبلة، ولكن من الأمور التي قد باتت في حكم المؤكدة أن أغلب دول الاتحاد الأوروبي تريد الانفصال أو الطلاق طاقويًّا وبشكل نهائي عن روسيا، طبعاً هذا السيناريو سيكون له تداعيات عميقة، وقد يعيد تشكيل خارطة الطاقة العالمية.

وهنا تجد الباحثة وتتفق مع المحللين أن الاجتياح الروسي لأوكرانيا وضع العديد من الدول العربية المصدرة للطاقة في موقف سياسي ملتبس، لكنه في المقابل عزّز مركزيتها في اقتصاد الطاقة العالمي، وربما يؤدي في النهاية إلى جني مكاسب سياسية واقتصادية خصوصًا في المديين القصير والمتوسط[2].

النفط طموحات سعودية وإماراتية:

يبحث الاتحاد الأوروبي حظر النفط الروسي وتداعياته طبعًا في حال قرر الاتحاد الأوروبي حظر الخام الروسي، من المرجح أن ترتفع أسعار النفط، وقد يكون لذلك القرار تداعيات عالمية لا يستهان بها قد تبقى آثارها الاقتصادية والسياسية فاعلة لسنوات طويلة قادمة.

وتعد روسيا أكبر مصدر للنفط في العالم؛ حيث بلغت حصتها حوالي 8% من الإمدادات العالمية، والاتحاد الأوروبي هو ثاني أكبر مستورد وأكبر مشتر للنفط الروسي في العالم [3]، وفي حال توقفت تجارة النفط بين الاتحاد الأوروبي وروسيا سوف يجري إيقاف حوالي 3 ملايين برميل في اليوم من إمدادات الخام الروسي وحوالي مليون برميل في اليوم من المنتجات النفطية؛ مما يشكّل صدمة إمداد عالمية[4] [1].

طموحات سعودية:

يبحث الاتحاد الأوروبي حظر النفط الروسي وتداعياته طبعًا في حال قرر الاتحاد الأوروبي في المدى القريب تتركز الطاقة الإنتاجية الفائضة في دول منظمة أوبك خصوصاً السعودية والإمارات، ومع ذلك لا توجد مؤشرات حتى الآن تدلّل على أن دول أوبك بقيادة السعودية على استعداد لاتخاذ إجراء لزيادة الإنتاج فوق الكميات المتفق عليها سابقاً، وأحد الأسباب ببساطة هو أنه بعد المعاناة من آثار انخفاض أسعار النفط خلال معظم العقد الماضي ومن التداعيات المالية التي خلفتها جائحة كورونا تتطلع دول أوبك لجني فوائد ارتفاع أسعار النفط[1].

في حين تقدّر أوبك أن الأسواق العالمية متأثرة حالياً بالتفاعلات السياسية أكثر من العوامل الأساسية، مثل العرض والطلب، وهو قد ما يقلّص مساحة الحركة أمام أوبك، ولعل الأهم أن دول أوبك تريد الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا، علاوة على أن دول الخليج خصوصاً السعودية لا تملك الرغبة في تقويض

---

(1) الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مجلة لباب LUBAB، مركز الجزيرة للدراسات – العدد 14 – مايو/آيار 2022

(2) نعمت بيان مستشارة المرأة والطفل في المنظمة العربية – لحقوق الإنسان في الدول الإسكندنافية – تقرير اتحاد المصارف العربية – العدد 498 مايو

(3) McWilliams, Ben, Sgaravatti, Giovanni, Tagliapietra, Simone & Georg Zachmann, Georg, Can Europe manage if Russian oil and coal are cut off? 17/03/2022, (Accessed: 04/04/2022), https://cutt.ly/9FvWggj

(4) المصدر السابق

التماسك الداخلي لأوبك بلس وتقويض منجزات سنوات من العمل، كما أن العقوبات الحالية قد تضعف بشكل كبير القدرات الروسية في الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية؛ حيث باتت شركات الطاقة الروسية معزولة الآن عن التمويل الدولي وتدفقات التكنولوجيا.

كل هذا سيعني بالمحصلة أن إنتاج النفط والغاز الطبيعي في روسيا يتجه نحو الانخفاض، وربما أن هذا الأمر - إن حصل- يجعل روسيا أقل أهمية بالنسبة لأوبك مع مرور الوقت [2]، بل إن دول الشرق الأوسط نتيجة تغير تدفقات الطاقة العالمية قد تجد نفسها تواجه في الأسواق الآسيوية هجمة النفط الروسي (أو الغاز المسال) الأرخص ثمناً[3].

وفي الحقيقة يمكن القول إن الدول الخليجية مثل السعودية والإمارات والكويت ربما تكون مستعدة لهذه التحولات أكثر من غيرها، حيث تنمو الاستثمارات الكبيرة في قطاع الطاقة لتحقيق نمو صحي خلال السنوات الخمس المقبلة؛ حيث يتنافس كبار المنتجين لتوسيع طاقتهم الإنتاجية وسط بيئة أسعار نفط صحية وتعافي العالم في أعقاب جائحة كورونا.

وهنا تقدّر أرامكو السعودية أن نفقاتها الرأسمالية ارتفعت من 27 مليار دولار أميركي في عام 2020 إلى 35 مليار دولار أميركي، مشيرة إلى استمرار النمو (وإن كان أكثر اعتدالاً) خلال السنوات القادمة وتهدف الشركة لزيادة طاقتها الإنتاجية القصوى المستدامة للنفط من 12 مليون برميل في اليوم حاليًّا إلى 13 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027[1]، وفي مجال التكرير والبتروكيماويات تؤكد أرامكو أن الأولوية ستكون لإحداث نمو مستمر لدور قطاع البتروكيماويات، الذي طالما اعتبرته الشركة المصدر الرئيسي للطلب المتزايد على النفط الخام في المستقبل.

وهدف أرامكو المعلن هو زيادة تحويل السوائل إلى الكيماويات لتبلغ 4 ملايين برميل في اليوم [2]، وفي هذا السياق ضاعفت أرامكو استثماراتها الاستراتيجية الخارجية حيث أعادت إحياء مشروع التكرير والبتروكيماويات في الصين، متطلعة نحو منفذ مضمون للصادرات إلى أكبر مشتر للنفط الخام في العالم، بينما يشير الاستحواذ لشركة التكرير البولندية إلى طموحات حصة أكبر في السوق الأوروبية[3].

في حين تستهدف الإمارات زيادات كبيرة في قدرتها على إنتاج النفط والغاز؛ حيث أعلنت شركة أدنوك المملوكة للدولة عن ميزانية رأسمالية قدرها 127 مليار دولار أميركي خلال الفترة 2022-2026 ارتفاعاً من 122 مليار دولار أميركي خلال 2021-2025، وتستهدف الشركة رفع طاقتها الإنتاجية من حوالي 4 ملايين برميل في اليوم حاليًّا إلى 5 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2030 [4]، في حين تستهدف مؤسسة البترول الكويتية إنفاقاً لمدة خمس سنوات يبلغ حوالي 65 مليار دولار أميركي سيدعم

جهودها لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 3.5 ملايين برميل في اليوم في عام 2025، ومن ثمة أربعة ملايين برميل في اليوم في عام 2035 [5].

وعلى جبهة الغاز الطبيعي تسعى الحكومات الأوروبية جاهدة لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي، لكن لا توجد طريقة سريعة لتخلص أوروبا من الغاز الروسي، لذلك تتركز معظم الجهود على الآجال المتوسطة والطويلة لتحقيق هذا الهدف.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية استورد الاتحاد الأوروبي 155 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا في عام 2021، وهو ما يمثل أكثر من 40% من إجمالي وارداته من الغاز [1]، وفي الواقع يعتمد الاتحاد الأوروبي على واردات الغاز الطبيعي بنسبة 90% من استهلاكه السنوي[2]، في حين تبلغ سعة استيراد الغاز الطبيعي المسال الممكنة في أوروبا حوالي 157 مليار متر مكعب سنويًّا، وهو ما يكفي لتلبية ما يقرب من 40% من إجمالي الطلب، ولكن في الوقت الحالي يجري استغلال نحو نصف الكمية الاستيعابية للغاز المسال فقط [3].

ويؤكد الأوروبيون أنهم يسعون لتحقيق هدفين رئيسيين: تقليل الطلب على الغاز الطبيعي من روسيا، وتنويع إمدادات الغاز الطبيعي المسال (LNG)، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي مؤخرًا عن خطته المسماة (Repower EU) لتقليص مشترياته من الغاز الروسي بمقدار الثلثين قبل نهاية العام الحالي، وتركز الخطة على تكثيف مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءات الطاقة، وتنويع مصادر إمدادها بالطاقة[4].

ويبدو أن هذه الخطة طموحة، وقد تكون مفرطة في التفاؤل خصوصًا فيما يتعلق بأهداف العام الحالي، وهنا تشير وكالة الطاقة الدولية إلى أنه يمكن للاتحاد الأوروبي أن يزيد من الناحية النظرية تدفقات الغاز الطبيعي المسال على المدى القريب بنحو 60 مليار متر مكعب للعام.

وفي هذا السياق يبحث الأوروبيون عن مصادر جديدة للإمدادات، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى زيادة الواردات من الجزائر وأذربيجان، وتوسيع طاقة خط الأنابيب من النرويج، علاوة على ذلك من المرجح أن يعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر على واردات الغاز الطبيعي المسال.[1]

---

[1] (1) MEES, Europe Targets LNG As Ukraine Conflict Forces New Energy Security Paradigm, 01/04/2022, (Accessed: 10/04/2022), https://cutt.ly/VFnRgN1

(2) Business Monitor Online, What Our Clients Want to Know: Shifting Oil & Gas, 6/4/2022, (Accessed: 07/04/2022), https://cutt.ly/zFvzxqc

(3) Business Monitor Online, Europe Oil & Gas https://cutt.ly/mFbnfgd

مع احتمال أن تصبح الولايات المتحدة وقطر مصدرين رئيسيين للغاز الطبيعي المسال، وهنا تتطلع المفوضية الأوروبية إلى تطوير العلاقات مع العديد من الدول بما يتيح استيراد 50 مليار متر مكعب سنوياً [1]، رغم أن الحصول على تلك الكمية في العام الحالي لا يعد أمراً سهلاً.

وطبعا الدخول القوي للاتحاد الأوروبي إلى أسواق الغاز الطبيعي عبر الأنابيب أو المسال قد يؤدي إلى احتدام المنافسة على شحنات الغاز الطبيعي المسال الفورية خصوصاً المتجهة إلى آسيا، وبالمحصلة ربما يدفع إلى ارتفاع الأسعار وبقائها ضمن مستويات مرتفعة لفترة أطول.

ولكن مثل هذا الدخول قد يكون محل ترحيب من الدول العربية المصدّرة للغاز، مثل قطر والجزائر ومصر وربما لاحقًا ليبيا، خاصةً بعد توقيع أول صفقة أوروبية من جانب إيطاليا مع ليبيا لاستبدال الغاز الروسي، حيث تعد ليبيا الدولة الثامنة عربياً من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، حيث أوضح مصدر من مؤسسة النفط أن ليبيا قادرة على مضاعفة طاقتها التصديرية من الغاز إلى 4 مليار قدم مكعب في اليوم[2]، وهذا الترحيب العربي لأنه قد يُبقي الأسعار في مستويات جيدة لتلك الدول، علاوة على احتمال زيادة حصصها السوقية في الأسواق الأوروبية.

ويتطلع المشترون الأوروبيون إلى استبدال إمدادات الغاز الروسية؛ مما يشير إلى أن الطلب سيظل مرتفعًا بعد أزمة الإمدادات الفورية التي ضربت القارة العام الماضي، وهناك توقعات تشير إلى أن الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي المسال قد يرتفع بنسبة 60 % مع نهاية العقد الحالي [3].

وسلطت الحرب الأوكرانية الضوء على دور دولة قطر الرائد في سوق الغاز الطبيعي المسال، ورغم أن غالبية صادرات الغاز الطبيعي المسال في قطر مرتبطة باتفاقيات بيع وشراء طويلة الأجل (SPA)؛ مما يحد من مرونة تحويل الإمدادات إلى عملاء بديلين في غضون مهلة قصيرة إلا أنه يتوقع أن تستفيد الدوحة في المدى المتوسط من توجه أوروبا نحو الغاز الطبيعي المسال ليحل محل غاز خط الأنابيب الروسي [4].

وبكل تأكيد تعتقد الدوحة أنها في وضع تفاوضي قوي يؤهلها لأن تصبح أحد الموردين الرئيسيين للدول الأوروبية خلال العقد الحالي، وربما في العقد القادم، وموقع قطر الاستراتيجي وقربها النسبي من

Key View, 29/3/2022, (Accessed: 10/04/2022),

(4) European Commission, Repower EU: Joint European Action for more affordable, secure and sustainable energy, https://cutt.ly/RFLVpUm, 08/3/2022, (Accessed: 7/04/2022), https://cutt.ly/RFLVpUm

آسيا وأوروبا فضلاً عن انخفاض تكاليف الإنتاج يعني أنها في وضع تنافس لتغيير وجهة إمدادات الغاز الطبيعي المسال، وتسعى على مدى السنوات الخمس المقبلة لتوسيع قدرة الإسالة من 77 مليون طن سنويا [1] إلى 110 ملايين طن سنويًّا بحلول عام 2025، ومن ثم زيادتها إلى 126 مليون طن سنوياً بحلول عام 2027[2].

علاوة على ذلك فإن مشروع "غولدن باس" لتصدير الغاز الطبيعي المسال بولاية تكساس الأميركية والذي تبلغ تكلفته 10 مليارات دولار (تملك قطر 70 ، وشركة إكسون موبيل الأميركية 30) سيرفع القدرات التصديرية لقطر 15.6 مليون طن من الغاز سنوياً، ومن المتوقع بدء عمليات التصدير في عام 2024[3] ، صحيح أن هذا الاستثمار الضخم لن يحل أزمة الغاز في أوروبا على المدى القريب إلا أنه قد يوفر فرصة لأوروبا لضمان الأمن المستقبلي لإمدادات الغاز من خلال اتفاقيات طويلة الأجل، مع السماح أيضًا بالابتعاد على المدى الطويل بعيدًا عن الغاز الروسي.

وفي العام الماضي وفرت قطر حوالي 5% من الطلب الأوروبي على الغاز؛ حيث بلغت صادراتها 23 مليار متر مكعب، وفقًا لبيانات "ستاندرد آند بورز غلوبال [4].

وأظهرت البيانات أن أكبر أسواقها كان إيطاليا (6.6 مليارات متر مكعب) والمملكة المتحدة 6.2(مليارات متر مكعب) وبلجيكا (3 مليارات متر مكعب) وإسبانيا (2.7 مليار متر مكعب) وبولندا 2.4(مليار متر مكعب) [1] ، ومؤخرًا ألمانيا لا تستورد حالياً الغاز الطبيعي المسال أكثر من 3 مليارات دولار لتأمين أربع محطات عائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، في وقت تسعى فيه أكبر قوة اقتصادية في أوروبا لتخفيف اعتمادها على الغاز الروسي [2] ، كما تتطلع ألمانيا إلى بناء محطتين جديدتين للغاز الطبيعي المسال لاستيراد 8 ملايين طن سنوياً.

وبالنسبة لقطر من المقرر أن تنتهي صلاحية حوالي 4.2 ملايين طن سنوياً من عقود تصدير الغاز الطبيعي المسال القطرية في عام تليها 7.9 ملايين طن سنوياً في عام 2024.

والجزائر:

تعتبر الجزائر من بين أكبر موردي الغاز لأوروبا باستخدام خطوط الأنابيب العابرة للحدود، والبلاد بمواردها وقربها من أوروبا، في موقع يؤهلها للاستفادة من التوجهات الأوروبية الجديدة في البحث عن بدائل للغاز الروسي، وهنا يمكن الإشارة إلى أن صادرات الغاز الجزائرية ارتفعت بشكل قياسي بنسبة 43% في عام 2021 لتصل إلى 55 مليار متر مكعب، توجه أكثر من 80 % منها إلى أوروبا [3].

والجزائر ضخت الجزء الأكبر من غازها من خلال 3 خطوط للأنابيب:

- الأول: "ميد غاز" الذي يمتد تحت مياه المتوسط إلى إسبانيا، والذي رُفِعَت مؤخرًا قدرته التشغيلية إلى 11 مليار متر مكعب سنوياً
- الثاني: "ترانسميد"، الذي يصل إلى إيطاليا عبر تونس، وكان هناك طريق ثالث قيد التشغيل عبر خط أنابيب الغاز المغاربي.
- الثالث: الذي يمتد إلى أسبانيا عبر المغرب، لكن تم إغلاقه منذ أن قطعت الجزائر العلاقات (4).[1]

وتقدر نشرة "ميس" الاقتصادية أن خط أنبوب "ترانسميد" الذي يمر عبر تونس ومن تحت مياه المتوسط وصولاً إلى إيطاليا يملك طاقة احتياطية تبلغ حوالي 9 مليارات متر مكعب (1)، وهناك أيضًا 13.6 مليون طن أخرى من سعة تصدير الغاز الطبيعي المسال الجزائرية غير المستغلة (حوالي 17.1 مليار متر مكعب من الغاز) وهو ما يعني بالمحصلة نحو 26 مليار متر مكعب من سعة التوريد الجزائرية الإضافية غير المستخدمة في عام 2021(2) ، ولكن السؤال: هل يستطيع إنتاج الجزائر مواكبة هذه الطاقة غير المستغلة؟

في الواقع صعد إنتاج الغاز في الجزائر إلى مستوى قياسي بلغ 100 مليار متر مكعب في عام 2021، إلا أن الاستهلاك المحلي قفز أيضًا ليصل إلى حوالي 45% من حجم الإنتاج(3) ، في حين أن الجزائر من الناحية النظرية قد تكون قادرة على زيادة إنتاج الغاز لكنها تحتاج إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والترشيد العام المحلي فإن النظرة المستقبلية على المدى القريب لأسعار النفط والغاز العالمية ترسم صورة أكثر تفاؤلاً للتطورات الجديدة في النفط والغاز، ويمكن أن تقنع العديد من اللاعبين في هذا القطاع بتوجيه استثمارات جديدة نحو الجزائر على سبيل المثال، أبرمت إيطاليا -التي تعتبر السوق الرئيسية للصادرات الجزائرية- مؤخرًا اتفاقًا لزيادة واردات الغاز من الجزائر بنحو 40% في أول صفقة كبيرة لها لإيجاد إمدادات بديلة في أعقاب الاجتياح الروسي لأوكرانيا(4) ، من ناحية أخرى تعول العديد

[1] (1) Deutsche Welle, Germany earmarks €3 billion for floating LNG terminals, 14/04/2022, (Accessed: 14/04/2022), https://cutt.ly/fFL59s8

(2) MEES," Europe Targets LNG As Ukraine ct Forces New Energy Security Paradigm",

(3) MEES, Europe Looks to Algeria for Gas Amid Russia-Ukraine War, 04/03/2022, (Accessed: 10/04/2022), https://cutt.ly/fFZMylx

(4) Business Monitor Online, Supply Concerns in Europe Pose Upside Risks to Algerian Gas Output & Exports, 01/03/2022, (Accessed: /04/2022), https://cutt.ly/1FlqKly

من الشركات إلى إمكانات الطاقة الشمسية الوفيرة للجزائر لتغذية أعمال الهيدروجين الخضراء التي يمكن أن تستفيد من خطوط الأنابيب الحالية [5].

كما اتفقت الجزائر والنيجر ونيجيريا مؤخرًا على بناء خط أنابيب غاز عبر الصحراء يبلغ طوله 4128 كيلومترًا، والذي سيمر عبر البلدان الثلاثة إلى أوروبا بمجرد اكتماله، سينقل خط الأنابيب 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، ولكن المشروع إلى تلك المرحلة سيكلف نحو 11 مليار كنظرة مستقبلية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- نتج عن الدراسة بعد تحليل العلاقة بين منطقة الصراع والمنطقة العربية وتبيان التأثير السلبي والإيجابي للحرب على أمن الطاقة في الدول العربية أن الآثار السلبية تكمن في قياس الآثار التبادلية والنماذج الكمية والنظرية للمكاسب الاقتصادية والطاقوية اعتماداً على حاضر وماضي العلاقة والوقوف على قياسها بكل أشكالها الاحتمالية، ومن الآثار السلبية لهذه الأزمة ارتفاع أسعار السلع الأولية، كالغذاء والطاقة، ودفعت التضخم نحو مزيد من الارتفاع.

2- من المكتسبات الإيجابية للمنطقة العربية زيادة الطلب على الطاقة والنفط الأحفوري العربي كتعويض للنفط الروسي بعد العقوبات والطلب على الغاز المسال من بعض الدول العربية.

3- نتج من خلال هذه الدراسة أن التحولات والتطورات التي تحدث في بنية النظام الدولي تنعكس سلبيًا وإيجابيًّا، على كل الأنظمة الإقليمية الفرعية التي يقوم عليها هذا النظام، ومن بينها النظام الإقليمي للشرق الأوسط والدول العربية خاصةً وهذا يرتبط بطبيعة الحال بدرجة السيولة والتداخل الكبيرين بين الدولي والإقليمي، بل والدولي والمحلي في العديد من الأزمات الإقليمية، كما يرتبط بأنماط التفاعلات التي تربط بين الأطراف المحلية والإقليمية والدولية وطبيعة هذه التحالفات ومتانتها، والأطر والضوابط الحاكمة لها.

4- نتج من خلال تحليل العلاقة بين منطقة الصراع والمنطقة العربية فيما يخص المصالح الاقتصادية الطاقوية أن هناك تأثيرات سلبية وأخرى إيجابية للحرب الروسية الأوكرانية على دول أوروبا والدول العربية.

5- نتج أن التأثيرات التبادلية للحرب الروسية الأوكرانية على الاستراتيجية الاقتصادية المتمثلة في أمن الطاقة في أوروبا والدول العربية واستثماراتها والدول الأوروبية ومستقبلها قد يحول الاستثمارات

مرة أخرى إلى الصناعات الاستخراجية وتوليد الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري، لكن يمكنه أيضًا تسريع التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة أو النظيفة في مناطق عديدة من العالم رغم أن الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة وارتفاع معدلات التضخم والاضطرابات في سلاسل التوريد والتقلب الشديد وعدم القدرة على التنبؤ بأسعار السلع الأساسية يجعل توقعات الاستثمارات الرئيسية أكثر غموضاً.

6- نتج من خلال الدراسة وتحليل أوضاع بعض الدول العربية اقتصادياً وسياسياً أن هناك تأثيرات سلبية وإيجابية خلفتها الحرب الروسية الأوكرانية خاصةً على أمن الطاقة فقد أدّت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة جنونية، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي وإن أكثر البلدان تأثراً بهذه التداعيات، هي البلدان التي لديها علاقات تجارية وسياحية ومالية.

7- نتج أن هناك إمكانية تعرُّض بعض الأطراف الإقليمية لضغوط وعقوبات سياسية واقتصادية وأمنية إذا حاولت أو فكرت في تجاوز الأدوار الوظيفية المرسومة لها سلفًا من جانب الولايات المتحدة، والمستقرة من عقود.

التوصيات: من خلال النتائج توصي الباحثة بـالآتي:

- تعظيم الفرص واستغلال مواطن القوة وتحويل المهددات إلى فرص من خلال تضامن المنطقة العربية وتماسكها ووضع استراتيجية مرنه في ظل الظروف الحالية التي تواجهها المنطقة.
- توفير وتصدير الطاقة قدر الإمكان.
- عمل مؤسسات عربية دولية اقتصادية تعمل على توفير الطاقة والغذاء، حال حدوث حروب للدول الموردة أو حصار لبعض الدول العربية كعقوبة اقتصادية.
- ضرورة تفعيل دور جامعة الدول العربية في خلق وصنع حلول ناجعة اقتصادية للدول العربية لتقليل الاستيراد من الغرب والاتحاد الأوربي والاعتماد على الموارد العربية لتجنب الأضرار والمصالح الاقتصادية في حال حصل لتلك الدول كوارث طبيعية أو حروب.
- تشكيل اتحاد عربي (الاتحاد العربي) واللحمة العربية لتشكيل لوبي قوي واتحاد يصعب تركيعه أو فرض عقوبات عليه وأن نشكل حلف عربي اقتصادي.
- توصي الباحثة الدول العربية المنتجة للنفط بضرورة الحفاظ على المخزون الاستراتيجي والاحتياطي النفطي من النضوب وتتجه إلى الطاقات البديلة والنظيفة وتعتمد على مصادر أخرى لرفع الاقتصاد والمحافظة على التنمية المستدامة.

قائمة المراجع والمصادر:

- "الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"، مجلة لباب LUBAB، مركز الجزيرة للدراسات - العدد 14 - مايو/آيار 2022.
- - الفارسي علي، توقيع اول صفقة أوروبية مع ليبيا لاستبدال الغاز الروسي، اسكاي نيوز عربية طرابلس، 7 ابريل 2022م
- المنشاوي محمد ا، ما مدى تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي مركز الجزيرة نت، 22 مارس 2022
- بيان نعمت، مستشارة المرأة والطفل في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الدول الإسكندنافية، تقرير اتحاد المصارف العربية، العدد 498 مايو 2022.
- دنفر، صفية، انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية 2013- 2018، جامعة محمد خيضر، سكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018-2019م.
- - صحيفة الأخبار، العدد 2233 27، أوكراني متحصل عليه من 32-86ne/ D arabia.ae/ae/economy/uidistryبتاريخ 19 الساعة 21:47، أوت 2014
- مركز الجزيرة للدراسات، نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة مغامرة روسيا في أوكرانية تعيد تشكيل النظام العالمي برمته (قطر، مركز الجزيرة، 2022)
- مزارعي عدنان، كبير الخبراء بمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي بواشنطن، ونائب مدير منطقة الشرق الأوسط السابق بصندوق النقد الدولي، لآثار الاقتصادية على الاقتصاد العالمي، مركز الجزيرة نت، 2021م
- مسيرة الحرب الروسية الأوكرانية الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية منذ انطلاق 24 فبراير حتى 20 يونيو 2022، مركز الخطابي للدراسات.
- هوارمي، أحمد، الحرب الأوكرانية، الروسية والأمن الغذائي العالمي، ط1، العراق، دار مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، حزيران 2022م.

مراجع أجنبية:

- (25- Commission of the Russian Federation for" ^ .25 SUNESCO: Panorama of Russia". Unesco.ru 29 نسخة محفوظة 305 مارس 2019 على موقع واي باك مشين ، اطلع عليه بتاريخ 2010 أكتوبر

- Library of Congress. "Topography and drainage 2. نسخة محفوظة 105 أكتوبر 2017 على موقع واي باك مشين، اطلع عليه بتاريخ 26 /2007 Dec.

- (McWilliams, Ben, Sgaravatti, Giovanni, Tagliapietra, Simone & Georg Zachmann, Georg, Can Europe manage if

- Russian oil and coal are cut off? 17/03/2022, (Accessed: 04/04/2022), https://cutt.ly/9FvWggj

- Tuvey, Jason, the war in Ukraine and Saudi oil policy, Capital Economics, 11/03/2022, (Accessed: 10/04/2022),

https://cutt.ly/RFWeknE

- The Economist, Daniel Yergin on Russia losing its status as an "energy superpower," 022, (Accessed: 06/04/2022),

https://cutt.ly/MFvOrjy

- Business Monitor Online, GCC Players Get a Head Start in The Race to Decarbonise, 30/03/2022, (Accessed: 10/04/2022),
https://cutt.ly/KFYK7hi

- Dunkley, Clare, Aramco ready to splash cash upstream, Petroleum Economist, 25/3/2022, (Accessed: 04/04/2022),

https://cutt.ly/fFvbXfZ

- Business Monitor Online, "GCC Players Get a Head Start in The Race to Decarbonise", Jans

- MEES, Europe Targets LNG As Ukraine Conflict Forces New Energy Security Paradigm, 01/04/2022, (Accessed: 10/04/2022), https://cutt.ly/VFnRgN1

- MEES, Europe Targets LNG As Ukraine Conflict Forces New Energy Security Paradigm, 01/04/2022, (Accessed: 10/04/2022), https://cutt.ly/VFnRgN1

- Business Monitor Online, What Our Clients Want to Know: Shifting Oil & Gas, 6/4/2022, (Accessed: 07/04/2022), https://cutt.ly/zFvzxqc

- Business Monitor Online, Europe Oil & Gas https://cutt.ly/mFbnfgd

Key View, 29/3/2022, (Accessed: 10/04/2022),

- European Commission, Repower EU: Joint European Action for more affordable, secure and sustainable energy,

https://cutt.ly/RFLVpUm, 08/3/2022, (Accessed: 7/04/2022), https://cutt.ly/RFLVpUm

- European Commission, "Questions and Answers on Repower EU: Joint European action مصدر سابق for more affordable

- Bloomberg, UAE's Adnoc Buys Gas Tankers from China as Part of LNG Push, 12/04/2022,

(Accessed: 12/04/2022),

https://cutt.ly/AFW105G

- Business Monitor Online, Qatar LNG Can Do = Little To Alleviate Europe's Energy Crisis Over Near Term, 30/03/2022, (Accessed: 09/04/2022), https://cutt.ly/UFnGLvP

مليون طن من الغاز الطبيعي المسال يعادل نحو (20): 1.36 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، انظرhttps://cutt.ly/DFZKDMP -sines Monitor Online, "GCC Players Get A Head Start In The Race To Decarbonise", Jans.

- Business Monitor Online, "GCC Players Get a Head Start in The Race to Decarbonise", Jans

- MEES, Europe Targets LNG As Ukraine Conflict Forces New Energy Security Paradigm, 01/04/2022, (Accessed: 10/04/2022), https://cutt.ly/VFnRgN1

- Carpenter, Claudia, and Gordon, Meghan, Feature: Qatar leverages its LNG goals with gas diplomacy amid war, S&P Global, 12/04/2022, (Accessed: 12/04/2022),https://cutt.ly/vFlsxTg

- Deutsche Welle, Germany earmarks €3 billion for floating LNG terminals, 14/04/2022, (Accessed: 14/04/2022), https://cutt.ly/fFL59s8

- MEES," Europe Targets LNG As Ukraine ct Forces New Energy Security Paradigm",

- MEES, Europe Looks to Algeria for Gas Amid Russia-Ukraine War, 04/03/2022, (Accessed: 10/04/2022), https://cutt.ly/fFZMylx

- Business Monitor Online, Supply Concerns in Europe Pose Upside Risks to Algerian Gas Output & Exports, 01/03/2022, (Accessed

- MEES, "Europe Looks to Algeria for Gas Amid Russia-Ukraine War

- MEES, Algeria Smashes Gas Output Record For 2021, Can It Keep It Up? 25/03/2022, (Accessed: 10/04/2022),

https://cutt.ly/pFZM7au

- Reuters, Italy clinches gas deal with Algeria to temper Russian reliance, 11/04/2022, (Accessed: 11/04/2022), https://cutt.ly/4FnMk0k

- MEES, "Europe Looks to Algeria for Gas

الجهود الدولية والأردنية لمواجهة الإرهاب البحري

International and Jordanian counter, maritime terrorism

إعـداد

د. حسن حرب اللصاصمه

قاضي محكمة استئناف عمان سابقاً وأستاذ مشارك، كلية السياسة والقضاء جامعة منيسوتا الفرع الرئيسي للتعليم عن بعد، أمريكا

الملخص:

نظراً لصيرورة ظاهرة الإرهاب ذات نمط جرمي، فالتنظيم القانوني لمواجهته، يحدد مفهومه والتحديات القانونية في سياق المواجهة، فهو ظاهرة قانونية وسياسية واجتماعية، تهدد الأمن والنظام العام والملاحة البحرية بالخطر، فالاهتمام به لأجل مواجهته، ووضع تعريف له لتحديد أساليب مواجهته، وبيان اثره على الأمن والنظام العام والملاحة البحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون خشية التضحية بها لحماية تلك الجوانب، فمواجهته من الموضوعات القانونية المهمة في القانون الدولي والوطني، حسما لتحديات مواجهته فتحديد تنظيمه القانوني يحقق التوازن بين احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ومتطلبات المواجهة وتكييفه القانوني كجريمة وطنية ودولية وحرب. ومعالجة ضمانات العدالة في سياق المواجهة، بتفعيل السياسة الجنائية والشرعية الدولية والمشروعية الدستورية والمواءمة بين احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمواجهة ، فيبين الجهود الدولية والأردنية في ذلك .

الكلمات المفتاحية :الجهود، الأردنية، لمواجهة، الإرهاب البحري.

Abstract :

Due to the phenomenon of terrorism becoming a criminal pattern, the legal system to confront it, identify and define it, the public language, maritime navigation, human rights and the rule of law for Confronting it is one of the important legal issues in international and national law, in order to resolve the challenges of confronting it. Determining its legal organization achieves a balance between respect for human rights, the rule of law, the requirements of confrontation, and its legal conditioning as a national and international crime and war. And addressing the guarantees of justice in the context of confrontation, by activating criminal policy, international legitimacy, constitutional legitimacy, and harmonizing respect for human rights, the rule of law, and confrontation, and he shows international and Jordanian efforts in this.

Keywords: Jordanian efforts to confront maritime terrorism.

مقدمة:

نظرا لصيرورة الإرهاب البحري نمط جرمي، وظاهرة مستمرة ذات طابع قانوني وسياسي واجتماعي تستمد مصدرها من جوهر المفاهيم السائدة في مجتمعها منتشرة ليصبح العنف واجهة الحسخطر الذي يهدد الأمن والنظام العام والاستقرار والملاحة البحرية[1]وزاد الاهتمام بمعرفة أسبابه وعني بفك غموض مفهومه لدفع الإحساس بالقلق بمكافحته والسعي لتحديد تعريفه وسبل مكافحته بحزم لحماية الأمن والنظام العام ومنع ترويع السلطة والسكان المستهدفين (1).إن الطابع المجهول لظاهرة الإرهاب البحري وغموض مفهومها وجهالة أسبابها وخطورة توجهها يلقي تحديات أمنية وقانونية دوليا ووطنيا وضرورة مكافحتها في تنظيم قانوني وتكييف قانوني سائغ يبني آلية مواجهتها القائمة على حماية الأمن والنظام العام والملاحة البحرية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق المواجهة من خلال الجهود الدولية والأردنية المستندة لتفعيل أبعاد السياسة الجنائية بين متطلبات ضمانات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وبين متطلبات المواجهة وصولا لتحقيق التوازن بين ضرورات حماية الأمن والنظام العام

[1] جلال فضل محمد العودي،(القرصنة البحرية وحرية أعالي البحار)أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة عدن، 2014، ص13، وأحمد فتحي سرور ،حكم القانون في مواجهة الإرهاب ط2، (القاهرة : مكتبة مدبولي، 2009)، ص 3.

والاستقرار والملاحة البحرية من خطر الإرهاب البحري واحترام سيادة القانون . لذلك فإن محاور هذه الدراسة تقوم على معالجة التحديات القانونية وضمانات احترام سيادة القانون للمواجهة في البعدين الدولي والأردني(2) للوقوف على هذه المحاور يتعين التعريف بموضوع الدراسة .

التعريف بموضوع الدراسة :

إن هذا البحث يتناول الجهود الدولية والأردنية لمواجهة الإرهاب البحري من خلال دراسة التحديات القانونية في سياق المواجهة وضمانات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق المواجهة بغية الوصول لبناء آلية قانونية للمواجهة في ضوء تحقيق التوازن بين متطلبات حماية الأمن والنظام العام والاستقرار من الخطر وبين متطلبات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون الأمر الذي ينبيئ عن جوانب التعريف بموضوع الدراسة من حيث المشكلة والأسئلة والأهمية والأهداف والمنهجية والدراسات السابقة ومحتوى خطة الدراسة، متناولين هذه الجوانب وفقا للآتي :

أولا : مشكلة الدراسة:

إن دراسة موضوع الجهود الدولية والأردنية لمواجهة الإرهاب البحري،تحدد العلاقة بين هذه الجهود الدولية والإقليمية للمواجهة، وفي ضوء إحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق المواجهة تعبر عن تحديد مفهوم الإرهاب البحري والعلاقة بينها ومواجهة التحديات الأمنية والقانونية لحماية السلطة والسكان والملاحة البحرية المستهدفين بالترويع والتدمير والتخريب والعنف دون التضحية بضمانات احترام حقوق الإنسان ويحقق التوازن بينها وتحقيق هذا التوازن وبناء آليته يمثل مشكلة الدراسة .

ثانيا : أسئلة الدراسة :

إن دراسة موضوع الجهود الدولية والأردنية لمواجهة الإرهاب البحري تثير التساؤلات الآتية :

1-ما مفهوم الإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني؟.

2-ما التحديات القانونية لمواجهة الإرهاب البحري دوليا وفي الأردن ؟

3-ما هي مظاهر التنظيم القانوني لمواجهة الإرهاب البحري في البعدين الدولي وفي الأردن؟.

4- كيف يتم تفعيل أبعاد السياسة الجنائية لمواجهة الإرهاب البحري دوليا وفي الأردن؟

5-ماهي الجهود الدولية والأردنية لحماية الملاحة التجارية البحرية من الإرهاب البحري؟

ثالثا : -أهمية الدراسة:

إن صيرورة الإرهاب البحري ظاهرة مستمرة، جعل لها طابع قانوني وسياسي واجتماعي، أدى لإنتشارها، وتهدد الأمن والنظام العام، وتعرض الاستقرار والملاحة البحرية للخطر ، وكونها ترتبط بأسباب متعددة صعبت أساليب مواجهتها لحماية السلطة والسكان والملاحة البحرية المستهدفين بالترويع والتدمير والتخريب، الأمر الذي فرض تحديات أمنية وقانونية تتعلق بالأخطار الواقعة على الأمن والنظام العام ويتعين مواجهتها، وتحديات قانونية تمس حقوق الإنسان،وخشية التضحية بها عند مواجهة التحديات الأمنية لهذا صارت المواجهة من الموضوعات القانونية الشائكة في القانون الدولي والوطني وذلك لضرورة توافر التنظيم القانوني لتحديد مفهوم الإرهاب البحري، واحترام حقوق الإنسان في سياق المواجهة لتحقيق التوازن بين متطلبات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وبين متطلبات المواجهة والوصول لهذه النتيجة يمثل أهمية الدراسة.

رابعا : أهداف الدراسة:

يهدف موضوع الجهود الدولية والأردنية لمواجهة الإرهاب البحري لتحقيق الأهداف الآتية:

1- معرفة مفهوم الإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني.

2-التعرف على التحديات الأمنية والقانونية في سياق المواجهة للإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني .

3- الوقوف على مظاهر التنظيم القانوني لمواجهة الإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني.

4- التوصل لضمانات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مواجهة الإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني .

5- التعرف على آلية تفعيل أبعاد السياسة الجنائية في سياق المواجهة للإرهاب البحري من خلال مبدأ الشرعية الدولية والمشروعية الدستورية في الشرعة الدولية والتشريع الأردني.

6- المواءمة بين متطلبات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ومتطلبات المواجهة للإرهاب البحري من خلال التوازن بتوافر ضمانات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ودرء الأخطار ضد الأمن والنظام

العام والاستقرار وحماية الملاحة التجارية البحرية في سياق المواجهة في الشرعة الدولية والتشريع الأردني .

خامسا: الدراسات السابقة:

اقتصر الأمر في هذا المجال على بحوث نشرت في مجلات محكمة تناولت موضوع القرصنة البحرية من حيث الاختصاص القضائي ومكافحة القرصنة البحرية في أحكام القانون الدولي دون التعرض لمظاهر التنظيم القانوني والجهود الدولية والأردنية لمواجهة الإرهاب البحري وفقا للشرعة الدولية والتشريع الأردني، ومقالات صحفية حول الدور الأردني في مواجهة القرصنة البحرية، ودراسات حول حقوق الإنسان ولا يوجد_ في حدود إطلاعي- حيث بحثت ولم أجد- رسائل جامعية في ذلك في الأردن، إلا وفقا للآتي:

1-د.ميساء بيضون،الاختصاص بمكافحة جريمة القرصنة البحرية،بحث نشر في مجلة البحوث القانونية والإقتصادية،عدد67،جامعة القاهرة2018، حول أركان جريمة القرصنة البحرية، وقواعد الاختصاص القضائي ، وأصول المحاكمات في جريمة القرصنة البحرية.

2-د.محمد حسين القضاة، مكافحة جريمة القرصنة البحرية في أحكام القانون الدولي،بحث نشر في مجلة القانون، عدد،17، سنة 2011 ،جامعة ذي قار العراق،حول مكافحة القرصنة البحرية في القانون الدولي العام والشرعة الدولية ، والجهود الدولية في مكافحتها.

3-جلال فضل محمد العودي، القرصنة البحرية وحرية أعالي البحار ، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عدن، 2014، حول القرصنة البحرية ، مفهوما ونشأة وأحكام وآثار، ولم تشر للجهود الأردنية في مجال مواجهة الإرهاب البحري، الذي ستتناولة هذه الدراسة.

سادسا : منهجية الدراسة:

معالجة لمشكلة الدراسة وبيانا لأهميتها وتحقيقا لأهدافها سنبحث موضوع الجهود الدولية والأردنية لمواجهة الإرهاب البحري وفقا للمنهج الوصفي لمظاهر التنظيم القانوني في الشرعة الدولية والتشريع الأردني لتحديد جهود هذه المواجهة .

سابعا: محتوى خطة الدراسة:

سنتناول موضوع الجهود الدولية والأردنية لمواجهة الإرهاب البحري في خطة دراسية تشتمل على مبحثين وخاتمة، المبحث الأول يعالج مفهوم الإرهاب البحري والتحديات القانونية في سياق المواجهة من خلال تحديد تعريف الإرهاب البحري ومظاهر التنظيم القانوني للمواجهة في الشرعة الدولية والتشريع الأردني، وبيان التكييف القانوني لها، في مطلب لكل منها. بينما المبحث الثاني يعالج ضمانات احترام سيادة القانون من خلال تفعيل أبعاد السياسة الجنائية في سياق المواجهة للإرهاب البحري، والمواءمة بين متطلبات سيادة القانون ومتطلبات المواجهة في الشرعة الدولية والتشريع الأردني، وفق مطلب لكل منها. وفي الخاتمة نتناول نتائج الدراسة وتوصياتها .

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب البحري والتحديات القانونية في سياق المواجهة في الشرعة الدولية والتشريع الأردني.

المبحث الثاني: ضمانات احترام سيادة القانون بتفعيل أبعاد السياسة الجنائية في سياق المواجهة للإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني.

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب البحري والتحديات القانونية في سياق المواجهة في الشرعة الدولية والتشريع الأردني:

إن ظاهرة الإرهاب البحري متعددة بأشكالها، مختلفة في زمانها ومكانها، متنوعة ببواعثها وأسبابها، انتشرت بسبب العولمة وثورة الاتصالات والمعلوماتية في القرن العشرين، فشكلت خطورة على الأمن والنظام العام والاستقرار والملاحة البحرية، وفرضت طابعها الخطر على الواقع القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، فحملت في طياتها شكلا مستحدثا من الإجرام الخطير وبشكل متطور في حيثياته وآلياته، مما ألقى على عاتق أعضاء المنظومة الدولية دوليا ووطنيا تحديات مختلفة للتوصل لوسائل مواجهته يتم رسمها استنادا لمعرفة مفهومه وأسبابه وواقعه القانوني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي[1]المؤدي لتحديات في هذا الواقع على المستوى الدولي والوطني في ضوء الالتزام بمواجهته دوليا ووطنيا فيما يتعلق باستقرار الدول وأمنها وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون بعيدا عن العنف[2]، بحيث يتم وضع التنظيم القانوني لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق المواجهة بغية مكافحته جذريا لا لتبرير وقوعه من خلال بناء مفهومه وتنظيمه القانوني وتحديد تكييفه القانوني، الأمر الذي يعني أن تحديد مظاهر التنظيم القانوني لاحترام حقوق الإنسان في سياق المواجهة تستند في ركيزتها الأولى

[1] خالد إبراهيم عبد اللطيف، الإرهاب الدولي ط1،(بيروت: دار الكتب العلمية، 2010) ص 65

[2]. سرور ، مرجع سابق، ص – 7

على التحديات القانونية في سياق المواجهة، لبيان مظاهر التنظيم القانوني، وتحديد التكييف القانوني لمواجهة الإرهاب البحري، سنتناول ذلك وفقا للآتي :

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب البحري في سياق المواجهة في الشرعة الدولية والتشريع الأردني.

المطلب الثاني: التكييف القانوني للإرهاب البحري في سياق المواجهة في الشرعة الدولية والتشريع الأردني.

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب البحري في سياق المواجهة في الشرعة الدولية والتشريع الأردني.

لقد دأب أعضاء المنظومة الدولية على مواجهة الإرهاب البحري من خلال إستراتيجية مراعاة معايير حكم القانون بحيث يتم تحديد مفهوم الإرهاب البحري ووضع التنظيم القانوني لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق المواجهة سندا لتنظيم قانوني يرسم منطلقات المواجهة بغية التوصل لمكافحة أسبابه لا لتبرير وقوعه بل لمكافحته دون التضحية بحقوق الإنسان وسيادة القانون دوليا ووطنيا[1].

وتحقيقا لمبدأ التكامل الدولي في تحديد مفهوم الإرهاب البحري، ووضع التنظيم القانوني للمواجهة فقد تم وضع إستراتيجية مواجهته في تنظيم عالمي، فجميع الدول تعمل مع الأمم المتحدة لتطبيق هذه الإستراتيجية، وأدمجت في خطة العمل معايير حكم القانون عند تنفيذ وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالمواجهة[2] . وعمل الأردن على تطبيق هذه الإستراتيجية منسجما مع التوجه الدولي.

كما كان له إستراتيجية وطنية خاصة بدمج معايير حكم القانون في سياق المواجهة، إذ بنى الأردن نظرية خاصة به في مواجهته للإرهاب البحري في تنظيم قانوني لهذه المواجهة، متخذا مسلكي العمل وفق إستراتيجية الأمم المتحدة، وعمل تنظيم قانوني وطني، للوقوف على هذين المسلكين سنتناولهما في الفروع الآتية :

الفرع الأول: تحديد مفهوم الإرهاب البحري في سياق المواجهة في التشريع الأردني .

الفرع الثاني: التنظيم القانوني الأردني لمواجهة الإرهاب البحري وفقا لإستراتيجية الأمم المتحدة.

الفرع الثالث: التنظيم القانوني الأردني لمواجهة الإرهاب البحري في التشريع الوطني .

---

[1] هبة الله أحمد خميس، الإرهاب الدولي، ط1،(الاسكندرية:منشورات الجامعة 2010)، ص -34 .

[2] أنظر:المواد 147و148 من قانون العقوبات الأردني المعدل رقم(54 لسنة2001)

الفرع الأول: تحديد مفهوم الإرهاب البحري في سياق المواجهة في التشريع الأردني:

حرص المشرع الأردني على تحديد مفهوم الإرهاب البحري، وذلك من خلال تعديل قانون العقوبات بموجب القانون المعدل رقم54 لسنة 2001م، إذ تم تعريف الإرهاب على أنه (1- كل عمل مقصود أو التهديد به أو الامتناع عنه أيا كانت بواعثه أو أغراضه أو وسائله يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي من شأنه تعريض سلامة المجتمع للخطر أو إحداث فتنة إذا كان من شأن ذلك الإخلال بالنظام العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق والأملاك العامة أو الأملاك الخاصة أو المرافق الدولية أو البعثات الدبلوماسية أو باحتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية أو الاقتصادية للخطر أو إرغام سلطة شرعية أو منظمة دولية أو إقليمية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو الأنظمة.2- يعد من جرائم الإرهاب الأعمال المصرفية المشبوهة المتعلقة بإيداع الأموال أو بتحويلها إلى أي جهة لها علاقة بنشاط إرهابي).

كذلك ورد النص على أنه (1- المؤامرة التي يقصد منها ارتكاب عمل أو أعمال.2- إلحاق الضرر ولو جزئيا في بناية عامة أو خاصة أو مؤسسة صناعية أو سفينة أو أي وسيلة نقل أو إلحاق الضرر بها كليا أو جزئيا. وفي ج/4- إذا تم ارتكاب الفعل باستخدام المواد المتفجرة أو الملتهبة أو المنتجات السامة أو المحرقة أو الوبائية أو الجرثومية أو الكيميائية أو الإشعاعية. 5-.... كل من صنع المواد المذكورة في البند (ج/4) من المادة (147) أو أي من مكونات هذه المواد بقصد استعمالها في تنفيذ أعمال إرهابية أو لتمكين شخص آخر من استعمالها لهذه الغاية.

كما جاء قانون منع الإرهاب رقم 55 لسنة2006م، ليكمل قصور التشريعات الخاصة بتعريف مصطلح الإرهاب عموما، والإرهاب البحري خصوصا، وبتعداد الأعمال الإرهابية وتمويل الإرهاب منسجما والتزامات الأردن والاتفاقيات الدولية، والاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب التي انضم لها الأردن منسجما والجهد الدولي في منع الإرهاب البحري وملاحقته وتتبعه للحد من آثاره المدمرة على قاعدة المسؤولية الإيجابية للنظام القانوني، بما يحقق معادلة التوازن بين احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمواجهة في تنظيم قانوني أيا كان تكييفه القانوني[1].

وعلى ضوء هذا النص، فإن الإرهاب البحري يعرف بأنه: أعمال العنف التي ترتكب في البحر الإقليمي لأي دولة أو في أعالي البحار، وتتمثل بأعمال العنف أو السلب أو النهب لغاية خاصة بدون غرض

[1] أنظر:المواد 147و148 من قانون العقوبات الأردني المعدل رقم(54 لسنة2001)

مشروع على أن يتعلق بهجوم في البحر أو منه[1]، فهو على صفة العنف أو التهديد به، ويرتكبان في البحر لغرض غير مشروع، وهدفهما الغايات الخاصة للسلب والنهب، ويكونان بهجوم في البحر أو منه[2].

الفرع الثاني: التنظيم القانوني الأردني لمواجهة الإرهاب البحري وفقا لإستراتيجية الأمم المتحدة:

تستند إستراتيجية الأمم المتحدة لمواجهة الإرهاب البحري على أساس مواجهته في تنظيم قانوني يقوم على التعامل مع التحديات التي تمليها دولة القانون ومتطلبات العملية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومراعاة قيم العدالة[3].

وتمثلت إستراتيجية الأمم المتحدة بالجهد الدولي من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي فصدرت وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة القرارات 1814 و 1816 و1838 و1846 و1851، وتقضي بالسماح للدول باستخدام سفنها الحربية في المياه الإقليمية لمجابهة أعمال الإرهاب البحري، وعقدت مؤتمرات دولية لمكافحة القرصنة والإرهاب البحري في سياق الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة القرصنة البحرية من قبل الأمم المتحدة، ومنها إتفاقية جنيف لعام 1958 وإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، بحيث تتم مواجهة جريمة القرصنة والإرهاب البحري بغض النظر عن تكييفها القانوني على أساس المسؤولية الإيجابية في النظام القانوني من حيث القدرة على تحقيق التوازن بين متطلبات المبادئ الأساسية للقانون والديمقراطية وحقوق الإنسان وإعلاء قيم العدالة، ومتطلبات المواجهة منعا للجريمة والعقاب عليها، كون عالمية حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية جزءا لا ينفصل عن قيم المجتمع الدولي بحكم الشرعية الدستورية لدى جميع الدول[4].

مما جعلها تنظيما لا يمكن تجاوزه في سياق المواجهة باختلاف أبعادها وأنواعها. وامتدت المواجهة للقانون الدولي والدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي ووضعت الإستراتيجية الأممية للمواجهة بموجب خطة العمل التي تضمنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في (8 سبتمبر 2006) فأنشئت في تنظيم الأمم المتحدة لجنة مكافحة الإرهاب، وتم تزويد الدول بإرشادات وضع تشريعات المواجهة حول الأعمال المجرمة ووسائل التجريم الفعال والتعاون الدولي في المسائل الجنائية كذلك أبرمت الاتفاقيات الدولية حول مسؤولية الدولة في الحماية ضد الإرهاب البحري ونطاق إستراتيجية

---

[1] العودي ،مرجع سابق، ص69-70.
[2] العودي،مرجع سابق، ص120 وما بعدها.
[3] سرور، مرجع سابق ص -11 .
[4] العودي، مرجع سابق ص256 وما بعدها. فصدر قرار مجلس الأمن رقم (1373) تاريخ 2001/9/28م، يلزم الدول بالانضمام للاتفاقيات الدولية بالمواجهة .

العدالة الجنائية التي تكافح الإرهاب البحري وصدق عليها الأردن وفي عام 2007م عقدت في فيينا ندوة حول تطبيق إستراتيجية الأمم المتحدة للمواجهة. وانضم الأردن للاتفاقيات الدولية المعنية بالمواجهة[1] .

الفرع الثالث: التنظيم القانوني الأردني لمواجهة الإرهاب البحري في التشريع الوطني :

حرص المشرع الأردني على بناء التنظيم القانوني لمواجهة الإرهاب البحري على أساس المسؤولية الإيجابية في إيجاد النظام القانوني، بحيث يتحقق التوازن بين متطلبات احترام سيادة القانون ومتطلبات منع جريمة الإرهاب البحري والعقاب عليها في سياق المواجهة في الأردن[2]، وذلك من خلال تعديل قانون العقوبات بموجب القانون المعدل رقم54 لسنة 2001م، إذ تم تعريف الإرهاب على أنه (1- كل عمل مقصود أو التهديد به أو الامتناع عنه أيا كانت بواعثه أو أغراضه أو وسائله يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي من شأنه تعريض سلامة المجتمع للخطر أو إحداث فتنة (3) ومن شأن ذلك الإخلال بالنظام العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق والأملاك العامة أو الأملاك الخاصة أو المرافق الدولية أو البعثات الدبلوماسية أو باحتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية أو الاقتصادية للخطر أو إرغام سلطة شرعية أو منظمة دولية أو إقليمية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو الأنظمة.2- يعد من جرائم القرصنة والإرهاب البحري الأعمال المصرفية المشبوهة المتعلقة بإيداع الأموال أو بتحويلها إلى أي جهة لها علاقة بنشاط إرهابي[3]. كذلك ورد النص على أنه (1- المؤامرة التي يقصد منها ارتكاب عمل أو أعمال.2- إلحاق الضرر ولو جزئيا في بناية عامة أو خاصة أو مؤسسة صناعية أو سفينة أو أي وسيلة نقل أو إلحاق الضرر بها كليا أو جزئيا. وفي ج/4- إذا تم ارتكاب الفعل باستخدام المواد المتفجرة أو الملتهبة أو المنتجات السامة أو المحرقة أو الوبائية أو الجرثومية أو الكيميائية أو الإشعاعية[4]. 5-.... كل من صنع المواد المذكورة في البند (ج/4) من المادة (147) أو أي من مكونات هذه المواد بقصد استعمالها في تنفيذ أعمال إرهابية أو لتمكين شخص آخر من استعمالها لهذه الغاية[5]. وقانون منع القرصنة والإرهاب البحري رقم 55 لسنة2006م ليكمل قصور التشريعات الخاصة بإعداد الأعمال الإرهابية وتمويل القرصنة والإرهاب البحري منسجما والتزامات الأردن والاتفاقيات الدولية، والاتفاقية الدولية لمنع تمويل القرصنة والإرهاب البحري التي انضم لها الأردن منسجما والجهد الدولي

[1] العودي ،مرجع سابق ص256 وما بعدها. فصدر قرار مجلس الأمن رقم (1373) تاريخ 2001/9/28م يلزم الدول بالانضمام للاتفاقيات الدولية بالمواجهة .

[2] بوضع إرشادات للدول حول تطبيق الإستراتيجية الدولية بالمواجهة.

[3] وتنفيذا لذلك صدر قانون منع الإرهاب الأردني رقم 55 لسنة 2006 .

[4] نص المادة (147) عقوبات أردني معدل رقم 54 لسنة 2001م .

[5] نص المادة (148) من قانون العقوبات المعدل

في منع الإرهاب البحري وملاحقته وتتبعه للحد من آثاره المدمرة على قاعدة المسؤولية الإيجابية إيجاد النظام القانوني، بما يحقق معادلة التوازن بين احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ومواجهة الإرهاب البحري في تنظيم قانوني أيا كان تكييفه القانوني[1].

وفي سبيل تفعيل مظاهر التنظيم القانوني الأردني لمواجهة الإرهاب البحري في التشريع الوطني لوجستيا، أنشئت قيادة القوة البحرية والزوارق البحرية عام1952م، وهي في تطور مستمر تدريبا وتأهيلا وتسليحا، ومن مهامها المراقبة المتطورة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الأنظمة المسيرة البحرية لمواجهة عمليات التسلل والتهريب البحري، والقيام بعمليات الإنقاذ البحري وحماية الملاحة البحرية في البحر الإقليمي وأعالي البحار .

المطلب الثاني : التكييف القانوني للإرهاب البحري في سياق المواجهة في الشرعة الدولية والتشريع الأردني:

يستند التكييف القانوني لمواجهة الإرهاب البحري لتعريف الإرهاب البحري الذي بدوره يفيد بتحديد نطاقه القانوني، ويعرف على أنه: أعمال العنف التي ترتكب في البحر الإقليمي لأي دولة أو في أعالي البحار، وتتمثل بأعمال العنف أو السلب أو النهب لغاية خاصة بدون غرض مشروع على أن يتعلق بهجوم في البحر أو منه[2]، فهي إما تنصرف لسلوك فردي أو تباشره جماعات معينة أو الدولة، فالتعريف يفيد بتحديد ردة الفعل القانوني بالمواجهة دوليا ووطنيا[3].

وفي مضمار البحث عن تعريف الإرهاب البحري ثارت تساؤلات حول صلاحية التعريفات

الواردة في الوثائق الدولية وملاءمتها لمبادئ القانون الجنائي؟، وهل استخدام وسائل تثير الرعب في النزاعات المسلحة يعد إرهابا؟، وهل يعد المحاربون من أجل التحرير والاستقلال إرهابيين؟ وكيف يتم التعامل مع حالات تجاهل ممارسات عدم الالتجاء للقانون الجنائي لمواجهة الإرهاب البحري من حيث الاستعمال المفرط للوسائل العسكرية في المواجهة وما يتخلله من أعمال القتل بدون محاكمة؟، وقد تطلبت الإجابة على هذه التساؤلات البحث عن التكييف القانوني للمواجهة، والتصدي للتكييف القانوني لمواجهة الإرهاب البحري في التشريع الأردني، اتخذ التشريع الجنائي الأردني عند مواجهته للإرهاب البحري مع

[1] حسن حرب اللصاصمه، (دور الرقابة القضائية لحماية حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون) بحث قدم لمؤتمر كلية الحقوق الثاني حقوق الإنسان في الشريعة والقانون .جامعة الزرقاء (8-9 آب1998م)، ص -12 .
[2] العودي، مرجع ساسقص69.

[3] سرور ، مرجع سابق ص -13

توافر أركان جريمة الإرهاب البحري التي يتطلبها المشرع لوقوع تلك الجريمة تحت طائلة العقاب الجسيم في التشريع العقابي ولنظام الإجرائي الجزائي[1].

وقد قدم المشرع الأردني في قانون العقوبات المعدل رقم 54 لسنة2001م بالمادة (147) منه تعريفا موسعا للإرهاب على أنه (1- كل عمل مقصود أو التهديد به أو الامتناع عنه أيا كانت بواعثه أو أغراضه أو وسائله يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي من شأنه تعريض سلامة المجتمع للخطر أو إحداث فتنة إذا كان من شأن ذلك الإخلال بالنظام العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق والأملاك العامة أو الأملاك الخاصة أو المرافق الدولية أو البعثات الدبلوماسية أو باحتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية أو الاقتصادية للخطر أو إرغام سلطة شرعية أو منظمة دولية أو إقليمية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو الأنظمة.2- يعد من جرائم القرصنة والإرهاب البحري الأعمال المصرفية المشبوهة المتعلقة بإيداع الأموال أو بتحويلها إلى أي جهة لها علاقة بنشاط إرهابي) [2].

كذلك ورد النص على أنه (1- المؤامرة التي يقصد منها ارتكاب عمل أو أعمال.2- إلحاق الضرر ولو جزئيا في بناية عامة أو خاصة أو مؤسسة صناعية أو سفينة أو أي وسيلة نقل أو إلحاق الضرر بها كليا أو جزئيا. وفي ج/4- إذا تم ارتكاب الفعل باستخدام المواد المتفجرة أو الملتهبة أو المنتجات السامة أو المحرقة أو الوبائية أو الجرثومية أو الكيميائية أو الإشعاعية. 5-.... كل من صنع المواد المذكورة في البند (ج/4) من المادة (147) عقوبات معدل أو أي من مكونات هذه المواد بقصد استعمالها في تنفيذ أعمال إرهابية أو لتمكين شخص آخر من استعمالها لهذه الغاية[3]هذا التعريف يعد من المسائل القانونية التي يرتكز عليها النظام القانوني التي يخضع لها من الزاوية العقابية أو الزاوية الإجرائية، الذي ينطلق منه التكييف القانوني لمواجهة الإرهاب البحري، ويتحكم بالعناصر المتغيرة لتعريف الإرهاب البحري[4].

وعلى ضوء تعريف الإرهاب البحري في قانون العقوبات الأردني يتعين ليكون العمل إرهابيا توافر العناصر الآتية:

(1)-العنف الذي يصيب الحياة وأمن الأشخاص أو الأموال أو تعريضها للخطر على وجه يشيع الرعب.

---

[1] نفيس مدانات، قيمة الحقوق والحريات في الدستور الأردني دراسة تحليلية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، (مجلد-11، عدد11996م) ص -158

[2] أنظر نص المادة (147) عقوبات أردني معدل رقم 54 لسنة 2001م .

[3] وفقا لنص المادة (148) عقوبات أردني معدل رقم 54 لسنة 2001م .

[4] عبد القادر زهير النقوري، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي، ط1 (بيروت:منشورات الحلبي القانونية 2008) ص16 .

(2)- القصد من ارتكاب العنف هو إشاعة الرعب بين الناس والإخلال بالنظام العام أيا كانت دوافعه سياسية أو أيديولوجية أو اقتصادية .

(3)- تحديد المجني عليهم سواء المدنيين أو الأبنية أو وسائل الاتصالات والمواصلات والمرافق والأملاك بأنواعها العامة والخاصة والوطني والدولي وقد حسم المشرع الأردني في هذا المسلك الخلافات على صعد الأمم المتحدة بشأن المجني عليهم في جرائم الإرهاب البحري سواء مدنيين أو متحاربين أو السكان المحميين.

(4)- مدى اشتراط سقوط عدد كبير من الضحايا ومدى اشتراط التنظيم في مرتكبي الإرهاب البحري، وقد حسم المشرع الأردني الأمر سواء كان الضحية فردا أو أكثر وسواء كان العمل الإرهابي نشاطا فرديا أو جماعة أو عصابة .

وقد بذلت جهودا متعددة على المستوى الدولي للتوصل لتعريف محدد للإرهاب للاستناد إليه في تحديد التكييف القانوني لمواجهة الإرهاب البحري، إلا أنها باءت بالفشل نظرا لاختلاف وجهات نظر أعضاء الأمم المتحدة، حيث اعتبرها البعض جريمة وطنية كونها مخالفة لأحكام القانون الداخلي، واعتبرها البعض الآخر جريمة دولية من وجهة نظر المجتمع الدولي، واعتبرها رأي آخر نزاعا مسلحا يواجه بالحرب من وجهة نظر تعبر عن قرار سياسي داخل المجتمع الدولي[1]. وهنا يثور التساؤل عن وجهة نظر المشرع الأردني في التكييف القانوني للمواجهة؟، والتي سنقف عليها بعد دراسة وجهات النظر الثلاث وفقا للآتي:

الفرع الأول: تكييف جريمة الإرهاب البحري على أنها جريمة جنائية وطنية:

تعد الجريمة الإرهاب البحري من وجهة نظر المشرع الوطني جريمة جنائية وطني، وذلك كونها تتوافر فيها تكييفات مختلفة بناء على توافر أركان العديدمن الجرائم ، مثل القتل والتفجير والتدمير والتخريب والسطو والسرقة والإتلاف والعنف، وذلك من خصائص الحرب أو النزاع المسلح، وتتطلب تكييفاً قانونياً يحدد أركانها وفقاً لوجهة نظر المشرع الوطني المستندة لمبدأ شرعية الجرائم و العقوبات، مع الالتزام بمبادئ الضرورة والتناسب عند التجريم والعقاب، ومراعاة ذاتية جريمة الإرهاب البحري نظراً لجسامتها، فينعكس على التكييف القانوني لها في تجريم تأسيس جماعات الإرهاب البحري الإجرامية، والأعمال التي تساعد على وقوع الإرهاب البحري كالتمويل ومدى اعتبار الإرهاب البحري جريمة في

[1] وذلك للإلتفاف على حق جماعات التحرر والإستقلال وتقرير المصير، العودي، مرجع سابق،ص127، وأنظر نص المادة105 من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

حد ذاتها أم ظرف مشدد بالنظر لوسائله وأهدافه وضحاياه ، ونظراً لاندماج عامل الإرهاب البحري في الجريمة ، ويصبح مكوناً طبيعياً فيها كاشفاً لخطورتها ومرتكبيها يجعله يتجاوز كونه ظرفا مشددا ويصبح جريمة بحد ذاته، وأمام هذه الخطورة تخضع جريمة الإرهاب البحري لنظام إجرائي ، تراعى فيه جسامة الجريمة وأبعادها الدولية إذا ما تجاوزت حدود دولة معينة، عندها يصبح معيار الإقليمية ليس حاسما مع تحديد الاختصاص القضائي بل ينظر إلى تجاوز أعمال الإرهاب البحري لحدود جنسية الجناة والضحايا ووسائل عبور الأوطان وحدود تكوين تنظيمات الإرهاب البحي، وفي هذه الحالة وضع قرار مجلس الأمن الدولي لعام ٢٠٠١ دليل الوثائق الدولية التي تواجه الإرهاب البحري، فيكون التنظيم القانوني لمواجهة الإرهاب البحري، إما بتعديل التشريع العقابي والإجرائي أو اقتصار التصديق على الوثائق الخاصة بالمواجهة في الدول التي تعطي الوثائق المصدق عليها قوة القانون مع تعديل قوانينها بما يتفق مع إلتزامات الدولة بناءً على هذا التصديق[1] .

الفرع الثاني: تكييف جريمة الإرهاب البحري على أنها جريمة دولية:

تكيَّف جريمة الإرهاب البحري جريمة دولية في حالة مخالفة القواعد الدولية التي تترتب عليها المسؤولية الجنائية الشخصية، سواء نص عليها في الاتفاقيات الدولية أو في القواعد الدولية العرفية على أن تتجاوز الحدود الوطنية للدولة بالجناة والوسائل ونوع العنف، وتكون أعمال إرهابية قد تمت بتشجيع أو موافقة الدولة التي يتواجد فيها مرتكبوها أو بتشجيع من دولة أجنبية وتعلق الإرهاب البحري بالمجتمع الدولي باعتبار الإنسانية محلا لهذا الاعتداء[2]، فيعتبر الإرهاب البحري تهديدا للأمن الدولي وماسا بقيم المجتمع الدولي، ويكيَّف الإرهاب البحري قانونا كجريمة دولية من خلال ثلاثة أوصاف وفقا للقانون الدولي، جريمة دولية وجريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب، فتكون جريمة الإرهاب البحري جريمة دولية إذا وقعت أثناء السلم،وتوافرت فيها عناصر تجاوز الحدود وتشجيع ودعم من الدولة تهديدا للأمن والقيم الإنسانية الدولية[3]، ولكنها تكون جريمة حرب بحيث تقع أثناء النزاع المسلح ويستخدم فيها أعمال مرعبة للسكان وجسيمة ضد الإنسانية وبطريقة منظمة ضد المدنيين باستثناء أعمال الكفاح المسلح والتي تمارسها جماعات التحرير والاستقلال، ولكنها تكون جريمة ضد الإنسانية إذا شكلت تهديدا للأمن الدولي وفي حال المساس بالقيم التي يؤمن بها المجتمع الدولي.

---

[1] لذلك صدر قانون العقوبات الأردني المعدل رقم 54 لسنة 2001م .

[2] سرور، مرجع سابق، ص -17، ود.أحمد أبو الوفا محمد حسن، القرصنة البحرية والقانون الدولى أركانه وأحكامه، ورقة مقدمة للندوة العلمية مكافحة القرصنة البحرية (الخرطوم :19-2011/12/20)،

[3] النقوري، مرجع سابق، ص -17 .

هذا يمثل موقف الراغبين بالالتفاف على وجهة نظر من يستثنون النزاع المسلح من أجل التحرير والاستقلال وتقرير المصير من جرائم الحرب، ولا تكون جريمة الإرهاب البحري جريمة حرب إلا إذا ارتكبت بغرض نشر الرعب بين السكان المدنيين أو ضد أشخاص ليسوا أطرافا في النزاع المسلح[1]، وعليه تكون جريمة الإرهاب البحري جريمة دولية بأوصافها الثلاث إذا كانت عابرة للحدود ووسائلها مرعبة وجسيمة ومروعة للسكان أو غير الأطراف في النزاعات المسلحة باستثناء أعمال التحرير والاستقلال وتقرير المصير، وأن تكون ضد الإنسانية بتهديد الأمن والسلم الدوليين عندها يصدق عليها التكييف القانوني جريمة دولية[2] .

الفرع الثالث: تكييف جريمة الإرهاب البحري نزاعا مسلحا يواجه بالحرب :

يكون هذا التكييف القانوني لجريمة الإرهاب البحري، إذا أشعل حربا، ويكون هدفه تهديد الأمن الدولي، وجريمة ضد الإنسانية والقيم التي يؤمن بها المجتمع الدولي، انطلاقا من القانون الدولي الإنساني وتباشر هذه الأعمال في الإرهاب البحري من قبل جماعات الجريمة المنظمة لبث الرعب في نفوس السكان وغير الأطراف في النزاعات المسلحة، عندها يتعين مواجهتة بالحرب، ولكن هذا التكييف القانوني لجريمة الإرهاب البحري بأنها نزاع مسلح يواجه بالحرب فيه توسعة للأعمال التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وليس قصرها على الأعمال الصادرة عن الدول، كذلك عدم توافر شرطي الضرورة والتناسب وإعطاء حق الدفاع الشرعي ضد اعتداءات غير حالة كذلك اعتبار الحرب ضد جريمةالإرهاب البحري نزاعا دوليا ضد تنظيمات لا تعتبر دول، وقد خلا القانون الدولي العرفي من مؤيدات اعتبار الإرهاب البحري نزاعا مسلحا يواجه بالحرب، وبذلك فإن هذا التكييف يصطدم بمحاذير قانونية تجعله لا يصدق على جريمة الإرهاب البحري[3].

المبحث الثاني: ضمانات احترام سيادة القانون بتفعيل أبعاد السياسة الجنائية في سياق المواجهة للإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني -

إن التنظيم القانوني في سياق المواجهةلجريمة الإرهاب البحري يقتضي توافر ضمانات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، فيتم حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء المواجهة، إذ لقانون حقوق الإنسان أهمية كبيرة ومتنامية عند وضع التنظيم القانوني لمواجهة الإرهاب البحري، ويتعين أن يتطابق التنظيم القانوني المعبر عن الجهود الدولية والأردنية لمواجهة الإرهاب البحري مع المعايير الدولية

[1] العودي، مرجع سابق، ص73.
[2] خميس، مرجع سابق، ص-36، والعودي، مرجع سابق، ص73.
[3] سرور ، مرجع سابق ص -23 .

لحقوق الإنسان في البعد الدولي، ليكون بانضمام الدول للوثائق الدولية المتعلقة بمواجهة الإرهاب البحري، وإجراء الإصلاح التشريعي الجنائي لمواجهة الإرهاب البحري من خلال تجريم تمويلها، وتجميد الأرصدة والأصول، ومنع الأعمال المرتبطة بها، وتقديم الإرهابيين للعدالة، واعتبار هذه الأعمال جرائم جسيمة في القوانين الوطنية، وينعكس ذلك على جسامة العقوبة[1]، وفي البعد الوطني اقتضت آلية التنظيم القانوني أن يكون هدف السياسات الوطنية المحافظة على الأمن وضمان حكم القانون، من خلال توافر ضمانات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق المواجهة، على أساس تفعيل أبعاد السياسة الجنائية المتمثلة بالشرعية الدولية والمشروعية الدستورية عند المواجهة، والعمل على المواءمة بين احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمواجهة بغية التوصل للتوازن، فيتم حماية الأمن والسلام للسلطة والسكان المستهدفين بالإرهاب البحري دون التضحية بحقوق الإنسان وسيادة القانون[2] وللوقوف على ضمانات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون عند المواجهة بتفعيل أبعاد السياسة الجنائية والمواءمة بين احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمواجهة سنعالجها في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: تفعيل أبعاد السياسة الجنائية في سياق المواجهة للإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني .

المطلب الثاني : - المواءمة بين احترام سيادة القانون والمواجهة للإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني.

المطلب الأول : تفعيل أبعاد السياسة الجنائية في سياق المواجهة للإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني :

إن تفعيل أبعاد السياسة الجنائية في سياق المواجهة للإرهاب البحري في البعد الدولي يقتضي التزام الدول بتشريع مواجهة الإرهاب البحري، ومراعاة التزاماتها الدولية بمقتضى المواثيق الدولية المتعلقة بذلك، وتراعي جسامة العقوبات المقررة بما يتناسب مع جسامة الجرائم الإرهاب البحري مع مراعاة القواعد الدولية لحقوق الإنسان، وفي البعد الوطني وضع تشريع للإرهاب بحيث تتوافر ضمانات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق المواجهة ويتحقق هدف حماية الأمن دون التضحية بسيادة القانون[3] فيثور التساؤل عن كيفية تفعيل أبعاد السياسة الجنائية في سياق المواجهة للإرهاب البحري في الشرعة

[1] اللصاصمه، مرجع سابق، ص -21 .

[2] وهذا هو محل الرقابة القضائية على أعمال القضاء .

[3] مدانات، مرجع سابق، ص -168 .

الدولية والتشريع الأردني ؟، وما هي أبعاد السياسة الجنائية في سياق المواجهة للإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني ؟ للإجابة على هذه التساؤلات يتعين تحديد أبعاد السياسة الجنائية في هذا السياق وتفعيلها في سياق المواجهة للإرهاب البحري دوليا ووطنيا .

الفرع الأول: أبعاد السياسة الجنائية في سياق المواجهة للإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني:

إن حماية الأمن والسلام دوليا ووطنيا هو السبب الحقيقي للتصدي للإرهاب البحري ومواجهته ولا تكون هذه المواجهة منضبطة إلا إذا تمت في تنظيم قانوني يقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون من خلال حكم القانون الذي تندمج فيه قواعد المنع والتجريم والعقاب مع قواعد احترام حقوق الإنسان، فيكون الالتزام الدولي بتجريم الإرهاب البحري والمعاقبة عليه، وهذا يعبر عن الشرعية الدولية، ويكون الالتزام الوطني بالمواجهة مع اتخاذ التنظيم القانوني باحترام حقوق الإنسان وهذا يعبر عن المشروعية الدستورية.

فالبعد الأول للسياسة الجنائية والشرعية الدولية والتي تكون باحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان المقررة في الوثائق الدولية كمصدر للقانون الدولي . أما المشروعية الدستورية فتشكل البعد الثاني للسياسة الجنائية في سياق المواجهة للإرهاب البحري والمتمثلة في أحكام الدستور في ضرورة التوازن بين مقتضيات المواجهة ومتطلبات حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

الفرع الثاني:كيفية تفعيل الشرعية الدولية والمشروعية الدستورية في سياق المواجهة للإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني :

لقد تم تفعيل بعدي السياسة الجنائية في سياق المواجهة للإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني، من خلال اتفاق الشرعية الدولية والمشروعية الدستورية على تأكيد حكم القانون في المواجهة، فتكون المواجهة منضبطة باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ومندمجة معها، فحكم القانون يهدف إلى اندماج ضمانات حقوق الإنسان وسيادة القانون في القواعد القانونية لمواجهة الإرهاب البحري، فعندما يواجه الإرهاب البحري بأساليب عادلة أكثر من مجرد المعاقبة عليه تكون حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون صمام العدالة في المواجهة، فتكون الشرعية الدولية والمشروعية الدستورية طرفا معادلة المواجهة وتحقق التوازن المرتكزة عليه الشرعية في كل من النظام القانوني الدولي والنظام الدستوري الوطني للبحث عن المعايير التي تحكم المواجهة من زاوية كل من التحديات الأمنية وتحديات حقوق الإنسان.

وقد بذلت جهود دولية ووطنية لتحقيق هذا التوازن في صدد المحافظة على القواعد والمبادئ التقليدية التي تحكم القانون الجنائي أو التكيّف مع العناصر الجديدة لتحديات المواجهة الدولية الأمر الذي يدعو للبحث عن حلول المواجهة من خلال القواعد العامة للقانون أو الالتجاء لقواعد خاصة ولو تطلب الأمر الخروج على القواعد العامة، وقد بذلت جهود دولية ووطنية في رسم سياسة جنائية للمواجهة[1]. فعلى المستوى الدولي تمت المواجهة القانونية الشاملة للإرهاب عموما، والإرهاب البحري خصوصا، وذلك لضمان حقوق الإنسان عند المواجهة على اختلاف أنواعه وأبعاده[2]، فقضت الشرعية الدولية في حال الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة لفترة محددة معلنة [3] ، أنه على الدول الموقعة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية اتخاذ في أضيق الحدود ما يتطلبه الوضع ولا تتقيد بالالتزامات المترتبة بمقتضى القانون الدولي ودون تمييز لأي مبرر شرط عدم التعرض للحقوق الأساسية فلا يجوز للتدابير الاستثنائية المساس بالحقوق الأساسية حماية للنظام العام[4].

أما على المستوى الوطني، ففي التشريع الأردني، فيهمنا مسلك المشرع الأردني في رسم سياسة جنائية في سياق المواجهة للإرهاب البحري تطبيقا للشرعية الدولية والمشروعية الدستورية في تنظيم تلك المواجهة، ويبدو ذلك من خلال أساس قانوني يتفق مع المشروعية الدستورية، فمن الناحية الأولى في القانون العام قانون العقوبات، فقد صدر القانون المعدل لقانون العقوبات رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠١، إذ وضع تعريف للإرهاب في المادة (147) منه وجرم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في المادة (148) منم، وصدر قانون رقم(46) لسنة ٢٠٠٧ لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما صدر قانون منع الإرهاب رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦، وفي مجال مراقبة الحدود أعطي لموظفي الجمارك صفة وصلاحيات الضابطة العدلية بهدف التحري عن التهريب ومقاومته سواء تهريب للأشخاص أو المواد المنوعة من الإدخال لإقليم المملكة، واتخذ المشرع الأردني الإجراءات التنفيذية في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1373) لمواجهة الإرهاب، فصدر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦، وفي مجال إصدار البطاقات الشخصية وجوازات السفر، فقد جرى العمل على إصدارها وفقا للمعايير الدولية لمنع تزييفها وتقوم الأجهزة الأمنية الأردنية بإجراء تبادل المعلومات بما يخدم المواجهةللإرهاب مع العديد من الدول الصديقة و(الانتربول) على قاعدة المصالح المشتركة[5] وفي المعاهدات والاتفاقيات الدولية للمواجهة قام الأردن بالانضمام والتصديق على تلك المعاهدات والاتفاقيات

---

[1] مدانات، مرجع سابق، ص -45 .
[2] سرور ، مرجع سابق، ص -41 .
[3] د.هيثم عبد السلام، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية، ط1، (بيروت:دار الكتب العلمية 2005) ص139.
[4] سرور ، مرجع سابق، ص -41 .
[5] وفقا لنصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

المتمثلة بالمواجهة المتعلقة بالطائرات ١٩٦٣ الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ١٩٧١ وسلامة الطيران المدني ١٩٨٨، وبروتوكول المطارات ١٩٨٨ سلامة منصات الجرف القاري ١٩٨٨ م تمييز المتفجرات ١٩٩١، قمع تمويل الإرهاب ١٩٩٩ وساهم بصياغة عدد من المعاهدات الدولية لمواجهة الإرهاب.

المطلب الثاني:المواءمة بين احترام سيادة القانون والمواجهة للإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني:

إن قيم دولة القانون تقتضي التوازن بين احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمواجهة للإرهاب البحري في الشرعة الدولية والتشريع الأردني بالمواءمة بين احترام حقوق الإنسان ومتطلبات المواجهة على أساس المواجهة بسلاح العدالة، فلا تكن المواجهة بمنأى عن قيم دولة القانون ومبادئ حقوق الإنسان، فالدولة عند المواجهة تستخدم حقها وتقوم بواجبها في الدفاع عن سيادتها وأمنها واستقرارها وحماية حقوق مواطنيها كون المواجهة تهدف أساسا لحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون[1] على أساس المواءمة بين احترام حقوق الإنسان والمواجهة للإرهاب البحري، فالمواءمة تحقق شرعية التدابير المتخذة للمواجهة ووسائلها، ونقف على شرعية التدابير والوسائل بالآتي:

الفرع الأول : شرعية تدابير المواجه للإرهاب البحري:

للمواءمة بين متطلبات احترام ومتطلبات المواجهة للإرهاب البحري، يتعين أن تكون التدابير المتخذة في سياق المواجهة شرعية فتمارس في تنظيم قانوني مبرز لحكم القانون في المواجهة إذا روعي فيها الآتي:

أولا: التوازن بين الاعتبارات الأمنية واحترام سيادة القانون في سياق مواجهة الإرهاب البحري:

يتعين أن تراعى شرعية التدابير الاستثنائية للمواجهة فتكون الإجراءات المتخذة بحق مرتكبي أعمال الإرهاب البحري قانونية، فيحظر التعذيب بكافة أنواعه وتوافر ضمانات استجواب المتهم وتوافر ضمانات المحاكمة العادلة بشكل يحول دون التحيز للاعتبارات الأمنية ضد سيادة القانون وتقوم هذه التدابير على دعائم النظام القانوني فتتقرر الحقوق والحريات على أساس التوازن بينها وبين المصلحة العامة بمراعاة

[1] وذلك للانسجام مع الموقف الدولي بالمواجهة .

المشروعية الدستورية في الظروف الاستثنائية للمواجهة، باحترام سيادة القانون وفقا لما هو مقرر في المواثيق الدولية في تنظيم دولة القانون[1] .

ثانيا: مراعاة معيار الضرورة والتناسب في سياق مواجهة الإرهاب البحري :

إن معيار الضرورة والتناسب يحقق التكامل بين مقتضيات المحافظة على الأمن والنظام العام واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، فلا تفرض إلا عقوبات ضرورية على وجه الدقة واليقين تراعي فيها الكرامة الإنسانية دون المساس بالحقوق الأساسية ودون تعسف مع توافر ضمانات المحاكمة العادلة ودون الافتئات على الحقوق المقررة في مواثيق حقوق الإنسان والقانون الجنائي والقانون الدولي الإنساني في ضوء معيار التناسب بين المحافظة على المصلحة العامة وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون تفعيلا لقاعدة المشروعية الدستورية، وقد راعت قواعد الدستور الأردني وجود تطبيق معيار الضرورة والتناسب من خلال الرقابة على دستورية القوانين والرقابة على أعمال القضاء العادي وتطبيق مبدا شرعية الجريمة والعقوبة ولا يجوز القبض والحبس والاستجواب إلا بموجب القانون ومراعاة ضمانات التحقيق والمحاكمة العادلة على أساس من التوازن بين متطلبات حماية النظام العام ومتطلبات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، فاحترام هذه الحقوق يشكل معيارا دوليا للتوازن بين حماية المصلحة العامة ومتطلبات حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، الأمر الذي يحقق المواءمة بين احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وبين متطلبات المواجهة للإرهاب البحري.

الفرع الثاني :-وسائل المواجهة للإرهاب البحري في التشريع الأردني :

تتم المواجهة وفق التدابير الاستثنائية في تنظيم معيار التناسب والضرورة لتحقيق المواءمة بين متطلبات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وبين متطلبات المواجهة وفقا للوسائل الآتية :

أولا: منع جريمة الإرهاب البحري:

حرص المشرع الأردني على منع جريمة الإرهاب البحري بالتوسع في تجريم الأفعال التي تساعد على تحققها وهي جرائم الخطر وذلك بتجريم تأسيس منظمات وجماعات الإرهاب البحري والانضمام إليها والتحضير للإرهاب والترويج له والتحريض عليه وحيازة المفرقعات والتمويل والتبليغ عن جهاته، وفي المادة (147) من قانون العقوبات المعدل رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠١ وجرم الإرهاب البحري بواعث وأغراض وتأسيس منظماته وجماعاته والتحريض والانضمام لها والتشجيع والترويج والتبليغ عنها وكل الأفعال

[1] عبد السلام، مرجع سابق، ص 27 .

التي تشكل ترويعا وتدميرا وتخريبا للمرافق العامة والخاصة والأملاك والمؤسسات الدولية وحيازة المفرقات والمنتجات الكيماوية بشتى أنواعها وترخيص تدابير مراقبة الحدود والاتصالات والمواصلات ونظم جوازات السفر والبطاقات الشخصية وإصدار قانون غسل الأموال والمواجهة ومنع التمويل للإرهاب[1].

ثانيا : مواجهة جريمة الإرهاب البحري في التشريع الأردني :

حرص المشرع الأردني على قمع جريمة الإرهاب البحري بموجب قانون منع الإرهاب رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته حيث جرم أعمال جمع الأموال بقصد الإرهاب البحري وتعكير صفو العلاقات الدولية أو تأسيس جمعيات الإرهاب البحري، وتأسيس شبكات المعلومات أو الاعتداء على شبكات المعلومات والاتصالات والمواصلات، وما يسري من أحكام الاشتراك الجرمي وتجريم الأفعال المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن[2].

ثالثا : ـ اعتماد نظام إجرائي خاص بملاحقة جرائم الإرهاب البحري في التشريع الأردني :

إن المواجهة لجرائم الإرهاب البحري في التشريع الأردني، تتطلب نظاما إجرائيا خاصا يضمن فعاليته في تنظيم احترام حقوق الإنسان، لذلك اعتمد المشرع الأردني المواجهة وفق مبادئ تحديد المحكمة المختصة في نظر جرائم الإرهاب البحري وفقا لمعايير اختصاص محددة قانونا والنص على الإجراءات الجنائية التي تراعي اعتبارات الضرورة والتناسب في المواجهة، والتأكيد على مبدا حظر التعذيب وفي ضوء رقابة القضاء[3] والنص على تدابير التعاون الدولي من حيث تبادل المعلومات ومباشرة التحقيق وتسليم المجرمين والمساعدة القضائية، وكذلك العناية بحقوق ضحايا الإرهاب من حيث تعويضهم عن الأضرار التي تصيبهم وضمان حقوقهم في الوصول للحقيقة وتحقيق العدالة[4] .

الخاتمة :

أولا : نتائج الدراسة :

على ضوء دراسة الموضوع فقد تم التوصل للنتائج الآتية :

---

[1] عبد اللطيف، مرجع سابق، ص62.
[2] في ضوء الإجراءات التنفيذية الأردنية مواجهة الإرهاب البحري.
[3] عبد الرحيم صدقي، التعاون العقابي الدولي في الفكر المعاصر ، مجلة القانون والاقتصاد جامعة القاهرة، عدد14، 1983، ص76.
[4] وفقا لنص المادة (147) عقوبات أردني معدل رقم 54 لسنة 2001 .

(1)- إن إستراتيجية المواجهة بصورة منضبطة تنطلق من مبدأ رسم التنظيم القانوني للمواجهة ويكون هذا التنظيم القانوني مستندا لوضع تعريف جامع مانع للإرهاب وعلى أساس هذا التعريف تتخذ التدابير والإجراءات القانونية لمماجهته.

(2)- تكيف جريمة الإرهاب البحري جريمة جنائية في التشريع الوطني وجريمة دولية في القانون الدولي الإنساني ونزاعا مسلحا يواجه بالحرب وفقا لقرار سياسي في المجتمع الدولي وسبب الخلاف في التكييف القانوني لجريمة الإرهاب البحري يعود للاختلاف في أسباب الإرهاب البحري وأهدافه فلا يرتبط بالدين ولا بإيديولوجية ولا بمجتمع بل يعود لانحراف سلوكي ومعرفي يؤدي للترويع والتدمير والتخريب .

(3)- حرص المشرع الأردني على وضع تعريف جامع مانع للإرهاب وعلى ضوئه وضع خطة مواجهته في التشريع الجنائي وقانون المكافحة ومنع تمويله وجرم غسل الأموال ووضع الإجراءات التنفيذية لمكافحته منسجما مع الالتزامات المقررة دوليا .

(4)- إن توافر ضمانات احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق المواجهة يكون بالمواءمة بين حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والمواجهة بتفعيل مبدأ الشرعية الدولية والمشروعية الدستورية لضمان التوازن بين متطلبات دولة القانون ومتطلبات المواجهة ورفض التحيز للاعتبارات الأمنية على حساب حماية حقوق الإنسان وقيم دولة القانون ومعيار الضرورة والتناسب ودعائم النظام القانوني وتقرير وسائل المواجهة في تنظيم قانوني لمنع وقمع الجريمة الإرهاب البحري وبناء نظام إجرائي خاص بملاحقتها.

(5)- حرص المشرع الأردني على تمثل آلية بناء التنظيم القانوني لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق المواجهة للإرهاب البحري بموجب تعديل قانون العقوبات وقانون منع الإرهاب وقانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(6)- أسند المشرع الأردني الاختصاص بنظر جرائم الإرهاب البحري باعتبارها جرائم إرهابية لمحكمة أمن الدولة وهي تشكل نظاما قضائيا إستثنائيا عن معيار القاضي الطبيعي ومبدأ وحدة القضاء والأصل أن يعاد الإختصاص للأصيل القضاء العادي.

(7)- إن المواجهة لجرائم الإرهاب البحري يتعين أن تتم وفقا للمعايير الدولية باحترام قيم دولة القانون وحقوق الإنسان وألا يتحول الأشخاص الذي تنطبق عليهم قوانين المواجهة لضحايا نتيجة الإفتئات على

حقوقهم وبسبب الآلام والضغوط التي يواجهونها لزمر إرهابية جديدة تسعى للقصاص وتقويض نظام الدولة التي انحرفت عن مثل وقيم العدالة

ثانيا: توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل لها فإن التوصيات تتمثل بالآتي :

(1)- ضرورة وضع تعريف جامع مانع للإرهاب وعلى أساس هذا التعريف تتخذ التدابير والإجراءات القانونية لمواجهته.

(2)- يتعين أن تكيَّف جريمة الإرهاب البحري جريمة جنائية في التشريع الوطني وجريمة دولية في القانون الدولي الإنساني ونزاعا مسلحا يواجه بالحرب لا على إرتباطها بالدين ولا بإيديولوجية ولا بمجتمع بل يعود لانحراف سلوكي ومعرفي يؤدي للترويع والتدمير والتخريب.

(3)- وضع خطة مواجهة جرائم الإرهاب البحري في التشريع الجنائي وقانون مكافحة الإرهاب ومنع تمويله وجرم غسل الأموال ووضع الإجراءات التنفيذية لمكافحته منسجما مع الالتزامات المقررة دوليا .

(4)- المواءمة بين حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والمواجهة بتفعيل مبدأ الشرعية الدولية والمشروعية الدستورية لضمان التوازن بين متطلبات دولة القانون ومتطلبات المواجهة ورفض التحيز للاعتبارات الأمنية على حساب حماية حقوق الإنسان وقيم دولة القانون ومعيار الضرورة والتناسب ودعائم النظام القانوني وتقرير وسائل المواجهة في تنظيم قانوني لمنع وقمع جريمة الإرهاب البحري وبناء نظام إجرائي خاص بملاحقتها.

(5)- يكون الاختصاص بنظر جرائم الإرهاب البحري وفقا لمعيار القاضي الطبيعي ومبدأ وحدة القضاء والأصل أن الإختصاص للأصيل القضاء العادي.

(6)- إن المواجهة يتعين أن تتم وفقا لمعايير احترام قيم وحقوق الإنسان وألا يتحول الأشخاص الذين تنطبق عليهم قوانين المواجهة لضحايا نتيجة الإفتئات على حقوقهم وبسبب الآلام والضغوط التي يواجهونها لزمر إرهابية جديدة تسعى للقصاص وتقويض نظام الدولة التي انحرفت عن مثل وقيم العدالة .

قائمة المراجع:

الكتب:

(1)-أحمد فتحي سرور ، حكم القانون في مواجهة الإرهاب، ط2،(القاهرة: مكتبة مدبولي 2009م) (2)-خالد إبراهيم عبد اللطيف، الإرهاب الدولي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2010 م).

(3)-عبد القادر زهير النقوري، المفهوم القانوني لجرائم القرصنة والإرهاب البحري الداخلي والدولي، ط1، (بيروت: منشورات الحلبي القانونية2008م).

(4)-هبة الله أحمد خميس،القرصنة والإرهاب البحري الدولي، ط1 (الاسكندرية : نشر جامعة الإسكندرية 2010م).

(5)-هيثم عبد السلام، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية،ط1، (بيروت دار الكتب العلمية2005م).

البحوث والمجلات:

(6)-أحمد أبو الوفا محمد حسن، القرصنة البحرية والقانون الدولى أركانه وأحكامه، ورقة مقدمة للندوة العلمية مكافحة القرصنة البحرية (الخرطوم :19-2011/12/20)،ص3.

(7) – حسن حرب اللصاصمه، دور الرقابة القضائية لحماية حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون، بحث قدم لمؤتمر كلية الحقوق الثاني حقوق الإنسان في الشريعة والقانون، جامعة الزرقاء(8-9 آب1998م) .

(8)-عبد الرحيم صدقي، التعاون العقابي الدولي في الفكر المعاصر ، مجلة القانون والاقتصاد جامعة القاهرة (عدد14، 1983م).

(9)- نفيس مدانات، قيمة الحقوق والحريات المعترف بها في الدستور الأردني- دراسة تحليلية مجلة مؤتة للبحوث والدراسات (مجلد-11 عدد1-1996م).

الوثائق الرسمية:

(10)- الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته.

(11)- قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته.

(12)- قانون منع الإرهاب الأردني رقم55 لسنة2006 .

المذكرات الجامعية:

(13)- جلال فضل محمد العودي،(القرصنة البحرية وحرية أعالي البحار)، أطروحة دكتوراة كلية الحقوق، جامعة عدن، 2014م.

تجربة الانتقال الديمقراطي في المغرب: بين حكومة التناوب وحكومة الربيع العربي المحددات والتجليات

The Democratic Transition Experience in Morocco: Between the Government of Alternation and the Arab Spring Determinants and Manifestations

إعـداد

د. محمد يونسي

استاذ القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- المغرب

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مسار تجربة الانتقال الديمقراطي في المغرب من خلال دراسة تجربتين: تجربة حكومة التناوب وتجربة الربيع العربي التي ساهمت في وصول التيار الإسلامي السياسي إلى السلطة

لم تسع هذه الدراسة إلى دراسة نتائج ممارسة السلطة من خلال حكومة التناوب أو حكومة الربيعب العربي، بل ركزت على العوامل الموضوعية والذاتية للتجربتين ومواقف الفاعلين السياسيين المعنيين: المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني .

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي، حكومة التناوب، حكومة الربيع العربي، المؤسسة الملكية، التيار الإسلامي السياسي.

Abstract :

The aim of this study was to explore the trajectory of democratic transition in Morocco through the examination of two experiences: the experience of the alternating government and the experience of the Arab Spring, which contributed to the rise of the political Islamist movement to power.

This study did not seek to examine the results of the exercise of power by the alternating government or the Arab Spring government, but rather focused on the objective and subjective factors of the two experiences and the positions of the relevant political actors, namely the royal institution, political parties, and civil society.

Keywords: democratic transition, alternating government, Arab Spring government, royal institution, political Islamist movement.

مقدمة :

مند حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956 وهو يسعى للدخول إلى نادي الديمقراطيات العالمية، وتعتبر تجربة حكومة التناوب ربيع 1998، التي حاول المغرب من خلالها تحقيق انتقال ديمقراطي بإشراك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المعارض في تدبير شؤون السلطة، وهو ما سمي بالمحاولة الاولى للانتقال الديمقراطي، ثم المحاولة الثانية التي أتت في سياق الربيع العربي، الدي دشنته تونس أواخر سنة 2010 بإسقاط رأس النظام، والتي ساهمت في وصول حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الاسلامية للسلطة كأول حزب ينمي لتيار الإسلام السياسي.

إن مسألة الديمقراطية في المغرب، ظلت ولازالت مسألة محورية في الحياة السياسية المغربية، من طرف مختلف الفاعلين السياسيين، ويجسد عدد المراجعات التي عرفها الدستور المغربي منذ الاستقلال، الذي بلغت ستة دساتير (1962-1970-1972-1992-1996-2011)، مثال واضحا على الرغبة في الانتقال الديمقراطي.

إشكالية الدراسة:

تحاول هده الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ماهي محددات وتجليات الانتقال الديمقراطي المغربي من خلال تجربة حكومة التناوب وحكومة الحراك العربي؟

المنهج المتبع:

اقتضت الضرورة المنهجية لتناول هذا الموضوع اعتماد المنهج التاريخي عبر تناول أهم المحطات التي همت تجربة الانتقال الديمقراطي، وكذا المنهج النسقي من خلال دراسة طبيعة النسق السياسي المغربي، وذلك عبر اعتماد التصميم الاتي:

المحور الأول: الانتقال الديمقراطي في ظل تجربة حكومة التناوب

نتناول فيه بالشرح والتفصيل العناصر التالية:

- الفقرة الأولى: المحددات الموضوعية للانتقال الديمقراطي سواء على المستوى الدولي أو الوطني
- الفقرة الثانية: المحددات الذاتية وتمظهراتها من خلال تناول مواقف الفاعلين الأساسيين في الانتقال الديمقراطي (المؤسسة الملكية ، الكتلة الديمقراطية المعارضة).

المحول الثاني: الانتقال الديمقراطي في ظل الحراك العربي

نتناول فيه العناصر التالية:

- الفقرة الأولى: الشروط الموضوعية للحراك العربي من خلال التطرق ابتداء إلى الضجة المفاهيمية التي عرفها الزمن العربي في تلك الأيام، وموقف المؤسسة العسكرية من الحراك في كل من تونس ومصر، والواقع الاقتصادي الذي كانت تعيش فيه الشعوب العربية التي خرجت للفضاء العام للمطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.
- الفقرة الثانية: التفاعل المغربي مع الحراك العربي سواء على المستوى الشعبي حركة 20 فبراير أو على المستوى الرسمي المؤسسة الملكية، والحكومة، والاحزاب السياسية

خلاصة تركيبية: نتناول فيها أهم النتائج المستفادة من كلتا التجربتين.

المحور الأول: الانتقال الديمقراطي في ظل تجربة حكومة التناوب

لقد عكست الاصلاحات السياسية التي شهدها المغرب منذ بداية تسعينات القرن 20، محاولة التخفيف من حدة انعدام التوازن بين كل من المؤسستين النيابية والحكومية، وذلك في إطار المزيد من الانفتاح الذي شهدته المؤسسة الملكية على مختلف القوى السياسية. وفي إطار هذا السياق سادت مفاهيم التراضي والتوافق والتناوب، وتقبل مختلف الفاعلين السياسيين الشكل الدستوري البرلماني وعكست التعديلات الدستورية عام 1992 و 1996 حرص المؤسسة الملكية على الاستمرار في نهج الاصلاح السياسي بشروط خاصة وعبر اليات تحددها، هذه المؤسسة التي أتقنت أهمية صناعة ديناميكيات التحول والاصلاح وأثاره الايجابية على المجتمع، ولقد أيدت بعض التيارات السياسية ما حققه النظام السياسي من خطوات ايجابية على طريق الاصلاح، وذهب البعض الى الاستشهاد بما حققته حكومة التناوب كدليل على رسم معالم التحول المطلوب[1].

وقد كان تجسيد تجربة الانتقال الديمقراطي في المشهد السياسي المغربي مع تشكيل أول حكومة تناوب توافقي برئاسة عبد الرحمان اليوسفي زعيم الاتحاد الاشتراكي في ربيع 1998[2]. الى جانب ستة أحزاب أخرى (الاستقلال- التقدم والاشتراكية- التجمع الوطني للأحرار- الحركة الشعبية- جبهة القوى الديمقراطية- الحزب الاشتراكي الديمقراطي).

هذه التجربة لم تأتي بمحض الصدفة بل لها اسباب ومحددات، فما هي أهم المحددات الموضوعية والذاتية وتجلياتها في تشكل الإرهاصات الأولى للانتقال الديمقراطي؟

الفقرة الأولى: المحددات الموضوعية وتجلياتها

إن الجو العام الذي كان يعيش في المغاربة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، حتمت على كل الفاعلين السياسيين الى أن يكونوا في مستوى اللحظة التاريخية التي كان يمر منها المغرب، وتتجلى أهم الإرهاصات الأولى لتبني المغرب نهج الانتقال الديمقراطي في بعدين موضوعيين:

الوضع الدولي:

إن التحولات التي عرفها العالم مع نهاية الحرب الباردة وبروز معايير جديدة في العلاقة بين المراكز المصنعة للرأسمالية ودول المحيط التابعة، وهي معايير تأخذ من النموذج اللبرالي الغربي الذي

[1]- محمد عابد الجابري، مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، المستقبل العربي، العدد 239، 1999 ص 22.
[2]- عن موقع بلقزيز عبد الاله: http://infobelkzizabdelillah.over-blog.com/article-28326715.html

يهدف إلى المحافظة على مكانته ودوره في تحديد السياسيات العامة التي تمس الاقتصاد الوطني للدول النامية، ولأن القوي هو من يفرض شروطه على الضعيف، اضطرت هذه الدول إلى الانفتاح في تعاملها مع المجتمع وتغيير أسلوبها السلطوي في الحكم، من أجل تحقيق اندماج جديد في المنظومة الدولية الجديدة.

وبتوقيع المغرب لمجموعة من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان يرسل برسائل الطمأنة والإرادة الصادقة في رغبته لدخول المجتمع الدولي الجديد. خصوصا بعد التغيير الذي عرفته موازين القوى مع سقوط جدار برلين، حيث أصبح موضوع حقوق الإنسان عنصرا استراتيجيا في العلاقات الدولية، وأصبح شرطا ومؤشرا سياسيا في العلاقات والتعامل الدولي[1]، كما تم ربط تقديم المساعدات الاقتصادية بالديمقراطية، وبمدى احترام حقوق الإنسان مع الإشارة إلى اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي خصوصا في الشق المتعلق ببناء دولة الحق والقانون، بالإضافة الى كون التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (pnud) اشترط ذلك رسميا سنة 1991[2].

كما مثلت لحظة انهيار الاتحاد السوفياتي مرحلة فاصلة في التوجه العالمي للاقتصاد حيث تم تحرير الاقتصاد وتعميم ثقافة السوق وفتح المجالات أمام تدفق رؤوس الأموال والسيول المالية. دون أي اعتبار للحدود وسيادة الدول. وذلك من أجل توفير مناخ سياسي واقتصادي ملائم خصوصا وأن المستثمرين أصبحوا يطالبون دول الجنوب بنوع من الشفافية وسيادة دول القانون[3].

الوضع الداخلي:

إن الحديث عن الوضع الداخلي يأخذنا مباشرة إلى الحديث عن الوضع العام الذي كان يعيشه المغرب اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، والذي جعل المغرب يخطو بخطى سريعة نحو رفع شعار الانتقال الديمقراطي، فحبيب المالكي أحد وزراء حكومة التناوب التوافقي قال في هذا الصدد في حوار مع جريدة الصباح[4]: نحن نتذكر جميعا أن الملك الراحل الحسن الثاني ، أشار في خطاب له، إلى أن المغرب مهدد بالسكتة القلبية فكان النداء من أجل الإنقاذ كنداء للوطنية من شأنه أن يضمن استمراره مهما كانت التناقض وقوة الإرث المتراكم، يضيف انه كان عليهم كاتحاد اشتراكي أن نتوجه للمستقبل. وهذا حال كل القوى

[1]- زين العابدين حمزاوي: النخبة السياسية ومسألة الثبات والتحول في النسق السياسي المغربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة 2003- 2004، ص 251.

[2]- بوحداد أحمد: الملكية والتناوب. مقاربة لاستراتيجية تحديث الدولة واعادة انتاج النظام السياسي المغربي. الطبعة الأولى، 2000، ص 45

[3]- بكور عبد اللطيف: دور المؤسسة الملكية في احلال التوزان السياسي في المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2001- 2002، ص 347.

[4]- جريدة الصباح عدد 3448/ 13_05_2011.

السياسية الفاعلة في ذاك الزمن المغربي الذي أكدت بالملموس أن الطرق التقليدية في التدبير لم تعد كافية. وأن نموذج التنمية الذي رفعته منذ أربعة عقود لم يأت أكله ولم يستجب لتطلعات الملايين من المغاربة. وهذا علاوة على أن الحركات الاجتماعية التي عبرت عن نفسها أحيانا بعنف في المدن خلال سنوات 1980 و1990 عجلت في إعادة النظر ليس فقط في النظام الذي خلفه الاستعمار فحسب، ولكن في قدرة السلطة السياسية على حل مشاكل الفقر والبطالة وعلى الاستجابة لطلبات الناس المرتبطة بالخدمات الاجتماعية، وعلى تطلعات الأجيال الشابة.

إلا أن الأزمات الداخلية لم تقف عند هذا الحد كمحددات حكمت خيار مقترح التناوب بل كان لمعطى الجفاف الذي عرفه المغرب إثر في تنامي حدة الاحتقان الشعبي خصوصا ان الفلاحة تمثل الركن الأساسي في اقتصاد البلاد. حيث بلغ العجز في الأمطار 55 في المئة بالنسبة لسنة عادية[1] ولا تتعدى نسبة الملء بالسدود 30 في المئة.

ويعتبر الفقر من أهم محددات تبني الانتقال الديمقراطي في زمن حكومة التناوب حيث لم يحصل قط أن تعايش الانتقال الديمقراطي أو تأسس على عجز اجتماعي يماثل في حدته العجز الذي يعرفه بلد مثل المغرب[2]. علما أن شروط الاستقرار الدائم يتمثل في نمو اقتصادي قادر على إنتاج الثروة وتوزيعها بطريقة عادلة ومنصفة[3].

كما أن التحولات التي عرفتها بنية المجتمع المغربي بسبب النمو الديمغرافي[4]، أثر بشكل كبير على تبني عملية الانتقال الديمقراطي. حيث أن عدد السكان الحضريين انتقل من 35 في المئة، من مجموع السكان سنة 1971 إلى أكثر من 49 في المئة سنة 1991، وهذا يعني أن عدد السكان الحضريين قد ارتفع خلال العشرين سنة بمعدل 345.450 نسمة في السنة، بينما ارتفع عدد السكان القرويين خلال نفس السنة بمعدل 137.650 نسمة وهذا النمو الكبير في عدد السكان تزايدت معه حدة المطالب الاجتماعية من شغل وسكن وصحة أدت إلى انتفاضات شعبية سميت بانتفاضات الخبز.

---

[1] - عبد الرحيم العماري: الكتلة الديمقراطية والتناوب، عن طبيعة التوافق السياسي، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 99، الطبعة الاولى، 2002، ص 60،

[2] - Alioua Khalid :La transition démocratique au maroc. In La transition démocratique au maroc et dans le monde. Cahier de la fondation Abderrahim BOUABID N :12 janvier 1998.

[3] - قاسيمي عبد الحفيض: الانتقال الديمقراطي بالمغرب بين الممكنات والمعوقات. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2000- 2001، ص 131.

[4] - حسن قرتفل: المجتمع المدني والنخبة السياسية، افريقيا الشرق، 1991، ص 28.

ومن بين الشروط الموضوعية لتبني فكرة الانتقال الديمقراطي ما عرفه المغرب من تفاحش في الفوارق بين مختلف طبقات المجتمع، مما ولد إحساسا بالحقد من طرف الطبقة الفقيرة اتجاه الطبقة الغنية والمسيطرة، خصوصا بعد تزايد الرغبة عند الفئات الميسورة في إظهار مقتنياتها وإبراز العلامات الخارجية لغناها.

في السياق ذاته أصدر البنك الدولي تقريرا سنة 1995 يكشف عن مظاهر القصور الاقتصادي والعجز التنظيمي في التعليم والإدارة، وقد كان هذا التقرير محط تعقيب من طرف الملك الحسن الثاني عندما قال في 13 أكتوبر 1995 أمام البرلمان " لقد قرأنا هذه التقارير فوجدت فيها فصاحة موجعة وأرقاما في الحقيقة مؤلمة، ومقارنات تجعل كل ذي ضمير لا ينام[1].

كل المعطيات تشير إلى أن الدولة كانت بالفعل في أزمة شاملة تتطلب مخرجا، وكان دخول أحزاب الكتلة في التدبير الحكومي أحد المخارج وعامل محفز على إقلاع جديد.

هذا بإيجاز أهم المحددات الموضوعية التي مارستها الظروف الخارجية والداخلية على نشوء تجربة حكومة التناوب التوافقي بالمغرب، بقي لنا التعرض لأهم المحددات الذاتية. فماهي أهم تمظهراتها؟

الفقرة الثانية: المحددات الذاتية وتمظهراتها.

إن الحديث عن المحددات الذاتية لتجربة الانتقال الديمقراطي في حكومة التناوب التوافقي يحتم علينا أن ندرس خطاب أهم الفاعلين في اقتراح وتبني هذه الصيغة في تدبير الحكم في المغرب وهما على التوالي: المؤسسة الملكية، وأحزاب الكتلة الديمقراطية، هل كانا ينظران من نفس المنظار للانتقال الديمقراطي؟ وهل كانت هذه الرؤية ضرورة سياسية ومجتمعية؟ أم كان مجرد تطور سياسي عادي تبنته الدولة على غرار دول أخرى.

المؤسسة الملكية:

لعبت الصعوبات والضغوط الداخلية والخارجية، وتراكم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دورا مهما في اقناع المؤسسة الملكية بضرورة الإصلاح، بما يؤكد محورية دورها في الحياة السياسية، وبذلك فقد أضفت المؤسسة الملكية على التحولات الديمقراطية طابعا خاصا من خلال إدراكها

[1]- عبد الرحيم العماري: مرجع سابق ص 61

الخاص لمفهوم الديمقراطية، ولقد اثرت على مسار تلك العملية من خلال التحولات في رؤيتها الاستراتيجية في عملية التحول الديمقراطي[1].

وتنطلق الملكية في تصورها لمكانتها الدستورية، من اعتبارات تتجاوز منطوق الدستور لتستحضر جوانب أخرى مستمدة من الثقافة السياسية السائدة، اعتمادا على شرعية تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ، حيث تعمد الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد سموها السياسي الدستوري، معتبرة أن أمر الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك والشعب[2].

هذه المكانة وظفت بشكل ايجابي، فأصبحت المؤسسة الملكية هي المنتجة للقيم، والفاعل الأساسي في الحقل السياسي اقتراحا وممارسة. حيث تبسط المؤسسة الملكية سيطرتها على المجال السياسي المغربي بفضل اعتمادها على وسيلتين فعاليتين لبسط النفوذ. تتمثل **الأولى** في احتكارها لاستعمال الرموز الدينية، في حين تتجلى **الثانية** في قدرة المخزن على ترجمة المفاهيم السياسية إلى ممارسات حقيقية. تؤدي هذه الوسيلتين كما تثبت التجربة السياسية المغربية، إلى إفراغ العديد من المفاهيم التي يتم إنتاجها خارج دائرة القصر من محتواها الصحيح، وتحميلها معاني جديدة تتطابق مع الرجعية المفاهيمية الخاصة، التي ينتجها القصر، مما يؤدي الى تقليص وظيفة الديمقراطية كوظيفة تدبيرية في النسق السياسي، وينتقل البرلماني من وضع ممثل الدولة الى وضع المرشح لمنصب الوزارة، اعتبارا لكونه مواطنا في خدمة صاحب الجلالة، أما الموظف فهو خادم شخصي للملك[3].

وفي هذا السياق، نجد إدراك الملك الحسن الثاني لمفهوم الديمقراطية، حيث يشير الى عدم ضرورة الأخذ برأي الجميع وعدم اقتضائها العمل برأي الأغلبية والتي قد تخطئ أحيانا، وإنما تعني الاعتراف بصواب رأي الأقلية وتبني رأيها[4]، وعلى نفس المنوال حرص العاهل المغربي على المبادرة بتحقيق بعض الإصلاحات الديمقراطية متنازلا عن بعض اختصاصاته بما عكس إرادة التحول من أعلى، وذلك بناء على الإدراك بأن الديمقراطية تستند على الإقناع والحوار الذي يجب أن يتسم بالمرونة بغية الوصول الى الاهداف المرجوة[5].

---

[1]- هدى ميتكيس، الحركة الاسلامية في المغرب والمرجعية المشتركة مع النظام، مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة، 1997، ص 15

[2]- محمد سلمان، النخبة السياسية في المغرب، في علي الصاوي(محرر، النخبة السياسية في العالم العربي، القاهرة، مركز الدراسات والحوث السياسية/ 1996، ص 497.

[3]- محمد الطوزي: الملكية والاسلام السياسي في المغرب، ترجمة حاتمي محمد و خالد شكري، نشر الفنك 1999، ص 67.

[4]- هدى ميتكيس: التطور الديمقراطي في المغرب وافاق التسعينات، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1990، ص 5-9

[5]- الحسن الثاني، ذاكرة ملك، الشركة السعدوية للابحاث والنشر، 1992، ص 59

من خلال هذا سعت المؤسسة الملكية، الى تحويل مسلسل الديمقراطي من محيطه الى مركزه عبر احتواء أحزاب الحركة الوطنية في محاولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المجتمع[1].

إن هذا السلوك السياسي من طرف المؤسسة الملكية كان يسعى الى ايجاد صيغة جديد لشرعنه وجودها، ضمن جدلية " التحديث في إطار الاستقرار"[2]، وذلك وفاءا لنهج التكيف واستباق الأحداث الذي تتقنه وتستثمره لصالحها قبل أن يصبح ورقة ضدها في حالة تخلفها عن التطور أو إخفاقها في احتوائه. وبهذا الصدد تعتبر تجربة التناوب السياسي مجرد وسيلة لإدماج نخب سياسية جديدة أصبحت مطلوبة لسد الفراغ الحاصل، خاصة بفعل تجاوز الواقع السياسي لبعض النخب التقليدية ومن أجل عصرنه المشهد السياسي[3].

إن أهم المحددات التي دفعت المؤسسة الملكية لتبني خيار الانتقال الديمقراطي: محدد شرعية النظام السياسي، المحدد الدولي، النموذج العربي.

-محدد الشرعية:

المقصود بالشرعية هي شرعية النظام السياسي التي تعد إحدى مقومات السلطة المستقرة إلى جانب القوة[4]. وقد كان سؤال الشرعية سؤالا مصاحبا لمسار الملكية في المغرب نظرا للتحولات التي تعرفها البنية الاجتماعية والثقافية للشعب المغربي، ولوأن شرعية النظام السياسي المغربي معروفة بأبعادها التاريخية والدينية والدستورية، بالإضافة إلى تحكمه في الجهاز الإداري، الذي تتم بواسطته ممارسة العنف المشروع[5]. إلا أنها في حاجة دائمة إلى تجديد الأبعاد حتى لا توصف بالرجعية والتخلف.

-المحدد الدولي:

وذلك نظرا لاهتمام المؤسسة الملكية بما يمكن أن توصف به من طرف المجتمع الدولي، خصوصا بعد التغير الذي عرفته العلاقات الدولية، بتصدر المسألة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان منظومة القيم الدولية، وذلك لاعتبارات سياسية تتمثل في ظهور بمظهر من يساير

---

[1]- بكور عبد اللطيف: مرجع سابق ص 374.

[2] - Naciri khalid :La nouvelle configuration constitinnelle du système politique :In Cahier de fondation Abderahim bouabid N5 :1997 .P 21.

[3]- مختار مطيع: التناوب على الحكم بالمغرب، واشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسات ووقائع دستورية وسياسية، العدد الثاني ،2000 ص 3-4

[4]- ليبست سيمور مارتن: رجل السياسة، الاسس الاجتماعية للسياسة. ترجمة خيري حماد، دار الافاق، بيروت ص 18،

[5]- زين العابدين حمزاي ، مرجع سابق/ ص 238،

التحولات التي تعرفها هذه المنظومة الدولية، ولاعتبارات ذات بعد اقتصادي، ترتبط بالسعي الى إبراز المغرب كبلد ديمقراطي يتميز باستقرار سياسي كبير، وتتوفر فيه الشروط المطلوبة للاستفادة من الاستثمارات الأجنبية.

-محدد النموذج العربي:

وذلك في محاولة المؤسسة الملكية لإظهار المغرب رائدا في المسألة الديمقراطية في عالم عربي بلا تجارب، عالم تجمدت فيه الأنظمة النيابية، وتحنطت وتكلست أحزاب المعارضة، وترهلت الحكومات البيروقراطية، فلا أفكار ولا مبادرات ولا دماء شابة جديدة تغزو المعارضة والسلطة على السواء[1]. وما الكم الهائل من الرسائل التي توصل بها الوزير الاول عبد الرحمان اليوسفي عراب الانتقال الديمقراطي في حكومة التناوب التوافقي من طرف أحزاب أجنبية ومسؤولي دول أجنبية، والتي كانت تعبيرا عن إطراء دولي للنقلة السياسية في عالم عربي انعدمت فيه مثل هذه المبادرات.

وبالنسبة لوظائف التناوب فقد حددها الخطاب الملكي فيما يلي:

1- وظيفة مبدئية: تطبيق ميكانيزمات الديمقراطية.

2- وظيفة بيداغوجية سياسية تظهر من خلال ما يلي:

-تلقين ثقافة المعارضة وتقديم حل استنزاف السلطة من طرف الأغلبية.

-حصول المعارضة على سلطة الحكومة.

3- وظيفة سوسيولوجية تتحدد في تجديد النخب وتعاقب الأجيال.

4- وظيفة سوسيو سياسية، إذ يعتبر التناوب بمثابة مشتل لرجال الدولة.

5- وظيفة سياسية تتجسد في التعبير عن الآمال الظرفية للرأي العام، والبحث عن نمط جديد في تسيير العمل الحكومي[2].

إن ضرورة التغيير التي أعلن عنها النظام الحاكم في المغرب، بمثابة الية لتجاوز أزمة التراضي السياسي وتأمين الانتقال الديمقراطي والذي اعتبره الملك محمد السادس يرتبط بتحقيق التناوب السياسي، وقد توافق هذا مع دعوة أحزاب المعارضة للمشاركة عبر هذه الالية[1].

[1]- بوقربة عبد المجيد: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: النية الاجتماعية والسياسية والثقافية، ضمن المؤلف الجماعي: حوار من أجل الديمقراطية، دار الطليعة، الطبعة 1، بيروت 1996، ص 166،

[2] - Mostassim Mohammed :La alternance dans le discours royal. In :contribution a l'étude des politique au maroc .Melange tahar mosmoudi. A accumulations. Du departement de droit public et de sciences politiques. Facultés de droit. Rabat/ agdal 1997. Pp 8283.

الكتلة الديمقراطية:

لقد تباينت علاقة المعارضة بالنظام السياسي منذ الاستقلال وحتى اليوم، فلقد عرفت هذه العلاقة في بدايتها نوعا من التوافق بين كل من الطرفين سرعان ما تحولت إلى صراع ومواجهة حتى عام 1975، والذي شهد بدايات الحوار بين كل من المعارضة والمؤسسة الملكية وهو ما أدى إلى مشاركة مختلف القوى السياسية المعارضة في مؤسسات البلاد حتى تمكنت من إدارة السلطة التنفيذية. هذا وقد شهدت عام 1994 تغير ملحوظ في خطاب المعارضة حول طبيعة الإصلاحات والتغيير، والثانية تمثلت في تقبل المعارضة للإصلاحات الشكلية والاكتفاء بالمشاركة في الحكومة.

كانت أولى خطوات التنسيق بين مختلف أحزاب المعارضة في مايو 1995، والتي اتضحت من خلال تقدم كل من حزبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، هذا وقد تمكنت مختلف أحزاب المعارضة من التجمع فيما عرف بالكتلة الديمقراطية الذي وقع على ميثاق تأسيسها خمس أحزاب سياسية. وعلى الرغم من ذلك فقد افتقرت تلك الكتلة الى التجانس بالإضافة إلى عدم تمسكها ببرنامج ورؤية مشتركة، وتزايد حدة الخلافات بين أحزاب المعارضة حول كيفية توجهها وتعاطيها مع الإصلاح، فقبل انتخابات 1992 رأى البعض الاكتفاء بإصلاحات دستورية وعدم المساس بالدور المحوري للمؤسسة الملكية، بل والإبقاء على دور أساسي للأجهزة الحكومية، وفي المقابل أشارت بعض التنظيمات المعارضة ضرورة إحداث إصلاحات جذرية عبر نهج ديمقراطي حقيقي يسمح بمعالجة التناقضات التي يعاني منها الواقع المغربي، وجدير بالذكر أنه على الرغم من ذلك الاختلاف في التوجه الاصلاحي فإن مختلف القوى السياسية ارتضت محورية دور المؤسسة الملكية بحيث طالبت بتدخلها لضبط العملية الانتخابية[2].

وقد مثلت مذكرة أحزاب الكتلة التي تقدمت بها أحزاب الكتلة بتاريخ 23 ابريل 1996، تصورها الذاتي للانتقال الديمقراطي، هذه المذكرة اقترحت أن ينص الدستور على بعض المبادئ المتعلقة بحقوق الانسان وتمكين مجلس النواب من آليات الرقابة كحق الاستجواب وتشكيل لجن المراقبة، وتوسيع مجاله التشريعي (العفو الشامل والموافقة على المعاهدات) وجعل مدة ولايته خمس سنوات ومدة كل دورة ثلاثة أشهر.

---

[1]- هدى ميتيكيس، التطور الديمقراطي في المغرب وافاق التسعينات، مرجع سابق، ص 25.
[2]- اليزيد البركة، المسار الاستراتيجي للانتقال العسير، الدار البيضاء، مرجع سابق، ص 2

بالنسبة للمجلس الثاني أي مجلس المستشارين، أكدت المذكرة على ضرورة تمكينه من صلاحية التشريع، بالإضافة إلى إمكانية تلقيه لتصريحات من الحكومة دون تصويت فضلا على منح أعضائه حق تقديم الاسئلة.

أما الحكومة، فقد اقترحت الكتلة إضافة للبند الثاني من الفصل 24 الفقرة التالية " ويعفيهم باقتراح من الوزير الأول" وإضافة فقرتين على الفصل 60 " تحدد الحكومة السياسة العامة للبلاد وتديرها" كما تم اقتراح إضافة فصل جديد لتكريس واقع المجلس الحكومي مع منحه حق اقتراح التعيين في الوظائف السامية لترفع للمجلس الوزاري للبث فيها.

وفيما يخص تعيين الحكومية ومسؤوليتها فقد اقترحت المذكرة تعديل الفصل 59 على النحو التالي " الحكومة مسئولة أمام الملك وأمام مجلس النواب"

أما السلطة القضائية فقد قدمت المذكرة مجموعة من الاقتراحات لتصاغ ضمن التعديلات المرتقبة، كما طالبت بإحداث المجلس الأعلى للاتصال، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين وترقية المجلس الأعلى للحسابات إلى مؤسسة دستورية.

وفضلا عن الحوار المتعلق بالإصلاحات الدستورية دبجت المذكرة محورا خاصا بالإصلاحات السياسية ركزت فيه على سير عمل الحكومة والإصلاح الإداري ومؤسسة الوسيط و اغناء الديمقراطية وتدعيم المؤسسات التمثيلية وضمان نزاهة الانتخابات[1].

المحور الأول: الانتقال الديمقراطي في ظل حكومة الربيع العربي

شكلت مرحلة الربيع العربي، منعطفا مهما في مسار بناء الديمقراطية في المغرب، عبر مجموعة من الأحداث التي همت الساحة السياسية المغربية، سواء من خلال انخراط الشارع المغربي دعوات الاحتجاج على غرار ما عرفته تونس ومصر، أو من خلال التوقف عند موقف الفاعل الرسمي والشعبي من هذا الحراك.

الفقرة الأولى: الشروط الموضوعية للحراك العرابي

[1]- حسن طارق: التحولات السياسية لليسار بالمغرب 1992-1998، بحث لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط ، 2003- 2004، ص 59- 60.

عرف العالم العربي في أواخر سنة 2010 وبداية سنة 2011، مجموعة من التحولات التي مست رؤوس أنظمة استبدادية سلطوية استعبدت شعوبها لمدة طويلة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا الحراك في هذا الزمن دون زمن أخر؟ مع العلم أن نفس السياسات الحكومية كانت متبعة منذ سنوات ما بعد الاستقلال وتربع العسكر على سدة الحكم.

وقبل الخوض في الشروط الموضوعية لا بد من التطرق إلى الضجة المفاهيمية التي عرفها الحراك العربي، لماذا البعض يرفض تسمية ما حصل ويحصل في العالم العربي على أنه ثورات؟ ولماذا الأخر يعتبر ما حصل ثورة على ماذا يستندون؟

إن القائلين بأن الحراك العربي ليس بثورات استندوا في طرحهم على أن شروط الثورات لا تتوفر منطلقين من الأنموذج الغربي في التحديد، لأن الثورات حسبهم هي اطراد طويل يحتوي ما قبل الثورة والثورة وما بعد الثورة[1]، والمراحل الثلاث هذه لا تجتمع في اي حراك شعبي بمجرد إضافة زمنية، بل تمثل فيه نموا عضويا وتطورا تاريخيا، مستمرا وإذا حدث أي خلل في هذا النمو والتطور الثوري فقد تكون النتيجة زهيدة وتخيب الآمال، وحسبهم أن أهم مرحلة في الثورات لم يتم انجازها وهي مرحلة ما قبل الثورة والتي تشترط وجود فلاسفة ومفكرين ومنظرون للثورة، فالثورة الفرنسية سبقها إنتاج وتأصيل نظري لها تجلى في أفكار جون لوك وروسو والعلماء الموسوعيين[2].

أما القائلون بأن ما حدث من حراك هو ثورات مكتملة الأركان، فقد استندوا في طرحهم هم كذلك إلى المنظومة الفكرية الغربية في تحديد هذا الموقف ولو أنهم حاولوا أن يضفوا عليه صبغة عربية إسلامية.

فاغلب القائلين بالثورة استندوا إلى المفكر " ايرك هوزباوم" الذي اعتبر أن الثورة هي تحول كبير في بنية المجتمع ويركز على كلمة تحول، ولكن هو حصر زمكانية التحول، في أروبا ما بين 1789-1848[3]، ويشير إلى أربعة عناصر أساسية يتطلب استحضارها عند الحديث عن الثورة:

[1]- مالك بن نبي: بين الرشاد والتيه، دار الفكر دمشق- سورية، الطبعة الثانية، 1988، ص 13

[2]- مالك بن نبي: بين الرشاد والتيه، مرجع سابق ص 14

[3] - Eric hobsbawm. The Age of Revolution :1789-1848. (London :Vintage Books. 1996). Pp 17

الخصوصية:

وهنا يؤكد هوبزباوم على أن للثورة خصوصيتها من حيث الزمان والمكان وليس هناك أي تشابه بين الثورات.

وبهذا فكل بلد عربي له خصوصياته من الطبيعة الديمغرافية وحتى الطبائع البشرية وهذا رد عن كل قول يربط حراك اجتماعي بأنه شكل مكرر لثورة في بلد اخر.

النصر:

يعني انتصار منظومة جديدة على منظومة قديمة، ويشير هوزباوم هنا إلى انتصار الفكر الرأسمالي اللبرالي على الفكر الاقتصادي والإقطاعي، وفي الفكر المغربي والعربي يمكن الحديث عن غلبة منظومة قيمية عربية بكافة جوانبها على منظومة قيمية قديمة.

البعد الجغرافي:

حيث يشير هوبزباوم إلى تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار في صيرورة التحولات تأثير أوربا في امريكا الشمالية، وفي الحالة العربية يبرز هذا البعد بصورة جلية، في انتقال الثورة من بلد إلى أخر، وذلك إلى التقارب الجغرافي ووحدة الدين واللغة والتاريخ المشترك في شكله العام، والى تقارب السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية.

التراكمية:

وفي هذا العنصر يرجع هوبزباوم تفجر الثورة إلى عوامل متراكمة عبر عدد من السنين أحدثت ضغطا على القاعدة فولدت الانفجار الذي يجسد حالة الثورة، وفي السياق المغربي يمكن اعتبار حركة 20 فبراير هي نتاج تراكم عوامل ضغط اقتصادي واجتماعي وسياسي على القاعدة الشعبية مما أدى إلى خروجهم للشارع.

ولتجاوز هذا الإشكال لمفاهيمي فنحن نفضل أن نطلق عليه لفظة حراك عربي مستندين في ذلك إلى رؤية عبد الرحمان الكواكبي في حديثه عن شروط رفع الاستبداد والتي حددها في ثلاث شروط[1]

[1]- عبد الرحمان الكواكيبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس الطبعة الثالثة، 2006، ص 179.

- الأمة التي لا يشعر كلها او أكثرها بالألم لا تستحق الحرية: هذا الشعور عم أغلب شعوب العالم العربي التي شهدت حراكا شعبيا.
- الاستبداد لا يقاوم بالشدة وانما يقاوم باللين والتدرج: وهذا ما شهدنا في اختيار الشعوب طريق النزل للفضاء العام بدون أسلحة إلا أصوات حناجرهم.
- يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد: هذا الشرط غاب عن وعي الشعوب، لأنه لا يمكن ان نجمع بين ظلم عام وتفكير في المستقبل بفئة واحدة تعاني الفقر والعوز، فكان من الأحرى أن تتكفل الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية بهذا الدور. وهنا يطرح سؤال جدوائية ومصداقية الفعل الحزبي في العالم العربي.

إن الحراك العربي بهذا المعنى توفر فيه الشرطين الأولين الذي أشار لهما الكواكبي، الشرط الأول شرط موضوعي لكون أغلب شعوب العالم العربي عانت من الظلم والاستبداد وهذا ما تجلى في ذلك العنفوان الذي ميز الحراك العربي والإصرار، على تحقيق النصر والصمود في الساحات العامة، وهو ما ذهب إليه علي حرب بقوله " إن الثورات الجديدة هي بمثابة رد اعتبار أو فعل اعتراف على المستوى الوجودي، إذ هي تعني استعادة المرء ثقته في نظر نفسه، بقدر ما تعني ممارسته جدارته وانتزاع الاعتراف بمشروعيته في نظر الأخر والعالم. هذا ما عبر عنه ذلك الناشط المصري الذي سئل عما تعنيه له ثورة 25 يناير قال: أشعر لأول مرة بأن لي قيمة وصوتي مسموع في بلدي وفي العالم. وهو نفس الشيء الذي أكده الكاتب الليبي هشام مطر، بقوله قبل أن تنجز الثورة الليبية حدها الأدنى بإسقاط رأس النظام، كان انتمائي الى بلدي ليبيا مصدر خجل عندي، واليوم تحول إلى مبعث فرح"[1] . والشرط الثاني، في كون أن المحتجين لم يقوموا بانقلاب عسكري بل هم اختاروا طريق الاعتصامات في الساحات العامة.

الفقرة الثانية: التفاعل المغربي مع الحراك العربي

بالأخذ بالعنصر الرابع الذي أشار اليه ايريك هوزباوم، في حديثه عن عناصر الثورة- بما هي حدث شعبي وليس موقفا نظريا ثابتا- البعد الجغرافي للثورة، حيث يقول أن تأثير هذا البعد في مناطق الجوار في صيرورة التحول.

وباعتبار المغرب جزءا من العالم العربي ينهل من نفس الثقافة واللغة والدين، فهو كذلك لم يسلم من الحراك الشعبي. فكيف كان الموقف الرسمي والموقف الشعبي من الحراك العربي؟

[1]- علي حرب: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة الى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، 2012، ص 121.

الموقف الرسمي:

منذ اندلاع الحراك العربي صدرت عدة تصريحات من مسئولين مغاربة، تؤكد كلها خصوصية المغرب التي تجعله في منأى عن أي حركة احتجاجية. كما عبر عن ذلك وزير الخارجية السابق الفاسي الفهري والمستشار الحالي للملك محمد السادس، مروجين عبارة " الاستثناء المغربي" والتي ذهب أصحابها إلى ضرورة استفادة مصر تونس من النموذج المغربي الناجح.

وتقوم نظرية " الاستثناء المغربي " على مقولتين أساسيتين، أولاهما مقولة خاطئة ومناقضة للواقع، تدعي أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، أفضل بكثير مما هي عليه في تونس ومصر وغيرها من البلدان، فلا معنى لأي حركة احتجاجية سوى أن يكون هدفها التقليد وحسب. وأما المقولة الثانية فتشير إلى أن في المغرب نظاما ملكيا يقوم على إمارة المؤمنين مما يمنحه شرعية دينية وتاريخية ترفعه عن نقاش محتمل حول استمراريته.

إلا أن يوم 9 مارس 2011 تم إسقاط هذه المقولة من طرف الملك ذاته في خطاب ألقاه العاهل المغربي محمد السادس، يحدد الخطوط الكبرى للتعديل الدستوري القائمة على سبعة مرتكزات:

- التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الامازيغية، كرصيد لجميع المغاربة دون استثناء.
- ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الانسان، بكل أبعادها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والثقافية والبيئية، ولا سيما بدسترة التوصيات الوجيهة لهيأة الإنصاف والمصالحة، والالتزامات الدولية للمغرب.
- الارتقاء بالقضاء الى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدا لسمو الدستور، ولسيادة القانون، والمساواة أمامه.
- توطيد مبدأ فصل السلط وتوزانها، وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها، من خلال:

1- برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية.

2- حكومة منتخبة بانبثاقها عن الارادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحضى بثقة اغلبية مجلس النواب.

3- تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي، الذي تصدر مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها.

4- تقوية مكانة الوزير الأول، كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والادارة العمومية، وقيادة تنفيذ البرنامج الحكومي.

5- دسترة مؤسسة مجلس الحكومة، وتوضيح اختصاصاته.

- تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني.

- تقوية اليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.

- دسترة هيأت الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان، وحماية الحريات.

وصف مرة اخرى هذا الخطاب من طرف مختلف الفاعلين السياسيين بأنه خطاب تاريخي، يؤسس لانتقال ديمقراطي ويمهد لدخول المغرب " نادي الديمقراطيات العالمية ".

ويكون النظام الحاكم في المغرب بهذه الخطوة تفاعل بشكل ايجابي مع الحراك العربي. وقد أيدت اغلب الاحزاب المغربية، هذا التعديل الدستوري حيث ارتبطت فلسفة قبولهم بمقارنة دستور 2011 بدستور 1996، وليس بمدى ديمقراطية الدستور الجديد وهو ما نقرأه في تصريح للوزير الاول السابق عباس الفاسي و الأمين العام لحزب الاستقلال سابقا الذي قال : " يكون الملك والشعب قد حققا بعثا جديدا لوطننا من خلال تعاقد متطور يوطد أواصر اللحمة الوطنية الدائمة بين العرش والشعب" وهو الموقف ذاته الذي عبر عنه عبد الواحد الراضي رئيس البرلمان آنذاك والأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سابقا إذ رأى الدستور الجديد " يدخل المغرب إلى عهد يكون فيه دائما في الطليعة " .

ونفس المعنى عبر عنه عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة (2012-2017)، وأمين عام حزب العدالة والتنمية في نفس الفترة، حيث أكد أن " التصويت على هذا الدستور هو لصالح قانون أفضل بكثير من سابقة على المستوى الديمقراطي وتوضيح الصلاحيات" ونفس التعبير قال به محمد الشيخ بيد الله امين عام حزب الأصالة والمعاصرة سابقا " أن الدستور الجديد سيدخل البلاد في نادي الدول الديمقراطية، أي نادي الكبار"

وقد أكدت الأحزاب المؤيدة أن الطبقة السياسية والمجتمع المدني، شاركوا لأول مرة في وضع دستور للمغاربة، وأن الدستور يقر نظاما يقوم على أساس الفصل بين السلط وتوازنها وتعاونها، وعلى مبادئ الحكم الرشيد وربط المسؤولية بالمحاسبة حسب الفصل الأول من دستور 2011؟

الموقف الشعبي :

نفس المطالب التي رفعت في تونس مصر واليمن، واليمن رفعت في المغرب إلا أن غاية المطالب اختلفت عن باقي الدول العربية. وهذا يدل على وعي المغاربة بخصوصية بلدهم واختلافه. فمنذ هروب الرئيس التونسي 13 يناير 2010 امتلئت صفحات التواصل الاجتماعي في المغرب (الفايس بوك- تويتر- المدونات الخاصة) بدعوات إلى التظاهر، يوم 20 فبراير للنزول الى الشوارع المغربية للمطالبة بالتغيير. وقد صدر في 14 فبراير البيان الأول عن الاجتماع التمهيدي للشباب يعد بتحديد مطالب الحركة بدقة ووضوح، تلاه اجتماع يوم 16 فبراير ضم ممثلين عن الشباب والقوى الداعمة لها بمقر الجمعية المغربية لحقوق الانسان، وتم اعتماد ما يسمى بالميثاق الأخلاقي لها (الحركة) لا تقبل الإيديولوجية أبدا، ولا الركوب عليها وعلى نضالاتها وجرأتها وشجاعتها من قبل كائن من كان وأنها عبارة عن " وعاء مفتوح" في وجه الراغبين في الانضمام إليها من مختلف شرائح ومكونات الشعب المغربي، بتعدد مشاربه وقناعاته وانتماءاته دون قيد أو شرط أو تمييز، وذلك من أجل الانخراط النشيط والايجابي في النضال السلمي الذي يهدف إلى دمقرطة الدولة والمجتمع"[1]، حيث اصبحت حركة 20 فبراير حركة اجتماعية احتجاجية سلمية، تشكل انتقالا واضحا من الاحتجاج الاجتماعي القطاعي الى التعبير عن المطلب السياسي العام والشمولي.

وبعد ترقب من طرف كل مكونات الشعب المغربي سواء المساندين للتظاهر أو الرافضين له، أول بروز لأصوات شبابية في الفضاء العام رافعين شعار " الشعب يريد دستورا جديدا " على غرار لازمة " الشعب يريد إسقاط النظام " ، وهذا ما عبرت عنه حركة 20 فبراير مطالبها، حيث عرفت نفسها بكونها حركة شبابية مستقلة وشعبية وعفوية، ليست حزبا أو مؤسسة سياسية، وهي مفتوحة لكل القوى الوطنية التي توافقها على مطالبها الاساسية والتي حددتها في: حل الحكومة والبرلمان، وانشاء جمعية تأسيسية لدستور ديمقراطي جديد، واقرار ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم، ومحاسبة المفسدين، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والتوزيع العادل للثروة الوطنية، واقرار اللغة الامازيغية لغة رسمية للبلاد الى جانب اللغة العربية.

[1]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2010- 2013 ص 344.

وكان من أهم مؤيدي هذه الحركة نسيج جمعوي وسياسي جمع الاسلاميين واليساريين: جماعة العدل والاحسان، وحزب الامة، والحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتركي، وجمعيات حقوقية، وقد التحقت بتظاهرات الحركة تنظيمات شبابية ومجموعة من التيار السلفي، كلهم نزلوا للشوراع إلا أن نزولهم لا يعني اتفاقهم على كل مطالب الحركة، وهذا ما انعكس على شكل التظاهر وفي نوعية الشعارات حيث تتواجد تكتلات ترفع شعارات ذات صبغة دينية، وتكتلات ترفع شعارات ذات صبغة حقوقية كونية.

خلاصة تركيبية:

إذا كانت مدخلات تجربة حكومة التناوب قد ساهم فيها بشكل مباشر المؤسسة الملكية و أحزاب المعارضة، فإن مدخلات تجربة حكومة الحراك العربي قد ساهم فيها بشكل مباشر تجاوب المؤسسة الملكية مع مطالب الشارع في شكل حركة 20 فبراير، واذا كان للعامل الخارجي حضور غير مباشر في تشكل حكومة التناوب مع سقوط الاتحاد السوفياتي، وتوجه العالم الى القطبية الواحدة، فإن للعامل الخارجي في حكومة الحراك العربي، دور مهم في تشكلها، خصوصا ما عرفته من مخرجات في المنطقة العربية من وصول ما يسمى بأحزاب الإسلام السياسي، الى السلطة في العالم العربي الذي شهدت هبات اجتماعية، الإخوان المسلمون في مصر، وحركة النهضة في تونس، وحزب العدالة والتنمية بالمغرب، وإذا كان العاهل المغربي الحسن الثاني، ابان بداية تشكل معالم حكومة التناوب قد لعب دورا محوريا في وضع الخطوط العامة لدستور 1996، مباردة واقتراحا، فإن العاهل المغربي محمد السادس لعب نفس الدور، في وضع الخطوط العامة لدستور 2011، في خطاب 09 مارس 2011.

كما أن أهم المقتضيات الدستورية التي تقدمت بها الكتلة في مذكرتها لتعديل الدستور لسنة 1996، تم الاستجابة لها في دستور فاتح يوليوز 2011. مما يؤكد ما ذهب إليه الباحث جون واتربوري في الندوة التي نظمتها " مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد للعلوم والثقافة" في ربيع سنة 1997، تحت عنوان تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم قائلا" أن التجربة السياسية المغربية تفرز عناصر تغيير أكيدة، هي بطيئة ولا شك والتفاوض حولها صعب وقاس وأحيانا، لكن النظام السياسي بكل مكوناته، تمكن من التكيف مع ضغوط الزمن والإنصات إلى الاختلافات والى مصادر الاعتراض، بل واضطر اغلب الفاعلين في الحقل السياسي إلى تغليب الرؤية السياسية على القناعات الإيديولوجية[1].

[1]- محمد نور الدين افاية: التفاؤل المعلق، التسلطية والتباسات الديمقراطية في الخطاب العربي الراهن، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 52، الطبعة الاولى 2011، ص 43-44.

المراجع:

الكتب:

- بوجداد أحمد: الملكية والتناوب. مقاربة لاستراتيجية تحديث الدولة واعادة انتاج النظام السياسي المغربي. الطبعة الأولى، 2000.
- بوقربة عبد المجيد: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: النية الاجتماعية والسياسية والثقافية، ضمن المؤلف الجماعي: حوار من أجل الديمقراطية، دار الطليعة، الطبعة 1، بيروت 1996.
- حسن قرتفل: المجتمع المدني والنخبة السياسية، افريقيا الشرق، 1991
- الحسن الثاني، ذاكرة ملك، الشركة السعدوية للابحاث والنشر، 1992
- عبد الرحيم العماري: الكتلة الديمقراطية والتناوب، عن طبيعة التوافق السياسي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 99، الطبعة الاولى، 2002
- عبد الرحمان الكواكيبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس الطبعة الثالثة، 2006
- علي حرب: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة الى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، 2012.
- لبست سيمور مارتن: رجل السياسة، الاسس الاجتماعية للسياسة. ترجمة خيري حماد، دار الافاق، بيروت 1997.
- محمد عابد الجابري، مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، المستقبل العربي، العدد 239، 1999
- محمد سلمان، النخبة السياسية في المغرب، في علي الصاوي (محرر، النخبة السياسية في العالم العربي، القاهرة، مركز الدراسات والحوث السياسية/ 1996
- محمد الطوزي: الملكية والاسلام السياسي في المغرب، ترجمة حاتمي محمد و خالد شكري، نشر الفنك 1999
- محمد نور الدين افاية: التفاؤل المعلق، التسلطية والتباسات الديمقراطية في الخطاب العربي الراهن، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 52، الطبعة الاولى 2011.
- مالك بن مختار مطيع: التناوب على الحكم بالمغرب، واشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسات ووقائع دستورية وسياسية، العدد الثاني، 2000

- مالك بن نبي: بين الرشاد والتيه، دار الفكر دمشق- سورية، الطبعة الثانية، 1988.
- هدى ميتكيس، الحركة الاسلامية في المغرب والمرجعية المشتركة مع النظام، مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة، 1997
- هدى ميتكيس: التطور الديمقراطي في المغرب وافاق التسعينات، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1990.

الأطروحات والرسائل:

- بكور عبد اللطيف: دور المؤسسة الملكية في احلال التوزان السياسي في المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2001- 2002.
- حسن طارق: التحولات السياسية لليسار بالمغرب 1992-1998، بحث لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط ، 2003-2004
- زين العابدين حمزاوي: النخبة السياسية ومسألة الثبات والتحول في النسق السياسي المغربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة 2003- 2004.
- قاسيمي عبد الحفيض: الانتقال الديمقراطي بالمغرب بين الممكنات والمعوقات. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2000- 2001.
- جريدة الصباح عدد 3448/ 13_05_2011.
- موقع بلقزيز عبد الاله: http://infobelkzizabdelillah.over-blog.com/article-28326715.html
- Alioua Khalid :La transition démocratique au maroc. In La transition démocratique au maroc et dans le monde. Cahier de la fondation Abderrahim BOUABID N :12 janvier 1998
- Eric hobsbawm. The Age of Revolution :1789-1848. (London :Vintage Books. 1996).

- Mostassim Mohammed :La alternance dans le discours royal. In : contribution a l'étude des politique au maroc .Melange tahar mosmoudi. A accumulations. Du departement de droit public et de sciences politiques. Facultés de droit. Rabat/ agdal 1997.
- Naciri khalid :La nouvelle configuration constitinnelle du système politique :In Cahier de fondation Abderahim bouabid N5 :1997

التطبيع المغربي مع إسرائيل: المسار، المكاسب، الخسائر

Moroccan normalizations with Israel: paths, Gains and losses

إعـداد

د. صريح صالح القاز

مركز الدراسات الاستراتيجية، دكتوراه في العلوم السياسية – صنعاء

ملخص:

تُعتبر علاقة اليهود المغاربة بشعب المملكة المغربية، وقياداتها المتعاقبة على كرسي السلطة علاقة عضوية - تقليدية رافقت كل الأحداث، والتحولات السياسية التي كان هؤلاء اليهود مساهمين فيها، أو جزءًا منها. وتتجلى الإشكالية في الآتي: هل علاقة اليهود بالمملكة المغربية، وعائلتها المالكة علاقة تقليدية أم حديثة؟. ما هو الدور الذي لعبه اليهود المغاربة في تطبيع العلاقات بين إسرائيل، والمملكة المغربية؟. وماهي مكاسب، وخسائر إسرائيل، والمملكة المغربية من التطبيع؟. تم تناول الموضوع بالإضافة إلى المقدمة، والخاتمة في ثلاثة مباحث: الأول منها تناول مسار التطبيع، بينما تناول الثاني مكاسب المغرب من التطبيع، فيما تناول الثالث خسائر المغرب من التطبيع. توصل البحث إلى:

- إنّ تطبيع العلاقات مع إسرائيل يورطها أكثر في التمرد على القرارات الأممية ذات الصلة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وأهمها المتعلقة بحل الدولتين، وحق العودة.

- إنّ اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية - بمغربية الصحراء الغربية - ليس له أي أثر قانوني لأنه بعيدًا عن الإجماع الأممي.

كما إنّ تواجد إسرائيل، وتحركها الحر داخل المملكة المغربية سوف يطيل أمد الصراع المغربي - الجزائري، ويُمكن إسرائيل، وحلفائها من اختراق شمال أفريقيا، وصولاً للعمق الأفريقي.

الكلمات المفتاحية: التطبيع، المملكة المغربية، اليهود المغاربة، المكاسب، الخسائر.

Abstract :

The relationship between Moroccan Jews and the Moroccan nation and its successive leaders in the seat of power is considered an organic-traditional relationship that accompanied all the events and political transformations to which these Jews were contributors or part.

The topic of this paper is manifested in the following:

Is the Jewish relationship with the Kingdom of Morocco and its royal family traditional or modern?

- What role did Moroccan Jews play in normalizing relations between Israel and the Kingdom of Morocco?
- What are the gains and losses of Israel and the Kingdom of Morocco from normalization?

Besides the introduction and conclusion, the paper discusses the following three main aspects: First, the path of normalization; second, Morocco's gains from normalization; and third, Morocco's losses.

Major findings are these:

- The normalization of relations with Israel further implicates it in rebellion against UN resolutions related to the Palestinian-Israeli conflict, the most important of which are related to the two-state solution and the right of return.
- The recognition of the United States of America - of the Moroccanness of Western Sahara - has no legal effect because it is far from the international consensus.

المقدمة:

تُعد قضية الصراع العربي - الإسرائيلي من أهم القضايا الرئيسة في المنطقة، التي شغلت الذهنية العربية، والإسلامية بكل مشاربها، ومستوياتها الشعبية منها، والرسمية، خلال مايقارب المئة عام.

وبما أن هذا الصراع في الأساس ذو بعد ديني، يحظى بتعاطف عربي - إسلامي مع شعب فلسطين، فإن أي شكل من أشكال التقارب مع إسرائيل حتى عام 1979 (معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية)، كان من التابوهات الدينية، والسياسية.

بَيد أن إسرائيل، وبسبب جملة من المتغيرات، والعوامل الإقليمية(نزاعات عربية - عربية، وعربية - إسلامية)، والدولية(تفوق الولايات المتحدة الأمريكية عالميًا)، استطاعت مرحليًا كسر عزلتها في محيطها العربي، والإقليمي من خلال عمليات التطبيع التي أقامتها سرًا، وعلانية مع أغلب الدول العربية مثل: جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، جمهورية السودان، المملكة المغربية.

وفي بحثنا هذا سوف نتناول آخر عملية تطبيع (التطبيع المغربي - الإسرائيلي)، عام 2020، من حيث علاقة اليهود المغاربة بشعب المملكة المغربية، وعائلتها المالكة، ودورهم في تطبيع العلاقات بينها، وإسرائيل.

الإشكالية البحثية:

تتمثل الإشكالية البحثية في التساؤلات التالية:

- هل علاقة اليهود بالمملكة المغربية، وعائلتها المالكة علاقة تقليدية أم حديثة؟.
- ماهو الدور الذي لعبه اليهود المغاربة في تطبيع العلاقات بين إسرائيل، والمملكة المغربية؟.
- ماهي مكاسب، وخسائر إسرائيل، والمملكة المغربية من التطبيع؟.

منهج البحث:

نظرًا لطبيعة الموضوع التاريخية، والسياسية، فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي مع منهج الوصف التحليلي.

افتراضات البحث:

- تواجد اليهود في المملكة المغربية كان حديثًا، وبمحض إرادتهم.
- ليس هناك علاقة بين اليهود المغاربة، وإسرائيل.
- ساهم اليهود المغاربة في تطبيع العلاقات بين إسرائيل، والمملكة المغربية.
- تطبيع العلاقات بين إسرائيل، والمملكة المغربية يعود بالمكاسب على المملكة، وكل دول شمال أفريقيا.

أهداف البحث:

- تتبع جذور العلاقة بين اليهود، والمملكة المغربية.

- توضيح الدور الذي لعبه اليهود المغاربة في تطبيع العلاقات بين إسرائيل، والمملكة المغربية.

- معرفة مكاسب، وخسائر إسرائيل، والمملكة المغربية من التطبيع.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث العلمية في أنّه إضافة جديدة للموضوع محل البحث.

فيما تكمن أهميته العملية في أنّه تناول واحدًا من أهم الموضوعات الحساسة، والمحورية في العالمين العربي، والإسلامي.

هيكل البحث:

لقد تم تناول الموضوع في ثلاثة مباحث:

الأول منها تناول مسار التطبيع، بينما تناول الثاني مكاسب المغرب من التطبيع، فيما تناول الثالث خسائر المغرب من التطبيع.

بالإضافة إلى مقدمة، وخاتمة.

المبحث الأول: مسار التطبيع المغربي- الإسرائيلي

تُفيد المراجع التاريخية أن تواجد اليهود في المغرب العربي يعود إلى فترة مابعد تدمير الهيكل الأول (هيكل النبي سليمان)، عام 586 ق.م، في أورشليم القدس من قِبل البابليين حيث هاجر اليهود إلى شمال أفريقيا(الساحل الجنوبي - الغربي للبحر المتوسط)، وعاشوا بين القبائل(الأمازيغية)، التي آوتهم كمشردين ولاجئين. وبعد تدمير الرومان للهيكل المقدس الثاني، عام 70م تزايدت الهجرة اليهودية إلى المغرب (المملكة المغربية)، وتوالت هجراتهم إليه، خوفًا من محاكم التفتيش التي أقامها الكاثوليك (الإسبان)، للتنكيل بالمسلمين، واليهود، والمسيحيين(البروتستانت)؛ لإكراههم على اعتناق المسيحية

(الكاثوليكية)، أو قتلهم عقب سقوط مملكة (غرناطة)، بتوقيع الملك المسلم(أبو عبد الله محمد الثاني عشر)، معاهدة استسلام مع الملكين الكاثوليكيين (فرديناند، وإيزابيلا)، عام 1492م[1].

تعايش الأمازيغ المغاربة مع اليهود الوافدين بروح التسامح، وكانت قيادات القبائل الأمازيغية تأمر بحماية اليهود، والسهر على سلامتهم سواءً الناطقين منهم بالعربية، أو الأمازيغية، وعُملوا معاملة حسنة دونما حقد في كل المناطق الأمازيغية الريفية، ومارسوا العديد من المهن كالنجارة، والحدادة وصنع البردعات، والشواري، والفضة، و... الخ، ويعود ذلك إلى صرامة الأعراف المحلية تجاه من ينتهك القواعد العرفية التي تستمد مصداقيتها من تشريع القياد - إمغارن - [2].

تنقل اليهود داخل المغرب من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلي الغرب دون أي خطر يهدد حياتهم، وغالبا ماكانت تنقلاتهم تجري للبحث عن ظروف حياتية أفضل بسبب الأوبة، والقحط، والجفاف التي كانوا يعانون منها[3].

ولم يتعرضوا للعنف، والجوع، والتشريد، إلا في فترات تاريخية قصيرة ناتجة عن تغير الدول، أو حروبًا أهلية، وكان اليهود اللاجئون "السفارديم" يعرفون بالمطرودين لتمييزهم عن بقية السكان الشرقيين المقيمين في المغرب[4].

لم يلق اليهود المهاجرين من الأندلس(إسبانيا)، إلى المغرب أي صعوبة في التعايش مع بني جلدتهم الذين سبقوهم إليه كاليهود الفينيقيين في القرن 12م، والكنعانيين، بل تشاركوا جميعا يهودا، ومغاربة كل طقوس، ومظاهر الحياة الاجتماعية، ولعب اليهود الدور الكبير في تحريك عجلة الاقتصاد المغربي، ويرتبط ذلك بنصوص الشريعة اليهودية التي تلزم الأباء بتعليم الأبناء الجّد، والعمل، والمثابرة منذ الصغر. وساهمت براعتهم في إتقانهم للحرف اليدوية مثل: صياغة الذهب، والفضة، في إنعاش اقتصاد المغرب.

وعلى الرغم من أن لليهود مساكن خاصة تسمى "الملاح"، في جُل المدن العتيقة مثل: فاس، وتطوان، والرباط، وصفرو، فأن هذا الحي "الملاح" يتميز بانفتاحه الكلي، وتتداخله مع بيوت المسلمين[1].

---

(1) عبدالحكيم الرويضي، الوجود اليهودي في المغرب.. من خراب الهيكل إلى تأسيس الكيان، 9 فبراير 2021، تاريخ الأطلاع 20 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://www.noonpost.com › content

(2) محمد أسويق، اليهود الأمازيغ بالمغرب الأقصى، 8 يناير 2008، تاريخ الأطلاع 22 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://m.ahewar.org

(3) حاييم الزعفراني، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب،(ترجمة)،أحمد شحلان، و عبدالغني أبو العزم،(الدار البيضاء، ط1، 1987)، ص 21 – 22.

(4) نوفل الشرقاوي، يهود المغرب... قرون من التعايش، 24 أبريل 2019، تاريخ الأطلاع 25 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com

وتعدت العلاقة بين اليهود، والمسلمين المغاربة مسألة التجاور السكني إلى المصاهرة حيث كان من الصعب التفريق بين اليهودي، والمسلم من خلال الشكل، والملبس إلى الحد الذي جعل بعض ملوك المغرب يفرضون على اليهود إرتداء الشاشية(القبعة)، لتمييزهم عن غيرهم، وكان المسلمون يرون في زيارة مزارع اليهود بركة يتبركون بها لنزول الغيث[2].

ويتشاركون مع اليهود في تقديس بعض أضرحة الأولياء البالغ عددهم 652 وليًا منهم 126 مشتركا بين المسلمون، واليهود و51 وليًا مسلمًا يقدسه اليهود، و09 وليًا يهوديًا يقدسه المسلمون، ويختلفون على نسب 36 وليًا أهم يهودًا، أم مسلمين؟.

تعامل المسلمون مع اليهود المغاربة من منطلق النصوص القرآنية، وتعاليم الإسلام بقاعدة(أهل الذمة)، التي بموجبها يُمنحَون حق الحياة، وحق التملك، وعدم الاسترقاق مقابل الجزية(مبلغ مالي) المفروضة عليهم، والتي تعتبر بمثابة ضريبة حماية يدفعها كل يهودي قادر على القتال، وعاش اليهود حالة من الاستقلال الذاتي، والإداري، والثقافي ووضعوا لهم نظامًا خاصًا، بمحاكمهم، وتعليمهم، وكل أحوالهم الشخصية، وهو مالم يكن متاحًا، ومتوفرًا ليهود الأشكناز (يهود الشتات)، في الشعوب، والبلدان المسيحية.

ماينبغي ذكره إنّ اليهود بحكم العلاقة التي استطاعوا بدهائهم نسجها مع سلاطين المغرب، وملوكه تمكنوا من إسقاط الجزية عن كاهلهم منذ تولي السلطان(يوسف بن الحسن) حكم المغرب عام 1912، وبدلاً من أن يعيشوا كأقلية في كنف الأكثرية المسلمة انخرطوا في مناصب الولاية العامة التي ينعكس تقلدهم لها على حقوق الأغلبية المسلمة[3].

على مدى 20 قرنًا تفاعل اليهود المغاربة مع الواقع السياسي، ومخرجاته، وتقاسموا مع المجتمع المغربي مشتركات السياسة، والاقتصاد، والتقاليد، وكونوا لأنفسهم دون غيرهم من أبناء المناطق البدوية المغربية الذين لم يحترفوا سوى الزراعة، والرعي، ثروة مالية من خلال تفردهم بالأنشطة التقليدية

---

(1) رشيد بنبارك، التحوّلات التي عرفها المغرب وتأثيرها على التعايش بين اليهود والمسلمين، 22 فبراير 2019، تاريخ الأطلاع 26 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://www.mominoun.com › articles

(2) مبارك رحال، مساهمة في دراسة التاريخ الاجتماعي لليهود بالجنوب المغربي خلال الفترتين الحديثة والمعاصرة: التكافل الاجتماعي نموذجا،(المغرب، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، أكادير، مجلة مدارات تاريخية، العدد1، مارس 2019)، ص273 – 275

(3) مصطفى الخلفي، يهود المغرب والتعايش اليهودي العربي، 22 ديسمبر 2004، تاريخ الأطلاع 27 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net

اليدوية"الحدادة، والخياطة، والسِكافة"، والأعمال المالية" الصياغة، وضرب العملة، والصرافة، والنقل"، وغيرها[1].

ومن أشهر العوائل اليهودية - البرجوازية التي نشطت في مجال التجارة، والسياسة في عهد حكم العائلة العلوية: عائلة(طوليدانو)، التي ارتبطت تجاريًا مع هولندا، و(معيمران)، الذي شغل منصب مستشار المولى إسماعيل، وأرتبط هو، وعائلته تجاريًا بفرنسا، و"ابن عطار"، الذي وقَع عن المغرب معاهدة في 1721 مع إنجلترا.، وعائلة(قرقوز)، في فاس، و(شلومو)، في الصويرة[2].

وبقدر ماكان لليهود المغاربة من طموح اقتصادي كان لهم بالقدر نفسه طموح سياسي، ويتبين ذلك في مرحلتي نهاية الدولة السعدية، وبداية الدولة العلوحين عام 1666، حين المغرب فراغًا سياسيًا، حاولت بعض الوجاهات الاجتماعية استغلاله للتفرد بالسلطة على مناطقهم، وكان أبرزهم اليهودي(هارون بن مشعل)، الذي سعى لإنشاء مقاطعة يهودية تمكنه من حكم(تازة، وفاس)، وابن مشعل الذي ولد بمدينة (وجدة)، لعائلة يهودية ذات مكانة تجارية لم يساعده سلوكه العدواني، ونزعته التسلطية، وجبروته برعيته على البقاء في السلطة بعد أن ثار عليه الناقمون منه[3].

ولما همت فرنسا باستعمار المغرب أنشأت عام1862 أول مدرسة في مدينة تطوان تابعة للاتحاد العالمي الإسرائيلي من أجل إلحاق أبناء اليهود المغاربة بها، وبغيرها من المدارس المماثلة التي أنشئت في مراحل لاحقة بغرض تلقينهم دروسًا عنصرية تؤجج فيهم روح التعالي على المسلم المغربي، وتغذي فيهم نزعة القوة، والغلبة، والتحرر، والانفتاح على الثقافة الفرنسية، واستطاعت فرنسا التي كانت تواعد اليهود بالانعتاق، والمساواة أن تجعل من خريجي هذه المدارس مخبرين لها بكل تفاصيل الحياة المغربية من حيث الطبيعة، والإنسان، والدولة إلى درجة أن استقدم بعض هؤلاء الدارسين الفرنسي(دوفوكولاد)، إلى المغرب في لباس حبر يهودي ليقوم بمهام استخباراتية لدولته[4].

تزايد النشاط الفرنسي داخل المغرب عقب توقيع معاهد الحماية الفرنسية - المغربية عام 1912، وكانت فرنسا في البداية تعارض مساعي الحركة الصهيونية التي قصدت تهجير اليهود المغاربة إلى فلسطين، لتناقضها مع الأطماع الفرنسية الهادفة إلى توطين اليهود المغاربة داخل وطنهم المغرب، وتقوية ارتباطهم بها عن طريق منحهم الجنسية الفرنسية، ليكونوا عونا للاستعمار الفرنسي، وأجندته في المغرب.

---

(1) هل يؤثر اللوبي الصهيوني في صناعة القرار السياسي بالمغرب؟ 11 ديسمبر 2009، تاريخ الأطلاع 28 سبتمبر 2022، على الرابط التالي:
https://m.ahewar.org › s.asp

(2) روبير أصرف، محمد الخامس واليهود المغاربة، (ترجمة) : علي الصقلي، محمد كزليم،(الرباط، مكتبة المهتدين، ط1، 2007)، ص 46.

(3) عامر قردود، اليهود فكروا في إقامة دولة لهم على أرض المغرب مرتين، 26 ديسمبر 2021، تاريخ الأطلاع 28 أغسطس 2022، على الرابط التالي:
https://africanews.dz

(4) أحمد شحلان، اليهود المغاربة من منبت الأصول إلى رياح الفرقة،(الرباط، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، ط1، 2009)، ص 17– 18.

إلا أنّ صدور وعد(بالفور: 1917)، من جانب بريطانيا، والتفاهمات التي جرت بين الدولتين الاستعماريتين (بريطانيا، وفرنسا)، بشأن توزيع غنائم الحرب العالمية الأولى قد ساعد الحركة الصهيونية على تهجير اليهود المغاربة إلى فلسطين[1].

لم يكن اليهود المغاربة هم المستهدفون من قِبل الحركة الصهيونية في بداية الأمر بل أرض المغرب نفسها كانت ضمن المناطق التي خططت الصهيونية لجعلها وطنًا قوميًا لليهود قبل فلسطين حيث أثبتت الوثائق أن (ثيودور هرتزل)، مؤسس الصهيونية، ومهندسها كان قد روج لفكرة توطين اليهود الروس بمنطقة وادي الحصان، جنوب غربي المغرب، لكن موته (هرتزل)، المفاجئ في يوليو 1904 هو ماجَمد الخطة[2].

تماهى اليهود المغاربة مع الحركة الصهيونية التي كانت وراء قيام دولة إسرائيل منذ اجتماعها الأول بمدينة(بازل)، السويسرية عام 1897، إذ لعبوا الدور الكبير في جمع المال، ونقله إلى المنظمة الصهيونية العالمية، و شاركوا في تأسيس جمعيات، ومنظمات يهودية تتبنى العمل التوعوي بتوزيع المنشورات، والكتب لتوعية اليهود بأحقيتهم الإلهية بدولة يهودية على أرض فلسطين[3].

ليس ذلك فحسب بل إن العائلة المالكة - المغربية نفسها تبادلت المنافع، والود مع اليهود المغاربة، وعلى وجه التحديد موقف الملك(محمد الخامس)، الذي قال لهم في يوم عيد العرش عام 1943م: إنكم، كسائر المواطنين رعايانا في هذا البلد الأمين، لذا أوجبت علينا مواطنتكم هذه محبة: بالغة، وقيدتنا بأمانة السهر على أمنكم لتزدادوا احترامًا وتوقيرًا، ولكم عند المسلمين أخوة، وصداقة تواصلت على مدى الزمن[4].

ورَفض تسليمهم إبان الحرب العالمية الثانية لحكومة(فيشي)، الفرنسية العميلة للسلطة (النازية) الألمانية التي تعمدت إبادة كل اليهود سواءً داخل ألمانيا، أو خارجها بموجب قوانين الاضطهاد التي سنتها ضدهم[5].

---

(1) معاذ أيمن، النشاط الصهيوني بالمغرب: الجذور والامتدادات، https://www.angelfire.com

(2) وثيقة: مؤسس الحركة الصهيونية خطط لجعل المغرب وطن اليهود قبل فلسطين، 18 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 30 أغسطس 2022، على الرابط التالي:

(3) يحي حمران، دور يهود المغرب في تأسيس الدولة العبرية، 8 نوفمبر 2007، تاريخ الأطلاع 29 أغسطس 2022، على الرابط التالي: https://midad.com .

(4) حميد لحمر، مؤسسة أمارات المؤمنين في عمقها التاريخي المغربي، وتجلياتها الداخلية، والخارجية 6 يناير، 2021، تاريخ الأطلاع 15 أكتوبر 2022م على الرابط التالي: hpps://www.fm60a.org

(5) نشاط الحركة الصهيونية في المغرب: منذ وعد بلفور حتى مجزرة أيلول، 12 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 23 أغسطس 2022، على الرابط التالي: https://hadfnews.ps › post

وعلى منوال الملك(محمد الخامس)، في علاقته مع يهود المغرب سارا من بعده ولده، الملك (الحسن الثاني)، وحفيده الملك(محمد السادس)، وهي العلاقة التاريخية" الحماية، والولاء"، القائمة بين العائلة المالكة، واليهود، والتي شهدت تطورًا كبيرًا أيام الملك(الحسن الثاني)، الذي قايض بالوزن السياسي لما يزيد عن 700 ألف إسرائيلي من أصل مغربي داخل إسرائيل مقابل قيام القيادات الإسرائيلية بحماية النظام الملكي على نحو قيام جهاز " الموساد " الإسرائيلي بهيكلة أجهزة الاستخبارات المغربية، وتدريب حراسة الملك الشخصيين، وتصفية معارضيه السياسيين مثل: المهدي بن بركة في العاصمة الفرنسية (باريس)، عام 1965، ووزير الداخلية السابق(محمد أوفقير)، في العاصمة المغربية(الرباط)، عام 1972، والجنرال أحمد الدليمي، قائد المنطقة العسكرية الجنوبية.في مدينة مراكش، عام 1983، وكذا قيام اليهود الصهاينة بالتأثير على القوى الدولية الفاعلة(الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا)، لدعم المملكة المغربية في نزاعها مع حركة (البوليساريو)، المطالبة بانفصال الصحراء الغربية عن المملكة المغربية[1].

ليس التعاون كان مقتصرًا على اليهود الإسرائيليين من أصول مغربية بل إن اليهود المغاربة متنوا علاقتهم بالعائلة المالكة من خلال التشارك معها في معالجة القضايا الوطنية الاستراتيجية، ومجابهة التحديات الداخلية(قضية الصحراء الغربية)، بدليل تأسيس مثقفين يهود عام 1976 جمعية(هوية، وحوار)، في مدينة (باري) الإيطالية، وفي 1985 تأسس رسميًا التجمع العالمي ليهود المغرب، كحلقة وصل لتوطيد العلاقة بين مؤسسة الحكم المغربية، واللوبيهات الصهيونية الفاعلة في أروقة صنع القرار بالولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، ودول الغرب الرأسمالية.

والأهم من هذا هو انعقاد مؤتمر الرباط للطوائف اليهودية - المغربية عام 1984 الذي بينت فيه كلمات المتحدثين عن العلاقة المتينة، والتعاون الرفيع بين المملكة المغربية، وإسرائيل[2].

(1) توفيق المديني، دراسة تحليلية : إسلاميو تونس، والمغرب، والتطبيع مع "إسرائيل، ج 2، 6 فبراير 2012، تاريخ الأطلاع 19 سبتمبر 2022، على الرابط التالي:
.https://nawaat.org

(2) روبير أصرف، محمد الخامس واليهود المغاربة، مرجع سابق، ص 19– 20 – 21.

المبحث الثاني: مكاسب المملكة المغربية من التطبيع

بلا مراء أن المملكة المغربية حققت، وتحقق مكاسب من التطبيع مع إسرائيل في مجالات شتى، ولو إنّ هذه المكاسب على حساب شعب المغرب، وقضية فلسطين، ولنا أن نتطرق إلى أهمها في الآتي:

أ- سياسيًا:

لعب الموقع الجيوسياسي، أو(الجغرافيا السياسية)، للمملكة المغربية، والمتغيرات السياسية المتراكمة فيها الدور الأكبر في طبيعة سياسة سلاطين، وملوك المملكة المغربية مع دول مجاله الحيوي أي أن مشاطئة المملكة المغربية للبحر الأبيض المتوسط، والمحيط الأطلسي، وإطلالتها المباشرة على المضيق البحري - الدولي الهام (مضيق جبل طارق)، وقربها الجغرافي، والبحري من أوروبا، وبالذات إسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وكذا تشابك، وتداخل مصالحها الاقتصادية، وثقافتها معهن، ومع الولايات المتحدة الأمريكية في كل مجالات الحياة، كل ذلك قد جعل المملكة المغربية تكيف سياستها مع سياسة هذه الدول الأوروبية التي لها تأثير، ونفوذ داخل الشعب المغربي منذ قرون[1].

وبما أن اليهود في الأساس مواطنون مغربيون، ولهم حضور تاريخي، وسياسي فاعلين في المغرب فأن قيادة المملكة المغربية المتعاقبة على سدة الحكم لم تجد حرجًا في تطبيع العلاقة مرحليا مع إسرائيل، وبصورة كبيرة خلال مرحلة حكم الملوك الثلاثة(محمد الخامس، والحسن الثاني، و محمد السادس)، حيث رأى هؤلاء الملوك أن تطبيع العلاقة مع إسرائيل يعود بالفوائد على العرش، والشعب المغربيين؛ لكونها منذ قيامها تساند العائلة المالكة عسكريًا وتمدها بالأسلحة المختلفة في حرب الصحراء الغربية، وهي من تلتقي مع المملكة المغربية في العداء المشترك لجمهورية إيران الإسلامية التي هي من - وجهة نظر المملكة المغربية - تؤيد موقف انفصاليي الصحراء الغربية، ومن - وجهة نظر إسرائيل - تؤيد قضية شعب فلسطين[2].

علاوةً على ما لإسرائيل من نفوذ سياسي عالمي يمكن استثماره مغربيًا في خلق رأيين: إقليمي، ودولي يؤازران توجه الحكومة المغربية، ويسندان وجهة نظرها تجاه مجمل القضايا التي على رأسها عدم الاعتراف باستقلال الصحراء الغربية(الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية)، عن الوطن المغربي الأم، بالإضافة إلى استمالة إسرائيل، ومعها كل الأطراف الدولية العظمى التي لها تأثير في صياغة القرارات الأممية إلى صفها ضد عدوها الأصيل (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)،

(1) عادبد الزريعي، أهداف التطبيع وبوابات الاختراق في المغرب العربي، 3 مايو 2021، تاريخ الأطلاع 20 أغسطس 2022، على الرابط التالي:
https://palestineland.org

(2) عدنان أبو عامر، دراسة ترصد جوانب استفادة الاحتلال من التطبيع مع المغرب، 9 أغسطس 2022، تاريخ الأطلاع 26 أغسطس 2022، على الرابط التالي:
https://m.arabi21.com

التي ترفض التطبيع مع إسرائيل، وتدافع عن قضية شعب فلسطين، و تنتهج سياسة تحررية ممانعة للإمبريالية، و هي أقرب ماتكون إلى الاتحاد السوفيتي(سابقًا)، وإلى الاتحاد الروسي اليوم، وتكاد أن تكون أهم دولة على مستوى العالم في تأييد استقلال(شعب الصحراء الغربية)، ودعمه لوجستيًا، ودبلوماسيًا.

يجدر القول إنّ الملك (الحسن الثاني)، كان قد أتخذ من المملكة المغربية كأرض، ومن شخصه كملك، وسيلة للاجتماعات واللقاءات السرية، للتوسط بين إسرائيل، وجمهورية مصر العربية التي تُوجت باتفاقية التطبيع (كامب ديفيد)، عام 1979، وبزيارة الرئيس المصري (أنور محمد السادات)، لإسرائيل عام 1982[1].

في 22 يوليو 1986، زار رئيس الوزراء الإسرائيلي(شمعون بيريز)، العاصمة المغربية (الرباط)، واجتمع في مطار إفران، بالملك(الحسن الثاني)، واستمرت العلاقة بين المملكة المغربية، وإسرائيل في تحسن مطّرد حتى، وفاة الملك عام 1999، ومشاركة إسرائيل في تشييع جنازته بقرابة 200 شخصية، ليخلفه، ويسير على خطاه نجله الملك(محمد السادس).

تعتبر خطوتي فتح إسرائيل مكتب اتصال للمملكة المغربية في(تل أبيب)، في سبتمبر 1994، وفتح المملكة المغربية مكتبًا مماثلًا لإسرائيل في العاصمة المغربية (الرباط)، بين عامي 1995 - 1996، أول إجراء علني على التطبيع[2].

لذا فإنّ إعلان التطبيع المغربي - الإسرائيل على لسان الرئيس الأمريكي (دونالد ترمب)، بتاريخ 10ديسمبر 2020 الذي صاحبه اعتراف صريح من الولايات المتحدة الأمريكية بمغربية الصحراء الغربية ليس إلا تحصيلاً حاصلاً، ورغم خطورته؛ فإن المملكة المغربية تعده مكسبًا سياسيًا وإعلاميًا لها؛ لأن هذا الاعتراف من دولة بحجم الولايات المتحدة الأمريكية التي عينت ممثلاً دبلوماسيًا لها في مدينة(الداخلة)، التابعة لمنطقة الصحراء الغربية لربما يشجع بعض دول العالم إلى القيام بالخطوة ذاتها، ويصيب في نفس الوقت قادة، وشعب الصحراء الغربية، وحلفائهم، بشيء من اليأس، والإحباط إزاء قضية الانفصال التي يناضلون من أجلها.

(1) أحمد دراوشة، المغرب وإسرائيل: 60 عامًا من العلاقات الاستخباراتيّة (غير) السريّة،11 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 1 سبتمبر 2022، على الرابط التالي:

https://www.arab48.com ›

(2) صخري محمد، ملف شامل لقضية التطبيع بين إسرائيل والمغرب بين الماضي، 13 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 2 سبتمبر 2022، على الرابط التالي:

كما إنّ المملكة المغربية التي هي في وضع لاتستطيع معه مجاراة جارتها(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، رأت أن تطبيع علاقتها مع إسرائيل، وتوثيقها مع الولايات المتحدة الأمريكية سوف يعزز من مكانتها، ويوسع دائرة حلفائها في قارة أفريقيا، وتحديدًا الشمال الأفريقي[1].

ب- اقتصاديًا:

لكون المملكة المغربية ليست غنية - بما يكفي - بالموارد الطبيعية(النفط، الغاز، المعادن)، التي تساهم إلى حدٍ كبير في النهوض الاقتصادي. فضلاً على أن حدودها البرية، والجوية مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إما مغلقة، أو مهددة بالإغلاق؛ فلم يكن أمامها سوى الخطوات التطبيعية في هذا المجال مع إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، ومن في فلكهما من دول العالم لتعويض النقص الاقتصادي لديها، وقد استغلت اتفاقية(أوسلو)، عام 1993، بين منظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل[2].

من أجل الولوج في تعاون اقتصادي متين لا تلام عليه مع إسرائيل، والتي دشنته عمليا بانعقاد المؤتمر الاقتصادي الأول بمدينة الدار البيضاء لمدة ثلاثة أيام برعاية بنك (لئومي/ Leumi)، الإسرائيلي، وبحضور عدد من ممثلي الدولة العربية، والأجنبية، وفيه أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي(إسحق رابين)، بأن مدينة القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وكان الاندفاع الإسرائيلي لهذا المؤتمر نابعًا من رغبة إسرائيلية شديدة في الاندماج مع الاقتصاديات العربية لكسر العزلة التي تعيشها إسرائيل، ولتِكشف في المؤتمر عن خططها الاقتصادية - التشاركية التي كان أبرزها: تأسيس بنك التنمية الإقليمي؛ لتنسيق السياسات الاقتصادية، وخطط لإنشاء خطوط نقل النفط، والغاز من دول الخليج العربي، ومصر إلى إسرائيل، وشق قناتين بحريتين من البحرين المتوسط، والأحمر إلى البحر الميت، وانتهى المؤتمر بإعلان الدول العربية عدم المقاطعة لإسرائيل[3].

تعتبر المملكة المغربية واحدة من بين الدول الأفريقية ذات التبادل التجاري الأكبر مع إسرائيل، حيث بلغ حجم تبادلها التجاري، من 14.9 مليون دولار عام 2020 إلى 20.8 مليون دولار في 2021. فيما بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى المغرب 30.72 مليون دولار خلال عام 2021، ويُلزم اتفاق تسهيل

---

(1) خليل العناني، التطبيع المغربي مع إسرائيل.. صفقة مؤقتة أم سلام دائم؟، المركز العربي،(واشنطن دي سي)، تاريخ الأطلاع 3 سبتمبر 2022، على الرابط التالي:
https://thenewkhalij.news

(2) عمر الجبالي، التطبيع المغربي – الإسرائيلي، حسابات التوقيت ومآلات الصفقة(عَمان، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 95، المجلد 25، 2021) ، ص 110.

(3) قبل مؤتمر المنامة.. كم مؤتمرًا اقتصاديًا شارك فيه العرب إلى جانب الاحتلال؟ 28 مايو 2019، تاريخ الأطلاع 2 سبتمبر 2022، على الرابط التالي:
‹ https://qudsn.co › post

التجارة، والاستثمارات بين البلدين الموقع في فبراير 2022 من قِبل وزيرة الاقتصاد، والصناعة الإسرائيلية(اورنا باربيفائي)، ونظيرتها المغربية (نادية فتاح العلوي) كلى البلدين بتسهيل الاستثمار في مجالات الطيران، والسيارات، والأغذية الزراعية، والمنسوجات، والصناعات، ويهدف الاتفاق - أيضًا - إلى زيادة حجم التبادل التجاري من 130 مليون دولار إلى 500 مليون دولار بين البلدين في غضون 5 سنوات، وتهتم المملكة المغربية برفع معدل الاستثمار مع إسرائيل في مجالي الزراعة المغربية، وتقنية المعلومات لحاجتها في الارتقاء بهذين المجالين بواسطة الخبرات، والشركات الإسرائيلية التي هي على مستوى متقدم فيهما[1].

ساهم اليهود المغاربة كجالية كبيرة في إسرائيل في رفد الاقتصاد المغربي من خلال الرحلات السياحية التي يقوم بها الآلاف منهم سنويًا، لزيارة بلدهم الأول(المملكة المغربية)، ولزيارة أضرحة أقربائهم، وأضرحة الأولياء اليهود المنتشرة في أرجاء المغرب، وهو ما تتحصل منه الخزانة المغربية على مبالغ مالية[2].

ج- عسكريًا:

إنّ المملكة المغربية بصفتها دولة مشاطئة، ومترامية الأطراف، وبها تنوع إثني: ديني(مسلمين، يهود)، وعرقي(عرب، بربر)، وتخوض كما أسلفنا صراعًا داخليًا مع انفصاليي الصحراء الغربية، وحدوديا مع(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)؛ فهي في ظل هذه الظروف تكون في أمس الحاجة إلى حماية العرش، وترسيخ الأمن، والاستقرار على كامل التراب المغربي، ومن ثم فإن التطبيع العسكري، والأمني مع إسرائيل، ودول الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك جميعها أسلحة متطورة، وتكنولوجيا عسكرية متقدمة كان السبيل الوحيد أمامها لرفع مستواها وتعزيز قدراتها في المجالين العسكري، والأمني اللذين سبق التطبيع المبكر فيهما مع إسرائيل بشكل لافت منذ أن قام (أيسير هاريل/ Isser Harel) رئيس الموساد الإسرائيلي عام 1959 بالتنسيق مع الملك(محمد الخامس)، لتعيين (محمد أوفقير)، قائداً للأمن الوطني، الذي بواسطته استطاع جهاز المخابرات الإسرائيلي(الموساد/ מוסד)، إعادة هيكلة مؤسسات، ودوائر الأمن المغربية على النمط الإسرائيلي بما فيها الحراسة الشخصية للملوك الثلاثة(محمد الخامس، الحسن الثاني، محمد السادس)، وبموجب اتفاق عام 1963 بين المملكة

(1) مروة عنبر، المغرب وإسرائيل توقعان اتفاقية تعاون لزيادة حجم التبادل التجارى، 21 فبراير 2022، تاريخ الأطلاع 5 سبتمبر 2022، على الرابط التالي:
(2) علي زبيدات، التطبيع الإسرائيلي– المغربي: الوقائع والخلفيات، 28 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 6 سبتمبر 2022، على الرابط التالي:
https://www.madarcenter.org

المغربية، وإسرائيل ، تحصلت الأولى أثناء حربها مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، على صفقة أسلحة(طائرات، وسفن) [1].

وفي فبراير 2020، زودتها إسرائيل بثلاث طائرات دون طيار من طراز هارون(Heron)، - إسرائيلية الصنع- وأنظمة دفاع جوي "Barak-MX"، وأجهزة اتصالات، ومراكز تحكم، ومعدات إلكترونية، بقيمة مليار دولار أمريكي[2].

ووقعا وزيري الدفاع الإسرائيلي(بيني جانتس)، ونظيره المغربي(عبد اللطيف لودي)، اتفاقًا في مجال التعاون العسكري، والأمني، والمخابراتي؛ سوف يتيح للمملكة المغربية اقتناء معدات عسكرية، وأمنية متطورة من إسرائيل، ويُفيدها في مجال صناعة الطائرات المسيرة (الدروز) [3].

كما يشمل الاتفاق "بناء قاعدة عسكرية" بالقرب من مدينة مليلية، في منطقة "أفسو"، بإقليم الناظور شمال المملكة المغربية.

صحيفة "هآرتس" العبرية كانت قد ذكرت في 20 يوليو 2022: إنّ إسرائيل زودت المملكة المغربية عام 2014، بثلاث طائرات من دون طيار، بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، واستضاف الجيش الإسرائيلي وحِدة كوماندوز مغربية في تمرين شاركت فيه وحدات متعددة الجنسيات في يوليو 2021[4].

مابرحت المملكة المغربية تتقبل التواجد العسكري للولايات المتحدة الأمريكية على أراضيها حيث يوجد بها حوالي 21 موظفًا دائمًا؛ عسكريين، ومدنيين تابعين لوزارة الدفاع الأمريكية، لتنسيق التعاون الأمني، بين البلدين. وبناءً على الاتفاق المبرم بينها، والولايات المتحدة الأمريكية في 27 مايو 1982 تتمكن قوات الانتشار السريع من المرور في مطاري الدار البيضاء، وسيدي سليمان، وتتزود الطائرات الأمريكية بالوقود، وتستخدم القواعد، والمنشآت في مدينة قنيطرة، و(بوكاديلي).لإجراء التدريبات، والمناورات العسكرية.

---

(1) نبيل زكاوي، ملامح العلاقات المغربية الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء؟، 9 مارس 2022، تاريخ الأطلاع 18 أغسطس 2022، على الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net

(2) أيمن الرفاتي، قراءة في اللعب الإسرائيلي على خلافات المغرب والجزائر، 21 يوليو 2022، تاريخ الأطلاع 20 أغسطس 2022، على الرابط التالي:
https://www.almayadeen

(3) عبد الحكيم الرويضي، حصاد المغرب 2021: وضع قطار التطبيع على السكة وسقوط الإسلاميين، 28 ديسمبر 2021، تاريخ الأطلاع 28 يوليو 2022، على الرابط التالي: https://www.noonpost.com ›

(4) سلمان الراشدي، استخدام مقاتلات إسرائيل قواعد المغرب العسكرية.. ما تأثيره الداخلي؟، 26 يوليو 2022، تاريخ الأطلاع 27 يوليو 2022، على الرابط التالي: https://www.alestiklal.net › view

وعلى بعد 80 كم شمال شرق مدينة الرباط، بمدينة(سيدي يحيا)، توجد القاعدة البحرية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر ذات أهمية قصوى لما تقوم به من سيطرة بحرية على منطقة المحيط الأطلسي، والبحر المتوسط. بواسطة الصواريخ المضادة للسفن[1].

المبحث الثالث: خسائر المملكة المغربية من التطبيع

مقابل المكاسب التي تحققها المملكة المغربية جراء تطبيع علاقتها مع إسرائيل هناك خسائر سوف تلحق بها، ومنها الآتي:

أ- سياسيًا:

إن عملية التطبيع الرسمية التي أعلنتها المملكة المغربية، مع إسرائيل ماهي إلا خطوة سياسية غير موفقة تنتقص من سيادتها، وتصب في مصلحة إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية التي لطالما حاولت منذ عقود دمج إسرائيل في الوطن العربي تحت عناوين، ومفاهيم مختلفة من قِبيل: السوق شرق - أوسطية، و مشروع الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، و الشرق الأوسط الكبير، والشرق الأوسط الجديد، والأورو - متوسطية، وهي ترمي بهذه العناوين إلى طمس هوية العرب الجامعة(العربية)، التي تعبر عن وحدتهم، وتاريخهم، وثقافتهم، ولغتهم المشتركة، وتستبدلها بمسميات فضفاضة، ومطاطية ليتسنى لها حشر أسماء، وكيانات غير طبيعية، وغير عربية داخل الجسد العربي الواحد[2].

وإذا كانت إسرائيل قد عجزت عن تحقيق هدفها(أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل)، بواسطة السلاح، والاستيطان المباشر منذ عقود فإنها بكل سلاسة قد، أوشكت على تحقيقه في بضع سنوات منذ 2020 بواسطة اتفاقات التطبيع، ولأنها قد نجحت في اختراق شرق الوطن العربي بتطبيع علاقاتها مع الإمارات، والبحرين، والسودان (اتفاق إبراهام 2020)، ومن قبلهن مع جمهورية مصر العربية(معاهدة السلام 1979)، ومنظمة التحرير الفلسطيني (اتفاقية أوسلو 1993)، والمملكة الأردنية الهاشمية(معاهدة وادي عربه 1994)، فإن المملكة المغربية قد مكنتها من اختراق المغرب العربي. الأمر الذي يعزز من فرص إسرائيل في التوغل داخل أفريقيا، من خلال المزيد من اتفاقات التطبيع فى شمال أفريقيا، وكل

(1) القوات الأمريكية في الشرق الأوسط.. التعداد والتمركز والمهام، 22 ديسمبر 2019، تاريخ الأطلاع 4 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: https://www.alestiklal.net

(2) ناجي خليفة الدهان، هل ربح المغرب في تطبيعه مع إسرائيل، وإقرار سيادته على الصحراء الغربية؟ 29 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 5 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: http://www.umayya.org

العالم الأفريقي؛ ليكن لها حضور قوي داخل القارة(الأفريقية)، ضمن القوى الإقليمية، و الدولية التي تتنافس، وتتزاحم على ثروات أفريقيا المختلفة[1].

بالإضافة إلى أن التواجد الإسرائيلي في المملكة المغربية يشكل خطرًا على الأمن القومي المغاربي برمته من ناحية التأثير الإسرائيلي المباشر في صياغة قراراتها الاستراتيجية، وسياستها الخارجية مما يؤدي إلى مخرجات سياسية لاتخدم العروبة، والإسلام بدءًا من إذكاء النزاع الجزائري - المغربي الذي تجعل إسرائيل من تأجيجه استراتيجية مناسبة لها سواءً كورقة ضغط على المملكة المغربية بما يُبقيها في حالة استجداء مستمر لإسرائيل، أو كأداة لإنهاك، وإرباك، واستنزاف الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التي تقف ضد التغلغل الإسرائيلي في الدول العربية، والإسلامية، ورفضت منح إسرائيل عضوية - صفة مراقب - في الاتحاد الأفريقي أثناء قمته التي عقدت مطلع فبراير 2022 في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) [2].

لعل التطبيع قد مكن إسرائيل من الاقتراب، والتحرك الحر في المجال الحيوي للجزائر وأعطاها القدرة الكافية - حسب بعض المصادر - إلى تمويل، وإدارة حركتي(الماك، والرشاد)، الجزائريتان المعارضتان اللتان سبق للحكومة الجزائرية أن صنفتهما(منظمتان إرهابيتان)، وهما متورطتان في إشعال الحرائق داخل الغابات الجزائرية، وهو الفعل الذي وصفه الرئيس الجزائري(عبدالمجيد تبون)، بالأعمال الإجرامية خلال اجتماعه بالقيادات الأمنية الجزائرية، وموجها الاتهام الصريح في ذات الوقت لحركتي"الماك"، و"الرشاد"، والأكثر من ذلك قيام إسرائيل بالتجسس على مسؤولين، ونشطاء سياسيين جزائريين بواسطة"برنامج بجاسوس" الإسرائيلي[3].

لعل هذا التحالف القائم اليوم بين إسرائيل، وحركتي الماك، والرشاد، بغرض زعزعة استقرار الشعب الجزائري؛ لا يختلف عن تحالف اليهود المغاربة مع الأمازيغ المغاربة(البربر)، كعرقين أقليان ضد العرق العربي- المغربي(القومية-العربية)، الأكثر كثافة؛ للضغط على الحكومات المغربية خلال العقود السابقة للقبول بالمطالب، والمخططات اليهودية التي انتهت بالتطبيع مع إسرائيل. لأن أكبر عائقًا أمام حركة التطبيع الصهيونية هي: الحركات الإسلامية، والقومية[4].

---

(1) التطبيع المغربي – الإسرائيلي: الدوافع والتداعيات، 6 ديسمبر 2021، تاريخ الأطلاع 6 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: .https://politicalstreet.org

(2) عثمان لحياني، القمة الأفريقية تقرر تعليق منح إسرائيل صفة مراقب في الاتحاد، 6 فبراير 2022، تاريخ الأطلاع 7 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk

(3) لماذا أعلنت الجزائر قطع علاقاتها السياسية مع المغرب؟، 26 أغسطس 2021، تاريخ الأطلاع 14 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://futureuae.com

(4) عبدالرحيم بلشقار بنعلي، الإخطبوط الصهيوني في المغرب، مجلة البيان، 4 أكتوبر 2014، تاريخ الأطلاع 2 أكتوبر 2022، على الرابط التالي:

اِسْتَفادَة إسرائيل؛ أيما اِسْتِفادَةُ من تطبيع علاقاتها بصورة رسمية مع عدد من الدول العربية، وبخاصة المملكة المغربية التي يضيف التطبيع معها مشروعية أكثر لإسرائيل داخل قارة أفريقيا التي ترفض أغلب دولها الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين من منطلق شعور الرفض المتأصل للظاهرة الاستعمارية لدى أبناء هذه الشعوب الذين رزحوا عقودًا من الزمن تحت وطأة الاستعمار الأوروبي، وسبق لهذه الشعوب أن قطعت علاقاتها مع إسرائيل بصورة جماعية عام 1973(الحرب العربية - الإسرائيلية)، وكانت ترفض التطبيع معها، وتحديدًا إثر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، عام 1979، الذي صنف (الصهيونية)، نظامًا عنصريًا، حتى ألغته الجمعية نفسها عام 1991، بضغط إسرائيلي - أمريكي.

فإسرائيل تدرك أنّ وصولها إلى العمق الأفريقي عبر المملكة المغربية؛ التي ارتضت التطبيع كدولة إسلامية، وعربية في شمال أفريقيا؛ سوف يساعد في عملية التطبيع الكامل مع بَقية الدول الأفريقية العربية، وغير العربية، والتي تندفع نحوها إسرائيل لنيل أصواتها داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة خدمةً لقضاياها؛ وأهمها قضية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي[1].

يتمثل خطر التطبيع العربي المتواتر مع إسرائيل على القضية الفلسطينية، ومستقبلها في أنه حول الصراع العربي مع إسرائيل من صراع وجود، أولاً: إلى صراع حدود ثانيًا، وإلى تطبيع شامل ثالثًا، ونَقل الأنظمة العربية المطبعة، وقادتها من حالة الخصومة مع إسرائيل إلى حالة الصداقة، ومن حلفاء مع قضية الشعب الفلسطيني إلى وسطاء معها، وهو موقف مشجع لإسرائيل على ممارسة المزيد من العنف، والاستيطان، والترويج دينيًا لاتفاق(إبراهام، 2020)، لا سيما بعد التطبيع مع المملكة المغربية كدولة عربية ذات هوية دينية(إمارة المؤمنين)، أسندت منظمة التعاون الإسلامي عام 1979، إلى ملكها(الحسن الثاني)،(أمير المؤمنين)، رئاسة لجنة القدس التي يقع مقرها في العاصمة المغربية(الرباط)، أي أن على عاتق الملك تقع مسئولية حماية المسجد الأقصى، والحفاظ على مختلف تراثه العربي، والإسلامي[2].

ولأن اليهود المغاربة كانوا، ومازالوا يتمتعون بنفوذ متجذر داخل المؤسسات المغربية، ومنهم على سبيل المثال:(ليون بن زاكين)، وزير البريد في عهد الملك(محمد الخامس)، و(أندريه أزولاي)، مستشار البلاط الملكي في عهد الملكين(الحسن الثاني، ومحمد السادس)، و(سيرج بيرديغو، وروبير أصراف)، اللذان تبوءا مناصب مرموقة في الحكومات المتعاقبة، وغيرهم ممن كانت لهم حظوة في القصر الملكي؛ فإن ذلك كان، ومازال من أهم العوامل التي جَرت المملكة المغربية نحو التطبيع بصورة تدريجية مع

---

https://www.albayan.co.uk

(1) سيدي ولد عبد الملك، إفريقيا: التراجع العربي والنفوذ الإسرائيلي | مركز الجزيرة للدراسات.، 14 سبتمبر 2022، تاريخ الأطلاع 8 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net

(2) التطبيع المغربي – الإسرائيلي ومستقبل القضية الفلسطينية، 11 يناير 2021، تاريخ الأطلاع 8 أكتوبر 2022، على تلرابط التالي:
https://www.ida2at.com › Moroccan

إسرائيل، وصولًا للتطبيع الكامل، والمعلن، وهو ما يجعل توجهات المملكة المغربية في الحاضر، والمستقبل أكثر انسجامًا مع توجهات السياسة الإسرائيلية- الأمريكية التي لن تكون إلا بعيدة عن مصالح الأمتين العربية، والإسلامية[1].

ب- اجتماعيًا:

1- انقسام مجتمعي- مغربي:

لاقى قرار التطبيع المغربي مع إسرائيل رفضًا لدى شريحة كبيرة من النخب الشعبية، والسياسية، والمثقفين المغاربة واصفين التطبيع بالعمل غير أخلاقي.

المرصد المغربي لمناهضة التطبيع كان له موقف متشدد تجاه عملية التطبيع إذ أشار رئيسه(أحمد ويحمان)، إلى: أن الصحراء الغربية أرض مغربية، وليست في حاجة لشهادة من الحركة الصهيونية لتثبت مغربيتها، مبينًا أن قضية الصحراء ليست سوى مبرر للتطبيع، الذي أعتبره(كارثة)؛ لكونه يفتح المجال للتوسع الصهيوني في كل بلدان المغرب العربي، ويزعزع استقرارها، ويوسع انقساماتها[2].

كما وصفت الحركة التوعوية لحزب العدالة، والتنمية المغربي(حركة التوحيد، والإصلاح)، عملية التطبيع بين المملكة المغربية، وإسرائيل بأنها: تطور مؤسف، وخطوة مرفوضة لأنها تهدد تماسك النسيج المجتمعي، وتعرض استقرار، ووحدة المملكة المغربية للخطر، ولا تتسق مع موقف الشعب المغربي الذي لطالما وقف إلى جانب قضية الشعب الفلسطيني.

من جهة أخرى اعتبرت(جماعة العدل، والإحسان)؛ التطبيع تهور غير محسوب العواقب داعيةً شعب المغرب، وقواه الحية إلى إسقاطه؛ مؤكدةً إن شعوب الأمة العربية، والإسلامية لايمكن أن تنجر خلف حكامها المطبعون، وسوف يكون لها رأي، وموقف إزاء ذلك مهما طبع المطبعين.

في الوقت الذي أصدرت ما يقارب 35 منظمة نقابية، ومدنية، وسياسية بيانًا أكدت من خلاله على رفض التطبيع المغربي مع إسرائيل الذي اعتبرته؛ يشجع إسرائيل على استباحة دم الشعب الفلسطيني، وينتهك حقه التاريخي، والقانوني في قيام دولته على أرضه.

أما مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين، هي الأخرى اعتبرت التطبيع "سقطة كبرى" مفاجئة، وشاردة عن الموقف العام المغربي، ودعت المجموعة شعب المغرب للتعبئة الشاملة على كل المستويات

(1) يهود نافذون في المملكة الشريفة.. أغرب مسارات يهود البلاط السلطاني بالمغرب، 12 يوليو 2021، تاريخ الأطلاع 10 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: https://www.ariffino.net

(2) صادق رداد، ردود الفعل المغربية المتضاربة إزاء التطبيع مع إسرائيل، 26 أبريل 2021، تاريخ الأطلاع 10 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: https://www.washingtoninstitute.org

لمجابهة التطبيع، وحماية رصيد شعب المغرب التاريخي، والثابت المساند لنضال الشعب الفلسطيني، وكفاحه المشروع[1].

ولما كان الدستور المغربي الصادر سنة 2011، قد نص على أن العبرية رافد من الروافد المكونة للهوية الوطنية المغربية فقد أدى ذلك إلى مراجعة المقررات الدراسية منذ 2014، وتضمين دروس عن الرافد العبري في المستوى الدراسي الإبتدائي، ووضع خطة لمزيد من التضمين في المستويات الأعلى؛ وهو مايشكل خطرًا على الهوية العربية - الإسلامية[2].

2- استِياء فلسطيني- أبدي تجاه المطبعين:

عَبَّرَت مختلف الحركات السياسية، والفصائل العسكرية، والقوى الشعبية الفلسطينية عن رفضها، وإدانتها الشديدين لقرار التطبيع بين المملكة المغربية، وإسرائيل،؛ حيث اعتبرت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، خطوة التطبيع خطيئة سياسية في غير مصلحة القضية الفلسطينية، وقال الناطق باسم الحركة (حازم قاسم)، أن: عمليات التطبيع تشجع إسرائيل على مواصلة تنكرها لحقوق، ومطالب شعب فلسطين العادلة. وقال داود شهاب المتحدث باسم حركة الجهاد الإسلامي: إنّ تطبيع المملكة المغربية مع إسرائيل انتكاسة جديدة، و خيانة للقدس الشريف، وللشعب الفلسطيني موضحًا: إنّ الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل يستخدمان نزاعات الشعوب العربية، والإسلامية-البينية- في الضغط على هذه الدول، وجَرجَرتها نحو التطبيع.

كما اعتَبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تطبيع المملكة المغربية مع إسرائيل يومًا أسودًا في تاريخ شعب فلسطين، والأمة العربية. في حين قال الممثل الخاص للرئيس الفلسطيني محمود عباس(نبيل شعث): لا يجوز التطبيع مع إسرائيل، وهي ما زالت تحتل أرض فلسطين، وترفض قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، و ترفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم(فلسطين). فيما اِعْتَبَر القيادي الفلسطيني مصطفى البرغوثي: إنّ الرئيس الأمريكي(دونالد ترامب)، وإدارته قايضا المملكة المغربية بالتطبيع مع إسرائيل، مقابل رفض الولايات المتحدة الأمريكية لاستقلال الصحراء الغربية، كما جرى مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين اللتين طبعتا علاقاتهما مع إسرائيل مقابل

(1) التطبيع المغربي– الإسرائيلي.. الصامتون، والغاضبون، والرابح، والخاسر، 14 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 11 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: https://www.trtarabi.com › issues

(2) سعيدة مليح، المكوّن اليهودي في المغرب... تاريخ من الإرث الثقافي، المُندمج، 6 مارس 2022، تاريخ الأطلاع 9 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: https://raseef22.net

طمئنتهما من الخطر الإيراني. وجمهورية السودان التي طبعت علاقاتها هي الأخرى نظير رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية عنها[1].

الخاتمة:

يمكن القول إنّ العنصر اليهودي مكون من مكونات هوية شعب المملكة المغربية منذ قرون. الأمر الذي ساعد اليهود المغاربة على التغول داخل المؤسسات الرسمية، والشعبية، ومع قيام دولة إسرائيل عام 1948 هاجر الآلاف منهم إليها، وشكلوا فيها أكبر جالية بعد اليهود الروس، وأطروا في شتى مجالاتها.

وبما لهم من ثقل سياسي في إسرائيل، وإرث تاريخي في المغرب فقد أصبحوا حلقة الوصل بين إسرائيل، والعائلة المالكة - المغربية، وساهموا تدريجيًا في تطبيع العلاقات بينهما على أساس(حماية النظام الملكي، والولاء لإسرائيل)، حتى تُوجت مساعيهم بالتطبيع العلني الكامل عام 2020.

إنّ تطبيع العلاقات بين الدولتين برعاية الولايات المتحدة الأمريكية له ظروفه، ومعطياته، فانسياق المملكة المغربية للتطبيع كان في المقام الأول؛ من أجل الاحتماء، والتغلب على التحديات، والمهددات، المُزمِنة؛ المتكالبة عليها، والتي من أهمها: النزاع مع(جماعة البوليساريو)، وكذا نزاعها الحدودي، مع جارتها(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية).

وأما المطامع الإسرائيلية من التطبيع فأهمها: كسر عزلتها في المغرب العربي، بعد أنّ كسرتها في مشرقه، ومن ثم التغلغل في شمال أفريقيا، حتى العمق الأفريقي، والتشارك مع المملكة المغربية في مجابهة عدوهما المشترك(جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية). علاوةً على أنّه يشجع إسرائيل على المزيد من التمرد عن نصوص القرارات الأممية، والمبادرات العربية ذات الصلة بمسألة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي - وبخاصة - حل الدولتين، وحق العودة.

لقد جاء اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمغربية الصحراء الغربية مقابل شيئين أولهما:رد الجميل للمملكة المغربية التي كانت أول دولة عربية تعترف بقيام دولة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1777، وثانيهما: مقايضة هذا الاعتراف بتطبيع المملكة المغربية علاقاتها مع إسرائيل.

(1) عوض الرجوب – محمد ماجد، رفض فلسطيني واسع لتطبيع علاقات المغرب وإسرائيل، 11 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 11 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: https://www.aa.com.

ليس لهذا الاعتراف، وهذا التطبيع أي جدوى؛ لأن هذا الاعتراف لن يغير في الأمر شيء؛ بقدر ما يزيد الوضع الداخلي- المغربي تعقيدًا؛ لكونه اعترافًا غير أممي؛ بل جاء من طرف واحد،(الولايات المتحدة الأمريكية)، التي لم تعد القطب الدولي الأوحد المتحكم في قيادة النظام الدولي، نظرًا لصعود قوتين عظميان(روسيا، الصين)، لهما القدرة السياسية، والعسكرية على تعطيل قراراتها. ولأن هذا التطبيع لن يختلف عن سابقاته مثل: التطبيعان المصري، والأردني، وهما: الدولتان اللتان لو كانا تطبيعهما مع إسرائيل منقذًا لهما من الأزمات، لما بقتا منذ عقود، وحتى اليوم يعانيان من تردي الوضع الاقتصادي!! بمعنى إنّ أي علاقة عربية، أو إسلامية مع إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية في الماضي، والحاضر، والمستقبل لم، ولن تقوم على أساس الندية، وتقديس السيادة، ومراعاة المصالح المشتركة؛ إنما على أساس التبعية، والارتهان لهما. بما يمس، وينتقص من المقومات، والطموحات العربية، والإسلامية.

لا شك في أن تواجد إسرائيل، وتحركها الحر داخل المملكة المغربية سوف يؤدي إلى إطالة أمد الصراع بين الإخوة الأعداء(المغرب- الجزائر)، ويستمرئ في تمزيق النسيج الاجتماعي العربي، ويبقي المنافذ الحدودية بينهما مغلقة، ويُعرقل الاتحاد المغاربي((UMA، عن القيام بالدور الذي يجب أن يقوم به تجاه قضايا الأمة المغاربية، ويمكّن إسرائيل، وحلفاءها من فرض أجندتهم، وتقاليدهم تدريجيًا داخل دول الاتحاد.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

- أحمد شحلان، اليهود المغاربة من منبت الأصول إلى رياح الفرقة،(الرباط، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، ط1، 2009).
- حاييم الزعفراني، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب،(ترجمة)،أحمد شحلان، و عبدالغني أبو العزم،(الدار البيضاء، ط1، 1987).
- روبير أصرف، محمد الخامس واليهود المغاربة، (ترجمة) : علي الصقلي، محمد كزليم،(الرباط، مكتبة المهتدين، ط1، 2007).

ثانياً: المقالات العلمية:

- عمر الجبالي، التطبيع المغربي - الإسرائيلي، حسابات التوقيت ومآلات الصفقة (عَمان، مجلة

دراسات الشرق الأوسط، العدد 95، المجلد 25، 2021).

- مبارك رحال، مساهمة في دراسة التاريخ الاجتماعي لليهود بالجنوب المغربي خلال الفترتين الحديثة والمعاصرة: التكافل الاجتماعي نموذجا،(المغرب، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، أكادير، مجلة مدارات تاريخية، العدد1، مارس 2019).

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- أحمد دراوشة، المغرب وإسرائيل: 60 عامًا من العلاقات الاستخباراتيّة (غير) السريّة،11 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 1 سبتمبر 2022، على الرابط التالي:

‹ https://www.arab48.com

- أيمن الرفاتي، قراءة في اللعب الإسرائيلي على خلافات المغرب والجزائر، 21 يوليو 2022، تاريخ الأطلاع 20 أغسطس 2022، على الرابط التالي: https://www.almayadeen

- التطبيع المغربي - الإسرائيلي ومستقبل القضية الفلسطينية، 11 يناير 2021، تاريخ الأطلاع 8 أكتوبر 2022، على تلرابط التالي: https://www.ida2at.com › moroccan

- التطبيع المغربي - الإسرائيلي: الدوافع والتداعيات، 6 ديسمبر 2021، تاريخ الأطلاع 6 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: .https://politicalstreet.org

- التطبيع المغربي- الإسرائيلي.. الصامتون، والغاضبون، والرابح، والخاسر، 14 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 11 أكتوبر 2022، على الرابط التالي:

https://www.trtarabi.com › issues

- توفيق المديني، دراسة تحليلية : إسلاميو تونس، والمغرب، والتطبيع مع "إسرائيل، ج 2، 6 فبراير 2012، تاريخ الأطلاع 19 سبتمبر 2022، على الرابط التالي:

.https://nawaat.org

- حميد لحمر، مؤسسة أمارات المؤمنين في عمقها التاريخي المغربي، وتجلياتها الداخلية، والخارجية 6 يناير، 2021، تاريخ الأطلاع 15 أكتوبر 2022م على الرابط التالي:

hpps://www.fm60a.org

- خليل العناني، التطبيع المغربي مع إسرائيل.. صفقة مؤقتة أم سلام دائم؟، المركز العربي،(واشنطن دي سي)، تاريخ الأطلاع 3 سبتمبر 2022، على الرابط التالي:

https://thenewkhalij.news

- رشيد بنبارك، التحوّلات التي عرفها المغرب وتأثيرها على التعايش بين اليهود والمسلمين، 22 فبراير 2019، تاريخ الأطلاع 26 سبتمبر 2022، على الرابط التالي:

https://www.mominoun.com › articles

- سعيدة مليح، المكوّن اليهودي في المغرب... تاريخ من الإرث الثقافي، المُندمج، 6 مارس 2022، تاريخ الأطلاع 9 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: https://raseef22.net

- سلمان الراشدي، استخدام مقاتلات إسرائيل قواعد المغرب العسكرية.. ما تأثيره الداخلي؟، 26 يوليو 2022، تاريخ الأطلاع 27 يوليو 2022، على الرابط التالي:

https://www.alestiklal.net › view

- سيدي ولد عبد الملك، إفريقيا: التراجع العربي والنفوذ الإسرائيلي | مركز الجزيرة للدراسات، 14 سبتمبر 2022، تاريخ الأطلاع 8 أكتوبر 2022، على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net

- صادق رداد، ردود الفعل المغربية المتضاربة إزاء التطبيع مع إسرائيل، 26 أبريل 2021، تاريخ الأطلاع 10 أكتوبر 2022، على الرابط التالي:

https://www.washingtoninstitute.org

- صخري محمد، ملف شامل لقضية التطبيع بين إسرائيل والمغرب بين الماضي، 13 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 2 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://www.politics-dz.com

- عادبد الزريعي، أهداف التطبيع وبوابات الاختراق في المغرب العربي، 3 مايو 2021، تاريخ

الأطلاع 20 أغسطس 2022، على الرابط التالي: https://palestineland.org

- عامر قردود، اليهود فكروا في إقامة دولة لهم على أرض المغرب مرتين، 26 ديسمبر 2021، تاريخ الأطلاع 28 أغسطس 2022، على الرابط التالي: https://africanews.dz

- عبد الحكيم الرويضي، حصاد المغرب 2021: وضع قطار التطبيع على السكة وسقوط الإسلاميين، 28 ديسمبر 2021، تاريخ الأطلاع 28 يوليو 2022، على الرابط التالي:

https://www.noonpost.com

- عبدالحكيم الرويضي، الوجود اليهودي في المغرب.. من خراب الهيكل إلى تأسيس الكيان، 9 فبراير 2021، تاريخ الأطلاع 20 سبتمبر 2022، على الرابط التالي:

https://www.noonpost.com › content

- عبدالرحيم بلشقار بنعلي، الإخطبوط الصهيوني في المغرب، مجلة البيان، 4 أكتوبر 2014، تاريخ الأطلاع 2 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: https://www.albayan.co.uk

- عثمان لحياني، القمة الأفريقية تقرر تعليق منح إسرائيل صفة مراقب في الاتحاد، 6 فبراير 2022، تاريخ الأطلاع 7 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk

- عدنان أبو عامر، دراسة ترصد جوانب استفادة الاحتلال من التطبيع مع المغرب، 9 أغسطس 2022، تاريخ الأطلاع 26 أغسطس 2022، على الرابط التالي: https://m.arabi21.com

- علي زبيدات، التطبيع الإسرائيلي- المغربي: الوقائع والخلفيات، 28 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 6 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://www.madarcenter.org.

- عوض الرجوب - محمد ماجد، رفض فلسطيني واسع لتطبيع علاقات المغرب وإسرائيل، 11 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 11 أكتوبر 2022، على الرابط التالي:

‹ https://www.aa.com.tr

- قبل مؤتمر المنامة.. كم مؤتمرًا اقتصاديًا شارك فيه العرب إلى جانب الاحتلال؟ 28 مايو 2019، تاريخ الأطلاع 2 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://qudsn.co › post

- القوات الأمريكية في الشرق الأوسط.. التعداد والتمركز والمهام، 22 ديسمبر 2019، تاريخ الأطلاع 4 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: https://www.alestiklal.net

- لماذا أعلنت الجزائر قطع علاقاتها السياسية مع المغرب؟، 26 أغسطس 2021، تاريخ الأطلاع 14 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://futureuae.com

- محمد أسويق، اليهود الأمازيغ بالمغرب الأقصى، 8 يناير 2008، تاريخ الأطلاع 22 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://m.ahewar.org

- مروة عنبر، المغرب وإسرائيل توقعان اتفاقية تعاون لزيادة حجم التبادل التجارى، 21 فبراير 2022، تاريخ الأطلاع 5 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://www.dostor.org

- مصطفى الخلفي، يهود المغرب والتعايش اليهودي العربي، 22 ديسمبر 2004، تاريخ الأطلاع 27 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net

- معاذ أيمن، النشاط الصهيوني بالمغرب: الجذور والامتدادات، على الرابط:

https://www.angelfire.com

- ناجي خليفة الدهان، هل ربح المغرب في تطبيعه مع إسرائيل، وإقرار سيادته على الصحراء الغربية؟ 29 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 5 أكتوبر 2022، على الرابط التالي:

http://www.umayya.org

- نبيل زكاوي، ملامح العلاقات المغربية الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء؟، 9 مارس 2022، تاريخ الأطلاع 18 أغسطس 2022، على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net

- نشاط الحركة الصهيونية في المغرب: منذ وعد بلفور حتى مجزرة أيلول، 12 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 23 أغسطس 2022، على الرابط التالي: https://hadfnews.ps › post

- نوفل الشرقاوي، يهود المغرب... قرون من التعايش، 24 أبريل 2019، تاريخ الأطلاع 25 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com

- هل يؤثر اللوبي الصهيوني في صناعة القرار السياسي بالمغرب؟ 11 ديسمبر 2009، تاريخ الأطلاع 28 سبتمبر 2022، على الرابط التالي: https://m.ahewar.org s.asp
- وثيقة: مؤسس الحركة الصهيونية خطط لجعل المغرب وطن اليهود قبل فلسطين، 18 ديسمبر 2020، تاريخ الأطلاع 30 أغسطس 2022، على الرابط التالي:

https://thenewkhalij.news

- يحي حمران، دور يهود المغرب في تأسيس الدولة العبرية، 8 نوفمبر 2007، تاريخ الأطلاع 29 أغسطس 2022، على الرابط التالي: https://midad.com
- يهود نافذون في المملكة الشريفة.. أغرب مسارات يهود البلاط السلطاني بالمغرب، 12 يوليو 2021، تاريخ الأطلاع 10 أكتوبر 2022، على الرابط التالي: https://www.ariffino.net

مبدأ الفصل بين السلطات (التأصيل الفلسفي والأساس النظري)

Principle Of Separation Of Authorities

(Legal and Philosophical Basis)

إعـداد

الدكتور حازم عاكف أبو حجر

باحث ومختص في القانون الدستوري - المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص:

تناولت هذه الدراسة البحث في الجانب الفلسفي والتاريخي لمبدأ الفصل بين السلطات، وذلك من خلال تسليط الضوء على بوادر نشأة هذا المبدأ لدى فلاسفة الفكر السياسي في العصر اليوناني من خلال أفكار ومبادئ كل من "أفلاطون" وأرسطو، مروراً بأفكار كل من جون لوك وجان جاك روسو -أصحاب نظرية العقد الاجتماعي-، وانتهاءً بصياغة المبدأ في إطار محدد رسم ملامحه الفيلسوف "مونتسكيو".

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أنَ الأفكار التي جاء بها كل من سبق "مونتسكيو" كانت عبارة عن مبادئ تدعم نظريات وأفكار لفلاسفة تطرقوا للفصل بين السلطات في إطار تحديد مهام ووظائف الدولة، وأنَ "مونتسكيو" وضع مفهوماً واضحاً للفصل بين السلطات القائم على التعاون والتوازن بينها.

الكلمات المفتاحية: الفصل بين السلطات- "مونتسكيو"- وظائف الدولة- التعاون بين السلطات.

Abstract:

This study examined the philosophical and historical aspect of the principle of separation of authorities by highlighting the origins of this principle among Greek-era philosophers of political thought through the ideas and principles of Plato and Aristotle, through the ideas of John Locke and Jean-Jacques Russo, (proponents of social contract theory), ending with the drafting of the principle in a specific framework whose features were drawn by the philosopher Montesquieu.

The study found several conclusions, most notably that the ideas of the Montesquieu predecessors were principles supporting the theories and ideas of philosophers who touched on the separation of powers in defining the State's functions and functions, and that Montesquieu developed a clear concept of the separation of powers based on cooperation and balance between them.

Keywords: Separation of powers, Montesquieu, State functions, cooperation between authorities.

مبدأ الفصل بين السلطات
(التأصيل الفلسفي والأساس النظري)

المقدمة:

ناقش العديد من الفلاسفة والمفكرين في مختلف العصور موضوع نشأة الدولة وأدوارها واختصاصاتها، وقد تم تقسيم وظائف الدولة إلى مجالات ثلاث وهي؛ وظيفة سن القوانين، وتنفيذها، وأخيراً الفصل في المنازعات بين الأفراد، وقد ساهمت نظرية الفصل بين السلطات في تحديد طبيعة وظائف الدولة، وذلك من خلال المفاهيم الأساسية التي طرحتها هذه النظرية والتي تقوم على وجود ثلاث سلطات في الدولة، تتولى كل سلطة وظيفة دون أن تتغول إحداها على الأخرى.

ويقترن مبدأ الفصل بين السلطات بشكلٍ عملي باسم الفيلسوف والمفكر الفرنسي "مونتسكيو"، ويعود الفضل إلى "مونتسكيو" في صياغة هذا المبدأ بمفهومه القائم على الفصل بين السلطات المشرب بروح

التعاون والتوازن بينها([1])، حيث قام بإبراز ووضع أسس ومعالم هذا المبدأ بشكل متكامل ضمن مؤلفه "روح القوانين"، ولكن على الرغم من الارتباط المباشر بين "مونتسكيو" ومبدأ الفصل بين السلطات إلا أنه قد سبق "مونتسكيو" إلى ذلك فلاسفة آخرين أشاروا إلى هذا المبدأ بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويقوم مبدأ الفصل بين السلطات بشكل أساسي على توزيع وظائف الدولة بين هيئات أو سلطات متعددة، وتبعاً لذلك فإن وظائف الدولة الرئيسية والتقليدية تتمثل بثلاث وهي؛ الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية وأخيراً الوظيفة القضائية، فالسلطة التشريعية تتولى مهمة وضع القوانين التي تحكم الأفراد، بينما تتولى السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، وتتولى السلطة القضائية وظيفة الفصل في المنازعات بين الأفراد.

وقد خضع مبدأ الفصل بين السلطات إلى مراحل متعددة من التطور التاريخي إلى أن اقترن هذا المبدأ باسم الفيلسوف والمفكر الفرنسي "مونتسكيو"، الذي قدم صياغة عملية لنظرية متكاملة ارتبطت باسمه ارتباطاً وثيقاً.

مشكلة الدراسة:

تأخذ دراستنا طابعاً خاصاً في طرحها لإشكالية الدراسة، حيث أنَ هذه الدراسة تتناول الجانب الفلسفي والتأصيلي لمبدأ الفصل بين السلطات وتطوره التاريخي، وذلك من خلال تسليط الضوء على مراحل ومحطات التطور التاريخي لمبدأ الفصل بين السلطات قبل أن يتبلور في إطار مفاهيمي محدد باسم الفقيه "مونتسكيو".

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في دراستها للتأصيل الفلسفي والنظري لمبدأ الفصل بين السلطات، من خلال إبراز ملامح التطور التاريخي لهذا المبدأ في الفكر الفلسفي والسياسي.

منهج الدراسة :

---

[1]- ديهوم، أحمد علي، (2016م)، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التاريخي والواقع السياسي، بحث منشور، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، جامعة المنصورة، العدد (59)، ص768.

اتبع الباحث في هذه الدراسة منهج البحث الوصفي والتحليلي في كافة أجزاء ومفردات الدراسة ، وذلك من خلال عرض الجانب الفلسفي والتأصيلي لتطور مبدأ الفصل بين السلطات وإبراز لملامح التطور التاريخي لهذا المبدأ .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- بيان الأساس التاريخي والفلسفي لمبدأ الفصل بين السلطات.

2- بيان تطور مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الأردني.

خطة الدراسة:

بناءً على ما تقدم سنقوم بتقسيم هذا البحث إلى مطلبين، على النحو التالي:

المطلب الأول: التطور التاريخي للفصل بين السلطات.

المطلب الثاني: نظرية الفصل بين السلطات عند "مونتسكيو".

المطلب الأول

التطور التاريخي للفصل بين السلطات

تطرق إلى مفهوم الفصل بين السلطات تاريخياً العديد من الفلاسفة قبل أن يتحول هذا المفهوم إلى نظرية متكاملة، فقد ساهمت أفكار أعلام فلاسفة الفكر اليوناني القديم وعلى رأسهم "أفلاطون" وأرسطو في إبراز ملامح الفصل بين السلطات **(الفرع الأول)**، كما كان لفلاسفة العقد الاجتماعي وأبرزهم جون لوك وجان جاك روسو دوراً هاماً في ولادة ونشأة مبدأ الفصل بين السلطات **(الفرع الثاني).**

الفرع الأول

ظهور بوادر الفصل بين السلطات لدى فلاسفة الفكر اليوناني

يعتبر "أفلاطون" وأرسطو من أبرز فلاسفة الفكر اليوناني، حيث قدم كل منهما أفكاراً ونظريات في الفكر السياسي ونشأة الدولة أسهمت في إثراء نظرية الفصل بين السلطات فيما بعد، وإن كان كلاً من "أفلاطون" وأرسطو قد تعرضا للفصل بين السلطات بشكل غير مباشر، إلا أن أفكارهما ساهمت في إثراء وتدعيم هذا المبدأ بصورته الحديثة ، ونعرض فيما يلي لأفكار "أفلاطون" وأرسطو.

أولاً: الفكر السياسي لدى "أفلاطون" .

ظهرت أفكار "أفلاطون" في مفهوم الدولة ونشأتها نتيجةً لعدة ظروف تاريخية شهدتها مدينته أثينا بعد هزيمتها على يد مدينة إسبرطة ([1])، حيث أسهمت هذه الظروف بشكل كبير في تكوين الفكر الفلسفي لدى "أفلاطون"، وانعكس ذلك على فلسفته من خلال مؤلفاته "الجمهورية والسياسي والقوانين"([2]).

ويرى "أفلاطون" أن أساس نشأة الدولة ينبع من رغبة الفرد في إشباع حاجاته التي يعجز عن تحقيقها منفرداً لمحدودية قدراته([3])، ومن أجل تحقيق ذلك يجب على الفرد تقسيم العمل وتخصيصه من أجل سد حاجاته بحيث يؤدي كل فرد الوظيفة المخصصه له ([4])، ويقسم "أفلاطون" الدولة إلى طبقات متعددة([1])؛

---

[1]- المدحجي، جميل أحمد عون، (2002م)، مفهوم الدولة عند أفلاطون، بحث منشور، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد (25)، ص(94) .

[2]- بدوي، ثروت، (1976م)، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، القاهرة، دار النهضة العربية، ص56.

[3]- ديهوم، أحمد علي، (2016م)، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التاريخي والواقع السياسي، مرجع سابق، ص715.

[4]- المصدر نفسه، ص716.

وبحسب تقسيم "أفلاطون" يلزم أن يكون هناك طبقة العمال التي تضم العمال والصناع والزراع، كما يجب أن يكون هناك طبقة ثانية تتولى مهمة حماية الدولة من الاعتداءات وهي طبقة الجنود، وأخيراً طبقة الحكام التي تتولى إدارة شؤون الأفراد من خلال القواعد التي تنظم شؤونهم، ويبدو أن فكرة تقسيم وتخصيص العمل عند "أفلاطون" تظهر جلياً من خلال تقسيم الطبقات في المدينة، فكل طبقة من هذه الطبقات تؤدي الوظائف المخصصة لها دون أن تتدخل في عمل الأخرى، ويظهر ذلك بشكل أوضح في طبقة الحكام التي تتولى حصراً إدارة شؤون الأفراد واحتياجاتهم المختلفة.

وقد أعطى "أفلاطون" للدولة العادلة مفهوماً خاصاً، فالدولة العادلة هي تلك الدولة التي يسودها التوازن والتناسق بين طبقات المجتمع كافة([2])؛ فطبقة الحكام يتولاها الفلاسفة الذين يتمتعون بالحكمة والعقلانية وتسيطر هذه الطبقة على باقي طبقات المجتمع بفضل الحكمة التي تتمتع بها، وطبقة الحراس تتولى مهمة الدفاع عن الدولة، بينما يقوم على إشباع حاجات الدولة طبقة المنتجين، وبالتالي تقوم كل طبقة بوظيفتها المحددة دون التداخل مع وظائف الطبقات الأخرى مما يساهم في تحقيق العدالة ومنع الفوضى والاضطراب وتحقيق الخير للعامة في المدينة المثالية التي تصورها في كتابه الجمهورية.

ويرى "أفلاطون" أن الحكم في الدولة يجب أن يستند إلى العقل والعلم وهذا لا يتوفر إلا في الفيلسوف والقانون لدى "أفلاطون" ليس إلا مجموعة من القواعد التي يستنبطها الفيلسوف في سبيل تحقيق العدالة([3])، وهذا يدلل على أن "أفلاطون" لا يعترف بالقوانين التي توضع من قبل السلطات، لأن القانون هو كل ما يتوصل إليه الفيلسوف عن طريق العلم والعقل من أجل تحقيق العدالة المنشودة، وهذا يقود إلى الحكم المطلق الذي يتمثل بالحاكم الفيلسوف([4])، أي تركيز السلطات بيد الحاكم، فالحاكم هو الذي يقر القواعد التي تحكم الأفراد من خلال العلم والمعرفة التي يتوصل إليها وهو مقيد في ذلك بتحقيق العدالة بين الأفراد، والعدالة المتصورة لدى "أفلاطون" هي عدالة مفترضة، فما دام أن الحاكم الفيلسوف لديه العلم والمعرفة هذا سيؤدي بالتأكيد إلى تحقيق العدالة.

---

[1]- المجيدل، عبد الله شمت، (2010م)، الدولة في فكر أفلاطون السياسي، بحث منشور، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، المجلد(12)، العدد(39)، ص115.

[2]- ذكي، نبيلة ذكري، (2002م)، مفهوم العدالة عند أفلاطون، بحث منشور، مجلة علوم وفنون، جامعة حلوان، المجلد(14)، العدد(3)، ص187، 188 .

[3]- الصافوري، محمد علي، (1991م)، بحث عن آراء أفلاطون في القانون والسياسة، بحث منشور، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، المجلد(1)، العدد(1)، ص251.

[4] - ديهوم، أحمد علي، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التاريخي والواقع الفلسفي، مصدر سابق، ص722.

وقد لاحظ "أفلاطون" من خلال أفكاره السابقة والتي تضمنها كتاب "الجمهورية" مدى تشددها وصعوبة تطبيقها من الناحية العملية([1])، الأمر الذي دعاه إلى التخفيف من حدة ووطأة هذه الأفكار في كتاب "القوانين"، فقد أعاد تنظيم مدينته من خلال إشراك جميع المواطنين في إدارة شؤون الدولة([2])، واعترف بوجود القانون الذي يحكم الدولة، كما تبنى نظام للحكم في الدولة بحيث يكون نظاماً مختلطاً يجمع بين سمات النظام الديمقراطي والملكي([3])، وذلك من خلال المزج بين مزايا الملكية التي تقوم على فكرة السلطة ومزايا النظام الديمقراطي الذي يقوم على فكرة الحرية، وذلك من أجل تحقيق الانسجام والتوازن بين القوى المتعارضة([4]).

ويظهر مما تقدم أن "أفلاطون" لم يعرض من خلال أفكاره إلى ضرورة الفصل بين السلطات بشكل مباشر، وظهر ذلك واضحاً من خلال كتابه الأول الذي ركز السلطة فيه بيد الحاكم، واعتنق فيه الحكم المطلق، وهذا يرجع إلى الأساس الذي اعتنقه "أفلاطون" للحكم في الدولة، فالحاكم من وجهة نظره هو الفيلسوف الذي يمتلك العلم والمعرفة، وأساس السلطة يكمن في العلم والمعرفة، وعلى الرغم من أن "أفلاطون" قد عدل عن بعض أفكاره في كتاب "القوانين" إلا أنه لا يمكن التسليم بأن "أفلاطون" قد نادى بتقسيم وظائف الدولة والفصل بينها بشكل مباشر، حتى إن "أفلاطون" لم يتعرض إلى تقسيم سلطات أو هيئات الدولة وفقاً لوظائف محددة، حيث ركز على تقسيم الطبقات داخل الدولة والصفات التي يجب أن يتحلى بها الحاكم في سبيل تحقيق العدالة بين المواطنين، وإن كان في كتابه الثاني قد أقر بضرورة وجود قوانين تحكم الأفراد، إلا أنه لم يقرر في ذات الوقت تقسيم لوظائف الدولة وتوزيعها على هيئات أو سلطات متعددة، فنجد من خلال ذلك أن "أفلاطون" لم يتعرض إلى مفهوم الفصل بين السلطات بشكل مباشر، وأن الأفكار التي نادى بها تشكل بوادر لفكر سياسي يتضمن تحديد لمفهوم الدولة والحاكم والأفراد والخضوع إلى القانون، وكان لهذه الأفكار الأثر الكبير في بناء الفكر السياسي لما بعده من الفلاسفة والمفكرين.

---

[1]- بدوي، ثروت، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، مصدر سابق، ص62.

[2]-أنظر تفصيلاً في تنظيم المدينة الجديدة لدى أفلاطون: بدوي، ثروت، مصدر سابق، ص62.

[3]- ديهوم، أحمد علي، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التاريخي والواقع الفلسفي، مصدر سابق، ص724.

[4]- المصدر نفسه، ص724.

ثانياً: الفصل بين السلطات وفقاً لفلسفة أرسطو .

لأرسطو العديد من المؤلفات في مجال الفلسفة والسياسة أبرزها "السياسة "و"الدساتير"([1])، وعلى الرغم من أن أرسطو يعتبر تلميذاً لـ "أفلاطون" إلا أن هذا لا يعني أن التلميذ قد اتخذ نفس منهج أستاذه الفلسفي، فقد اتجه أرسطو اتجاهاً فكرياً وفلسفياً مختلفاً عن أستاذه، فبينما جاءت أفكار "أفلاطون" بصبغة خيالية نظرية تسمو إلى تحقيق المثالية النظرية من خلال العلم والمعرفة والفلسفة جاءت أفكار أرسطو تتصف بالواقعية والابتعاد عن المثالية، وفي سبيل ذلك أخذ أرسطو منهج التجربة الواقعية كأساس لفلسفته وأفكاره([2])، وقد ذهب أرسطو إلى أن أساس نشأة الدولة يعود إلى نظرية التطور العائلي؛ ومقتضى ذلك أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمفرده ويحتاج إلى أن يعيش في جماعة من أجل سد احتياجاته مع أقرانه الآخرين([3])، وبناءً على هذا التصور الفلسفي فإن الأسرة هي أساس المجتمع وهي تشكل ظاهرة طبيعية([4])؛ فالأسرة هي أول خلية اجتماعية تتكون من خلال اتحاد جنسين وهما الرجل والمرأة، ومن مجموع الأسر تتكون القرية ومن مجموع القرى تتشكل الدولة، فالدولة عند أرسطو هي ظاهرة طبيعية وأساسها الأول الأسرة ([5])، وهنا يظهر الفرق بين أرسطو و"أفلاطون"، إذ أن "أفلاطون" ينطلق في تأصيل الدولة من فكرة حاجة الفرد إلى سد احتياجاته مع الآخرين في حين أن أرسطو ينطلق من أساس مختلف باعتبار الدولة ظاهرة طبيعية.

ولعل أهم ما يميز أرسطو عن "أفلاطون" أنه تطرق إلى تقسيم وظائف الدولة، وهذا يعني أن أرسطو عرف الفصل بين السلطات حيث قسم وظائف الدولة إلى ثلاث وظائف بحسب النشاطات أو الوظائف التي تقوم بها، وهذه الوظائف هي([6]):

---

[1]- بدوي، ثروت، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، مصدر سابق، ص74.

[2]- الصافوري، محمد علي، (1993م)، فكر أرسطو القانوني، بحث منشور، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، المجلد(35)، العدد(2)، ص964.

[3]- الخفاجي، مصطفى فاضل كريم، (2014م)، فلسفة القانون عند أرسطو، بحث منشور، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد(4)، العدد(2)، ص352.

[4]- عباسي، فاطمة الزهراء، وبوهالي، إبراهيم، (2017م)، الدولة والمواطن عند أرسطو، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص21.

[5]- المصدر نفسه، ص17.

[6]- ديهوم، أحمد علي، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التاريخي بين التأصيل التاريخي والواقع السياسي، مصدر سابق، ص726-728.

1- وظيفة المداولة أو الفحص: وهي تمثل السلطة التشريعية، وتمثل هذه السلطة جمعية أو مجلس المواطنين الإغريق، وتتولى وظيفة سن القوانين والنظر في سياسات الحكومة وإبرام المعاهدات.

2- وظيفة الأمر: وهي تمثل السلطة التنفيذية، وهذه السلطة بحسب أرسطو تعتمد على مدى حجم واتساع الدولة، وتعبر عن حجم الدولة، فإذا كانت الدولة كبيرة وعدد سكانها كبير فإن سلطة الأمر يجب أن تتناسب مع هذا الاتساع، وهذا يتطلب وجود إدارات متعددة لتتمكن من القيام بمهامها ووظائفها والتي ستكون كثيرة ومتنوعة، على خلاف الدولة الصغيرة التي تتكون من إدارات أقل وعدد موظفين أقل أيضاً.

3- وظيفة القضاء: وتمثل السلطة القضائية، والتي تقوم على تطبيق القانون بين الأفراد بعدالة من خلال قضاة يتم اختيارهم عن طريق الإنتخاب، وتكون مهمة هذه السلطة الفصل في المنازعات بين الأفراد.

ونلاحظ من خلال التقسيم السابق لوظائف الدولة أن أرسطو وسع من نطاق اختصاصات السلطة التشريعية، إذ أن اختصاصات السلطة التشريعية لا تقتصر على مجرد سن القوانين الناظمة للجماعة، حيث أناط أرسطو بالسلطة التشريعية اختصاص النظر في سياسات الحكومة، وهو ما يعرف في وقتنا الحاضر بالاختصاص السياسي أو الرقابي للبرلمان وفقاً للآليات التي تقررها الدساتير، كما أن اختصاص إبرام المعاهدات بيد السلطة التشريعية، الأمر الذي يرجح كفة السلطة التشريعية عند أرسطو عن السلطة التنفيذية، كما أن أرسطو جعل السلطة التشريعية بمثابة المعقب على أعمال السلطة التنفيذية، في حين لا نجد أنه يمنح اختصاص مقابل للسلطة التنفيذية، فالسلطة التشريعية تملك اختصاصات في ميدان السلطة التنفيذية، ولكن العكس غير صحيح.

ونخلص مما تقدم أن أرسطو عرف الفصل بين السلطات، وقسم وظائف الدولة على سلطات ثلاث، وأقام فصلاً حقيقياً بين السلطات من خلال إسناد وظيفة لكل سلطة دون تدخل في عمل الأخرى، ولكن هل يمكن القول أن أرسطو نادى بالفصل بين السلطات؟ أم أن تقسيمه لوظائف الدولة مجرد تحديد لأشكال الأنشطة والإختصاصات التي تباشرها الدولة؟

في الحقيقة لم يشير أرسطو من خلال فلسفته إلى فكرة الفصل بين السلطات بحد ذاتها ([1])، فمن الواضح أن هدف أرسطو من تقسيم وظائف الدولة مجرد تنظيم للأنشطة والمهام التي تقوم بها، دون أن يقصد من ذلك الفصل بين السلطات على أساس طبيعة هذه الوظائف، والدليل على ذلك أن أرسطو لم يبني على هذا التقسيم نظرية في الفصل بين السلطات، ثم لم يبين ما هو أساس هذا الفصل، وهذا يدلل على أن

[1]- ديهوم، أحمد علي، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التاريخي والواقع السياسي، مصدر سابق، ص730.

أرسطو لم يقصد الفصل بين السلطات بذاته وإنما أراد تحديد لمظاهر أو أشكال أنشطة الدولة بهدف تنظيم العلاقة بين الأفراد فيما بينهم وعلاقتهم مع السلطات.

الفرع الثاني

تطور مبدأ الفصل بين السلطات في ضوء نظرية العقد الاجتماعي

بلورت نظرية العقد الاجتماعي للعديد من الأفكار السياسية ومنها مبدأ الفصل بين السلطات، بل إن مبدأ الفصل بين السلطات أصبح يرتبط باسم الفيلسوف "مونتسكيو" الذي قدم صياغة لهذا المبدأ حتى أصبح هناك ارتباط ما بين "مونتسكيو" ومبدأ الفصل بين السلطات، ولكن لا يمكن إنكار أفكار كل من جون لوك وجان جاك روسو عن الفصل بين السلطات، ونفضل الحديث عن "مونتسكيو" بشكل مستقل نظراً لأنه عرض لهذا المبدأ ضمن إطار مستقل وفي نظرية متكاملة، ونتناول فيما يلي أفكار كل من جون لوك وجان جاك روسو.

أولاً: جون لوك .

يرى لوك أن حياة الفطرة التي كان يعيشها الفرد هي حياة طبيعية يحكمها قواعد القانون الطبيعي وليس قانون الغابة([1])، فلا يتصور لوك أن الحياة الطبيعية للأفراد مليئة بالفوضى والاضطراب أو عدم الاستقرار، فقواعد القانون الطبيعي كفيلة بتنظيم هذه الحياة، وأن الحرية والمساواة بين الأفراد تدعم قواعد هذا القانون، والأفراد في الحالة الطبيعية متساوون في الحقوق والواجبات، ولكن على الرغم من حالة الحرية والمساواة التي تسود الحياة الطبيعية إلا أن الأفراد أرادوا الدخول في مجتمع منظم([2])، ويبرر لوك ذلك بأن الحياة الطبيعية للأفراد ينقصها التنظيم؛ أي وجود سلطات أو هيئات من أجل تنظيم حياة الأفراد([3])، ويترتب على ذلك أن الأفراد يحتاجون إلى سلطة تتولى وضع القوانين والقواعد التي تحكم حياتهم اليومية، كما أن هذه القوانين بحاجة إلى سلطة تسهر على تنفيذها، إضافة إلى أن الأفراد بحاجة إلى سلطة تفصل بالمنازعات التي قد تنشأ بينهم، وبالتالي فإن حاجة الأفراد إلى تنظيم حالتهم الطبيعية دفعتهم إلى الدخول في المجتمع المنظم أو السياسي وذلك من خلال العقد الاجتماعي.

---

[1]- حسن، آسارى فلاح، (2017م)، الفكر السياسي والفلسفة السياسية لدى جون لوك، بحث منشور، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد(120)، ص337 .

[2]- المصدر نفسه، ص340 .

[3]- ديهوم، أحمد علي، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التاريخي والواقع السياسي، مصدر سابق، ص740 .

وتقوم فكرة العقد الاجتماعي عند جون لوك على وجود عقد بين أفراد المجتمع من جانب والحاكم أو السلطة من جانب آخر؛ وهذا العقد كأي عقد يرتب التزامات متقابلة على المتعاقدين، ويترتب على الأفراد بموجب هذا العقد التنازل عن بعض الحقوق المقررة لهم في حياتهم الطبيعية وليس جميعها، فما دام أن الأفراد أرادوا الانتقال إلى حالة المجتمع السياسي المنظم فكان لزاماً عليهم أن يتنازلوا عن جزء من حقوقهم نظير انتقالهم إلى حالة التنظيم السياسي، والحقوق التي يتنازل الأفراد عنها هي([1]):

1-حق الأفراد في المحافظة على حياتهم: وسبب التنازل عن هذا الحق يرجع إلى كون المجتمع المنظم الذي أراد الأفراد الانتقال إليه هو من يتكفل في المحافظة على حياة الأفراد، وبموجب العقد الاجتماعي تتولى السلطة الحفاظ على حياة الأفراد.

2-حق الأفراد في معاقبة المجرمين: وهذا الحق أيضاً يتنازل عنه الأفراد لصالح السلطة التي تتكفل في إنزال العقاب بحق الجناة.

يتضح لنا مما تقدم أن العقد الاجتماعي عند لوك هو عبارة عن إعادة تنظيم للحقوق التي يتنازل عنها الأفراد من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع السياسي، ولكن تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم ليس لصالح الحاكم الذي هو طرفاً في العقد، إذ يقرر لوك أن تنازل الأفراد عن حقوقهم يكون لصالح المجتمع ككل([2])، ويترتب على ذلك أن تكون السلطة والسيادة للمجتمع وليس لشخص الحاكم، فالحاكم وإن كان طرفاً في العقد إلا أن تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم يكون لصالح المجتمع بأكمله وليس لشخص الحاكم.

ونتيجةً لتنازل الأفراد عن الحقوق السابقة يرى لوك أنه ومن أجل سلامة أي نظام للحكم يجب أن يقوم هذا النظام على مبدأ الفصل بين السلطات، وقد برر لوك فصل السلطات على عاملين أساسيين وهما:

1- العامل النفسي: حيث يرى لوك أن الفرد بطبيعته يميل إلى التعسف في استعمال السلطة وبالتالي يجب تقييد السلطة وعدم إطلاقها تجنباً للتعسف([3]).

2- العامل العملي: ومن الناحية العملية يرى لوك أنه من الضرورة فصل الوظيفة التشريعية عن التنفيذية([1])، لأن السلطة التشريعية تتولى وظيفة سن القوانين التي تحكم الأفراد في حين أن

---

[1]-ديهوم، أحمد علي، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التريخي والواقع الفلسفي، مصدر سابق، ص742.

[2]- الشظبي، أنيسة عبد الهادي أحمد، (2008م)، الأسس الفلسفية للدولة الحديثة عند كل من توماس هوبز وجون لوك (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، اليمن، ص85.

[3]- بشناق، باسم صبحي، (2011م)، الفصل بين السلطات في النظام السياسي والدستوري الفلسطيني وأثره في إعمال حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ص28.

السلطة التنفيذية تتولى تنفيذ هذه القوانين، وبالتالي فإن اختلاف ميدان عمل كلا السلطتين يقتضي الفصل بينهما، كما برر لوك نظريته في الفصل بين السلطات إلى أن هناك حاجة دائمة لانعقاد السلطة التنفيذية في حين أن السلطة التشريعية لا تتطلب انعقادها بشكل دائم([2])، لأن الحاجة إلى القوانين ليست مستمرة بينما تنفيذها يجب أن يكون مستمر.

ويترتب على ذلك أن انتقال الأفراد من حالة الفطرة إلى حالة الجماعة المنظمة أوجد لهذه الجماعة سلطات ثلاث وهي([3]):

1-السلطة التشريعية: وتتولى سن القوانين الناظمة للجماعة، وتتشكل هذه السلطة من قبل ممثلين عن الشعب والحاكم، وهذه السلطة التي تملكها الجماعة في الحالة المنظمة هي ذات السلطة التي كانت لها في حالة الفطرة وحلت محلها والتي تتمثل في سلطات الفرد في اتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانة نفسه.

2-السلطة التنفيذية: ووظيفة هذه السلطة تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، والحاكم عند لوك هو من يسيطر على هذه السلطة ويسيرها، وهذه السلطة كان يملكها الفرد في حالة الفطرة في صورة توقيع الجزاء على من يخرق أو يخالف القانون.

3-السلطة التعاهدية: وهي سلطة أوجدها لوك للأفراد إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتتولى هذه السلطة الأمور الخارجية كإعلان الحرب والسلم وعقد المعاهدات ورد الاعتداءات الخارجية.

وعليه نجد أن لوك يعطي السلطة التشريعية المكانة الأبرز بين السلطات، والدليل على ذلك أنه ألحق السلطة القضائية بالسلطة التشريعية فلا يوجد سلطة قضائية مستقلة أسوةً بباقي السلطات([4])، ولكن وعلى الرغم من المكانة البارزة التي تحتلها السلطة التشريعية لدى لوك إلا أنها ليست سلطة مطلقة، إذ يقرر لوك

---

[1]- الشكري، علي يوسف، والوائلي، عامر عبد زيد، والخفاجي، مصطفى فاضل، (2017م)، مبدأ الفصل بين السلطات في الفكر السياسي الحديث، بحث منشور، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد(7)، العدد(2)، ص7.

[2]- العازمي، إبراهيم محمد العويمر، (2010م)، مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته في دولة الكويت "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص13.

[3]- العتيبي، مبارك، (2013م)، فصل السلطات في النظامين الكويتي والأردني "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص17.

[4]- ديهوم، أحمد علي، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التاريخي والواقع السياسي، مصدر سابق، ص747،748.

تقييد هذه السلطة بحقوق الأفراد وحرياتهم([1])، فلا يجوز للسلطة التشريعية أن تسن قانون يمس حقوق الأفراد وحرياتهم، ويجب أن تهدف القوانين الصادرة عنها إلى تحقيق الصالح العام للأفراد([2]).

وخلاصة القول أن جون لوك عرف الفصل بين السلطات، إلا أنه لم يقيم توازن بينها، ودليل ذلك أن لوك لا يعترف بالوظيفة القضائية كسلطة مستقلة وقائمة بذاتها وقرر إلحاقها بالسلطة التشريعية، وبالتالي لا يمكن القول أن جون لوك عرف الفصل بين السلطات بمفهومه القائم على توازن السلطات وتعاونها.

ثانياً: جان جاك روسو .

انطلاقاً من فلسفته في السيادة والإرادة العامة قسم روسو سلطات الدولة إلى ثلاث([3])؛ تشريعية وتنفيذية وقضائية، فالسلطة التشريعية تتولى عملية سن القوانين الناظمة للمجتمع وتقتصر مهمتها على ذلك، وتقوم السلطة التنفيذية بمهمة تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، وتفصل السلطة القضائية في المنازعات بين الأفراد، ولكن على الرغم من أن رسو فصل بين السلطات وقسم وظائفها إلا أنه ألحق السلطتين التنفيذية والقضائية بالسلطة التشريعية.

وينظر روسو إلى إرادة الأفراد على أنها الإرادة العامة التي تسعى إلى تحقيق الخير والصالح العام والإرادة العامة هي إرادة المجتمع ككل([4])، وبما أن الإرادة تتمثل بمجموع الأفراد فإن السيادة أيضاً للمجموع والسيادة ترجع للشعب بمجموعه ويمارسها من خلال القانون([5])، والسيادة لا يمكن التصرف فيها أو التنازل عنها كما أنها لا تقبل التجزئة([6])، والسبب في ذلك أن السيادة هي الإرادة العامة للمجتمع والإرادة لا يمكن أن تكون إلا كاملة ولا تقبل التجزئة، ويترتب على ذلك كله أن الإرادة العامة للأفراد هي أساس ومصدر وجود السلطات في الدولة، ويترتب على ذلك أيضاً أن الديمقراطية المباشرة هي الأسلوب

---

[1]- الشكري، علي يوسف، والوائلي، عامر عبد زيد، والخفاجي، مصطفى فاضل، مبدأ الفصل بين السلطات في الفكر السياسي الحديث، مصدر سابق، ص8 .

[2]- العازمي، إبراهيم محمد العويمر، مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته في دولة الكويت، مصدر سابق، ص19.

[3]- ديهوم، أحمد علي، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التاريخي والواقع السياسي، مصدر سابق، ص760.

[4]- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة: زعيتر، عادل، (2016م)، الكويت، مكتبة المنصور للنشر والتوزيع، ص251.

[5]- مشكور، سامي شهيد، أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الإجتماعي: هوبز ولوك وجان جاك روسو وأثرها في الفكر المعاصر، (2012م)، بحث منشور، مجلة آداب الكوفة، المجلد(5)، العدد(12)، ص190.

[6]- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، مصدر سابق، ص251.

الوحيد لممارسة مظاهر السيادة وفقاً لروسو([1])، ومن غير المتصور وفقاً لذلك أن يقوم الأفراد بتفويض إرادتهم لممثلين عنهم كما هو الحال في النظام النيابي([2]).

وبالتالي نجد أن روسو قدم مفهوم الفصل بين السلطات لتدعيم مفهومه في السيادة والإرادة العامة، أي أن روسو لم يقصد الفصل بين السلطات بحد ذاته وإنما أراد أن يؤكد على مفهوم السيادة للمجموع وذلك من خلال الفصل بين السلطات، ومما يؤكد على ذلك أن روسو الحق السلطتين التنفيذية والقضائية بالسلطة التشريعية على اعتبار أن الأخيرة تمثل السيادة، وأعطى السلطة التشريعية مكان الصدارة بين السلطات، ويستتبع ذلك كله أن روسو في الحقيقة لم يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، لأن السلطة التشريعية تسيطر على باقي السلطات، بل إن باقي سلطات الدولة تخضع لها، وهذا يتعارض مع جوهر مبدأ الفصل بين السلطات الذي يقيم فصلاً متوازناً بين السلطات دون هيمنة سلطة على الأخرى.

المطلب الثاني

نظرية الفصل بين السلطات عند "مونتسكيو"

يرتبط مبدأ الفصل بين السلطات بالفيلسوف والمفكر الفرنسي "مونتسكيو" (1689-1755)، حيث قدم "مونتسكيو" إطاراً نظرياً متكاملاً للفصل بين السلطات من خلال تقسيمه لسلطات الدولة وبيان شكل العلاقة بينها، ولكن هذا لا ينكر جهود وآراء من سبقه من الفلاسفة والمفكرين في تدعيم نظريته كما بيننا سابقاً، بل إن "مونتسكيو" نفسه استند على أفكار من سبقه في كتابه "روح الشرائع" عام 1748 الذي قدم من خلاله شرحاً وافياً لنظريته في الفصل بين السلطات.

وتناول كتاب "مونتسكيو" "روح الشرائع" العديد من الموضوعات، فإلى جانب الفصل بين السلطات تطرق "مونتسكيو" إلى موضوعات متعددة: كأشكال الحكومات والقوانين التي تحكم المجتمع والشؤون الاقتصادية والعسكرية وغيرها من الموضوعات الأخرى([3])، ونتولى شرح لنظرية "مونتسكيو" في الفصل بين السلطات من خلال فرعين؛ نخصص الأول للحديث عن تقسيم السلطات عند "مونتسكيو"، ونتحدث في الفرع الثاني عن طبيعة العلاقة بين السلطات.

---

[1]- بدوي، ثروت، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، مصدر سابق، ص169.

[2]- بدوي، ثروت، المصدر السابق، ص169 .

[3]- مونتسكيو، روح الشرائع "الجزء الأول"، ترجمة: زعيتر، عادل، (2012م)، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر، ص22.

الفرع الأول

تقسيم السلطات عند "مونتسكيو"

قبل حديثه عن تقسيم السلطات تناول "مونتسكيو" العديد من المفاهيم؛ فتحدث عن القوانين التي تحكم الأفراد، إذ يرى أن هناك قوانين طبيعية تحكم الأفراد وهي تسبق القوانين الوضعية التي توضع من قبل السلطات المختصة في الدولة، وهذه القوانين الطبيعية يتلازم وجودها مع وجود الإنسان([1])، ومعنى ذلك أنه ما من سلطة أنشأت هذه القوانين أو أوجدتها، في حين أن القوانين الوضعية تنشأ عندما تبدأ حالة الحرب بين الناس([2])، فيلجأ الأفراد إلى وضع القوانين لصيانة حقوقهم وتحقيق المساواة بينهم، وقد عني "مونتسكيو" بالحرية، فالحرية لديه أن يفعل الإنسان ما يريد ولكن بحدود القانون([3])، فالحرية ليست مطلقة إنما مقيدة بالقانون، والقانون هو أساس الحريات ولا يوجد مقيد لحريات الأفراد سوى القانون.

وانطلاقاً من مفهومه للحرية والقانون يرى "مونتسكيو" أن الإنسان بطبعه يميل إلى إساءة استعمال السلطة إذا ما أعطيت له، ويجنح إلى مصالحه الخاصة ويقدمها على المصالح العامة([4])، والحل الوحيد لتلافي إساءة استعمال السلطة توزيعها على هيئات مختلفة وعدم تركيزها بيد شخص واحد أو هيئة واحدة([5])، وبناءً على ذلك قسم "مونتسكيو" سلطات الدولة إلى ثلاث:

1- السلطة التشريعية: هي السلطة المختصة بسن القوانين، والمقصود بالقوانين تلك القواعد العامة التي تطبق على كافة الأفراد وتنظم سلوكهم في المجتمع، وتتكون السلطة التشريعية لدى "مونتسكيو" من مجلسين([6])؛ الأول يتكون من ممثلين للشعب يتم اختيارهم عن طريق الإنتخاب، والثاني يشمل النبلاء ويتم تعيينهم عن طريق الوارثة، وتملك السلطة التشريعية إضافة إلى سلطتها في سن القوانين إلغاء وتعديل هذه القوانين([7]).

---

[1]- المصدر نفسه، ص43.

[2]- المصدر نفسه، ص45.

[3]- ديهوم، أحمد علي، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التاريخي والواقع السياسي، مصدر سابق، ص763.

[4]- اجويلي، علي خليفة محمد، مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتسكيو، (2017م)، بحث منشور، مجلة جامعة الزيتونة "ليبيا"، العدد(23)، ص50.

[5]- اجويلي، علي خليفة محمد، مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتسكيو، المصدر السابق، ص50 .

[6]- ديهوم، أحمد علي، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التاريخي والواقع السياسي، مصدر سابق، ص764.

[7]- الجليل، عدنان حمودي، (1985م)، مبدأ الفصل بين السلطات وحقيقة أفكار مونتسكيو، بحث منشور، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد (9)، العدد(2)، ص110.

2- السلطة التنفيذية: تتولى مهمة تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية إَضافة إلى الوظائف الخارجية المتمثلة بإعلان الحرب والسلم وعقد المعاهدات مع الدول الأخرى([1]).

3- السلطة القضائية: هي سلطة مستقلة لا تتبع لأي من السلطات الأخرى، وتتولى مهمة الفصل في المنازعات بين الأفراد([2]).

ونلاحظ مما تقدم أن "مونتسكيو" فصل بين السلطات على أساس الوظائف، فحدد على أساس ذلك لكل سلطة وظيفة خاصة بها، ويمكن القول أن تقسيم "مونتسكيو" لوظائف الدولة تقسيم تقليدي، بمعنى أن "مونتسكيو" لم يستحدث وظيفة جديدة للدولة، فهذا التقسيم الثلاثي لوظائف الدولة عرفه "أفلاطون" وأرسطو وجون لوك وجان جاك روسو من قبله، ولكن ما يميز "مونتسكيو" عن غيره أنه وضع نظرية متكاملة للفصل بين السلطات وحدد طبيعة العلاقة بينها وفقاً لذلك، كما تتميز نظرية "مونتسكيو" في استقلالية كل سلطة عن الأخرى وعدم الإقرار بتبعية إحدى السلطات إلى الأخرى على خلاف من سبقه، فمثلاً لا يعترف جون لوك بوجود السلطة القضائية كسلطة مستقلة أساساً ويقرر إلحاقها بالسلطة التشريعية، في حين تحتل السلطة التشريعية المكانة الأبرز عند روسو كونها تمثل السيادة والإرادة العامة للأفراد، وهذا يقودنا إلى القول أن مفهوم الفصل بين السلطات ظهر شكلاً ومضموناً على يد "مونتسكيو" من خلال وجود ثلاث سلطات في الدولة مستقلة عن بعضها البعض، فلا وجود تبعية سلطة للأخرى كما لا يوجد سلطة تستمد وجودها من الأخرى.

وتأسيساً على فلسفته في الفصل بين السلطات يرى "مونتسكيو" أن هناك ثلاث أشكال للحكومات وهي([3])؛ الحكومة الاستبدادية والملكية والحكومة الجمهورية، ولكل شكل من أشكال هذه الحكومات خصائص محددة، فالحكومة الاستبدادية تكون السلطة فيها بيد الفرد الواحد الذي يحكم دون التقيد بقوانين([4])، وبالتالي تكون السلطة في هذه الحكومة واسعة وتؤدي إلى الاستبداد بحقوق الأفراد وإهدار حرياتهم الأمر الذي يرفضه "مونتسكيو"، وأما الحكومة الملكية فتكون السلطة فيها بيد الفرد الواحد ولكن السلطة ليست مطلقة ويقيدها وجود القوانين الثابتة([5])، وأخيراً الحكومة الجمهورية وهي لدى "مونتسكيو" على نوعين([6])؛ الأول: الحكومة الجمهورية الديمقراطية وفيها تكون السلطة بيد مجموع الأفراد، والثاني:

---

[1]- الجليل، عدنان الحموي، المرجع نفسه، ص110.

[2]- المصدر نفسه، ص110.

[3]- الجليل، عدنان حمودي، مبدأ الفصل بين السلطات وحقيقة أفكار مونتسكيو، مصدر سابق، ص112.

[4]- المصدر نفسه، ص112.

[5]- المصدر نفسه، ص112.

[6]- المصدر نفسه، ص113.

الحكومة الجمهورية الأرستقراطية وفيها تكون السلطة بيد فئة معينة من الأفراد يتميزون بثرواتهم أو مكانتهم الاجتماعية، وينتقد "مونتسكيو" نوعا الحكومة الجمهورية، ويستخلص "مونتسكيو" من هذا التقسيم أن النظام الأصلح للأفراد يختلف تبعاً لظروف الزمان والمكان([1])، وأن النظام الذي يمكن أن يحقق المزايا التي يسعى إليها هو النظام الذي يضمن حقوق الأفراد وحرياتهم([2])، ويختار "مونتسكيو" النظام الملكي باعتباره النظام الأصلح للحكم([3])، وذلك نظراً لما يمتاز به هذا النظام من وجود قوانين ثابته تقيد الملك في سلطاته، إضافة إلى توزيع السلطات داخل هذا النظام بين هيئات متعددة، وقد اختار "مونتسكيو" الحكومة الملكية واعتبرها النظام الأصلح للحكم تأثراً منه بالنظام الإنجليزي([4])،حيث أعجب بالنظام الإنجليزي إعجاباً شديداً، نظراً لما يكرسه هذا النظام من قوانين ثابتة تقيد الملك، إضافة إلى توافق هذا النظام مع أفكاره من خلال وجود هيئة تمثل الأفراد وتباشر السلطة باسمهم، فمونتسكيو كما بيننا سابقاً لا يؤمن بإشراك الأفراد في مباشرة السلطة بشكل مباشر، بل من خلال ممثلين عنهم في السلطة التشريعية.

الفرع الثاني

طبيعة العلاقة بين السلطات عند "مونتسكيو"

تحدثنا سابقاً عن تقسيم "مونتسكيو" للسلطات، وبيننا أن "مونتسكيو" قسم سلطات الدولة إلى ثلاث وفقاً لوظائفها، ويمكن القول أن أبرز ما يميز "مونتسكيو" عن سابقيه أنه عني بتحديد طبيعة العلاقة بين السلطات، بمعنى أن كل من سبق "مونتسكيو" كان يتعرض لتقسيم وظائف الدولة وليس فصلاً بين السلطات، فمثلاً تحدث كل من "أفلاطون" وأرسطو عن تقسيم لوظائف الدولة في إطار عرض فلسفتهما للدولة، فلم يقصدا أساساً التأسيس لفكرة الفصل بين السلطات، وكذلك الأمر عند جون لوك وجان جاك روسو، فكل منهما تحدث عن الفصل بين السلطات بغية الوصول إلى فكرة العقد الاجتماعي التي تحدثا عنها، وهذا لا يعني أن "مونتسكيو" لم يتحدث عن العقد الاجتماعي، بل على العكس يعتبر "مونتسكيو" أحد فلاسفة العقد الاجتماعي، ولكن في الحقيقة أن "مونتسكيو" استفاد من الفلاسفة الذين سبقوه وأسس لنظرية مستقلة وهي الفصل بين السلطات.

---

[1]- بدوي، ثروت، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، مصدر سابق، ص158.

[2]- بدوي ، ثروت، المصدر نفسه، ص159.

[3]- مونتسكيو، روح الشرائع "الجزء الأول"، مصدر سابق، ص73.

[4]- الكانوني، مسعود محمد الصغير، (2002م)، مبدأ الفصل بين السلطات بين الفكرة والممارسة، رسالة ماجستير، جامعة عدن، اليمن، ص57.

اهتم "مونتسكيو" بتحديد طبيعة العلاقة بين السلطات في إطار الفصل الذي قرره، فالفصل بين السلطات ليس مجرد توزيع وظائف الدولة على سلطات ثلاث، لأن هذا الفصل لا يكفي وحده لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم، والفصل الذي أراده وأقره "مونتسكيو" لم يكن فصلاً مطلقاُ بين السلطات، فالفصل المطلق بحسب "مونتسكيو" سيؤدي إلى الطغيان وإساءة استعمال السلطة، ومن الجدير بالذكر أن رجال الثورة الفرنسية (1789) فسروا فلسفة "مونتسكيو" على نحو مغاير تماماً لما أراده بالفعل، فأقاموا دستور فرنسا (1791) على أساس الفصل المطلق بين السلطات([1])، في حين أن "مونتسكيو" في الحقيقة لم ينادي بالفصل المطلق ويرى أن مثل هذا الفصل سيؤدي إلى الاستبداد والطغيان، مما أدى إلى تراجعهم عن فكرة الفصل المطلق في الدساتير الفرنسية اللاحقة وصولاً إلى دستور الجمهورية الخامسة الحالي(1958).

وبناءً عليه حدد "مونتسكيو" طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث بضرورة قيام كل سلطة بدور الرقيب على الأخرى أو كما يقول "السلطة توقف السلطة"([2])، ومقتضى ذلك أن كل سلطة يجب أن تمارس نوع من الرقابة على الأخرى وعلى وجه الخصوص بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك منعاً من إساءة أي منها استعمال السلطة المقررة لها، وبذلك يتحقق مفهوم الفصل بين السلطات عند "مونتسكيو" في كونه فصلاً مرناً أو نسبياً، لأن "مونتسكيو" لا يعترف بالفصل المطلق بين السلطات، بل على العكس يرى أن مثل هذا الفصل من شأنه أن يؤدي إلى الاستبداد بحقوق الأفراد، واستناداً إلى مفهوم الفصل المرن بين السلطات يرى "مونتسكيو" أن العلاقة بين السلطات هي علاقة تعاون وتوازن، فالسلطات يجب أن تعمل مع بعضها البعض بالتوازي ([3])، فلا أفضلية لسلطة على الأخرى ولا يوجد سلطة تشتق وجودها من الأخرى، وكل سلطة تراقب الأخرى من أجل الحد من تعسفها ووقف طغيانها.

وتجدر الإشارة أخيراً أن مبدأ الفصل بين السلطات لم يسلم من سهام النقد، ولعل من أبرز ما قيل في هذا الشأن([4]):

1- تعارض الفصل بين السلطات مع فكرة وحدة الدولة وأن السلطات الثلاث هي وحدة واحدة تكمل بعضها البعض في الدولة وبالتالي لا يمكن تحقيق الفصل بينها.

---

[1]- الجليل، عدنان حمودي، مبدأ الفصل بين السلطات وحقيقة أفكار مونتسكيو، مصدر سابق، ص126.

[2]- ديهوم، أحمد علي، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التاريخي والواقع الفلسفي، مصدر سابق، ص768.

[3] - ليلة، محمد كامل، (1969م)، النظم السياسية "الدولة والحكومة"، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص500.

[4]- اجويلي، علي خليفة محمد، مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتسكيو، مصدر سابق، ص55.

2- بعيداً عن المفهوم النظري للفصل بين السلطات يشير الواقع العملي إلى تعذر تحقيق المساواة بين السلطات، فلا بد من تغول سلطة على الأخرى على أرض الواقع، وأن تحقيق المساواة الحقيقية بين السلطات ليست إلا نظرية يصعب تطبيقها عملاً.

ويمكن الرد على الانتقادات السابقة، بأن أساس الفصل بين السلطات عند "مونتسكيو" يفند مضمون هذا الانتقاد، لأن "مونتسكيو" لم ينادي بالفصل المطلق بين السلطات بل على العكس أقام فصلاً مرناً قوامه التعاون والتوازن بين السلطات، فلا يمكن لأي سلطة أن تعمل بمعزل عن الأخرى، والأهم من ذلك أن السلطة توقف السلطة، فكل سلطة تملك من الوسائل والأدوات التي تمكنها من الحد من طغيان الأخرى، إضافة إلى أن التطبيق العملي لفصل حقيقي بين السلطات يكون من خلال تشريعات تبين الاختصاصات المقررة لكل سلطة وحدود هذه الاختصاصات بما يحقق منع تغول سلطة على الأخرى.

الخاتـمة

تناولت دراستنا بعنوان "مبدأ الفصل بين السلطات (التأصيل الفلسفي والأساس النظري)" دراسة فلسفية وتأصيلية للتطور التاريخي لمبدأ الفصل بين السلطات، حيث تم من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على بداية نشأة وتطور هذا المبدأ من خلال فلاسفة الفكر اليوناني وأصحاب نظرية العقد الاجتماعي وصولاً إلى صياغة هذا المبدأ في إطار محدد وفقاً لنظرية الفصل بين السلطات عند "مونتسكيو"، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

1- بدأ الحديث عن فكرة الفصل بين السطات لدى فلاسفة ومفكري اليونان، إلا أننا لا نسلم بأنَ الأفكار التي نادى بها فلاسفة اليونان تؤدي إلى القول بالفصل بين السلطات، ونستنتج من خلال ذلك أن الأفكار التي نادى بها الفلاسفة تشكل بوادر لفكر سياسي يتضمن تحديد لمفهوم الدولة والحاكم والأفراد والخضوع إلى القانون، وكان لهذه الأفكار الأثر الكبير في بناء الفكر السياسي.

2- شكلت نظرية العقد الاجتماعي أساساً صلباً لترسيخ العديد من الأفكار السياسية، ومنها مبدأ الفصل بين السلطات، وقد كان لكل من: جون لوك، وجان جاك روسو دوراً هاماً في ذلك، حيث يرى جون لوك أنَ انتقال الأفراد من حالة الفطرة إلى حالة الجماعة المنظمة أوجد لهذه الجماعة سلطات ثلاث، كما أنَ جان جاك روسو قدَم مفهوماً للفصل بين السلطات لتدعيم مفهومه في السيادة والإرادة العامة، أي أن روسو لم يقصد الفصل بين السلطات بحد ذاته وإنما أراد أن يؤكد على مفهوم السيادة للمجموع وذلك من خلال مفهومه في الفصل بين السلطات.

3- يرتبط مبدأ الفصل بين السلطات بشكل أساسي بالفيلسوف والمفكر الفرنسي "مونتسكيو"، حيث يعود الفضل له في تقديم إطاراً نظرياً متكاملاً للفصل بين السلطات من خلال تقسيمه لسلطات الدولة وبيان شكل العلاقة بينها، وقد اهتم "مونتسكيو" بتحديد طبيعة العلاقة بين السلطات في إطار الفصل الذي قرره، لأنَ الفصل بين السلطات ليس مجرد توزيع وظائف الدولة على سلطات ثلاث، وهذا الفصل لا يكفي وحده لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم.

4- إنَ الفصل بين السلطات الذي أراده وأقره "مونتسكيو" لم يكن فصلاً مطلقاُ بين السلطات، لأنَ الفصل المطلق سيؤدي إلى الطغيان وإساءة استعمال السلطة، ويتحقق مفهوم الفصل بين السلطات عند "مونتسكيو" في كونه فصلاً مرناً أو نسبياً، لأن "مونتسكيو" لا يعترف بالفصل المطلق بين السلطات بل على العكس يرى أن مثل هذا الفصل من شأنه أن يؤدي إلى الاستبداد بحقوق الأفراد، واستناداً إلى مفهوم الفصل المرن بين السلطات يرى "مونتسكيو" أن العلاقة بين السلطات هي علاقة تعاون وتوازن، فالسلطات يجب أن تعمل مع بعضها البعض بالتوازي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

- بدوي، ثروت، (1976م)، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، القاهرة، دار النهضة العربية.

- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة: زعيتر، عادل، (2016م)، الكويت، مكتبة المنصور للنشر والتوزيع.

- ليلة، محمد كامل، (1969م)، النظم السياسية "الدولة والحكومة"، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

- مونتسكيو، روح الشرائع "الجزء الأول"، ترجمة، زعيتر، عادل، (2012م)، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- الشظبي، أنيسة عبد الهادي أحمد، (2008م)، الأسس الفلسفية للدولة الحديثة عند كل من توماس هوبز وجون لوك (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، اليمن.

- العازمي، إبراهيم محمد العويمر، (2010م)، مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته في دولة الكويت "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- العتيبي، مبارك، (2013م)، فصل السلطات في النظامين الكويتي والأردني "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- الكانوني، مسعود محمد الصغير، (2002م)، مبدأ الفصل بين السلطات بين الفكرة والممارسة، رسالة ماجستير، جامعة عدن، اليمن.

- بشناق، باسم صبحي، (2011م)، الفصل بين السلطات في النظام السياسي والدستوري الفلسطيني وأثره في إعمال حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

- عباسي، فاطمة الزهراء، وبوهالي، إبراهيم، (2017م)، الدولة والمواطن عند أرسطو، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

ثالثاً: الأبحاث المنشورة

- اجويلي، علي خليفة محمد، مبدأ الفصل بين السلطات عند "مونتسكيو"، (2017م)، بحث منشور، مجلة جامعة الزيتونة "ليبيا"، العدد (23).

- الجليل، عدنان حمودي، (1985م)، مبدأ الفصل بين السلطات وحقيقة أفكار "مونتسكيو"، بحث منشور، مجلة الحقوق "جامعة الكويت"، المجلد (9)، العدد(2).

- الخفاجي، مصطفى فاضل كريم، (2014م)، فلسفة القانون عند أرسطو، بحث منشور، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد (4)، العدد (2).

- الشكري، علي يوسف، والوائلي، عامر عبد زيد، والخفاجي، مصطفى فاضل، (2017م)، مبدأ الفصل بين السلطات في الفكر السياسي الحديث، بحث منشور، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد (7)، العدد(2).

- الصافوري، محمد علي، (1991م)، بحث عن آراء "أفلاطون" في القانون والسياسة، بحث منشور، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، المجلد (1)، العدد (1).

- الصافوري، محمد علي، (1993م)، فكر أرسطو القانوني، بحث منشور، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، المجلد (35)، العدد(2).

- المجيدل، عبد الله شمت، (2010م)، الدولة في فكر "أفلاطون" السياسي، بحث منشور، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، المجلد (12)، العدد (39).

- المدحجي، جميل أحمد عون، (2002م)، مفهوم الدولة عند "أفلاطون"، بحث منشور، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد (25).

- حسن، آسارى فلاح، (2017م)، الفكر السياسي والفلسفة السياسية لدى جون لوك، بحث منشور، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد (120).

- ديهوم، أحمد علي، (2016م)، مبدأ الفصل بين السلطات بين التأصيل التاريخي والواقع السياسي، بحث منشور، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد (59).

- ذكي، نبيلة ذكري، (2002م)، مفهوم العدالة عند "أفلاطون"، بحث منشور، مجلة علوم وفنون، جامعة حلوان، المجلد (14)، العدد(3).

- مشكور، سامي شهيد، أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي: هوبز ولوك وجان جاك روسو وأثرها في الفكر المعاصر، (2012م)، بحث منشور، مجلة آداب الكوفة، المجلد(5)، العدد(12).

الحماية القانونية الدولية للاستثمار الأجنبي

International legal protection for foreign investment

إعـداد

الدكتورة: نبيلة عبد الفتاح قشطى

استاذ قانون دستوري ونظم سياسية – مصر

الملخص:

يُعد جذب المستثمر الأجنبي أحد الاهتمامات الفكرية للمجتمع؛ لأنه سيسهم في النمو الاقتصادي والتنمية، وزيادة فرص العمل، وتطوير التكنولوجيا والمهارات الإدارية، فضلاً عن زيادة جودة المنتجات وإمكانية التصدير للخارج، ويقصد بالاستثمار الأجنبي انتقال رؤوس الأموال الأجنبية والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة للمساهمة في تنمية تطوير البلد المضيف عن طريق الشركات الوليدة بمشاركة رأس المال الوطني، من خلال وجود وسائل الحماية القانونية التيِ تشجع قدوم المستثمر الأجنبي للمشاركة في التنمية الاقتصادية لذلك البلد المضيف.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سيتم التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي والوسائل القانونية الدولية لحماية الاستثمار الأجنبي، مع عرض إشكالية الدراسة وأهميتها وأهدافها والمنهج المتبع فيها، وفى الختام عرض لمجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي؛ البلد المضيف؛ التنمية الاقتصادية؛ الحماية القانونية؛ رأس المال الوطني.

Abstract:

Attracting a foreign investor is considered one of the intellectual interests of society; it will contribute to economic growth and development, increase job opportunities, develop technology and management skills, as well as increasing the quality of products and the ability of exporting abroad.

Foreign investment means the transfer of foreign capital and advanced foreign technical and administrative techniques to contribute to the development of the host country through nascent companies with the participation of national capital, through the existence of legal protections that encourage the arrival of foreign investors to participate in the economic development of that host country.

Through this research paper, we will define what foreign investment is and international legal means to protect foreign investment, with presenting the problem of the study and its importance, objectives and approach, and in conclusion a presentation of a set of results and recommendations.

Keywords: foreign investment; host country; economic development; legal protection; national capital.

المقدمة:

لِما كان الاستثمار الأجنبيِ من أهم ركائز الاقتصاد لتحقيق التنمية الاقتصادية فيِ أيِ مجتمع، فقد صبَّ العالم اهتمامه لخلق بيئة تشريعية حاضنة له، تضمن تشجيعه على بناء قواعده وتحفيزه على النمو، حيث وفر للمستثمر الأجنبيِ الحماية المالية بالإضافة إلى الحماية القانونية التيِ هى مناخ الاستثمار، ومن أهم هذه الوسائل إرساء منظومة تشريعية حامية لهذا النوع من الاستثمار، تحقق التنمية الاقتصادية وتحميِ المستثمر فيِ آن واحد، فيستفيد المستثمر الأجنبيِ من المعاملة العادلة والمنصفة واللجوء إلى التحكيم التجاريِ الدوليِ لحل النزاعات الناشئة بينه وبين الدولة المضيفة.

أشكالية الدراسة Research Problem:

باعتبار أن موضوع هذه الدراسة يتناول دور الحماية القانونية الدولية للاستثمار الأجنبي، فهل هناك فعلاً حماية قانونية للاستثمارات الأجنبية؟ انطلاقاً مما تقدم نجد أنفسنا أمام إشكالية تندرج ضمن إطارها أسئلة فرعية نقدمها فيما يلي:

1- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي؟
2- ما هى الآليات المتبعة لضمان الأمن القانوني للمستثمر الأجنبي على مستوى القانون الدولي؟
3- هل نجحت تلك الآليات في ضمان أكبر قدر من الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي في مجال الاستثمار؟

أهمية الدراسة Research Importance:

تتمثل أهمية هذا الموضوع على المستوى العلمي في إثراء المعرفة العلمية القائمة والعمل على إيجاد معلومات جديدة تضاف إلى الرصيد المعرفي وتكون مرجعاً من خلال ما يلي:

1- التعرف على آليات القانون الدولي لحماية المستثمر الأجنبي.
2- تقييم مؤشرات الحماية التي نص عليها القانون الدولي بالنسبة للمستثمر الأجنبي وبالتالي تقدير مدى فاعلية هذه الحماية.
3- لفت نظر المتخصصين لمدى أهمية النصوص القانونية المؤكدة لحماية المستثمر الأجنبي.
4- اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تكون فعالة لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

أهداف الدراسة Research Objectives:

أما فيما يتعلق بأهداف الدراسة فهى لا تشذ عن القاعدة، وبالتالي فإن وصف وتحليل مبادئ القانون الدولي ذات العلاقة بموضوع الدراسة سيكون هو الهدف الأساسي لهذا العمل، ودراسة مدى قدرتها على حماية الاستثمار الأجنبي وضمان استمراره، بالإضافة إلى بعض الأهداف التالية:

1- توضيح دور قواعد القانون الدولى في حماية الاستثمار الأجنبي.
2- معايير القانون الدولي لحماية الاستثمار الأجنبي.
3- آليات القانون الدولي في تسوية المنازعات الاستثمارية.

منهج الدراسة Research Methodology:

نظراً لطبيعة الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفيِ التحليلي، حيث قمنا بوصف وتحليل واقع الاستثمار الأجنبيِ، كما تم استعمال المنهج الاستقرائيِ من خلال الاعتماد على الملاحظة فيِ استنباط واستقراء النتائج من خلال ما أتيح لنا من بيانات ومعلومات.

ولإنجاز هذا العمل تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية واللغات الأجنبية والاستعانة بالمقالات والدوريات والبحوث المتخصصة الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية.

خطة الدراسة Research Plan:

للإجابة على إشكالية الدراسة بصورة وافية ولتحقيق أهداف الدراسة إرتأينا تقسيم خطة الدراسة إلى مبحثين، المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبيِ، والمبحث الثانيِ آليات الحماية القانونية الدولية للاستثمارات الأجنبية، واختتمنا الدراسة بمجموعة من التوصيات التيِ نأمل أن توضع موضع الاهتمام والتنفيذ من المختصين بنوعية هذه الدراسات.

المبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية.

المبحث الثانيِ: آليات الحماية القانونية الدولية للاستثمارات الأجنبية.

المبحث الأول

ماهية الاستثمار الأجنبي

أولاً: مفهوم الاستثمار

1- الاستثمار لغةً:

الاستثمار من حيث المفهوم اللغوي يأتي من الفعل حال المصدر استثمر ويستثمر، وهو يشتق من تحول ثمر الرجل فيقال أثمر الرجل في المال أي نماه وزاد، ويقال ثمر المال أي كثر، فهو في اللغة يطلق على طلب الثمر، والاستثمار في المال والعمل على نتاجه ونماؤه[1].

والثمر: الذهب والفضة، حكاه الفارسي يرفعه إلى مجاهد في قوله عز وجل: (وَكَانَ لَه ثَمَرٌ فَقَالَ لِصاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُ نَفَرًا)[2].

واستثمر ماله استثماراً: طلب أن ينمو، أي طلب الثمر من المال بتنميته، وورد تعريف كلمة (Investment) بأنها الاستثمار أو مال مستثمر و(Investor) بمعنى مستثمر أو مشغل للمال، ويعرف أيضاً الاستثمار بأنه: "امتلاك أصل من الأُصُول على أمل أن يتحقق من ورائه عائداً في المستقبل"[3].

وقد عرف الاستثمار في معجم المورد بأنه: "تثمير أو توظيف الأموال، وقد عرفه معجم أكسفورد بأنه: "أي توظيف أو استغلال للأموال، ويعرف معجم الأعمال والاقتصاد الإنجليزي الاستثمار بأنه: "شراء أي شكل من أشكال الملكية والاحتفاظ به لفترة طويلة نسبياً"[4].

2- الاستثمار إصطلاحاً

أما الاستثمار إصطلاحاً فقد تتعدد تعريفاته في أدبيات الاقتصاد والإدارة، وقد تشابهت التعريفات مع بعضها أحياناً وتباينت في أحياناً أخرى:

1- أطلق عليه بعض الباحثين أنه: "التركيز على مجموعة من الأسس العلمية من قِبَّل الفرد أو المنظمة لتوجيه عدد من الأصول المادية أو المالية والإمكانات البشرية والمعلوماتية لتحقيق عدد

1- ابن منظور: **معجم لسان العرب**، المجلد الأول، دار صادر للطباعة، بيروت، لبنان، ١٩٥٦، ص٢٧

2- سورة الكهف: الآية34

3- أشرف السيد حامد قبال: **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص17

4- رضا عبد السلام: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٨

من العوائد الإضافية، فِي مجموعة الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وتهيئته مستقبلاً للتدفقات الدائمة عن طريق تجاوز القيمة الأصلية التِي تم دفعها من مستوى المعارف والمهارات"[1].

2- تعرفه هيئة الاستثمار فِي السوق المالية بأنه: "الالتزام بمجموعة من الموارد الحالية الهدف منها الحصول على أرباح وموارد أعلى فِي الوقت القادم"[2].

3- عرفه البعض وفقاً لموافقة الشرع بأنه: "التحصيل المتعلق بنماء المال شرعاً، بعيداً عن المضاربة والتوافق مع جميع الطرق الشرعية"[3].

4- فِي حين عرفه آخرون بأنه: "عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدِي إلى إشباع حاجات اقتصادية"[4].

5- كما عرفه بعضهم بأنه عبارة عن: "استخدام المال وغيرها من الممتلكات فِي المشروع المنتج من أجل الحصول على العائدات والأرباح"[5].

6- كما يُعرف على أنه: "النشاط الذِي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة"[6].

7- وعرفه بعض الخبراء بأنه: "التخلِي عن المال الذِي يمتلكه الفرد فِي لحظة من الزمن بهدف الحصول عن التدفقات المالية المستقبلية تعوضه عن قيمة الاستثمار المالِي الحالِي، أو أيِ نقص

1- بلال بو جمعة: **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها فِي ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تلمسان، 2007، ص19

2- أحمد زغدار: **الاستثمار الأجنبِي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، ع3، الجزائر، 2004، ص159

3- معاوية أحمد حسين: **الاستثمار الأجنبِي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادِي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الملتقى السنوِي السابع عشر لجمعية الاقتصاد، السعودية، الرياض، 2009، ص2

4- موسى بودهان: **القوانين الأساسية للاستثمار فِي الدول المغاربية نصوص منقحة وفقاً لأحداث تعديلاتها**، دار مدنِي، الجزائر، 2006، ص10

5- حاتم القرنشاوِي: **تجارب عربية فِي جذب الاستثمار الأجنبِي المباشر**، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص3، آزاد شكور صالح: **الاستثمار الأجنبِي سبل استقطابه وتسوية منازعاته**، مطبعة شتات، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠١١، ص17

6- حازم السيد حلمِي عطوة: **الاستثمار الأجنبِي المباشر فِي مصر معوقات وسبل التغلب عليها**، كلية التجارة، جامعة بنها، 2016، ص327، عدنان مناتِي صالح: **دور الاستثمار الأجنبِي المباشر فِي التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013، ص360

يكون متوقع عن القيمة الشرائية ناتجاً عن التضخم، مع الحصول على العائد المعقول نتيجة تحمل تلك المخاطرة"[1].

8- وعند باحثين آخرين عرفوه بأنه: "العملية الاقتصادية المدروسة من قِبَّل الشخص القانوني أو الطبيعي، التي تقوم على مجموعة من الأصول والأسس المالية والبشرية والمادية، وما يتواجد من معلومات لتحقيق عدد من العوائد العلمية والثقافية والاجتماعية مستقبلاً[2].

9- وعند بعضهم عرفه بأنه: "الجزء الذى لا يستهلك من الدخل ولكنه يتم الحصول منه على العائد، ليستخدم في العملية الإنتاجية ويتم المحافظة عليه، ويعبر عن وجوه وفعاليات اقتصادية رئيسية"[3].

10- وهناك من ذهب إلى تعريفه بأنه: "عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح"[4].

11- ويُعرف الاستثمار بأنه: "توظيف للمال بهدف تحقيق العائد أو الربح" أو "تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو تطوير وسائل إنتاجية قائمة للحصول على مزيد من السلع والخدمات"، ويمثل ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم من أجل تكوين رأس المال"[5].

12- ويُعرَّف على أنه: "استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها"[6].

1- محمد صالح القريشي: المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص15، معاوية أحمد حسين: **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مج28، ع2، 2014، ص103

2- حسين عبد المطلب الأسرج: **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، رسائل بنك الكويت الصناعي، ع83، ديسمبر 2005، ص3، رواء يونس محمود النجار: **النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية دراسة مقارنة**، دار الكتب القانوني، دار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة، 2012، ص54

3- علي عباس: **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، الأردن، 2007، ص36، لمياء متولي يوسف: **التنظيم الدولي للاستثمار في إطار اتفاقية استثمار متعددة الأطراف**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص٣

4- محمد محمد أحمد سويلم: **الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، ص23، غالب علي الداوي/ حسن الهداوي: **القانون الدولي الخاص تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية**، مكتبة السنهوري، بغداد، ج٢، ٢٠١١، ص148

5- بلال خلف السكارنة: **أخلاقيات العمل**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص288، خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري: **الاستثمارات الجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012، ع3، ص10

6 محمد يونس يحيى الصائغ: **المركز القانوني للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية في ظل القانون الدولي المالي**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الموصل، 2005، ص10، بيري نورة زريق عبود: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المغرب، تونس: محددات وآثار دراسة مقارنة ستخدام نماذج المعادلات الآنية**، مجلة العلوم الإنسانية، 2014، ص108

ثانياً: مفهوم الاستثمار الأجنبي

توسع مفهوم الاستثمار الأجنبي مؤخراً خاصةً في العقدين الأخيرين، وذلك للاستفادة الدائمة من قدرة الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار خارج الوطن لخلق فرص متعددة للدول من أجل الاستفادة من الاستثمار الأجنبي[1]، وهناك عدد من التعريفات الخاصة بالاستثمار الأجنبي منها:

1- عرفه قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017: بأنه: "استخدام الأموال لإنشاء مشروع استثماري أو تطويره أو توسيعه أو تملكه أو تمويله أو إدارته؛ بما يحقق التنمية المستدامة والشاملة للدولة"[2].

2- كما يعرف بأنه: "قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده الأم باستخدام جهوده وأمواله في إنشاء مشروع اقتصادي بمفرده أو بالاشتراك في مشروع محلي أو أجنبي قائم فعلاً، أو الاشتراك مع الدولة أو مواطنيها في إنشاء مشروع مشترك"[3].

3- وعُرف أيضاً بأنه: "توظيف النقود التي يمتلكها الفرد في أصل أو ملكية أو مشاركة، للحفاظ على المال أو زيادته أو الحصول على منافع غير مادية"[4].

4- وعرف بأنه: "الحصول على حق يرتبط بأصل مادي أو غير مادي وذلك لحصول على دخل مستقبلي سواء آجل أو عاجل بما يتلاءم مع احتياجات المستثمر"[5].

5- ويُعرف أيضاً على أنه: "استخدام السيولة لدى الفرد لفترة زمنية معينة لشراء أصل أو أكثر والاحتفاظ به لفترة زمنية بقصد الربح"[6].

6- يُعرَّف الاستثمار الأجنبي على أنه: "قيام المستثمر بأداء نشاط بنفسه أو بأمواله في بلد آخر، وغالباً ما يكون المستثمر شخصاً معنوياً ينشأ في شكل فرع باسمه أو لشخص معنوي آخر،

1- أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف: **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام 2001**، المكتب العربي للمعارف، 2013، ص10، غالب عبد الحسين الجبوري: **المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في التشريع العراقي**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، مج3، ع11، ٢٠١١، ص٢

2- قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017، المادة الأولى، الباب الأول.

3- صباح محمد فتحي: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية في مصر خلال 2005 وحتى 2015**، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، 2015، ص505 ، رمضان علي عبد الكريم: **الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١١، ص١١١

4 زروال معزوز: **الضمانات القانونية الاستثمار في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص42

5- محمد مختار الأمين: **الحماية القانونية من مخاطر الاستثمار الأجنبية دراسة فقهية مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، السودان، 2012، ص42

6- محمد مطر: **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 5، 2009، ص76

وتكون صورة الاشتراك من خلال مؤسسة محلية أو أجنبية عامة أو خاصة، أو الاشتراك مع الدولة ذاتها في مشروع مشترك بينهما"[1].

ثالثاً: أنواع الاستثمار الأجنبي

إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها وتحقيق أرباح إضافية فإن علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فإن عملية الشراء تصبح استثماراً مباشراً"، وهذا يعنى أن الاستثمار الأجنبي قد يكون مباشراً أو غير مباشر.

1- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو الاستثمار الخاص بممارسة الأموال الأجنبية لأنشطة في دول أخرى سواء كانت هذه الأنشطة في مجال الصناعات التحويلية أو الاستخراجية، بشرط انتقال الخبرات والتقنيات إلى الدول المضيفة[2].

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "توظيف لأموال أجنبية لموجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة"[3]، وعادةً ما يكون الاستثمار طويل الأجل ويعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى، ويكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة، أياً كان هذا المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة.

ويُعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما -المستثمر المباشر- على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر -مؤسسة الاستثمار المباشر-، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة؛ بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[4].

1- L.K. vong: 2006, ***Foreign Direct Investment, concepts and Relevance to Macao*** www.buslnessmonitor.com, Michel Menry Bouhet: ***la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde***, France, Pearson Educations, 2005, p99

2- محمد عبد العزيز عبد الله: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن،2005، ص18

3- أحمد المصطفى محمد صالح: **المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في ضوء قانون الاستثمار السوداني**، جامعة شندي، كلية القانون، 2013، ص2

4 - OECD: ***third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment***, Paris, 1999, P7, Louzi, Basem Mohammed, and Abeer Abadi: ***The impact of foreign direct investment on economic growth in Jordan***, IJRRAS-International Journal of Research and Reviews in Applied Sciences, (8), No (2), (2011), p253-254.

ويتم تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال رأس المال الذي يقدمه المستثمر الأجنبي، ويتخذ نمط التمويل بالملكية المديونية وبصيغ متعددة، أما قنواته التي يسلكها في حركته فهى الشركات القومية، وربما يكون المستثمر دولة من مجموعة دول، إلا أن الغالب تكون الشركات القومية هى المصدر الأكبر لتلك الاستثمارات[1].

والاستثمار غير المباشر يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهى علاقة غير مباشرة؛ حيث لا يكون للمستثمر دوراً مؤثراً في قرارات الشركة[2].

من التعريفات السابقة نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع الحالات إلى الدول المضيفة.

رابعاً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

أ. **تخفيض عجز الموازنة:** من خلال تحويل تدفقات الاستثمارات الأجنبية بالعملات الأجنبية أو من خلال توجيه بعض الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية لزيادة الإنتاج إحلالاً للواردات، مما يساهم في تغطية الطلب في السوق المحلية أو زيادة الصادرات، أو من خلال غزو أسواق جديدة وزيادة القدرة التنافسية للصادرات.

ب. **المشاركة الوطنية:** يقوم المستثمر الأجنبي بإدارة المشروع مع المستثمر الوطني إذا كان الاستثمار مشترك.

ج. **نقل التكنولوجيا الحديثة:** حيث تتم عمليات الاستخدام أو التطوير أو الاستيعاب من خلال قيام الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة بإدخال وسائل تكنولوجية حديثة، وتدريب مختلف العاملين

1- سرمد كوكب الجميل: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية التحديات والخيارات**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، 2003، ص43، علي عبد القادر علي: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر قضايا التنمية في الأقطار العربية**، ع31، 2004، ص4

2- حسين عمر: **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص56،

الفنيين والإداريين على أحدث التقنيات التي يتم تنفيذها، بما يساهم في زيادة مهارات العاملين وارتفاع معدلات الإنتاج والجودة[1].

مثالب الاستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من المزايا والفوائد المشجعة للاستثمار الأجنبي إلا أنه يعاني من مجموعة من المثالب أبرزها الآتي:

أ. تفاقم مشاكل تلوث البيئة نظراً لاتجاه الدول المتقدمة إلى تصدير الصناعات الملوثة للبيئة - كالصناعات التعدينية أو صناعة الأسمنت أو صناعة الأسمدة إلى الدول النامية- مع تقديم بعض التسهيلات أو القروض الميسرة التي تشجع بعض الدول على قبول هذه القروض أو التسهيلات لتنفيذ هذه المشروعات محلياً.

ب. التقنية المستخدمة في هذه المساهمات وأساليب الإنتاج الفنية عادةً ما تكون مصممة لتحقيق هدف تعظيم الربح وفقاً لظروف اقتصاد متقدم؛ وبالتالي قد لا تلائم ظروف الاقتصاد النامي، خاصةً فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة، ومن ثم فهي لا تحقق بعض مستهدفات التنمية المحلية.

ج. تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سلباً على موازين مدفوعات الدول النامية بسبب تحويل أرباحها وعوائدها إلى الخارج، بما يفوق ما حققته هذه المشروعات من فائض في العملات الأجنبية نتيجة معاملاتها التجارية مع الأسواق العالمية والمحلية.

د. الشركات الدولية الكبيرة عادةً تمتلك إدارات متطورة ومتخصصة لها القدرة على أن تفلت من الرقابة، وتقوم بنشاطات غير مرغوب فيها أو غير مناسبة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن حجمها الضخم قد يمكنها من تكوين أو تشكيل احتكارية معينة تسيطر بها على بعض مجالات الإنتاج في الاقتصاد المحلي.

ه. صعوبة توازن استراتيجية المستثمر الأجنبي مع استراتيجية التنمية في الدول النامية من حيث أولويات الاستثمار، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات التي تُدر ربحاً وفيراً وسريعاً دون الاهتمام بأولويات وأهداف مشروعات التنمية داخل الدولة المضيفة[2].

1- جهاد أبو السندس وغازي المومني: **أثر الاستثمارات غير الأردنية على ربحية الأسهم ومخاطرها دراسة حالة الشركات الصناعية في الأردن**، مجلة آفاق اقتصادية، مج27، ع107، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص28-29

2- حسام شحاتة عبد الغني رخا: **الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم–الآثار– المحددات**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، إدارة أعمال، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2012، ص404.

و. هدف المستثمر الأجنبي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح؛ وبالتالي الحصول على أكبر معدل عائد استثماري وليس المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي بدرجة أساسية، وقد يكون تحقيق هذا الهدف على حساب الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية[1].

2- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** هو الاستثمار القائم على تحصيل العوائد دون السيطرة على المشروع، ولا تشترط نقل الخبرات والتقنيات، ويقتصر على انتقال النقدية فقط، كما في أسواق الأوراق المالية، ويطلق عليه أيضاً الاستثمار الأجنبي المحفظي[2].

والاستثمار الأجنبي غير المباشر يقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما -أو مؤسسات معينة لها- عندما تقوم بإصدار أوراق مالية -أسهم وسندات- في أسواق المال العالمية، أو عندما يقوم مستثمرون أجانب -أفراد أو مؤسسات- بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية"[3].

ويقتصر دور هذا النوع من الاستثمار على تقديم رأس المال إلى جهة معينة دون أن يكون لصاحب المال –المستثمر- أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، ومن صور الاستثمار غير المباشر:

أ. شراء الذهب والمعادن النفيسة وغيرها.
ب. شراء السندات والأسهم وشهادات الإيداع المصرفية الدولية.
ج. شراء القيم المنقولة والإيداع في المصارف المحلية.
د. شراء سندات الدين العام والخاص[4].

وهكذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في أنه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمروا المحفظة هم مستثمرون ليس لهم أي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد.

1- موفق أحمد، حلا سامي خضير: **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع80، 2010، ص10
2- ملحم علي حسين: **دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2001، ص18
3- فايز عبد الهادي أحمد: **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على مصر**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والاستشارات والتطوير، مج26، ط2، 2008، ص27
4- حسني حسن: **تحديات وسياسات تحفيز الاستثمار الأجنبي في مصر خلال المرحلة القادمة**، مجلة المدير العربي، جماعة الإدارة العليا، 2012، ص36

المبحث الثانيِ

آليات الحماية القانونية الدولية للاستثمارات الأجنبية

تتمثل البيئة القانونية بالقوانين والتشريعات التيِ تكفل للمستثمر حوافز الاستثمار من قوانين الضرائب والجمارك والحماية من المخاطر غير الاقتصادية، مثل التأميم والمصادرة وكذلك حق تحويل أرباحه لأيِ دولة، ولهذا تتنافس الدول فيِ إصدار التشريعات المحفزة للاستثمار فيما بينها بشرط ألا تؤديِ تلك الحوافز إلى ضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة.

1- لجان فض المنازعات:

عملت العديد من الدول على تكوين لجان فض المنازعات المتعلقة بالاستثمار؛ لكن فيِ غالبيتها تتعلق بالمنازعات التيِ تنشأ بين الحكومة - الجهات الحكومية- والمستثمر، أو بين المستثمر والمواطنين([1])، وفيِ مصر نص القانون على تشكيل لجنة بالهيئة العامة للاستثمار للنظر فيِ شكاويِ ومنازعات المستثمرين مع الجهات الإدارية فيِ الدولة برئاسة أحد رجال القضاء بدرجة مستشار، وعضو من اتحاد النشاط الاستثماريِ ذات الصلة بالنزاع، وعضو من الهيئة العامة للاستثمار، وهذه اللجنة مشكلة من مجلس الوزراء وقرارها نهائيِ وملزم للجهات الحكومية بعد موافقة مجلس الوزراء عليها، ولكنه غير مُلزم للمستثمر ومن حقه اللجوء للقضاء الإداريِ دائرة نظر قضايا الاستثمار([2]).

2- طرق الوساطة والتوفيق:

نصت معظم قوانين الاستثمار والاتفاقيات الثنائية والعقود ذات الصلة بالاستثمار على فض نزاعات الاستثمار بالطرق الودية([3])، وحل المنازعات عن طريق التوفيق أو الوساطة سواء كانت فيِ منازعات الاستثمار أو المنازعات المدنية أو التجارية عموماً يتم إما بتدخل الوسطاء أو الموفقين وإما بطلب من أطراف النزاع.

وقد يكون عدد الوسطاء أو الموفقين مفرد أو مجوز بخلاف التحكيم الذيِ يشترط أن يكون عدد المحكمين فرادى -1أو 3 أو 5-، وهؤلاء الموفقون أو الوسطاء لا يطلب منهم أن يكونوا محايدون

---

1 - J. G. Merrills: ***The contribution of the permanent curt of arbitration to international law and to the settlement of disputes by peaceful means***, Kluwer Law International, 1993, p3

2- حسن المصريِ: **التحكيم التجاريِ الدولي**، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2006، ص87

3- طالب حسن موسى: **قانون التجارة الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص34

كالقاضي أو المُحكم له فرصة إبداء وجهة نظره لإقناع الأطراف لتسوية النزاع، ويكتب تقريره في النهاية بما تم التوصل إليه من حل أو فشل([1]).

ومن مميزات الطرق الودية في تسوية المنازعات تجنب الأطراف المتنازعة إرهاق وأتعاب التحكيم أو المحاكم، ويعيبها عدم إلزامية الأطراف بنتيجة حسم النزاع([2]).

ومن أمثلة الوساطة عقد إنشاء مطار "هونغ كونغ الدولي" الذي اعتبر من المشاريع الضخمة التي تم النص في عقده على أن النزاعات التي تنشأ من جراء التنفيذ تحال إلى لجنة تشكل من خبراء وحقوقيين ومهندسين، وعندما حصلت نزاعات أثناء التنفيذ احيلت إلى اللجنة المذكورة، وتجنبوا اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الوطني(3).

3- اللجوء إلى المحاكم الوطنية:

فيما يتعلق بالاتفاقيات الاستثمارية الثنائية يمثل اللجوء إلى المحاكم الوطنية إحدى آليات فض المنازعات، نظراً لإصرار الدولة المضيفة للاستثمار اعتزازاً منها بالقضاء الوطني والسيادة الوطنية، وتكون عادةً الصياغة في كثير من الاتفاقيات والعقود على الشكل التالي: "إذا تعذر على الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الوصول إلى إتفاق خلال ستة أشهر بعد الطلب الكتابي لمباحثات التسوية يُمكن أن يطلب المستثمر عرض الخلاف للحل عن طريق محكمة الدولة المضيفة للاستثمار ذات الاختصاص أو اللجوء إلى التحكيم"(4).

4- التسوية عن طريق التحكيم:

هنالك اتفاق تام على أن التحكيم هو الوسيلة المفضلة لفض المنازعات الاستثمارية، خاصةً في المسائل التي تتعلق بطرف أجنبي، ويرجع هذا الإجماع على التحكيم لِما له من مميزات عدة تتمثل في التالي:

أ. السرية في عقد الجلسات وفي النتيجة إذا طلب الطرفين ذلك؛

1- Shalatai Rosenne: ***The Hague Peace conferences, of 1899 and 1907 and international orbitration: Reports and documents***, T.M.C. Asser Press, 2001, P.21

2- محمد شهاب: **أساسيات التحكيم التجاري الدولي والقوانين والاتفاقيات المنظمة للتحكيم عربياً وعالمياً**، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2009، ص46

3- هيثم عبد الرحمن البغلي: **التحكيم الإلكتروني كوسيلة لتسوية المنازعات التجارية الدولية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص65

4- بعلول يعقوب: **تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2015، ص14

ب. خبرة المحكمين في القضايا الفنية؛

ج. سرعة بت النزاع؛

د. قلة التكاليف المالية، حيث يقوم المتنازعان بسداد الأتعاب ومصاريف التحكيم دُفعة واحدة؛

ه. مدة الفصل بالنزاع معلومة بعكس المحاكم؛

و. المرونة في اختيار المحكمين وتحديد مكان التحكيم والمواعيد(1).

وتحكيم الاستثمار هو إجراء لحل الخلافات بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة (وتسمى أيضا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول أو ISDS)، والتحكيم يعطي إمكانية قيام المستثمر الأجنبي بمقاضاة الدولة المضيفة في حالة النزاع، عن طريق محكمين مستقلين ومؤهلين لحل النزاع مما يسمح للمستثمر الأجنبي بتجاوز الاختصاصات القضائية الوطنية التي قد يُنظر إليها على أنها متحيزة أو تفتقر إلى الاستقلال، وحل النزاع وفقاً لمختلف أشكال الحماية الممنوحة بموجب المعاهدات الدولية.

وقد لعب التحكيم دورٌ هام في تسوية منازاعات الاستثمار، بما يقدمه من ضمان حياد الهيئة التحكيمية التي تفصل فيها، مما ساعد على خلق روح الثقة والإطمئنان لدى المستثمر الأجنبي في عدم ضياع حقوقه في الدولة المضيفة، هذا من جهة، ومن جهة آخرى التحكيم يتيح للدولة الحفاظ على حقوقها من التلاعبات بالمال العام وإهدار مواردها، وبذلك تكون الدولة قد ضمنت إقبال المستثمرين على المساهمة في خططها التنموية بتوفيرها المناخ الملائم لذلك

أشكال التحكيم:

1- شرط التحكيم: هو عبارة عن نص وارد ضمن نصوص عقد الاستثمار المبرم بين الأطراف، يقرر الالتجاء إلى التحكيم كوسيلة لحل المنازعات التي تثور مستقبلاً بين المتعاقدين حول العقد وتنفيذه([2]).

2- مشارطة التحكيم: هى إتفاق أطراف العلاقة الاستثمارية في عقد مستقل عن عقد الاستثمار يتقرر بموجبه عرض المنازعات التي نشأت بينهم بالفعل على التحكيم لحلها([3]).

يتضح مما سبق أنه يمكن أن يرد إتفاق التحكيم كشرط ضمن نصوص عقد الاستثمار، أو في إتفاق مستقل عن عقد الاستثمار، لذا أخذ إتفاق التحكيم شكلين هما شرط التحكيم ومشارطة التحكيم، ويتبين لنا

1- أحمد حسان مطاوع: **التحكيم في العقود الدولية للإنشاءات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص261

2- سامية راشد: **التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة**، الكتاب الأول، اتفاق التحكيم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص75

3- محمود السيد عمر النعيوي: **اتفاق التحكيم وقواعده**، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، 2002، ص74

من التعاريف المتقدمة أن شرط التحكيم يرد لغرض حسم منازعة محتملة الوقوع أما مشارطة التحكيم فإنها تمثل عقد مستقل لحسم منازعة نشأت بالفعل ويُراد حسمها عن طريق التحكيم.

وبالنسبة للاتفاقيات الدولية نجد أن أغلبها قد أشار إلى شرط ومشارطة التحكيم تحت مصطلح "اتفاق التحكيم"([1])، أما بالنسبة لقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجارى الدولي سنة 1985 فقد أشار إلى تعريف إتفاق التحكيم في نص المادة (7) منه وأراد بذلك أن يشمل كل من شرط ومشارطة التحكيم.

والجدير بالذكر أن شرط التحكيم أكثر إنتشارًا من مشارطة التحكيم، حيث أن حوالى 80% من عقود التجارة الدولية تتضمن شرط التحكيم، خصوصًا عقود الاستثمار([2]).

وهنا يثور التساؤل حول ما هى العلاقة بين شرط التحكيم والعقد الأصلى الذي يحتويه؟ هل يُعد شرط التحكيم شرطًا بسيطًا ضمن شروط العقد الأخرى أم شرطًا مستقلاً عن بقية شروط العقد الأخرى؟

وللاجابة عن هذا التساؤل نذكر ما ذهب إليه جانب من الفقه من أن استقلال إتفاق التحكيم يعني أن ننظر إلى شرط التحكيم الوارد في العقد على أنه عقدًا قائمًا بذاته، رغم أنه جزءاً من العقد أو أحد بنوده، وتستند استقلالية الإتفاق التحكيمي إلى أن هذا الإتفاق يُشكل عقدًا ضمن العقد الآخر، بمعنى أن الإتفاق التحكيمى يُشكل عقدًا معادلاً للعقد الأساسي([3]).

ويترتب على ذلك أنه إذا اعتبرت هيئة التحكيم أن العقد المتضمن لإتفاق التحكيم غير قائم أو باطل فإن هذا لا يؤدي إلى أن يكون إتفاق التحكيم ذاته غير نافذ أو باطل، فضلاً عن تقرير الاستقلال القانوني لإتفاق التحكيم عن العقد الأصلي([4]).

وقد حرصت معظم التشريعات الوطنية الخاصة بالتحكيم على النص صراحةً على مبدأ استقلالية إتفاق التحكيم في علاقته بالعقد الأصلي؛ بهدف مساعدة الأطراف للوصول إلى حل سريع لمنازعاتهم الاستثمارية، وهذا ما أخذ به المشرع المصري في المادة (23) من قانون التحكيم، التي تنص على أن:

1- أنظر نص المادة (2) من إتفاقية نيويورك بشأن تنفيذ أحكام التحكيم لسنة 1958، وكذلك م (1 ف3/ أ) من الإتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي سنة1961، نص المادة (25) من اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار سنة 1965

2- مراد محمود المواجدة: **التحكيم في عقود الدولة**، مصدر سابق، ص27

3- إبراهيم أحمد إبراهيم: **التحكيم الدولي الخاص**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1997، ص89

4- عبد الباسط عبد الواسع: **النظام القانوني لإتفاق التحكيم**، مرجع سابق، ص91

"يعتبر شرط التحكيم إتفاقًا مستقلاً عن شروط العقد الأخرى، ولا يترتب على بطلان العقد أو فسخه أو إنهاءه أيِ أثر على شرط التحكيم الذيِ يتضمنه، إذا كان هذا الشرط صحيحًا فيِ ذاته"([1]).

إجراءات التحكيم:

تبدأ إجراءات التحكيم من خلال تقديم طلب التحكيم من أطراف عقد الاستثمار الأجنبيِ، لتشكيل هيئة التحكيم وتحديد المهمة الملقاة على عاتق المحكمين، وتبدأ نظر العملية التحكيمية بواسطة المحكم أو هيئة التحكيم فيِ عقود الاستثمارات الأجنبية التيِ تحقق أدلتها وأسانيدها فيِ مواجهة الأطراف لتكوين عقيدتها ورأيها من أجل الفصل فيها.

الأصل أن يبدأ النظر فيِ العملية التحكيمية فيِ عقود الاستثمار الأجنبي بحضور الأطراف أو ممثلين من اختيارهم، ولكن فيِ بعض الأحيان تسير فيِ غياب الطرف الذيِ اقيمت عليه، فقد يرفض المشاركة فيِ الإجراءات، وقد يتغيب الطرف الذيِ آثار النزاع الاستثماريِ مهملاً العملية التحكيمية([2]).

وتجرى إجراءات التحكيم فيِ عقود الاستثمارات فيِ مواجهة الأطراف أو من ينوب عنهم، إذ لا يوجد فيِ الإتفاقيات -سواء المتعلقة بالتحكيم بصورة عامة أو نزاعات الاستثمار الأجنبيِ بصورة خاصة- أو القواعد الوطنية التحكيمية ما يمنع أطراف التحكيم فيِ عقود الاستثمار من تعيين ممثلين ينوبون عنهم فيِ العملية التحكيمية فيِ المجال الاستثماريِ، وذلك احترامًا لحقهم فيِ الدفاع عن أنفسهم، وهو حق جوهريِ من حقوق أطراف التقاضيِ والتحكيم([3]).

وينبغيِ على الطرف الراغب فيِ تعيين من يمثله أن يُعلن هذا إلى الطرف الآخر فيِ وقت يسمح له بتعيين ممثل إذا أراد الأخير ذلك([4])، وأحيانًا قد يقف المدعى عليه موقف سلبيِ يمتنع عن الرد على مطالبة المدعيِ بالتحكيم فيِ الاستثمار، رافضًا المشاركة فيِ العملية التحكيمية، ساعيًا وراء التملص من إلتزامه باتفاق التحكيم، فيِ هذه الحالة من حق المحكم أو هيئة التحكيم فيِ عقود الاستثمارات الأجنبية أن

1- سراج حسين: **التحكيم فيِ منازعات البترول**، منشأة المعارف، الأسكندرية، 2004، ص361

2- مصطفى محمد الجمال/عكاشة عبد العال: **التحكيم فيِ العلاقات الدولية الخاصة**، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1998، ص629

3- عبد الحميد الأحدب: **موسوعة التحكيم التجاريِ الدوليِ**، الجزء الثانى، منشورات الحلبيِ الحقوقية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2008، ص4322

4- نبيل إسماعيل عمر: **التحكيم فيِ المواد المدنية والتجارية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص111

ترد عليه قصده وألا تتوقف الإجراءات التحكيمية الاستثمارية؛ بل تستمر في السير فيها حتى إصدار حكم التحكيم في غياب المدعى عليه المتخلف، وهذا الحق مقرر في القوانين التحكيمية([1]).

شروط تنفيذ حكم التحكيم الدولي:

هناك شرطين لتنفيذ حكم التحكيم الدولي شرط مادي وشرط قانوني:

1- **الشرط المادي**: يجب إثبات وجود حكم التحكيم الدولي من قِبَّل المحكمة المختصة.

2- **الشرط القانوني**: يجب التأكد من عدم مخالفة حكم التحكيم الدولي للنظام العام الدولي([2]).

هناك نوعين من التحكيم:

1- التحكيم بالاستناد إلى بند تحكيمي مدرج في عقد الاستثمار:

تنص المادة 25.1 من معاهدة واشنطن على إن: "اختصاص المركز يشمل النزاعات بين دولة موقعة (...) ومواطن دولة أخرى موقعة، بحيث تكون هذه النزاعات على علاقة مباشرة باستثمارما وبعد موافقة الأطراف الخطية لإخضاعها للمركز"، ويجب توافر ثلاثة شروط:

- الدولة المضيفة للاستثمار ودولة المستثمر الأجنبي موقعتان على معاهدة واشنطن.
- عقد مبرم بين الدولة المضيفة -التي يتم فيها الاستثمار- ومستثمر أجنبي.
- إدراج بند تحكيمي ICSID في العقد([3]).

2- التحكيم بالاستناد إلى الـ BIT وليس إلى بند تحكيمي مدرج في عقد الاستثمار:

يتُم التحكيم على أساس الـ BIT المتفق عليه بين الدولة المضيفة للاستثمار ودولة المستثمر حتى في غياب عقد بين الدولة المضيفة والمستثمر، مثل المادة 9 من الـ (BIT): "أي نزاع قد ينشأ بين مستثمر تابع لدولة متعاقدة والدولة المتعاقدة الأخرى فيما يتعلق باستثمار يقع في إقليم تلك الدولة المتعاقدة الأخرى يتم تسويته بالمفاوضات بين أطراف النزاع"، وإذا لم يتم تسوية النزاع بين مستثمر

1- هانى محمود حمزة: **النظام الواجب الإعمال على العقود الدولية أمام المحكم الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص390

2- أحمد أبو الوفا: **عقد التحكيم وإجراءاته**، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 2007، ص55

3- المادة 42.1 من معاهدة واشنطن: "تحكم الهيئة التحكيمية وفقاً للنصوص القانونية المختارة من قبل الأطراف في حال عدم اتفاق الأطراف، وتطبق الهيئة قانون الدولة المتعاقدة بالإضافة إلى مبادئ القانون الدولي".

تابع لدولة متعاقدة والدولة المتعاقدة الأخرى خلال فترة ستة أشهر فإنه يجوز للمستثمر عرض قضيته إلى أيِ من:

أ. المركز الدوليِ لتسوية منازعات الاستثمار مع اعتبار الأحكام التيِ تطبق على هذه الاتفاقية فيما يتعلق بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى التيِ أسست فيِ واشنطن بتاريخ 18 مارس 1965.

ب. محكم أو هيئة تحكيم دولية وقتية تؤسس بمقتضى قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة الخاصة بقانون التجارة الدولية.

ت. الدولة X توافق من خلال إبرامها للBIT أما المستثمر التابع للدولة Y فيوافق من خلال تقديمه لدعوى التحكيم"([1]).

إن التحكيم على أساس الـ BIT هو ثورة حقيقية:

1- التفريق بين رضا الدولة ورضا المستثمر: توجه الدولة إلى فئة محددة من المستثمرين المحتملين عرض عام باللجوء إلى التحكيم، وقبول المستثمر ينتج من طلب التحكيم نفسه.

2- تطبيق القانون الدوليِ العام والاتفاقية الثنائية للاستثمارعلى النزاع بين الدولة والمستثمر اللذان ينصان على معايير حماية ومعاملة مثل:

أ. حرية تحويل عائدات الاستثمار.

ب. معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

ج. المعاملة العادلة والمنصفة.

د. المعاملة الوطنية.

ه. منع الاستملاك المباشر أو غير المباشر للاستثمار دون تعويض مناسب وسريع وفعّال([2]).

1- ماهر جميل أبو خوات: **حماية الاستثمار الأجنبيِ فى ضوء قواعد القانون الدوليِ العام**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص76

2- مصطلح طروانة/ فاطمة محموديِ: **التحكيم فى منازعات الاستثمار الدوليِ بين الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبيِ**، ج1، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص87

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية -التي تحمل عنوان الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي والتي تم تقسيمها لمبحثين تناولنا في المبحث الأول التعريف بالاستثمار الأجنبي وأهم مميزاته ومثالبه إلى جانب أنواعه، وتناول المبحث الثاني آليات الحماية القانونية للاستثمار الأجنبي- توصلنا لمجموعة من النتائج والمقترحات التي نأمل أن توضع موضع التنفيذ من المختصين:

أولاً: النتائج

1- البيئة الاستثمارية التي يمكن أن توفرها القوانين والتشريعات الداخلية المعنية بالاستثمار هي التي تدفع المستثمر الأجنبي للاستثمار، إلا أن هذه القوانين وما يمكن أن يطرأ عليها من تعديل أو إلغاء من قِبَّل السلطات في الدولة المضيفة يجعل الحماية المقررة فيها رهناً بإرادة تلك الدولة.
2- القانون الدولي العام يسعى إلى خلق نظام متكامل من الناحية الموضوعية والإجرائية لحماية الاستثمار الأجنبي، من خلال الاتفاقيات الدولية ومراكز تسوية المنازعات ومحاكم التحكيم التجارية.

ثانياً: التوصيات

1- إزالة كافة المعوقات الإدارية والقانونية التي تقف حجر عثرة أمام جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي؛ لتهيئة المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات التي تساعد على دفع عملية التنمية.
2- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي.
3- تطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.
4- توفير الاستقرار السياسي والأمني.
5- توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار.
6- توفير محيط أعمال شفاف وخالٍ من البيروقراطية والرشوة.
7- زيادة نفقات البحث والتطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
8- وضع ضوابط تُلزم الشركات الأجنبية في المساهمة بنقل التكنولوجيا وتدريب الأفراد في الدولة المضيف.

9- توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إقامة مشاريع استثمارية غير تقليدية لا تؤثر سلباً على المشاريع القائمة في البلد المضيف.

10- زيادة الادخار من خلال ترشيد وتنمية الوعي الادخاري فهو يعد عاملاً مهماً من العوامل المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي.

11- على الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي احترام التزاماتها الدولية في حماية الاستثمار الأجنبي.

12- ألا تسعى الدولة المضيفة للاستثمار إلى الإضرار بالمستثمرين الأجانب بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يسبب في هدم الثقة وهى ركن أساسي في اجتذاب الاستثمار ، مما يؤدي إلى كثرة المطالبات ضدها، ودفع تعويضات مالية للمستثمرين وما تتحمله من تكاليف مالية في التقاضي الدولي.

وفي الأخير ما يمكن قوله أنه مهما تكن المعلومات والبيانات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل فهو ليس إلا جهد يبقى دائماً قابل للانتقاد والتحسين، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل من شأنه أن يكون منطلقاً لدراسات أخرى أكثر عمقاً، وأدق تحليلاً، ولكل درجات مما عملوا، والله ولي التوفيق.

المراجع:

المراجع العربية:

1. إبراهيم أحمد إبراهيم: **التحكيم الدولي الخاص**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1997
2. ابن منظور: **معجم لسان العرب**، المجلد الأول، دار صادر للطباعة، بيروت، لبنان، ١٩٥٦
3. أحمد أبو الوفا: **عقد التحكيم وإجراءاته**، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 2007
4. أحمد المصطفى محمد صالح: **المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في ضوء قانون الاستثمار السوداني**، جامعة شندي، كلية القانون، 2013
5. أحمد حسان مطاوع: **التحكيم في العقود الدولية للإنشاءات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007
6. أحمد زغدار: **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، ع3، الجزائر، 2004
7. أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف: **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام 2001**، المكتب العربي للمعارف، 2013

8. آزاد شكور صالح: **الاستثمار الأجنبي سبل استقطابه وتسوية منازعاته**، مطبعة شتات، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠١١

9. أشرف السيد حامد قبال: **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته فِي الاقتصاد العالمي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣

10. بعلول يعقوب: **تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار**، رسالة ماجستير، جامعة العربيِ بن مهيديِ أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2015

11. بلال بو جمعة: **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها فِي ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تلمسان، 2007

12. بلال خلف السكارنة: **أخلاقيات العمل**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009

13. بيريِ نورة زريق عبود: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المغرب، تونس: محددات وآثار دراسة مقارنة استخدام نماذج المعادلات الآنية**، مجلة العلوم الإنسانية، 2014

14. جهاد أبو السندس وغازي المومنيِ: **أثر الاستثمارات غير الأردنية على ربحية الأسهم ومخاطرها دراسة حالة الشركات الصناعية فِي الأردن**، مجلة آفاق اقتصادية، مج27، ع107، الإمارات العربية المتحدة، 2006

15. حاتم القرنشاويِ: **تجارب عربية فِي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006

16. حازم السيد حلمي عطوة: **الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر معوقات وسبل التغلب عليها**، كلية التجارة، جامعة بنها، 2016

17. حسام شحاتة عبد الغنيِ رخا: **الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم–الآثار– المحددات**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، إدارة أعمال، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2012

18. حسن المصري: **التحكيم التجاري الدولي**، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2006

19. حسنيِ حسن: **تحديات وسياسات تحفيز الاستثمار الأجنبيِ فِي مصر خلال المرحلة القادمة**، مجلة المدير العربي، جماعة الإدارة العليا، 2012

20. حسين عبد المطلب الأسرج: **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، رسائل بنك الكويت الصناعي، ع83، ديسمبر 2005

21. حسين عمر: **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000

22. خالد عبد الوهاب البنداريِ الباجورى: **الاستثمارات الجنبية المباشرة ودورها فيِ النمو الاقتصادي في مصر**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012، ع3

23. رضا عبد السلام: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية، القاهرة، 2007

24. رمضان علي عبد الكريم: **الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2011

25. رواء يونس محمود النجار: **النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية دراسة مقارنة**، دار الكتب القانوني، دار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة، 2012

26. زروال معزوز: **الضمانات القانونية الاستثمار فيِ الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016

27. سامية راشد: **التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة، الكتاب الأول، اتفاق التحكيم**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984

28. سراج حسين: **التحكيم في منازعات البترول**، منشأة المعارف، الأسكندرية، 2004

29. سرمد كوكب الجميل: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية التحديات والخيارات**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، 2003

30. صباح محمد فتحي: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية فيِ مصر خلال 2005 وحتى 2015**، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، 2015

31. طالب حسن موسى: **قانون التجارة الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017

32. عبد الحميد الأحدب: **موسوعة التحكيم التجاري الدولي**، الجزء الثاني، منشورات الحلبيِ الحقوقية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2008

33. عدنان مناتي صالح: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013

34. علي عباس: **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، الأردن، 2007

35. علي عبد القادر علي: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر قضايا التنمية في الأقطار العربية**، ع31، 2004

36. غالب عبد الحسين الجبوري: **المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في التشريع العراقي**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، مج3، ع11، ٢٠١١

37. غالب علي الداوي/ حسن الهداوي: **القانون الدولي الخاص تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية**، مكتبة السنهوري، بغداد، ج٢، ٢٠١١

38. فايز عبد الهادي أحمد: **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على مصر**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والاستشارات والتطوير، مج26، ط2، 2008

39. لمياء متولي يوسف: **التنظيم الدولي للاستثمار في إطار اتفاقية استثمار متعددة الأطراف**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١

40. ماهر جميل أبو خوات: **حماية الاستثمار الأجنبي في ضوء قواعد القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014

41. محمد شهاب: **أساسيات التحكيم التجاري الدولي والقوانين والاتفاقيات المنظمة للتحكيم عربياً وعالمياً**، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2009

42. محمد صالح القريشي: **المالية الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008

43. محمد عبد العزيز عبد الله: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، 2005

44. محمد محمد أحمد سويلم: **الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009

45. محمد مختار الأمين: **الحماية القانونية من مخاطر الاستثمار الأجنبية دراسة فقهية مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، السودان، 2012

46. محمد مطر: **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 5، 2009

47. محمد يونس يحيى الصائغ: **المركز القانوني للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية في ظل القانون الدولي المالي**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الموصل، 2005

48. محمود السيد عمر النعيوي: **اتفاق التحكيم وقواعده**، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، 2002

49. مصطفى محمد الجمال/عكاشة عبد العال: **التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة**، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1998

50. مصطلح طروانة/ فاطمة محمودي: **التحكيم في منازعات الاستثمار الدولي بين الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبي**، ج1، دار وائل للنشر، عمان، 2013

51. معاوية أحمد حسين: **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مج28، ع2، 2014

52. معاوية أحمد حسين: **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد، السعودية، الرياض، 2009

53. ملحم علي حسين: **دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2001

54. موسى بودهان: **القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية نصوص منقحة وفقاً لأحداث تعديلاتها**، دار مدني، الجزائر، 2006

55. موفق أحمد، حلا سامي خضير: **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع80، 2010

56. نبيل إسماعيل عمر: **التحكيم في المواد المدنية والتجارية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004

57. هاني محمود حمزة: النظام الواجب الإعمال على العقود الدولية أمام المحكم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008

58. هيثم عبد الرحمن البغلي: **التحكيم الإلكتروني كوسيلة لتسوية المنازعات التجارية الدولية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013

المراجع الأجنبية:

1. J. G. Merrills, **The contribution of the permanent curt of arbitration to international law and to the settlement of disputes by peaceful means**, Kluwer Law International, 1993

2. L.K. vong, 2006, **Foreign Direct Investment, concepts and Relevance to Macao** www.buslnessmonitor.com

3. Louzi, Basem Mohammed, and Abeer Abadi, The impact of foreign direct investment on economic growth in Jordan, IJRRAS-International Journal of Research and Reviews in Applied Sciences, (8), No (2), (2011), p253-254.

4. Michel Menry Bouhet, la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde, France, Pearson Educations, 2005, p 99.

5. OECD ,**third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment**, Paris, 1999

6. Shalatai Rosenne: **The Hague Peace conferences, of 1899 and 1907 and international orbitration: Reports and documents**, T.M.C. Asser Press, 2001

دور مراكز الأبحاث في صنع القرار– دراسة حالة الكيان الصهيوني

The Role Of Research Centers in Decision-Making - A case Study Of The Zionist Entity

إعـداد

أ. هيثم حمدان هاشم شراب

باحث أكاديمي ومختص في القانون العام - فلسطين

الملخص:

تعد مراكز الأبحاث والدراسات البيئة الخصبة التي تتولد منها الأفكار والحلول للمشكلات، والتي يعتمد عليها متخذي القرار في رسم خططهم وسياساتهم سواء على الصعيد السياسي أو العسكري، ولقد انتباه الكيان الصهيوني منذ قيامه إلى الدور البارز الذي تلعبه مراكز الأبحاث في شتى المجالات فجعل استثماراته ومساهماته في إنجاحها و تبني منتجاتها .

ولقد بدأت هذه الدراسة بالتطرق إلى ماهية مراكز الأبحاث من خلال تعريفها ومعرفة التطور التاريخي لها، و دراسة واقعها حوال العالم ومعرفة أسباب نموها وتراجعها؛ ثم تطرقت إلى دور مراكز الأبحاث من خلال معرفة فعاليتها والتحديات التي تحد من دورها؛ ثم ركزت على مراكز الأبحاث الصهيونية من خلال معرفة أنواعها وسماتها، ودورها في صنع القرار؛ وأخيراً خلصنا إلى أهم النتائج وهي: المكانة الهامة التي تتبوئها المراكز البحثية، كفاءة وجودة الدراسات والتقارير التي تصدرها مراكز الأبحاث الصهيونية؛ وأهم التوصيات وهي: رصد ومتابعة مراكز الأبحاث الصهيونية، وخصوصاً المراكز ذات العلاقة الوثيقة بمتخذي القرار، تبني نتائج مراكز الأبحاث والعمل على تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: مراكز الأبحاث- صنع القرار- الكيان الصهيوني.

Abstract:

Research and studies centers are the fertile environment from which ideas and solutions to problems are generated, and on which decision-makers rely in drawing their plans and policies, whether on the political or military level. and build their products.

This study began by addressing the nature of research centers by defining them and knowing their historical development, studying their reality around the world and knowing the reasons for their growth and decline. Then, she touched on the role of research centers by examining their effectiveness and the challenges that limit their role. Then I focused on Zionist research centers by knowing their types, characteristics, and their role in decision-making.

Finally, we concluded the most important results, namely: the important position occupied by research centers, the efficiency and quality of studies and reports issued by Zionist research centers; The most important recommendations are: Monitoring and following up on Zionist research centers, especially centers closely related to decision-makers, adopting the results of research centers and working on their application.

Keywords: research centers - decision making - the Zionist entity.

المقدمة:

أن مصائر الدول والمؤسسات مقترن بقرارتها، وأن عملية صناعة القرار تسبق عملية اتخاذه، ومن هنا تزايد الاهتمام العالمي، بمراكز الأبحاث– بيوت التفكير- Think Tanks، لما تلعبه من دور في صناعة القرار ورسم السياسات، واستشراف المستقبل، فهي من أهم الدلائل على التطور والتقدم في الدول .

ومع أتساع المجتمعات وظهور نظام الخصخصة، ازدادت الحاجة إلى هذه المراكز بشكل كبير، فنرى مراكز الأبحاث المتخصصة في الجانب السياسي، والاقتصادي، والأمني، والثقافي، والاجتماعي، ... إلخ.

ولعلى ما يقوم به الكيان الصهيوني، من فرض سيطرته ليس على فلسطين فحسب بل على المنطقة العربية والإقليمية، يرجع إلى قرارات تم اتخاذها بناء على أسس علمية سليمة، حددت الهدف وسهلة الطريق للوصول إليه. ومن هنا جاءت هذه الدراسة الموسومة بعنوان **"دور مراكز الأبحاث في صنع القرار – دراسة حالة الكيان الصهيوني"** لبيان الدور التي تقوم به هذه المراكز البحثية، في العالم بشكل عام وفي الكيان الصهيوني بشكل خاص.

أولاً: مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل التالي: ما دور مراكز الأبحاث في صنع القرار؟

ويتفرع منه عدة تساؤلات:

1- ما طبيعة مراكز الأبحاث؟

2- ما هو تأثير مراكز الأبحاث على الحكومات؟

3- ما مدى اهتمام الكيان الصهيوني بمراكز الأبحاث؟

ثانياً: أهمية البحث:

- إبراز دور مراكز الأبحاث في صنع القرار، وإسهاماتها في عملية اتخاذ القرار سواء حكومة أو مؤسسات.
- ضخامة حجم الأنفاق على البحث العلمي، وارتباطه بتقدم وتطور الدول.
- عدم اهتمام الوطن العربي والإسلامي بمراكز الأبحاث، مقارنة بالدول الغربية.
- تزويد الباحثين والمهتمين بدراسة متخصصة.

ثالثاً: أهداف البحث:

1- التعرف على دور مراكز الأبحاث في صنع القرار.

2- معرفة طبيعة مراكز الأبحاث.

3- التعرف على تأثير مراكز الأبحاث على الحكومات.

4- معرفة مدى اهتمام الكيان الصهيوني بمراكز الأبحاث.

رابعاً: منهج البحث:

سوف يتبع الباحث في هذه البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على رصد ووصف وقراءة وتحليل المعلومات والحقائق حول دور مراكز الأبحاث في صنع القرار، وذلك من مصادرها المتعددة، وتشخيص الواقع بشكل صحيح، للوصول إلى نتائج حقيقية أكثر مقبولية.

خامساً: مصطلحات البحث:

ونتناول فيها تعريف كل المصطلحات الواردة في العنوان تعريفاً، كما يلي:

مراكز الأبحاث: هي عبارة عن منظمات لتحليل السياسات العامة والمشاركة فيها، تقوم بإنشاء البحوث الموجهة نحو السياسات والتحليل والمشورة بشأن القضايا المحلية والدولية. وبالتالي تمكين صانعي السياسات والجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسة العامة([1]).

صنع القرار: "هو التواصل إلى صيغة معقولة من بين بدائل متنافسة، والقرارات كلها ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها([2]).

الصهيونية: هي حركة ترمي إلى عزل الشعب اليهودي على قواعد ملية إلى وطن خاص بهم، ونشير على الأخص إلى شكل الحركة الجديدة التي تتطلب وطناً لليهود في فلسطين، معترفاً به اعترافاً عمومياً، ومؤمناً تأميناً شرعياً بحسب القاعدة التي أسسها ثيودور هر تسل سنة 1896م([3]).

الكيان الصهيوني: كيانٌ وظيفيٌ، أُنشئ بالتعاون مع قوى الاستعمار القديم من أجل إدامة السيطرة على المنطقة العربية، بصفتها قلب العالم الإسلامي، كما أنه كِيانٌ توسعيٌّ في أصل نشأته([4]).

سادساً: الدراسات السابقة:

(وليد عبد الحي 2022م): دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي الإسرائيلي: ورقة علمية مقدمة إلى مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: قسم الباحث دراسته إلى خمسة محاور وهي كما يلي: **أولاً** مراكز الأبحاث في إسرائيل من حيث تصنيفها وأنواعها، **ثانياً:** مكانة مراكز الدراسات الإسرائيلية إقليمياً وعالمياً وفق لتصنيف جامعة بنسلفانيا، **ثالثاً:** تقييم الباحثين الإسرائيليين لتأثير مراكز الدراسات حيث تطرق الباحث إلى آراء الباحثين الإسرائيليين أنفسهم بين مؤيد ومعارض في إقرار إسهام مراكز الدراسات في صياغة القرار الحكومي، **رابعاً:** وزن مراكز الأبحاث في القرار السياسي الإسرائيلي ويشير الباحثون الإسرائيليون إلى أن فاعلية مراكز الدراسات تزداد في التأثير على القرار اعتماداً على عدد من المؤشرات مثل كمية النشر والندوات و علاقة رؤساء مراكز الدراسات بصناع القرار، **خامساً:** معايير قياس دور مراكز الدراسات في صنع القرار تبين للكاتب أن المنهجية القائمة على تحليل مضمون أدبيات

([1])McGann, J. G. (2020). Global Go To Think Tank Index Reports. Pennsylvania: University of Pennsylvania.(p13).

([2]) محمد، كاظم،ومازن، شلال، مراكز البحوث ودورها في صناعة القرار، ص57.

([3]) نجيب، نصار، الصهيونية ملخص تاريخها، د. ط، د. م، 2014م، ص9.

([4]) عمرو، علان، الكيان الصهيوني: من طور التأسيس إلى طور النَّزْع الأخير، موقع الميادين: (12 يونيو، 2021م).

مراكز الدراسات خصوصاً توصياتها، ثم مقارنة ذلك بالسلوك السياسي للدولة من خلال قراراتها هي الأكثر دلالة على وزن مراكز الدراسات.

وأخيراً توصل الباحث إلى: أن درجة التدخل بين العاملين في مراكز الدراسات ومؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية أعلى من الانطباع السائد. وأن درجة التطابق بين توصيات مراكز الدراسات الإسرائيلية ذات المكانة الأعلى وبين سياسات الدولة الاستراتيجية عالية بشكل واضح.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراستي بأنها تتناول مراكز الأبحاث في الكيان الصهيوني ، ولكن ما يميز دراستي أنها تتناول أيضاً مراكز الأبحاث بشكل عام.

- **(خالد نصار 2019م): مراكز البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية وأثرها على اختيار مقترحات المشاريع التي تحاكي الواقع:** وهي دراسة مقدمة إلى مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية: تحدث الباحث عن مراكز البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية حيث تطرق إلى نشأتها في العالم وفلسطين وأنواعها وأصنافها وإجراءات البحث، ووزعت استبانة على عينة من موظفي المنظمات الأهلية من ذوي العلاقة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يوجد موافقة بدرجة كبيرة من قبل المستجبين على توافر العناصر التالية (حرية البحث العلمي أثناء العمل في مراكز البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية، والقناعة بدور مراكز البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية، ووجود طلب على منتجات مراكز البحوث، وجودة الباحثين العاملين في مراكز البحوث، تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر نجاح مراكز البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية وجودة الباحثين يؤثران تأثيراً إيجابياً ذو دلالة إحصائية في اختيار مقترحات المشاريع التي تحاكي الواقع في غزة، بينما تبين ضعف تأثير باقي العناصر.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستي في أنها تتناول واقع مراكز الأبحاث، ولكنها تختص بالدراسات الإدارية والاقتصادية، أما دراستي فهي أكثر تنوعاً وشمولاً.

- **(إسلام العالول 2016م): الأبحاث الصهيونية ودورها في صناعة القرار:** وهي دراسة للحصول على دبلوم في الدراسات الفلسطينية، وقسم الباحث دراسته إلى أربع أبواب تحدث في الباب الأول عن تعريف مراكز الأبحاث وتاريخ نشأتها، أما الباب الثاني فتحدث فيه عن بداية مراكز الأبحاث مع الصهيونية، والباب الثالث ركزت على تصنيفات مراكز الأبحاث الصهيونية، والباب الرابع تطرف فيه إلى خصائص مراكز الأبحاث الصهيونية، والباب الخامس يصف فيه الباحث الصهيوني، وأخيراً الباب السادس حيث يتسأل الباحث عن مراكز الأبحاث العربية.

ولعلى أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: أن مراكز الأبحاث تؤثر على صناعة القرار الصهيوني من خلال وسيلتين الأولى التأثير المباشر على الحكومة، والثانية التأثير على الرأي العام. لتتصدر أي دولة التقدم في أي مجال لابد لها أولاً بالتركيز على البحث العلمي، وتنمية مراكز الأبحاث والدراسات لديها.

أما عن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث: متابعة ورصد مراكز الأبحاث والدراسات الصهيونية الهامة، خاصة من لها اسهامات جارية في صنع القرار أو تبرير السياسات والاستراتيجيات الحالية أو المستقبلية. الارتقاء بمراكز الأبحاث العربية من خلال التركيز على عدة نقاط مثل: استقطاب الكفاءات وبناء مؤسسات علمية متخصصة ...إلخ.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستي بشكل كبير وهذا واضح في العنوان، ولكن ما يميز دراستي أنها أكثر حداثة و تشعب وتحتوي على موضوعات لم تتطرق لها الدراسة السابقة.

سابعاً: خطة البحث:

بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.
- المبحث الثاني: دور مراكز الأبحاث في صنع القرار.
- المبحث الثالث: مراكز الأبحاث في الكيان الصهيوني.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة:

في هذا المبحث سيتم التعرف على ماهية مراكز الأبحاث، من خلل تعريفها وفق ما عرفها المتخصصين والمؤسسات ذات العلاقة ، ثم بيان التطور التاريخي للمراكز البحثية بنبذة مختصرة سواء مراكز الأبحاث بشكل عام أو مراكز الأبحاث الصهيونية بشكل خاص، بالإضافة إلى معرفة واقع مراكز الأبحاث في البيئة الدولية والإقليمية، وذلك من خلال التعرف على اعداد وتوزيع مراكز الأبحاث حول العالم، والأسباب التي تؤدي إلى نموها أو انخفاض عددها.

وعلى هدي ما سبق سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: ماهية مراكز الأبحاث.

المطلب الثاني: واقع مراكز الأبحاث.

المطلب الأول: ماهية مراكز الأبحاث:

ماهية الشيء أي حقيقته ومعناه ، فرغم تعدد المسميات واختلاف التعريفات، وعدم وضوح البداية الحقيقية لمراكز الأبحاث إلا أن هناك بعض القواسم المشتركة التي تتوحد فيها التعريفات، ويجمع عليها المتخصصين. وفي هذا المطلب سنتناول تعريف مراكز الأبحاث والتطور التاريخي لها ، في فرعين كما يلي:

الفرع الأول: تعريف مراكز الأبحاث:

تتعد مسميات مراكز الأبحاث، فنجد من يطلق عليها مراكز البحوث والدراسات أو التفكير، أو مطابخ صنع القرار...إلخ، بالإضافة إلى الغموض الذي يحيط بتعريفها، لم يتم تعريفها بشكل دقيق، ويرجع ذلك إلى تنوع المؤسسات البحثية واختلاف أهدافها، فتقرن تعريف مراكز الأبحاث بالهوية الذاتية للمؤسسة مما يبعدها عن تعريفها الصحيح. وفيما يلي نعرض أهم التعريفات لمراكز الأبحاث:

مراكز التفكير: "وهو تجمع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين، تعكف على دراسة عميقة ومستفيضة لتقديم استشارات أو سيناريوهات مستقبلية يمكن أن تساعد أصحاب القرار في تعديل أو رسم سياستهم بناء على هذه المقترحات في مجالات مختلفة"([1]).

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): بأنها "منظمات ملتزمة وبصورة دورية، بإجراء الأبحاث والدفاع عن أي موضوع يتعلق بالسياسات العامة، وتشكل جسراً يربط بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيات الحديثة"([2]).

تعريف هوارد. ج. ويارد[3]: بأنها "مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية؛ بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك منتجا هو الأبحاث. هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. وهي لا تحاول تقديم معرفة سطحية للمسائل؛ بل تبحث فيها بعمق. إن هدفها الأساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة، والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس"([4]).

([1]) هند، الميزر، مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية " الواقع والمأمول " دراسة نظرية. جامعة السلطان قابوس مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 2017م، ص83.

([2]) محمود، السيقلي، مراكز الفكر والبحث في صنع القرار، المغرب، العلوم القانونية، 2019م، ص5.

([3]) هوارد .ج. ويارد: أستاذ في مجال العلاقات الدولية - جامعة جورجيا الأميركية، وأستاذ باحث في مركز "ودرو ويلسون" في واشنطن.

([4]) خالد، محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013م، ص4.

تعريف آخر: "مراكز إنتاج وإدارة المعرفة البحثية وتتخصص في مجالات أو قضايا معينة، علمية أو فكرية، وبما يخدم تطوير وتحسين أو صنع السياسات العامة أو ترشيد القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة([1]).

تعريف مؤسسة راند([2]): بأنها "تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة التي يتحدد هدفها بإجراء أبحاث مركزة ومكثفة. وتشتغل على تقديم الحلول والمقترحات للمشاكل المدروسة بصورة عامة وخصوصاً في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، أو ما يتعلق بالتسلح". الواضح من التعريف السابق أنه ينطلق من الدور الذي تقوم به مراكز الأبحاث. وترى موسوعة ويكيبيديا أنها "المنظمات أو المؤسسات التي تتولى إعداد الأبحاث والدراسات والتحليلات لمسائل عامة وهامة في الوقت نفسه([3]).

الفرع الثاني: التطور التاريخي لمراكز الأبحاث:

تعد مراكز الأبحاث حديثة نسبياً من حيث الظهور، فقد بدأت نشأتها في بداية عشرينيات القرن الماضي، بالتزامن من الأزمات والحروب التي استنزفت الموارد البشرية والمادية، فكانت بمثابة حلقات للنقاش وتبادل الآراء حول هذه الأزمات والحروب، التي كانت تُأرق متخذي القرار، وتشغل المجتمع.

اما بالنسبة للكيان الصهيوني، فقد ظهر اهتمامهم بمراكز الأبحاث والدراسات منذ قيام كيانهم المزعوم، وهذا ما أكده **ديفيد بن غوريون**([4]) "إن نجاح الدولة يتوقف على تفوقها النوعي، لذلك لابد من متابعة أحدث التطورات في العلم والتكنولوجيا، ليكون لها أحسن جيش في العالم وإلا خسرنا المعركة!".

فقد تم إنشاء العديد من المراكز البحثية (حاويات التفكير) مثل: معهد **هنريتا سالد** الذي أسس في عام 1941م، و**معهد فان لير** للأبحاث عام 1959م، ليعمل كمركز للدراسات المتقّدمة وللخطاب الفكري العام، وأخذت مراكز الأبحاث في الانتشار، خلال التسعينات، حيث اهتم معظمها بإجراء أبحاث في مجال الدراسات الديموقراطية، كالمركز **الإسرائيلي للديمقراطية**، ومركز **شيمون بيريز للسلام**، والمركز **الدولي للسلام في الشرق الأوسط**، ومعهد أبحاث **إعلام الشرق الأوسط**. أضافة إلى العديد من المراكز التابعة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي سواء الحكومية او الخاصة.

([1]) مبروك، ساحلي، دور مراكز الأبحاث في رسم السياسة العامة، مجلة البحوث والدراسات، 2017م، ص252.

([2]) **مؤسسة رندا (RAND):** هي منظمة غير ربحية وخلية تفكير أميركية تأسست في الأصل عام 1948م من قِبَل شركة طائرات دوغلاس لتقديم تحليلات وأبحاث للقوات المسلحة الأميركية.

([3]) خالد، محمود، المرجع السابق، ص4.

([4]) **ديفيد بن غوريون**: هو أوّل رئيس وزراء لإسرائيل، ويعد بن غوريون من المؤسسين لحزب العمل الإسرائيلي والذي تبوّأ رئاسة الوزراء الإسرائيلية لمدة 30 عاماً منذ تأسيس إسرائيل.

المطلب الثاني: واقع مراكز الأبحاث:

تلعب مراكز الأبحاث دوراً ريادياً في إدارة العالم والتربع على قمة هرم التقدم والرقي، فلم يرى العالم المشاريع الاستراتيجية والفاعلة؛ إلا بعد ظهور مراكز الأبحاث، وظهر ذلك جلياً في نموذج الولايات المتحدة التي كانت البيئة الخصبة والناشئة لمراكز الأبحاث، ثم أنتقل هذا النموذج إلى باقي دول العالم.

وسيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأول سنتحدث عن توزيع مراكز الأبحاث حول العالم، أما الفرع الثاني سنتحدث عن أسباب نمو وانخفاض عددها، وفيما يلي بيان ذلك:

الفرع الأول: توزيع مراكز الأبحاث حول العالم:

لقد أشبعت مراكز الفكر، الحاجة للمعلومات والتحليل المنهجي، ليس ذلك وحسب بل صارت هي المصدر الرئيسي للتزويد بالمعلومات ؛ و في بعض الأحيان يستعان بها لوضع وتقرير أجندة السياسات.

لقد شهدت الآونة الأخيرة ازدياد في عدد المراكز البحثية حول العالم، وفيما يلي بيان ذلك وفق آخر تقرير لمعهد لودر- جامعة بنسلفانيا الأمريكية([1]):

- **أولاً: أمريكا الشمالية وأوروبا:** هناك 2397 مؤسسة فكرية في أمريكا الشمالي (المكسيك وكندا والولايا ت المتحدة) منها 2203 في الولايا ت المتحدة. أما أوروبا فهناك 2932 مؤسسة فكرية.

والناظر في واقع المراكز الأبحاث في هذه البيئة، يجد مدى الاهتمام بها سواء على الصعيد الحكومي أو الفردي، وهذا ظاهر في عند رصد الميزانيات المالية الضخمة واللامحدودة لمراكز الأبحاث، ورعاية وتقدير العلماء والمتخصصين في مجال البحث والفكر.

- **ثانياً: آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط:** بلغ عدد خزانات التفكير في آسيا 339، وفي أمريكيا اللاتينية 1179، وفي أفريقيا 679، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 599. ولا تزال مراكز الفكر في هذه المناطق تشهد توسعاً، وخصوصاً آسيا فقد شهدت نمواً هائلاً في مؤسسات الفكر والرأي منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

([1]) (McGann, J. G. (2020). Global Go To Think Tank Index Reports. Pennsylvania: University of Pennsylvania.(p43).

الدول التي لديها أكبر عدد من مراكز الفكر

عدد خزانات التفكير	الدولة	المرتبة
2203	الولايات المتحدة	1
1413	الصين	2
612	الهند	3
515	المملكة المتحدة	4
412	كوريا الجنوبية	5
275	فرنسا	6
266	ألمانيا	7
262	الأرجنتين	8
190	البرازيل	9
180	فيتنام	10

التوزيع العالمي للمؤسسات الفكرية حسب الدولة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا):

عُمان 3	قطر 15	المغرب 29	تركيا 53
ليبيا 4	البحرين 15	الاردن 32	إسرائيل 78
قبرص 8	الإمارات 16	العراق 35	إيران 87
سوريا 10	الكويت 16	لبنان 35	
الجزائر 11	تونس 24	فلسطين 39	
السعودية 13	اليمن 29	مصر 47	

الفرع الثاني: أسباب نمو وانخفاض عدد مراكز الأبحاث:

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤثر في عدد مراكز الأبحاث، فقد تؤثر بالزيادة أو بالنقصان، وفيما يلي بيان هذه الأسباب:

أولاً: الأسباب التي تؤدي إلى نمو عدد مراكز الأبحاث([1]):

1- ثورة المعلومات التقنية.
2- إنـهاء احتكار الحكومات الوطنية للمعلومات.
3- زيادة التعقيد والطبيعة الفنية لمشاكل السياسات.
4- زيادة حجم الحكومة.
5- أزمة الثقة بالحكومات و المسؤولين المنتخبين.

([1]) (McGann, J. G. (2020). Global Go To Think Tank Index Reports. Pennsylvania: University of Pennsylvania..(p16).

6- العولمة ونمو الجهات الحكومية وغير الحكومية.

7- الحاجة إلى معلومات وتحليلات موجزة وفي الوقت المناسب تكون "بالشكل الصحيح وفي اليد اليمنى و في الوقت المناسب.

ثانياً: الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض إعداد مراكز الأبحاث:

1- عدم فهم مصادر المنافسة غير التقليدية والاستجابة لها.

2- عدم تبني التقنيات الجديدة واستراتيجيات التسويف والاتصالات.

3- البيئة السياسية والتنظيمية المعادية بشكل متزايد لمراكز الفكر والخبراء والمشورة السياسية.

4- خفض التمويل لبحوث السياسات من قبل المانحين من القطاعين العام والخاص.

5- اتجاه المانحين من القطاعين العام والخاص نحو التمويل قصير الأجل الخاص بمشروع معين بدلاً من الاستثمار في الأفكار والمؤسسات.

6- القدرات المؤسسية المختلفة وعدم القدرة على التكييف مع التغيير.

7- زيادة المنافسة من منظمات المناصرة وشركات الاستشارات الربحية وشركات المحاماة و وسائل الإعلام الإلكترونية على مدار الساعة طول أيام الأسبوع.

8- المؤسسات التي أدت الغرض منها و توقفت عن العمل.

تواجه الحكومات وصانعو السياسات الأفراد، في جميع أنحاء العالم المتقدم والنامي، المشكلة المشتركة والمتمثلة في جلب المعرفة المتخصصة لتؤثر في صنع القرار الحكومي. ويحتاج صانعو السياسات إلى معلومات مفهومة وموثوقة ويمكن الوصول إليها ومفيدة عن المجتمعات التي يحكمونها، كما يحتاجون أيضاً إلى معرفة كيفية عمل السياسات الحالية، وكذلك كيفية تحديد البدائل الممكنة وتكاليفها وعواقبها المحتملة. عززت هذه الحاجة المتزايدة نمو منظمة أبحاث السياسة العامة المستقلة: مجتمع الفكر كما نعرفه[1].

المبحث الثاني: دور مراكز الأبحاث في صنع القرار:

تلعب مراكز الابحاث دوراً بارزاً ومهماً في رسم السياسات والخطط لدي صناع القرار، بالإضافة إلى تذليل الصعاب أمام متخذي القرار فهي كالدواء للسقيم، والدليل لكل تائه.

([1]) (McGann, J. G. (2020). Global Go To Think Tank Index Reports. Pennsylvania: University of Pennsylvania.(p17).

وفي هذا المبحث سنتناول فعالية مراكز الأبحاث من خلال التعرف على وظائفها ومهامها، بالإضافة إلى تأثيرها على القرارات والسياسات، ثم سنتناول التحديات التي تحد من دور وفعالية مراكز الأبحاث، وذلك من خلال بيان الإشكاليات والتحديات سواء العامة والخاصة.

وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: فعالية مراكز الأبحاث.

المطلب الثاني: التحديات التي تحد من دور وفعالية مراكز الأبحاث.

المطلب الأول: فعالية مراكز الأبحاث:

سنتحدث في هذا المطلب عن مدى فعالية مراكز الأبحاث، من خلال التطرق إلى وظائف ومهام مراكز الأبحاث، وكذلك معرفة تأثيرها على صانعي القرار، في فرعين كما يلي:

الفرع الأول: وظائف مراكز الأبحاث ومهامها:

هناك مجموعة من الوظائف والمهام التي تطلع بها المراكز البحثية وهي كما يلي([1]):

أولاً: الإبداع وتوليد الأفكار والرؤى الجديدة لحل المشكلات التي تواجه السياسات العامة، وإيجاد البدائل.

ثانياً: تقديم الإرشادات أو الاستشارات في الاهتمامات أو المستجدات العاجلة أو الفورية للسياسات.

ثالثاً: تقويم البرامج الحكومية.

رابعاً: تقديم التفسير والتوجيه في المبادرات والسياسات العامة لوسائل الإعلام.

خامساً: توفير العلماء والكفات الأساسية أو الخبرات الازمة للحكومة لإعداد السياسات العامة.

الفرع الثاني: تأثير مراكز الأبحاث في صنع القرار:

نتسأل كيف تأثر مراكز الأبحاث في صنع القرار، هناك مجموعة من العوامل التي تساعد مراكز الأبحاث في التأثير على صانعي القرار، ولعلى من أهم هذه العوامل ما يلي:

أولاً: الأنشطة العلمية التفاعلية: من خلال عقد الندوات والورش العلمية التي تناقش وتحلل المشكلات والقضايا التي تأرق صانعي القرار، بحيث تفتح المجال أمام المشاركين والباحثين من طرح أفكار واقتراحات من شأنها المساهمة في حل المشكلات بأسرع وقت.

ثانياً: الحلقات البحثية واللقاءات المغلقة: وهي تكون في نطاق محدد وأكثر خصوصية عن الأنشطة التفاعلية، حيث تتم بين كبار المسؤولين وصناع القرار، وقد تكون في رحلة أولية قبل إعداد الدراسات

([1]) هند، الميزر، مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية " الواقع والمأمول " دراسة نظرية. جامعة السلطان قابوس مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 2017م، ص84.

والمقترحات أو بعد الانتهاء من الدارسات، وتقرير هذه الحلقات يقتصر على فئة معينة بحيث لا يطلع عليه الجمهور إلا بالقدر الذي يسمح به نظراً لأهمية ودقة المعلومات.

ثالثاً: وسائل الإعلام: لعبت وسائل الإعلام دوراً مهماً في الاطلاع على آراء الباحثين والمتخصصين، والمقارنة بين وجهات النظر والربط بين ما يدور في أروقة الحكومات والأنظمة وبين ما يتجه إليه الرأي العام، من خلال استضافتهم في حلقات خاصة حول القضايا المصيرية والتي تشهد توتر مستمر أو كما يطلع عليها القضايا الساخنة.

رابعاً: المشاركة في النشاط العام: يتم استضافة الخبراء والباحثين من قبل المؤسسات العامة كالجامعات والنقابات والجمعيات أو مؤسسات المجتمع المدني، للدلاء بآرائهم حول مشكلات وقضايا تحتاج إلى حلول ومعالجات، مما يؤدي إلى التسويق لهؤلاء الباحثين والتعرف على مخزونهم الفكري، وجعل أسمائهم مرجعيات ورموز معرفية على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

خامساً: العلاقات المباشرة أو الشخصية مع صانعي القرار: كثير من الخبراء والباحثين في مراكز الأبحاث لهم علاقات مع صانعي القرار مما يسهل من قدرتهم على إقناعهم والتأثير عليهم ومعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم، وفي المقابل فإن عدم وجود علاقة بين صانعي القرار والباحثين يجعل هناك فجوة في تبني الاقتراحات أو معرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم.

سادساً: النشر العلمي والمؤلفات العلمية: لا يمكن التعرف على مقدار الانتاج الفكري لدى المؤسسات البحثية إلا من خلال " النشر العلمي" للدراسات والمؤلفات العلمية، فهو المخرجات أو النتاج الفكري الذي يشكل حصيلة التحليل والتدقيق والتعمق في موضوع محدد في سبيل حل مشكلة أو قضية، عجز عن حلها كثير من الأشخاص. بالإضافة إلى الاستفادة من هذه الدراسات في مؤسسات التعليم العالي وتبادل الثقافات والبناء عليها للخروج بأبحاث ودراسات أكثر تخصصاً وحداثة، وهذا يتماشى مع طبيعة العلم بانه تراكمي.

المطلب الثاني: التحديات التي تحد من دور وفعالية مراكز الأبحاث:

أن مراكز الأبحاث وجدت من أجل إيجاد الحلول للمشكلات، ووضع البدائل أمام متخذي القرار، إلا أنها لا تسلم من المعيقات أو التحديات التي تواجهها أثناء قيامها بمهامها، وسنتحدث في هذا المطلب عن أهم التحديات والإشكاليات التي تؤثر علي دور وفعالية مراكز الأبحاث، فقد تكون إشكاليات عامة أو خاصة، وسنوضح ذلك في فرعين كما يلي:

الفرع الأول: التحديات والإشكاليات العامة:

من أبرز التحديات و الإشكاليات العامة التي تواجه مراكز الأبحاث ما يلي:

أولاً: التمويل: أن ضعف أو قلة التمويل يؤثر على المراكز البحثية بالسلب، بحيث تحدد أجندة المراكز البحثية وفقاً لمصادر تمويلها، بالإضافة إلى نوعية الخبراء والباحثين أي مستوى الكفاءات العلمية التي تقوم على إعداد الدراسات والمنتوج العلمي. وهي من أصعب الإشكاليات التي تواجه المراكز البحثية الخاصة.

ثانياً: الاستقلالية العلمية: والمقصود بالاستقلالية هنا قدرة المراكز البحثية على اختيار المواضيع البحثية أو تحديد أجندتها، أو عدم الانحياز في آرائها والمحافظة على الموضوعية في تقاريرها ومنتوجها الفكري.

ثالثاً: الاستمرارية: أن تنشأ مراكزاً بحثياً قد يكون سهلاً، ولكن الاستمرارية في الإنتاج العلمي والفكري يعتبر من التحديات التي تتطلب كفاءات وخبرات علمية متميز، فكثير من المراكز البحثية بدأت بقوة ثم بدأت بالتراجع أو فقدت بريقها ومكانها التي كانت عليه.

الفرع الثاني: التحديات والإشكاليات الخاصة:

هناك بعض التحديات والإشكاليات الخاصة التي تواجه مراكز الأبحاث وهي كما يلي:

أولاً: ضعف الثقة أو التسويق الصحيح للمراكز البحثية: حيث كثير من المراكز البحثية تمتلك أبحاث ودارسات تتعلق بقضايا مصيرية، لم تجد من يتبنها أو يطلع عليها، وذلك لعدم وجود أي علاقة بين الباحثين والمسؤولين، أو لاختلاف الأجندة والانتماءات.

ثانياً: غياب المؤشرات العلمية لقياس أداء ومهنية المراكز البحثية: حيث لم يصل إلى علم الباحث إلا مؤشر واحد يصدر سنوياً عن معهد لودر –جامعة بنسلفانيا متخصص في تقييم وتصنيف المراكز البحثية.

ثالثاً: عدم وجود مرجعيات للمراكز الأبحاث: حيث أن كثيراً من المراكز البحثية لا يتم تصنيفها كمراكز بحث لقيامها بأنشطة أخرى بجانب البحث العلمي، في بعض الدول تخضع جميع المراكز البحثية إلى جهة ليس رقابة أو وصاية ولكن كمجمع أو مصنف مثل وزارة الثقافة والبحث العلمي.

المبحث الثالث: مراكز الأبحاث في الكيان الصهيوني:

أن المتتبع لتاريخ الحركة الصهيونية، يبصر بوضوح الدور الذي لعبته مراكز الأبحاث في دعم ومساندة الحركة الصهيونية في السيطرة والاستحواذ على الشرق الأوسط وبالخصوص فلسطين؛ فأعدت الدراسات والأبحاث وخلقت المبررات التي تقنع أتباع اليهودية والغرب في العودة إلى أرض الأجداد، حيث قامت مراكز الأبحاث بخلق الافتراءات وتزوير التاريخ، وذلك بالبناء على منطلقات دينية وعنصرية وعقائدية تكون دافع لجلب اليهود من جميع الأقطار إلى أرض الميعاد.

ظهرت في القرن الماضي مجموعة من الوثائق السرية سميت بمحاضر مشيخة إسرائيل، وانتشرت من روسيا حيث ظهرت أولاً إلى فرنسا وإنجلترا ثم سائر الأقطار الأوروبية، وخلاصتها أنها

تجمع المحاضر التي تسجل قرارات المشيخة الصهيونية، وأن هذه المشيخة تلتقي من حين إلى آخر للنظر في شؤون العالم، واتخاذ الخطط المرسومة لتوجيه السياسة الدولية وإثارة الفتن والقلاقل في أمم الحضارة، سعياً وراء غاية واحدة: وهي تخريب العالم وهدم دعائم الأخلاق والأديان والقضاء على كل سيادة روحية أو دنيوية فيه، لتمكين الصهيونية من السيطرة عليه([1]).

سنتحدث في هذا المبحث عن أنواع، و دور مراكز البحث في الكيان الصهيوني، وذلك في مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: أنواع مراكز الأبحاث في الكيان الصهيوني.

المطلب الثاني: دور مراكز الأبحاث في الكيان الصهيوني في صنع القرار

المطلب الأول: أنواع وسمات مراكز الأبحاث في الكيان الصهيوني:

يصعب تصنيف مراكز الأبحاث في الكيان الصهيوني، لتعدد أهدافها واختصاصها فنجد مراكز تختص بالأمن القومي مثل معهد الأمن القومي الإسرائيلي، و مراكز تختص بالشؤون الديمقراطية مثل مركز تجديد الديمقراطي الإسرائيلي، ومراكز تختص بالسياسة مثل: مركز كوهيليت للسياسات، أضف أن هناك بعض مراكز الأبحاث تتداخل اختصاصاتها فلا يمكن تصنيفها ضمن اختصاص معين مثل: معهد السياسات والاستراتيجيات "مركز هرتسيليا متعدد المجالات".

اما بالنسبة للجهات المشرفة عليها والممولة لها، فنجد المراكز الحكومية مثل: مركز معلومات الاستخبارات والإرهاب، ومراكز غير حكومية مثل: معهد إسرائيل للدراسات الاستراتيجية، ومراكز أكاديمية مثل: مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.

وبهذا التقسيم والتنوع في جميع المجالات سواء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ..إلخ، تبوأت مراكز الأبحاث الصهيونية مكانة عالمية وإقليمية متقدمة، جعلها تتفوق على الدول العربية منفردة ومجتمعة.

وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى أنواع ومكانة مراكز أبحاث الكيان الصهيوني في فرعين كما يلي:

الفرع الأول: أنواع مراكز أبحاث الكيان الصهيوني:

كما اسلفنا فإن التقسيمات تتعدد، ولكن أكثر التقسيمات شيوعاً، يقوم على معيار الجهة التابع لها مركز البحث أو الدراسات وهي ثلاثة جهات الحكومية والمستقلة والأكاديمية، وفيما يلي سنركز على المراكز البحثية ذات التصنيف والمنافسة عالمياً:

([1]) عباس، العقاد، الصهيونية العالمية، يورك هاوس، مؤسسة الهنداوي، 1956م، ص25.

- **أولاً: مراكز الأبحاث الحكومية:** وهي المراكز والمعاهد البحثية التابعة لمؤسسات رسمية كالوزرات، أو الأجهزة الأمنية، أو الكنيست.

أ- **المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية (Mitvim):** هو مركز أبحاث متخصص في السياسة الخارجية، تأسس في عام 2011م. تتمثل مهمة Mitvim في تحسين سياسة إسرائيل الخارجية، وتعزيز الانتماء الإقليمي لإسرائيل في الشرق الأوسط، وأوروبا، والبحر الأبيض المتوسط ، ودفع السلام الإسرائيلي الفلسطيني. ويعزز Mitvim نهجًا مؤيدًا للسلام ومتعدد المناطق ودوليًا وحديثًا وشاملًا لسياسة إسرائيل الخارجية([1]). احتل المعهد المرتبة الحادية والثلاثون من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا([2]).

ب- **مركز معلومات الاستخبارات والإرهاب:** يجري المراكز الأبحاث ويوزع نشرات المعلومات حول منظمات الإرهاب.

ت- **مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست:** يزود المركز أعضاء الكنيست، واللجان البرلمانية ومختلف هيئات الكنيست ببيانات، معطيات، و أوراق بحثية ودراسات تتعلق بما يجري في البرلمان الإسرائيلي من مداولات، جلسات، تشريعات ونشاط برلماني.

- **ثانياً: مراكز الأبحاث المستقلة:** وهي المراكز البحثية التي لا تتبع إلى الحكومة أو إلى المؤسسات المرتبطة بالدولة، بل لها استقلالية كاملة من الناحية الإدارية والمالية. ومن الأمثلة عليها ما يلي:

أ- **معهد إسرائيل للدراسات الاستراتيجية:** حيث يعمل من أجل الحفاظ على يهودية وصهيونية وديموقراطية دولة اسرائيل اعتمادا على ما ورد في وثيقة الاستقلال الخاصة بإسرائيل.

ب- **المجلس الإسرائيلي للعلاقات الخارجية (ICFR):** هو منتدى مستقل غير حزبي للدراسة والنقاش حول قضايا السياسة الخارجية، وخاصة تلك التي تتعلق بدولة إسرائيل والشعب اليهودي. ينشر (ICFR) مجلة سياسية ومجلة علمية تصدر كل ثلاث سنوات،

(The Israel Journal of Foreign Affairs)، والتي تقدم منصة لمناقشة وتحليل الشؤون الدولية.

ت- **معهد فان لير في القدس (VLJI):** يرعى المعهد الأبحاث متقاطعة المجالات في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، وينهض بسبل تفكير أصيلة للتّعامل مع قضايا بارزة في الحيّز العام الإسرائيليّ من خلال الالتزام تجاه مجتمع عادل ومنفتح ومندمج في الفضاء الإقليميّ، يسعى المعهد إلى صياغة

([1]) (Mitvim. The Israeli Institute for Regional Foreign .(2022, July 5).

([2]) (McGann, J. G. (2020). Global Go To Think Tank Index Reports. Pennsylvania: University of Pennsylvania.(p131).

الأجندة العامّة في مواضيع ذات أهميّة حاسمة ومدلولات اجتماعيّة تلامس محاور التوتّر المركزيّة في المجتمع الاسرائيليّ، وذلك من خلال تطوير أفكار جديدة والعثور على منهجيّات حديثة للبحث والنقاش([1]). احتل المعهد المرتبة السادسة والخمسون من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا([2]).

ث- **المركز الإسرائيلي للديموقراطية:** هو مركز بحثي مستقل يهدف لتعزيز أسس الديمقراطية الإسرائيلية.

ج- **معهد صموئيل نيمان للدراسات المتقدمة في العلوم والتكنولوجيا:** هو معهد وطني لبحوث السياسات يركز على السياسات في العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والبيئة والاقتصاد والمجتمع والبنية التحتية، وقد تأسس في عام 1978م للمساعدة في البحث عن حلول للمشاكل الوطنية في العلوم والتكنولوجيا والتعليم والاقتصاد والصناعة والتنمية الاجتماعية([3]).

ح- **المركز الإسرائيلي الفلسطيني للمبادرات الإقليمية الإبداعية** IPCRI: هو مركز أبحاث مشترك للسياسة العامة الإسرائيلية الفلسطينية ومركز عمل مكرس لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. تأسس المركز في القدس عام 1988م، وهدفه الرئيسي هو تعزيز التعاون عبر الحدود بين وبين المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني والحكومة والشركات والأوساط الأكاديمية. في عام 2013م، غيرت (IPCRI) اسمها (ولكن ليس اختصارها) إلى إسرائيل وفلسطين: مبادرات إقليمية إبداعية (من مركز إسرائيل فلسطين للبحوث والمعلومات) مضيفة بُعدًا إضافيًا للتعاون عبر الحدود بين جميع الدول في المنطقة، مع التركيز الرئيسي على إسرائيل وفلسطين والأردن ومصر([4])، احتل المرتبة 166 من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في جميع أنحاء العالم([5]).

خ- **مركز هيشل للتعلم البيئي والقيادة:** يختص المركز بإعداد الدراسات والابحاث التي تختص بالقيادة والشؤون البيئية.

د- **معهد سياسة الشعب اليهودي (JPPI):** هو مؤسسة فكرية مستقلة لتخطيط السياسات المهنية تأسست كشركة خاصة غير ربحية في إسرائيل، تتمثل مهمة المعهد في ضمان ازدهار الشعب

([1]) معهد ڤان لير في القدس، موقع معهد ڤان لير في القدس، (5 أغسطس، 2022م).

([2]) (McGann, J. G. (2020). Global Go To Think Tank Index Reports. Pennsylvania: University of Pennsylvania.(p56).

([3])Samuel Neaman Institute. Retrieved from Samuel Neaman Institute .(2022, August 9).

([4])IPCRI - Israel/Palestine: Creative Regional Initiatives. Retrieved from IPCRI - Israel/Palestine: (2022, August 14).

([5]) (McGann, J. G. (2020). Global Go To Think Tank Index Reports. Pennsylvania: University of Pennsylvania.(p73).

اليهودي والحضارة اليهودية من خلال الانخراط في التفكير الاستراتيجي والتخطيط الاحترافي في القضايا التي تهم يهود العالم بشكل أساسي، ويشمل جوانب الجاليات اليهودية الرئيسية مع إسرائيل باعتبارها واحدة منها([1]). احتل المرتبة الخامسة والثامنون من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق آخر تقرير لمعهد لودر- جامعة بنسلفانيا الأمريكية.

ذ- **المعهد الإسرائيلي للديمقراطية** (IDI)**:** يعمل على تعزيز قيم ومؤسسات إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. المعهد عبارة عن مؤسسة فكرية وفعلية غير حزبية، ويسخر الأبحاث التطبيقية الدقيقة لتثقيف صناع القرار والمساعدة في تشكيل السياسات والتشريعات والرأي العام. يتعاون المعهد مع الحكومة، وصناع القرار، والخدمة المدنية والمجتمع، لتحسين أداء الحكومة ومؤسساتها، ومواجهة التهديدات الأمنية مع الحفاظ على الحريات المدنية، وتعزيز التضامن داخل المجتمع الإسرائيلي. اعترفت إسرائيل بالتأثير الإيجابي لأبحاث وتوصيات (IDI) من خلال منح المعهد جائزتها الأكثر شهرة، جائزة إسرائيل لإنجاز العمر([2]). احتل المرتبة التاسعة من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق آخر تقرير لمعهد لودر- جامعة بنسلفانيا الأمريكية.

ر- **معهد القدس لبحث السياسات:** تأسس في عام 1978م وهو معهد خاص، ريادي ومؤثر، يدير ابحاث ويستنتج نظريات اجتماعية، اقتصادية ومكانية مستدامة من القدس، وهو بمثابة عنوان يتجه إليه صانعو القرار في إسرائيل بشكل عام وفي القدس بشكل خاص في طريقهم لتطوير وتحديد توجهات ذات العلاقة بالسياسات العامة، تساعد أبحاث وأنشطة المعهد المؤسسات والهيئات المختلفة في بناء وتنفيذ سياسات مبتكرة، معاصرة وفعالة، وأيضا تساهم في تقارب الأقطاب المختلفة في القدس من بعضها ومن العالم المحيط بها، وكذلك العكس، بحيث يقترب العالم أكثر من فهم واقع القدس المركب([3]). احتل المرتبة الرابعة والسبعون من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق آخر تقرير لمعهد لودر- جامعة بنسلفانيا الأمريكية.

ز- **معهد موريس فالك للدراسات الاقتصادية:** تأسس معهد موريس فالك للبحوث الاقتصادية في إسرائيل المحدودة في كانون الثاني (يناير) 1964م خلفًا لمشروع فالك للأبحاث الاقتصادية في إسرائيل، الهدف الرئيسي للمعهد هو تشجيع البحث الاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على اقتصاد إسرائيل، بالإضافة إلى ذلك، ينشر المعهد مقالات علمية حول اقتصاد إسرائيل وينظم مؤتمرات حول هذا الموضوع. تقع مسؤولية الإدارة العامة للمعهد على عاتق المساهمين ومجلس

([1])JPPI. The Jewish People Policy Institute.(2022, May 29).

([2])IDI.Israel Democracy Institute.(2022, August 13).

([3]) معهد القدس لبحث السياسات، موقع معهد القدس لبحث السياسات، (17 يونيو، 2022م).

الإدارة([1]). احتل المرتبة السابعة والخمسون من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق آخر تقرير لمعهد لودر- جامعة بنسلفانيا الأمريكية.

س- **معهد وادي عربة للدراسات البيئية:** هو معهد رياديّ في الدراسات والأبحاث البيئية في الشرق الأوسط. يحتضن هذا المعهد برامج أكاديمية معتمدة ومراكز أبحاث ومبادرات تعاون دولية تتمحور حول مجموعة من الاهتمامات والتحديات البيئية([2]). احتل المرتبة الثالثة والخمسون من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق آخر تقرير لمعهد لودر- جامعة بنسلفانيا الأمريكية.

ش- **معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي:** وهو من أهم المراكز البحثية في الكيان الصهيوني، فقد احتل المرتبة الأولى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمرتبة 48 من بين أفضل مؤسسات الفكر والرأي في جميع أنحاء العالم (خارج الولايات المتحدة)، والمركز 109 عالمياً (بالولايات المتحدة)، وفق تصنيف معهد لودر بجامعة بنسلفانيا.

ص- **مركز توب لدراسات السياسة الاجتماعية:** هو معهد أبحاث مستقل وغير حزبي في القدس، ويتعامل مع المجال الاقتصادي والاجتماعي، يجري المركز بحثًا عالي الجودة ومستقلًا حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، ويطور مقترحات مبتكرة ومهنية وعملية لسياسة اجتماعية اقتصادية تعزز رفاهية مواطني إسرائيل، و يهدف المركز إلى التأثير في السياسة العامة من خلال التواصل المباشر مع صانعي السياسات وإثراء النقاش العام المصاحب لعملية صنع القرار([3]). احتل المركز المرتبة التاسعة والأربعون من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق آخر تقرير لمعهد لودر- جامعة بنسلفانيا الأمريكية.

ض- **مركز إسرائيل للتقدم الاجتماعي والاقتصادي (ICSEP):** تأسس في عام 1983م كمركز فكري مستقل للسياسة العامة المؤيدة للسوق، ولديه مجلس مستشار إسرائيلي يتألف من أبرز الاقتصاديين والقانونيين وعلماء الاجتماع في البلاد. يتفق جميع أعضاء مجلس الإدارة على أن الاقتصاد الإسرائيلي يحتاج إلى إصلاح هيكلي أساسي([4]). احتل المعهد المرتبة الخامسة والثلاثون من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق آخر تقرير لمعهد لودر- جامعة بنسلفانيا الأمريكية.

([1]) معهد القدس لبحث السياسات، موقع معهد القدس لبحث السياسات، (17 يونيو، 2022).
([2]) معهد وادي عربة، موقع معهد وادي عربة، (13 أغسطس، 2022).
([3])Taub Center. Taub Center .(2022, July 20).
([4])ICSEP. The Israel Center for Social & Economic Progres. (2022, July 10).

ط- **المعهد الدولي لمقاومة الإرهاب** (ICT): تأسس في عام 1996م، وهو أحد المعاهد الأكاديمية الرائدة لمكافحة الإرهاب في العالم، ويسهل التعاون الدولي في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ويحتوي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي مؤسسة فكرية مستقلة تقدم الخبرة في مجال الإرهاب ومكافحة الإرهاب والأمن الداخلي وقابلية التعرض للتهديد وتقييم المخاطر وتحليل المعلومات الاستخبارية والأمن القومي وسياسة الدفاع([1]). احتل المعهد المرتبة الحادي والأربعون من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق آخر تقرير لمعهد لودر- جامعة بنسلفانيا الأمريكية.

ظ- **معهد رعوت:** هو فرع من مستشفى ريعوت لإعادة التأهيل في تل أبيب ويقدم علاجات إعادة تأهيل متقدمة بقيادة أفضل المتخصصين لسكان كريات جات والمنطقة المحيطة بها([2]). احتل المعهد المرتبة الخامسة والعشرون من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق آخر تقرير لمعهد لودر- جامعة بنسلفانيا الأمريكية.

ع- **مركز القدس للشؤون العامة (JCPA):** هو معهد أبحاث مستقل رائد متخصص في الدبلوماسية العامة والسياسة الخارجية، تأسس المركز عام 1976م، وأنتج مئات الدراسات والمبادرات من قبل كبار الخبراء في مجموعة واسعة من الموضوعات الاستراتيجية، المركز برئاسة دوري جولد، السفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة والمدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية([3]). احتل المعهد المرتبة الستون من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق آخر تقرير لمعهد لودر- جامعة بنسلفانيا الأمريكية.

غ- **مركز أدفا:** وهو معهد بحوث متخصص برصد التوجهات الاجتماعية والاقتصادية وتحليل السياسة الحكومية الإسرائيلية المعتمدة في هذه التوجهات، ويتابع التوجهات والسياسة من منظور معايير المساواة والعدالة الاجتماعية([4]).

ثالثاً: الأكاديمية: وهي المراكز والمعاهد البحثية التابعة أو المرتبطة بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

أ- **الجامعة العبرية:**

مؤسسة هاري ترومان البحثي لتعزيز السلام: هو أول وأكبر معهد أبحاث في إسرائيل والشرق الأوسط يدرس دفع السلام في المنطقة، يركز معهد ترومان على دول الشرق الأوسط وكذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، و يدرس باحثوها أيضًا آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فحصهم من خلال نهج

([1])ICT. International Institute for Counter-Terrorism. (2022, July 18).

([2]) مستشفى رعوت لإعادة التأهيل، موقع معهد رعوت للبحث والتطوير، (16 يونيو، 2022م).

([3])JCPA . Jerusalem Center for Public Affairs. (2022, May 25).

([4]) عدنان، أبو عامر، مراكز البحث العلمي في إسرائيل، غزة، مركز نهاء للبحوث والدارسات، 2013م، ص123.

متعدد التخصصات - التاريخية والثقافية والنفسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. يسلط معهد ترومان الضوء على قيمة التسامح والحوار في تعزيز التعايش السلمي بين الشعوب والأمم، تأسس المعهد عام 1965م في الجامعة العبرية في القدس بدعم شخصي من الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة، هاري س. ترومان([1]). احتل المركز المرتبة الثامنة عشر من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق آخر تقرير لمعهد لودر- جامعة بنسلفانيا الأمريكية.

ب- جامعة تل أبيب:

مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط و إفريقيا (MDC): تأسس المركز عام 1959م، وتم دمجه في جامعة تل أبيب عام 1966م، وهو مركز أبحاث غير حزبي متعدد التخصصات تم تأسيسه جزئيًا لسد الفجوة بين جهاز المخابرات الإسرائيلي، والأوساط الأكاديمية، يقدم حلول بحثية للقضايا المعاصرة التي لم يكن لدى أجهزة المخابرات الوقت أو القدرة على متابعتها، في حين أنه لم يعد تابعًا لمديرية المخابرات، ويواصل مركز موشيه ديان لعب دور حاسم في حماية مستقبل إسرائيل([2]). واحتل المركز المرتبة الثانية والعشرون من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق آخر تقرير لمعهد لودر- جامعة بنسلفانيا الأمريكية.

ت- جامعة بار إيلان:

مركز بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية (BESA): هو مركز أبحاث مستقل وغير حزبي يجري أبحاثًا ذات صلة بالسياسات حول الشؤون الاستراتيجية للشرق الأوسط والعالم، لا سيما فيما يتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية لإسرائيل والسلام والاستقرار الإقليميين. منشورات مركز بيسا وتوصياته السياسية موجهة إلى كبار صانعي القرار الإسرائيليين في الحياة العسكرية والمدنية، ومؤسسات الدفاع والشؤون الخارجية في إسرائيل والخارج، والسلك الدبلوماسي، والصحافة، والمجتمع الأكاديمي، وقادة الجاليات اليهودية في جميع أنحاء العالم، والجمهور المتعلم([3]). فقد احتل المرتبة 151 من بين أفضل مؤسسات الفكر والرأي في جميع أنحاء العالم (خارج الولايات المتحدة)، والمرتبة الثالثة عشر من ضمن أفضل مؤسسات الفكر والرأي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفق تصنيف معهد لودر بجامعة بنسلفانيا.

([1])The Harry S. Truman Research Institute. (2022. August 2).
([2])MDC. Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies. (2022, June 15).
([3])BESA Center. Begin-Sadat Center for Strategic Studies. (2022, August 14).

ث- جامعة بن غوريون:

- معهد بن غوريون للدراسات الإسرائيلية الصهيونية.
- مركز حاييم هرتسوغ لدراسات الشرق الأوسط والديبلوماسية.

ج- جامعة حيفا:

- المركز اليهودي العربي.
- معهد أبحاث الجولان.

الفرع الثاني: سمات ومستويات مراكز الأبحاث الصهيونية:

تتميز مراكز الأبحاث الصهيونية بعدد من السمات التي تميزها عن غيرها من مراكز الأبحاث مثل كثرة الدراسات وسرعة اصدارها وملائمتها مع الظروف والوقت.

أولاً: سمات مراكز الأبحاث الصهيونية([1]):

1- سرعة التكيف مع المستجدات والمتغيرات العالمية، وملائمتها زمانياً ومكانياً.
2- أتخاذ مراكز الأبحاث الطابع المؤسساتي، مما يعطيها تخصص معمق وإنتاج أكثر.
3- التكامل بين المراكز الأبحاث الصهيونية، فرغم تعددها إلا أن كل مركز يختص بجانب فريد ومعين لا يتطرق له غيره من المراكز.
4- التقييم والتقويم المستمر، فهي تتمتع بشافية عالية لأعمال المراكز ومشروعاتها، وقياس مخرجاتها، ومدى تأثيرها على صناع القرار أو الإعلام أو الجماهير وشرائحه المستهدفة.
5- تعتمد في بناء برامجها على متخصصين ذوي كفاءات عالية، من بين الباحثين اليهود.
6- التطبيق العملي للأبحاث على أرض الواقع، فلا تبقى حبيسة الأدراج.
7- الدعم المالي غير المشروط، إن القدرات المالية لمراكز الدارسات الصهيونية لا تقارن مع نظيرتها في بلدان أخرى.
8- تأثيرها المباشر في صناعة القرار السياسي والتوجيه الاجتماعي، ويرجع ذلك إلى مكانتها والثقة العالية بمخرجاتها.

ثانياً: المستويات البحثية في الكيان الصهيوني: تنقسم إلى ثلاثة مستويات رئيسية كما يلي([2]):

1- **المستوى الأكاديمي البحثي:** فإن الباحثين في هذه المراكز ذوو كفاءات عالية جدًا، ويتمتعون بشهرة عالمية، بسبب دراساتهم في الخارج، واستخدامهم لطرق البحث العلمية الخاضعة للمعايير العلمية

([1]) إسلام، العالول، الأبحاث الصهيونية ودورها في صناع القرار، غزة، أكاديمية دراسات اللاجئين،2016م، ص25.
([2]) منصور، أبو كريم، مراكز الأبحاث في إسرائيل، القدس، موقع ملتقى فلسطين، (أغسطس،2019م).

العالمية في إجراء وعرض البحوث في المؤتمرات والمجلات العلمية المتخصصة، ومن هنا نلاحظ كثافة إصداراتهم، وتمثيلهم في جميع المحافل والمناسبات العلمية العالمية والمحلية.

2- **المستوى الإسرائيلي العام:** حيث تشارك جميع المراكز بإصدار وبناء برامج تثقيفية للإسرائيليين كل حسب اختصاصه، كالمؤتمرات والندوات، وتنظيم الأيام الدراسية، والمساهمة في توسيع دائرة الثقافة من خلال المسرح والغناء والنشاطات الجماهيرية المختلفة.

3- **مستوى صناع القرار:** وهنا تصقل خلاصة هذه الأبحاث لتعرض على شكل توصيات تقدم لمتخذي القرارات، وواضعي السياسات الإسرائيلية في مجالات مختلفة.

أن ما يميز مراكز الفكر الإسرائيلية بتصنيفاتها الحكومية والمستقلة والجامعية، إنها استطاعت التواجد والاستمرار، وتمكنت من التكييف مع المتغيرات المحيطة بها، وظهر ذلك فيما استخدمته من أدوات للتأثير على عملية صنع السياسة، إذ استطاعت أن تستخدم التكنولوجيا المحيطة؛ فطوّعت وسائل الإعلام لخدمة أجندتها. علاوة على استفادتها من شبكة المعلومات الدولية، فغالبيتها لديها موقع إلكتروني بأكثر من لغة([1]).

المطلب الثاني: دور مراكز الأبحاث الصهيونية في صنع القرار:

يتمثل الدور الكبير والمهم، الذي تلعبه مراكز الأبحاث في الكيان الصهيوني لعدد من العوامل والأسباب مثل: الأهداف الاحتلالية والتوسعية للكيان الصهيوني، والرغبة في فرض السيطرة على مقدرات وأماكن القوة في المنطقة العربية، بالإضافة إلى الهاجس الامني الذي يعيشه، وتداخل المؤسسة العسكرية في جميع المناحي وخاصة السياسية.

فنجد رؤساء المراكز البحثية ذات خلفية عسكرية سابقة، أو على علاقة وطيدة بقادة وجنرالات عسكريين.

وتُعتبر المراكز البحثية من الجهات المؤثرة في صناعة القرار في "إسرائيل"، فعدا عن دورها في وضع الخطط والسيناريوهات المستقبلية، واقتراح القوانين بهدف سنّها في الكنيست، فإنّ لها دورًا في تقييم أداء مؤسسات الدولة ككل، ومساعدة الحكومة ومختلف الهيئات العامة، في التعامل مع الفجوة القائمة في بنية النظام السياسي، والحاجة للتصدي للتحديات الاستراتيجية التي تواجهها الدولة، وذلك عبر التغلب على المعيقات التي تحول دون تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وهذا يعود للاستعانة بالنخب العسكرية المتقاعدة للعمل في هذه المراكز، التي تضطلع بدور رئيس في العملية البحثية، فإن مراكز الأبحاث الرائدة تحرص على استيعاب وزراء سابقين وموظفين كبار في

([1]) محمد، الحمامصي، المراكز البحثية في إسرائيل شريك في صنع القرار، موقع إيلاف، (أكتوبر،2016م).

السلك الدبلوماسي كباحثين متعاونين للمساعدة في معالجة قضايا ذات ارتباط بالمهام التي كانوا يضطلعون بها سابقًا. فقد حرص "مركز أبحاث الأمن القومي" على استيعاب وزير الداخلية السابق جدعون ساعر، كباحث متعاون، كون "ساعر" كان عضوًا في المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن، الذي يعد أهم حلقة في دائرة صنع القرار السياسي في "إسرائيل"، فإن مشاركاته البحثية تكتسب أهمية خاصة([1]).

الفرع الأول: الاستراتيجية الصهيونية في مراكز الأبحاث:

أولاً: إضعاف القوى العربية والتفريق بينها، وزرع القلاقل الداخلية والخارجية بحيث لا تنعم بالاستقرار: حيث ادركت الصهيونية منذ تأسيسها بخطورة وحدة القوى العربية، فلا وجود لكيان دخيل في ظل وجود وحدة وتفاهم بين الدول العربية، فركزت الأبحاث والدراسات على كيفية التفريق واثارة الخصوم بينهم.

ثانياً: تعزيز المبررات المقنعة التي تساعد على جلب يهود العالم و أتباع الحركة الصهيونية في العودة إلى أرض الميعاد: ولعلى هذا واضحاً من خلال عدة جوانب، كالدافع المادي، والعقائدي، والتاريخي ....إلخ ، وفيما يلي بيان هذه المبررات([2]):

1- بذل الجهد في إقناع اليهود وتحفيزهم – دينياً ومادياً –للهجرة إلى فلسطين.
2- تكييف العقلية الأوروبية وإقناعها لإيجاد مبررات تتقاطع معها في دعم المشروع الصهيوني.
3- إثبات ارتباط اليهود بفلسطين عن طريق شبكة معقدة من الدعاوى، والتلفيقات التاريخية، والنصوص الدينية، وذلك لتكوين معالم واضحة للشخصية والدولة اليهودية.
4- رسم صورة محرفة لفلسطين وأهلها، على نحو يدعم فكرة هجرة اليهود إلى فلسطين من خلال الفروق بين اليهود والعرب (شعب الله المختار، نقاء العرق اليهودي).

ثالثاً: تحقيق التقدم وتمكين الكيان الصهيوني من المنافسة في جميع المجالات: وهذا ظاهر في تنوع مراكز الأبحاث الصهيونية فنجدها تختص بالسياسة والأمن والاقتصاد والبيئة والاجتماع ...إلخ.

رابعاً: دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحكم، والعمل على نشر الإنتاج البحثي حول العالم: ولقد رأينا دول متقدمة ولها باع كبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستعين بخبراء صهاينة في هذا المجال.

الفرع الثاني: الباحث الصهيوني:

أولاً: حقائق عن الباحث الصهيوني :

([1]) منصور، أبو كريم، مراكز الأبحاث في إسرائيل، القدس، موقع ملتقى فلسطين، (أغسطس،2019م).
([2]) إسلام، العالول، الأبحاث الصهيونية ودورها في صناع القرار، غزة، أكاديمية دراسات اللاجئين،2016م، ص10.

1- أغلب الباحثين الصهاينة ذو خلفية عسكرية، الذين خدموا في الجيش أو في العصابات الصهيونية التي ارتكبت كثير من المجزر بحق الفلسطينيين، فهم مدربون على تزييف الحقائق وتسخير كل الإمكانيات لخدمة كيانهم المزعوم.

2- وجود الدافع العقائدي لدي الباحث الصهيوني، وكذلك الوطني للمساهمة في استمرار كيانهم لأطول فترة ممكنة، لنهم على يقين بأنهم مغتصبين للأرض ومصيرهم إلى زوال.

3- يعمل الباحث الصهيوني من خلال أبحاثه على خلق هوية وكسب مشروعية للوجود والبقاء.

4- يمتاز الباحث الصهيوني بالصبر وطول النفس، وخاصة في الأبحاث والكتابات التاريخية.

ثانياً: امتيازات وصلاحيات يتمتع بها الباحث الصهيوني:

1- يتقلد مواقع ومناصب مرموقة في الدولة.

2- منح الباحثين الصهاينة ألقاب لا تقل شأناً عن مكانة القادة العسكريين والسياسيين.

3- حصول الباحث الصهيوني على امتيازات وصلاحيات لا يحلم غيرهم بها مثل الاطلاع على معلومات ووثائق ذات طابع سري جداً.

4- الامتيازات المالية والتسهيلات في التنقل والسفر.

5- توفير بيئة عمل مناسبة كلاً حسب مجال عمله.

مما سبق يمكن تفسير قوة الأبحاث والدراسات الصهيونية إلى عدة عوامل وهي([1]):

1- كثرة الباحثين و المتخصصين.

2- وجود فرق بحثية متكاملة.

3- انشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بالمجالات البحثية والتجارب العلمية.

4- عدم استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية.

الخاتمة والتوصيات:

بعد دراسة دور مراكز الأبحاث في صنع القرار، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي كما يلي:

أولاً: النتائج:

1- المكانة الهامة التي تتبوئها المراكز البحثية، وضرورتها لمواجهة التحديات بمختلف أشكالها.

([1]) عدنان، أبو عامر، مراكز البحث العلمي في إسرائيل، غزة، مركز نهاء للبحوث والدارسات، 2013م، ص9 وما بعدها.

2- صعوبة وجود الأبحاث المتخصصة والشاملة في مجال مراكز الأبحاث، حيث تقتصر في غالبها على تقارير وأوراق بحثية مختصرة.

3- عدم وجود تصنيف لمراكز الأبحاث أو مؤسسة تكون مرجعية لمعرفة مراكز الأبحاث من حيث اختصاصاتها ومكانها، باستثناء تصنيف معهد لودر-جامعة بنسلفانيا حسب علم الباحث.

4- انتباه الكيان الصهيوني منذ قيامه، إلى دور البارز الذي تلعبه مراكز الأبحاث في شتى المجالات.

5- عدم موجود منصات علمية موثوقة، لنشر الناتج الفكري والدراسات الهامة وخصوصاً ما يتعلق بالجمهور.

6- كفاءة مراكز الأبحاث الصهيونية، وتبوئها مكانة متقدمة بين المراكز العالمية.

7- جودة الدراسات والتقارير التي تصدرها مراكز الأبحاث الصهيونية.

8- الصلة الوثيقة بين المتخصصين و الباحثين في مراكز الأبحاث الصهيونية و بين المسؤولين سواء العسكريين أو السياسيين ، ومتخذي القرار .

9- العلاقة التكاملية في الكيان الصهيوني بين مراكز الأبحاث والحكومة من جهة ووسائل الأعلام بكافة أشكالها من جهة أخرى.

10- كثرة المراكز البحثية الصهيونية حيث بلغ عدد 78 مركزاً بحثياً فهو يفوق عدد المراكز البحثية في كبرى الدول العربية مجتمعة.

ثانياً: التوصيات:

1- رصد ومطالعة إصدارات وتقارير مراكز الأبحاث الصهيونية، وخصوصاً المراكز ذات العلاقة الوثيقة بالمسؤولين ومتخذي القرار في الوسط الصهيوني.

2- إيجاد معايير ومقاييس لتحديد مراكز الأبحاث الجديرة بالدعم والاستمرار، وليس مجرد اعداد دون ناتج علمي حقيقي يستفاد منه.

3- العمل على تجويد المراكز البحثية الفلسطينية والعربية، والتركيز على الكفاءة والجودة والتكاملية، لتنافس المراكز الصهيونية.

4- تبني ناتج مراكز الأبحاث، والعمل على تطبيقها عملياً لتتحقق الغاية منها ولا تبقى حبيسة المكتبات.

5- تحديد جهة معينة تتبع لها المراكز البحثية، يكون دورها أشرافي وتنظيمي لتوحيد الجهود والتركيز على القضايا المهمة و المشكلات المستعصية.

المراجع والمصادر:

أولاً: المصادر الأجنبية:

- BESA Center. (2022, August 14). Begin-Sadat Center for Strategic Studies. Retrieved from Begin-Sadat Center for Strategic Studies: https://besacenter.org
- ICSEP. (2022, July 10). The Israel Center for Social & Economic Progres. Retrieved from The Israel Center for Social & Economic Progres: https://www.icsep.org.il
- ICT. (2022, July 18). International Institute for Counter-Terrorism. Retrieved from International Institute for Counter-Terrorism: https://ict.org.il
- IDI. (2022, August 13). Israel Democracy Institute. Retrieved from Israel Democracy Institute: https://en.idi.org.il
- IPCRI. (2022, August 14). IPCRI - Israel/Palestine: Creative Regional Initiatives. Retrieved from IPCRI - Israel/Palestine: Creative Regional Initiatives: https://www.euromesco.net
- JCPA . (2022, May 25). Jerusalem Center for Public Affairs. Retrieved from Jerusalem Center for Public Affairs: https://jcpa.org
- JPPI. (2022, May 29). The Jewish People Policy Institute. Retrieved from The Jewish People Policy Institute: https://jppi.org.il/en/
- McGann. J. G. (2020). Global Go To Think Tank Index Reports. Pennsylvania: University of Pennsylvania.
- MDC. (2022, June 15). Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies. Retrieved from Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies: https://dayan.org

- Mitvim. (2022, July 5). The Israeli Institute for Regional Foreign Policies. Retrieved from The Israeli Institute for Regional Foreign Policies: https://mitvim.org.il/en/
- Samuel Neaman Institute. (2022, August 9). Samuel Neaman Institute. Retrieved from Samuel Neaman Institute: https://www.neaman.org.il/EN/Home
- Taub Center. (2022, July 20). Taub Center. Retrieved from Taub Center: https://www.taubcenter.org.il
- The Harry S. Truman Research Institute. (2022, August 2). The Harry S. Truman Research Institute. Retrieved from The Harry S. Truman Research Institute: https://truman.huji.ac.il
- The Maurice Falk Institute. (2022, May 29). The Maurice Falk Institute. Retrieved from The Maurice Falk Institute: https://en.falk.huji.ac.il

ثانياً: المصادر العربية:

1- الكتب:

- عباس محمود العقاد، الصهيونية العالمية، يورك هاوس، مؤسسة الهنداوي،1956م.
- نجيب نصَّار، الصهيونية ملخص تاريخها، غايتها وامتدادها حتى سنة 1905م. يورك هاوس: مؤسسة هنداوي،2014م.

2- المقالات:

- خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي(الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر)، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م.
- عدنان أبو عامر، مراكز البحث العلمي في إسرائيل، غزة، مركز نهاء للبحوث والدارسات، 2013م.
- إسلام شحدة العالول، الأبحاث الصهيونية ودورها في صناع القرار، غزة، أكاديمية دراسات اللاجئين، 2016م.

- مبروك ساحلي، دور مراكز الأبحاث في رسم السياسة العامة (دراسة حالة العالم العربي)،مجلة البحوث والدراسات، ع23، 2017م.
- محمد كاظم، ومازن شلال، مراكز البحوث ودورها في صناعة القرار وتحقيق الأمن القومي، (ب. ت).
- مصطفى جاسم حسين، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الشرق العربي، بغداد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، 2008م.
- منصور أبو كريم، مراكز الأبحاث في إسرائيل، القدس، ملتقى فلسطين، 2019م.

3- المواقع الاليكترونية:

- عمرو علان، (12 يونيو، 2021)، الميادين، تم الاسترداد من موقع الميادين: https://www.almayadeen.net
- محمد الحمامصي، (15 أكتوبر، 2016م)، المراكز البحثية في إسرائيل شريك في صنع القرار، تم الاسترداد من إيلاف: https://elaph.com.
- محمود محمد السيقلي، (13 ديسمبر، 2019م)، العلوم القانونية، تم الاسترداد من موقع العلوم القانونية: https://www.marocdroit.com.
- مستشفى رعوت لإعادة التأهيل، (16 يونيو، 2022م)، تم الاسترداد من معهد رعوت للبحث والتطوير: https://www.reuth-mc.org.il.
- معهد القدس لبحث السياسات، (17 يونيو، 2022م)، معهد القدس لبحث السياسات، تم الاسترداد من معهد القدس لبحث السياسات: https://jerusaleminstitute.org.il/ar.
- معهد ڤان لير في القدس، (5 أغسطس، 2022م)، معهد ڤان لير في القدس، تم الاسترداد من معهد ڤان لير في القدس: https://www.vanleer.org.il/ar.
- معهد وادي عربة، (13 أغسطس، 2022م)، معهد وادي عربة، تم الاسترداد من معهد وادي عربة: https://arava.org/ar.
- هند عقيل الميزر، (29 إبريل،2017م)، مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية (الواقع والمأمول) ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.

المواقف والتداعيات السياسية والاقتصادية للأزمة الروسية-الأكرانية على الدول العربية

Attitudes and Political and Economic Repercussions of The Russian-Ukrainian Crisis on Arab Countries

إعـداد

وسام جمال المجالي

باحث أكاديمي – الأردن

ملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان مواقف الدول العربية من الازمة الروسية – الاوكرانية وتحليل التداعيات السياسية للازمة الاوكرانية–الروسية على الدول العربية وبيان الآثار الاقتصادية للأزمة الروسية-الاوكرانية على الدول العربية، واستخدمت الدراسة المناهج التالية المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار، وخلصت الدراسة الى أن انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات العربية-الروسية في أن العلاقة بين الدول العربية المستوردة للسلع الروسية المدنية والدول العربية المستوردة للسلع العسكرية الروسية كثيراً ما كانت علاقات متضاربة، واتخذت معظم الدول العربية موقف الحياد إزاء الصراع الروسي-الأوكراني، فباستثناء سوريا التي أيدت الحرب الروسية على أوكرانيا، وباستثناء الكويت ولبنان اللذين اتخذا موقفاً معارضاً للحرب الروسية على أوكرانيا، وحافظت الدول العربية الأخرى على موقف حياد من الأزمة الروسية- الأوكرانية، وأوصت الدراسة بتعزيز الانتاج المحلي، وتنويع مصادر الواردات، وتقليل الفاقد والمهدر من الطعام في جميع مراحل سلاسل التوريد، واتاحة البذور والأسمدة والوقود لمنتجي الأغذية، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، مصانع الأغذية المحلية.

الكلمات المفتاحية: المواقف، التداعيات، الأزمة الروسية–الأكرانية، الدول العربية.

Abstract :

The study aimed to clarify the positions of the Arab countries on the Russian-Ukrainian crisis, analyze the political repercussions of the Ukrainian-Russian crisis on the Arab countries, and explain the economic effects of the Russian-Ukrainian crisis on the Arab countries. The study concluded that the repercussions of the Ukrainian crisis on Arab-Russian relations in that the relationship between Arab countries importing Russian civilian goods and Arab countries importing Russian military goods were often conflicting relationships. Most of the Arab countries took a neutral position regarding the Russian-Ukrainian conflict, with the exception of Syria, which supported the Russian war on Ukraine, with the exception of Kuwait and Lebanon, which took a position opposing the Russian war on Ukraine. Domestic food diversification, minimizing food loss and waste at all stages of supply chains, making seeds, fertilizers and fuels available to food producers, especially smallholders, and local food factories.

Keywords: Attitudes, repercussions, Russian-Ukrainian crisis, Arab countries.

المقدمة:

بدأ حشد عسكري روسي كبير في نهاية عام 2021 وأوائل عام 2022 على الحدود الأوكرانية، واتهم حلف الناتو روسيا بالتخطيط للغزو لأوكرانيا، وانتقد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" توسيع حلف الناتو ووصفه بأنه تهديد لروسيا، وطالب بمنع أوكرانيا من الانضمام إلى الحلف، وشكك في حق أوكرانيا في الوجود، وصرح أن أوكرانيا أسسها الرئيس السابق للاتحاد السوفيتي "فلاديمير لينين"، واعترفت روسيا رسمياً بالدولتين "دونيتسك" و"لوغانسك" في 21 شباط 2022، وبدأ الغزو الروسي لأوكرانيا بتاريخ 24 شباط عام 2022، عندما أعلن الرئيس الروسي "بوتين" عملية عسكرية خاصة من أجل نزع السلاح من أوكرانيا، وضربت الصواريخ والغارات الجوية أوكرانيا، بما في ذلك العاصمة "كييف"، تلاها غزو بري كبير على جبهات متعددة، وأعلن الرئيس الأوكراني "زيلينسكي" الأحكام

العرفية والتعبئة العامة لجميع المواطنين الأوكرانيين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين (18-60) عاماً ومنعوا من مغادرة أوكرانيا[1].

وكانت الهجمات الروسية على جبهة شمالية من "بيلاروسيا" باتجاه "كييف"، وجبهة شمالية شرقية باتجاه "خاركيف"، وجبهة جنوبية من "شبه جزيرة القرم"، وجبهة جنوبية شرقية من مدينتي "لوهانسك" و"دونيتسك" خلال شهر آذار عام 2022، وأوقفت أوكرانيا التقدم الروسي نحو "كييف"، وانسحبت القوات الروسية من "كييف" بتاريخ 3 نيسان عام 2022، وفي 8 نيسان 2022، وضعت روسيا قواتها في جنوب وشرق أوكرانيا تحت قيادة الجنرال "ألكسندر دفورنيكوف"، وأعيد انتشار بعض الوحدات المنسحبة من الشمال في دونباس، وفي 19 نيسان 2022 شنت روسيا هجوماً متجدداً عبر جبهة طويلة بطول (500) كم، تمتد من "خاركيف" إلى "دونيتسك" و"لوهانسك"، وأدى هجوم أوكرانيا المضاد إلى تراجع القوات الروسية بالقرب من "خاركيف" وسقطت "ماريوبول" في أيدي القوات الروسية بعد حصار طويل[2].

وتم أدانة الغزو الروسي دولياً باعتباره حرباً عدوانية، وطالب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بالانسحاب الكامل للقوات الروسية، وأمرت محكمة العدل الدولية روسيا بتعليق العمليات العسكرية، كما طرد مجلس أوروبا روسيا، وفرضت دول عديدة عقوبات جديدة أثرت على اقتصادات روسيا والعالم، وقدمت مساعدات إنسانية وعسكرية لأوكرانيا، فقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح مواقف وتداعيات الأزمة الروسية الأكرانية في عام 2021-2022 على الدول العربية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: تنحصر مشكلة الدراسة في طبيعة الارتباطات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية وطرفي الأزمة روسيا وأوكرانيا في ضوء التطورات التي يشهدها النظام السياسي الدولي والتحالفات السياسية الناتجة عن الأزمة والتي ستأثر على العلاقات العربية الدولية، لذا يمكن حصر مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما طبيعة مواقف وتداعيات الأزمة الروسية-الأكرانية على الدول العربية؟ ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات التالية:

- ما مواقف الدول العربية من الازمة الروسية – الاوكرانية.
- ما التداعيات السياسية للازمة الاوكرانية– الروسية على الدول العربية؟
- ما الآثار الاقتصادية للأزمة الروسية- الاوكرانية على الدول العربية؟

(1) Mellen, R. (2022), In videos and photos, a timeline of Russia's war on Ukraine, Washington Post, Source: https://www.washingtonpost.com/world/2022/03/02

(2) Al-Aan, T. (2022), The Turkish Presidency: Russia will fall in a fatal mistake if it will take this action, and its conditions for a ceasefire is illogical, Source: https://bit.ly/3q90R4p

– ما تأثيرات الازمة الاوكرانية على الامن الغذائي للدول العربية؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على مواقف وتداعيات الأزمة الروسية-الأكرانية على الدول العربية، وهنا تبرز أهمية الجانبين العلمي والعملي للدراسة:

الأهمية العلمية: تبرز أهمية الدراسة نظراً لأن إدارة الأزمات تمثل مرتكز أساسي في الاستراتيجية السياسية للدول، وهذه الأهمية لا تنتظم تماماً إلا عندما تواجه الدولة أزمة ما تهدد قيمها أمنها واستقرارها، وتتضح أهمية الدراسة من خلال تحليلها للتداعيات السياسية والاقتصادية للأزمة الأكرانية الروسية على اقتصاديات والأمن الغذائي للدول العربية التي تواجه مشاكل أصلاً فيما يتعلق بالأمن الغذائي العربي.

الأهمية العملية: تبرز الأهمية التطبيقية للدراسة من خلال بيان توفير معلومات وبيانات لمتخذي القرار حول موضوع الدراسة في ظل التطورات التي تشهدها الأزمة الاكرانية الروسية والتي سيكون لها تأثير مباشر على الاستقرار السياسي في الدول العربية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

– بيان مواقف الدول العربية من الازمة الروسية – الاوكرانية.
– تحليل التداعيات السياسية للازمة الاوكرانية–الروسية على الدول العربية.
– بيان الآثار الاقتصادية للأزمة الروسية-الاوكرانية على الدول العربية.
– تحليل تأثيرات الازمة الاوكرانية على الامن الغذائي للدول العربية.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضية التالية: "يوجد تأثيرات سلبية للأزمة الاوكرانية الروسية على الدول العربية من الناحية السياسية والاقتصادية".

مصطلحات الدراسة:

إدارة الأزمات: وعرّفت بأنها: "سعي صنّاع القرار لدى كل من أطرافها أما إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم أو سعيهم إلى التعايش والتوفيق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر عالية، أو أن صنّاع القرار يسعون إلى المزاوجة بين أدوات الضغط وأدوات التوفيق (المساومة) معاً، وهو الأسلوب الأكثر اقتراباً من الواقع عند معالجة أزمة ما"[1]

الحرب الروسية الأوكرانية: هي حرب بين روسيا وأوكرانيا بدأت في شباط 2014 في أعقاب ثورة الكرامة الأوكرانية، وركزت في البداية على وضع "شبه جزيرة القرم" و"دونباس" كجزء من أوكرانيا،

(1) الرفوع، فيصل عودة؛ فهمي، عبد القادر (2009). نظرية السياسة الخارجية. عمان: المكتبة الوطنية، ص41.

وتضمنت السنوات الثماني الأولى من الصراع ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014، والحرب في "دونباس" خلال الأعوام (2014-2022) وبين أوكرانيا والانفصاليين المدعومين من روسيا، فضلاً عن الحوادث البحرية، والحرب السيبرانية والتوترات السياسية، وبعد التعزيز العسكري الروسي على الحدود الروسية الأوكرانية أواخر عام 2021، توسع الصراع بشكل كبير عندما شنت روسيا غزواً واسع النطاق لأوكرانيا في 24 شباط 2022[1].

الدراسات السابقة :

دراسة المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات (2022)[2] بعنوان: أزمة أوكرانيا: كيف ينظر إليها العرب، ولماذا تباينت مواقفهم منها، حظيت الأزمة الأوكرانية باهتمام عربي كبير لأسباب مرتبطة بقربها الجغرافي من المنطقة العربية، أو انخراط أطراف الصراع نفسها في صراعات أخرى في المنطقة العربية، أو بسبب تداعياتها الكبيرة المحتملة على المنطقة العربية (سياسياً واقتصادياً)، أو بسبب تأثّر الجاليات العربية الموجودة في أوكرانيا بها، وعلى نحو طبيعيّ، تفاوتت المواقف العربية من الأزمة على المستوى الرسمي، وعلى مستوى وسائل الإعلام والرأي العام العربي، وقد أخذ هذا التباين أشكالاً متعددة ظهر بعضها من خلال المواقف أو من خلال درجة الاهتمام بالأزمة وتطوراتها الميدانية والسياسية.

دراسة بوشعالة (2022) [3] بعنوان: تأثير الأزمة الاوكرانية الروسية علي الأمن الغذائي وتداعياتها علي الدول العربية، تعد الحرب الأوكرانية– الروسية أزمة جديدة في ظل النظام العالمي الحالي الذي تطور باتجاه التداخل في النشاط التجاري ومنظمة التجارة العالمية والعولمة بجميع صورها، بما فيها العولمة الاقتصادية وتداخل في الأنشطة التجارية والاقتصادية بمختلف أشكالها وصورها، إذ إن العالم لم يشهد بعد الحرب العالمية الثانية مواجهة شبه مباشرة بين القوى العظمى بالصورة التي نشاهدها اليوم في الحرب الروسية–الأوكرانية.

دراسة معكرون (2022) [4] بعنوان: تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط، إنّ الغزو الروسي لأوكرانيا لا يلغي انطباعًا عربيًّا رسميًّا مفاده أنّ الولايات المتحدة تتراجع طوعًا في المنطقة؛ فهي تنسحب من أفغانستان، وتستعد لاتفاق نووي مع إيران، ولا تدافع بشكل مباشر عن السعودية والإمارات ضد هجمات الحوثيين، وعلى الرغم من هذا الحياد العربي، لا يزال الشرق الأوسط،

---

(1) Harper, Jo (2022), 'Can Ukraine do without Russian gas transit fees?', Deutsche Welle, Source: https://www.dw.com/en/can-ukraine-do-without-russian-gas-transit-fees/a-60552279

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2022) أزمة أوكرانيا: كيف ينظر إليها العرب، ولماذا تباينت مواقفهم منها، الدوحة.

(3) بوشعالة، عمر (2022). تأثير الأزمة الاوكرانية الروسية علي الأمن الغذائي وتداعياتها علي الدول العربية، المركز الديمقراطي العربي.

(4) معكرون، جو (2022) تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات.

على نحو حاسم، ضِمن الأحادية الأميركية في كل جوانب العولمة؛ من تبادلٍ تجاري، وأنظمة مالية، وصفقات أسلحة، لكن الحياد الإقليمي لا يقتصر على الرغبة في عدم التدخل في الأزمة الأوكرانية، بل إنه يشتمل أيضًا على الرغبة في عدم رؤية أيّ طرف في النزاع الأميركي - الروسي غالبًا أو مغلوبًا.

دراسة اتحاد المصارف العربية (2022) [1] **بعنوان: تأثير الأزمة الروسية – الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي تحديات تواجه الدول العربية في تأمين حاجاتها من الحبوب والطحين والخبز**، مع اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية، وفرض عقوبات متزايدة وشديدة من قبل الدول الغربية على روسيا، واحتمال توقف صادرات هاتين الدولتين إلى الخارج لفترة قد تطول، ومنها صادرات الحبوب، تزايدت المخاوف من تداعيات تلك الأزمة على الأمن الغذائي في الدول العربية تحديداً.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة مواضيع ذات صلة مباشرة أو غير مباسرة بموضوع الدراسة الحالية إلا أن الدراسة الحالية تتميز بأنها تبحث في مواقف وتداعيات الأزمة الروسية الأكرانية في عام 2021-2022 على الدول العربية.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي: يعتبر هذا المنهج المناسب للدراسة كونه من أكثرِ المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية الإنسانية[2]؛ فهو طريقة من طرق التحليل عن ظاهرة معينة أو موضوع محدد بهدف الوصول إلى نتائج علمية تخضع للتفسير الموضوعي بما يتوافق مع متغيراتها[3]، وتقوم الدراسة على توظيف المنهج وذلك عن طريق تحليل البيانات المتعلّقة بتداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية وأثرها على الدول العربية.

منهج صنع القرار: يعرف صنع القرار "بأنه اختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة في لحظة معينة بحيث يسعى لحل مشكلة قائمة وفق الأسس الرسمية والغير الرسمية والتي بموجبها يتم تقييم الاختيارات المتاحة"[4]، ومن ثم، فإنه تم توظيف هذا المنهج، في تحليل مواقف الدول العربية تجاه الازمة الاوكرانية الروسية.

---

(1) اتحاد المصارف العربية (2022) تأثير الأزمة الروسية – الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي تحديات تُواجه الدول العربية في تأمين حاجاتها من الحبوب والطحين والخبز، العدد (496).

(2) العمراني، عبد الغني محمد إسماعيل (2012)، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، الطبعة (2)، صنعاء: دار الكتاب الجامعي. ص103)

(3) دويدري، رجاء (2000). البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دمشق: دار الفكر بدمشق. ص 183.

(4) الفاعوري، راكان (2013). عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن. ص245.

المبحث الأول: مواقف الدول العربية من الازمة الروسية – الاوكرانية وتداعياتها:

وسوف يتم تقسيم المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مواقف الدول العربية من الازمة الروسية – الاوكرانية:

من الطرق الرئيسية لتقييم أو تفسير مواقف الدول العربية من الحرب الروسية الأوكرانية والبيانات الرسمية الصادرة عن سلطات تلك الدول في الأيام الأولى للحرب وبعد ساعات من التصويت في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. في الفترة ما بين (24-25) شباط 2022، وأصدرت (8) دول عربية هي: (مصر وقطر وتونس والأردن ولبنان وليبيا والكويت وسوريا) بيانات رسمية عبرت من خلالها عن مواقف سلطاتها تجاه الأزمة الروسية-الأوكرانية، والتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وأظهرت البيانات المصرية والتونسية والأردنية والقطرية مبادئ مشتركة، حتى لو اختلفت التعبيرات من حيث الصياغة، واستندت هذه المبادئ إلى: مخاوف من التصعيد وانعكاساته الإقليمية والعالمية والدعوة لضبط النفس وحل الخلافات بالحوار والطرق الدبلوماسية والوسائل السلمية وتجنب أي عمل من شأنه زيادة التصعيد، والقلق من الانعكاسات الإنسانية، مثل المخاطر التي يتعرض لها المدنيون، كما جاء في البيان القطري، والتداعيات الاقتصادية بشكل خاص، خاصة في ظل فشل الأسواق العالمية في التعافي من الآثار السلبية المترتبة على جائحة كوفيد -19. بالإضافة إلى هذه المبادئ، شدد البيان القطري على ضرورة الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، واحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها[1].

وجاءت التصريحات الرسمية للكويت، ولبنان وليبيا، متسقة مع التصريحات المذكورة أعلاه بخصوص المبدأين الثاني والثالث، والمتعلقين بوقف التصعيد والعودة إلى المفاوضات والحلول السلمية. بالإضافة إلى ذلك، بينما أدان البيانان اللبناني والليبي بوضوح العملية العسكرية الروسية، أعرب البيان الكويتي عن تعاطف واضح مع أوكرانيا من خلال التأكيد على احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها، وفي غياب أي مؤشر على التوافق مع التصريحات العربية أعلاه، أعرب البيان السوري عن دعم نظام بشار الأسد الكامل للحرب الروسية على أوكرانيا، واعتبرها إجراءً عادلاً وطبيعياً في مواجهة سياسات الغرب وأوكرانيا، ومحاولة فرض سياساتهم وسيطرتهم على دول أخرى[2].

وبالتالي، باستثناء سوريا، يمكن القول إن امتناع الإمارات عن التصويت على مشروع قرار مجلس الأمن الدولي الذي يدين روسيا كان، إلى حد كبير، منسجماً مع المبادئ التي تقوم عليها مواقف

---

(1) Zimmermann, S. (2022), What is Nord Stream 2 and how does it link to the Russia-Ukraine crisis?, Euro News, Source: https://www.euronews.com/my-europe/2022/01/24.

(2) Al-Jazeera net. (2021), US 'terrorist' designation of Yemen's Houthis comes into effect, Source: https://www.aljazeera.com/news/2021/1/19.

السلطات العربية فيما يتعلق بتجنب التصعيد والعودة إلى مفاوضات. تشمل عواقب تمرير قرار مجلس الأمن الدولي، بشكل تجريدي ومن حيث المبدأ (بغض النظر عن قدرة روسيا على إجهاض القرار باستخدام حق النقض)، بعض الإجراءات التي يمكن تصنيفها على أنها تصعيد، مثل فرض العقوبات، والتفويض بالعمليات العسكرية المضادة، والنشر. قوات حفظ السلام في مناطق الصراع. تم تعزيز التفسير أعلاه لموقف الإمارات أمام مجلس الأمن الدولي ودعمه ببيان صادر عن بعثة الإمارات لدى الأمم المتحدة[1].

وتماشياً مع نهج الإمارات في توضيح موقفها بعد التصويت، أصدرت وزارة الخارجية المصرية بياناً في 2 مارس 2022، عقب تصويت مصر لصالح قرار يدين التصعيد العسكري الروسي ضد أوكرانيا. وفي نبرة أكثر جرأة فيما يتعلق بتسمية الإجراءات الاستثنائية، أكد البيان مخاوف السلطات المصرية من فرض عقوبات اقتصادية خارج إطار النظام الدولي، ربما في إشارة إلى العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على روسيا منذ عام 2014. وقال البيان إن فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية لم يؤدي إلا إلى تفاقم الأوضاع المتدهورة بالفعل للمدنيين في العديد من البلدان[2].

وفي خطوة إيجابية، أعلن محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، في 4 مارس / آذار 2022، أنه اقترح على الرئيسين الروسي والأوكراني في مكالمتين هاتفيتين منفصلتين استضافة محادثات وساطة لتسوية الصراع بين روسيا وأوكرانيا. أوكرانيا. وفي اتصال هاتفي آخر، يعود تاريخه إلى 9 آذار 2022، بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أعربت السلطات المصرية عن استعدادها لدعم المفاوضات بين السلطات الروسية والأوكرانية، واقترح الرئيس عبد الفتاح السيسي دعم المفاوضات إما من خلال مناقشات ثنائية مصرية منفصلة مع السلطات الروسية والأوكرانية، أو من خلال مناقشات متعددة الأطراف تجلب مصر وروسيا وأوكرانيا وربما دول أخرى إلى طاولة المفاوضات[3].

المطلب الثاني: التداعيات السياسية الازمة الاوكرانية–الروسية على الدول العربية:

يعد الشرق الأوسط أحد المناطق الرئيسية في العالم التي ستتأثر بشكل كبير بالحرب الروسية على أوكرانيا، كما أن معظم هذه البلدان تعاني من اقتصادات هشة ومشاكل مستوطنة مثل الفساد والبطالة

---

(1) Harper. Jo, op. cit.

(2) Nasr, S. (2022), reasons why Egypt condemned the war in Ukraine in a UN resolution, Al-Ahram Gate, Source: https://gate.ahram.org.eg/News/3427993.aspx

(3) Egypt Today. (2022), Egypt has no need to purchase wheat shipments from global market until end of 2022, https://www.egypttoday.com/Article/3/113627.

وغياب الحكم الرشيد والاعتماد على الواردات الخارجية من السلع الأساسية مثل الغذاء والنفط والطاقة وحسب الأرقام المنشورة، فإن حجم التبادل التجاري للدول العربية مع روسيا في الفترة من 2019 إلى 2021 يراوح بين 18 و21 مليار دولار[1]

تعتبر روسيا وأوكرانيا موردي القمح الرئيسيين، وتشكلان معًا ما يقرب من 30 في المائة من العرض العالمي، والعديد من دول المنطقة التي تعتمد بشكل كبير على إمدادات القمح من روسيا وأوكرانيا، مثل مصر وتونس ولبنان واليمن والسودان، تستعد الآن لأزمة قمح حادة في الأشهر المقبلة نتيجة للحرب، وتوقع صندوق النقد الدولي أن الغزو الروسي لأوكرانيا سيعيد تشكيل الاقتصاد العالمي بشكل أساسي، والذي يعاني من آثار جائحة COVID-19 أخيرًا، ستضع الحرب ضغوطًا كبيرة على بعض البلدان قد تؤدي إلى حلقة جديدة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة وأصبح الغزو الروسي لأوكرانيا محسوسًا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في حين أن النطاق الكامل لتأثير الحرب على المنطقة لا يزال غير واضح، يجب تتبع ثلاثة مجالات تأثير يمكن أن تعيد تعريف العلاقات الأمنية والتجارية في المنطقة[2].

أولاً: العلاقات مع روسيا: مع عودة روسيا إلى الظهور كقوة خارجية رئيسية في المنطقة على مدار العقد الماضي، عمقت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا علاقاتها مع روسيا وتكيفت مع الواقع الجيوسياسي لعالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد حيث لم تعد الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون مستعدين لضمان الأمن الإقليمي، ومع ذلك، مع غزو روسيا لأوكرانيا وتجمع الغرب معًا، تجد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نفسها في مأزق استراتيجي: العودة إلى مجال النفوذ الغربي أو الاستمرار في التمركز في كلا المجالين. بينما التزمت العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصمت حيال الغزو الروسي، تغير الوضع الإقليمي والجيوسياسي الراهن، وسيتعين عليها أن تختار جانبًا أكثر وضوحًا.

ثانياً: انعدام الأمن الغذائي وزعزعة الاستقرار: تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكبر مستورد للقمح الروسي والأوكراني، وهي تجد نفسها معرضة للخطر بشكل خاص، حيث يأتي (85%) من القمح المصري من روسيا وأوكرانيا، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وعلى المدى الطويل، قد يكون لذلك تأثير سلبي على الجمهور المصري، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار. من المعروف أن أعمال الشغب في مصر كانت بمثابة حافز للاحتجاجات الجماهيرية.

---

(1) Al-Sharq (2022), Minister of Agriculture to Egypt's self-sufficiency of wheat has reached 62%: https://www.asharqbusiness.com/article/33165

(2) Arab News (2022), 'World's largest wheat importer Egypt achieves 62% self-sufficiency: minister', Source: https://www.arabnews.com/node/2028901/business-economy

ثالثاً: سياسة الطاقة: أثر الغزو الروسي لأوكرانيا أيضًا على سياسة الطاقة والوصول إلى الممرات المائية الاستراتيجية. أدى حياد قادة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى الآن إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، ولا تزال المضائق الاستراتيجية في المنطقة مفتوحة أمام السفن الروسية. ومع ذلك، لا يمكن الحفاظ على الوضع الراهن، وستجد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نفسها بشكل متزايد في مأزق استراتيجي، محليًا وإقليميًا ودوليًا[1]، وحددت عدة عوامل رئيسية تصورات وردود فعل معظم الدول العربية. أولاً، تحاول الدول العربية تجنب الانحياز إلى جانب في صراع، من خلال التحوط في رهاناتهم على القوى الكبرى، وظهر ذلك في تردد دولة عربية رئيسية صوتت في البداية لصالح قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يطالب روسيا بإنهاء غزوها لأوكرانيا، والامتناع عن التصويت على تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كما رفضت الدول المنتجة للنفط زيادة إنتاج النفط والغاز بناءً على طلب الولايات المتحدة لتعويض انخفاض الطلب على النفط والغاز من روسيا[2].

رابعاً: ومن وجهة نظر العديد من حكومات دول منطقة الشرق الأوسط: تبرز الحرب في أوكرانيا المعايير المزدوجة الغربية للولايات المتحدة غزت العراق في عام 2003 دون رد فعل يذكر من دول العالم، بالنسبة للعديد من الأنظمة العربية، كان غزو العراق هو البادرة الأولى للاضطراب المستمر منذ عقدين في المنطقة، ولم يكتف الغزو بتفكيك الحزب الحاكم في العراق ومؤسسات الدولة فحسب، بل فتح أيضًا الباب أمام توسع النفوذ الإيراني في لبنان والعراق وغيرهما، وأدى اندلاع الربيع العربي في عام 2011، إلى إغراق البلدان في أزمات عميقة، كما سمح لايران بتعبئة قوات بالوكالة في سوريا واليمن، لدرجة أن النائب الإيراني السابق ورئيس بلدية طهران الحالي علي رضا زكاني تفاخر ذات مرة بأن إيران يسيطر على ثلاث عواصم عربية ورابعة على الطريق (بيروت وبغداد ودمشق وصنعاء). بالنسبة للدول العربية المختلفة، وخاصة في الخليج، فإن هذا يشكل تهديدًا وجوديًا لأنظمتها[3].

خامساً: شعرت الدول العربية بأن الولايات المتحدة قد تخلت عنها: لأنها واجهت انتشار نفوذ إيران الإقليمي، ولا يوجد التزام من الولايات المتحدة بالحفاظ على النظام العالمي القائم، وتتحدى دول مثل الصين وروسيا وإيران الولايات المتحدة بشكل علني، في الوقت نفسه، أعلنت الولايات المتحدة عزمها الابتعاد عن الشرق الأوسط وتقليص وجودها العسكري، مما يؤدي إلى صراع القوى الإقليمي. وقد دفع

---

(1) Middle East Online (2022), Saudi Arabia offers mediation between Russia and Ukraine', Source: https://bit.ly/3MKwdb7

(2) Al-Jazeera net (2022), UN resolution against Ukraine invasion: Full text,: https://www.aljazeera.com/news/2022/3/3.

(3) Liyan, Qi (2022), China says Ukraine foreign minister sought help to negotiate cease-fire with Russia, The Wall Street Journal, https://www.wsj.com/livecoverage.

هذا الدول العربية إلى إعادة النظر في اعتمادها السابق على مظلة أمنية أمريكية والسعي وراء مصالحها بشكل مستقل عن أمريكا كان أحد جوانب هذا النهج هو البقاء على علاقة جيدة مع جميع القوى الكبرى[1]،

في الشرق الأوسط، دفع فك الارتباط الأمريكي القوى الإقليمية والعالمية لملء الفراغ اللاحق. وشمل ذلك روسيا وبدرجة أقل الصين، ولكن أيضًا دولاً إقليمية مثل الإمارات العربية المتحدة وتركيا، وإسرائيل، لقد تبنوا تفسيراً موسعاً لأمنهم القومي، مما أدى إلى إثارة النزاعات أو جعلها أكثر احتمالاً أو إطالة أمدها في المنطقة، وفي سوريا واليمن وليبيا والعراق، قتل عشرات الآلاف، إن لم يكن مئات الآلاف، ونزح الملايين، حيث سعت جهات فاعلة إقليمية مختلفة إلى تشكيل النتائج السياسية لصالحها في بلدان غالبًا ما تكون بعيدة عن حدودها[2].

وتعد سوريا هي أحد الأماكن التي قد يكون فيها تأثير الحرب في أوكرانيا أكثر وضوحًا بشكل مباشر من حيث الحسابات الإقليمية، وما يقلق العديد من الدول العربية هو أن الحرب في أوكرانيا يمكن أن تقلب الوضع الراهن غير المستقر في سوريا، وكانت هناك مخاوف تم الإعراب عنها مؤخرًا، لا سيما من قبل الملك عبد الله الثاني ابن الحسين خلال زيارة لأمريكا، من احتمال قيام روسيا بسحب بعض قواتها من سوريا للقتال في أوكرانيا، وإعادة تمركز البعض الآخر داخل سوريا، مما يسمح لإيران بتوسيع وجودها في جنوب سوريا، حيث ضمنت روسيا الاستقرار اعتبارًا من عام 2018، هناك حالة عدم استقرار متزايدة اليوم، مع المزيد من الهجمات المنتظمة في المناطق الحدودية[3].

كما يثير احتمال انتشار إيراني موسع بالقرب من مرتفعات الجولان القلق في إسرائيل. إذا زادت التوترات الروسية الإسرائيلية، فقد يقوض ذلك قدرة إسرائيل على شن غارات جوية ضد مواقع إيران وحزب الله في سوريا. وتجنبت روسيا بشكل عام إطلاق صواريخ مضادة للطائرات على الطائرات الإسرائيلية، الأمر الذي فسرته إسرائيل على أنه ضوء أخضر ضمني لمواصلة مثل هذه الهجمات، ومع ذلك، سمحت روسيا باستخدام مثل هذه الصواريخ ضد الطائرات الإسرائيلية في غارة على مواقع عسكرية إيرانية وسوريا مع الوقت، قد يغير هذا المعادلة العسكرية في سوريا[4].

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للأزمة الروسية-الاوكرانية على الدول العربية:

وسوف يتم تقسيم المبحث من خلال المطالب التالية:

---

(1) Ghandour. M (2022), US did not request closure of Suez Canal in face of Russian vessels: SCA chair', Ahram Online, https://english.ahram.org.eg/

(2) Wright, R (2022), Russia and China unveil a pact against America and the West, The New Yorker, https://www.newyorker.com/news/daily-comment

(3) Zhiqun, Z (2022), Why is China reluctant to lead mediation between Russia and Ukraine?, The Hill, Source: https://thehill.com/blogs/congress-blog/foreign-policy.

(4) Yahya, M. (2022) The Arab World and the Ukraine conflict: The quest for nonalignment, Human Rights Middle East North Africa Political Reform, In-Depth Research & Reports

المطلب الأول: التبادل التجاري بين الدول العربية وروسيا:

تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، إلى جانب العقوبات الغربية ضد روسيا، في زيادات حادة في أسعار الطاقة والغذاء سيكون لها تأثير طويل الأجل على أسواق الطاقة والسلع العالمية، دفع الغزو الروسي أوكرانيا إلى حظر تصدير القمح والشوفان والدخن والحنطة السوداء وغيرها من الأطعمة لدعم إمداداتها الغذائية المحلية، كما قلل من قدرة الإنتاج الزراعي في أوكرانيا من خلال التسبب في نزوح جماعي وتدمير البنية التحتية الحيوية ومرافق تخزين الحبوب وتعتمد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل كبير على الواردات الغذائية، وخاصة المواد الغذائية الأساسية مثل القمح، وفقًا للبنك الدولي، تستورد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (50٪) من احتياجاتها الغذائية، وتستورد دول مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد ما بين (80-90٪) من غذائها، واستوردت مصر أكثر من (70٪) من قمحها من روسيا وأوكرانيا في عام 2021، وبالتالي فإن المنطقة بأكملها معرضة لارتفاع أسعار المواد الغذائية وتعطل سلسلة التوريد[1].

إن المعدل السنوي لحجم التبادل التجاري الروسي مع المنطقة العربية خلال السنوات (2020-2022) هو (18) مليار دولار تقريباً، وأن الدول العربية تتوزع إلى مجموعتين هما الدول الأكثر استيراداً للسلع المدنية الروسية (خصوصاً القمح والحديد)، والدول الأكثر استيراداً للسلع العسكرية الروسية؛ فمثلاً تقف مصر، والمغرب، والإمارات، والسعودية، وتونس، والأردن، وقطر، بالترتيب على رأس مجموعة الدول العربية الأكثر استيراداً من روسيا للسلع المدنية، بينما في الجانب العسكري نجد أنه خلال الفترة من (2017–2021) تقف سورية على رأس قائمة الدول المستوردة للسلاح الروسي بنسبة (95%) من أسلحتها، تليها الجزائر بنسبة (81%)، ثم العراق بمعدل (44%)، تليها مصر (41%)، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة (3%)، مع الأخذ في الاعتبار أن حجم مبيعات الروس من السلاح للدول العربية خلال الفترة من (2017-2021) يشكل (21%) من إجمالي مبيعاتها وهو ما يعادل نحو (5) مليارات سنوياً[2]. والجدول التالي يوضح واردات الدول العربية من السلع من روسيا.

جدول (1) واردات الدول العربية من السلع المدنية من روسيا سنة 2020 (بالمليون دولار)

الدولة	مصر	المغرب	الإمارات	السعودية	تونس	الأردن	قطر	لبنان	الجزائر	سورية	عمان	بقية الدول العربية
صادراتها من روسيا	516	393	346	219	125	83	37	12	9	8	2	1

Source: Russia Exports to Palestine, Trading Economics, 14 https://tradingeconomics.com/russia

(1) The Washington Institute (2022), The UN resolution on Ukraine: How did the Middle East vote?, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis.

(2) Sheppard, D. (2021), Opec+ reaches deal to raise oil production', Source: www.ft.com/content.

وتعتمد الدول العربية بشكل كبير على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا، حيث تُظهر البيانات أن الدول العربية قد استوردت نحو (13,165) ألف طن من القمح من روسيا (بتكلفة 2,847 مليون دولار) ونحو (7,598) ألف طن من أوكرانيا (بتكلفة 1,527 مليون دولار) في العام 2020، وقد شكلت واردات القمح الروسي الى الدول العربية نسبة (35.3%) من مجمل صادرات روسيا من القمح، في حين شكلت واردات القمح الأوكراني إلى الدول العربية نسبة (42.1%) من مجمل صادرات أوكرانيا من القمح، والجدول التالي توضح حجم مستوردات الدول العربية من القمح من روسيا واوكرانيا.

جدول (2) واردات الدول العربية من القمح من روسيا – 2020

المصدر: اتحاد المصارف العربية (2022) تأثير الأزمة الروسية – الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي تحديات تُواجه الدول العربية في تأمين حاجاتها من الحبوب والطحين والخبز، العدد (496).

جدول (3) واردات الدول العربية من القمح من اوكرانيا – 2020

	مرتبتها العالمية في استيراد القمح من روسيا	واردات القمح من روسيا (ألف طن)	نسبتها من واردات روسيا من القمح إلى الدول العربية (%)	نسبتها من مجمل صادرات روسيا من القمح (%)
مصر	1	8.254.6	62.7	22.1
السودان	5	1.333.4	10.1	3.6
الامارات العربية	10	674.6	5.1	1.8
عُمان	18	429.1	3.3	1.2
المغرب	19	426.5	3.2	1.1
الأردن	27	292.7	2.2	0.8
السعودية	28	246.5	1.9	0.7
ليبيا	36	170.7	1.3	0.5
لبنان	38	159.4	1.2	0.4
موريتانيا	39	158.1	1.2	0.4
تونس	44	111.3	0.8	0.3
قطر	51	82.0	0.6	0.2
الصومال	65	29.7	0.2	0.1
العراق	89	0.1	0.0004	0.0001
جميع الدول العربية		13.164.6	100.0	35.3

	مرتبتها العالمية في استيراد القمح من اوكرانيا	واردات القمح من اوكرانيا(ألف طن)	نسبتها من واردات أوكرانيا من القمح إلى الدول العربية (%)	نسبتها من مجمل صادرات اوكرانيا من القمح (%)
مصر	1	3.075.2	40.5	17.0
تونس	6	984.0	13.0	5.4
المغرب	7	952.0	12.5	5.3
اليمن	8	708.2	9.3	3.9
لبنان	9	669.7	8.8	3.7
ليبيا	12	546.4	7.2	3.0
الأردن	18	244.1	2.9	1.2
موريتانيا	21	126.1	1.7	0.7
السودان	23	109.5	1.4	0.6
السعودية	27	64.2	0.8	0.4
قطر	31	40.6	0.5	0.2
الصومال	32	40.0	0.5	0.2
عُمان	36	24.2	0.3	0.1
جيبوتي	39	17.1	0.2	0.1
الامارات العربية	40	11.1	0.1	0.1
الجزائر	47	5.4	0.1	0.0
الكويت	56	0.3	0.005	0.002
جميع الدول العربية		7.598.2	100.0	42.1

المصدر: اتحاد المصارف العربية (2022) تأثير الأزمة الروسية – الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي تحديات تُواجه الدول العربية في تأمين حاجاتها من الحبوب والطحين والخبز، العدد (496).

المطلب الثاني: تأثيرات الازمة الاوكرانية على الامن الغذائي للدول العربية

وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي لشهر آذار لعام 2022، يواجه أكثر من (17.4) مليون شخص في اليمن من انعدام الأمن الغذائي، و(3.5) مليون يعانون من سوء التغذية الحاد، و(31000) كانوا في "ظروف شبيهة بالمجاعة"، وأن مستوى الجوع في اليمن غير مسبوق منذ بدء الصراع في عام 2015، فاليمن يستورد أكثر من (50%) من إمدادات القمح من منطقة البحر الأسود، بما في ذلك إعادة تصدير الدقيق من دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أدى غزو أوكرانيا في سوريا والعراق إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتردية، فانقطاع إمدادات القمح وغيره من المواد الغذائية الأساسية أدى إلى زيادة أسعار المواد الغذائية وارتفاع تكاليف المنظمات الإنسانية في سوريا،

واحتجاجات الشوارع في العراق، ففي بداية عام 2022 عانى ما يقرب من (60%) من سكان سوريا من انعدام الأمن الغذائي، بزيادة قدرها (4.5) مليون شخص في عام 2021، فسوريا تستورد ثلثي إمداداتها الغذائية والنفطية، ويأتي معظم قمحها من روسيا[1].

فمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معرضة بشكل خاص للصدمات التجارية بسبب اعتمادها الكبير على الواردات الغذائية، فتعتمد مصر والسودان واليمن، بشكل كبير على واردات الحبوب من روسيا وأوكرانيا، ويعتبر القمح عنصراً غذائيا رئيسيا ومصدراً رئيسيا للسعرات الحرارية في هذه البلدان، وتمثل واردات القمح حوالي (60%) من إجمالي المعروض من القمح في مصر، وهي أكبر مستورد للقمح في العالم، ويأتي حوالي (85٪) من واردات مصر من القمح من روسيا وأوكرانيا، بل إن الاعتماد على استيراد الحبوب أعلى في السودان واليمن حيث يتم استيراد الغالبية العظمى من منتجات القمح والقمح، وحصة روسيا وأوكرانيا في هذه الواردات كبيرة، وتعتبر أوكرانيا وروسيا أيضاً من الموردين المهمين للمنتجات الزراعية الأساسية الأخرى في الشرق الأوسط، وتورد أوكرانيا نحو (30%) من واردات مصر من الذرة. تزود روسيا وأوكرانيا (85%) من زيت عباد الشمس في مصر، ونتيجة لذلك تشهد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفاعات كبيرة في أسعار المواد الغذائية، وتضاعف معدل تضخم أسعار المواد الغذائية في مصر في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2022، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة (12.4%) عن مستواها في عام 2021، وارتفعت تكلفة واردات مصر من القمح بنسبة (46%)، وفي فترة السنتين ارتفعت بنسبة (61%)، وارتفعت تكلفة واردات النفط والمنتجات النفطية بنسبة (93%) بين الربع الثاني لعام 21/2020 والربع الثاني لعام 2022/2021[2]

وتستورد مصر ما يصل إلى (13) مليون طن من القمح سنويًا، وهي أكبر مستورد للقمح في العالم، ويمثل الخبز ومنتجات القمح الأخرى ما يصل إلى (40%) من السعرات الحرارية التي يستهلكها الفرد، وتشكل الواردات أكثر من (60%) من استخدام القمح في جميع أنحاء مصر، وتحصل مصر على أكثر من (70%) من قمحها من البحر الأسود، مما يمثل مشاكل لميزانية مصر: تنفق مصر ما يقرب من (3) مليارات دولار أمريكي سنويًا على واردات القمح[3].

---

(1) Yahya, M, op. cit.
(2) Sheppard, D, op. cit.
(3) Margaret Dene, Hannah Labow, Carol Silber (2022), 'Middle East responses to the Ukraine crisis', The Washington Institute, https://www.washingtoninstitute.org/

وأصبحت مصر تعتمد بشكل متزايد على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها البالغ عددهم (105) ملايين نسمة بمعدل نمو (1.9%) سنوياً، وازداد الاعتماد على استيراد الحبوب بشكل مطرد على مدى العقود الثلاثة الماضية بمعدل أعلى من معدل الإنتاج المحلي[1].

وصرح برنامج الأغذية العالمي أن المستوى الحالي للجوع في اليمن غير مسبوق منذ بدء الصراع في عام 2015، وتستورد اليمن أكثر من (50%) من إجمالي إمدادات القمح من منطقة البحر الأسود، بما في ذلك إعادة تصدير الدقيق من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى[2]، وسترفع الحرب الروسية الأوكرانية تكلفة المواد الغذائية الأساسية في وقت يشهد انعدام الأمن الغذائي الشديد في اليمن، حيث يعاني أكثر من (17) مليون شخص، أو أكثر من نصف سكان اليمن، من انعدام الأمن الغذائي، ويعاني (5.6) مليون شخص من مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي، و(31000) يعانون من ظروف شبيهة بالمجاعة بسبب الحرب الأهلية المستمرة. تعتمد اليمن بشكل كبير على الواردات الغذائية والمساعدات الدولية لتلبية احتياجاتها الغذائية، وتتجاوز القيمة الإجمالية للواردات الغذائية قيمة جميع الصادرات من اليمن، ويصل برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إلى (11) مليون شخص بمساعدة غذائية طارئة[3] .

يتأثر اليمن بشكل مضاعف بعرقلة تصدير البحر الأسود بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا: يشتري اليمن ما يقرب من (45%) من وارداته من القمح من روسيا وأوكرانيا و (12%) أخرى من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى أن الحرب رفعا تكلفة المساعدات الغذائية الطارئة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي بحوالي (23) مليار دولار شهريًا، مما قد يحد من وصول المساعدات المنقذة للحياة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي في اليمن. البنية التحتية الزراعية في اليمن غير موجهة نحو إنتاج الحبوب، كما أن ارتفاع تكلفة الوقود يزيد من تكاليف الإنتاج للمزارعين اليمنيين[4]، وتعد المساعدة الطارئة من خلال توزيع المواد الغذائية وقسائم السلع والمساعدات النقدية ضرورية لمعالجة مستويات أزمة انعدام الأمن الغذائي في اليمن، ويشير محللو المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية إلى الأهمية الخاصة للحفاظ على قيمة التحويلات النقدية في مواجهة ارتفاع التضخم[5].

---

(1) Yahya, M, op. cit.
(2) Sheppard, D, op. cit.
(3) CNN (2022), Sisi contacts Putin days after Western calls on Egypt to announce its stance from the Ukraine crisis, https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/03/09/egypt-sisi-putin-ukraine-russia
(4) Middle East Online (2022), Saudi Arabia offers mediation between Russia and Ukraine, Source: https://bit.ly/3MKwdb7
(5) CNN (2022), After the Security Council voting, the UAE issues the first official statement on Ukraine, https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/02/26

يعتمد لبنان الذي يعاني من ضائقة مالية على روسيا وأوكرانيا في ما يقرب من (90%) من وارداته من القمح، لذلك، تهدد هذه الحرب في أوروبا الشرقية بتفاقم أزمة الأمن الغذائي الشديدة بالفعل في لبنان على خلفية ارتفاع أسعار النفط العالمية، غارقة في أزمة اقتصادية خطيرة دفعت نحو (75%) من سكان لبنان إلى الفقر مع انخفاض قيمة الليرة اللبنانية بنحو (90%) مقابل الدولار الأمريكي منذ عام 2019[1]، لقد سعت حكومة بيروت التي أوشكت على الإفلاس إلى معالجة نقص القمح من خلال لوائح تطالب المواطنين اللبنانيين باستخدام القمح فقط لصنع الخبز المسطح بالإضافة إلى البحث عن مصادر بديلة للقمح في دول أخرى غير روسيا وأوكرانيا، فإن الغزو الروسي لأوكرانيا سيعيق بشدة قدرة السكان اللبنانيين على الوصول إلى القمح، وبسبب انفجار ميناء بيروت في آب 2020، فقد لبنان حوالي (80%) من طاقته التخزينية للقمح [2].

ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فبدون تدخل غذائي جديد وسريع، قد تعاني قطاعات جديدة من اللبنانيين من انعدام الأمن الغذائي، وتحد الحرب الروسية الأوكرانية من وصول القمح للبنان المعتمد على الاستيراد، والذي يقع بالفعل وسط واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر في حين أن لبنان لم يسجل نموًا اقتصاديًا منذ عام 2017، إلا أن تدفق اللاجئين السوريين أدى إلى ارتفاع عدد سكان لبنان بنسبة (30%) في 10 سنوات، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (25%) بين عامي (2017-2020)، وفقًا للأمم المتحدة، فإن أكثر من (80%) من سكان لبنان الذين عاشوا في فقر متعدد الأبعاد في عام 2021، مع انخفاض قيمة العملة اللبنانية، وصل تضخم أسعار الغذاء إلى (400٪) في كانون الأول 2021 مقارنة بعام 2020، ويمثل القمح (38%) من إجمالي استهلاك السعرات الحرارية في لبنان[3].

ويحذر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية "لمنع انعدام الأمن الغذائي من الوصول إلى مستويات لا تطاق وإثارة اضطرابات اجتماعية كبيرة"، "لا يملك لبنان الموارد اللازمة لمعالجة الأزمة بشكل منهجي أو بمفرده ؛ يجب أن تعتمد على الدعم الإقليمي والعالمي والحلول الخاصة[4]، وفي آذار 2022 أعلن البنك الدولي أن لبنان يستورد أكثر من ثلثي من محاصيله من الحبوب من أوكرانيا وروسيا، ولم يكن لديه سوى حوالي شهر من احتياطي الحبوب في ذلك الوقت، وتستورد دول مجلس التعاون

---

(1) Daily News Egypt (2022), G7 ambassadors in Cairo rally behind Ukraine, urge Egypt to condemn Russian offensive', https://dailynewsegypt.com/2022/02/28.

(2) Mai Ghandour (2022), 'US did not request closure of Suez Canal in face of Russian vessels: SCA chair', Ahram Online, https://english.ahram.org.eg

(3) Al-Jazeera (2022), Between support and refusal, 5 different stances for the Arab States on the Russian War on Ukraine, https://www.aljazeera.net/news

(4) Al-Anba (2022), Kuwait stresses the necessity to respect the independence and sovereignty of Ukraine, https://www.alanba.com.kw/1104117

الخليجي ما يصل إلى (90%) من المواد الغذائية، بما في ذلك من البحر الأسود، لكنها نجحت في الحد من تأثيرات السوق الزراعية للحرب الروسية في أوكرانيا، بسبب تنويع مصادر الاستيراد، والاستثمار في التكنولوجيا لتمكين إنتاج الغذاء في المناخات القاحلة، وعززت الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، كما مكنت أسعار النفط المرتفعة حكومات دول مجلس التعاون الخليجي من امتصاص الزيادات في أسعار الغذاء وعزل السكان عن انعدام الأمن الغذائي، على الرغم من الأمن الغذائي النسبي في الأزمة الحالية، يوصي المحللون دول مجلس التعاون الخليجي بتشجيع الإنتاج الزراعي المحلي، والاستثمار في الشركات الزراعية، وبناء احتياطياتها الغذائية والحفاظ عليها لتفادي آثار الأزمات المستقبلية[1]

وفقًا للبنك الدولي، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انقسامًا متزايدًا بين الدول المصدرة للنفط - التي تستفيد من ارتفاع أسعار النفط ومعدلات التطعيم المرتفعة لـ - COVID-19 ومستوردو النفط، الذين يواجهون ارتفاعًا في أسعار المواد الغذائية والطاقة، وتدهورًا في الأرصدة الخارجية، والتوترات الجيوسياسية التي تهدد بزيادة الأسعار، وتآكل الدخل الحقيقي، وتفاقم التوترات الاجتماعية ويؤدي ارتفاع أسعار الوقود إلى تفاقم أزمة الغذاء[2]، وفي العالم العربي، لا يزال الاعتماد على أوكرانيا وروسيا في استيراد القمح، أكبر مصدر للسعرات الحرارية في العالم، أعلى بنسبة (50%) وتوجد أكبر نقاط الضعف في مصر ولبنان والسودان[3] والشكل التالي يبين حصة واردات القمح الروسي والأوكراني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشكل (1) حصة واردات القمح الروسي والأوكراني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المصدر: مبادرة الإصلاح العربي 2022. ملحوظة: يشكل "العالم العربي" الحصة الأكبر من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشمل الأخيرة أيضًا إيران وتركيا وإسرائيل.

---

(1) The Impact of Russia's (2022) Invasion of Ukraine in the Middle East and North Africa

(2) Herman Wang (2022), Saudi crown prince says kingdom still committed to OPEC+ oil agreement with Russia, S&P Global Commodity Insights, Source: https://www.spglobal.com/commodity-insights/en/market-insights/latest-news

(3) Russia Today (2022), Libyan Foreign Ministry announces its condemnation of Russian military operation in Ukraine', Source: https://bit.ly/3J8vRZG

أعلنت كل من روسيا وأوكرانيا بالفعل قيود التصدير لضمان أمنهما الغذائي حتى لو كانت روسيا مستعدة للحفاظ على الصادرات، فإن العقوبات المالية ستظل تحد من توافر التمويل التجاري، وستنعكس المخاطر المتزايدة في أقساط التأمين المرتفعة. سوف ترتفع تكاليف المعاملات. يتأثر الإنتاج في أماكن أخرى أيضًا، نظرًا لأن كل من روسيا وأوكرانيا هما مصدران رئيسيان للأسمدة النيتروجينية والفوسفات والبوتاسيوم. أضف إلى ذلك ارتفاع تكاليف الطاقة، وسيكون التأثير التضخمي على النظم الغذائية العالمية كبيرً. [1]

الخاتمة :

شكلت الأزمة الروسية-الاوكرانية أحد الأزمات الدولية التي أثرت وستؤثر على مختلف دول العالم وخصوصاً الدول العربية التي ترتبط بعلاقات مع روسيا، وكان للأزمة تداعيات سياسية واقتصادية على الدول العربية، حيث تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في حدوث أزمات لإمدادات السلع الأولية المرتبطة بالطاقة، إذ إن روسيا هي أكبر بلد مصدر للغاز الطبعي في العالم، وتستحوذ على حصة كبيرة من صادرات الفحم والنفط الخام، وقد ارتفعت جميع أسعار الطاقة ارتفاعاً حاداً في عام 2022، على عكس القفزات السابقة التي ارتفعت فيها أسعار النفط بشكل أكبر بكثير من أسعار الفحم والغاز، لذا من المتوقع أن تواجه الدول العربية المستوردة للغذاء مخاطر كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والأسمدة واضطراب سلاسل الامداد وانخفاض توريد الحبوب وزيوت الطعام من روسيا وأوكرانيا، وارتفاع كبير في تكاليف الانتاج المحلية في قطاع الزراعة، خاصة بعد أن حظرت أوكرانيا صادرات القمح للفترة المتبقية من عام 2022. وسوف يؤثر ذلك سلباً على كسب العيش، وخاصة لصغار المزارعين والفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً الذين يعتمدون على الزراعة في كسب أرزاقهم.

وقد اتّضح أن الانقسامات العربية حول الأزمة كانت انعكاساً مطابقاً للانقسامات السائدة حول القضايا الكبرى التي تواجه المنطقة العربية، فحلفاء روسيا في المنطقة العربية والرافضين للسياسات الأمريكية فيها أعربوا عن مواقف متعاطفة مع روسيا، في حين كان الديموقراطيون أكثر ميلاً إلى رفض الغزو الروسي لأوكرانيا، وتأييد حق الشعب الأوكراني في مقاومته، رغم تحفظهم عن سياسات الغرب في هذه المسألة. أما الحكومات العربية، فقد مال أكثرها إلى اتخاذ مواقف غير حاسمة في الأزمة بسبب طبيعة المصالح الكبرى التي تربطها بكل من روسيا والولايات المتحدة على حدّ سواء.

(1) Yahya, M, op. cit.

النتائج: خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- تظهر انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات العربية-الروسية في أن العلاقة بين الدول العربية المستوردة للسلع الروسية المدنية والدول العربية المستوردة للسلع العسكرية الروسية كثيراً ما كانت علاقات متضاربة، وأن الحصار الاقتصادي الدولي على روسيا سيشمل السلع المدنية أكثر من السلع العسكرية، وهو ما يعني أن الحاجة الروسية للدول العربية المستوردة للسلع المدنية ستكون أكبر حاجاتها المباشرة للدول العربية المستوردة للسلع العسكرية.
- من المرجح أن يؤدي تصاعد التوترات بين الغرب وروسيا إلى الإضرار بجهود تحقيق الاستقرار الإقليمي، خصوصاً في ليبيا وسوريا، وقد تؤدي الحرب الشاملة بين روسيا وأوكرانيا إلى زيادة حادة في أسعار الطاقة والقمح العالمية، وقد يكون لهذا تأثير إنساني على الدول الهشة في المنطقة العربية، مما يفاقم من مشاكل الحكم فيها، وستجد الدول الإقليمية التي كانت تكافح بالفعل من الناحية الاقتصادية نفسها أضعف وأكثر عرضة للضغوط الخارجية.
- اتخذت معظم الدول العربية موقف الحياد إزاء الصراع الروسي-الأوكراني، فباستثناء سوريا التي أيدت الحرب الروسية على أوكرانيا، وباستثناء الكويت ولبنان اللذين اتخذا موقفاً معارضاً للحرب الروسية على أوكرانيا، وحافظت الدول العربية الأخرى على موقف حياد من الأزمة الروسية-الأوكرانية،
- يشكل الاعتماد الكبير لمعظم الدول العربية على واردات القمح والذرة من كل من روسيا وأوكرانيا تحدياً جدياً في ما خصّ الأمن الغذائي العربي، ولا سيما مع تصاعد حدة الحرب الروسية – الأوكرانية، وتشديد العقوبات على روسيا واحتمال قطعها عن النظام المالي الدولي وحتى منعها من التصدير إلى الأسواق الدولية.
- قبل الحرب الروسية – الأوكرانية شهدت بعض الدول العربية (الجزائر والمغرب وتونس) احتجاجات متفرقة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. ومن المتوقع أن تواجه كثير من الدول العربية بعد انتهاء الحرب ضغوطاً تضخمية متزايدة وخاصة تضخم أسعار الغذاء، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وتدهور الأمن الغذائي، وهو ما من شأنه أن يزيد من حجم المخاطر التي تهدد الاستقرار الاجتماعي بهذه الدول.

التوصيات: فيما يلي عرض لتوصيات الدراسة:

- تعزيز الانتاج المحلي، وتنويع مصادر الواردات، وتقليل الفاقد والمهدر من الطعام في جميع مراحل سلاسل التوريد، واتاحة البذور والأسمدة والوقود لمنتجي الأغذية، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، مصانع الأغذية المحلية.

- التوسع الزراعي الرأسي أي زيادة الانتاجية بالتوسع في استنباط أصناف جديدة عالية الانتاجية والجودة وذات احتياجات مائية أقل ومقاومة للتغيرات المناخية لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي.

المراجع:

المراجع العربية:

1. الكتب

دويدري، رجاء (2000). البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دمشق: دار الفكر بدمشق.

الرفوع، فيصل عودة؛ فهمي، عبد القادر (2009). نظرية السياسة الخارجية. عمان: المكتبة الوطنية.

العمراني، عبد الغني محمد إسماعيل (2012)، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، الطبعة (2)، صنعاء: دار الكتاب الجامعي.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2022) أزمة أوكرانيا: كيف ينظر إليها العرب، ولماذا تباينت مواقفهم منها، الدوحة.

معكرون، جو (2022) تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات.

2. المقالات:

اتحاد المصارف العربية (2022) تأثير الأزمة الروسية – الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي تحديات تُواجه الدول العربية في تأمين حاجاتها من الحبوب والطحين والخبز، العدد (496).

بوشعالة، عمر (2022). تأثير الأزمة الاوكرانية الروسية علي الأمن الغذائي وتداعياتها علي الدول العربية، المركز الديمقراطي العربي.

الفاعوري، راكان (2013). عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

Al-Aan, T. (2022), The Turkish Presidency: Russia will fall in a fatal mistake if it will take this action, , https://bit.ly/3q90R4p

Al-Anba (2022), Kuwait stresses the necessity to respect the independence and sovereignty of Ukraine, https://www.alanba.com.kw/1104117

Al-Jazeera (2022), Between support and refusal, 5 different stances for the Arab States on the Russian War on Ukraine, www.aljazeera.net/news

Al-Jazeera net (2022), UN resolution against Ukraine invasion: Full text,: https://www.aljazeera.com/news/2022/3/3.

Al-Jazeera net. (2021), US 'terrorist' designation of Yemen's Houthis comes into effect, Source: https://www.aljazeera.com/news/2021/1/19.

Al-Sharq (2022), Minister of Agriculture to Egypt's self-sufficiency of wheat has reached 62%: https://www.asharqbusiness.com/article/33165

Arab News (2022), 'World's largest wheat importer Egypt achieves 62% self-sufficiency: minister', Source: https://www.arabnews.com

CNN (2022), After the Security Council voting, the UAE issues the first official statement on Ukraine, https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/02/26

CNN (2022), Sisi contacts Putin days after Western calls on Egypt to announce its stance from the Ukraine crisis, arabic.cnn.com

Daily News Egypt (2022), G7 ambassadors in Cairo rally behind Ukraine, urge Egypt to condemn Russian offensive', dailynewsegypt.com.

Egypt Today. (2022), Egypt has no need to purchase wheat shipments from global market until end of 2022, www.egypttoday.com.

Ghandour. M (2022), US did not request closure of Suez Canal in face of Russian vessels: SCA chair', Ahram Online, english.ahram.org.eg/

Harper, Jo (2022), 'Can Ukraine do without Russian gas transit fees?', Deutsche Welle, Source: https://www.dw.com/en

Herman Wang (2022), Saudi crown prince says kingdom still committed to OPEC+ oil agreement with Russia, Insights, www.spglobal.com/com

Liyan, Qi (2022), China says Ukraine foreign minister sought help to negotiate cease-fire with Russia, The Wall Street Journal, https://www.wsj.com/livecoverage.

Mai Ghandour (2022), 'US did not request closure of Suez Canal in face of Russian vessels: SCA chair', Ahram Online, //english.ahram.org.eg

Margaret Dene, Hannah Labow, Carol Silber (2022), 'Middle East responses to the Ukraine crisis', , www.washingtoninstitute.org

Mellen, R. (2022), In videos and photos, a timeline of Russia's war on Ukraine www.washingtonpost.com/world/2022/03/02

Middle East Online (2022), Saudi Arabia offers mediation between Russia and Ukraine', Source: https://bit.ly/3MKwdb7

Middle East Online (2022), Saudi Arabia offers mediation between Russia and Ukraine, Source: https://bit.ly/3MKwdb7

Nasr, S. (2022), reasons why Egypt condemned the war in Ukraine in a UN resolution, Al-Ahram Gate, Source: gate.ahram.org.eg/News.

Russia Today (2022), Libyan Foreign Ministry announces its condemnation of Russian military operation in Ukraine', Source: bit.ly/3J8vRZG

Sheppard, D. (2021), Opec+ reaches deal to raise oil production', Financial Times, Source: www.ft.com/content.

The Washington Institute (2022), The UN resolution on Ukraine: How did the Middle East vote?, www.washingtoninstitute.org/policy-analysis.

U.S. Energy Information Agency (2020), OPEC+ agreement to reduce production contributes to global oil market rebalancing, www.eia.gov

Wright, R (2022), Russia and China unveil a pact against America and the West, The New Yorker, www.newyorker.com/news/daily-comment

Yahya, M. (2022) The Arab World and the Ukraine conflict: The quest for nonalignment, Human Rights Middle East North Africa Political Reform, In-Depth Research & Reports

Zhiqun, Z (2022), Why is China reluctant to lead mediation between Russia and Ukraine?, The Hill, Source: https://thehill.com/blogs/congress-blog

Zimmermann, S. (2022), What is Nord Stream 2 and how does it link to the Russia-Ukraine crisis?, Euro News, https://www.euronews.com/my-europe/2022/01/24.

تأثير تقلد دونالد ترامب للرئاسة الأمريكية على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية (2017-2021) "دراسة حالة : العلاقات السياسية والأمنية و الاقتصادية"

The impact of Donald Trump's assumption of the US presidency on the nature of US-Russian relations (2017-2021)

"Case Study: Political, Security and Economic Relations"

إعداد:

أ. وسيم سالم عبد الله المزوغي

محاضر بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

الملخص :

ركزت الدراسة على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية منذ تقلد (دونالد ترامب) للرئاسة، والتأثير الذي أحدثه على تلك العلاقة من الناحية السياسية و الأمنية و الاقتصادية ، و توصلت الدراسة إلى أن جانب عدم الثقة كان سائداً بين الطرفين خلال تلك الفترة و لم يظهر أي تقدم ملموس في تحسن العلاقات بين الجانبين من الناحية السياسية، أما من الناحية الأمنية فلم يكن هناك جانب من جوانب التعاون بين الطرفين سوى التعاون المحدود في مجال مكافحة الإرهاب و الأمن الإلكتروني (السبراني)، وانسحبت الولايات المتحدة من كل الاتفاقيات و المعاهدات التي تربط بين الجانبين ما عدا معاهدة (ستارت الجديدة)، و من الناحية الاقتصادية فإن الروس تمكنوا من التكيف و تجاوز العقوبات الأمريكية كما استطاعوا ايجاد بدائل لأسواقهم ، و ردوا بفرض عقوبات مماثلة.

الكلمات المفتاحية : التأثير ، دونالد ترامب ، العلاقات الأمريكية الروسية ، التعاون ، الصراع.

Abstract :

The study focused on the nature of the US-Russian relations since (Donald Trump) assumed the presidency, and the impact he had on that relationship in terms of political, security and economic aspects , The study concluded that the

aspect of mistrust was prevalent between the two parties during that period, and no tangible progress was shown in the improvement of relations between the two sides from the political point of view , As for security, there was no aspect of cooperation between the two parties, except for limited cooperation in the field of combating terrorism and electronic (cyber) security , And the United States withdrew from all agreements and treaties that bind the two sides, except for the New START Treaty , From an economic point of view, the Russians were able to adapt and bypass the US sanctions, and they were also able to find alternatives to their markets, and they responded by imposing similar sanctions.

Keywords: influence , Donald Trump, US-Russian relations, cooperation, conflict.

المقدمة :

يُشكل التدخل الروسي المزمع في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016م -و التي تمخض عنها وصول (دونالد ترامب) للرئاسة- في حالة صحته تهديداً حقيقياً و مباشراً للأمن القومي الأمريكي ، و تعد سابقة من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تعد روسيا من الدول التي تشكل خطراً استراتيجياً وأيدولوجياً على الولايات المتحدة و حلفائها ، و يمس هذا التدخل بمكانة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي ، و بالرجوع لفترة الحرب الباردة تجد أن الولايات المتحدة أكثر الدول استخداماً لهذا الأسلوب في سياستها الخارجية ، حيث تدخلت في السياسات الداخلية للعديد من الدول أثناء تلك الفترة لفرض هيمنتها و أجندتها على المستوى الدولي.

يعتبر (دونالد ترامب) أكثر رؤساء الولايات المتحدة أثارة للجدل ، ابتداءً من وصوله للسلطة و التي أثارت شكوكاً كبيرة على خلفية التدخل الروسي في الانتخابات و مروراً بسياساته الداخلية و الخارجية و حتى انتهاء مده ولايته و خسارته الانتخابات أمام (بايدن) التي أدت إلى اقتحام الكونغرس الأمريكي من قبل مؤيديه ، والتي تعد سابقة أخرى من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة ، لذلك فإن هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية في الفترة التي أرتبط فيها وصول رئيس للولايات المتحدة على خلفية تدخل دولة تشكل نداً قوياً للولايات المتحدة من الناحيتين الإستراتيجية و الإيديولوجية.

الدراسات السابقة :

1) دراسة : Thomas Graham بعنوان (America's Policy on Russia during the Trump Presidency) 2016 :[1]

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي :

- إن أي محاولات لعزل روسيا من قبل الولايات المتحدة لن تكون مثمرة.
- يجب التعامل مع روسيا على أنها لا صديقة ولا عدوه ، فهناك مجالات يجب على الولايا ت المتحدة مقاومتها مع روسيا و مجلات أخرى يجب فيها أن تتعاون معها مثل الدفاع الصاروخي و الإرهاب.
- إن الولايات المتحدة بحاجة إلى احترام القوة الروسية ، لأن روسيا أكثر قدرة مما يعتقد الغرب.

2) دراسة : Eugene Rumer , Richard Sokolsky بعنوان (Thirty Years of U.S. Policy Toward Russia: Can the Vicious Circle Be Broken?) 2019 :[2]

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي :

- روسيا طرف فاعل و مهم على المسرح العالمي بطموحات بعيدة المدى و قدرات كبيرة.
- من مصلحة الولايات المتحدة إقامة علاقة مستقرة و مستدامة مع روسيا ، فلا يمكن لواشنطن أن تتجاهل روسيا أو تتبنى موقفاً تصادمياً من شأنه أن يزيد التوترات و الصراع.
- من غير الواقعي أن نتوقع أن تكون العلاقة بين الولايات المتحدة و روسيا خالية من المنافسة و التوترات ، و لكن حتى إذا تعذر حل الاختلافات الرئيسية يمكن إدارتها بشكل أكثر فاعلية.

3) دراسة : Charles E. Ziegler ، بعنوان (A Crisis of Diverging Perspectives: U.S.-Russian Relations and the Security Dilemma) 2021 :[3]

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي :

- إن معالجة المعضلة الأمنية مع موسكو لا يعني الاستسلام لجميع مطالبها ، لكن معاملتها كقوة عظمى قد يقلل من التوترات و يضع الأساس لاتفاقيات أكثر جوهرية.

[1] Thomas , Graham , "America's Policy on Russia during the Trump Presidency" , The Royal Institute of International Affairs , December , 2016.
[2] Eugene , Rumer , Richard , Sokolsky , "Thirty Years of U.S. Policy Toward Russia: Can the Vicious Circle Be Broken?" , Carnegie Endowment for International Peace , 2019.
[3] Charles , E. Ziegler , "A Crisis of Diverging Perspectives: U.S.-Russian Relations and the Security Dilemma" , The Scholar , Volume 4 , Issue 1 , Winter , 2021.

- على الولايات المتحدة أن تدرك أن لدى روسيا مخاوف أمنية حقيقية فيما يتعلق بتوسيع حلف الناتو.
- إن انعدام الثقة بين الطرفين يمكن أن يتصاعد بسرعة إلى صراع تقليدي أو نووي واسع النطاق.

الإشكالية :

أثار (دونالد ترامب) الجدل سواءً على مستوى سياسته الداخلية أو سياسته الخارجية منذ حملته الرئاسية في 16 يونيو 2015م و اثناء توليه السلطة منذ 20 يناير 2017م و حتى بعد انتهاء مده توليه السلطة في 20 يناير 2021م ، و من خلال هذه الدراسة سيتم التركيز على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية منذ تقلد (دونالد ترامب) الرئاسة و التأثير الذي أحدثه على تلك العلاقة ؛ لما لها من ثقل و حساسية على الصعيد الدولي ، و ذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

- ما هو تأثير تقلد دونالد ترامب للرئاسة الأمريكية على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية ؟

و من خلال التساؤل الرئيسي ينبثق تساؤلين اثنين هما :

- كيف كانت العلاقات السياسية الأمريكية الروسية خلال فترة رئاسة (دونالد ترامب) ؟
- كيف كانت العلاقات الأمنية الأمريكية الروسية خلال فترة رئاسة (دونالد ترامب) ؟
- كيف كانت العلاقات الاقتصادية الأمريكية الروسية خلال فترة رئاسة (دونالد ترامب) ؟

الفرضية :

وضعت هذه الدراسة عدد من الفرضيات و هي :

1) إن العلاقات الأمريكية الروسية أخذت طابع التعاون خلال فترة رئاسة (دونالد ترامب).

2) إن العلاقات الأمريكية الروسية أخذت طابع الصراع خلال فترة رئاسة (دونالد ترامب).

3) إن العلاقات الأمريكية الروسية أخذت طابع التعاون حيناً و الصراع حيناً أخر خلال فترة رئاسة (دونالد ترامب).

مفاهيم الدراسة :

1) التأثير : يعرف التأثير لغةً كما جاء في كتاب (لسان العرب) لابن منظور على أنه " إبقاء الأثر في الشيء، وأثر في الشيء ترك فيه أثراً، والآثارُ الأعلام، و الأثيرةُ من الدواب العظيمة الأثر في الأرض

بخفها أو حافرها"[1]، أما اصطلاحاً فهو "فعل انتقائي و اختياري ينشد التغيير، و الحفاظ على الجوهر في الآن ذاته"[2].

2) **دونالد ترامب :** دونالد جون ترامب (بالإنجليزية: Donald John Trump Ltspkr.png) ولد في 14 يونيو 1946م وهو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة من الفترة 2017م إلى 2021م ، و قبل دخوله السياسة كان رجل أعمال وشخصيّة تلفزيونية[3].

3) **العلاقات الأمريكية الروسية :** يمكن تعريفها إجرائياً على أنها (كل التفاعلات السياسية و الاقتصادية و الأمنية و الاجتماعية بين الولايات المتحدة و روسيا سواءً كانت تعاون أو صراع)

4) **التعاون :** يمكن أن نعرف التعاون بصورة عامة على أنه (اشتراك بين مجموعة من الأفراد وتكاتفهم من أجل أن يقوموا بتحقيق هدف ما وإتقان مهمة ما، أو أنه عبارة عن مساعدة الآخرين من أجل إتمام حاجتهم والعمل على إيثار وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية)[4].

5) **الصراع :** وفقاً لقاموس لونجمان فإن الصراع عبارة عن (حالة من الاختلاف او عدم الاتفاق بين الجماعات ، أو مبادئ و أفكار متعارضة أو متناقضة)[5].

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى النقاط التالية :

1) التعرف على طبيعة العلاقات السياسية الأمريكية الروسية خلال فترة رئاسة (دونالد ترامب).
2) التعرف على طبيعة العلاقات الأمنية الأمريكية الروسية خلال فترة رئاسة (دونالد ترامب).
3) التعرف على طبيعة العلاقات الاقتصادية الأمريكية الروسية خلال فترة رئاسة (دونالد ترامب).
4) التعرف على الطابع المميز للعلاقات الأمريكية الروسية خلال فترة رئاسة (دونالد ترامب).

أهمية الدراسة :

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ط4 ، بيروت: دار صادر للطباعة و النشر، 2005 ، ص52.
[2] صليحة ، بردي ، مقاربة التأثير الأدبي في الدراسات المقارنة: بحث في المصطلح و المنهج ، الشلف: جامعة الشلف، 2015 ، ص2.
[3] ويكيبيديا ، "دونالد ترامب" ، على شبة الانترنيت ، الزيارة 10-02-2023، على الرابط :
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AF_%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8
[4] أمل ، سالم ، "مفهوم التعاون" ، الموسوعة العربية الشاملة ، على شبة الانترنيت ، الزيارة 08-02-2023، على الرابط :
https://www.mosoah.com/career-and-education/education/%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87/
[5] أحمد ، وهبان ، محاضرة بعنوان "الصراع الدولي – الأزمة الدولية" ، الإسكندرية : كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم الإنسانية ، جامعة الإسكندرية ، ص3.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تدرس طبيعة العلاقة بين دولتين لهما ثقل كبير على المستوى الدولي و التي أخذت أنماط مختلفة من الصراع و التعاون على مر التاريخ ، بالإضافة إلى الأجندات التي تسعى كلاً من الدولتين إلى هيمنتها على الصعيد الدولي ، كما أنها ركزت على فترة رئاسة (دونالد ترامب) و تأثيرها على طبيعة العلاقة بين البلدين و خصوصاً أن تلك الفترة أثارت جدل واسع بسبب السياسات التي أنتهجها (دونالد ترامب) سواءً على المستوى الداخلي لبلاده أو على المستوى الدولي.

مناهج و مداخل الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي (الوصفي) ؛ و ذلك لدراسة التأثير الذي أحدثه تقلد الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية و التي استمرت لولاية واحدة ، و كيف كان انعكاسها على العلاقة بين البلدين من ناحية التعاون أو الصراع أو التعاون حيناً و الصراع حيناً أخر ، كما استخدمت الدراسة المدخل التاريخي لتتبع الأحداث التاريخية التي وقعت بين الجانبين خلال تلك المدة.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية للدراسة : تتثمل الحدود المكانة لهذه الدراسة في دولتي (الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الاتحادية).

الحدود الزمانية للدراسة : تبدأ الحدود الزمانية للدراسة من تنصيب الرئيس الخامس و الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الجمهوري (دونالد ترامب) في 20 يناير2017م و تنتهي بانتهاء الأربع سنوات من مدة رئاسته في 20 يناير 2021م بعد هزيمته في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في 3 نوفمبر 2020م و فوز المرشح الديمقراطي (جو بايدن).

خطة الدراسة :

أولاً : التأثير السياسي لتقلد (دونالد ترامب) للرئاسة الأمريكية على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية.

ثانياً : التأثير الأمني لتقلد (دونالد ترامب) للرئاسة الأمريكية على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية.

ثالثاً : التأثير الاقتصادي لتقلد (دونالد ترامب) للرئاسة الأمريكية على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية.

أولاً : التأثير السياسي لتقلد (دونالد ترامب) للرئاسة الأمريكية على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية:

قبل تولي (ترامب) للرئاسة قام بمدح (بوتين) و وصفه بأنه "زعيم أكثر بكثير من أوباما" في حين رد (بوتين) على هذه المجاملة و وصفه بأنه "لامع و موهوب" ، مما يعطي انطباع على وجود مؤشرات إيجابية على العلاقة بين (دونالد ترامب) و (فلاديمير بوتين)[1] ، و أشارت بعض الاستطلاعات أن العلاقات الأمريكية الروسية ستكون أفضل في عهد (ترامب) بنسبة قدرها (59%) ، بينما يعتقد (35%) أنها ستبقى على حالها ، و توقع (6%) أنها ستكون أسوء مما عليه قبل وصول (ترامب) ، و في تصريح لـــــ(بوتين) في 9 نوفمبر 2016م أكد فيه "أن روسيا مستعدة و تسعى دائماً للعودة إلى العلاقات الكاملة مع الولايات المتحدة ، نعلم أن هذا لن يكون سهلاً ، و لكننا مستعدون للسير في هذا الطريق[2].

عند وصول (ترامب) إلى السلطة أعرب عن رغبته في تحسين العلاقات الأمريكية الروسية ، كما أشاد بالرئيس الروسي (بوتين) ، حيث أن العلاقة بين البلدين تدهورت على أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة (القرم) في عام 2014م ، كما كان هناك توقعات كبيرة لدى المسؤولين الروس في تحسن العلاقة بين البلدين بعد وصول (ترامب) إلى السلطة [3].

منذ تولي الرئيس (ترامب) للسلطة لم يظهر أي إنجازات ملموسة في العلاقات الأمريكية الروسية ، و لايزال جانب عدم الثقة بين الطرفين سائداً على الرغم من التفاؤل المبدئي الذي كان سائداً قبل تولي (ترامب) لمنصبه[4].

في عام 2017م صرح الرئيس الروسي (بوتين) بأن "العلاقات مع أمريكا أصبحت رهينة للوضع السياسي الداخلي في الولايات المتحدة ، حيث تستخدم قوى معينة العلاقات الروسية الأمريكية لحل المشاكل الداخلية في الولايات المتحدة[5].

قبل قمة (هلسنكي) التي جمعت (ترامب) و (بوتين) في يوليو 2018م ، صرح (ترامب) و وصف طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية السابقة بأنها "سنوات من الحماقة و الغباء الأمريكي" لسوء العلاقات

---

[1] Martin , Russell , "US-Russia relations Geopolitical, security, economic and human dimensions" , European Parliamentary Research Service , PE 698.919 – February , 2022 , p11.
[2] Flemming , S. Hansen , "Donald Trump and US-Russian relations" , Diis , November , 2016 ,p2.
[3] Feng , Yujun , "The US—Russia relations since Trump took office and China's policy choices" , Vestnik of Saint Petersburg University - International Relations , vol. 12, issue 4 , 2019 ,p422.
[4] Javier , M. Hernandez , "Strategic Stability and Great-Power Rivalry in U.S.-Russia Security Relations" , Spanish Journal of North American Studies , No Year , p2.
[5] Andrei , Korobkov , "Donald Trump and the Evolving U.S.-Russia Relationship" , Perceptions , Spring-Summer, No 24 , Number 1 , 2019 , p55.

السابقة مع روسيا، و بدأ أكثر ميلاً لتصديق الرواية الروسية التي تفيد بعدم التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية من تقرير الاستخبارات الأمريكية الذي يؤكد التدخل الروسي في انتخابات عام 2016م [1].

بعد تصريحات (ترامب) في قمة (هلسنكي) أثار الشكوك بشكل كبير في الداخل الأمريكي ، و ذلك على خلفية التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية ، مما جعل البعض في الولايات المتحدة يتهمه بالعمالة لصالح روسيا [2]، و في المقابل كانت موسكو تنظر إلى (ترامب) على أنه محاور أكثر ملائمة ، بل حتى أكثر من ذلك ؛ وذلك بسبب قلة خبرته في المسائل الدولية[3].

و بالرغم من أن العلاقات في فترة رئاسة (ترامب) مع روسيا كانت توحي بأنها جيدة ، إلا أن (ترامب) ابدى تشدداً كبيراً في بعض النواحي ، حيث فرضت الولايات المتحدة عقوبات على روسيا تمثلت في (CAATSA قانون معاقبة أعداء أمريكا ، و الانسحاب من اتفاقية الأجواء المفتوحة ، ومعاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى)[4].

كرد فعل على العقوبات الاقتصادية الأمريكية على روسيا في مطلع عام 2017م جاء الرد الروسي دبلوماسياً بطلب خفض عدد الموظفين الدبلوماسيين الأمريكيين في روسيا إلى (455) موظف ، كما رفضت حق السفارة الأمريكية من استخدام عدد من ممتلكاتها في العاصمة الروسية موسكو ابتداءً من شهر أغسطس 2017م ، و كرد فعل أمريكي على هذا التصرف الروسي طلبت الولايات المتحدة من روسيا إغلاق قنصليتها في (سان فرانسيسكو) ، بالإضافة إلى وكالتين في كلاً من (واشنطن) و (نيويورك) ، كما خفضت من إصدار التأشيرات للمواطنين الروس الراغبين في الذهاب للولايات المتحدة، بالإضافة إلى تفتيش بعض الوكالات الدبلوماسية الروسية في كلاً من (واشنطن) و (فرنسيسكو) ، و في 29 مارس 2018م طردت الولايات المتحدة (60) دبلوماسياً روسياً ، و وجهت لهم تهم بالتجسس ، كما قامت بإغلاق القنصلية الروسية في (سياتل) ، و في المقابل أغلقت روسيا القنصلية الأمريكية في (سانت بطرسبرغ) و طردت على الفور (60) دبلوماسياً أمريكياً[5].

إن العقوبات التي فرضت على روسيا من قبل الولايات المتحدة لن تؤدي إلى إضافة المزيد من التوتر؛ و ذلك لأن العلاقة مشحونة بالفعل بين الجانبين[6]، كما إن سلسلة العقوبات التي فرضتها إدارة (ترامب)

---

[1] Martin , Russell , op.cit , p12.
[2] Andrei , A. Sushentsov , Maxim , A. Suchkov , "The Nature of the Modern Crisis in U.S.-Russia Relations", Russia in Global Affairs , VOL. 16 , No. 4 , October – December , 2018 , p130.
[3] Witold , Rodkiewicz , "Russia on the US presidential elections Neutrality - with a slight tilt towards Trump" , Centre for Eastern Studies , November, 2020, p4.
[4] Martin , Russell , op.cit , p12.
[5] Feng , Yujun , op.cit , p424.
[6] Eugene , Rumer , op.cit , p33.

فشلت في تحقيق أهدافها و تغيير السلوك الروسي ، بل و دفعت روسيا أكثر نحو الصين ، و التي يعتبرها (ترامب) أكثر خطورة من روسيا[1].

باعتبار أن (ترامب) رجل أعمال و كل حساباته تخضع لمنطق الربح و الخسارة فإن (ترامب) يرفض تقديم أي مساعدات مالية أو عسكرية للأنظمة السياسية الفاسدة أو غير المستقرة خارج حلف الناتو ، و هذا النهج في سياسته يلغي الخلافات الاستراتيجية و الأيديولوجية بين الولايات المتحدة و روسيا ، خاصة مع أنظمة دول أوروبا الشرقية ، مما يمهد لاستقرار و تحسين العلاقة بينهما ، كما يرى البعض أن (ترامب) حاول تكرار تجربة (نيكسون/كسنجر) السياسية عندما استخدمت الولايات المتحدة الصين كورقة لعب ضد الاتحاد السوفيتي في سبعينيات القرن الماضي ، لكن هذه المرة بعكس اللعبة و استخدام روسيا كورقة لعب ضد الصين ، باعتبار الأخيرة مصدر التهديد الاستراتيجي للولايات المتحدة[2].

حافظ (ترامب) على سياسة الولايات المتحدة الاستراتيجية و التي شعارها (أمريكا أولاً) ، كما استمر أيضاً في شيطنة الطبقة السياسية الروسية[3]، لكن الأمر المستغرب هو أن كلاً من البلدين تبادلا الشحنات الطبية اثناء جائحة كورونا (COVID 19) ، مما يشير إلى إمكانية وضع البلدين خلافاتهما السياسية جانباً و خلق نوع من أنواع التعاون المشترك فيما بينهم[4].

و مما سبق يمكن القول بأن كل المؤشرات الأولية كانت توحي بشكل كبير بأن العلاقات الأمريكية الروسية من الناحية السياسية في عهد (ترامب) ستكون أفضل بكثير مما كنت عليه أبان فترة الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) و التي كانت مشحونة بين الجانبين ؛ و ذلك من خلال ما أدلى به كلاً من (ترامب) و (بوتين) من تصريحات أعطت إيحاء إيجابي بإمكانية تحسن تلك العلاقات ، و لكن من المرجح أن الضغوطات الداخلية في الولايات المتحدة بسبب خلفية التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية أجبرت (ترامب) على اتباع نهج معادي لموسكو ، و بهذا أصبحت سياسة (ترامب) تجاه موسكو ما هي إلا امتداد لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام تجاه روسيا ، مما جعل عدم الثقة هو الطابع المسيطر على العلاقات السياسة بين الجانبين خلال فترة رئاسة (ترامب) ، بالإضافة إلى عدم احراز أي تقدم ملحوظ في العلاقات بينهما.

[1] Harsh , V. Pant , "How Donald Trump has changed the world" , Observer Research Foundation , November , 2020 , p20.
[2] Andrei , Korobkov , op.cit , p49.
[3] Javier , M. Hernandez , op.cit , p9.
[4] Oleg , Shakirov , "The Future of U.S.–Russia Relations" , Russian International Affairs Council , No 31 , 2020 , p3.

ثانياً : التأثير الأمني لتقلد (دونالد ترامب) للرئاسة الأمريكية على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية:

مع بداية فترة رئاسة (ترامب) ظهرت بعض المؤشرات على أن واشنطن و موسكو يبذلان جهوداً كبيرة لإدارة خلافهما ، ففي عام 2017م أُنشأت وحدة أمن الكتروني مشتركة بين الولايات المتحدة و روسيا ، و فسرها البعض بأنها خطوة ذكية من إدارة (ترامب) ؛ وذلك لإن العديد من التهديدات الإلكترونية التي تواجهها الولايات المتحدة تأتي من روسيا[1].

وصفت الخارجية الروسية في عام 2017م التصريحات الأمريكية المناهضة لروسيا بأنها تصريحات تصادمية بين البلدين ، كما صرح (بوتين) في شهر مارس 2018م بأن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ بأنه مجرد خطأ[2].

فيما يتعلق بالقضايا الدولية ذات الأهمية البالغة بالنسبة لروسيا فإن (ترامب) قام بتزويد أوكرانيا بالأسلحة لدعمها في حربها ضد القوات الانفصالية ، كما أنه لا يعتبر ضم روسيا لشبة جزيرة (القرم) عمل قانوني[3]، كما أجاز (ترامب) على عكس الإدارة السابقة له استخدام القوات الأمريكية في ضرب أهداف عسكرية روسية و سورية في عدة مناسبات ؛ و ذلك كإجراء عقابي ضد الممارسات التي يقوم بها كلاً من قوات النظام السوري المدعومة من قوات (فاغنر) الروسية الخاصة[4].

في عام 2018م أصدرت وزارة الدفاع في إدارة (ترامب) وثيقة استراتيجية للدفاع الوطني ، حيث وضحت فيها المنافسة الاستراتيجية طويلة الأمد مع روسيا و الصين ؛ وذلك باعتبارهما أولوية رئيسية لدى إدارة (ترامب) ، كما شدد (بوتين) في عام 2018م على أن الاستراتيجية النووية لروسيا لا تعتمد على توجيه ضربات استباقية ، بل أنها تعتمد على أنظمة متطورة من الانذار المبكر التي تمكنها من الرد الفوري على أي تهديد مباشر على أمن روسيا ، حيث تعتمد روسيا بشكل كبير على الأسلحة النووية قصيرة المدى (التكتيكية) ؛ وذلك لإحداث موازنة مع تفوق الولايات المتحدة و حلف شمال الأطلسي في المنطقة[5].

[1] Martin , Russell , op.cit , p8.
[2] Charles , E. Ziegler , op.cit , pp19-20.
[3] Javier , M. Hernandez , op.cit , p2.
[4] Giovanna , D. Maio , "US-Russia Relations in The Trump Era" , IRSEM , No. 109 , November , 2020 ,p9.
[5] Charles , E. Ziegler , op.cit , pp21-23-24.

يُعتبر التعاون في مكافحة الإرهاب واحدة من المجالات القليلة التي تعاون فيها الجانبين الروسي و الأمريكي بشكل كبير منذ وصول (ترامب) للسلطة ، و أدى هذا التعاون إلى منع وقوع هجمات إرهابية ، حيث تحدث كلاً من (ترامب) و (بوتين) علناً عن هذا التعاون بين الجانبين[1].

إن إدارة (ترامب) ترى أن البيئة الأمنية المتطورة في الوضع الراهن ، و التي تطورت فيها جميع مجالات التسليح بما في ذلك الأسلحة النووية حَدّث بشكل كبير من فعالية اتفاقيات الحد من التسليح[2]، حيث أنه في الفترة الأخيرة من مدة رئاسة (ترامب) انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الأجواء المفتوحة التي تتيح للدول الأعضاء إجراء طلعات استطلاعية فوق أراضي باقي الدول المنضمين للمعاهدة ، بشرط أن تكون هذه الطلعات غير مسلحة و لمدة قصيرة ، و بعدها بستة أشهر انسحبت أيضاً روسيا من تلك المعاهدة ، فأصبحت المعاهدة الوحيدة المتبقية هي (ستارت الجديد) التي تنتهي في مطلع عام 2021م، والمتعلقة بالحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية[3].

و مما سبق يمكن القول بأن العلاقات الأمريكية الروسية من الناحية الأمنية خلال فترة رئاسة (ترامب) غلبت عليها المنافسة الاستراتيجية بين البلدين ، و هو أمر ليس بغريب و لا جديد على النهج العام الطبيعي و الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، و الذي تعتبر فيه روسيا أولوية استراتيجية بالغة الأهمية مع الأخذ في الاعتبار بأن (ترامب) يعتبر الصين أكثر خطورة و أهمية من روسيا من الناحية الاستراتيجية في الوقت الراهن ، و بذلك يصبح الطابع المسيطر على العلاقات الأمنية بين الدولتين يشتمل على جانبين هما : الأول و هو الصراع و التنافس ، و هذا ما تؤكده انحساب الولايات المتحدة من كل المعاهدات التي تربطها بموسكو باستثناء معاهدة الحد من الأسلحة النووية ، بالإضافة إلى استمرار سياسة الولايات المتحدة المغايرة لروسيا تجاه القضايا الدولية مثل أوكرانيا و سوريا ، كما أن سباق التسلح لايزال قائماً بين الولايات المتحدة و روسيا ، و الجانب الثاني هو التعاون المحدود بين كلاً من واشنطن و موسكو و المقتصر على الأمن (السبراني) و مكافحة الإرهاب.

ثالثاً: التأثير الاقتصادي لتقلد (دونالد ترامب) للرئاسة الأمريكية على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية:

[1] Oleg , Shakirov , op.cit , p8.
[2] Cyrus , Newlin , And others , "U.S.-Russia Relations at a Crossroads" , the Center for Strategic and International Studies , October , 2020 , p1
[3] Angela , Stent , "America and the World—The Effects of the Trump Presidency" , ISSF Policy Series , February , 2022 , p5.

يعتقد (دونالد ترامب) أن الخطر الأكبر اقتصادياً على الولايات المتحدة هو الصين ، و لإضعاف هذا الخطر لابد من تحسين العلاقات مع موسكو[1]، إلا أنه و بعد فترة بسيطة من وصول ترامب إلى الرئاسة في عام 2017م فرض قانون العقوبات و المعروف باسم (CAATSA) و الذي سمي بقانون معاقبة أعداء أمريكا ، حيث فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على قطاعات مختلفة في روسيا ، بالإضافة إلى إجراءات ضد كلاً من إيران و كوريا الشمالية ، و عند قيام الرئيس الأمريكي (ترامب) بتوقيع قانون (CAATSA) لاقى معارضة شديدة من الحلفاء الأوربيين ؛ لأنه يمس بشكل مباشر بأمنهم في مجال الطاقة ، وذلك لاعتماد أوروبا على قطاع الطاقة الروسي بشكل كبير ، و هذا يثبت نهج (ترامب) و القائم على أساس (أمريكا أولاً)[2].

على عكس كل التوقعات بأن العلاقة بين الولايات المتحدة و روسيا ستكون أفضل مما مضى بعد تولي (ترامب) للرئاسة ، حيث فرض (ترامب) جملة من العقوبات الإضافية على مسؤولين و قطاعات روسية مختلفة و شملت هذه العقوبات على الاتي[3]:

- في أغسطس من عام 2017م وقع (ترامب) على مشروع قانون عقوبات على روسيا و الذي أقره الكونغرس بالأغلبية ، حيث طال مؤسسات الطاقة و الصناعات العسكرية و البنوك الروسية.
- في يناير من عام 2018م فرضت الخزانة الأمريكية عقوبات على (114) سياسياً روسياً و (96) من رجال الأعمال ، حيث شملت تلك العقوبات رئيس الوزراء الروسي (ديمتري ميدفيديف) و وزير الخارجة (تير سيرغي لافروف).
- في إبريل من عام 2018م تم توسيع قائمة العقوبات لتشمل (24) فرداً إضافياً و (14) شركة ، كان من ضمنهم وزير الشؤون الداخلية (فلاديمير كولوكولتسيف) و سكرتير مجلس الأمن الروسي (نيكولا باتروشيف).

فسر البعض هذه العقوبات على أنها نتيجة لضغوطات داخلية أمريكية ، و كرد فعل على الحملة الإعلامية ضد (ترامب) من قبل وسائل إعلام نخبوية و مزاعمها بالتدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية[4].

[1]Andrei , Korobkov , op.cit , p48.
[2] Ziegler , Charles , "Sanctions in U.S. — Russia Relations" , Newspaper RUDN - International Relations , Vol. 20 No. 3 , 2020 , pp514-515.
[3] Feng , Yujun , op.cit , p423.
[4]Andrei , Korobkov , op.cit , p50.

أكدت روسيا على لسان بعض الدبلوماسيين أنها لم و لن تطلب رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة (ترامب) عليها[1]، و حتى لو حاول (ترامب) رفع العقوبات الأمريكية على روسيا فإن ذلك القرار سيواجه رفضاً كبيراً في الكونغرس الأمريكي[2].

و بالرغم من تلك العقوبات التي طالت كيانات و أشخاص في روسيا تمكن الروس من التكيف مع تلك العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة[3]، حيث تمكنوا من تجاوز العقوبات الأمريكية و الأوروبية على قطاعات الطاقة و الصناعة و التمويل ، كما استطاع الروس و بكل سهولة من أن يجدوا أسواقاً لمنتجاتهم بعيداً عن الولايات المتحدة و أوروبا[4].

في المقابل فرضت روسيا عقوبات على الأسلحة الكيماوية ؛ لمنع المستثمرين الأمريكيين من شراء السندات الحكومية الروسية ، و ذلك في أغسطس من عام 2019م ، و تم تعزيز هذه العقوبات في إبريل من عام 2021م[5].

توصلت دراسة اقتصادية أن حجم التجارة بين الولايات المتحدة و روسيا محدود نسبياً ، ففي عام 2020م مثلث الصادرات الأمريكية إلى روسيا نحو (0.6%) من إجمال تجارة الولايات المتحدة ، بينما شكلت الصادرات الروسية إلى الولايات المتحدة نحو (4.2%) من إجمالي تجارة روسيا مع العالم ، حيث تعتبر روسيا هي الشريك التجاري (الثامن و العشرون) للولايات المتحدة الأمريكية ، في حين أن الولايات المتحدة هي (خامس) أكبر شريك تجاري لروسيا ، و يبلغ قيمة الاستثمارات الأمريكية في روسيا حوالي (5.7 مليار دولار أمريكي) أي حوالي (1%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي في روسيا ، كما بلغت قيمة الاستثمارات الروسية في الولايات المتحدة حوالي (7.5 مليار دولار أمريكي) أي حوالي (0.15%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي في أمريكا[6].

و مما سبق يمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الأمريكي و الروسي خلال فترة رئاسة (ترامب) كانت مشحونة هيا الأخرى بالتوتر و الصراع ، فمع فرض الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من العقوبات الاقتصادية على موسكو و التي طالت مؤسسات و شخصيات سياسية و اقتصادية بارزة كان الرد الروسي حاضراً بفرض عقوبات مماثلة ، و إن التأكيد موسكو بأنها ليست بصدد طلب رفع هذه

[1] Oleg , Shakirov , op.cit , p9.
[2] Tony , V D. Togt , "How the US and Europe could realign their Russia and China policies after the Presidential Elections" , Atlantic perspective , No Year , p55.
[3] Richard , Nephew , "Evaluating The Trump Administration's Approach to Sanctions – Case: Russia" , Center on Global Energy Policy , February , 2020 , p6.
[4] Ziegler , Charles , op.cit , p510.
[5] Martin , Russell , op.cit , p10.
[6] Ibid , p9.

العقوبات أو التخفيف من حدتها يدل و بشكل كبير على قدرتها التغلب على تلك العقوبات و إيجاد بدائل و حلول مناسبة لها ، و بذلك استطاعت موسكو الحد من تأثير هذه العقوبات على اقتصادها الوطني الذي لا يعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة ، و فشلت الولايات المتحدة في إحداث الأثر التي ترغب بإحداثه على الاقتصاد الروسي.

الخلاصة والاستنتاج :

لعبت الضغوطات الداخلية دوراً هاماً في رسم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه روسيا خلال فترة تولي الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية (دونالد ترامب) للسلطة ، و استخدمت بعض القوى في الولايات المتحدة مزاعم التدخل الروسي في الانتخابات الامريكية كورقة ضغط على (ترامب) من أجل اتباع سياسة عدوانية تجاه روسيا ، و تعد السياسة العدوانية أمر اعتيادي من الناحية الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه موسكو ، فخلال العقود الماضية كانت العلاقات بين البلدين مشوبة بالكثير من التوتر والعداء، و سرعان ما تبددت كل التوقعات التي كانت تفترض تغير النهج الأمريكي تجاه روسيا في عهد (ترامب) بمرور الوقت ، و أصحبت العلاقة بين البلدين امتداد استراتيجي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه قوى دولية منافسة لها على الساحة الدولية.

و مما سبق يمكن تخليص هذه الدراسة في النقاط التالية :

1) من الناحية السياسية كان جانب عدم الثقة سائداً بين الطرفين و لم يظهر أي تقدم ملموس في تحسن العلاقات بين الجانبين ، سوى بعض تصريحات المجاملة التي أطلقها الجانبين خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016م و اثناء الفترة الأولى من تقلد (ترامب) للرئاسة.
2) من الناحية الأمنية انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من كل الاتفاقيات و المعاهدات التي تربط الجانبين الأمريكي و الروسي ما عدا معاهدة (ستارت الجديدة) ، و لم يكن هناك جانب من جوانب التعاون من الناحية الأمنية بين الطرفين سوى مكافحة الإرهاب و الأمن الإلكتروني (السبراني).
3) من الناحية الاقتصادية تمكن الروس من التكيف و تجاوز العقوبات الأمريكية و استطاعوا ايجاد بدائل لأسواقهم ، و ردوا بفرض عقوبات مماثلة.

وأخيراً يمكننا أن نقول بان هذه الدراسة أكدت أحد فرضياتها وهي (إن العلاقات الأمريكية الروسية أخذت طابع التعاون حيناً رغم قلته و الصراع حيناً أخر خلال فترة رئاسة (دونالد ترامب).

قائمة المراجع:

أولاً : المراجع العربية :

أ) الكتب :

- ابن منظور، لسان العرب ، ط4 ، بيروت: دار صادر للطباعة و النشر، 2005.

- بردي ، صليحة ، مقاربة التأثير الأدبي في الدراسات المقارنة: بحث في المصطلح و المنهج ، الشلف: جامعة الشلف، 2015.

ب) المحاضرات علمية :

- وهبان ، أحمد ، محاضرة بعنوان "الصراع الدولي – الأزمة الدولية" ، الإسكندرية : كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم الإنسانية ، جامعة الإسكندرية.

ج) المواقع الإلكترونية :

- أمل ، سالم ، "مفهوم التعاون" ، الموسوعة العربية الشاملة ، على شبة الانترنيت ، الزيارة 08-02-2023، على الرابط :

https://www.mosoah.com/career-and-education/education/%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-/%D9%88%D8%A7%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87

- ويكيبيديا ، "دونالد ترامب" ، على شبة الانترنيت ، الزيارة 10-02-2023، على الرابط :

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AF_%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- A. Sushentsov , Andrei , A. Suchkov , Maxim, "The Nature of the Modern Crisis in U.S.-Russia Relations", Russia in Global Affairs , VOL. 16 , No. 4 , October – December , 2018.

– Charles , Ziegler , "Sanctions in U.S. — Russia Relations" , Newspaper RUDN - International Relations , Vol. 20 No. 3 , 2020.

- D. Maio , Giovanna, "US-Russia Relations in The Trump Era" , IRSEM , No. 109 , November , 2020.

- E. Ziegler , Charles , "A Crisis of Diverging Perspectives: U.S.-Russian Relations and the Security Dilemma" , The Scholar , Volume 4 , Issue 1 , Winter , 2021.

– Graham , Thomas , "America's Policy on Russia during the Trump Presidency" , The Royal Institute of International Affairs , December , 2016.

– Korobkov , Andrei , "Donald Trump and the Evolving U.S.-Russia Relationship" , Perceptions , Spring-Summer, No 24 , Number 1 , 2019.

- M. Hernandez , Javier , "Strategic Stability and Great-Power Rivalry in U.S.-Russia Security Relations" , Spanish Journal of North American Studies , No Year.

– Newlin , Cyrus , And others , "U.S.-Russia Relations at a Crossroads" , the Center for Strategic and International Studies , October , 2020.

– Nephew , Richard , "Evaluating The Trump Administration's Approach to Sanctions – Case: Russia" , Center on Global Energy Policy , February , 2020.

– Russell , Martin , "US-Russia relations Geopolitical, security, economic and human dimensions" , European Parliamentary Research Service , PE 698.919 – February , 2022.

– Rodkiewicz , Witold , "Russia on the US presidential elections Neutrality - with a slight tilt towards Trump" , Centre for Eastern Studies , November, 2020.

– Rumer , Eugene , Sokolsky , Richard , "Thirty Years of U.S. Policy Toward Russia: Can the Vicious Circle Be Broken?" , Carnegie Endowment for International Peace , 2019.

– Shakirov , Oleg , "The Future of U.S.–Russia Relations" , Russian International Affairs Council , No 31 , 2020.

– Stent , Angela , "America and the World—The Effects of the Trump Presidency" , ISSF Policy Series , February , 2022.

– S. Hansen , Flemming , "Donald Trump and US-Russian relations" , Diis , November , 2016.

- V. Pant , Harsh , "How Donald Trump has changed the world" , Observer Research Foundation , November , 2020.

- V D. Togt , Tony , "How the US and Europe could realign their Russia and China policies after the Presidential Elections" , Atlantic perspective , No Year.

– Yujun , Feng , "The US—Russia relations since Trump took office and China's policy choices" , Vestnik of Saint Petersburg University - International Relations , vol. 12, issue 4 , 2019.

المـواطنــة والديــمقراطية في لــيــبــيــا: إعــادة بنــاء الدولة (الــواقـــع والتــحديــات)

Citizenship and Democracy in Libya: Reconstructing Identity

(Reality and challenges)

إعــداد

الباحث: رمضان الأطرش

أستاذ جامعي في العلوم السياسية بجامعة غريان- ليبيا.

وباحث دكتوراه بكلية الدراسات العليا بجامعة نيو برونزويك – كندا.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة في إطارها المقارن لتحديد العلاقة بين قيمتي المواطنة والديمقراطية وتحدياتهما لإعادة بناء الدولة في ليبيا. تنطلق فرضية الدراسة من إن المواطنة هي القيمة السياسية لبناء مجتمع ليبي قائم على الديمقراطية كوسيلة واستراتيجية للحكم. وهكذا من خلال المنهجين المقارن والوصفي تبين إن الديمقراطية هي وعي وثقافة وسلوك حضاري تراكمي ذاتي وموضوعي، والمواطنة هي هوية وحق واوجب وشراكة في صناعة الحاضر والمستقبل تحت سيادة القانون. واقعياً ليبيا دولة منهارة منذ تدخل الناتو عسكرياً وإسقاطه للنظام السابق. لقد تحول طابع الصراع بعد ذلك لصراعات قبلية وجهوية تبعاً للمصالح الفئوية. إن سوء الإدارة السياسية والاقتصادية وفسادها، وانعدام التداول السلمي للسلطة، وتداخل مصالح الدول الاقليمية والدولية في ليبيا أدى إلى إحباط لليبيين من الديمقراطية التي لم تجلب معها تغييراً جذرياً. إن المقاربة الواقعية لتحقيق المواطنة والديمقراطية في ليبيا تتطور في نمط قائم على الانتماء للقبيلة والجماعات المصلحية، والمطلوب أن تتطور في نمط يقوم على الانتماء للدولة – الوطنية. والنتيجة لا وجود للمواطنة ولا للديمقراطية بسبب انعدام الدولة. وبالطبع لن يتم ذلك بشكل فعال إلا باستعادة الطبقة الوسطى لدورها في الحياة الاقتصادية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: المـواطنــة، الديـمقراطية، الدولة، لــيــبــيــا، الهويــة.

Abstract

This comparative study aims to determine the relationship between the values of citizenship and democracy and the obstacles they pose to reconstructing the Libyan state. The paper hypothesizes that citizenship is the political value of constructing a Libyan democracy. Thus, through comparative and historical approaches, democracy is a subjective and objective cumulative consciousness, culture, and civilized behaviour. Citizenship is an identity, a right, an obligation, and a partnership in forming the present and future under the rule of law. Libya crumbled after NATO overthrew the former regime. Factional interests shaped tribal and regional conflicts. Libyans are frustrated with democracy because it failed to produce dramatic change due to political and economic mismanagement and corruption, the lack of peaceful power transfer, and regional and international interests. Libya's realistic approach to citizenship and democracy is based on tribes and interest groups but must be based on belonging to the state – the nation. To sum up, no state means no citizenship or democracy. Therefore, the middle class must reclaim its economic and political power to do this.

Keywords: Citizenship, Democracy, State, Libya, Identity.

المـــقدمـــــة:

ليبيا بلد قديم تاريخياً لكنها دولة حديثة نسبياً، فبعد زهاء ما يقرب النصف قرن من الحكم الاستبدادي التسلطي، تظهر لنا دلالات أساسية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ماهية القيم السياسية في ليبيا ما بعد التغيير في 2011، وهو ما ينطبق على قيمتي المواطنة والديمقراطية، لإعادة بناء الهوية في الدولة الليبية المعاصرة وما يقابل هذا الواقع من تحديات. إن أهمية المواطنة والديمقراطية كقيم سياسية تتمثل في

الصراع بين القديم والجديد والتقليدي والعصري والحداثة والتراث، ولما كانت القيمة تتجاوز الواقع فإنها تخضع له خضوعاً لازماً، فهي راسخة في فكر الإنسان، وتسعى إلى تلبية أغراض العقل والإرادة، إنها نداء يطالب بقيام ما ينبغي أن يكون.

إن المواطنة وما تنتجه من الديمقراطية هما وسيلة لتحقيق العدالة التي هي غاية نطمح للوصول إليها كونها مفهوماً قيمياً، وحافزاً للسلوك الفردي والاجتماعي، فالديمقراطية تجربة إنسانية يتطلع إليها العقل البشري، وتنشدها الأخلاق لتحافظ على كرامة الإنسان.[1] وهكذا فالديمقراطية تأتي من ضرورة استيعاب الآخر، والاستماع له ومشاركته الرأي، كما تعمل على تحقيق التوزيع العادل للخيرات، والتحرر من اللامساواة، وتتجلى مبادئ الديمقراطية فيما يلي:[2] الإيمان والالتزام بأن الإنسان قيمة بذاته، وإنسانيته هي غاية كل سياسة. حرية التعبير، فالحرية قيمة أساسية، وشرط لاكتمال إنسانية الإنسان. القبول بالتنوع والتعدد. حكم الأغلبية. ضمان التكامل والارتقاء.

إشكالية الدراسة

تنطلق إشكالية الدراسة من تساؤل أساسي مفاده: ماهي المواطنة وأسسها وتحدياتها؟ وما علاقتها بمفهوم الديمقراطية وأسسها ومعوقاتها في ليبيا ما بعد التغيير الثوري في 2011؟ أما فرضية الدراسة فهي أن المواطنة هي القيمة الأساسية والسياسية لخلق مجتمع ليبي قائم على قيمة الديمقراطية كوسيلة واستراتيجية للحكم. وفي إطار مقارن بين مفهومي المواطنة والديمقراطية، سنحاول ملاحظة مدى انطباق الفرضية على الفكر والواقع، إننا لا نفترض نتيجة مسبقة، بقدر ما نحاول تحديد الهدف الذي تسعى الدراسة للتحقق منه.

أهمية الدراسة

أهمية هذه الدراسة تتضح من الأهمية الخاصة التي تتمتع بها قيمة المواطنة التي تعتبر أساس لبناء الديمقراطية، فطالما إن الديمقراطية تكمن في مشاركة المواطنين في صنع القرارات الحكومية والمشاركة السياسية، وطالما إن روح الديمقراطية تكمن في مقدرة المواطنين العاديين على محاسبة مسؤولي الحكومة على أعمالهم. فكيف يمكن حماية الديمقراطية بدون تحقيق وفهم المواطنة داخل المجتمع بشكل حقيقي وفعال؟ لذلك فالحديث عن المواطنة كمفهوم وكقيمة يجب أن يسبق الحديث عن الديمقراطية كمفهوم وكقيمة، لأن الديمقراطية لا يمكن ازدهارها في مجتمع ما، بدون فهم واضح وتطبيق عملي لمبدأ المواطنة

---

[1] إمام عبدالفتاح إمام، **مسيرة الديمقراطية..رؤية فلسفية**، مجلة عالم الفكر،العدد2 م22، الكويت: وزارة الإعلام، 1993، ص1.
[2] عصام نعمان، **أية ديمقراطية..أية وحدة**، بيروت: دار الطليعة، 1981، ص 18-19.

داخل هذا المجتمع، فكيف يمكن أن تكون هنالك ديمقراطية بدون مواطنين ومواطنة؟ وهكذا كان من الأهمية بمكان البحث عن العلاقة بين هذه القيم.

منهجية الدراسة

يتطلب عنوان الدراسة الاعتماد على المنهج المقارن والوصفي، إذ من خلالهما نستطيع تحليل ومعرفة مدى دور البُعد التاريخي النفسي في إعادة بناء الدولة بانتقالها من مرحلة الفوضى والحرب الأهلية إلى الدولة.

تقسيم الدراسة

إن الإجابة عن هذه الإشكالية تتطلب تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث ويتناول كل مبحث مطلبين. تدرس الورقة في المبحث الأول مفهومي كل من المواطنة والديمقراطية، أما في المبحث الثاني فنعرض لأسس المواطنة والديمقراطية في ليبيا، أما المبحث الثالث والأخير فنبحث في معوقات وتحديات المواطنة والديمقراطية وإعادة بناء الدولة والهوية في ليبيا.

المبحث الأول: مفهوم المواطنة والديمقراطية.

المواطنة هي العمود الفقري للديمقراطية في عالم اليوم، وعلى أساسها يمكن البدء بالعمل السياسي المفتوح لكل المواطنين. وهكذا يحصل على المواطنة تلقائيا كل من يولد على أرض الوطن أو من تمنح له من الدولة عن طريق الهجرة. فالمواطنة تتضمن نفس الحقوق والواجبات لكل المواطنين، دون أي تمييز عنصري، أو طائفي، أو جنسي، أو ديني، أو مهني، أو فكري، أو ثقافي، أو اجتماعي، أو حزبي، أو أي تمييز آخر يعطي للبعض ويقلل من حقوق الآخرين. أما الديمقراطية فقد جاءت لتجيب عن سؤال من يحكم؟ ونستخلص من هذا السؤال عنصرين أساسيين هما: وجود حاكم ومحكومين- فالحاكم هنا مواطن كغيره من المواطنين يخرج من بينهم ويحكم بناء على اختيارهم في ظل عملية ديمقراطية حقيقية.

المطلب الأول: مفهوم المواطنة.

إن مفهوم المواطنة الذي يتضمن المواطنين هو أساس العملية ولبنتها الأساسية، والسؤال هنا هل يولد الإنسان مواطناً؟ ومتى يصير الفرد مواطناً مستنيراً؟ فعلى الرغم من إن المواطنة لا تعتمد على مبادئ عامة ولا تحمل معناً واحداً ثابتاً متفقاً عليه، إلا أنها تحتوي على مبدأ أساسي وعنصر حيوي هو الانتماء الذي لا يمكن أن يتحقق بدون التربية المواطنية، فهي ضرورية لتحقيق مفهوم ومعنى المواطنة الحقيقية

وبدونها يبقى الفرد مواطناً تابعاً لا أكثر، فالمواطنة لا تعرف كجوهر بقدر ما تمارس على أرض الواقع فكيف لها أن تتحقق بدون فهم واضح لمعناها وما يترتب عليها، وبالتالي كيف لها أن تتحقق بدون التربية المواطنية؟[1]

إن مفهوم المواطنة يرمز إلى معاني الانتماء السياسي والحقوقي إلى الوطن أرضاً ومؤسسات دستورية وقانونية. ويجسد هذا المفهوم الروابط العميقة بين المواطن والوطن والدولة. فالمواطنة إحساس بالانتماء وشعور بالولاء للدولة والوطن، فالمواطنة ليست مجرد اكتساب لجنسية في وطن، إنها كيان متكامل من المشاعر والحقوق والواجبات والروابط الأخلاقية والإنسانية والقانونية بين الإنسان وبين الوطن بكيانه السياسي بمختلف مواطنيه.

تاريخياً وفي منتصف القرن التاسع عشر، بدأ مفهوم المواطنة يتحدد بالعلاقة بين الفرد والدولة، وبدلالة المساواة أمام القانون، والمشاركة في الحياة العامة. لقد أصبح مفهوم المواطنة نموذجاً مثالياً يأخذ فيه المواطن صورة الفرد الذي يعي انتماءه الاجتماعي والسياسي. فالوعي بالانتماء والمواطنة ضرورة مدنية، وهذا يعني أن الفرد لا يستطيع أن يشارك في الحياة العامة من غير هذا الوعي، ولا يمكن لمشاركته هذه أن تكون فاعلة ما لم يمتلك الوعي المطلوب بالانتماء والروابط التي تشده إلى المجتمع لأجل المصلحة العامة. لاحقا في القرن العشرين ظهر مفهوم المواطنة العصرية، فالمواطنة بالمعنى الشامل تعني قدرة الفرد على المشاركة المسؤولة في المهمات الجديدة للمواطنة، وهذا يعني أنه يتوجب على المواطن وفقاً لهذا المفهوم أن يتعلم كيف يبدع طرائق متجددة للحياة تمكنه من أن ينتظم في أنساقها، فالمسؤوليات الكبرى التي تتعلق بالكرامة والحرب والفقر والبطالة هي قضايا ديمقراطية مشتركة، بين جميع أفراد الأمة الذين يتحملون مسؤولية اتخاذ القرار فيها، وهذا هو المفهوم الواسع للمواطنة.[2]

وهكذا ينطوي مفهوم المواطنة على إيمان وقناعة راسخة من قبل المواطن، بأهمية وجود المعارضة السياسية الدائمة في المجتمع، وذلك من أجل تحقيق التوازن الديمقراطي فيه، هذا التوازن هو الذي يمنع النظام السياسي الحاكم من الاستبداد. وإذا كان ذلك كذلك فإن المواطنة بالمعنى المعاصر تعني تنمية أفق مشاركة الأفراد في الحياة المجتمعية والسياسية مشاركة حرة ومسؤولة، وذلك عبر الصيغ الديمقراطية الحديثة للمشاركة الحرة من: انتخابات وتصويت وحق الترشح. وتشمل هذه الممارسة الحرة الحق في الاعتراض، وفي ممارسة حرية الرأي والتعبير. كما أنه يحق للمواطن بصيغة مفهوم المواطنة، هذا أن

---

[1] ليث زيدان، **مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي**، الحوار المتمدن-العدد: 1932 - 2007، ص5.
[2] المرجع السابق، ص5.

يشارك في الجمعيات والمنتديات وتنظيمات المجتمع المدني، وأن يعبر بالأدوات التي يمتلكها عن رأيه وتطلعاته.

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية.

إن الديمقراطية كما ظهرت في العديد من الأدبيات السياسية هي حكم الشعب للشعب، بمعنى مرحلة جديدة تظهر فيها تيارات سياسية واجتماعية متعددة قادرة على التعبير عن خصوصيتها السياسية والاجتماعية والثقافية مع تعددية في الأحزاب السياسية.لقد شهد التاريخ دلالات مختلفة لمفهوم الديمقراطية بداية من الفكر اليوناني الذي اعتبرها نظاماً يساوي بين الناس من خلال تعزيز مبدأي الحرية والمشاركة،[1] وقد اقتبس من أرسطو المفاهيم الأساسية للديمقراطية بأنها السبيل لتوفير أسباب السعادة والفضائل الاجتماعية.ومن الملاحظ إن أرسطو اعتبر إن الحرية الفردية هي ركيزة الديمقراطية، والحرية تعني هنا حق الاختيار.[2] إلا أن الديمقراطية في الفكر اليوناني القديم لم تحمل ذات المضامين التي ابتدعتها الإنسانية فيما بعد، حيث لم تكن سوى تجسيدا لحكم الدهماء من العامة.[3]

فما هي الديمقراطية؟ لقد لقى هذا التساؤل عدداً من التفسيرات المختلفة، بشكل عام تعتبر الديمقراطية نسقاً ينطوي على المنافسة الفعالة بين الأحزاب السياسية على مقاليد الحكم. ففي ظل الديمقراطية تكون هناك انتخابات منتظمة وحرة يشارك فيها كافة المواطنين، ويصاحب حقوق المشاركة الديمقراطية حقوق مدنية – كحرية التعبير والحوار، وحرية تشكيل والانضمام إلى الجماعات والروابط السياسية.[4]

كلاسيكياً تعرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب لنفسه بنفسه، وهذا المفهوم لا يتسم بالوضوح والدقة، بل ينطوي على درجة كبيرة من الغموض. فالتعريف لا يحدد طبيعة هذه الممارسة وكيفياتها ولا يقطع في وجود تفسيرات متعددة. فقد يعني الأمر إن الشعب قد يعهد بمصيره إلى نظام سياسي معين، عبر حكومة ما يتم انتخابها وتجري محاسبتها من قبل ممثلي الشعب. ويمكن الحديث عن أشكال لا حصر لها من الممارسات السياسية التي تعبر عن مضمون الشعار المطروح: حكم الشعب نفسه بنفسه. فالديمقراطية تعني في جوهرها الاعتراف الرسمي للشعب بالنظام السياسي القائم، وهذا يعني أن شرعية المؤسسات مرهونة بحدود ما هو محدد لها من مشروعية سياسية ممنوحة من قبل الشعب. فالديمقراطية لا تتحدد بمجموع المؤسسات الدستورية، بل تتمثل أيضا في الروح الثقافية للمعاني الديمقراطية. والثقافة

---

[1] علي الدين هلال، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث**، من: سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين ثاني / نوفمبر 1984، ص 38

[2] إبراهيم حداد، **الديمقراطية عند العرب**، بيروت: دار الثقافة، 1960 ص 40-41.

[3] حسن الترابي، **الشورى والديمقراطية: إشكالات المصطلح والمفهوم**، من: حسن الترابي وآخرون، **الإسلاميون والمسألة السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين ثاني / نوفمبر 2003، ص12.

[4] أنتوني جيدنز، **عالم منفلت**، ترجمة محمد محيي الدين، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2000، ص80.

الديمقراطية تتضمن قيم أخلاقية وفضائل سياسية محددة: الحرية في مواجهة الخضوع والامتثال، الإحساس بالمسؤولية، الإبداع في العمل بعيداً عن الروتين الصارم، احترام حقوق الآخرين والتعددية، ورفض كل أشكال التعصب الأعمى ضد الآخرين، والروح النقدية.[5]

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ماهي أواصر العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة؟ والإجابة في منتهى البساطة وهي أنه لا توجد هناك ديمقراطية من غير مواطنين أو مواطنة، فالممارسة الديمقراطية تحتاج إلى فاعلين ومشاركين وهؤلاء الفاعلين يمثلون المواطنين في المجتمع. وبالمقابل لا توجد مواطنة من غير ديمقراطية، لأن المواطنة تعني حقوق المواطن في الممارسة الديمقراطية الحرة للحياة السياسية والاجتماعية.* وهذا يعني أن المجتمعات الاستبدادية مجتمعات تخلو من دلالة المواطنة والمواطن، وتترك هذه الدلالة لمفهوم الراعي والرعية. فأفراد المجتمع في مجتمع ديكتاتوري هم راعي ورعية، وأحوالهم في جوهرها لا تختلف عن أحوال العبيد في ظل الأنظمة السياسية القديمة.

المبحث الثاني: أسس المواطنة والديمقراطية في ليبيا.

إن غياب الديمقراطية عن الحياة السياسية والاجتماعية في ليبيا، يشكل المشكلة الكبرى لبناء الدولة المنهارة، وتكمن المشكلة الأساسية في عدم تقدم البنية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية. لقد أدى غياب الديمقراطية إلى إضعاف دور المواطن وتقليص المشاركة الحقيقية في العملية الإنمائية وضعف الإنجازات التنموية الحقيقية، إذ إن التقدم الشامل لا يمكن تحقيقه واستمراره في ظل غياب الإصلاح الاجتماعي والثقافي والسياسي، والاستناد إلى قاعدة ديمقراطية أوسع وتمتع فعال بالحريات السياسية والفكرية. من أجل ذلك، يجب أن توضع المواطنة والديمقراطية على رأس أولويات التأهيل والإصلاح في ليبيا اليوم، فنجاح التغيير يتطلب معادلات جديدة، تؤسس لعدداً من المفاهيم والقيم وتحدد سماتها ومهماتها على نحو واضح. ومن هذه المفاهيم والآليات، المواطنة والديمقراطية، ولابد من خلق لغة حوار سياسية وطنية حديثة وفعالة.

المطلب الأول: أسس المواطنة.

إن مفهوم المواطنة ينطوي على جملة من الحقوق الممنوحة للأفراد وواجبات مفروضة عليهم، وطالما أن المعنى الحقيقي للمواطنة يعتمد على انتماء الفرد وولائه لوطنه، تكون المواطنة في مواجهة تنظيم

---

[5] المرجع السابق، ص81.

* مفهوم المواطنة الحديثة يتضمن مفهوم المسؤولية، وهذا يعني أن المواطن بحكم مشاركته السياسية في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والسياسية، يكون مسؤولاً مسؤولية حقيقية عن كل الوضعيات الحادثة في المجتمع. وبالتالي فإن المشاركة السياسية يجب أن تأخذ مكانها، في سياق اجتماعي وسياسي محدد، وأن تراعي القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بمختلف مستوياتها وتجلياتها.

علاقة على مستويين، المستوى الأول: العلاقة القائمة بين الأفراد والدولة، والمستوى الثاني: العلاقة القائمة بين الأفراد بعضهم ببعض. وهذا يجعل من المواطنة تقوم على أساسين جوهريين يتمثلان في الآتي:

أولا المشاركة في الحكم: يجب أن تكون هذه المشاركة من خلال العملية الديمقراطية التي تقوم على جملة من المعايير، تتمثل في المساهمة الفاعلة و التي تعطي الفرصة المناسبة لكل مواطن للتعبير والمشاركة السياسية بطرح الاسئلة، وتحديد المطالب و التعبير عن الأسباب التي دفعته إلى إقرار نتيجة معينة، أضافة إلى المساواة في الاقتراع في مرحلة اتخاذ القرارات، وأن يكون لكل مواطن الحق في اكتساب المعرفة، بشكل يمكنه من فهم الأمور المراد اتخاذ القرار بشأنها، وأن تتوفر لهم الفرصة لاتخاذ القرار عن طريق العملية الديمقراطية.[1] إن هذه المعايير هي التي تشكل العملية الديمقراطية، والتي من خلالها يستطيع المواطن المشاركة في الحكم، وبدون هذه المشاركة تصبح المواطنة شكلية لا أساس لها وغير مطبقة على أرض الواقع بشكل فعلي. وكنتيجة منطقية فإن المشاركة في الحكم يجب أن تكون من خلال العملية الديمقراطية، وهي تعني بالضرورة زوال حكم الفرد أو الأقلية،** والاعتراف بهيئة المواطنين على اعتبار إن الشعب هو مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي. وتتكون هيئة المواطنين التي يحق لها المشاركة في الحكم من كل الشعب الذين تنطبق عليهم الشروط القانونية للمشاركة في الحكم.

ولعل أحد أهم أسس المواطنة في ليبيا، الاهلية القانونية والعقلية والتي تعتبر شرط أساسي للمواطن المشارك في الحكم، فالأطفال غير مؤهلين لحكم أنفسهم أو مجتمعهم حتى يبلغوا السن القانوني الذي تقره الدولة – أي الاهلية القانونية – وهذا السن يختلف من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، فقديماً في زمن اثينا كان السن يتجاوز الثلاثين من العمر، وفي دول أخرى العمر المطلوب يجب أن يتعدى الثامنة عشر، وفي البعض الاخر الحادية والعشرون، وكذلك لا يعتبر المواطن الذي يثبت أنه مصاب بتخلف عقلي من ضمن هيئة المواطنين التي تشارك في الحكم، لأنه غير مؤهل من الناحية العقلية والادراكية لحكم نفسه أو مجتمعه، وكذلك المقيم المؤقت في الدولة مثل العامل والمسافر والسائح وغيره، لا يعتبر عضواً في هيئة المواطنين فهو غير ملزم بجميع الواجبات المفروضة على المواطنين، ولا يتمتع بكل الحقوق الممنوحة

---

[1] روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2005، ص 187.

** يري أرسطو أن حكم الأوليجاركية (الاقلية) تنتهي دائماً بحكم الطغيان وتصبح مشكلتها الرئيسية هي الاستئثار بالسلطة. وواقعيا هذا ما حصل في ليبيا بعد نهاية حكم الفرد وانهيار الدولة، نهبت الاقلية كل مصادر دخل الدولة وعجزت عن بنائها من جديد. للمزيد راجع: أرسطو، **السياسة**. ترجمة أحمد لطفي السيد. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

لهم وكما يقول روبرت دال: " لا بد لهيئات المواطنين (الديموس) من أن تشمل كافة البالغين من اعضاء التجمع باستثناء العابرين ومن يثبت انهم متخلفون عقلياً ".[1]

ثانيا المساواة بين جميع المواطنين: المساواة بين المواطنين واعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين يقيمون بشكل دائم على أرضها وليس لهم وطن غيرها _ ولكنهم لا يتمتعون بجنسية الدولة _ مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية واجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية، كل ذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي، أو المركز الاقتصادي أو العقيدة السياسية أو العرق أو الدين أو الجنس أو غيرها من الاعتبارات.[2]

إن تحقيق مفهوم المواطنة ومعناها في ليبيا مرتبط بشكل وثيق بالأساسين السابقين، فمن خلالهما يتحقق انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه، نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف والروح الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن، ودفع الضرائب وطاعة القوانين والأنظمة، ومما لا شك فيه أنه من الضروري أن يكون هذين الأساسين منصوص عليهما بشكل واضح لا يحتمل التأويل في دستور ديمقراطي، مرتكز على مبادئ ديمقراطية قائمة على أساس إن الشعب مصدر السلطات، و فرض أحكام القانون والمساواة أمامه، وعدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية في يد شخص أو جهة واحدة، وضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً ومجتمعياً، من خلال تنمية قدرة الرأي العام، ومنظمات المجتمع المدني بالدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، وتداول السلطة بشكل سلمي ودوري وفق انتخابات عامة حرة ونزيهة وتحت إشراف قضائي مستقل.

إن المواطنة تقوم على الانتماء للدولة – الوطنية، وعلى المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز، مهما كانت مبرراته أو الأسس التي يقوم عليها- كالأصول العرقية، أو اللغة أو الطبقة أو الثقافة أو الجنس - فالمواطنة تفرض المساواة أمام القانون، وعدم التفرقة بين أبناء الأمة أو الدولة، بل وتفرض مستوى معيناً من التقارب بين فئات وعناصر المجتمع، من خلال ضمانات اجتماعية، أو إجراءات تكفل عدالة التوزيع، وتحد من الفجوة أو التفاوت الشديد بين الفئات أو الجماعات أو الشرائح المختلفة في المجتمع.[3]

وهكذا فإن مفهوم وأسس المواطنة في ليبيا يجب أن تقوم على وجود قطيعة حقيقية، بين الهوية المدنية والانتماء القبلي. فالمواطنة في دائرة هذا التصور تنطلق من مبادئ العالمية والاستقلال والمسؤولية، التي تؤسس لمفهوم ديمقراطية الحق والعدالة الإنسانية. فالهوية المدنية تقوم على مفاهيم مجردة ومبادئ عامة

---

[1] روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، مرجع سبق ذكره، ص 222

[2] محمد الدجاني، منذر الدجاني، **المدخل الى النظام السياسي**، عمان: بالمينوبرس،1993، ص 266.

[3] كمال المنوفي، يوسف الصواني، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي** (تحرير)، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007، ص305.

للديمقراطية، وفي هذا الشأن تتقلص إلى صورة انتماء مدني عام خارج دائرة الانتماءات التقليدية* الطائفية أو القبلية أو أي صيغة انتمائية محددة المعالم. ويبقى الشرط الأساسي لهذه المواطنة هو وجود حالة ديمقراطية فعالة تمكن الفرد من التفاعل مع وطنية مؤسساتية، تتمثل في احترام القانون وتقدير الحقوق الإنسانية والخضوع لمتطلبات العدالة. ومع أهمية كل ما يقال في هذا السياق فإنه لا يمكن التقليل من أهمية الهوية الوطنية للمواطن، لأن هذه الهوية تكون راسخة في واقع الأمر فيما يتعلق بانتماء الإنسان إلى الدولة، أو إلى صيغ انتمائية ثقافية واجتماعية ذات طابع كلاسيكي (العرب، الأمازيغ، الطوارق). فالهوية القومية مهما كانت درجة توافقها مع مبدأ المواطنة الواسع، فإنها لا تستبعد توافقها مع معايير ثقافية عالمية أو ما بعد قومية. فالهوية أشبه ما تكون بكوكبة متحركة من الهويات الفرعية التي تتماهى في جوهرها مع صيغ ثقافية فرعية في دائرة الحياة الاجتماعية والثقافية العامة في المجتمع.

في ليبيا على سبيل المثال نجد عدة انتماءات في آن واحد، فالمواطن الليبي يكون ليبي (عربي، أمازيغي ومسلم وإفريقي) في آن واحد. وكذلك هو الحال في أغلب المجتمعات العربية الإسلامية حيث نجد صيغ متعددة من الانتماء يتميز بعضها بطابع الشمولية، بينما يتميز بعضها الآخر بطابع الخصوصية. فالهوية السياسية – مهما تكن صيغتها قومية أو ما بعد قومية أو محلية - لا يمكنها أن تهمل أهمية الانتماءات الاجتماعية الصغرى للفرد. ومهما تكن طبيعة هذه الانتماءات فإنه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن تحظى بالأهمية. ولكنها مع أهميتها يجب ألا تشكل عقبة في تشكل الهوية الوطنية أو في بناء روح المواطنة عند الفرد ولاسيما في البلدان التي ما زالت فيها التنظيمات السياسية في طور التشكل والتكوين وليبيا ليست استثناء.*

إن الحديث عن المواطنة وأسسها في ليبيا يتطلب منا أن نتساءل عن أوضاع الدولة ما بعد الاستعمار والاستقلال. كيف تشكلت هذه الدولة وكيف تأصلت هويتها؟ كيف تستلهم القيم والتجربة الديمقراطية؟ وما هي الكيفيات التي تعتمدها ليبيا في استقدام التجربة الديمقراطية؟ كيف تقاوم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية؟ وكيف تتعايش من أجل المحافظة على وجودها إزاء المؤسسات الحديثة؟ بالإضافة إلى الحقوق التي تثبت للإنسان بصفته إنسان كالحق في الحياة وفي سلامته الشخصية وعدم تعرضه للتعذيب والمعاملات الماسة بالكرامة الإنسانية، هناك حقوق تثبت للإنسان باعتباره مواطناً كحق المشاركة في الحكم والإدارة والترشيح والانتخاب. هذه الحقوق الأخيرة لا يجب أن ترتبط بغير صفة المواطن، حيث لا يجب أن يكون هناك لأي انتماء اجتماعي تأثير على مدى التمتع بها. وبالتالي فإن من الأولويات

*المواطنة في هذا المستوى ترتبط بوطن مجرد، ينفلت من قيود مجسدة ومحددة للوطن التقليدي وهي تجري على مبادئ وقيم وطنية مجردة غالباً.
*في دول العالم النامي نجد صيغ متعددة من الانتماءات ثقافية، عرقية، أثنية، فالهوية جانب أساسي في التفكير السياسي لأن الأنسان في العالم النامي يفكر على مستوى الهوية، في حين لا نجد ذلك في دول العالم المتقدم، لأن الأنسان يفكر على مستوى الكون.

إعادة بناء الخطاب السياسي والاجتماعي على حق المواطنة بحيث يتجاوز (دون أن يلغي) المرتكزات الاجتماعية الأخرى، بمنع توظيفها بشكل مباشر أو غير مباشر لأغراض سياسية، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى وزن المواطنين سياسياً بموازين مختلفة لا تعتمد على الفكر ولا على المصلحة المشتركة. ومن صور التمرين على ذلك إلزام مصدر الخطاب أياً كان مجاله بعدم التميز بأي انتماء اجتماعي غير الانتماء للوطن وعدم تفريد المخاطبين وفقا لانتمائهم القبلية أو الجهوية.[1]

لقد قامت مقولة التعدد والتنوع في المجتمعات الديمقراطية العريقة على أساسين اثنين: المواطنة، والدولة القومية الواحدة التي تسيطر عن طريق التوافُق أو العقد الاجتماعي على مجتمعٍ متعدد الفئات الاجتماعية والسياسية، لكنه يتمتعُ بقدْرٍ كبيرٍ أو متوسطٍ من التماسُك، أو غياب المشاريع الانفصالية القوية. بيد إن ما يقرب من خمسة عقودٍ من الاستبداد في ليبيا ضربت فكرة المواطنة في الصميم، بسبب غياب مفاهيم الشرعية والقانون واستقلالية القضاء، وعلنية المجال السياسي وحريته. ولذلك فقد انكمش لدى المواطنين الليبيين الوعي بالحماية والضمان المتبادَلين بين المجال العام والمجال الخاص. إذ مع اختفاء المجال العام أو تضاؤله ما بقي غير المجال الخاص أو ما تحت السياسي، والذي يتصل بوسائل الأمان الأُسرية والقبلية، أو ما فوق السياسي، والذي يتصل بالعقائد والمثُل الدينية. ولهذا فإن المجتمع الليبي شهد حالة من التفتت لأن الدولة ضعيفة؛ ولأن الدولة تغولت على المجتمع. ونتيجة لذلك قامت علاقات مصلحية بين النظام السياسي القائم، وفئة اجتماعية أو أكثر، للسيطرة الأمنية والاقتصادية أُسرياً أو قبليا.

الحقوق الجوهرية للمواطنة الديمقراطية.

يترتب على المواطنة الديمقراطية ثلاثة أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع مواطني الدولة دونما تمييز من أي نوع. [1] وهذه الحقوق هي:

- الحقوق المدنية: وهي مجموعة من الحقوق تتمثل في حق المواطن في الحياة، وعدم اخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وعدم اجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه، وعدم اخضاعه للعبودية وعدم اكراه أحد على السخرة ، والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفاً، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان اقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة اليها، وحق كل مواطن في المساواة أمام

---

[1] الهادي بوحمرة، **أولوية فهم التغيير وضبط إطاره**، 2011/9/2، (www.libya-alyoum.com)
[1] محمد سليمان الدجاني، منذر سليمان الدجاني. **المدخل الى النظام السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 195.

القانون، وحقه في أن يعترف له بالشخصية القانونية، وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو شؤون اسرته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته، وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحق التعاقد لكل مواطن في الدولة، وحق كل طفل في اكتساب جنسيته.

- الحقوق السياسية: وتتمثل هذه الحقوق بحق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح، وحق كل مواطن بعضوية الاحزاب وتنظيم جمعيات مدنية ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي.

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً بحق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة، والحرية النقابية من حيث تكوين النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب، وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التأمين الاجتماعي والحق في المسكن والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في توفير الخدمات لكل مواطن، وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن في التعليم والثقافة. [2]

وهكذا مما تقدم نلاحظ إن هناك جملة من الواجبات الملقاة على عاتق الدولة في ليبيا تتمثل: بحقوق المواطنين المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تمنح لهم من خلال مواطنتهم، وما يترتب على المواطنين من واجبات اتجاه دولتهم.

المطلب الثاني: أسس الديمقراطية.

لعل الأسس التي لا تقوم ديمقراطية حقيقية بدونها عديدة، إلا إن هذه الأسس لا تعدو مبادئ احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وضمان احترام الجماعات والتيارات والقوى السياسية المتعددة في المجتمع، والتوازن بينهما بما يسمح بقيام تعددية سياسية، تقوم على المنافسة في مناخ من الحرية والمشاركة، وحد أدنى من الشفافية وحرية انتقال المعلومات والتعبير والتنظيم. فالمشاركة السياسية تكون من خلال حرية الفرد، وحرية التنظيمات كالأحزاب والجماعات، وعلى أساس من احترام التنوع، وحق

[2] سعيد زيداني، **المواطنة الديمقراطية والعرب في إسرائيل**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد 3 (صيف 1990)، ص 46.

الاختلاف، وتوازن الأطراف الفاعلين: نخبة وجماهير، حاكم ومحكوم، مدينين وعسكريين، سلطات رسمية ومؤسسات مشاركة.[3]

إن السلوك الديمقراطي يظهر في كل مجالات العلاقات الإنسانية أبتدأ بالأسرة، فالحوار حول أمور تسيير شؤون البيت هي أول تجربة للديمقراطية، فبدونها تبدو الديمقراطية نفاق لأن السلطة الأبوية وحدها تتحول غالباً إلى تسلط. فالحوار المفتوح بين الزوجين يعطي للأبناء* درساً وممارسة سليمة، فمن خلال إشراكهم في الحوار مع احترامهم، ينمّي حرية كل فرد ويزيد من قدراته الخلاقة. كذلك الحال في المدرسة حيث يتعلم الطالب عن طريق أساتذة ديمقراطيين، التشبع بالقيم الديمقراطية وكيفية تطبيقها في الواقع. ونتيجة لذلك فعملية التحول نحو البناء الديمقراطي في ليبيا تستلزم توافر مجموعة من الأسس، ينبغي تفعيلها لكي تؤسس لثقافة سياسية ديمقراطية واعية، ومن هذه الأسس وجود فهم ووعي وإدراك للمجتمع السياسي، التركيبة المؤسساتية التي هدفها التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات، وبين وحدة النشاط الاقتصادي والقواعد الاجتماعية، ووجود انسجام متكامل بين الثقافة والمؤسسات الديمقراطية، لأن العكس يحدث انتكاسات سلبية تهدد الديمقراطية والنظام الاجتماعي ككل. فالمؤسسات الديمقراطية هي بوتقة تقوم بوظائف متعددة من تمثيل وتأطير ودمج وتنمية وتنشئة إلخ.

إن الديمقراطية تعتمد على بناء ثقافة مدنية قوية، حيث لا يبنى المجتمع الديمقراطي من أعلى إلى أسفل فقط، بل البناء من أسفل إلى أعلى من خلال بناء ثقافة المجتمع المدني، حيث يطلق على الديمقراطية الفعالة بالمقعد ذي الثلاثة أرجل، فلابد أن يكون هناك توازن بين الحكومة والمجتمع المدني والاقتصاد.[1]

لقد كانت لليبيا تجربة ديمقراطية بين مطلع الخمسينات والستينيات من القرن العشرين، فبين عام 1952 وتاريخ الانقلاب العسكري {ثورة الفاتح من سبتمبر}* 1969، أجرت ليبيا أربع انتخابات نيابية لاختيار أعضاء مجلس النواب الاتحادي. وكان للمرأة الليبية حق الاقتراع عام 1963، واقترعت بعد ذلك مرتين في عامي 1964-1965. وكانت البلاد تتبع نظام الحزبين: حزب الاستقلال وحزب المؤتمر الطرابلسي، وكان الحزبان فاعلين ومتنافسين منذ أول انتخابات في البلاد في 1952. وكانت تلك التجربة وفق المعايير

---

[3] كمال المنوفي، يوسف الصواني، **الديمقرا طية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 302.

* يتعلم الأطفال الانفتاح على الآخر ورفض التسلط ونبذ المتسلطين وتنمية عقولهم واستقلاليتهم ليبدعوا معا في جملة نشاطاتهم المشتركة.

[1] أنتونى جيدنز، **عالم منفلت**، مرجع سبق ذكره، ص 89 – 90.

* بحسب السياق التاريخي كان مدخل التغيير ثوري عسكري على نظام ملكي، ومع الطرح الايديولوجي للقذافي في الكتاب الأخضر عام 1977، أصبحت ثقافة المواطن الليبي مضادة الى تداول السلطة وتجريم الأحزاب السياسية، الذي كان يعتبر وفق مفهوم المواطنة السائد تحدي لعبقرية الحاكم (القائد الضرورة).

الانتخابية العربية، تجربة مميزة. فعلى سبيل المقارنة قدمت ليبيا من الانتخابات في بضع سنوات أكثر مما قدمت الجزائر في كامل عهد ما بعد الاستقلال.[2]

والملاحظ هنا إن الديمقراطية السياسية تبقى ناقصة بدون ديمقراطية اجتماعية، فالأولى تهتم بمصدر السيادة والسلطة وحقوق المواطن السياسية ومساهمته في الانتخابات، وتشكيل الأحزاب وإبداء الرأي ونشره. أما الثانية، والتي لها أولوية على الديمقراطية السياسية، فتهتم بتحسين أوضاع المواطن المادية، عن طريق مبدأ العدالة الاجتماعية من حيث توزيع خيرات البلد على كل المواطنين، لأن للمواطن حق شرعي بنصيب عادل منها. فالمساواة بين الأفراد في المجتمعات المنظمة تستند بشكل أساسي على هذه العدالة الاجتماعية، فأفراد الشعب المنبوذين والفقراء وعديمي الثقافة، لا يمكن أن يساهموا بشكل جدي في الحياة السياسية التي تتطلب معرفة بأمور الدولة، وتسييرها وأمور السلطة ومدخلاتها. إن أولويات هؤلاء الناس هي لقمة العيش وليست السياسة، فالحقوق الاجتماعية ضرورية لاعتبار الإنسان غاية في ذاته يجب احترامه ومساعدته على العيش الكريم. لأن هدف التنمية والتقدم في الدولة هو حرية المواطن ورفاهيته، فالديمقراطية الاجتماعية تسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي بشكل فعال، لأنها تسد حاجاتهم المادية وتعيد لهم اعتبارهم وكرامتهم وبهذا يصبح للديمقراطية بشطريها معناً واقعياً ومتكاملا. وفي حال تأخر الديمقراطية الاجتماعية يصبح من الضروري تحريك الديمقراطية السياسية، لأن أي توعية سياسية ولو كانت في حدود ضيقة، تساعد الناس على معرفة مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، فإشراك الناس في العمل السياسي يحرك كثيراً الطاقات الكامنة فيهم للمطالبة بمجتمع أكثر عدالة.[3]

وهكذا فالديمقراطية لها أبعاد اجتماعية عدا أبعادها السياسية، ففي المجتمع المدني بتنظيماته أو جمعياته التي يكونها الناس بعيداً عن السياسة في الدول حديثة العهد مع الديمقراطية، يولد توازناً بين قوة الدولة وقوة الأفراد، بين القانون في التشريع وبين حق الفرد في التفكير والتعبير الحر. ويخلق علاقات اجتماعية بين الأفراد بعيدة عن سلطة الدولة، تكون بمثابة صمام أمان ضد استبداد الدولة التي تسعى للشمولية والسيطرة على كافة نشاطات المجتمع. ولذلك فإن مبدأ المساواة بين المواطنين لا يتطلب أن تكون القوانين والقرارات التي تشكل النظام حقيقية وواقعية فحسب، بل يتطلب أن تؤسس هذه المساواة على منظومة من القيم الضرورية والأساسية لوجود المجتمع الحر، وهذا يعني أن الأمر يقتضي وجود اتفاق اجتماعي حول

---

[2] العربي صديقي، **إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية**، ترجمة محمد شيا، بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، 2010، ص 192

[3] نويل مبيض، **أسس وركائز وتطبيق الديمقراطية**، بلا: بلا، بلا، ص 2.

القيم الأساسية المطلوبة لهذا المجتمع، وعندما لا يوجد مثل هذا الاتفاق فإن الوضع السياسي والاجتماعي يكون حرجاً إلى حد كبير.*

إن التعددية السياسية قد أصبحت اليوم عقيدة سياسية راسخة في كل الدول، وهذه التعددية هي المرتكز الحيوي لكرامة الإنسان واحترام حقوقه في التعبير والمشاركة السياسية، ومع إن الأنظمة السياسية الدكتاتورية يعلنون عن أهميتها، فإنهم في الواقع يتنكرون لأي صيغة من صيغ التعدد السياسي، وهذا التنكر والرفض المبطن يفسر لنا غياب التعددية السياسية فعلياً وحضورها شكلياً. وفي ليبيا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار إن الديمقراطية لا يمكنها أن تبنى وتحقق وجودها إلا من خلال بناء ثقافة ديمقراطية صبورة ركيزتها التعددية السياسية، فالديمقراطية رهان تغير العقلية التقليدية السائدة عند أغلب الفئات الاجتماعية وتشمل المثقفين والأميين والحكام، والمحكومين والعمال والفلاحين. فالديمقراطية قضية يجب أن نتعلمها أولا ونمارسها ثانيا وأن تكون خيارنا ثالثا.

إن الديمقراطية هي مثال ونموذج للحياة، فهي نظام من القيم، إنها تقتضي إرادة إنسانية فاعلة ومؤمنة بالقيم الديمقراطية. كما أنها تقتضي جهوداً إنسانية كبيرة وبذلاً وتضحيات عظيمة. فالديمقراطية تصبح من غير جدوى في نظر هؤلاء الذين لا يقبلون بالآخر. أيضا لا ديمقراطية دون مؤسسات شفافة تعمل تبعاً لمبدأ المساءلة في عملها، هذه الشفافية تظهر عن طريق سلسلة من المراجعات الدورية والثابتة مثل: التفتيش العام على نفقات الدولة من هيئة مستقلة عن الحكومة لها كل الحصانة الضرورية لعملها (ديوان المحاسبة)، هذه الهيئة تراقب وتراجع وتنتقد إنفاق الحكومة في كافة المجالات وترفع تقريراً سنوياً عن ذلك إلى البرلمان وتنشره للمواطنين، هذه الشفافية ضرورة في كافة مستويات الحكومة من الوزارات إلى دوائر المحافظات أو المقاطعات. كذلك من الضروري أن تأتي المراقبة من جهات متعددة لتوضيح سياسات الدولة، فالصحفيون والمثقفون والمختصون في الشؤون المطروحة للجدال لهم دور أساسي في النقد وتقديم أفضل الحلول. كذلك لكل مواطن الحق الشرعي في مراقبة الحكام بشكل دائم، واختيارهم بشكل دوري ونقد سياسات الحكومة ورفع مذكرات إلى الجهات المختصة، لأن الشعب هو صاحب السيادة.

وهكذا لكي تنجح الديمقراطية فهناك محددات يجب التركيز عليها ومنها: الوعي لكل ما تتضمنه عملية التحول الديمقراطي، وبيان إن الديمقراطية عملية مستمرة ومتطورة وليست نهائية، أيضا بيان إن

* الشعوب في النظم الاستبدادية، لا تشارك في صنع القرارات أو القوانين وليس لها أن تخضعها للرقابة، لأن الحكومات هي المعنية وحدها ببناء القوانين وإصدار التشريعات، والشعوب معنية إلى حدّ كبير بتنفيذها. وهكذا يغيب في هذا الواقع الأمن للمواطن وتتأكل شرعية النظام السياسي الحاكم.

الديمقراطية ثقافة وسلوك وليست تشريعات فقط، فلكي تكون لدينا ديمقراطية يجب أن تكون لدينا ثقافة ديمقراطية تحث على المشاركة السياسية، وتركز على الحقوق والواجبات، وتلتزم بالصالح العام. وإذا كانت الديمقراطية من حيث الممارسة الفعلية هي حكم الأغلبية وفرض إرادتها على دفة الحكم، فإن حقوق الإنسان هي الطرف الآخر في المساواة بين المواطنين والدفاع عن حقوق الأقليات التي لن تشارك في الحكم، فميثاق حقوق الإنسان يضع حدوداً لسيطرة الأغلبية التي قد تجنح إلى التسلط والاستبداد باسم شرعية الأغلبية الدستورية. فالديمقراطية هي أسلوب في الحكم وهي جزء من حقوق الإنسان وليست القيمة الأولى في هذه الحقوق، فالديمقراطية ليست غاية في ذاتها، بل هي وسيلة لتسيير دفة الحكم والعيش بسلام، فالغاية هي حياة وكرامة الإنسان وحرياته، والحرية هي ركيزة لكل نظام سياسي، فعلى الديمقراطية أن تخلق الحريات، مثل حرية الرأي والتعبير وحرية الفكر، والتعايش مع حرية الآخرين بأقل ما يمكن من الصراعات والتناقضات، فطريق الحرية متمم للديمقراطية وهو طريق شاق وصعب من الناحية التطبيقية لشعب لم يتيسر له السير فيه. طريق الحرية والديمقراطية في ليبيا هو أطول طريق بين نقطتين لأنه يحتاج إلى وقت وحوار وتنازلات للوصول إلى حلول مقبولة وعادلة لدولة المواطنة والديمقراطية.

المبحث الثالث: تحديات المواطنة ومعوقات الديمقراطية.

الديمقراطية هي المفهوم المتنازع عليه على نحو جوهري، إذ لم يكن هناك في أي وقت من الأوقات هذا العدد من الحكام الذين يزعمون أن أنظمتهم ديمقراطية، فعلى مدار معظم أجزاء الكرة الأرضية، الغاية القصوى الآن لأي نظام سياسي لكي يغدو شرعيا- أو مقبولاً على الأقل- إنما تقوم في نوع القبول الشعبي الذي يحظى به ويعبر عنه ظاهرياً في عملية الاقتراع الحر، لكن الديمقراطية في النهاية لا تقوم بالناخبين وإنما بالمواطنين.

المطلب الأول: تحديات المواطنة.

إن بناء مفهوم المواطنة في ليبيا، وتأصيله وعياً مرجعياً في عقل المواطن، لتعزيز الانتماء إلى الوطن ثقافياً وإنسانياً، هو ضرورة حياتية وحضارية تفرض نفسها في مختلف التكوينات الاجتماعية في ليبيا. ولا ريب في ذلك لأن مفهوم المواطنة يشكل واحداً من المفاهيم الأساسية للتقدم الإنساني القائم على التفاعل الحر بين الإنسان والوطن، بين الإنسان، وقيم الحرية والإخاء والتسامح. ويعول كثير من المفكرين والباحثين على أهمية بناء هذا المفهوم وتأصيله، لتحرير الوعي من أثقال الانتماءات التقليدية الضيقة التي تتمثل يقينا في الانتماءات الطائفية والقبلية والعشائرية الضيقة. فالتحولات الكبرى الضاغطة، التي تشهدها

المجتمعات الإنسانية في عصر العولمة، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، تعمل على تفكيك المنظومات الأيديولوجية القديمة، وتفرض على الأنظمة السياسية المعاصرة إعادة النظر في أنساقها الثقافية من أجل استمرارها في الهيمنة والوجود. وبالرغم من أهمية هذا التحديد الشكلي لمفهوم المواطنة، يمكن القول بأن هذه الصيغة المتقدمة لمفهوم المواطنة ما تزال في الظل وعلى هامش الحياة المجتمعية والسياسية في ليبيا، لأن المواطنة هي نتاج لعملية تنمية اجتماعية مستمرة للحياة المدنية، والتي لم تتأسس في قلب المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي أحضان مؤسسات المجتمع السياسي الذي لم يتشكل في ليبيا بسبب الانهيار الكلي لمؤسسة الدولة بعد تدخل الناتو* بحجة حقوق الإنسان وحماية المدنيين.

إن الإشكالية المتعلقة بنشوء الدولة في ليبيا بعد الاستقلال كان بسبب تضليل كبير في مسألة المواطنة والانتماء، لذلك لم تتضح معالم مفهوم المواطنة في ليبيا، وليس غريباً إذا قلنا بأن مشاعر القلق والتوتر، وغياب الأمن الوطني، وتداعي المشاعر بالشرعية التي تمثلها الدولة، بقيت طاغية على أغلب الممارسات في الحياة الثقافية في ليبيا، ولذلك بقي الولاء مكرساً للوحدة الاجتماعية الجوهرية الصغرى، أي الولاء للقبيلة بوصفها كياناً اجتماعية أكثر رسوخاً وأهمية من الدولة التي فرضت كنتيجة لمرحلة الاستقلال. ولعل هذا الولاء للوحدة الاجتماعية (القبيلة) يؤدي وكما يري هنتنغتون إلى أنه في ظل الغياب التام للصراع الاجتماعي تصبح المؤسسات السياسية غير ضرورية، وفي ظل الغياب التام للانسجام الاجتماعي، تصبح مستحيلة لا تستطيع جماعتان لا ترى الواحدة منهما في الأخرى إلا عدواً رئيسياً لها، أن تكونا قاعدة لمتحد حتى تتغير تلك النظرة المتبادلة. لذلك لابد من وجود بعض الانسجام في المصالح بين الجماعات (القبائل) التي تؤلف المجتمع.[1] وهكذا فالتحدي الذي تواجهه المواطنة كمفهوم وكقيمة في ليبيا، هو ما يسميه هنتنغتون تحد هيمنة انعدام الثقة من ولاء الفرد للجماعات الصميمية والمألوفة، وهو ما يشعر الناس بالولاء لعشائرهم، وربما لقبائلهم، وهم قادرون على ذلك، لكنهم عاجزون عن موالاة مؤسسات سياسية على نطاق أوسع.[2]

إن المجتمع الديمقراطي مجتمع مفتوح، تعرض فيه الأفكار وتناقش علناً من المواطنين تحت حماية القانون، إن هذه الشفافية وعدم رهبة الحاكم هي عناصر حيوية في مجال الديمقراطية. فالإنسان المنفتح والمحاور والمدافع عن حقوقه لا يبقي لنفسه حصيلة أفكاره ومواقفه، بل يود نقلها إلى الآخرين لاقتناعه

*أصدر مجلس الأمن الدولي قرارين في الأزمة الليبية الأول: القرار 1970 الصادر بتاريخ 26 فبراير 2011؛ والثاني القرار 1973 الصادر بتاريخ 17 مارس2011. لقد مزج التدخل العسكري عام 2011 بين هدفين: الأول معلن وهو حماية المدنيين؛ والثاني خفيّ تمثل في إسقاط النظام السياسي لتحقيق مصالح سياسية. أنظر: علي بلعربي، **التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011بين مبدأ مسؤولية الحماية ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى**. مجلة العلوم لاجتماعية والإنسانية، المجلد (22)، العدد (02)، (ديسمبر، 2021)، ص 365-368

[1]صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993، ص 18

[2]المرجع السابق، ص 41.

بما يفكر فيه وبما يفعله، وإذا دخلت هذه العقلية الانفتاحية في مجالات السياسة والإعلام والنشر والصحافة والفنون وغيرها، تكون هناك صحوة نوعية عند المواطنين يتجاوزون فيها حدود إمكانياتهم الضيقة لإيجاد حلول جماعية أفضل من الحلول "المنزلة" من أفكار الحاكم. وهكذا فالمواطنة الفعالة ضرورية من أجل بناء مستقبل الدولة، وبالتالي على المجتمع في ليبيا أن يسعي لتحقيق تطوراً تاريخياً في اتجاه بناء هذه المواطنة، وهي ما تتطلب جهوداً حثيثة من أجل التربية على خلق روح المواطنة، مع ملاحظة إن هذا المطلب التربوي لن يتحقق إلا عندما تهتم ليبيا بالتربية المؤسسة على ثقافة المواطنة والديمقراطية، وتؤكد على مضامين الإحساس بالمسؤولية في عمق هذه المواطنة وفي بنيتها ذاتها، وهذا يقتضي أيضا وبالضرورة العمل على تأصيل مبدأ المشاركة السياسية الفعالة في الحياة السياسية.

أيضا من تحديات المواطنة في ليبيا، إن المجتمع الليبي لا يمتلك ثقافة مغايرة عن ثقافة نظام الاستبداد، وبالتالي فالمجتمع يعاني من قصور قد لا يخرجه من أزماته، إذا لم تتحقق روح المواطنة، فقد حول النظام الشمولي الذي كان قائم المجتمع الليبي إلى جماعات لاحول لها ولا قوة حيث كرس النظام ثقافة الشمولية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً إلخ. وعموماً يمكن تلخيص أهم الأسباب وراء ضعف ثقافة المواطنة والديمقراطية في ليبيا بالآتي:

1- تغييب دور المفكرين الديمقراطيين في مركز القرار السياسي أو في مركز التأثير في أصحاب القرار، القادرين على بلورة رؤية أو مشروع يربط بين عالمية الفكرة الديمقراطية وعملية استثمارها محلياً، بما يواءم مع الخصوصية الاجتماعية والإسلامية لليبيا.

2- غياب ثقافة الديمقراطية، فالديمقراطية ليست مؤسسات ولكنها ثقافة أيضاً، وما يحدث في ليبيا* هو إن خلق المؤسسات الديمقراطية يجب لا يسبق نشر الفكر الديمقراطي مثلما ما حدث في الغرب حيث مهد فكر عصري النهضة والأنوار لتأسيس النظم الديمقراطية.

3- عملية الاستقطاب الدولي سياسياً وأيديولوجياً، أظهرت وكأن الديمقراطية هي خاصة غربية إمبريالية، وبالتالي نظر إليها كجزء من الثقافة الغربية الاستعمارية، وأن المطالبة بتطبيق الديمقراطية يدخل في باب الغزو الثقافي الغربي.

لقد أدت وضعية النشوء غير الطبيعي للدولة في ليبيا إلى غياب الشعور بالأمن** عند المواطن، فالدولة الحديثة المصممة على نموذج الدولة القومية في أوربا، تعاني صعوبة في الحصول على ثقة المواطن

*الثقافة الجماهيرية الغالبة التي هي أما أصولية أو ثورية انقلابية أو ثقافة خضوع وانقياد للحاكم، بمعنى آخر أن الديمقراطية مطلب نخبوي أكثر مما هو مطلب جماهيري.

واقتناعه بمشروعيتها السياسية، فهذه الدولة تواجه تبعة إرثين مختلفين يتمثل أحدهما: في التركة الثقيلة لكيانات اجتماعية تقليدية (القبيلة)، ويتمثل الثاني: في إرث ثقافي وسياسي غربي محمل بتراث ديمقراطي إنساني بالغ النضج والتعقيد، وهذه الوضعية دفعت الدولة إلى استخدام العنف والإسراف في التسلط من أجل ضمان الأمن، وذلك لأنها عاجزة في الأصل عن عقلنة هذا الواقع الذي يتفجر بتناقضاته الماثلة بين الجديد والقديم، بين الحديث والمتجدد، بين التقليدي والعصري، بين الدولة العصرية والتكوينات التقليدية للحياة المجتمعية، بين مفهوم المواطنة ومفهوم الرعية.

إن المواطنة اليوم هدفها تطوير تقاليد العلاقة بين المواطن والدولة، فالعلاقة التقليدية القائمة بين الدولة والمواطن تنطلق من مبدأ إن الدولة معنية بأن توفر الضمانات الأساسية لاحترام حقوق الإنسان وواجبات المواطن، وبالتالي فإن هذه الحقوق والواجبات مؤثرة في التكوين الأخلاقي للمواطن، وذلك من أجل أن يتميز المواطن، فالمواطن الجيد يقدر ويقيم وفقاً لقدرته على أداء واجباته ومعرفة حقوقه واحترام القانون الذي يحكم بلده والذي يؤثر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. وفي ضوء هذه الظروف الحضارية الجديدة، فإنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل الجديدة التي تميز المواطنة عن صيغتها التقليدية، فالمجتمع المدني يجب أن يكون مستقلا بذاته عن السلطة والدولة، وبالتالي فإن مؤسسات المجتمع المدني غالبا ما تكون حذرة وفي ريبة من السلطة والدولة، وذلك لأن الدولة لا تستطيع أن تفي بأغلب احتياجات المواطنين، ولذلك فإن هذه الجماعات تؤكد طابع الاستقلال الذاتي لحركتها ووجودها بعيداً عن سلطة الدولة وقوتها، وهذه الفعالية والنزعة نحو الاستقلال والتفرد تتم بوحي من الحياة الديمقراطية.

التحدي الهام أيضا للمواطنة في ليبيا هو التنبه للمسألة غاية في الأهمية وهي إن مجرد التمسك بالعلاقات المتشعبة بين القوي المختلفة وبين التيارات السياسية المختلفة "ليبرالي، أسلامي، اشتراكي" يؤدي لضرب المشترك الوطني،* وأي علاقة بين قوي اجتماعية أو تيارات سياسية مع أي دولة أجنبية أو إقليمية، قد تؤدي لتفكيك نسيج المجتمع الليبي وبالتالي ضرب قيمة المواطنة، لأن لكل دولة تفكير استراتيجي ينطلق من مصالحها، وهذا يحتم علي الليبيين أن لا تتقوي أي قوي اجتماعية أو تيار سياسي على الأخر بمساعدة أي دولة أجنبية كانت أما إقليمية "العراق أنموذجا علي ذلك".

**المواطن غالباً ما ينظر إليه بوصفه عدواً للدولة، والدولة هي العدو الأول للمواطن كما يراها المواطن نفسه، وهنا نجد انعدام الثقة بين المواطن والدولة، وعلى هذا الأساس فإن المواطن يعيش حالة توتر وقلق تتصف بالاستمرار والديمومة عندما يتعلق الأمر بالدولة وممارساتها القمعية.

*واقعياً هذا ما حدث فقد تم ضرب المشترك الوطني، وسقطت الدولة في دوامة الحرب الأهلية والصراع على مواردها، بسبب تقاطع مصالح الدول المتدخلة في الأزمة، والسبب بلا شك فساد وتخلف النخبة السياسية.

المطلب الثاني: معوقات الديمقراطية.

لعل أحد أهم معوقات استقرار النظام الديمقراطي هو أنه يجب أن تصاحبه مقومات ثقافية واجتماعية واقتصادية معينة، وهو ما يتعلق بضرورة وجود طبقة وسطى، تتوافر فيها الشروط الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كعناصر رئيسية** في البناء الديمقراطي. [1] وهكذا إذا كانت نهاية الاستعمار لحظة تاريخية في المنطقة العربية، إلا إن ربيع الاستقلال في ليبيا كان ربيعاً مؤقتا سرعان ما انتهي بالتغيير العسكري في سبتمبر1969 حيث أصبحت ليبيا ما بعد التغيير هي الأبعد عن الدمقرطة، في حين أنها كانت بين أوائل ونهاية الخمسينات تمتلك مؤسسات ديمقراطية، لو استمرت كما يعتقد العربي صديقي لتمكنت من بعث عدوى الديمقراطية إلى أماكن آخرى في المنطقة العربية.[2]

إن عملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية، وفقاً لرؤية هنتنجون تنقسم لأربعة أنماط هي: التحول والتحول الإحلالي والإحلال والتدخل الأجنبي، وليبيا وفقاً لهذه الأنماط تقع في نمط الإحلال حيث أدت التعبئة الجماهيرية الواسعة ضد النظام ومن ثم عسكرة الثورة إلى أسقاط النظام التسلطي، إلا إن هذا النوع من التغيير قد لا يؤدي لقيام نظام ديمقراطي مستقر، وعلى العكس، فهناك احتمال لأن ينتكس النظام الجديد ويحل محله شكل جديد من النظم التسلطية[3]. وهكذا فعملية الإخضاع للاستبداد تستلزم بنى اجتماعية قابلة للخضوع قبل أي شيء آخر، فالديمقراطية ليست حكراً على أمة أو ثقافة أو مجتمع بعينه، ولكنها الصيغة الوحيدة المقبولة اليوم والقادرة على أن تضع الإنسان في رتبة المواطن وتحوله إلى إنسان سياسي،* أي مواطن حر ومسئول يحمل هوية سياسية تجمعه مع غيره من المواطنين.[1]

إن المواطنة تتمثل في قدرة الفرد على وعي القيم الديمقراطية والأخلاقية الأساسية، التي تجعله أكثر قدرة على اتخاذ خياراته الديمقراطية، وأكثر قدرة على الفعل في إطار إحساسه بالانتماء إلى كيان اجتماعي منظم ومحدد، وهي تعني المشاركة الفعالة في كل ما يتعلق بالشأن العام. وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه الديمقراطية في ليبيا الدولة المنهارة:

** إن حق الانتخاب في الديمقراطية هو الوسيلة التي تمنح الشرعية السياسية للحاكم لإدارة الدولة، فحق المواطن في التصويت هو مساهمة ديمقراطية، والمهم إن يتجه إلى صناديق الاقتراع أكبر نسبة من المواطنين لاختيار من يمثلهم بوعي، لذلك نجاح الانتخابات يقوم على حسن انتخاب المواطن وفقا للبرامج السياسية التنافسية المعروضة.

[1] كمال المنوفي، يوسف الصواني، **الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

[2] العربي صديقي، **إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية**، مرجع سبق ذكره، ص 226-227.

[3] كمال المنوفي، يوسف الصواني، **الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

* وعندما تغيب الديمقراطية يغيب شعور الإنسان بإنسانيته السياسية، ومن ثم يعود إلى قيم التعصب الديني أو الطائفي أو القبلي، بحيث تتحول هذه القيم إلى أساس وسبب للنزاع والصراع.

[1] برهان غليون، **معوقات الديمقراطية في الوطن العربي**.https://www.aljazeera.net/2004/10/03

التحدي الأول: الذي يواجه الديمقراطية هو كيفية إقامة نظام سياسي تنافسي، من شأنه أن يُمكن المواطنين من الحصول على ما يريدون من الحكومة ويسمح لهم بحرية المنافسة بين جميع فئات الشعب في الدولة، ولتحقيق ذلك لابد من وجود منافسة حقيقية ونزيهة لجميع المناصب في الدولة، وأن تكون هذه المناصب مفتوحة لجميع المواهب الوطنية مهما كانت أصولهم أو مكانتهم الاجتماعية، وأن يكون الهدف النهائي هو إقامة نظام سياسي يسمح بمشاركة الجميع في العملية السياسية ويشجعهم على التنافس من خلال العملية الانتخابية الحرة.

التحدي الثاني: هو كيفية بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية قوية ومستقلة، ومن الواضح إن ليبيا تفتقر إلى هذه المؤسسات السياسية، بما في ذلك المؤسسة العسكرية. إن تأسيس هذه المؤسسات سوف تمكن جميع المواطنين من ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم الدستورية، وعندما تتحقق هذه المؤسسات سوف تتشكل نخب سياسية قوية ومستقلة تشارك بصورة بناءة في العملية السياسية. وفي هذا الصدد يقول صموئيل هنتنغتون: إن عملية بناء المؤسسات القوية هو أهم عنصر من عناصر التنمية السياسية في أي دولة، ويعرف هنتنغتون الطابع المؤسسي** على أنه أي عملية بواسطتها تستطيع المنظمات والاجراءات إكتساب القيم والمقدرة على التكيف والاستقلال الذاتي والاستقرار[2].

التحدي الثالث: هو كيفية حل أزمة القيادة السياسية وإيجاد قيادات بديلة قادرة ومؤهلة، إن كبار القادة هم الذين غالباً ما يذكرهم تاريخ الأمم، بمعنى أنه تاريخ الرجال الذين استجابوا للتحديات والمطالب التي واجهتهم وهم في مراكز السلطة والحكم. وبالتالي فإن عائق القيادة السياسية يجعل من عملية الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي مستحيلة. ووجود القيادة السياسية المؤهلة ضرورة تتطلب ثلاث شروط جوهرية في الحاكم لكي يكون قائد، وهي: الشرعية والمساءلة والمصداقية***. إن وجود قيادة عادلة وفاعلة، سوف تمكن الدولة في ليبيا من الاستفادة من ثرواتها الطبيعية وكفاءتها البشرية ومقدراتها الاجتماعية والعسكرية.

التحدي الرابع: هو محاولة تجريد السياسة من النفوذ العسكري، ولسوء الحظ إن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة غير الفعالة بعد 1969، والتي تم حلها وتدميرها فيما بعد 2011. وهكذا يمكن القول بأن أكبر تهديد للعملية الديمقراطية في ليبيا هي الجيش ودوره في السياسة، ولكي تتحقق العملية الديمقراطية، لابد

** إضفاء الطابع المؤسسي للدولة يستلزم وجود التمثيل السياسي في نظام ديمقراطي، والإشكالية هنا ليست في وجود أو عدم وجود التمثيل السياسي، بل في الكيفية التي يتم بها اختيار هؤلاء الممثلين، وكيف يمكن محاسبتهم عن أفعالهم؟ وكل هذا لا يمكن القيام به بدون وجود مؤسسات سياسية قوية وعصرية ترسخ وتعزز العملية الديمقراطية.

(2) صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص 394

*** أي إن الحاكم جاء للسلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، ويمكن مساءلته على كل ما فعل وما لم يفعل، وأن يخضع للقانون كغيره من المواطنين في الدولة.

من أبعاد العسكر عن السياسة، وأن يكون هناك آليات لتطبيق نظام الحكم في الدولة، وبناء مؤسسات مدنية قادرة على إدارة الدولة بدون التدخل العسكري في شؤونها. ويجب أن تكون عملية التدخل العسكري المباشر في العملية السياسية، هو الاستثناء وليس القاعدة في الدولة. والواقع أنه يمكن الحد من تدخل الجيش في السياسة بالعديد من الوسائل لعل من أهمها:

(1) العمل على تعزيز وتقوية دور المؤسسات السياسية والمدنية في المجتمع، فهذه الخطوة سوف تقلل من احتمالات التدخل العسكري في السياسة، والعسكريون مرحب به بوصفهم وسيلة مدنية لتخليص الدولة، عند وجود فساد منتشر في مؤسساتها، أو حال عدم مقدرة السياسيين في الدولة على التخلص من ذلك. وعليه فإن فشل المؤسسات السياسية القائمة في دولة ما، قد يدفع بالقيادة السياسية للاستعانة بالقوات المسلحة للقيام بدور خاص ومحدود تحت قيادة السلطة المدنية.

(2) زيادة مشروعية وسيطرة السلطات المدنية على الجيش، واحتمالية التدخل العسكري في الشؤون السياسية، قد تزداد عندما تتناقص أو تفقد السلطة المدنية شرعيتها السياسية في الدولة، وبالتالي تصبح إحتمالية تدخل الجيش متحققة، أي عندما تكون السلطة المدنية ضعيفة وفاسدة.

(3) منع الجيش دستورياً من أي تدخل في السياسة الداخلية، والحد من دوره في مجرد حماية الأمن الوطني ضد التهديدات الخارجية.

(4) ضرورة نقل جميع القواعد والثكنات العسكرية خارج المدن الرئيسية وبالأخص العاصمة، والحقيقة أنه لا توجد أي أسباب عقلانية وإستراتيجية، للسماح بوجود الثكنات العسكرية في داخل المدن الرئيسية، هذه الظاهرة لا توجد اليوم وبشكل لافت للنظر إلا في دول العالم المتخلف.

(5) منع تسيس الجيش وهذا يعني ببساطة أن السياسة يجب أن تكون خارج المؤسسة العسكرية وقوات الامن في الدولة، بمعنى إن ما يجب التأكيد عليه هنا أن الجنود والضباط لا ينبغي أن يكونوا حزبيين وأن يكونوا دائماً محايدين، وأن تكون مهمتهم الاساسية وهدفهم الرئيسي والوحيد هو حماية الدستور والدفاع على سيادة الوطن من العدو الخارجي.*

إن بعض عمليات التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية فيها، قد تحمل أحياناً في البلدان ذات المجتمعات المتعددة الهوية مخاطر الانقسام والنزاعات الأهلية، وضعف الدولة يمكن أن يؤدي إلى تدعيم الانتماءات الأولية العائلية والعشائرية والدينية، أي الانتماءات الأدنى من الانتماء للدولة. ولا شك إن هذه

*للمزيد حول تحديات الديمقراطية أنظر: كمال المنوفي، يوسف الصواني، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 92 وما بعدها.

الانتماءات تؤثر سلباً على التطور الديمقراطي، لأنها ترتبط بثقافة غير ديمقراطية، تقوم على التعصب وليس على التسامح، والانغلاق لا الانفتاح، والجمود بدلاً من المرونة [1].إن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية أو انتخابات أو تعددية حزبية، بل هي أيضاً تحولات عميقة في بنية المجتمع وفي الثقافة السياسية السائدة، وبالتالي فالديمقراطية هي عملية بناء وتأسيس تبدأ بالإنسان أولاً، وهذا يعني إن مقاربة الديمقراطية في بلد ما يجب ألا تقتصر على المظاهر الخارجية للمؤسسات السياسية، بل يجب أن تتضمن البنى العميقة للمجتمع وقواه الفاعلة الظاهرة والخفية للتعرف عما إذا كانت قد تمثل قيمه الديمقراطية أم لا.

إن الديمقراطية لا تصلح بدون شفافية وإن الشفافية لا تصلح بدون ديمقراطية، فالقضية الأساسية هنا هي قيم النزاهة ومحاربة الفساد، سيبدأ المجتمع الليبي تعلم الديمقراطية من بداياتها، فالطريق طويل لتخطي ثقافة الخوف والرضوخ الأعمى للسلطان. التحول الديمقراطي سيكون شاقاً وصعباً ويحتاج إلى عدة أجيال ليتكيف المواطنون مع الثقافة والسلوك الديمقراطي بعقلية منفتحة ونقدية، فالمسيرة طويلة وسوف تحمل غالباً الكثير من النكسات، بسبب المقاومة من العقليات الموروثة، ونكسات أخرى يمكن أن تأتي من التسرع في تطبيق كل أبعاد الديمقراطية بشكل آلي، دون تحضير منهجي وبعيد المدى، وغير مصاحب لمستوى التطور الثقافي والسياسي للمواطنين، تتطلب الديمقراطية ثقافة الإنجاز والعمل، وأيضا تتطلب وجود معارضة فاعلة وتنمية اقتصادية، فلا ديمقراطية دون صحافة حرة ومستقلة. الصحافة الحرة هي مدنية وليست حكومية في تكوينها، تعكس بمختلف اتجاهاتها وجهات نظر الناس وتفكيرهم وتوضح وتشرح مشاكله المجتمعية.

الخاتمة

هل يمكننا القول إن ما نعيشه اليوم يمثل إرهاصات ولادة المواطنة والديمقراطية في ليبيا؟ الليبيون اليوم أمام دولة ومجتمع منهارين، ولكن يعيدان إنتاج نفسيهم، بما يتلاءم ومعطيات العصر. في ليبيا اليوم ثمة فرصة كبيرة لبناء دولة حديثة، تضم جميع هويات وفئات المجتمع، حيث إن الديمقراطية هي المعيار السياسي للحكم، ولا يمكن تطبيق التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا في إطار الدولة القائمة على ثلاثة أسس: فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ورقابة المجتمع على سلطة الدولة، وخضوع الدولة نفسها للقوانين ومراقبة القوى السياسية فيها.

إن الديمقراطية هي وعي وثقافة وفعل وسلوك حضاري تراكمي ذاتي وموضوعي، والمواطنة هي هوية وحق واوجب وحضور وشراكة في صناعة حاضر ومستقبل الوطن، تحت سيادة القانون. إن العيش

[1] ياسر خالد الوائلي، **دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية**، www.mcsr.net May 25, 2005

في نظام دولة منهارة، لا يعني بأن مشاكل قيام الدولة سوف تحل تلقائيا وبشكل سحري، بل قد تتحول الامور، غالباً في بداياتها، إلى صراعات طبقية أو قبلية تبعاً لمصالح أصحابها. ومن المحتمل أيضا، أن تؤدي بسبب سوء الإدارة السياسية والاقتصادية، وانعدام تداول السلطة وهو ما حدث، إلى إحباط الناس من الديمقراطية التي لم تجلب معها تغييراً جذرياً. لكن ثمار الديمقراطية لا تجنى على المدى القريب، فهي ثقافة تهذب الفكر والسلوك للعيش مع الآخرين واحترامهم، وتقبل بمبادئ تحول السلطة من فريق إلى آخر بشكل سلمي. وإذا كان ذلك كذلك، فمن حق المطالبين والساعين إلى دولة حقوق في ليبيا قوامها الديمقراطية، والتعددية، والحريات، بمعزل عن منطق القبيلة، والجهوية، والايديولوجية، أن يساهموا في التغيير وبناء الدولة. إن تقديم الافكار التنويرية، والمعرفية عبر الوسائل المتاحة من خلال الدراسات المعمقة، والمقالات الهادفة، والمنتديات الواعية، التي تهدف إلى رفع مستوى التفكير، والوعي السياسي، وتقديم مصلحة الوطن والمواطن على المصالح الحزبية والقبلية والجهوية. هو السبيل الوحيد لتبديد غيوم البلقنة والصومولة على البلاد، والانفلات من مطبات منطق دولة القبيلة، لكي ينعم الوطن رغم تنوعه الثقافي، بالأمن والاستقرار والازدهار، من خلال تكوين دولته القوية التي تسع وتحمي الجميع.

وأخير وليس أخر لكي تتحقق المواطنة والديمقراطية الفاعلة، لابد من التراكم المعرفي حول متطلباتهما، من مشاركة سياسية وحرية الرأي والأعلام والصحافة وحقوق الأنسان. فالديمقراطية فكر وسلوك، ثقافة وتنظيم سياسي واجتماعي، تتطور تبعاً لمفهوم الناس عنها، وتبعاً لسلوكهم الجماعي مع بعضهم البعض، فالديمقراطية عملية متواصلة تحتاج إلى وعي من المواطنين للحفاظ والدفاع عنها وتطويرها، وأول الطريق هو في تربية الأجيال الناشئة على القيم والسلوك الديمقراطي، فلا ضمانة تلقائية لبقاء الديمقراطية، فالتاريخ يظهر أنها يمكن أن تصعد وتهبط وتضمحل كأي قيمة إنسانية. الديمقراطية هي أفضل صيغة للحكم، لأنه نظام لشعب راشد أو لشعب يبغي الرشد والنضج، ويناضل ضد انهياره الأخلاقي في السياسة وضد حكم الوصاية عليه.

التوصيات:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- توحيد الجيش: في ليبيا يعد أمرًا حيويًا لاستقرار البلاد وضمان الأمن والسلم الداخلي. ولتحقيق ذلك، يجب على الأطراف المتنازعة في ليبيا التوصل إلى اتفاق سياسي شامل يتضمن التزامًا قويًا بالتعاون والحوار لتحقيق وحدة الجيش بشكل نهائي.

- فرض الأمن واستقلال القضاء وسيادة القانون: يجب أن تكون هناك بيئة آمنة ومستقرة في ليبيا حتى يتمكن الناس من الاجتماع التعبير عن آرائهم والمشاركة في العملية الديمقراطية دون خوف من العنف أو القمع.
- حرية الإعلام: يجب أن يتمكن الناس من الوصول إلى المعلومات وتبادلها دون تدخل أو رقابة من الحكومة أو أي جهة أخرى. يجب أن تكون هناك حرية كاملة للصحافة ووسائل الإعلام لتغطية الأحداث بحيادية وشفافية.
- السلطة الحاكمة: يجب أن تنبثق السلطة عن الانتخابات التي تمثل ويشارك فيها جميع مكونات الشعب لبناء الدولة الديمقراطية.
- الشفافية والمساءلة: يجب أن تكون الحكومة والمسؤولون مسؤولين وشفافين في إدارة الشؤون العامة والتعامل مع المال العام. يجب أن يكون هناك نظام قوي للرقابة والمراقبة لمنع الفساد وضمان توزيع الموارد بطريقة عادلة.
- المشاركة المدنية: يجب على الدولة الليبية أن تتجاوز الولاءات القبلية وجعل الدستور عقداً اجتماعياً بين المواطنين، كل المواطنين وعلى قدم المساواة التامة فيما بينهم، بغض النظر عن توجهاتهم السياسية وانتماءاتهم القبلية.
- التعليم والتنشئة السياسية: يجب أن يتم توفير التعليم للجميع بحيث يكون الناس قادرين على فهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمشاركة بفاعلية في العملية الديمقراطية.
- احترام حقوق الإنسان: يجب أن يتم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع إلخ.

قائمة المراجع:

أولا الكتب:

1. حداد، إبراهيم. الديمقراطية عند العرب، بيروت: دار الثقافة، 1960.
2. أرسطو، السياسة. ترجمة أحمد لطفي السيد. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
3. العربي، صديقي. إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة محمد شيا، بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، 2010.
4. الترابي، حسن. الشورى والديمقراطية: إشكالات المصطلح والمفهوم، من: حسن الترابي وآخرون، الإسلاميون والمسألة السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين ثاني / نوفمبر 2003.
5. الدجاني، محمد. الدجاني، منذر. المدخل الى النظام السياسي، عمان: بالمينوبرس، 1993.
6. المنوفي، كمال. الصواني، يوسف. ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي (تحرير)، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007.
7. جيدنز، أنتوني. عالم منفلت، ترجمة محمد محيي الدين، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2000.
8. دال، روبرت. الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2005.
9. هلال، علي الدين. مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، من: سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية) في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين ثاني / نوفمبر 1984.
10. هنتنغتون، صموئيل. النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993.
11. نعمان، عصام. أية ديمقراطية.. أية وحدة، بيروت: دار الطليعة، 1981
12. مبيض، نويل. أسس وركائز وتطبيق الديمقراطية، بلا: بلا، بلا.

ثانيا مقالات علمية:

1. عبد الفتاح إمام، إمام. مسيرة الديمقراطية ..رؤية فلسفية، مجلة عالم الفكر، العدد2 م22، الكويت: وزارة الإعلام، 1993.
2. زيداني، سعيد. المواطنة الديمقراطية والعرب في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد 3 (صيف 1990).
3. زيدان، ليث. مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي٠ الحوار المتمدن-العدد: 1932 - 2007.

ثالثا المواقع الإلكترونية:

1. بوحمرة، الهادي. أولوية فهم التغيير وضبط إطاره، 2011/9/2.

www.libya-alyoum.com.

2. غليون، برهان. معوقات الديمقراطية في الوطن العربي.

https://www.aljazeera.net/2004/10/03

3. خالد الوائلي، ياسر. دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية.

www.mcsr.net May 25, 2005

قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية وأثرها على الحياة الحزبية في الأردن

(1992-2022م)

Election Laws and Political Parties and Their Impact on Party Life in Jordan

(1992-2022)

إعـداد

د. ناصر محمود طهبوب

أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأردنية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى استعراض واقع الحياة الحزبية، وما أدت إليه قوانين الأحزاب والانتخاب المتعاقبة من أثارٍ سلبية على الحياة الحزبية، كما عرضت الدراسة لواقع مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية مستعرضة خصائص هذه المشاركة ونتائجها، وسعت للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: هل أثرت قوانين الانتخاب والأحزاب التي صدرت خلال الفترة 1992-2022 على الحياة الحزبية في الأردن؟ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يظهر السلوك الحزبي ضعف الحياة الحزبية وابتعادها عن الممارسة الحقيقية للعمل الحزبي والديمقراطي، وقد خلصت الدراسة إلى أن قوانين الأحزاب يُعتبر الإطار الذي ينظم العملية الحزبية ولها أهمية في تسهيل إجراءات التسجيل وممارسة العمل الحزبي، وإكساب الحزب السياسي الشخصية الاعتبارية التي تُمكّنه من ممارسة مهامه المالية والادارية والفكرية.

كما توصلت إلى أن قوانين الانتخاب قد ساهمت في عملية تراجع العمل الحزبي وبرز ذلك من خلال قانون الصوت الواحد وكذلك النظام المختلط لعام 2012 وانتهاء بنظام القائمة النسبية المفتوحة لعام 2016، وأن قوانين الانتخاب الأردنية لم تسعى لتفعيل دور الأحزاب السياسية من أجل التأسيس لحكومات برلمانية، إذ إن الحكومة البرلمانية تقوم على أساس إجراء الانتخابات على قاعدة تنافسية حزبية.

الكلمات الدالة: قوانين الانتخاب، الأحزاب السياسية، الأثر، الحياة الحزبية، الأردن.

Abstract :

The study examines partisan life and the negative effects of successive party and election laws on political participation. also ,The study reviews the participation of political parties in parliamentary elections, the characteristics, and the results of this participation. Which was approved were issued during the period from 1992-2022. The study used the descriptive analytical approach, where partisan behavior shows the weakness of political parties' life and its weakness in political and democratic participation. Where partisan behavior shows the weakness of partisan life and its distance from the real practice of partisan and democratic work The study concluded that the Jordanian election laws did not seek to activate the role of political parties In order to establish parliamentary governments, as the parliamentary government is based on holding elections on a partisan competitive basis, and that the Jordanian partisan experience was and still is weak, and this does not encourage the Jordanian citizen to join the parties due to the weakness of their programs, although political parties are considered one of the most important bases for political development; as they play an important role in contemporary political life, and that the new political parties and election laws establish a phase of testing more development of reformed legislation at different levels,it recommends amending the electoral system for the House of Representatives to allow the allocation of a number of seats based on a parties basis, even if that is through the allocation of a partisan "quota", The political system has to strengthen the role of political parties and agree on common denominator between them.

Key words: influence, election laws, party laws, partisan life.

المقدمة:

تلعب الأحزاب السياسية دورًا مهمًا ومؤثرًا في المجتمع الديمقراطي لأن الأحزاب السياسية هي التي تنشئ الديمقراطية، أو يمكن رؤية الديمقراطية من خلال الأحزاب السياسية. نظرًا لأن الجمهور السياسي يشكل مجموعة متنوعة من المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العامة، وغالبًا ما يتجلى عدم الاهتمام والشعور باللامبالاة تجاه القضايا السياسية داخل مجموعة الفرد، وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أنه لم يتلق الرسالة أو أن الرسالة ليست واضحة بما فيه الكفاية.

وتلعب قوانين الانتخاب دوراً مهماً في دفع العملية الديمقراطية، فهي تحتوي في جوهرها على المبادئ الأساسية للحرية والعدالة والمساواة والتمثيل والمشاركة، ويتطلب ذلك وجود قيم ديمقراطية سليمة وانتشار نهج الثقافة الديمقراطية والتي تحتاج الوعي والتعليم والانتماء للدولة، وترسيخ مفهوم المواطنة وبانحسار الانتماءات الضيقة أياً كان شكلها، ووجود طبقة متوسطة تحافظ على الاستقرار، وإيجاد مؤسسات مجتمع مدني فاعلة ومستقلة عن السلطة السياسية، ويضاف إلى كل ذلك توافر مستوى معيشي جيد، ويعتبر قانون الانتخاب لمجلس النواب قانوناً مكملاً للدستور، وهو من أهم قوانين المملكة الأردنية الهاشمية، إن لم يكن أهمها بعد الدستور، وتأتي هذه الأهمية بسبب أن هذا القانون متعلق مباشرة بنظام الحكم، فالمادة الأولى من الدستور تنص صراحة على أن نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية "نيابي ملكي وراثي"، أي أن الحكم في الأردن يرتكز دستورياً على ركنين أساسيين متساويين؛ هما المجلس النيابي والملك.

وتشكل المشاركة السياسية جوهر التنمية السياسية بوصفها النشاط السياسي الذي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أيضاً، واختيار القادة السياسيين؛ فإن عملية مأسسة هذه المشاركة التي تسهم به الأحزاب السياسية والتي تعمل على تفعيل التنمية السياسية سوف تعمل على نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل السياسي المؤسسي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية، بهدف تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع القرارات السياسية واتخاذها ووضع السياسات العامة بأطر وآليات مؤسسية، ويتم ذلك عبر احتواء النشاطات السياسية للأفراد والقوى السياسية الهادفة إلى مساهمة أو التأثير في عملية صنع القرارات واتخاذها داخل قنوات المؤسسات الحزبية الأمر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع القرارات السياسية

واتخاذها فلا وجود للتنمية السياسية الحقيقية إلا بوجود الأحزاب السياسية وإعطائها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمتنافسة وتمثيلها في أجواء ديمقراطية سليمة[1].

وبعد صدور قانون الأحزاب الأردني رقم 32 لسنة 1992، عادت الحياة الحزبية كجزء من عودة الحياة الديمقراطية، استناداً لهذا القانون ظهرت الأحزاب بصورة رسمية، ووصل عددها إلى ما يقارب (26) حزباً سياسياً تناقصت الى (23) حزباً سياسياً في عام 2000. وعادت ليصبح عددها (24) حزباً سياسياً في عام 2001. وفي عام 2006م وصل عدد الأحزاب السياسية المسجلة الى (36) حزباً وبعد صدور قانون الأحزاب لعام 2007 وصل عدد الأحزاب السياسية التي تكيفت مع مواد القانون الجديد أربعة عشر حزباً، ووصل عدد الأحزاب عام 2012 إلى (23) حزباً. وفي عام 2015 وصل عدد الأحزاب المسجلة 37 حزباً سياسياً ومع عام 2017 وصل عدد الأحزاب المسجلة رسمياً الى (50) حزباً سياسياً [2]، ووصل عدد الأحزاب السياسية في الأردن إلى (56) حزباً في عام 2022.

تلتزم الأحزاب السياسية بتثقيف وتوجيه الرأي العام من خلال التثقيف السياسي والتربية الحزبية لضمان مشاركة المواطنين في الحكم والتعبير عن آرائهم ومصالحهم، وتعزيز دور المواطنين في العملية السياسية التي تجري في إطار السياسة، في حين أن وجود الأحزاب السياسية ضروري للاعتراف بالمعارضة والآراء الأخرى وإمكانية تنظيم الخلافة السلمية للسلطة، وهو أحد المؤسسات الأساسية لإعمال حقوق الإنسان والحرية السياسية من خلال تنظيم المشاركة الفعالة من الأفراد في الحياة السياسية، من بين أمور أخرى ، يشكل العمل الحزبي مدرسة سياسية تقوم بإعداد السياسيين البارزين وتدريبهم وتأهيلهم للعمل السياسي للمناصب العامة. وبالمثل، فإن الأحزاب السياسية تشكل قناة اتصال بين الحكومة والشعب وتتيح للسلطات فرصة التعرف على آراء وتطلعات واتجاهات الشعب.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في كونها تتناول أهم عناصر التحديث السياسي وهو الأحزاب السياسية فمنذ استئناف الحياة الحزبية عام 1989، وبالرغم من وجود إرثٍ حزبي في المملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيس الإمارة، إلا أن الحياة الحزبية تشهد حالةً من التراجع الذي أصبح وفي ظل اشتداد الحاجة للإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن جديرٌ في البحث والمعالجة، فالأحزاب السياسية أهم أسس التحول الديمقراطي والتحديث السياسي، بالتالي فالدراسة تحاول التركيز على جهود الدولة بمؤسساتها المختلفة لإدارة وتطوير الحياة الحزبية، من خلال اصدار التشريعات، فقد تأسست واندمجت

([1])هلال، علي الدين. *نحو معايير محددة الاتجاه*، عمان: منتدى الفكر العربي، 2011، ص331.

([2])المشاقبة، أمين. انتخابات مجلس النواب الأردني الثامن عشر 2016، دراسة تحليلية. عمان: الجامعة الأردنية، 2017، ص131.

وحلت العديد من الأحزاب السياسية، وتم إصدار عدة قوانين انتخاب وأحزاب، ومع إصدار قانوني انتخاب وأحزاب يتميزان عما سبقهما بأنهما نتاج جهدٍ وطني، ممثل باللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وعليه تحاول الدراسة الاجابة عن التساؤل الرئيس التالي: هل أثرت قوانين الانتخاب والأحزاب التي صدرت خلال الفترة من 1992-2022 على الحياة الحزبية في الأردن؟ ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما أثر قوانين الأحزاب على الحياة الحزبية في الأردن خلال الفترة 1992-2022؟
2- ما أثر قوانين الانتخاب على الحياة الحزبية في الأردن خلال الفترة 1992-2022؟
3- ما أثر قانوني الانتخاب والأحزاب لسنة 2022 على سلوك الأحزاب السياسية، ومحاولة قراءة سلوك الأحزاب السياسية ومدى قدرتها في تطوير الحياة الحزبية؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: يؤمل أن تشكل الدراسة الحالية مرجعاً علمياً حول قوانين الانتخاب والأحزاب التي صدرت خلال الفترة من 1992-2022 وأثرها على الحياة الحزبية في الأردن، ويتوقع أن تشكل الدراسة مرجعاً للباحثين والمهتمين في مجال الدراسات المتعلقة بالعمل الحزبي في الأردن.

الأهمية العملية: تأتي أهمية الدراسة في كونها تحاول استشراف أثر قوانين الانتخاب والأحزاب لسنة 2022، استناداً للتجارب التشريعية السابقة وفي ضوء الحراك الحزبي الذي نتج عن اصدار قانوني الانتخاب والأحزاب لسنة 2022، أي أن الدراسة تسعى لتسليط الضوء إلى مما يلزم إضافة للبيئة التشريعية من أجل خلق حياة حزبية حقيقة قادرة على انتاج أحزاب تصل للسلطة وتعبر عن مصالح المواطنين وتدافع عنها، كما هو الحال في الديمقراطيات المتقدمة، منعاً لاستنساخ تجارب الماضي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- توضيح أثر قوانين الانتخاب والأحزاب التي صدرت خلال الفترة من 1992-2022 على الحياة الحزبية.
2- الوقوف على تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية المتعاقبة منذ اصدار قانون الأحزاب لسنة 1992.

3- معرفة أثر قانوني الانتخاب والأحزاب لسنة 2022 على سلوك الأحزاب السياسية، ومحاولة قراءة سلوك الأحزاب السياسية ومدى قدرتها في تطوير الحياة الحزبية.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضٍ رئيسي مفاده أن قوانين الانتخاب والأحزاب كان أثرهما شكلياً ولن يحدثا تقدماً ملحوظاً من حيث الممارسات الحزبية خاصة على صعيد المشاركة الحزبية في البرلمان، فالإطار التشريعي ليس كافياً لتطوير الحياة الحزبية وتقدمها، فبالرغم من تعدد التشريعات التي صدرت سابقاً إلا أن السلوك الحزبي لم يشهد تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 1992-2022.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهجين القانوني والوصفي التحليلي، حيث جاء استخدام المنهج القانوني من خلال مراجعة قانوني الانتخاب والأحزاب خلال الفترة 1992-2022 وقراءة أثرهما على الحياة الحزبية، إضافة إلى التطرق لقانوني الأحزاب والانتخاب لسنة 2022 ومحاولة الوقوف على تأثيرهما على السلوك الحزبي ومحاولة استشراف نتائجه. أما المنهج الوصفي التحليلي فجاء استخدامه من خلال قراءة نتائج الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية المتعاقبة، ومحاولة وصف حضورها وسلوكها الانتخابي وتحليل أسبابه ونتائجه على الحياة الحزبية، إضافة إلى قراءة سلوك الأحزاب السياسية ومحاولة تحليل أسبابه وما قد يفضي إليه من نتائج.

حدود الدراسة:

حدود زمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من 1992-2022، حيث صدر في عام 1992 أول قانون للأحزاب السياسية في الأردن بعد عودة الحياة الديمقراطية عام 1989، وفي عام 2022 صدر قانون جديد للأحزاب وقانون جديد للانتخاب.

حدود مكانية: تقتصر الدراسة على الحدود الجغرافية للدولة الأردنية.

الإطار النظري: تعددت تعريفات الحزب السياسي؛ حيث يعرفه الفرنسي موريس دوفرجيه بأنه تنظيم مرتبط بالعملية الانتخابية يضم جماعاتٍ موزعة في أماكن مختلفة من الإقليم تربطها وتنظمها الأجهزة المختلفة داخل الحزب، معجم المصطلحات القانونية عرف الحزب السياسي بأنه تجمع أشخاص لهم ذات الآراء السياسية حيث يجتمعون لتحقيقها عبر عملٍ مشترك من أجل استلام وممارسة السلطة، إدموند بيرك المفكر الإنجليزي عرف الحزب السياسي بأنه مجموعة من الأشخاص تم بينهم اتفاقٌ على مبدأ خدمة

الوطن والصالح العام، وعرفه الدكتور رمزي الشاعر بأنه جماعة من الأفراد تعمل عبر مختلف الوسائل الديمقراطية للفوز في الحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي أتفق عليه أعضاء الحزب. من العناصر المكونة للحزب السياسي (التنظيم الدائم، الدعم الشعبي والعضوية، البرنامج السياسي، الممارسة الديمقراطية والوصول للسلطة)، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عمل الحزب وهويته السياسية وهذه العوامل يمكن تلخيصها على النحو التالي[1]:

1- النظم الانتخابية وقوانين الأحزاب بدايةً، فإن النظام الانتخابي يفرض على الحزب أليات حشد الدعم فالنظام الأغلبي على سبيل المثال يصب في مصلحة الأحزاب الكبيرة واسعة الانتشار الجغرافي، في حين أن نظام التمثيل النسبي أكثر ملاءمةً للأحزاب الصغيرة، كذلك فالنظام الانتخابي يلعب الدور الرئيسي في بنية وشكل السلطة التشريعية، أما قوانين الأحزاب فهي من يتحكم ويحدد أليات تشكيل الحزب السياسي وشروط تأسيسه وحصوله على التمويل، وما يحظر على الأحزاب القيام به.

2- مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لاحظ الدارسون اختلاف سلوك الأحزاب السياسية تِبعاً لفروقات التنمية الاقتصادية بين دولةٍ وأخرى فهناك من يرى بأن معدلات الفقر من شأنها التأثير على مستوى المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي فالمواطن يصبح في المجتمعات الأقل نمواً اقتصادياً أكثر عرضة لما يعرف بالزبائنية السياسية وعمليات بيع وشراء الأصوات في الانتخابات.

3- التنظيم المؤسسي للحزب ويتعلق هذا الجانب بمدى قدرة الأحزاب على تحقيق التماسك الداخلي والتنظيمي بين أعضائها مع الحفاظ على مبادئها السياسية وتماسكها التنظيمي.

وبعد إعلان المملكة الأردنية الهاشمية عام 1946 استمرت الحياة الحزبية بالتبلور والتطور متأثرةً بالبيئة الإقليمية التي كانت تركز بشكلٍ رئيس على مناهضة الاستعمار وتحرير فلسطين وتأثيرات الحرب الباردة، وقد شهدت خمسينيات القرن الفائت تشكيل حكومة حزبية ما يزال الأردنيون يستشهدون بها وهي حكومة سليمان النابلسي عام 1956 والتي استمرت لأشهر بعد ذلك جاء الإعلان عن تطبيق الأحكام العرفية ومنع العمل الحزبي منذ عام 1957 ولغاية 1989 موعد استئناف الحياة الحزبية وإجراء انتخابات نيابية، ومن الواضح أن العامل الأيديولوجي ومستوى الوعي بأهمية العمل السياسي، وتطورات المنطقة العربية التي تداعت بشكلٍ متسارع أسهمت في إنضاج التجربة الحزبية في تلك الفترة على الرغم من تطبيق الأحكام العرفية لحوالي ثلاثة عقود، فقد شكلت تلك الفترة نواة وبدايات الحياة الحزبية التي عادت

(1) National Democratic Institute. Political parties and democracy in theory and practice. Translated by Natale Suleiman, Suzanne Kazan, and Nour Al-Assaad, Lebanon. 2014, pp8-9.

بعد عام 1989 وقد كانت التنظيمات الحزبية تجد في النقابات العمالية واتحاد طلبة الجامعة الأردنية والجمعيات ورابطة الكتاب ساحة لها لتطبيق برامجها[1].

الدراسات السابقة:

- دراسة (الطراونة، 2019)[2]بعنوان "قوانين الانتخابات البرلمانية الأردنية وأثرها في مستوى المشاركة السياسية دراسة في النظم الانتخابية"، هدفت الدارسة إلى معرفة الآثار التي احدثتها قوانين الانتخابات البرلمانية الأردنية على مستوى المشاركة السياسية وذلك على صعيد المشاركة والتمثيل للأحزاب السياسية والمرأة في كل نظام انتخابي استخدم في الانتخابات البرلمانية الأردنية خلال الفترة (1989-2016)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن التنوع في النظم الانتخابية التي مرت في الحياة البرلمانية الأردنية جاء نتيجة السعي نحو الإصلاح داخل الدولة الأردنية وأثرت قوانين الانتخابات في مستوى المشاركة السياسية وبشكل خاص في واقع المشاركة، وفي تمثيل الأحزاب السياسية والمرأة داخل مجلس النواب الأردني منذ انتخاب المجلس الحادي عشر في 1989/11/8 وحتى انتخاب المجلس الثامن عشر في 2016/9/20.
- دراسة (المسيعدين، 2018)[3] بعنوان "أثر قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 في المشاركة الحزبية في انتخابات المجلس النيابي الأردني الثامن عشر عام 2016" هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر قانون الأحزاب السياسية لعام 2015، في المشاركة الحزبية في انتخابات المجلس النيابي الأردني الثامن عشر، لا سيما على مستوى المشاركة فيها، ومستوى التمثيل في مجلس النواب الأردني الثامن عشر. وتقوم الدراسة على فرضية أن هناك علاقة إيجابية بين قانون الأحزاب السياسية لعام 2015،وبين مستوى المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 2016، ومستوى التمثيل في المجلس النيابي الأردني الثامن عشر، ولتحقيق هدف الدراسة، واختبار فرضيتها، اتبع الباحث المنهج المقارن، ومنهج تحليل النظم، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها عدم صحة فرضية الدراسة، حيث يلاحظ عدم وجود علاقة إيجابية بين قانون الأحزاب السياسية لعام 2015،وبين مستوى المشاركة في انتخابات عام 2016،ومستوى التمثيل في المجلس النيابي الثامن عشر ولذلك توصي الدراسة بتعديل

([1])الرنتاوي، عريب. *تطور الحياة الحزبية في الأردن*، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2017، ص71.

([2])الطراونة، بشار. قوانين الانتخابات البرلمانية الأردنية وأثرها في مستوى المشاركة السياسية دراسة في النظم الانتخابية، *مجلة دراسات الجامعة الأردنية*، 46 (2)، ملحق 1، 2019، 555-570.

([3])المسيعدين، يوسف. أثر قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 في المشاركة الحزبية في انتخابات المجلس النيابي الأردني الثامن عشر عام 2016، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، 19 (1)، 2018، 113-164

بعض مواد قانون الأحزاب السياسية لعام 2015.فضلا عن تعديل بعض القوانين الناظمة للحياة السياسية في الأردن، والتي لها مساس مباشر في فعالية الأحزاب السياسية، ومنها قانون الانتخاب.

- دراسة (المشاقبة، 2017)[1]بعنوان: "انتخابات مجلس النواب الأردني الثامن عشر2016". لقد عالجت هذه الدراسة بأسلوب تحليلي نتائج الانتخابات لمجلس النواب الثامن عشر، وتحليل مضامين قانون الانتخاب رقم(6) لسنة(2016)، والتحليل الرقمي للخصائص الديموغرافية والعامة لأعضاء مجلس النواب من حيث الجنس والفئات العمرية والانتماءات الحزبية والمهنة والمستوى العلمي، وأعداد النواب وتركيبة المجلس بشكل عام، كما ركزت الدراسة على مستوى المشاركة السياسية على المستوى العام الذي جاء متدنيا بالمقارنة مع الانتخابات السابقة، حيث اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أنه وصلت نسبة المشاركة العامة في المملكة إلى(37.1%)، وتراجعت في المناطق الحضرية – المدن- عمان والزرقاء وإربد إلى(23.5%)،(25.93%) و(43.1%) على التوالي، وارتفعت في المناطق العشائرية بنسبة أعلاها (83.39%) في عام 2016.

الدراسات الاجنبية

دراسة (Al Mogdad, 2020) [2] بعنوان:

The Effect of Electoral Laws on Political Participation and Economic Development in Jordan (2003-2019)

أثر قوانين الانتخابات في الأردن بين الاعوام (2002-2016) في التطور السياسي للعملية وعملية التطوير الإداري، هدفت الدراسة الى تحليل أثر قوانين الانتخابات في الأردن بين الأعوام (2002-2016) في التطور السياسي للعملية وعملية التطوير الإداري، وبينت أن العملية الانتخابية شهدت العديد من الإجراءات التشريعية والتنفيذية خلال فترة الدراسة، والتي تضمنت تعديل الدستور واعتماد العديد من القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية، مثل سن الناخب، وإعادة توزيع الدوائر الانتخابية وإنشاء هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات التشريعية والبلدية، وتفي بمتطلبات الإصلاح التنموي في مختلف القطاعات التنموي.

([1]المشاقبة، أمين، مرجع سابق.)

([2]) Al Mogdad , M, The Effect of Electoral Laws on Political Participation and Economic Development in Jordan (2003-2019). *International Journal of Humanities and Social Science*, 10 (4), 2020, 20-45.

دراسة ريان شويدلر (Rayan and Schwedler,2004)[1] بعنوان:

Return to Democratization or New Hybrid Regime? The 2003 Elections in Jordan.

العودة إلى الديمقراطية أم النظام الهجين الجديد؟ انتخابات 2003 في الأردن.

هدفت الدراسة لبيان أن الديمقراطية في الأردن تقوم على الانتخابات والسير نحو الديمقراطية سيكون ضمن نظام هجين جديد الذي صدر في انتخابات عام 2003 في الأردن، ومعرفة مدلول الصورة المعلقة على المحال التجارية وشبابيك السيارات وأظهرت النتائج أن قائمة المرشح في الانتخابات البرلمانية مكنت الناخبين من الوصل الى قاعدة جماهيرية استفادة منها في تطبيق شرعية الانتخابات.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تم عرضها كونها تبحث في أثر قانوني الانتخاب والأحزاب على الحياة الحزبية 1992-2022، وتتميز الدراسة بكونها تبحث في أثر قانوني الانتخاب والأحزاب على الحياة الحزبية، حيث لا توجد دراسة سابقة درست تأثير القانونين على الحياة الحزبية في الأردن.

أولاً: أثر قوانين الأحزاب على الحياة الحزبية في الأردن خلال الفترة 1992-2022

بين عامي 1992 و2007 ، تم ترخيص (47) حزبًا سياسيًا ودمج (9) أحزابًا سياسية في الأحزاب الدستورية الوطنية (المجلس الوطني الأردني، حزب الوحدة الشعبية، الحزب الموحد، العهد الأردني، التقدم والعدالة، اليقظة، الحزب الاتحادي العربي الديمقراطي، الجماهيرية العربية الأردنية، الوطن، الحركة الشعبية)، بما في ذلك الحزب الوطني الدستوري، بينما اندمجت 3 أحزاب في الحزب الاتحادي الديمقراطي (الاشتراكيون الديمقراطيون والديمقراطيون العرب والحزب التقدمي الديمقراطي) ،على النحو المبين في قانون الأحزاب السياسية لعام 1992 الذي يتحدث بإيجاز إلى أن الهدف من تأسيس حزب سياسي هو المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة ، وهو

[1]Ryan, C and Schwedler, J. Return to Democratization or New Hybrid Regime? *The 2003 Elections in Jordan. Middle East Policy*, Xi (2), 2004, 138-151.

أيضًا أحد نواقصه. كان القانون في ذلك الوقت مسألة عدم توضيح دور الحزب والغرض الرئيسي منه، ألا وهو تقاسم السلطة. [1]

صدر قانون الأحزاب السياسية عام 2007، الذي قدم الدعم المالي الحكومي للأحزاب السياسية وزاد عدد المؤسسين إلى (500) عضو مؤسس. وبموجب القانون، تم ترخيص (12) حزباً سياسياً وتم حل اثنين منها، ومن عيوب السجل القانوني أنه يضع حداً أقصى للتبرعات بمبلغ 10000 دينار يمكن للمواطن أن يتبرع بها لحزب ما، وهو ما يمكن أن يتراجع عنه الاقتصاد بتشكيل أحزاب سياسية نخبوية، بالإضافة إلى القانون الصادر عام 2007 من قبل وزارة الداخلية لمتابعة شؤون الأحزاب السياسية، تعتقد المعارضة أن شرط وجود 500 عضو مؤسس هو تقييد للعمل الحزبي والجماهيري. [2]

ومن السلبيات التي سجلت على قانون الأحزاب لسنة 1992 حرمانه لطلبة الجامعات من ممارسة الحياة الحزبية باشتراطه في المادة الخامسة أن يكون العضو المؤسس قد أكمل الخامسة والعشرين من عمره، إضافة لمنح وزير الداخلية صلاحيات حل الحزب، وعدم منح الأحزاب السياسية دعماً مالياً حكومياً يساعدها على القيام بأدوارها والمشاركة في الانتخابات التي كانت قد أصبحت المشاركة فيها ترشحاً تستلزم موارد مالية كبيرة، إضافة إلى حظر استخدام مقار الجمعيات والنقابات في مجالات الدعاية الحزبية، ويظهر تأثير ذلك في كون أن النقابات والجمعيات تعتبر من أشكال جماعات المصالح التي يمكنها العمل مع الأحزاب السياسية ودعمها أو دعم مرشحيها للدفاع عن مصالحها وإيصال صوتها عند وصولها للسلطة أو مجلس النواب، بالتالي فمنع حضور الأحزاب في النقابات أثر سلباً على أحدى أهم روافع العمل الحزبي[3].

وتم بموجب قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012 ترخيص (13) حزباً، حيث أصبح عدد الأحزاب السياسية القائمة مع نهاية العام 2013 (34) حزباً سياسياً، ومن أبرز المآخذ على القانون أنه زاد من صعوبة تأسيس الأحزاب عبر توسيع شروط التأسيس محدداً عدد المؤسسين بخمسمئة عضو من سبع محافظات ومشترطاً وجود (10%) منهم من النساء وأن لا تقل نسبة المؤسسين عن (5%) من كل محافظة، إضافة إلى إبقائه على وزارة الداخلية كمرجعيةٍ للأحزاب السياسية، كما أن إدراج العقوبات في

([1]) الرنتاوي، عريب، مرجع سابق، ص73.

([2])فريحات، ايمان. التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن (1928–2011)، *المجلة الأردنية للتاريخ والآثار*، 5 (4)، 2011، 98–160.

([3])الخوالدة، صالح. قراءة نقدية في قانون الأحزاب السياسية رقم (16) لسنة 2012م، متاح على الرابط: *www.jordanzad.com*، تاريخ الزيارة 2022/11/10.

قانون الأحزاب من شأنه تكريس الصورة السلبية المتعلقة بالهاجس الأمني من العمل الحزبي والتي تسببت بها حقبة الأحكام العرفية[1].

أما قانون الأحزاب السياسية لسنة 2015 فقد ترخص بموجبه (24) حزباً سياسياً حتى دخول قانون الأحزاب السياسية لسنة 2022 حيز النفاذ في أيار 2022، وقد خفض القانون الحد الأدنى لعمر العضو المؤسس في الحزب السياسي إلى (18) سنة، كما خفض عدد الأعضاء المؤسسين إلى (150) لكون العدد (500) يعد تحدياً أمام الأحزاب، كما تم إتباع الأحزاب السياسية إلى مرجعية جديدة وهي وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، في محاولة لإزالة الهاجس الأمني عن الحياة الحزبية بيد أن قانون الأحزاب أستمر وبالرغم من تغير مرجعية ترخيص الأحزاب السياسية بجعل الموافقة على ترخيص الأحزاب السياسية أو اندماجها أو تعديل نظامها الأساسي مرهوناً بموافقة لجنة شؤون الأحزاب التي يرأس أحد أعضاء السلطة التنفيذية، كما أن آليات حصول الأحزاب السياسية على الدعم الحكومي قد ارتبطت بحجم مشاركتها في الانتخابات وحجم عضويتها وانتشارها، على مدار ثلاثة عقود حاول المشرع الأردني انتاج قانون أحزابٍ من شأنه حفز الحياة الحزبية بيد أن هذه المحاولات لم تفلح في دفع عجلة الحياة الحزبية بصورةٍ من شأنها الانتقال بالحالة الأردنية إلى الديمقراطية الحزبية، والأسباب في ذلك إضافة إلى قوانين الانتخاب التي سيجري التطرق إليها لاحقًا يمكن إجمالها بما يلي[2]:

1- ضعف البعد الأيديولوجي للأحزاب العقائدية التي تعتبر جزءً من الموروث الحزبي الأردني والسبب في ذلك يعود إلى تراجع الايديولوجيا اليسارية والقومية التي كانت سائدة طيلة فترة الحرب الباردة.
2- ضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على تطوير أدواتها وإمكانياتها لاستقطاب الأعضاء وخاصة من فئة الشباب، حيث لجأت أحزابٌ سياسية لإنشاء أطرٍ تتبع للأحزاب لكنها لا تشترط العضوية الحزبية للانضمام اليها مثل رابطة الشباب الديمقراطي (رشاد) التي تتبع لحزب الشعب الديمقراطي الأردني، لجذب الشباب الذي يعزف عن الانخراط بالأحزاب لأسباب تتعلق ليس فقط بالواقع الحزبي، بل بالبيئة السياسية بصورة عامة.
3- في ذات السياق، فقد تم تسجيل قرارات قضائية بحل أحزاب سياسية نتيجة اقترافها مخالفات قانونية، مما أسهم في تكريس حالة عدم الثقة بالعمل الحزبي بوصفه عملاً ديمقراطياً.
4- الهواجس الأمنية التي خلفتها حقبة الأحكام العرفية والمضايقات الأمنية التي تسجل خاصة ضد الأحزاب المحسوبة على المعارضة.

---

(1)الخوالدة، صالح، مرجع سابق.

(2)الرنتاوي، عريب، مرجع سابق، ص74.

جاء قانون الأحزاب السياسية لسنة 2022 مختلفاً عما سبقه من قوانين؛ فهو يمثل أحد مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، بالتالي فهو ليس قانون من إعداد الحكومة، كما أن تعريف الحزب السياسي جاء أكثر وضوحاً وانسجاماً مع الغاية الاساسية من تأليف الأحزاب السياسية وهي الوصول والمشاركة في السلطة، وقد عرّف قانون الأحزاب الحزب السياسي بأنه " تنظيم سياسي وطني يتألف من أردنيين تجمعهم قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سلمية ديمقراطية لغايات مشروعة ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها بما فيها الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها وفقاً للمادة (35) من الدستور" .

وقد أعاد قانون الأحزاب التأكيد على أهمية حجم العضوية فبعد أن خفض عدد المؤسسين من (500) إلى (150) عاد واشترط أن يكون عدد الأعضاء المؤسسين 1000 عضوٍ عند عقد المؤتمر التأسيسي للحزب، وأن يحضر الأغلبية منهم المؤتمر التأسيسي للحزب، كما اشترط وجود 300 عضواً مؤسس لتقديم طلب التأسيس، وأن يكون الأعضاء المؤسسون من (6) محافظات في محاولةٍ لدفع عجلة العمل الحزبي، وقد لوحظ وبالرغم من الإعداد لقانون أحزاب جديد يستوجب من الأحزاب القائمة تصويب أوضاعها في ضوئه ترخيص سبعة أحزاب سياسية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2022، وستُضطر هذه الأحزاب كسابقاتها لتصويب أوضاعها خلال عام من دخول قانون الأحزاب لسنة 2022 حيز النفاذ حيث كان ذلك في منتصف شهر أيار ولإدماج المرأة والشباب. وفي هذا الجانب أشار القانون بشكلٍ واضح إلى ملاحقة كل من يتعرض للمواطنين بسبب انتمائهم الحزبي قضائياً حيث تعد هذه الإضافة خطوةٌ جديدة في طريق تحفيز الشباب وبخاصة الشباب الجامعي، فقد سمح القانون بالعمل الحزبي داخل الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي ومنع التعرض للطلبة بسبب انتمائهم الحزبي وفق ما نصت عليه المادة الرابعة من قانون الأحزاب لسنة 2022[1].

ويشكل نقل إدارة شؤون الأحزاب للهيئة المستقلة للانتخاب نقلةً ايجابية ذلك لأن الهيئة المستقلة تعد جهة مستقلة عن السلطة التنفيذية، ففي ضوء إمكانية وصول وزراء حزبيون لم يعد من الممكن إيلاء مسؤولية متابعة شؤون الأحزاب لأيٍ من الوزارات كما أن تطور العمل الحزبي يتطلب استقلالية في عمل وإدارة شؤون الأحزاب[2].

---

(1) قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022، الجريدة الرسمية العدد (5782)، قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية العدد (5784).

(2) العياصرة، زياد. قراءة في قانون الأحزاب السياسية، وتأثيراته على الحياة السياسية في الأردن، متاح على الرابط: *https://strategiecs.com/ar/analyses* تاريخ الزيارة 2022/11/15.

من الجوانب الإيجابية لإحالة ملف الأحزاب السياسية للهيئة المستقلة للانتخاب هو نجاح الأخيرة في إدارة ملف الانتخابات العامة النيابية والمحلية، حيث استطاعت الهيئة توفير درجة عالية من المصداقية والشفافية من خلال ما وفرته من معطيات خاصة بالعملية الانتخابية، بالتالي فإن إدارة ملف الأحزاب السياسية من شأنه الحد من المشكلات التي كانت تشهدها الحالة الحزبية الأردنية خلال السنوات الماضية فالمتتبع للشأن الحزبي يلاحظ إحالة عدة أحزاب للقضاء، وعدم التزام كثير من الأحزاب بتحديث بياناتها لدى الجهات المختصة الأمر الذي من شأنه تسهيل حدوث التجاوزات وضعف المعطيات الحقيقية عن حجم انتشار الأحزاب على الأرض.

تحولاتٌ كبيرة شهدها قانون الأحزاب من حيث الشروط الموضوعية والبيئة المسؤولة عن للعمل الحزبي مما شكل حراكاً حزبياً يمكن تلخيصه بالنقاط الأتية[1]:

1- حراكٌ حزبي لتشكيل أحزابٍ جديدة بقيادة شخصياتٍ سياسية سابقة وحالية من وزراء ونواب وأعيان، بهدف قيادة المشهد القادم أو المشاركة فيه في ظل تخصيص41 مقعداً للدائرة العامة تتنافس عليها قوائم حزبية مغلقة، وقد نجحت هذه الأحزاب في استقطاب أعضاءٍ بل وأحزاب لا قدرة لديها على الوفاء بمتطلبات قانون الأحزاب الجديد فاختارت الاندماج مع أحزاب أخرى.

2- غالبية الأحزاب تحاول البحث عن الأقرب اليها ومن يشبهها في واقعها وهويتها السياسية لبحث فرص الاندماج فيما بينها فنلحظ على سبيل المثال محاولة مجموعة من الأحزاب الوسطية بحث فرص الاندماج في حزبٍ واحد، كذلك شهدت التجربة الحزبية اندماج حزبي الوسط الاسلامي والمؤتمر الوطني "زمزم" في حزب الائتلاف الوطني ولعل هذا التوجه جاء سعياً لكسر انفراد الحركة الاسلامية في المعارضة وخلق حالة إسلامية أكثر مرونة، يشار إلى أن قانون الأحزاب قد طور من إجراءات اندماج الأحزاب السياسية فبعد أن كانت خطوة اندماج الأحزاب تشترط موافقة لجنة شؤون الأحزاب في قانون الأحزاب لسنة 2015 جاء القانون الجديد مكتفياً بموافقة أغلبية المؤتمر العام للأحزاب الراغبة بالاندماج ومن ثم إشعار أمين سجل الأحزاب في الهيئة المستقلة بقرار الاندماج وإرفاق ما ينص عليه القانون من معطيات تتعلق بالأحزاب الراغبة بالاندماج، بالتالي فقانون الأحزاب لسنة 2022 جاء مدافعاً عن حرية الأحزاب باتخاذ قراراتها الداخلية ومطابقاً للمعايير الدولية التي تدعو لعدم تدخل الدولة في الأنشطة والإجراءات الداخلية للأحزاب السياسية.

3- هناك تراجع لأهمية الهوية الأيديولوجية للأحزاب العقائدية لدى الرأي العام ولدى الأحزاب حيث لوحظ تراجع هذا الجانب كأحد عوامل بحث فرص اندماج الأحزاب، في مؤشرٍ على أزمة تعيشها

[1]نصراوين، ليث. اندماج الأحزاب السياسية بين الماضي والحاضر، صحيفة الرأي الأردنية، بتاريخ 2022/8/13.

الأحزاب السياسية العقائدية وخاصة التاريخية منها عند الشروع في التحضير للانتخابات أو تصويب أوضاعها، والسبب في ذلك يعود إلى تراجع دور الأحزاب العقائدية وعدم تطوير خطابها في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية مما أدى إلى تراجع الوعي بأهميتها لدى فئات المجتمع ومكوناته.

ثانياً: أثر قوانين الانتخاب على الحياة الحزبية في الأردن خلال الفترة 1992-2022

بالنسبة لقوانين الانتخاب فإن استمرار استخدام نظام الصوت الواحد لمدة عشرين عاماً أدى إلى تراجع الحياة الحزبية، ذلك لأن الحزب السياسي يهدف بشكل أساسي للوصول للسلطة وفي ظل عدم وجود قانون انتخاب يدعم وصول الأحزاب فإن النتائج ستفضي إلى تراجع حضورها في البرلمان، حيث أن نظام الصوت الواحد أدى إلى تراجع الأحزاب العقائدية التي كانت حاضرة في بدايات التسعينات وقد قاطعت أكبر قوى المعارضة (حزب جبهة العمل الإسلامي) انتخابات عام 1997 واتخذ ذات الموقف 8 أحزاب أخرى تعتبر من أحزاب المعارضة، وإضافة إلى مناخات المقاطعة التي تسبب بها نظام الصوت الواحد فإنه قد أضرّ بالحياة الحزبية نتيجة تكريسه للنزعة القبلية والعشائرية حيث بات المرشح محكوماً بخدمة أبناء دائرته الانتخابية، كما أن نظام تقسيم الدوائر الانتخابية لم يحقق العدالة والمساواة في توزيع المقاعد الأمر الذي انعكس على عدالة التمثيل داخل المجلس وصعوبة وصول الأحزاب وتراجعها وبالتالي تراجع الثقة بأهمية وجودها وأدوارها مع مرور الوقت[1].

ومن التعديلات التي رافقت مسيرة قوانين الانتخاب، ولم تحدث أثراً في تمثيل الأحزاب السياسية قانون الانتخاب الخامس لمجلس النواب المؤقت رقم (34) لسنة 2001م والذي أجريت انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر عام (2003م) في ظله، وزيد عدد مقاعد مجلس النواب من (80) إلى (104) مقاعد، وأضيفت فيما بعد ستة مقاعد (كوتا) للمرأة، ولأول مره وذلك بموجب القانون المعدل رقم (11) لسنة 2003م. ارتفعت لتصبح 12 مقعداً في قانون الانتخاب لسنة 2010، الذي ارتفع فيه عدد مقاعد مجلس النواب إلى 120 مقعداً، من الواضح بأن الإبقاء على نظام الصوت الواحد وزيادة عدد مقاعد مجلس النواب لم تكن كافيةً لحفز الحضور الحزبي فأثر زيادة عدد مقاعد مجلس النواب استهدف تعزيز حضور المرأة وقد ظهرت آثار ذلك في الجولات الانتخابية اللاحقة في حين لم تظهر الهوية الحزبية داخل المجالس المتعاقبة بالرغم من وجود حزبيين ترشحوا بصفتهم الفردية والعشائرية تماشياً مع نظام الصوت الواحد. خلال الفترة من 1993 ولغاية 2010 وهي الفترة التي طبق فيها نظام الصوت الواحد جاء حضور الأحزاب السياسية على اختلاف تياراتها على النحو التالي:

---

(1)فريحات، ايمان، مرجع سابق، 100-101.

أخذ حضور الأحزاب السياسية بالتراجع مع مرور سنوات تطبيق نظام الصوت الواحد، كما أن الهوية الحزبية لم تكن شعاراً ظاهراً في الحملات الانتخابية للغالبية العظمى من المرشحين وهذا السلوك الانتخابي ما يزال ظاهراً بشكلٍ لافت، خاصة عند المرشحين الأوفر حظاً بالفوز من خلال قواعدهم العشائرية، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يعلن عادة عن قوائم مرشحيه لخوض الانتخابات، من جهةٍ أخرى فالجدول السابق إن استثنيا المقاعد التي حصد حزب جبهة العمل الإسلامي نجد بأن حضور الأحزاب يبدو ضعيفاً في المجالس النيابية فحزب جبهة العمل الإسلامي حصل عام 1993 على (17) مقعداً من أصل (33) مقعداً أي أن هناك (10) أحزاب تقاسمت (16) مقعداً، وفي انتخابات 2003 عاد الحزب وحصد (17) مقعداً ولم يسجل أن حصلت أحزاب أخرى على أية مقاعد[1].

قانون الانتخاب لسنة 2012 جاء كمحاولةٍ جديدة لحفز المشاركة السياسية، فانتخابات مجلس النواب التي أجريت وفق هذا القانون وتحت إشراف الهيئة المستقلة للانتخاب والتي جاءت بموجب تعديلات دستورية، لعام 2011، ومن أبرز ما اتسم به قانون الانتخاب زيادة عدد مقاعد مجلس النواب لتصبح (150) بدلاً من (120) مقعداً ـ وزيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء لتصبح (15) مقعداً بدلاً من (12)، كما تم تخصيص 27 مقعداً على مستوى المملكة لما عرف بالدائرة الوطنية، حيث تنافس في هذه الدائرة قوائم انتخابية مغلقة، أي أن الناخب لا يتحكم بمن ينجح على القائمة وإنما يكون ترتيب هذه القائمة متفقٌ عليه من بين أعضائها، أي أن الناخب أصبح له صوتان الأول لدائرته المحلية حيث يختار مرشحاً بصرف النظر عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة، وفي ذلك إعادةٌ انتاج لنظام الصوت الواحد أما الصوت الثاني فيذهب للقائمة الوطنية التي يختارها على مستوى المملكة، وبموجب هذا القانون تحول النظام الانتخابي بصورة عامة من نظام الصوت الواحد إلى نظامٍ مختلط، وقد ساهم النظام المختلط وتخصيص دائرة عامة بخوض الأحزاب السياسية للسباق الانتخابي على مستوى الأمناء العامين، حيث ترشح (8) أمناء عامين للانتخابات فاز (6) منهم، وبالرغم من تطور حراك الترشح بهوية حزبية في الانتخابات بقي إخفاؤها سمة بارزة في الدوائر المحلية، حيث سجل ترشح حزبيون بهوية عشائرية وقبائلية في الدوائر المحلية، إضافة إلى تسجيل من اعتبروا أصدقاء للأحزاب وانخرطوا فيها بعد نجاحهم في الانتخابات وإن عدم تحديد نسبة حسم لاحتساب القوائم الفائزة على مستوى الدائرة الوطنية فوت الفرصة على الأحزاب الكبيرة لتحصل على عدد أكبر من الأصوات وتشكل كتلاً حزبية في البرلمان، واتاح المجال للأحزاب الصغيرة

---

(1)العواملة، رعد. دور قوانين الانتخابات في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية في الأردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي (1989–2016)، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، 47 (1)، 2020، 771–790.

للمشاركة، حيث حصلت (18) قائمة انتخابية من أصل (22) قائمة نجحت في الوصول إلى مجلس النواب على مقعدٍ واحد فقط[1].

وشاركت جميع الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الأردنية في مجلس النواب الرابع عشر (2003-2007)، وتم زيادة عدد مقاعد مجلس النواب إلى (110) مقعد (6) منها خصص للنساء، حيث لجأت العديد من الأحزاب إلى تشكيل ائتلاف حزبية انتخابية حيث بلغ عدد المرشحين الحزبيين (54) مرشحا من أصل (800) مرشح على مستوى المملكة أي ما نسبته(6%) من مجموع المرشحين، وفي مجلس النواب الخامس عشر في الفترة 2007- 2010 ترشح (87) مرشحاً من بينهم (8) أعضاء مخالفين من حزب العمل الإسلامي، و(17) امرأة حزبية، وقد جرت انتخابات هذا المجلس وفقاً لنظام الصوت الواحد، ويتصف هذا المجلس بتدني شعبيته إلى أدنى مستوى، وانقسام شديد بين أعضائه، وعدم استطاعته إقناع المواطنين بجد واستمراريته، أما مجلس النواب السادس عشر في الفترة 2010- 2013 فقد جرى حسب نظام الصوت الواحد وقانون الدوائر الوهمية (الفرعية)، وزيادة عدد مقاعد المجلس من (120) إلى (150) مقعدا وقد خصص للقائمة الوطنية (27) مقعداً بزيادة (10) مقاعد وللكوته النسائية مقعد، وفي مجلس النواب السابع عشر في الفترة 2013- 2016 التي قطعتها المعارضة فقد فاز بمعظم مقاعد البرلمان مرشحون مستقلون اعتمدوا في فوزهم على الولاءات العشائرية بدلاً من دعم الأحزاب السياسية حيث أكدت نتائج الانتخابات نمو القبيلة كقوة سياسية في الأردن وعلى الرغم من مقاطعة أحزاب المعارضة إلا أن نسبة الناخبين بلغت (56%) من (2.3) مليون ناخب مسجل، وقد أعلنت جبهة العمل الإسلامي مقاطعة انتخابات مجلس النواب السابع عشر بسبب سيطرة التحالفات القبلية عليه[2].

أما مجلس النواب الثامن عشر فقد بلغت نسبة تمثيل الأحزاب (17%) بما يعادل (22) النائب يمثلون (7) أحزاب فقط من عدد المجلس الكلي البالغ (130) نائبا، وقد وصل عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات (39) حزبا سياسيا بنسبة (78%) من إجمالي الأحزاب وكانت المشاركة الأوسع للأحزاب تلك التي تمثل التيارات الإسلامية (جبهة العمل الإسلامي زمزم) والوسط الإسلامي، وكانت المشاركة الأوسع للعمل الإسلامي، وكان حزب العمل الإسلامي قد رشح ما مجموعه (72) مرشحًا تلاه حزب التيار الوطني (23) مرشحاً ثم حزب الاتحاد الوطني (16) مرشحا كما أعلن حزب الوسط الإسلامي عن ترشيح (16) مرشحا بينهم سيدتان وقد فاز (7) أحزاب من اصل (50) حزباً شاركت في الانتخابات، ومثلت الأحزاب

---

(1)الخوالدة، صالح. أثر قانون الانتخاب على مشاركة الأحزاب السياسية الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، 10 (3)، 2019، 1-35.

(2)العزام، اسعد، مراحل تطور الحياة البرلمانية في الأردن، عمان: جمعية عون الثقافية الوطنية. 2020.

في مجلس النواب الثامن عشر هي نفسها وشارك فيها حزب زمزم وغابت أحزاب أخرى مثل حزب العمل الوطني بينما انخفض عدد النواب الذين يمثلون حزب الوسط الإسلامي (Onaizat, 2016).

أما عن المشاركة الحزبية في مجلس النواب التاسع عشر 2020 فقد فاز من مجموع الأحزاب السياسية الأردنية المشاركة في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر (12) مقعداً بما نسبته (9%) من إجمالي مقاعد مجلس النواب، توزعت إلى (5) مقاعد لحزب جبهة العمل الإسلامي و(5) مقاعد لحزب الوسط الإسلامي فيما حصل حزب الجبل الأردني الموحدة والوفاء على مقعد واحد لكل منهما، ويبين الجدول التالي الأحزاب السياسية المشاركة والممثلة في مجالس النواب حسب قوانين الانتخاب خلال الفترة 1989-2020.

جدول رقم (1): الأحزاب السياسية المشاركة والممثلة في مجالس النواب حسب قوانين الانتخاب من 1989-2020

المجلس النيابي	قانون الانتخاب	الأحزاب المشاركة	عدد الحزبيين الفائزين
الحادي عشر 1989	حسب قانون الانتخاب المعدل رقم 23 لعام 1989 نظام القائمة المفتوحة	8	37
الثاني عشر 1993	حسب قانون الانتخاب رقم 15 لسنة 1993 نظام الصوت الواحد	14	33
الثالث عشر 1997	حسب قانون الانتخاب رقم 15 لسنة 1993 نظام الصوت الواحد	10	7
الرابع عشر 2003	حسب قانون الانتخاب رقم 15 لسنة 1993 نظام الصوت الواحد	12	17
الخامس عشر 2007	حسب قانون الانتخاب رقم 15 لسنة 1993 نظام الصوت الواحد	11	8

السادس عشر 2010	حسب قانون الانتخاب رقم 15 لسنة 1993 نظام الصوت الواحد	12	12
السابع عشر 2013	حسب قانون الانتخاب رقم 120 لسنة 2012 النظام المختلط	14	33
الثامن عشر 2016	حسب قانون الانتخاب رقم 6 لسنة 2016/ نظام القائمة النسبية المفتوحة	39	24
التاسع عشر 2020	حسب قانون الانتخاب رقم 6 لسنة 2016/ نظام القائمة النسبية المفتوحة	41	12

المصدر : Prepared by the researcher based on (Al-Masalaha, 1999, pp. 51-52) and the House of Representatives website 2022.

ومن الجدول أعلاه يتضح أن المشاركة الحزبية في الانتخابات النيابية منذ عام 1989 وحتى عام 2021 تخللها تعديل ثلاث قوانين انتخاب وأن انتخابات عام 1989 والتي أجريت بموجب قانون الانتخاب رقم (23) لسنة 1989 نظام القائمة المفتوحة الكتلة، حيث استطاعت الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات والحصول على نتائج جيدة وتعتبر هذه المرحلة هي الأهم في عملية التحول الديمقراطي للأحزاب السياسية، ولكن بعد تعديل هذا القانون وفرض نظام الصوت الواحد وبعدها النظام المختلط ثم نظام القائمة النسبية المفتوحة، فهذه القوانين تعزز الإصلاح السياسي والتعددية السياسية وزيادة المشاركة الحزبية إلا أنها أثرت سلباً على المشاركة والتمثيل السياسي للأحزاب.

وقد كان قانون الانتخاب معوقاً لمشاركة للأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية من ناحية أن السلطة الأردنية لم تفسح المجال بعد لظهور حياة حزبية سليمة إذ قيدتها بقانون يعتمد على الصوت الواحد، ما يشكل بيئة حاضنة للفئوية والمناطقة والجهوية، علاوة على ذلك فإن البيئة الأردنية تكشف عن غياب الإرادة السياسية للإصلاح السياسي والتردد الواضح من قبل السلطة بالتخلي عن جزء من صلاحياتها، وفي ظل الظروف السياسية التي تمر بها الدولة الأردنية فإن غالبية الأحزاب السياسية الأردنية في أحزاب مغمورة شعبياً لا يعرف الشارع الأردني عنها الحد الأدنى من المعلومات باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي وعدد محدود من الأحزاب القومية واليسارية[1]، ويذكر بأن الهوية الحزبية لم تكن عاملاً حاسماً

[1] (ملكاوي، صلاح. قانون الانتخاب الأردني عدو الأحزاب، متاح على الرابط: www.alaraby.co.uk. تاريخ الزيارة 2022/11/25)

في فوز المرشحين الحزبيين، حيث ظهر البعد العشائري والعائلي خاصة لدى الفائزين من الأحزاب السياسية.

ثالثاً: تحليل لقانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022 وأثره على الحياة الحزبية في الأردن

قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022 والذي تجري بموجبه انتخابات مجلس النواب العشرون برفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى (138) نائباً، وخصص (97) مقعداً للدوائر المحلية و(41) مقعداً للدائرة العامة (القوائم الحزبية)، كما تم خفض سن الترشح إلى (25) سنة كحد أدنى، ورفع عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى (18) مقعداً حيث يكون للمرأة مقعد في كل دائرة انتخابية، وفي إطار الحديث عن نظام الكوتا فرض القانون الجديد على من يرغب بالترشح على نظام الكوتا أن يعلن ذلك لأن تحديد الفائزين بالمقاعد المخصصة للنساء والشركس والشيشان والمسيحين سيتم من بين المرشحين وفق نظام الكوتا، فيما يخص تقسم الدوائر الانتخابية فالدوائر المحلية حددت بـ (18) دائرة انتخابية على النحو التالي عمان ثلاث دوائر بعد أن كانت خمسة دوائر، واربد دائرتين بعد أن كانت أربعة دوائر وبقية المحافظات تعتبر كل منها دائرة انتخابية، إضافة لدوائر البادية الثلاث (الشمالية، الوسطى، الجنوبية) وتجرى الانتخابات وفق نظام القائمة النسبية المفتوحة على مستوى الدوائر المحلية، حيث يجب أن تتخطى القوائم نسبة 7% من مجموع أصوات المقترعين لتنافس على مقاعد مجلس النواب، أما الدائرة العامة (القائمة الحزبية) فتجرى وفق نظام القائمة النسبية المغلقة حيث يجب أن تتخطى القوائم نسبة 2,5% من مجموع أصوات المقترعين لتتنافس على مقاعد مجلس النواب المخصصة للدائرة العامة، وقد وضع القانون سعياً لتمكين المرأة والشباب سواءً في الأحزاب أو في البرلمان شروطاً لتشكيل القائمة الحزبية على مستوى المملكة وهي[1]:

1- وجود امرأة على الأقل في المراتب الثلاث الأولى والمراتب الثلاث التالين.
2- وجود شاب أو شابة أعمارهم أقل من 35 سنة ضمن أول خمسة مرشحين عند ترتيب القائمة.
3- أن تضم القائمة مرشحين موزعين على ما لا يقل عن نصف الدوائر المحلية بالحد الأدنى.
4- ألا يزيد عدد أعضاء القائمة عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة العامة.

فيما يتعلق بألية احتساب الفوز يتم احتساب عتبة الحسم للدائرة العامة والدوائر المحلية عبر ضرب مجموع المقترعين الكلي بالعدد (2.5) للدائرة العامة و(7) للدائرة المحلية مقسوماً على (100) حيث يمثل الناتج عدد الأصوات التي يجب أن تحصل عليها القوائم لتتنافس على مقاعد مجلس النواب، أما القوائم التي تحصل على أقل من العتبة الانتخابية تستبعد من المنافسة ويتم شطب أصواتها من مجموع

(1)قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022.

المقترعين، ولا تدخل في معادلة احتساب عدد المقاعد للقوائم الفائزة وهي عدد المقترعين مضروباً بعدد المقاعد المخصصة مقسوماً على مجموع مقترعي للقوائم التي تجاوزت عتبة الحسم، وبعد توزيع المقاعد وفق الأرقام الصحيحة يتم توزيع ما تبقى من المقاعد وفق نظام أعلى البواقي، وإن تحديد عتبة انتخابية يأتي بالدرجة الأولى سعياً لإنتاج مجالس نيابية يمكن أن تتنج كتل برامجية داخلها عبر حصول القوائم على أكثر من مقعد خاصة القوائم التي تحقق عدداً كبيراً من المقاعد، بالتالي فعتبة الحسم تخدم بالدرجة الأولى الأحزاب والقوائم القوية، وكلما ارتفعت العتبة الانتخابية قلت فرص الأحزاب الصغيرة بالوصول إلى البرلمان، وعلى صعيد قانون الانتخاب لسنة 2022 فإن نسبة الحسم المقرة ليست بالنسبة الكبيرة، حيث يمكن اعتبارها خطوة أولى في اتجاه إعداد الأحزاب السياسية لمضاعفة جهودها، حيث يمكن أن ترتفع هذه النسبة مع تطور الحالة الحزبية في الجولات الانتخابية المتعاقبة، حيث تشكل العتبة الانتخابية المنخفضة حافزاً لتشكيل الأحزاب السياسية، وانضمام السياسيين والنخب للأحزاب مما يسهم في تطوير العمل الحزبي ونشر ثقافته، كما أنها تساهم في انطلاق الأحزاب إلى مختلف فئات المجتمع في مختلف المناطق لكسب تأييدهم وأصواتهم في الانتخابات[1].

النتائج والتوصيات:

في ضوء ما سبق تظهر الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

1. تمثل قوانين الأحزاب الإطار الذي ينظم العملية الحزبية ولها أهمية في تسهيل إجراءات التسجيل وممارسة العمل الحزبي، وإكساب الحزب السياسي الشخصية الاعتبارية التي تُمكّنه من ممارسة مهامه المالية والادارية والفكرية.
2. ساهمت قوانين الانتخاب في تراجع العمل الحزبي وبرز ذلك من خلال قانون الصوت الواحد وكذلك النظام الانتخاب المختلط لعام 2012 وانتهاء بنظام القائمة النسبية المفتوحة لعام 2016، إذ نجد أن هذه القوانين والنظم كان الهدف منها هو تعزيز التعددية السياسية وزيادة تمثيل الأحزاب السياسية في مجالس النواب للوصول إلى الحكومات البرلمانية، إلا أن هذه القوانين أثرت سلباً على تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان.
3. أن قوانين الانتخاب الأردنية لم تسهم في تفعيل دور الأحزاب السياسية من أجل التأسيس لحكومات برلمانية، إذ إن الحكومة البرلمانية تقوم على أساس إجراء الانتخابات على قاعدة تنافسية حزبية.

---

(1) بولقواس، ابتسام. تأثير العتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية –دراسة تحليلية نقدية، حوليات جامعة الجزائر، 36 (1)، 2022، 101-115.

4. يتوقع أن يساهم قانون الأحزاب لعام 2022 في تقليص عدد الأحزاب السياسية بعد انقضاء فترة تصويب الأوضاع، إلا أن التحدي الذي تواجهه الأحزاب هو مدى القدرة على توفير عناصر الحزب السياسي والقيام بأدواره والتي أبرزها الوصول للسلطة في ظل اعتماد نسبة حسم منخفضة في النظام الانتخابي.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة؛ فأنها توصي بما يلي:

- هناك حاجة لتطوير قدرات الأحزاب السياسية في مجالات التخطيط الاستراتيجي وزيادة مستوى الوعي بأهمية العمل الحزبي والثقافة الحزبية لممارسة العمل السياسي والحزبي بعيداً عن العشائرية أو الزبائنية السياسية، والتركيز على رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة الاقتصادية للمواطن لما لها من أثرٍ في الإقبال على المشاركة السياسية، في ظل العدد الكبير من الأحزاب السياسية، لا يوجد تنوع في البرامج السياسية يوازي هذا العدد، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة أن ينص القانون على تشجيع الأحزاب على التحالف أو الاندماج.
- تعديل النظام الانتخابي لمجلس النواب بما يسمح بوصول عدد من الأعضاء على أساس حزبي حتى لو كان ذلك من خلال تخصيص "كوتا" حزبية.
- ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية لدى النظام السياسي لتعزيز دور الأحزاب وفي نفس الوقت وجود إرادة مشتركة لدى الأحزاب للاتفاق على القواسم المشتركة فيما بينهما.
- إعداد برامج تنشئة سياسية وطنية تشجع على الانتساب للأحزاب وتزيل هاجس الخوف لدى المواطنين من الانتماء لها.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

الكتب:

الرنتاوي، عريب. *تطور الحياة الحزبية في الأردن*، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2017.

العزام، اسعد، مراحل تطور الحياة البرلمانية في الأردن، عمان: جمعية عون الثقافية الوطنية. 2020.

قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية العدد (5784).

قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2022، الجريدة الرسمية العدد (5782)،

المشاقبة، أمين. انتخابات مجلس النواب الأردني الثامن عشر 2016، دراسة تحليلية. عمان: الجامعة الأردنية، 2017.

هلال، علي الدين. *نحو معايير محددة الاتجاه*، عمان: منتدى الفكر العربي، 2011.

المقالات:

بولقواس، ابتسام. تأثير العتبات الانتخابية على الأحزاب السياسية –دراسة تحليلية نقدية، حوليات جامعة الجزائر، 36 (1)، 2022، 101-115.

الخوالدة، صالح. أثر قانون الانتخاب على مشاركة الأحزاب السياسية الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، 10 (3)، 2019، 1-35.

الطراونة، بشار. قوانين الانتخابات البرلمانية الأردنية وأثرها في مستوى المشاركة السياسية دراسة في النظم الانتخابية، *مجلة دراسات الجامعة الأردنية*، 46 (2)، ملحق 1، 2019، 555-570.

العواملة، رعد. دور قوانين الانتخابات في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية في الأردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي (1989-2016)، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، 47 (1)، 2020، 771-790.

فريحات، ايمان. التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن (1928-2011)، *المجلة الأردنية للتاريخ والأثار*، 5 (4)، 2011، 98-160.

المسيعدين، يوسف. أثر قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 في المشاركة الحزبية في انتخابات المجلس النيابي الأردني الثامن عشر عام 2016، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، 19 (1)، 2018، 113-164

نصراوين، ليث. اندماج الأحزاب السياسية بين الماضي والحاضر، صحيفة الرأي الأردنية، بتاريخ 2022/8/13.

الإنترنت:

الخوالدة، صالح. قراءة نقدية في قانون الأحزاب السياسية رقم (16) لسنة 2012م، متاح على الرابط: *www.jordanzad.com*، تاريخ الزيارة 2022/11/10.

العياصرة، زياد. قراءة في قانون الأحزاب السياسية، وتأثيراته على الحياة السياسية في الأردن، متاح على الرابط: *https://strategiecs.com/ar/analyses* تاريخ الزيارة 2022/11/15.

ملكاوي، صلاح. قانون الانتخاب الأردني عدو الأحزاب، متاح على الرابط: www.alaraby.co.uk تاريخ الزيارة 2022/11/25.

المراجع الأجنبية:

الكتب:

National Democratic Institute. Political parties and democracy in theory and practice. Translated by Natale Suleiman, Suzanne Kazan, and Nour Al-Assaad, Lebanon. 2014.

المقالات:

Al Mogdad , M, The Effect of Electoral Laws on Political Participation and Economic Development in Jordan (2003-2019). *International Journal of Humanities and Social Science*, 10 (4), 2020, 20-45.

Ryan, C and Schwedler, J. Return to Democratization or New Hybrid Regime? The 2003 Elections in Jordan. Middle East Policy, Xi (2), 2004, 138-151.

أزمة قيم أم ازدواجية معايير: مواقف الأحزاب السياسية السويدية خلال أزمة اللاجئين 2015 واللاجئين الأوكرانيين في عام 2022

Crisis of values or double standards: The position of the Swedish political parties during the 2015 refugee crisis and the Ukrainian refugees in 2022

إعـداد

الباحث : ماجد رواجبه

طالب دكتوراه علوم سياسية، جامعة قرطاج- تونس

الملخص:

يوجد لاجئون في العالم أكثر من أي وقت مضى. يبدو أن هناك اختلافات في ردود الفعل تجاه اللاجئين حسب المكان الذي يفرون منه. تسلط الحرب في أوكرانيا الضوء على هذه القضية. تهدف هذه الدراسة إلى زيادة المعرفة بما يساهم في المفاهيم التي تضع الأساس لكيفية تمثيل اللاجئين. الأسئلة التي تمت الإجابة عليها هي: كيف تمثل الأحزاب السياسية السويدية اللاجئين في بداية وضع اللاجئين في أوكرانيا 2022 ووضع اللاجئين في 2014-2016؟ كيف يمكن فهم الاختلافات بمرور الوقت وبين الأحزاب السياسية من خلال نظريات الآخر والأمننة والرفاهية؟ يتم الرد على هذا من خلال تحليل نصي باستخدام مواد من أكبر ثلاثة أحزاب سويدية من فترتين زمنيتين مختلفتين. يتم استخدام طريقة (WPR) لتحليل كل من التمثيلات المختلفة للاجئين بمرور الوقت، وكيف يتم تأطير اللاجئين من قبل الأحزاب السياسية المختلفة. تظهر النتائج أن الأطراف تعرب عن مزيد من التضامن تجاه اللاجئين الأوكرانيين والمزيد من عدم الثقة تجاه اللاجئين غير الأوروبيين. هناك علامات واضحة على الشوفينية ونظرية الآخر، والأمنية، ورعاية اجتماعية خاصة من الديمقراطيين السويديين، ولكن أيضاً من الحزب المعتدل، بينما يميل الاشتراكيون الديمقراطيون إلى التركيز أكثر على مفاهيم التضامن.

الكلمات المفتاحية: أزمة اللاجئين، لاجئو اوكرانيا، الاحزاب السويدية، طريقة (WPR)

Abstract :

There are more refugees in the world than ever. There seem to be differences in reactions to refugees depending on where they flee. The war in Ukraine highlights this issue. This study aims to increase knowledge about what contributes to the conceptions that lay the foundation for how refugees are represented. The questions that are answered are: How do Swedish political parties represent refugees at the beginning of Ukraine's refugee situation 2022 and the refugee situation 2014 - 2016? How can differences over time and between political parties be understood through theories about other, securitization and welfare chauvinism? This is answered through a text analysis with materials from the three largest Swedish parties from the two different time periods. A WPR method is used to analyze both different representations of refugees over time and how refugees are framed by various political parties. The results show that the parties express more solidarity against Ukraine's refugees and more distrust of overseas refugees. There are clear signs of other, securitization and welfare chauvinism, especially from the Swedish Democrats, but also from the Moderates, while the Social Democrats tend to focus more on solidarity concepts.

Keywords: Refugee crisis 2015, Ukraine refugees 2022, Swedish parties, WPR method.

المقدمة:

هناك هاربون في العالم أكثر من أي وقت مضى. في عام 2020، بلغ عدد الهاربين (82,4) مليون، وهو أعلى رقم مسجل للاجئين على الإطلاق[1]. أدى العدد المتزايد من اللاجئين في العالم إلى زيادة تسييس قضية الهجرة واستقبال اللاجئين في السويد والدول الأوروبية الأخرى. من الممكن التمييز بين ردود الفعل المختلفة من المواطنين والسياسيين فيما يتعلق باللاجئين. وقد برز هذا الأمر في المقدمة مع الحرب المستمرة في أوكرانيا وهروب اللاجئين الأوكرانيين إلى بلدان أخرى. أعرب القادة السياسيون الأوروبيون الذين يؤيدون عادة سياسة تقييدية للاجئين عن أنفسهم بشكل إيجابي تجاه استقبال اللاجئين الأوكرانيين[2]. قد يكون هذا جزئياً بسبب الاختلافات في المواقف تجاه الأشخاص غير الأوروبيين، أي أنها متجذرة في العنصرية. أوكرانيا أقرب جغرافياً وجزءً من أوروبا على عكس، على سبيل المثال، أفغانستان وسوريا، وهو عامل مهم وفقاً لبحث سابق[3]. تقدم وسائل الإعلام غزو روسيا لأوكرانيا على أنه حرب ضد أوروبا وتصور الشعب الأوكراني كأبطال يدافعون عن بلادهم ضد قوة عسكرية عظمى ضخمة، والتي تناشد القيم المحافظة[4]. مجتمعة، قد تكون هذه الأسباب وراء اجتماع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معاً تضامناً مع اللاجئين الأوكرانيين، على عكس سياسة اللاجئين التقييدية المتزايدة المتبعة منذ أزمة اللاجئين في 2014-2016.

في بداية ما يسمى عادة "أزمة اللاجئين 2015"، كانت السويد واحدة من البلدان التي استقبلت أكبر عدد من اللاجئين. حصل السوريون وعديمي الجنسية الذين فروا من سوريا التي مزقتها الحرب على تصاريح إقامة دائمة في السويد[5]. في سبتمبر 2015، صرح رئيس الوزراء الاشتراكي الديمقراطي آنذاك "ستيفان لوفين" أن السويد يجب أن تتضامن بكل فخر وأن أوروبا هي أوروبا التي لا تبني الجدران. بحلول نهاية

---

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2021). الاتجاهات العالمية في النزوح القسري – 2020. ص 6، متاح على: https://www.unhcr.org/60b638e37

[2] Pettrachin, Andrea & Hadj Abdou, Leila (2022). Explaining the remarkable shift in European responses to refugees following Russia's invasion of Ukraine, Europp, 9 mars. From: https://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2022/03/09/explaining-the-remarkable-shiftin-european-responses-to-refugees-following-russias-invasion-of-ukraine/

[3] Hainmueller, Jens. & Hopkins, Daniel. (2014). Public Attitudes Toward Immigration. Annual Review of Political Science. 17, p.243. From: https://doi.org/10.1146/annurevpolisci-102512-194818

[4] Pettrachin, Andrea & Hadj Abdou, Leila (2022).

[5] مصلحة الهجرة السويدية (2021a). تاريخ. متوفر على: https://www.migrationsverket.se/OmMigrationsverket/Pressrum/Vanliga-fragor-fran-journalister/Historik.html

أكتوبر من نفس العام، استقبلت السويد عدداً من اللاجئين أكبر من أي وقت مضى. توصل رئيس الوزراء بعد ذلك إلى اتفاق مع جميع الأحزاب، باستثناء حزب اليسار والديمقراطيين السويديين، على ضرورة تشديد سياسة الهجرة. في نوفمبر من نفس العام، تم إدخال ضوابط على الحدود لتقليل عدد طالبي اللجوء، وفي عام 2016، تم تقديم تشريع جديد أكثر تقييداً للهجرة[1]. انتقلت السويد من سياسة الهجرة السخية نسبياً إلى سياسة الهجرة التقييدية.

إن وضع اللاجئين الحالي في أوكرانيا يجسد السؤال القائل بأن وجهة النظر نحو اللاجئين تختلف باختلاف المقصود باللاجئين. يتجلى ذلك في الجدل السويدي - بعد "أزمة اللاجئين" في عام 2015، دفعت أكبر الأحزاب في السويد من أجل سياسة هجرة أكثر صرامة. في الآونة الأخيرة، من الممكن التمييز بين نغمة مختلفة جزئياً مرتبطة باستقبال اللاجئين الأوكرانيين. هناك بعض الأبحاث السابقة حول كيفية تصوير وسائل الإعلام للاجئين بطرق مختلفة (انظر على سبيل المثال Theorin 2021؛ Sömnez 2018؛ Fridner 2017)[2]. من ناحية أخرى، هناك دراسات أقل تواتراً تبحث في كيفية تأطير السياسيين للاجئين المختلفين اعتماداً على المكان الذي يفرون منه. تستند هذه الدراسة إلى وضع اللاجئين اليوم حيث يتم الترحيب باللاجئين الأوكرانيين. هذا بالمقارنة مع وضع اللاجئين في عام 2015، والذي كان بداية ما يسمى عادة "أزمة اللاجئين" والتي أدت إلى تحول في سياسة الهجرة السويدية.

---

[1] Berger, Ella. Ett år sen flyktingkrisen – så ser det ut idag. SVT Nyheter. 2016-10-11. From: https://www.svt.se/nyheter/inrikes/ett-ar-sen-flyktingkrisen-sa-ser-det-ut-i-dag

[2] – Theorin, Nora. (2021). Us Versus Them and the Role of the Media : The Influence of Media on Attitudes Toward Migration in Europe. Diss, Göteborgs Universitet. From: https://gupea.ub.gu.se/bitstream/handle/2077/69572/gupea_2077_69572_2.pdf?sequence=2& isAllowed=y

– Sönmez, Jasmine. (2018). Flyktingar i media : En framinganalys av medias inramning av flyktingar över tid. Kandidatuppsats, Uppsala Universitet. From: https://www.divaportal.org/smash/record.jsf?dswid=4231&pid=diva2%3A1212989&c=5&searchType=SIMPLE&language=sv&query=flyktingar+i+media&af=%5B%22topOrganisationId%3A978%22%5D&aq=%5B%5B%5D%5D&aq2=%5B%5B%5D%5D&aqe=%5B%5D&noOfRows=50&sortOrder=author_sort_asc&sortOrder2=title_sort_asc&onlyFullText=false&sf=all

– Fridner, Linda (2017). "Den som flyr har inget val, ingen människa är illegal" : En kritisk diskursanalys över hur konstruktionen av flyktingbegreppet i politik och media förändrats över tid. Kandidatuppsats, Karlstads Universitet. From: https://www.divaportal.org/smash/get/diva2:1113455/SUMMARY01.pdf

1. أهداف الدراسة

الغرض من الدراسة هو المساهمة في زيادة فهم المعتقدات التي تشكل الأساس لكيفية تقديم اللاجئين المختلفين بطرق مختلفة، وكيف تختلف هذه المعتقدات بين الأحزاب السياسية المختلفة. لتحقيق هذا الهدف، قمت بدراسة كيفية قيام أكبر ثلاثة أحزاب في السويد بتأطير المشاكل المرتبطة باستقبال اللاجئين في بداية وضع اللاجئين في 2014-2016، وفي بداية وضع اللاجئين الأوكرانيين في عام 2022. باستخدام نظرية الأمننة ونظرية الآخر والشوفينية الاجتماعية، ثم قمت بتحليل المعتقدات التي تكمن وراء كيفية تصوير الأطراف المختلفة للاجئين بطرق مختلفة اعتماداً على المكان الذي يفرون منه.

2. أسئلة الدراسة

لتحقيق ما تم وضعه من أهداف، جاءت هذه الدراسة لمحاولة استكشاف مواقف الاحزاب السويدية الرئيسية من اللاجئين إبان أزمة 2015، واللاجئين الاوكرانيين عام 2022، لذا ستحاول هذه الدراسة الاجابة عن الاسئلة التالية:

- كيف تصور الأطراف السويدية اللاجئين في بداية وضع اللاجئين الأوكرانيين في عام 2022 وفي بداية وضع اللاجئين في 2014-2016؟
- كيف يمكن فهم الاختلافات بمرور الوقت وبين الأطراف على أساس نظريات الآخر، والامننة، والرفاهية الشوفينية؟

4. منهجية الدراسة

4.1 تحليل النص: التمثيل والتأطير

تتم الإجابة على أسئلة الدراسة من خلال مقارنة تحليلية نصية للمواد السياسية من فترتين زمنيتين مختلفتين. الطريقة النوعية مناسبة لهذا الغرض لأنها تتيح الفرصة لفحص النصوص بعمق، في حين أن الطريقة الكمية كانت طريقة أفضل لفحص الكثير من المواد وإن كان ذلك على مستوى أقل دقة. ومع ذلك، فإن تحليل النص النوعي أكثر ملاءمة من التحليل الكمي عندما تبحث عن "القراءة بين السطور"، الأمر الذي يتطلب قراءة مكثفة للنص. بمعنى آخر، يساهم التحليل النوعي الأكثر تعمقاً في خلق فهم أكبر للمعتقدات الأساسية، مما يسهل الإجابة على الأسئلة.

الأداة التحليلية النصية التي تستخدمها الدراسة هي طريقة كارول باتشي لتحليل السياسات، "ما هي المشكلة الممثلة؟". تعتمد طريقة (Carol Bacchi)[1]على حقيقة أن مشاكل السياسة مفتوحة للتفسير، وبالتالي هناك دائماً على الأقل طرق أخرى محتملة لفهم المشكلة. تبدأ طريقة (WPR) بفهم الكل ثم تعالج النص عن طريق الإجابة على الأسئلة المختلفة التي تقسم النص إلى أجزاء. هذا من أجل أن نرى بشكل أوضح كيف يتم بناء المشكلة.

بالإضافة إلى التحقيق في كيفية تمثيل المشكلات، استخدمت الدراسة أيضاً تحليل التأطير كطريقة. هذا أيضاً لفحص المشكلة من زاوية موجهة نحو الفاعلين ورؤية كيف تقدم الأحزاب السياسية المختلفة القضية. تحليل الإطار، مثل التمثيل كمفهوم، له نفس نقطة البداية: المشاكل الاجتماعية ليس لها معنى معين، يمكن تفسير المشاكل الاجتماعية وتأطيرها بطرق مختلفة. تؤثر طريقة تأطير الظاهرة على كيفية تعامل الجهات الفاعلة مع الظاهرة. يمكن أن يؤثر جزئياً على كيفية تصرف السياسيين وكذلك سلوك الناخب أو العلاقات بين المواطنين. على عكس التمثيل، يركز المفهوم بشكل أكبر على الفاعلين المتأثرين. فيما يتعلق بظاهرة اللاجئين، يمكن أن تكون الجهات الفاعلة مثل اللاجئين الفعليين المذكورين، ومواطني الدولة التي يفر اللاجئون إليها والأشخاص الذين في السلطة في نفس البلد، أمثلة على الجهات الفاعلة المعنية.

الجمع بين هاتين الطريقتين مناسب للإجابة على الأسئلة حول كيفية عرض الأحزاب السويدية للاجئين الأوكرانيين في عام 2022 وفي بداية وضع اللاجئين في 2014-2016 وما إذا كان تأطير السياسيين للمشكلات يختلف. على أساس نظريات الآخر، نظرية الامننة، وشوفينية الرفاهية. هذا لأن كلاهما يغطيان ما يتم إنتاجه، باستخدام مفهوم التمثيل، ومن ينتجه، باستخدام تحليل الإطار. يوفر هذان التحليلين المرتبطين ولكن المختلفين معاً إجابة أكثر شمولاً للأسئلة. تجادل هذه الدراسة بأن هناك قيمة مضافة واضحة في إجراء تحليل تمثيلي وتأطير بدلاً من تحديد أي منهما. هذا لأن اللاجئين هم بالطبع بشر وهم فاعلون في حد ذاتهم، لكن في هذا السياق يصبحون موضوع قضايا سياسية.

4.2 المواد والاختيار

تبحث هذه الدراسة في تمثيلات الأحزاب السياسية للاجئين في بداية حالتين مختلفتين من اللاجئين. المواد التي يتم تحليلها هي مواد نصية نشرتها الأحزاب المختلفة، المعتدلون، الاشتراكيون الديمقراطيون

[1] نهج (WPR) هو أداة سهلة الاستخدام تتكون من سبعة أشكال مترابطة من الأسئلة والتحليل (Bacchi WPR CHART). يمكن تطبيقها في مجموعة واسعة من المجالات التي تتجاوز تحليل السياسات، بما في ذلك العلوم الصحية والجغرافيا والقانون والمحاسبة / المالية.

والديمقراطيون السويديون، خلال فترات زمنية مختلفة. تحلل الدراسة ثلاثة أجزاء من النص لكل حزب وكل فترة. قبل كل شيء، يتم تحليل الاقتراحات الواردة في البرلمان، وهي مقترحات قدمها أعضاء البرلمان إلى البرلمان. تتكون المادة أيضاً من استجوابات، وهي نوع من الأسئلة تتم مناقشتها كل أسبوع تقريباً في غرفة البرلمان. بالإضافة إلى مواد من البرلمان، يتم أيضاً تحليل النصوص التي نشرتها الأحزاب السياسية على مواقعها على الإنترنت ومقالات لسياسيين من الأحزاب السياسية. للعثور على مادة، تم استخدام مصطلح البحث "لاجئ"[1] بشكل أساسي في أرشيفات البرلمان والمواقع الإلكترونية للأحزاب. كانت مصطلحات البحث الأخرى المستخدمة، على سبيل المثال، "اللاجئون الأوكرانيون" و"اللاجئون السوريون". النصوص المختارة للتحليل تتعامل بشكل خاص مع سياسة الهجرة، وهي محددة بشكل مختلف من حيث مجال الموضوع.

غزت روسيا أوكرانيا في 24 فبراير 2022. لذا وضع اللاجئين في أوكرانيا له تاريخ بداية أكثر تحديداً من حيث الأزمة الإنسانية مقارنة بوضع اللاجئين في عام 2014. لفحص فترة زمنية مماثلة، اخترت دراسة وضع اللاجئين في 2014-2015. بالنسبة لوضع اللاجئين في عام 2014، تم تحليل تسعة اقتراحات، ثلاثة من كل طرف. هذا لأنه من السهل على الباحث، وكذلك النهج الموضوعي فحص نفس النوع من النص لجميع الأحزاب السياسية. بلغ وضع اللاجئين ذروته في خريف 2015 بأكبر عدد من طالبي اللجوء وإدخال ضوابط مؤقتة على الحدود لخفض عدد طالبي اللجوء إلى السويد[2].

5. خلفية

5.1 وضع اللاجئين في عام 2022

في ليلة 24 فبراير 2022، بدأت روسيا ما يسمى بالتدريبات العسكرية، والتي تحولت إلى هجوم مسلح ضد عدة مدن في أوكرانيا. يدين باقي العالم الغزو، وتصف رئيسة الوزراء السويدية "ماجدالينا أندرسون"(Andersson, Magdalena) الإجراء في نفس اليوم بأنه غير مبرر وغير قانوني ولا يمكن الدفاع

[1] "... شخص فر من بلده بسبب خوف مبرر من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي، وهو خارج البلد الذي هو مواطن فيه، والذي بسبب إلى الخوف المذكور أعلاه غير قادر أو غير راغب في العودة إلى ذلك البلد". (مفوضية شؤون اللاجئين. اتفاقية اللاجئين. متاح على: https://sverigeeforunhcr.se/vem-arekningen)

[2] مصلحة الهجرة السويدية (2021a). تاريخ. متاح على:
https://www.migrationsverket.se/OmMigrationsverket/Pressrum/Vanliga-fragor-fran-journalister/Historik.htm

عنه[1]. القوات الروسية ليست فقط انتهاكاً لوحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها، بل تعرض أيضاً الشعب الأوكراني للخطر والفرار من المدن المحترقة. في وقت كتابة هذه الدراسة، تقدم (51,114) من هؤلاء اللاجئين إلى السويد[2]، والتوقعات الحالية هي أن يزداد هذا العدد، اعتماداً على كيفية تطور الحرب[3]. بغض النظر عن عدد الذين يفرون إلى السويد على وجه الخصوص، فمن الواضح أن السياسة الأمنية السويدية قد تم تشديدها. ينشر غزو أوكرانيا القلق في أوروبا ويخل بتوازن القوى في السياسة العالمية. من أجل مساعدة النازحين الأوكرانيين، قام الاتحاد الأوروبي بتفعيل التوجيه الجماعي للاجئين لأول مرة على الإطلاق. يعني توجيه الهجرة الجماعية أنه يجب منح الأشخاص من أوكرانيا إقامة فورية ومحدودة زمنياً وتصريح عمل في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.[4]

5.2 وضع اللاجئين في عام 2014

في بداية ومنتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين كانت موجة كبيرة من اللاجئين، مع فرار الأشخاص بشكل أساسي من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أوروبا. خلفية ذلك هي عدد من الحروب والأزمات الإنسانية المختلفة. فر معظم الذين فروا إلى أوروبا من سوريا أو أفغانستان أو إريتريا[5]. بدأت الحرب في سوريا عام 2011 بمظاهرات ضد النظام السوري أدت إلى أعمال عنف ضد المدنيين وتصاعدت بمرور الوقت إلى معارك وتفجيرات وغارات جوية. في عام 2014، تأثر ما يقرب من نصف سكان سوريا البالغ عددهم (22) مليون نسمة بالنزاع وأصبح العديد منهم بحاجة إلى مساعدات إنسانية. في خريف عام 2014، بدأ المزيد والمزيد من السوريين في الفرار إلى أوروبا عبر البحر الأبيض

---

[1] Andersson, Magdalena (2022a). "Ett mörkt kapitel i Europas historia inleddes idag". Stockholm: Regeringskansliet. From: https://www.regeringen.se/uttalanden/20222/02/ett-morkt-kapitel-i-europas-historia-inleddesidag/

[2] مصلحة الهجرة السويدية، اللاجئون من اوكرانيا، متاح على:
https://www.migrationsverket.se/Om-Migrationsverket/Statistik/Sokande-fran-Ukraina.html

[3] مصلحة الهجرة السويدية(2021a)، تاريخ. مصدر سبق ذكره

[4] مصلحة الهجرة السويدية (2022b). قام الاتحاد الأوروبي بتنشيط توجيه النزوح الجماعي. متوفر على:
https://www.migrationsverket.se/Om-Migrationsverket/Pressrum/Nyhetsarkiv/Nyhetsarkiv2022/2022-03-04-EU-har-aktiverat-massflyktsdirektivet.html

[5] إحصائيات السويد (2016). لم يؤد العدد الكبير لطالبي اللجوء في عام 2015 إلى زيادة كبيرة في هجرة اللاجئين. متوفر على:
https://www.scb.se/hitta-statistik/statistik-efteramne/befolkning/befolkningens-sammansattning/befolkningsstatistik/pong/statistiknyhet/asylsokande-grund-for-bosattningutlandsk-bakgrund-medborgarskapsbyten-adoptioner-hushallsstatistik-och-medellivslangder2015/

المتوسط[1]. أفغانستان لديها تاريخ طويل من الصراع الداخلي؛ منذ حوالي عام 2005، تصاعدت النزاعات الداخلية بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان والجماعات المسلحة الأخرى، مما أدى إلى تصعيد الأزمة الإنسانية في البلاد[2]. إريتريا دولة ذات حزب واحد لم تجر أي انتخابات ديمقراطية منذ التسعينيات. توصف الدولة بأنها دولة قمعية ويشار إليها أحياناً باسم "كوريا الشمالية الإفريقية".[3]

5.3 سياسة الهجرة السويدية

- **سياسة الهجرة للمعتدلين (Moderaterna)**

يدافع المعتدلون عن تقليص الهجرة. يعتقدون أنه نتيجة للهجرة الكبيرة، كانت السويد في أزمة اندماج لفترة طويلة، مما أدى إلى مشاكل اجتماعية مثل الجريمة والاكتظاظ والاعتماد على المساعدات. لذلك يريد المعتدلون تكييف تشريعات الهجرة مع الحد الأدنى من مستوى الاتحاد الأوروبي، وفي نفس الوقت تقليل الحوافز للمهاجرين للوصول إلى السويد على وجه الخصوص[4]. هذه الحوافز، على سبيل المثال، في شكل إزالة منح معينة بحيث يمكن للوافدين الجدد دعم أنفسهم بسرعة أكبر بدلاً من أن يكونوا متلقين للمساعدات[5]. يقترح المعتدلون إدخال هدف الحجم للهجرة، والذي يحسبونه بحوالي (5000) طالب لجوء سنوياً. يريد الحزب أيضاً اتخاذ تدابير لضمان مغادرة الأشخاص الذين رُفضت طلبات لجوئهم البلاد بالفعل. كما يعتقدون أنه يجب أن يكون من السهل ترحيل المواطنين الأجانب الذين يرتكبون جرائم في السويد.[6]

- **سياسة الهجرة للاشتراكيين الديمقراطيين (Socialdemokraterna)**

---

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2021). الاتجاهات العالمية في النزوح القسري – 2020.

[2] التحقيقات العامة للدولة (2017/16). السويد في أفغانستان 2002–2014. ستوكهولم: متاح على:
https://www.regeringen.se/492dc9/contentassets/257a87e121a14684b4fb7e4488131827/sveriges-samlade-engagemang-i-afghanistan-under-perioden-20022014-sou-2017.16.pdf

[3] معهد السياسة الخارجية، الدليل القطري (2020). إريتريا – التاريخ الحديث. متوفر على:
https://www.ui.se/landguiden/lander-och-omraden/afrika/eritrea/modern-historia/

[4] المعتدلون (2022a). الهجرة. متوفر على: https://moderaterna.se/varpolitik/migrationspolitik/

[5] كريسترسون، أولف (2021). هذه هي الطريقة التي نرتب بها السويد – الاندماج. البرلمان السويدي. متوفر على:
https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/sa-far-vi-ordning-pasverige--integration_H9024033/html

[6] المعتدلون (2022a). الهجرة.

يريد الاشتراكيون الديمقراطيون هجرة منظمة حيث يجب أن يتم استقبال اللاجئين بشكل أكبر في تضامن داخل الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضاً بين البلديات السويدية، بحيث يكون هناك توزيع متساوٍ. يريد الاشتراكيون الديمقراطيون أن يكون تشريع الهجرة السويدي مشابهاً لتشريعات دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. إنهم يريدون أيضاً تحسين الاندماج، ومزيد من الأشخاص الذين يحق لهم الحماية، وتعلم اللغة السويدية والحصول على التعليم وإعالة أنفسهم. خلال فترة وجوده في الحكومة منذ عام 2014، صوت الحزب من خلال تشريع جديد حيث يجب أن تنطبق تصاريح الإقامة المؤقتة كمبدأ على أولئك الذين حصلوا على الحماية في السويد. يجب إصدار تصاريح الإقامة الدائمة فقط بعد حصول الشخص على تصريح إقامة مؤقتة لمدة ثلاث سنوات على الأقل.[1]

- **سياسة الهجرة للديمقراطيين السويديين (Sverigedemokraterna)**

لطالما أراد الديمقراطيون السويديون الحد بشكل كبير من الهجرة إلى السويد. يريد الحزب وقف استقبال اللجوء، ويعتقد أنه يجب إنفاق الأموال على المساعدات بدلاً من استخدامها لاستقبال اللاجئين. فيما يتعلق بمقترحات سياسة الهجرة الخاصة بهم، ذكروا أن السويد بحاجة إلى حدود آمنة ومحمية لمنع الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والإرهاب. علاوة على ذلك، يريد الديمقراطيون السويديون تمكين المزيد من الأشخاص من العودة إلى بلدانهم الأصلية.[2]

6. الارتباط بين النظرية والخطاب

6.1 النظرية

يمكن ربط النظريات المستخدمة للمساعدة في الإجابة عن الأسئلة، جزئياً بكيفية إنتاج شيء ما ولكن أيضاً بمن ينتجه. بعبارة أخرى، تعالج نظرية "الآخر" و"نظرية الأمن" و"شوفينية الرفاهية" كلا من مفهوم التمثيل والتأطير.

---

[1] الاشتراكيون الديمقراطيون (2022a). سياسة الهجرة واللجوء واللاجئين. متاح على: https://www.socialdemokraterna.se/var-politik/a-till-o/migration-asyl--och-flyktingpolitik

[2] الديمقراطيون السويديون (2022a). سياسة الديمقراطيون السويديون، متاح على:. https://sd.se/vad-vivill/

- **نظرية الاخر**

الآخر هو وسيلة لوصف الآخرين على أنهم مختلفون أو منحرفون. يأتي المصطلح من كتاب إدوارد سعيد "الاستشراق"[1] الذي يسلط فيه الضوء على المنظور الأوروبي المركزي للثقافات الشرقية. الشرق قريب جغرافياً من أوروبا، ومع ذلك فقد تم تصويره دائماً على أنه شيء غامض ومعارض للثقافة الأوروبية. يتحدث سعيد عن تقليد طويل لفكرة الشرق على أنه "الاختلاف" أو "الآخر" ويعتقد أنه يؤثر أيضاً على كيفية نظرنا إلى الشرق في الوقت الحاضر[2]. يعتقد سعيد أن جزءاً من كيفية فهمنا لثقافتنا وقوتنا هو من خلال كيفية فهمنا لها فيما يتعلق بشخص آخر. بعبارة أخرى، فهمت الثقافة الأوروبية نفسها فيما يتعلق بالشرق، والذي يمكن وصفه بأنه نهج ثنائي[3] وأرض خصبة لعقلية "نحن وهم". يمكن مقارنة ذلك، على سبيل المثال، بالتحليل الماركسي حيث ينصب التركيز غالباً على علاقات القوة الاقتصادية والسياسية. وبدلاً من ذلك، يركز سعيد على الأيديولوجيا والثقافة ويعتقد أن معرفة هذين هو التعريف النهائي للسلطة[4]. هذه النظرية مثيرة للاهتمام بالنسبة لسؤال الدراسة؛ لأن الدراسة تهدف إلى التحقق مما إذا كان هناك اختلاف في كيفية ارتباط الأحزاب السويدية باللاجئين من خلفيات مختلفة. سيتم استخدام الآخر في المناسبات التي يتم فيها التعبير عن اختلاف بين اللاجئين المختلفين اعتماداً على الأصل، إذا كانت الصفات السلبية تُنسب إلى اللاجئين غير الأوروبيين، ولكن أيضاً إذا تم تقديم اللاجئين الأوروبيين بطريقة أكثر إيجابية من اللاجئين غير الأوروبيين.

- **نظرية الأمننة**

يمكن النظر إلى الامننة باللغة السويدية على أنه نسخة أكثر تطرفاً من تسييس شيء ما[5]. تأتي نظرية الأمن من افتراض أن المشكلة تصبح مشكلة أمنية فقط عندما يتم تأطير المشكلة على أنها مشكلة أمنية. يشكل الخطاب العام أو الإعلام أو من هم في السلطة مشكلة أمنية من خلال التأطير اللغوي. بعبارة أخرى،

---

[1] الاستشراق هو عنوان الترجمة العربية لكتاب البروفيسور إدوارد سعيد (Orientalism) الذي ألفه عام 1978م، ويتناول جملة المؤلفات والدراسات والمفاهيم الفرنسية والإنجليزية، وفي فترة لاحقة الأمريكية عن الشرق الأوسط، والتي يجزم البروفيسور سعيد أنها السبب الرئيسي في الشرخ الحاصل بين الحضارة الغربية والثقافة الشرقية عموماً والشرق أوسطية خاصة.

[2] سعيد، ادوارد. (1978). الاستشراق، ترجمة كمال ابو ديب، مؤسسة الابحاث العربية: بيروت. ص 64

[3] نفس المصدر

[4] نفس المصدر، ص73

[5] Buzan, B., et al, (1998) Security A New framework for Analysis. Lynne Reiner Publishers, Inc. p.23

يتحكم عرض الظاهرة في ما إذا كنا ندرك أن شيئاً ما يمثل مشكلة أمنية أم لا[1]. وهكذا يمكن أن تتحول المشكلة من مشكلة سياسية نموذجية إلى مشكلة سياسية حادة، من خلال طريقة تقديمها. يبرر التهديد الأمني استخدام وسائل غير عادية للتعامل مع هذا التهديد. بعبارة أخرى، من خلال تأطير شيء ما على أنه مشكلة أمنية، يمكن لمن هم في السلطة أن يبرروا إجراءات أكثر صرامة[2]. عندما يُنظر إلى شيء ما على أنه تهديد وجودي، فقد يتم التغاضي عن العمليات الديمقراطية والسياسية العادية لصالح التعامل مع التهديد المعني[3]. ترتبط نظرية الأمن بأسئلة الدراسة، لأن الهجرة غالباً ما ترتبط بأنواع مختلفة من الجريمة، من حيث الحدود الوطنية والإرهاب على سبيل المثال. الغرض من الدراسة هو التحقق مما إذا كان يتم تقديم اللاجئين بطرق مختلفة، اعتماداً جزئياً على الفترة الزمنية والجهات الفاعلة التي تقدمهم، ولكن أيضاً اعتماداً على اللاجئين المعنيين. نظراً لأن الهجرة قد ارتبطت سابقاً بالجريمة والتهديدات الأمنية، سيكون من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كان الأمر نفسه ينطبق على اللاجئين الأوروبيين كاللاجئين غير الأوروبيين. يمكن استخدام النظرية الأمنية كأداة في النصوص حيث يتم تأطير الهجرة على أنها تهديد أمني[4]. قد يكون هذا، على سبيل المثال، إذا ربط أحد الأحزاب السياسية اللاجئين بالإرهاب أو أعرب عن وجود خطر كبير من أن اللاجئين يمكن أن يجلبوا الجريمة.

- **شوفينية الرفاه**

تشير شوفينية الرفاهية عادة إلى فكرة أن دولة الرفاهية هي لمواطني الدولة، وأن المهاجرين يجب أن يتمتعوا بفرص محدودة للحصول على مزايا الرعاية الاجتماعية المختلفة[5]. وتستند الفكرة على افتراض أن الهجرة الكبيرة والتعددية الثقافية يمكن أن تؤدي إلى صعوبة بناء والحفاظ على التضامن اللازم لدولة الرفاهية المستدامة. إن توسيع نطاق الفوائد التي تأتي من العيش في مجتمع الرفاه ليشمل المهاجرين الجدد

---

[1] Hammerstadt, Anne. (2014). The Securitization of Forced Migration i The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies, Elena Fiddian-Qasmiyeh, Gil Loescher, Katy Long & Nando Sigona, (red.). Oxford: Oxford University Press. P.2. From: https://www.oxfordhandbooks.com/view/10.1093/oxfordhb/9780199652433.001.0001/oxford hb-9780199652433-e-033

[2] Buzan, B., et al, (1998). P.21

[3] Ibid. p.24

[4] Hammerstadt, Anne. (2014). P.11

[5] Andersen, J. G. & Bjørklund, T. (1990). Structural changes and new cleavages: the progress parties in Denmark and Norway. Acta Sociologica, 33 (3), pp. 195-217. From: https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/000169939003300303

يمكن أن يضعف الإحساس بالعدالة لأولئك الذين ليسوا ميسورين في الطبقة العاملة المحلية[1]. ويرتبط هذا أيضاً بأهمية المجتمع والعضوية. يشير "كيمليكا" (Kymlicka) إلى العديد من الشخصيات التاريخية المختلفة مثل استخدام بير ألبين هانسون[2] (Per Albin Hansson) لكلمة (Folkhemmet) وتعني "منزل الشعب"، ورأي "توماس همفري مارشال"[3] (T.H Marshalls) أن دولة الرفاهية تقوم على الشعور بالمواطنة والولاء للمجتمع[4]. بعبارة أخرى، ترتبط دولة الرفاهية بصورة العضوية الاجتماعية، وليس بصورة الإنسانية العالمية. يشبه مدى الرفاهية تقريباً تعبيراً عن التضامن الوطني[5]. شوفينية الرفاه هي نظرية ذات صلة بأسئلة الدراسة؛ لأنه يمكن استخدامها لإبراز الأفكار المختلفة للأحزاب حول الهجرة باعتبارها تهديداً لدولة الرفاهية. يمكن ربط شوفينية الرفاهية، على سبيل المثال، بالمطالب المحتملة التي يجب أن يعمل بها اللاجئون الوافدون حديثاً، أو بالتعبير عن أن الهجرة تضعف الرفاهية وتصوير المهاجرين على أنهم تهديد للاقتصاد السويدي.

7. التحليل

7.1 وضع اللاجئين في عام 2014

☒ كيف يتم تصوير اللاجئين من قبل مختلف الأطراف في عام 2014؟

تؤكد اقتراحات الاشتراكيين الديمقراطيين من عام 2014 أنه من البديهي أن نساعد الأشخاص الذين يفرون للوصول إلى بر الأمان. إنهم يريدون أن تتاح للجميع فرصة المشاركة على قدم المساواة، وأنه عار على الديمقراطية عندما لا يتحقق ذلك. تقع على عاتق السويد مسؤولية أخلاقية لمساعدة المحتاجين[6]. يشير هذا إلى أن الاشتراكيين الديمقراطيين يريدون أن يكونوا عادلين وأكثر شمولية عندما يلتقي اللاجئون بالمجتمع السويدي لأول مرة. يتعلق جزء كبير من الاقتراحات بالمسؤولية المتفاوتة التي تتحملها البلديات المختلفة لاستقبال اللاجئين.

---

[1] Kymlicka, Will (2015). Solidarity in diverse societies: beyond neoliberal multiculturalism and welfare chauvinism. Comparative Migration Studies 3, p.1. From: https://doi.org/10.1186/s40878-015-0017-4

[2] بير ألبين هانسون، رئيس وزراء السويد سابقاً، هو سياسي، وصحفي سويدي، ولد في مالمو، كان عضواً في حزب العمال الديمقراطي الاشتراكي السويدي.

[3] عالم اجتماع إنجليزي اشتهر بمقالته "المواطنة والطبقة الاجتماعية".

[4] Kymlicka, Will (2015). pp. 4-5

[5] Ibid. p.5

[6] البرلمان السويدي. (2014). حق اللجوء للمثليين. متاح على:
https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/asylratt-for-hbtpersoner_H2022180

"وغني عن البيان أنه يجب علينا مساعدة الأشخاص الذين يفرون للوصول إلى بر الأمان، ولكن لكي يكون ذلك ممكناً، يجب على جميع البلديات تحمل المسؤولية المشتركة عن استقبال اللاجئين. اليوم، يختلف استقبال اللاجئين بشكل كبير بين البلديات. تستقبل بعض البلديات عدداً كبيراً من الأشخاص، بينما لا يتلقى البعض الآخر أياً على الإطلاق".[1]

ويؤكد الحزب أن السويد يجب أن يكون لها استقبال تضامني للاجئين وأن على جميع البلديات، كبيرها وصغيرها، أن تساعد بعضها البعض لتحقيق ذلك.[2]

يعتقد المعتدلون في اقتراح من عام 2014 أن السويد يجب أن تتبع سياسة اللاجئين الإنسانية وقبول الأشخاص الفارين من الاضطهاد.[3]

"يريد المعتدلون الجدد اتحاداً أوروبياً يعتني بالآثار الإيجابية للهجرة وسخياً في استقبال طالبي اللجوء. السويد هي إحدى الدول التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين. نحن نعمل من أجل المزيد من الأشخاص للقيام بالمزيد".[4]

يشير المعتدلون إلى أن السويد هي واحدة من البلدان التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين، وتتمنى أن يرى الاتحاد الأوروبي أيضاً الآثار الإيجابية للهجرة وأن يكون بنفس السخاء في استقباله لطالبي اللجوء. ويشددون على أن دول الاتحاد الأوروبي الأخرى يجب أن تساهم بقدر كبير في استقبال اللاجئين كما تفعل السويد[5]. كما يتم وضع بعض الأهمية على جعل أولئك الذين يأتون إلى السويد للعمل وإعالة أنفسهم في أقرب وقت ممكن منذ وصولهم ومعنى تعلم اللغة السويدية.[6]

كان التركيز الرئيسي للديمقراطيين السويديين في عام 2014 هو أن السويد يجب أن تقلل من استقبالها للاجئين بشكل حاد، وبدلاً من ذلك يجب على السويد إعادة تركيز الأموال لتقديم المساعدة لمناطق

---

[1] البرلمان السويدي. مسؤولية أكثر تضامنا للحصول على اللجوء. متاح على: https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/ett-mer-solidarisktansvar-for-asylmottagandet_H2022252

[2] نفس المصدر

[3] البرلمان السويدي. (2014). الحرية والتطور في العالم. متاح على: https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/frihet-och-utveckling-ivarlden_H2022993

[4] نفس المصدر

[5] نفس المصدر

[6] Kristersson, Ulf m.fl. (M, C, FP, KD) (2014). Utgiftsområde 13 Integration och jämställdhet. From: https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/utgiftsomrade-13- integration-och-jamstalldhet_H2022574

الأزمات والمساعدة "في المكان" بدلاً من الاستقبال السويدي للاجئين[1]. يقترح الحزب أن يتم استقبال اللاجئين ومجموعات المهاجرين الأخرى على النحو التالي:

"يرغب الديمقراطيون السويديون في تقليل اللجوء وهجرة الأسرة بنسبة 90 بالمائة. يجب على أي شخص يفر مع وجود خطر على حياته وصحته أن يُنظر في قضيته أيضاً. إذا تم إثبات أسباب وجيهة للجوء، يجب أن يحصل طالب اللجوء عادة على تصريح إقامة لفترة محدودة مدتها 12 شهراً. بعد 12 شهراً، يتم إجراء فحص جديد لمعرفة ما إذا كانت الأسباب الأصلية للجوء قد تغيرت بأي شكل من الأشكال. يجب أن يتوقف منح تصاريح الإقامة الدائمة تماماً، ويجب أن تكون القاعدة هي أن أولئك الذين حصلوا على تصاريح الإقامة يحصلون عليها مؤقتاً، مع إمكانية التمديد".[2]

فيما يتعلق بهجرة اللجوء، يرى الحزب ما يلي:

"نحن نرى أن اللجوء في السويد يجب أن يُمنح فقط لأولئك الذين يستوفون المعايير الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين (اتفاقية جنيف) ولاجئين الحصص الذين يُعرض عليهم إعادة التوطين وفقاً لاتفاقية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين".[3]

فيما يتعلق بالأحزاب الأخرى التي تم تحليلها، اقترح الديمقراطيون السويديون استقبالاً محدوداً للغاية للاجئين ومجموعات المهاجرين الأخرى. موضوع آخر مهم في سياسة اللاجئين للديمقراطيين السويديين في عام 2014 هو التأثير العام للهجرة على السويد. يجادل الحزب، على سبيل المثال، بأن الهجرة هي أصل العديد من المشاكل الاجتماعية التي تواجهها السويد.[4]

☒ كيف يتم تصوير اللاجئين من قبل الأطراف فيما يتعلق بنظرية الآخر؟

حركة معتدلة في "فينبورغ" هي مثال على كيفية تقديم الثقافات على أنها تباين مع ثقافتنا. يمكن ربط هذه الالتماسات بالآخرين. يتم تقديم قيم ومعايير الثقافات الأخرى كتهديد لقيم السويد ومُثُلها.

---

[1] البرلمان السويدي. (2014). مجال الاتفاق (8) الهجرة. متاح على: https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/utgiftsomrade-8-igration_H2023000

[2] نفس المصدر

[3] البرلمان السويدي. (2014 أ). سياسة هجرة مسؤولة. متاح على : https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/en-ansvarsfullinvandringspolitik_H2022866

[4] البرلمان السويدي. (2014). مجال الاتفاق (8) الهجرة.

"يقف مبدأ المساواة لدينا في تناقض صارخ مع الثقافات الأخرى حيث العنف المرتبط بالشرف ليس نادراً لقمع الحقوق الفردية. الحقوق الفردية هي حجر الزاوية في حقوقنا ونظامنا القانوني وأعرافنا، لكن بالرغم من ذلك هناك أشخاص يعانون من التمييز والعنف باسم الشرف حتى في السويد. لقد تم بذل الكثير من الجهود للحد من التمييز والعنف باسم الشرف. بما أن التمييز والعنف باسم الشرف مشروطان ثقافياً ويستندان إلى أعراف قوية تختلف عن تلك القائمة على الحقوق الفردية، فهناك سبب للاعتقاد بأن التمييز والعنف باسم الشرف ليست ظواهر ستختفي باختصار مصطلح".[1]

يعني النص أن القيم السويدية لها حقوق الفرد في المركز، وأن القيم الأجنبية الأخرى ربما لا تفعل ذلك. ويؤكد الاقتراح أن السويد هي واحدة من أكثر دول العالم مساواة، وأن هناك المزيد من العنف والتمييز المرتبطين بالشرف في البلدان الأخرى. الحل المقدم لمشكلة ثقافات الشرف في السويد هو تعليم المثل السويدية. على سبيل المثال، يجب إعطاء حقوق الأطفال والنساء في منظور المساواة أولوية إضافية في مقدمة استقبال اللاجئين[2]. يقدم النص القيم السويدية كقيم صحيحة. وبالتالي، يُنسب إلى اللاجئين القيم التي قد تهدد القيم السويدية. العريضة توضح الانقسام بين "نحن" و "هم". يمكن ربط فكرة تعليم اللاجئين حول القيم والمثل السويدية عند استقبال اللاجئين بالآخرين، وكذلك تقديم القيم والمثل العليا الأخرى باعتبارها تهدد القيم والمثل السويدية.

يركز الديمقراطيون السويديون في اقتراحاتهم على ضمان أن يتلقى كل شخص يأتي إلى السويد معلومات عن السويد كدولة، وأن تعلم اللغة السويدية يجب أن يكون إلزامياً. يقترح الحزب توجهاً مجتمعياً يوفر مقدمة إلى السويد كدولة من حيث القواعد والقوانين ولكن أيضاً الثقافة والقيم[3]. يمكن تفسير ذلك على أنه يعني أنه من المهم أن يتكيف اللاجئون بسرعة مع السويد كدولة. فيما يتعلق باللاجئين وسوق العمل وهجرة الأسرة، يتم عرض العواقب التي ساهمت الهجرة فيها:

"على الرغم من حقيقة أن العديد من المهاجرين الأفراد قد ساهموا بشكل إيجابي في المجتمع السويدي، إلا أن التأثير المشترك لحدودنا المفتوحة نسبياً، إلى جانب التعددية الثقافية التي تؤدي إلى حل المجتمع، أصبحت مشاكل كبيرة وخطيرة في شكل الفصل والاستبعاد وتدهور المعرفة في المدرسة، والتناقضات،

---

[1] Finnborg, Thomas (2014). Förebyggande arbete mot förtryck, diskriminering och våld i hederns namn. From: https://riksdagen.se/sv/dokumentlagar/dokument/motion/forebyggande-arbete-mot-fortryck-diskriminering_H2021829

[2] Ibid.

[3] البرلمان السويدي. (2014 أ). سياسة هجرة مسؤولة.

وزيادة الجريمة، وتفشي التكاليف في شبكات الأمان الاجتماعي، وتدهور الرفاهية. وبدلاً من ذلك، نريد نحن الديمقراطيين في السويد أن نرى سويداً دافئة تتميز بالمجتمع والتماسك. من خلال هذه المبادئ التوجيهية يمكننا خلق تنمية اجتماعية جيدة لكل من السويديين الأصليين والمهاجرين الوافدين حديثاً، وبدلاً من السماح للفصل العنصري في المجتمع بالازدهار" . يركز الديمقراطيون السويديون على خلق "نحن". [1]

يتم تصوير المهاجرين على أنهم أصل المشاكل الاجتماعية القائمة وكعبء على المجتمع، باستثناء المهاجرين الأفراد الذين يساهمون بشكل إيجابي في المجتمع. يصف الاقتراح أن الحزب يهدف إلى حماية الهوية المشتركة للأمة، والتي أرست الأساس لظهور دولة الرفاهية والتطور الديمقراطي. يتم تقديم الهجرة كعقبة على الطريق في محاولات جعل السويد دولة آمنة وموحدة. هذا شيء يمكن ربطه بالآخرين، من حيث أنهم يحدثون فرقاً بين الأشخاص المولودين في السويد وخارجها ويربطونها بقيم ثقافية مختلفة. من الواضح أيضاً أن الثقافة السويدية مرغوبة أكثر من الثقافات الأخرى.

☒ كيف تصور الأطراف اللاجئين من منظور أمني؟

تعني النظرية الأمنية أنه يمكننا بناء مشاكل أمنية من خلال الكلمات. يمكننا أن نجعل شيئاً ما مشكلة أمنية من خلال الطريقة التي نتحدث عنها. تتعامل سياسة اللاجئين للديمقراطيين الاجتماعيين لعام 2014 بشكل أساسي مع الأسئلة حول كيفية توزيع استقبال اللاجئين بشكل أفضل بين البلديات، وما هي التدابير التي يمكن تقديمها لخلق فهم أكثر لمعاملة اللاجئين الوافدين حديثاً، على سبيل المثال من خلال معرفة أكثر تحديداً حول مجموعات معينة من اللاجئين. مثل اللاجئين من "مجتمع الميم"[2]. [3] من خلال المواد التي تمت مناقشتها، فإن القضايا الأمنية ليست جزءاً مهماً من سياسة اللاجئين للاشتراكيين الديمقراطيين.

يتعامل الديمقراطيون السويديون مع الإرهاب فيما يتعلق بسياسة الهجرة واللجوء، والتي يمكن تفسيرها على أنها الطرف الذي ينشئ مشكلة أمنية من سياسة الهجرة. على سبيل المثال، يقترح الحزب التغيير التالي في السياسة:

---

[1] البرلمان السويدي. (2014). مجال الاتفاق (8) الهجرة.

[2] مجتمع الميم أو مجتمع الإل جي بي تي، يشار به إلى المجتمع مثلي الجنس، هو تجمع للمثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، والمتحولين جنسياً والناس الداعمة للمثليين، والمنظمات، والثقافات الفرعية، التي توحدت بفعل ثقافة مشتركة والحركات الاجتماعية.

[3] البرلمان السويدي. (2014). حق اللجوء للمثليين.

"تنطبق متطلبات التأشيرة عند الدخول إلى السويد على مواطني الدول التي تعتبر، أو يشتبه في أنها، قواعد للإرهاب. يجب أن تنطبق متطلبات التأشيرة أيضاً على مواطني البلدان التي تولد هجرة غير شرعية واسعة النطاق إلى السويد".[1]

علاوة على ذلك، يتجه عدم الثقة أيضاً تجاه اللاجئين طالبي اللجوء من خلال الوصف من خلال الاقتراح التالي:

"يجب على طالبي اللجوء دائماً تقديم وصف لطريق الهروب الذي وصلوا من خلاله إلى السويد. في حالة الاشتباه في وجود معلومات كاذبة، يجب التحقق من مسار الهروب. يجب تحديد العمر لطالبي اللجوء الذين يدعون أنهم أقل من 18 عاماً ولكن يُشتبه في أنهم أكبر سناً باستخدام الأساليب العلمية".[2]

يتم تقديم اللاجئين طالبي اللجوء على أنهم دافع للاستفادة من الرعاية السويدية، على سبيل المثال من خلال الكذب بشأن سنهم للحصول على مزيد من المزايا في الرعاية السويدية. يؤكد الديمقراطيون السويديون أيضاً أن الهجرة أدت إلى زيادة الجريمة في السويد[3]. يمكن ربط تمثيلات اللاجئين هذه بنظرية الامننة؛ لأن الحركة تتشابك بين سياسة الهجرة والمخاوف الأمنية. وهكذا، يربط الديمقراطيون السويديون سياسة الهجرة بمنظور أمني من خلال تصوير اللاجئين على أنهم مشكلة أمنية.

يركز المعتدلون إلى حد ما على كيف يمكن للسويديين واللاجئين الذين يأتون إلى السويد أن يكون لديهم معايير تختلف عن بعضها البعض. يعتقد المعتدلون أن الأعراف هي سبب العنف والتمييز المرتبطين بالشرف.

"من بين جميع دول العالم، تعد السويد واحدة من أكثر الدول مساواة. بغض النظر عن العمر والعرق والجنس، يتمتع جميع المواطنين بنفس الحقوق. وبالتالي قد تختلف نظرتنا لحقوق الأطفال والنساء والمساواة عن وجهة النظر السائدة في أجزاء أخرى من العالم. يقف مبدأ المساواة لدينا في تناقض صارخ مع الثقافات الأخرى حيث العنف المرتبط بالشرف ليس نادراً لقمع الحقوق الفردية".[4]

---

[1] البرلمان السويدي. (2014 أ). سياسة هجرة مسؤولة.

[2] نفس المصدر

[3] نفس المصدر

[4] Finnborg, Thomas (2014). Förebyggande arbete mot förtryck, diskriminering och våld i hederns namn. From: https://riksdagen.se/sv/dokumentlagar/dokument/motion/forebyggande-arbete-mot-fortryck-diskriminering_H2021829

حل الحزب لمشكلة العنف والتمييز المرتبطين بالشرف هو أنه يجب علينا حماية القيم السويدية التي تضع الفرد في المركز[1]. يربط المعتدلون الاختلافات الثقافية من حيث المعايير والقيم مع زيادة مخاطر الجريمة. هذا أيضاً مثال على كيفية بناء المعايير المنسوبة إلى اللاجئين كمشكلة أمنية للمجتمع بأسره.

☒ كيف يصور الطرفان اللاجئين فيما يتعلق بشوفينية الرفاه؟

يركز المعتدلون إلى حد كبير على حقيقة أن المهاجرين يستغرقون وقتاً طويلاً للاندماج وتأسيس أنفسهم في سوق العمل. يعتقدون أن هذا أمر سلبي بالنسبة للأفراد المتضررين ويؤدي إلى خسائر مالية للمجتمع.

"الطريق إلى المجتمع السويدي هو من خلال العمل والدعم الذاتي والمهارات اللغوية. غيرت الحكومة الائتلافية سياسة الاندماج، مع التركيز على الوظائف واللغة، من أجل تأسيس أسرع في المجتمع. مع الجهود الفردية المبكرة، يمكن لأولئك الذين يهاجرون إلى السويد العمل في أقرب وقت ممكن وخلق مستقبل جديد لأنفسهم هنا. لقد تحطمت عقلية الرعاية التي كانت سائدة في السابق ويواجه أولئك الذين يأتون إلى السويد الآن مسألة ما يمكن أن يساهموا به بدلاً من نظام الدعم الذي يجب أن يدخلوه".[2]

ينصب التركيز في العديد من النصوص المتعلقة بالهجرة على جعل أولئك الذين يأتون إلى السويد يتعلمون اللغة السويدية، ويعملون ويدعمون أنفسهم في أقرب وقت ممكن بعد وصولهم. يقترح المعتدلون، على سبيل المثال، أن اللاجئين الحاصلين على تصريح إقامة يجب أن يُمنحوا الفرصة لتعلم اللغة السويدية بالفعل أثناء وجودهم في السكن المؤسسي، من أجل دمجهم بشكل أسرع في المجتمع السويدي[3]. يركز الحزب على الرغبة في الابتعاد عن "عقلية الرعاية" للاشتراكيين الديمقراطيين، نحو الجرأة على التساؤل كيف يمكن لأولئك الذين يأتون إلى هنا المساهمة في السويد[4]. تستند صياغة المعتدلين للمشكلة إلى التأثير السلبي للمهاجرين على المجتمع ودولة الرفاهية. يمكن ربط هذه التمثيلات بنظرية شوفينية الرفاهية.

الديموقراطيون السويديون لديهم ارتياب شديد بالمهاجرين. يوصفون بأنهم يحاولون الاستفادة من الرعاية الاجتماعية السويدية، والكذب بشأن أعمارهم والبقاء في السويد بشكل غير قانوني[5]. كما يقترح الحزب أن اللاجئين وغيرهم من مجموعات المهاجرين لا يريدون المشاركة في المجتمع السويدي. يتم تقديمهم على أنهم موجودون في السويد للمشاركة في مجتمع الرفاه:

---

[1] Ibid.

[2] Kristersson, Ulf m.fl. (M, C, FP, KD) (2014).

[3] Ibid.

[4] Ibid.

[5] البرلمان السويدي. (2014 أ). سياسة هجرة مسؤولة.

"إن اقتناع الديمقراطيين السويديين هو أنه من أجل الحفاظ على علاقة قوية بين الجنسية والهوية الوطنية، هناك حاجة إلى إرشادات واضحة ومتطلبات دنيا يجب الوفاء بها قبل الحصول على الجنسية. نعتقد أن السويد قد حددت مثل هذه المتطلبات منخفضة جداً لفترة طويلة جداً. هذا يعني أن أهمية الجنسية السويدية قد تآكلت بشكل كبير. لسوء الحظ، تمكن الكثيرون من أن يصبحوا مواطنين سويديين دون الشعور بالتقارب أو الولاء للسويد، ودون أي طموح للمساهمة في خير المجتمع". [1]

يوضح هذا الاقتباس رأي الديمقراطيين السويديين في أن المواطنة والهوية الوطنية يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب مع الشعور بالولاء للمجتمع. هذا يتماشى مع نظرية شوفينية الرفاهية.

علاوة على ذلك، يوصف المهاجرون بأنهم أصل المشاكل الاجتماعية القائمة وعبء على المجتمع، باستثناء المهاجرين الأفراد الذين يساهمون بشكل إيجابي في المجتمع. يؤكد الديمقراطيون السويديون أن هدفهم هو حماية الهوية المشتركة للأمة، والتي أرست الأساس لظهور دولة الرفاهية والتنمية الديمقراطية[2]. يمكن ربط وصف الديمقراطيين السويديين للاجئين والمقترحات الخاصة بسياسة الهجرة الجديدة التي تظهر في الاقتراحات بشوفينية الرفاهية. وذلك لأن الحزب يصور المهاجرين على أنهم تهديد اقتصادي للمجتمع والرفاهية. التهديد الاقتصادي المقدم هو أن اللاجئ غير المستحق سوف يأخذ مواردنا المشتركة.

7.2 وضع اللاجئين في عام 2022

☒ كيف يتم تصوير اللاجئين في عام 2022 من قبل مختلف الأطراف؟

يؤكد الاشتراكيون الديمقراطيون أنه يجب علينا أن نتضامن مع الشعب الأوكراني. في خطاب "ماجدالينا أندرسون" بمناسبة الغزو الروسي لأوكرانيا، يستخدم الخطاب مصطلح "شعب أوكرانيا"[3]. يؤكد أندرسون أنه يجب على الشعب السويدي أن يتضامن مع شعب أوكرانيا، والذي يمكن رؤيته، على سبيل المثال، في هذا الاقتباس:

---

[1] نفس المصدر

[2] البرلمان السويدي. (2014). مجال الاتفاق (8) الهجرة.

[3] أندرسون، ماجدالينا (2022b). كلمة رئيسة الوزراء ماجدالينا أندرسون بمناسبة هجوم روسيا المسلح على أوكرانيا. المكاتب الحكومية. متاح على: https://www.regeringen.se/tal/2022/03/statsminister-magdalena-anderssons-tal-till-nationen/

كما فعل الكثير من السويديين بالفعل، يمكنك أيضاً دعم شعب أوكرانيا. التبرع بالمال أو المشاركة في مظاهرة سلمية. لا أحد منا يمكنه فعل كل شيء، لكن كل مساهمة تحدث فرقاً.[1]

علاوة على ذلك، تضيف الحكومة الموارد لإنشاء المزيد من الأماكن للعيش للاجئين الأوكرانيين[2]. تم ذكر اللاجئين الأوكرانيين بكلمات مختلفة في نصوص أخرى. على سبيل المثال "أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية" أو "أولئك الذين يطلبون الحماية"[3]. يركزون على حقيقة أن اللاجئين الأوكرانيين هم أشخاص بحاجة إلى الحماية. ربما يشير هذا إلى مزيد من التضامن مع اللاجئين الأوكرانيين مما لو تمت الإشارة إليهم ببساطة على أنهم "لاجئون". يمكن أيضاً تفسير العريضة على أنها تقول إن اللاجئين الأوكرانيين يستحقون الحماية، وبشكل أكثر تحديداً، حماية السويد.

يؤكد المعتدلون أنه يجب علينا تجميد استقبال اللاجئين الآخرين أو وقفه بشدة، الآن بعد أن وصل العديد من اللاجئين الأوكرانيين إلى السويد:

"تجميد استقبال لاجئي الكوتا[4]. السويد هي واحدة من دول العالم التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين (5000) شخص في السنة. منذ عام 2014، وصل (31,000) لاجئ إلى السويد عبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بالنظر إلى الحرب في أوكرانيا، فإن العدد الحالي للاجئين بنظام الحصص الذي تقبله السويد غير معقول. يؤدي تجميد الاستقبال إلى توفير الموارد لكل من مصلحة الهجرة السويدية والبلديات".[5]

يمكن تفسير ذلك على أنه إعطاء الأولوية للاجئين الأوكرانيين، وأن السويد يجب أن تظهر التضامن معهم. تركز جميع النصوص بطريقة أو بأخرى على مدى قرب أوكرانيا من السويد جغرافياً. يوصف

---

[1] نفس المصدر

[2] الاشتراكيون الديمقراطيون (2022b) تريد الحكومة إنشاء أماكن لاجئين جديدة للاجئين الأوكرانيين. متاح على:
https://www.socialdemokraterna.se/nyheter/nyheter/2022-03-09-regeringen-vill-skapa-nya-flyktingplatser-for
-ukrainska-flyktingar

[3] أندرسون، ماجدالينا (2022b).

[4] لاجئ الكوتا هو الشخص الذي فر من بلده. كما تم اختيار الشخص من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للانتقال إلى بلد آخر. هذا يسمى إعادة التوطين. تستقبل السويد عادة خمسة آلاف لاجئ من خلال نظام الحصص كل عام.(مصلحة الهجرة السويدية (2021b). حصة اللاجئين في السويد، متاح على:-https://www.migrationsverket.se/Om-Migrationsverket/Vart
(uppdrag/Sverigesflyktingkvot.html

[5] Malmer Stenergard, Maria (2022). M: Frys mottagande av kvotflyktingar. Svenska Dagbladet, 24 mars.
From: https://www.svd.se/a/lV5rjM/m-frys-mottagande-avkvotflyktingar

الوضع، على سبيل المثال، بأنه حرب واسعة النطاق تدور على بعد ساعتين فقط، وأنه يجب على السويد القيام بدورها لمساعدة الأوكرانيين الفارين من الحرب[1]. يمكن تفسير عرض المعتدلين للاجئين الأوكرانيين على أنه من واجب السويد الأخلاقي مساعدتهم. وذلك لأن اللاجئين الأوكرانيين يتم تقديمهم على أنهم قريبون جغرافياً، وربما على المدى الطويل، ثقافياً من السويد، في حين أن اللاجئين الآخرين الذين لا يتمتعون بهذه الخصائص يجب ألا تحميهم السويد مؤقتاً.

يعتقد الديمقراطيون السويديون أنه يجب على السويد قبول اللاجئين الأوكرانيين وتجميد استقبال اللاجئين الآخرين. يعرضون موقفهم فيما يتعلق بحقيقة أنه من المتوقع أن يأتي العديد من اللاجئين الأوكرانيين إلى السويد على النحو التالي:

"لقد جعل التطور الخطير للغاية في منطقتنا المباشرة الأمر أكثر أهمية وإلحاحاً لفرض عودة الأشخاص الذين ليس لديهم الحق في التواجد في السويد، ووقف جميع الهجرة غير الأوروبية المتعلقة باللجوء. يجب حجز حصة اللاجئين المحددة لعام 2022 حصرياً للمواطنين الأوكرانيين"[2].[3]

من الواضح في نصوص حزب الديمقراطيين السويديين أن السويد يجب أن تقبل اللاجئين الأوكرانيين لأنهم قريبون جغرافياً وثقافياً من السويد. يصف الديمقراطيون السويديون صراحة أسباب إعطاء الأولوية للاجئين الأوكرانيين على اللاجئين من البلدان الأخرى. ومع ذلك، فإن المعتدلين لديهم نغمات مماثلة لنغمات الديمقراطيين السويديين. بدلاً من التركيز على الأسباب التي تمنع اللاجئين الآخرين من القدوم إلى السويد، كما يفعل الديمقراطيون السويديون، يسلط المعتدلون الضوء على مدى قرب اللاجئين الأوكرانيين من السويد. وهذا يوضح وجهات نظر الأطراف المتشابهة ولكن طرقاً مختلفة للتعبير عنها والصفات التي يؤكدونها.

☒ كيف يتم تصوير اللاجئين من قبل الأطراف فيما يتعلق بنظرية الآخر؟

يقدم المعتدلون الاقتباس التالي فيما يتعلق باللاجئين الأوكرانيين، وفيما يتعلق بلاجئي الكوتا:

---

[1] Unger, Andreas (2022). Unger: Flyktingsituationen kräver ledarskap. Moderaterna. From: https://moderaterna.se/gotland/nyhet/unger-flyktingsituationen-kraver-ledarskap/

[2] أوكيسون، جيمي (2022). هناك فرق بين اللاجئين و"اللاجئين". افتونبلاديت، 1 أبريل. متاح على: https://www.aftonbladet.se/debatt/a/k6jJAa/akesson-det-ar-skillnad-paflyktingar-och-flyktingar

[3] – الديمقراطيون السويديون (2022b). الأسبوع 9. تحديث عن موقف الحزب تجاه اللاجئين من أوكرانيا بمناسبة توجيهات اللاجئين الجماعي. متاح على:

https://sd.se/vecka-9- uppdatering-kring-partiets-installning-till-flyktingar-i-ukraina-med-anledning-avmassflyktingdirektivet/

"تفرض الحرب في أوروبا مطالب على كل من الاتحاد الأوروبي والسويد. تحتاج كل من السويد والاتحاد الأوروبي إلى التركيز على أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية، وليس على أولئك الذين يغادرون بلدانهم لأسباب اقتصادية في المقام الأول". [1]

يتم تصوير اللاجئين الأوكرانيين على أنهم بحاجة إلى الحماية، بينما يتم تقديم اللاجئين الآخرين على أنهم هاربون لأسباب اقتصادية. وبالتالي يتم تقديم مجموعات اللاجئين المختلفة على أنها ذات دوافع مختلفة، مما يوجه عدم الثقة تجاه اللاجئين الذين يأتون من أجزاء أخرى من العالم غير أوكرانيا. يمكن ربط هذا التصوير للاجئين الذين ليسوا من أوكرانيا بالآخرين. يقوم المعتدلون بفصل واضح بين مختلف اللاجئين/المهاجرين، من خلال تسليط الضوء على احتياجات الحماية لأحدهم وعزو الحوافز الاقتصادية إلى الآخر. يمكن تفسير ذلك على أنه يتسبب عن عمد في عدم ثقة بعض المهاجرين بالحاجة الفعلية للحماية.

يجادل الديمقراطيون السويديون بأن السويد عليها التزام بمساعدة الأشخاص الذين يعانون من الأزمات في منطقتنا المباشرة، أكثر من الأزمات البعيدة عن السويد. يشير الحزب إلى سياسة الهجرة على أنها "هجرة جماعية لسنوات عديدة من أجزاء أخرى من العالم"، ويعتقد أن السويد يجب أن تحتفظ بحجم حصة اللاجئين في عام 2022 للاجئين الأوكرانيين[2]. يعتقد الحزب كذلك أن السويد يجب أن توقف جميع الهجرة غير الأوروبية[3]. يمكن ربط هذه المقترحات والاقتباس الذي تم تقديمه بالآخرين، من حيث أن اللاجئين الأوكرانيين يجب أن يتم منحهم الأولوية على اللاجئين من جميع البلدان الأخرى.

كتب زعيم حزب الديمقراطيين السويديين "جيمي أوكيسون"(Åkesson, Jimmie) في مقال حول الفرق بين اللاجئين الأوكرانيين واللاجئين من غير الأوروبيين. يجادل النص بأن الهجرة الجماعية من البلدان البعيدة ثقافياً هي أكثر عبئاً على المجتمع من الهجرة الجماعية من البلدان الأكثر ارتباطاً. هذا واضح في الاقتباس التالي:

"أوكرانيا دولة مسيحية ذات ثقافة أكثر ارتباطاً بثقافتنا، مقارنةً، على سبيل المثال، بالمجتمعات العشائرية في القرن الأفريقي. يتطلع الأوكرانيون، كمجموعة على الأقل، إلى الاقتراب من الغرب وأوروبا. من

[1] Malmer Stenergard, Maria (2022).

[2] الديمقراطيون السويديون (2022a). سياسة الديمقراطيون السويديون. متاح على: https://sd.se/vad-vivill/

[3] نفس المصدر

الواضح أن العبء الملقى على عاتق المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لن يكون مدمراً كما هو الحال مع الهجرة الجماعية السابقة من البلدان البعيدة ثقافياً ".[1]

يعني النص أن اللاجئين الأوكرانيين الذين يفرون إلى السويد لديهم رغبة أكبر في المشاركة في المجتمع الأوروبي، ويفترض أيضاً في المجتمع السويدي، على عكس مجموعات اللاجئين الأخرى التي تأتي إلى السويد. علاوة على ذلك، يتم عرض الاختلافات بين اللاجئين الأوكرانيين واللاجئين غير الأوروبيين على النحو التالي:

"يعتبر المهاجرون المحترفون، ومعظمهم من الرجال المسلمين في سن القتال، والذين ربما كانوا في السابق لاجئين من الحرب، أمراً مختلفاً تماماً عن النساء والأطفال الذين يصلون بالعبّارة من بولندا بعد يوم أو يومين فقط من مغادرة منازلهم، في بلد مسيحي وغربي إلى حد كبير في منطقتنا المباشرة" .[2]

إن وصف الديمقراطيين السويديين للاجئين الأوكرانيين والمسلمين مشبع بشكل واضح للغاية من حيث أنهم يميزون بين الناس اعتماداً على من أين أتوا وما هي ثقافتهم.

☒ كيف تصور الأطراف اللاجئين من منظور أمني؟

لا يصف الاشتراكيون الديمقراطيون وضع اللاجئين الأوكرانيين الحالي بأنه مشكلة أمنية. في النصوص التي تم تحليلها، ينصب التركيز بشكل أساسي على أن جميع البلديات يجب أن تساعد بعضها البعض بحيث يتم توزيع استقبال اللاجئين بشكل متساوٍ قدر الإمكان وأن تتضامن السويد مع الشعب الأوكراني.[3]

من نواحٍ عديدة، يتعامل المعتدلون مع القضايا الأمنية على أنها بؤرة تركيز أساسية فيما يتعلق بغزو روسيا لأوكرانيا. قبل كل شيء، يركز الحزب على قضية الناتو. فيما يتعلق بسياسة الهجرة، أكد الحزب في العديد من النصوص أن السويد بحاجة إلى تعزيز الرقابة على حدودها من أجل التحكم في من يأتي إلى السويد وكيف ينبغي استقبالهم[4]. يرتبط أيضاً بهذا الاقتباس التالي:

---

[1] جيمي أوكيسون (2022).

[2] نفس المصدر

[3] الاشتراكيون الديمقراطيون (2022b) تريد الحكومة إنشاء أماكن لاجئين جديدة للاجئين الأوكرانيين. متوفر على:
https://www.socialdemokraterna.se/nyheter/nyheter/2022-03-09- regeringen-vill-skapa-nya-flyktingplatser-for-ukrainska-flyktingar

[4] Unger, Andreas (2022).

"لقد رأينا أمثلة لجهات تطوعية تجلب لاجئين من أوكرانيا إلى السويد، الالتزام عظيم. في الوقت نفسه، يجب أن يتم تنسيق استقبال اللاجئين الأوكرانيين مع الأنشطة العادية. من المسؤول عن ضبط من يأتي إلى هنا ومن المسؤول عن ذلك الشخص بحسب الحكومة؟ "[1]

يمكن ربط هذا التركيز على ضوابط الحدود، على من يُسمح له بدخول السويد وكيف يؤثر ذلك على أمن السويد بنظرية الامننة لأن مشكلة أمنية تنشأ فيما يتعلق بسياسة اللاجئين.

يؤكد الديمقراطيون السويديون على أن اللاجئين الأوكرانيين مرحب بهم في السويد، لكن يجب إيقاف استقبال لاجئين الكوتا وغيرها من الهجرة. لصالح هذا الرأي، يجادل "أوكيسون" بما يلي:

"أنا مقتنع بأن النساء والأطفال الأوكرانيين لا يجلبون، إلى حد كبير، الهياكل العشائرية أو جرائم العصابات أو قمع الشرف أو الاحتيال على المنفعة المنظمة أو المطالبة بحقوق دينية خاصة".[2]

ضمنياً في هذا البيان أن اللاجئين والمهاجرين الآخرين الذين يأتون إلى السويد يفعلون ذلك. يصف النص الرجال المسلمين على أنهم مهاجرون مجرمون، وبالتالي يخلق مشكلة أمنية في النص. من الواضح أن اللاجئين من أجزاء أخرى من العالم غير أوروبا يشكلون مشكلة أمنية للسويد، في حين أن هذا غير متوقع من اللاجئين الأوكرانيين الذين يأتون إلى هنا.

☒ كيف يصور الاطراف اللاجئين فيما يتعلق بشوفينية الرفاه؟

يقدم "جيمي أوكيسون" من حزب الديمقراطيين السويديين نوعاً معيناً من اللاجئين، "المهاجر المحترف" المذكور أعلاه، على النحو التالي:

"كانت الهجرة الجماعية السابقة من حيث المبدأ تشمل الرجال الذين سعوا أحياناً على مدى سنوات عديدة إلى الابتعاد عن المنطقة المباشرة للأزمة ثم انتقلوا عبر عدد كبير من البلدان الآمنة قبل الوصول إلى السويد على وجه الخصوص. بحلول ذلك الوقت، تم استبدال الحاجة المحتملة للحماية من الحرب بالكامل بالحوافز الاقتصادية. لا يمكنك الجري عبر جسر "أوريسوند" للهروب من الحرب. لم تشهد الدنمارك في أي وقت من الأوقات حرباً أو اضطرابات أخرى مماثلة. أو في هذا الشأن في ألمانيا، أو النمسا، أو إيطاليا، أو إسبانيا، أو اليونان، أو حتى تركيا. يفر الناس عبر جسر "أوريسوند" بسبب وجود نظام دعم

[1] Ibid.

[2] جيمي أوكيسون (2022).

وفير وساذج ومتراخي على الجانب الآخر. على أقل تقدير، فهو عامل مساهم قوي في كثير من الحالات".[1]

يمكن ربط هذه الطريقة في تصوير بعض اللاجئين بشوفينية الرعاية الاجتماعية؛ لأن الحزب يعتقد أن اللاجئين يأتون إلى السويد للاستفادة من الرعاية الاجتماعية السويدية ونظام الإعانات "المتراخي"، حسب رأيهم، وليس لأنهم بحاجة إلى الحماية.

يصف المعتدلون الغزو الروسي لأوكرانيا والأزمة الإنسانية المستمرة بأنها "حرب في أوروبا"، وأنه يجب علينا تحديد الأولويات[2]. وهم يعتقدون أن السويد والاتحاد الأوروبي بحاجة إلى التركيز على أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية، وليس أولئك الذين يغادرون بلدانهم لأسباب اقتصادية في المقام الأول[3]. هذا الانقسام بين اللاجئين من أماكن مختلفة يعبر عن عدم الثقة باللاجئين الذين ليسوا من أوكرانيا. يمكن أن يُنظر إلى البيان، بالإضافة إلى الأشياء الأخرى، على أنه تعبير عن شوفينية الرفاهية؛ لأن النص يشير إلى أن بعض اللاجئين يأتون إلى السويد للاستفادة من الرعاية الاجتماعية السويدية.

الديموقراطيون الاشتراكيون ليس لديهم حجج شوفينية واضحة حول الرفاهية. يصف الحزب فيما يتعلق بالغزو الروسي لأوكرانيا أن وكالة الهجرة السويدية يجب أن تستخدم جميع الأدوات المتاحة لتحقيق أكبر توزيع ممكن لمساكن اللاجئين في البلاد.

"نقطة البداية هي أن أولئك الذين حصلوا على حماية مؤقتة يجب أن يكونوا قادرين على إعالة أنفسهم أثناء إقامتهم في البلاد".[4]

وبهذا، تقترح الحكومة كذلك تعزيز البلديات والمجتمع المدني للتدخلات المحلية المرتبطة بسوق العمل والحياة المجتمعية. علاوة على ذلك، تخصص الحكومة (100) مليون كرونة سويدية لجهود المجتمع المدني في السويد لمن يحتاجون إلى الحماية من الحرب في أوكرانيا[5]. يوضح هذا التركيز على قدرة اللاجئين الوافدين حديثاً على إعالة أنفسهم الاهتمام بعواقب الهجرة على الاقتصاد والرفاهية، لكنه لا يوفر ارتباطاً واضحاً بنظرية شوفينية الرفاهية.

---

[1] نفس المصدر

[2] Malmer Stenergard, Maria (2022).

[3] Ibid.

[4] وزارة المالية ، وزارة العدل (2022). خطة للاستقبال المراقب والحماية المؤقتة. المكتب الحكومي. متاح على:
https://www.regeringen.se/pressmeddelanden/2022/03/plan-for-kontrollerat-mottagande-ochtillfalligt-skydd/

[5] نفس المصدر

8. الخاتمة:

تتمثل النتائج الرئيسية لهذه الدراسة في وجود أوجه تشابه وكذلك اختلافات في كيفية تصوير الأحزاب السياسية للاجئين المختلفين. بشكل عام، يتم التعبير عن مزيد من التضامن تجاه اللاجئين الأوكرانيين، في حين يتم توجيه قدر أكبر من عدم الثقة تجاه الأشخاص الفارين من البلدان الأخرى. من الواضح أن بعض الأطراف تجرد اللاجئين من إنسانيتهم حسب المكان الذي يفرون منه. يمكن تمييز التعبيرات الواضحة عن العنصرية، وغالباً ما يتم تصوير المهاجرين على أنهم خطر على المجتمع. الديموقراطيون السويديون هم الحزب الذي يقدم أعلى المطالب على اللاجئين الوافدين حديثاً، وتتخلل مقترحاتهم بقوة الآخرين. إنهم يقرنون التمثيلات السلبية بأشخاص يفرون من دول ما وراء البحار، ويصورون اللاجئين من أوكرانيا بطريقة أكثر إيجابية. يتضح هذا بشكل خاص في عام 2022؛ لأن العديد من البيانات تضع اللاجئين الأوكرانيين في مواجهة لاجئين غير أوروبيين، وغالباً ما يكونون مسلمين. يعبر كل من الديمقراطيين السويديين والمعتدلين عن الالتماسات التي يمكن ربطها بشوفينية الرفاهية ونظرية الامننة.

يبدو أن الاشتراكيين الديمقراطيين أكثر حذراً في مقترحاتهم وليس لديهم صلات واضحة سواء بنظرية ألآخر أو بنظرية الامننة أو شوفينية الرفاهية. ومع ذلك، من 2014 إلى 2022 انتقلوا نحو سياسة الهجرة التقييدية بشكل متزايد، نتيجة لما يسمى في كثير من الأحيان "أزمة الهجرة" في 2014-2015. على سبيل المثال، أعرب الاشتراكيون الديمقراطيون في عام 2022، جنباً إلى جنب مع رغبة السويد في إظهار تضامنها مع الشعب الأوكراني، عن افتراضهم أن اللاجئين الأوكرانيين الوافدين حديثاً سيكونوا قادرين على إعالة أنفسهم. يتماشى هذا مع سياسة الهجرة للمعتدلين في عام 2014، أكثر مما يتماشى مع سياسة الهجرة الخاصة بالديمقراطيين الاجتماعيين في عام 2014.

المراجع

المراجع بالعربية:

- إحصائيات السويد (2016). لم يؤد العدد الكبير لطالبي اللجوء في عام 2015 إلى زيادة كبيرة في هجرة اللاجئين. متوفر على: https://www.scb.se/hitta-statistik/statistik-efteramne/befolkning/befolkningens-sammansattning/befolkningsstatistik/pong/statistiknyhet/asylsokande-grund-for-bosattningutlandsk-bakgrund-medborgarskapsbyten-adoptioner-hushallsstatistik-och-medellivslangder2015/

- الاشتراكيون الديمقراطيون (2022a). سياسة الهجرة واللجوء واللاجئين. متاح على: https://www.socialdemokraterna.se/var-politik/a-till-o/migration-asyl--och-flyktingpolitik
- الاشتراكيون الديمقراطيون (2022b) تريد الحكومة إنشاء أماكن لاجئين جديدة للاجئين الأوكرانيين. متاح على: https://www.socialdemokraterna.se/nyheter/nyheter/2022-03-09- regeringen-vill-skapa-nya-flyktingplatser-for-ukrainska-flyktingar
- أندرسون، ماجدالينا (2022b). كلمة رئيسة الوزراء ماجدالينا أندرسون بمناسبة هجوم روسيا المسلح على أوكرانيا. المكاتب الحكومية. متاح على: https://www.regeringen.se/tal/2022/03/statsminister- magdalena-anderssons-tal-till-nationen/
- أوكيسون، جيمي (2022). هناك فرق بين اللاجئين و"اللاجئين". افتونبلاديت، 1 أبريل. متاح على: https://www.aftonbladet.se/debatt/a/k6jJAa/akesson-det-ar-skillnad-paflyktingar-och-flyktingar
- البرلمان السويدي (2014 ب). سياسة الديمقراطيين السويديين للمساعدات الدولية. متاح على: https://riksdagen.se/sv/dokumentlagar/dokument/motion/sverigedemokraternas-politik-for-internationellt_H2023011
- البرلمان السويدي. (2014 أ). سياسة هجرة مسؤولة. متاح على : https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/en-ansvarsfullinvandringspolitik_H2022866
- البرلمان السويدي. (2014). الحرية والتطور في العالم. متاح على: https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/frihet-och-utveckling-ivarlden_H2022993
- البرلمان السويدي. (2014). حق اللجوء للمثليين. متاح على: https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/asylratt-for-hbtpersoner_H2022180
- البرلمان السويدي. (2014). مجال الانفاق (8) الهجرة. متاح على: https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/utgiftsomrade-8-igration_H2023000
- البرلمان السويدي. (2022). استقبال لاجئين الكوتا. متاح على: https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/interpellation/mottagandet-avkvotflyktingar_H910436
- البرلمان السويدي. مسؤولية أكثر تضامنا للحصول على اللجوء. متاح على: https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/ett-mer-solidarisktansvar-for-asylmottagandet_H2022252
- التحقيقات العامة للدولة (2017/16). السويد في أفغانستان 2002-2014. ستوكهولم: متاح على:

https://www.regeringen.se/492dc9/contentassets/257a87e121a14684b4fb7e4488131827/sveriges-samlade-engagemang-i-afghanistan-under-perioden-20022014-sou-2017.16.pdf

- الديمقراطيون السويديون (2022a). سياسة الديمقراطيون السويديون. متاح على: https://sd.se/vad-vivill/
- الديمقراطيون السويديون (2022b). الأسبوع 9. تحديث عن موقف الحزب تجاه اللاجئين من أوكرانيا بمناسبة توجيهات اللاجئين الجماعي. متاح على:

https://sd.se/vecka-9- uppdatering-kring-partiets-installning-till-flyktingar-i-ukraina-med-anledning-avmassflyktingdirektivet/

- سعيد، ادوارد. (1978). الاستشراق، ترجمة كمال ابو ديب، مؤسسة الابحاث العربية: بيروت. ص 64
- كريسترسون، أولف (2021). هذه هي الطريقة التي نرتب بها السويد - الاندماج. البرلمان السويدي. متوفر على:

https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/sa-far-vi-ordning-pasverige--integration_H9024033/html

- مصلحة الهجرة السويدية (2021a). تاريخ. متاح على:

https://www.migrationsverket.se/OmMigrationsverket/Pressrum/Vanliga-fragor-fran-journalister/Historik.htm

- مصلحة الهجرة السويدية (2022b). قام الاتحاد الأوروبي بتنشيط توجيه النزوح الجماعي. متوفر على:

https://www.migrationsverket.se/Om-Migrationsverket/Pressrum/Nyhetsarkiv/Nyhetsarkiv2022/2022-03-04-EU-har-aktiverat-massflyktsdirektivet.html

- مصلحة الهجرة السويدية، اللاجئون من اوكرانيا، متاح على:

https://www.migrationsverket.se/Om-Migrationsverket/Statistik/Sokande-fran-Ukraina.html

- المعتدلون (2022a). الهجرة. متوفر على: https://moderaterna.se/varpolitik/migrationspolitik/
- معهد السياسة الخارجية، الدليل القطري (2020). إريتريا - التاريخ الحديث. متوفر على:

https://www.ui.se/landguiden/lander-och-omraden/afrika/eritrea/modern-historia/

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2021). الاتجاهات العالمية في النزوح القسري - 2020. ص 6، متاح على: https://www.unhcr.org/60b638e37
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2021). الاتجاهات العالمية في النزوح القسري – 2020.
- مفوضية شؤون اللاجئين. اتفاقية اللاجئين. متاح على: https://sverigeeforunhcr.se/vem-arekningen
- وزارة المالية ، وزارة العدل (2022). خطة للاستقبال المراقب والحماية المؤقتة. المكتب الحكومي. متاح على:

https://www.regeringen.se/pressmeddelanden/2022/03/plan-for-kontrollerat-mottagande-ochtillfalligt-skydd/

المراجع الاجنبية:

- Andersen, J. G. & Bjørklund, T. (1990). Structural changes and new cleavages: the progress parties in Denmark and Norway. Acta Sociologica, 33 (3), p.211. From: https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/000169939003300303
- Andersen, J. G. & Bjørklund, T. (1990). Structural changes and new cleavages: the progress parties in Denmark and Norway. Acta Sociologica, 33 (3), pp. 195–217. From: https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/000169939003300303
- Andersson, Magdalena (2022a). "Ett mörkt kapitel i Europas historia inleddes idag". Stockholm: Regeringskansliet. From: https://www.regeringen.se/uttalanden/20222/02/ett-morkt-kapitel-i-europas-historia-inleddesidag/
- Azizzada, Omid (2020). Riksdagspartiers säkerhetisering av invandringen under migrationskrisen 2015 : En kvalitativ argumentationsanalys. Kandidatuppsats, Uppsala Universitet. P.33. From: https://www.divaportal.org/smash/get/diva2:1594729/FULLTEXT01.pdf
- Berger, Ella. Ett år sen flyktingkrisen – så ser det ut idag. SVT Nyheter. 2016-10-11. From: https://www.svt.se/nyheter/inrikes/ett-ar-sen-flyktingkrisen-sa-ser-det-ut-i-dag
- Boréus, K. (2020). Migrants and Natives – "Them" and "Us" Mainstream and Radical Right Political Rhetoric in Europe. Sage Swifts. P.99
- Buzan, B., et al, (1998) Security A New framework for Analysis. Lynne Reiner Publishers, Inc. p.23
- Finnborg, Thomas (2014). Förebyggande arbete mot förtryck, diskriminering och våld i hederns namn. From: https://riksdagen.se/sv/dokumentlagar/dokument/motion/forebyggande-arbete-mot-fortryck-diskriminering_H2021829
- Fridner, Linda (2017). “Den som flyr har inget val, ingen människa är illegal” : En kritisk diskursanalys över hur konstruktionen av flyktingbegreppet i politik och media förändrats över tid. Kandidatuppsats, Karlstads Universitet. From: https://www.divaportal.org/smash/get/diva2:1113455/SUMMARY01.pdf
- Hainmueller, Jens. & Hopkins, Daniel. (2014). Public Attitudes Toward Immigration. Annual Review of Political Science. 17, p.243. From: https://doi.org/10.1146/annurevpolisci-102512-194818

- Hammerstadt, Anne. (2014). The Securitization of Forced Migration i The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies, Elena Fiddian-Qasmiyeh, Gil Loescher, Katy Long & Nando Sigona, (red.). Oxford: Oxford University Press. P.2. From: https://www.oxfordhandbooks.com/view/10.1093/oxfordhb/9780199652433.001.0001/oxford hb-9780199652433-e-033
- Kristersson, Ulf m.fl. (M, C, FP, KD) (2014). Utgiftsområde 13 Integration och jämställdhet. From: https://riksdagen.se/sv/dokument-lagar/dokument/motion/utgiftsomrade-13- integration-och-jamstalldhet_H2022574
- Kymlicka, Will (2015). Solidarity in diverse societies: beyond neoliberal multiculturalism and welfare chauvinism. Comparative Migration Studies 3, p.1. From: https://doi.org/10.1186/s40878-015-0017-4
- Malmer Stenergard, Maria (2022). M: Frys mottagande av kvotflyktingar. Svenska Dagbladet, 24 mars. From: https://www.svd.se/a/lV5rjM/m-frys-mottagande-avkvotflyktingar
- Pettrachin, Andrea & Hadj Abdou, Leila (2022). Explaining the remarkable shift in European responses to refugees following Russia's invasion of Ukraine, Europp, 9 mars. From: https://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2022/03/09/explaining-the-remarkable-shiftin-european-responses-to-refugees-following-russias-invasion-of-ukraine/
- Socialdemokraterna (2022b) Regeringen vill skapa nya flyktingplatser för ukrainska flyktingar. From: https://www.socialdemokraterna.se/nyheter/nyheter/2022-03-09-regeringen-vill-skapa-nya-flyktingplatser-for-ukrainska-flyktingar
- Sönmez, Jasmine. (2018). Flyktingar i media : En framinganalys av medias inramning av flyktingar över tid. Kandidatuppsats, Uppsala Universitet. From: https://www.divaportal.org/smash/record.jsf?dswid=4231&pid=diva2%3A1212989&c=5&searchType=SIMPLE&language=sv&query=flyktingar+i+media&af=%5B%22topOrganisationId%3A978%22%5D&aq=%5B%5B%5D%5D&aq2=%5B%5B%5D%5D&aqe=%5B%5D&noOfRows=50& sortOrder=author_sort_asc&sortOrder2=title_sort_asc&onlyFullText=false&sf=all
- Theorin, Nora. (2021). Us Versus Them and the Role of the Media : The Influence of Media on Attitudes Toward Migration in Europe. Diss, Göteborgs Universitet. P. 60.

From:https://gupea.ub.gu.se/bitstream/handle/2077/69572/gupea_2077_69572_2.pdf?sequence=2& isAllowed=y

- Unger, Andreas (2022). Unger: Flyktingsituationen kräver ledarskap. Moderaterna. From: https://moderaterna.se/gotland/nyhet/unger-flyktingsituationen-kraver-ledarskap/

حق النقض "الفيتو" وإمكانية إصلاح مجلس الأمن الدولي في ظل المتغيرات الدولية

(1990-2021)

The Veto and The Possibility of Reforming The UN Security Council in Light of Imitational Changes (1990-2021)

إعـداد

أ. لمى ليث "محمد سعيد" المومني

ماجستير علوم سياسية - كلية الأمير حسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية- الجامعة الأردنية

Luma Laith "Mohammad saeed" Al-Momani

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على البنية الهيكلية لمجلس الأمن الدولي وآلية عمله، وبيان أثر استخدام حق النقض " الفيتو" على قرارات مجلس الأمن الدولي، ومدى إمكانية تعديل ميثاق الأمم المتحدة في ظل هيمنة الدول الكبرى، ودراسة آلية ومبررات استعمال حق النقض "الفيتو" والآثار المترتبة على استخدامه، والتعرف على أهم المقترحات حول كيفية إصلاح مجلس الأمن الدولي، كما وبينت الدراسة أهم المعوقات التي تواجه عملية إصلاح مجلس الأمن الدولي. وقد خلصت الدراسة إلى أنَّ حق النقض "الفيتو" يعتبر امتيازًا للدول دائمة العضوية ولكن هذا الحق قد سيطر وشلَّ حركة ونشاطات مجلس الأمن الدولي في التعامل مع الأزمات الدولية. كما وتغلب الطابع السياسي على قرارات مجلس الأمن وهيمنة الدول الدائمة العضوية عليه، واستخدامها للفيتو لتحقيق مصالحها، أثبت فشل المجلس في تأدية مهامه الموكلة إليه على الوجه المطلوب. وتوصي الدراسة بأنه يستوجب على الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة إعادة النظر بصورة جديّة في حق النقض "الفيتو"؛ لأن هذا الامتياز الممنوح للدول الدائمة يتعارض مع المبادئ والهدف الأساسي التي قامت من أجله منظمة الأمم المتحدة وهو المساواة بين الدول الأعضاء.

الكلمات المفتاحية: مجلس الأمن، الفيتو، إصلاح مجلس الأمن.

Abstract :

The study aimed to identify the structural structure of the UN Security Council and its working mechanism, and to show the impact of the use of the veto on UN Security Council resolutions, and the extent to which it is possible to amend the Charter of the United Nations under the hegemony of major countries, and to study the mechanism and justifications for the use of the veto and the effects of its use, and to identify the most important proposals on how to reform the UN Security Council, and the study also showed the most important obstacles facing the process of reforming the UN Security Council. The study concluded that the veto is a privilege of the permanent members, but this right has dominated and paralyzed the movement and activities of the UN Security Council in dealing with international crises.

The political nature of Security Council resolutions and the domination of the permanent members of the Security Council and their use of veto to achieve their interests have demonstrated the failure of the Council to perform its tasks as required. The study recommends that the member states of the United Nations should seriously reconsider the veto power, because this privilege granted to permanent states contradicts the principles and basic objective for which the United Nations was founded, which is equality among member states.

The composition and structure of the Security Council should be reconsidered, because the current situation of the Council is completely different from what it was before since its inception, and it is now incompatible with current international developments and the increase in the number of Member States within the Organization, and therefore the Council must be composed of all geographical regions in the world. It is necessary to work to restore the method and mechanism of the Council's work in order to ensure the achievement of the

objectives of the Organization and its non-conflict with international law and international norms.

Keywords: Security Council, veto, Security Council reform`.

المقدمة:

يعتبر مجلس الأمن الذراع الأقوى لمنظمة الأُمم المتحدة، وهو جهاز يمتلك سلطة اتخاذ القرارات ويترتب على الدول الأعضاء تنفيذها بموجب ميثاق الأُمم المتحدة بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين حتى لو تطلَّب الأَمر اتخاذ إجراءات عسكرية استنادًا إلى الفصل السابع منه، في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ورغمَ أهمية الدور الذي يلعبه مجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، إلا أنَّ البعض ينظر إليه على أنَّه مجرد أداة لتكريس هيمنة قوى الدول العظمى، وفرض سيطرتها على بلدان العالم الثالث، خاصة مع استخدام دول دائمة العضوية بشكل كبير حق النقض (الفيتو) في أكثر قراراتها. وقد قل استخدام حق الفيتو بعد الحرب الباردة التي انتهت، لكنّه مازال، للآن، يؤثر بقوة على مجرى الأحداث العالمية.

إن المطالب بإصلاح مجلس الأمن لم تكن وليدة الوقت الراهن، حيث بدأت الخطوة الأولى لعملية إصلاح المجلس في عام 1965، بعد تصديق ثلثي أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك الدول دائمة العضوية على زيادة عضوية الدول غير الدائمة من ستة أعضاء إلى عشرة أعضاء، ثم أضحت عملية دائمة ومدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1979 وحتى الآن. وبعد تولي الدكتور بطرس غالي منصب الأمين العام للأمم المتحدة حاول جاهدًا البدء في عملية الإصلاح ولكن جهوده لم تسفر عن جديد، وعلى النهج نفسه، طالب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عام 2004، بضرورة إصلاح مجلس الأمن، بل إنه قام بتشكيل فريق من 16 عضواً لتقديم الخيارات المناسبة لعملية الإصلاح، ولكنه فشل في تقديم حلول واقعية وناجزة، ولا خلاف على أن مجلس الأمن الدولي أضحى، في الوقت الراهن، غير قادر على التعبير عن إرادة المجتمع الدولي أو رسم خريطة عادلة للقوى في العالم، خاصة بعد المتغيرات المتسارعة في النظام الدولي وموازين القوى على الساحة الدولية، فالدول الخمس

دائمة العضوية تتمسك بحق الفيتو منذ انتصارها على ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية عام 1945 رغم التغيرات الجيوسياسية[1].

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول **أثر تعامل مجلس الأمن الدولي مع تداعيات الوضع السياسي في بعض الدول، ووقف النزاعات فيها وفرض السلم، وإمكانية الإصلاح الداخلي لمجلس الأمن في قدرته على تنفيذ القرارات**. ومن هنا يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي البنية الهيكلية لمجلس الأمن الدولي وآلية عمله؟
- ما المقصود بحق النقض "الفيتو" وماهي نشأته ومصادره؟
- ما هي آلية ومبررات استعمال حق النقض "الفيتو" والآثار المترتبة على استخدامه؟
- ما هي أهم المقترحات حول كيفية إصلاح مجلس الأمن الدولي والمعوقات التي تواجه عملية إصلاح مجلس الأمن الدولي؟

أهمية الدراسة:

جاءت أهمية هذه الدراسة من ضرورة إصلاح مجلس الأمن الذي له مكانه مميزة لما يتمتعُ به من اختصاصات في احلال السلم وانهاء النزاع الدولي.

وقُسمت الأهمية الى:

أهمية نظرية (علمية): مستوحاة من العنوان بالإضافة إلى زيادة المعرفة في الإطار النظري، الذي ستتناوله الباحثة واغناء المكتبة العربية بذلك، إن موضوع إصلاح مجلس الأمن هو من المواضيع الهامة والمؤثرة على مستقبل كافة الدول وسياساتها.

أهمية تطبيقية (عملية): مرتبطة بآلية عمل مجلس الأمن الدولي ومُحافظته على الأمنِ الدولي والتعامل مع التحديات الراهنة والاستفادة من تقديم اقتراحات لعملية إصلاح مجلس الأمن الدولي.

---

[1] بشير، هشام (2019)، **إصلاح مجلس الأمن الدولي**، صحيفة الخليج، انظر للرابط
https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D8%AB%D9%8C-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1إصلاح

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على البنية الهيكلية لمجلس الأمن الدولي وآلية عمله.
- بيان ماهية حق النقض "الفيتو"، ونشأته، ومصادره.
- دراسة آلية ومبررات استعمال حق النقض "الفيتو" والآثار المترتبة على استخدامه. ومدى قدرة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على التكيف مع المتغيرات والتعديلات المطالب بها لتنظيم مجلس الأمن الدولي.
- التعرف على أهم المقترحات حول كيفية جعل مجلس الأمن أكثر فاعلية لحل المنازعات الدولية، وأكثر تمثيلًا للمجتمع الدولي، والمعوقات التي تواجه عملية إصلاح مجلس الأمن الدولي.

فرضيّة الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها وجود علاقة ارتباطية بين قرارات مجلس الأمن ومصالح الدول الكبرى "الخمس دائمة العضوية " حيث تؤثر هذه العلاقة على فاعلية مجلس الأمن، في التعاطي مع الأزمات والأحداث الدولية وفقًا لمصالحها. وأظهرت هذه العلاقة ثغرات أثناء التطبيق العملي لاختصاص مجلس الأمن فيما يتعلق بالعضوية الدائمة للدول الخمسة أي بطريقة "التصويت"، الأمر الذي استدعى علمية الإصلاح.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: حدود الدول الجغرافية التابعة لأعضاء منظمة الأمم المتحدة، والمشاركة في اجتماعات مجلس الأمن الدولي.

الحدود الزمانية: وهي الفترةَ الزمنيةِ الواقعةِ بين (1990-2021)، وذلك لاستعراض المتغيرات الدولية الحاصلة في هذه الفترة، وكذلك أهمَ قرارات مجلس الأمن الدولي خلال هذه الفترة.

منهجية الدراسة:

تم اعتماد الباحثة على:

المنهج الوصفي التحليلي:

حيث يعتمد هذا المنهج على دراسة وتحديد خصائص وأبعاد الظاهرة، ثم وصفها وصفاً موضوعياً، وذلك بجمع الحقائق والبيانات باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

المنهج التاريخي:

الذي يعتمد على دراسة الأحداث السياسية التاريخية والظواهر السياسية من خلال جمع المعلومات والأدلة وتقويمها والتي من خلالِها يتم وصف وتسجيل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي.

المنهج القانوني:

لدراسة وتفسير الظاهرة السياسية باستخدام الطرق والأساليب المنظمة والمنهجية، المستندة إلى الأسس القانونية من دستور وقوانين وأنظمة من أجلِ الوصول إلى تعميمات سليمة.

الدراسات السابقة:

اطلعت الباحثة على مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، باللغتين العربية والإنجليزية:

***دراسة عاصم البرقان، ومحمد محافظة، (2021)[1] بعنوان "الرؤى والأفكار والتصورات الخاصة بإصلاح منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها ..مجلس الأمن أنموذجًا (1993-2020)"**

بينت هذه الدراسة الرؤى والأفكار والتصورات الخاصة بإصلاح منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها، وبشكل خاص، مجلس الأمن. وذلك من خلال دراسة وتحليل معظم الأفكار والمشاريع التي طُرحت على مدى أكثر من ربع قرن من الزمن. نتيجة افتقار المجلس إلى الديناميكية والفعالية في أداء مهامه وصلاحياته الموكلة إليه في حفظ الأمن والسلم الدوليين، بالإضافة إلى حالة المعاناة الدائمة التي يعيشها المجلس عند النظر في القضايا والمسائل الجوهرية، وذلك من خلال الاستخدام المتكرر وغير المبرر لحق النقض "الفيتو".

[1] البرقان، عصام، محافظة، محمد، (2021)، **الرؤى والأفكار والتصورات الخاصة بإصلاح منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها (مجلس الأمن أنموذجًا) 1993–2020**، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج13، ع2.

***دراسة هشام بخوش (2012)[1] بعنوان "ضرورة إصلاح مجلس الأمن"**

ناقشت هذه الدراسة أصناف أعضاء وحجم مجلس الأمنِ والتمثيل الإقليمي، وأيضاً إجراءات التصويت، وبينتْ أهمية طبيعة التغيرات التي انتابت واقع العلاقات الدولية، والمكانة المتميزة التي يتمتع بها مجلس الأمن الدولي، وناقشتِ الإصلاح في جانبه الهيكلي.

*** AL-qaralleh,Amir(2018). Failure of Integrating the Responsibility to Protect Law in Syria and Its Implementation in Libya[2]**

وقد بينت الدراسة تعنت كل من روسيا والصين وإصرارهما على استخدام حق النقض لإفشال أي قرار يخول استخدام القوة ضد النظام السوري. وأوضحت الأدلة التي تم جمعها ودراستها وتحليلها في الدراسة أن أسباب التدخل في ليبيا وعدم التدخل في سوريا، تعود إلى مجموعة من العوامل التي أدت دوراً حاسماً في التدخل في ليبيا عسكرياً من خلال قرار أممي واستحالة تطبيق نفس المعايير في الشأن السوري، ومنها افتقار القذافي حينذاك إلى الحلفاء الإقليميين، ومن ثم لم تكن هنالك معارضة دولية للتدخل، أما فيما يخص الأزمة السورية فقد أدَّت الإدراكات الجيوسياسية والمصالح الإقليمية والدولية إلى تبني سياسة عدم التدخل في سوريا.

---

[1] بخوش، هاشم، (2012)، **ضرورة اصلاح مجلس الامن**، مجلة دراسات وابحاث، جامعة الجلفة، مج13، ع4.

[2] Al-qaralleh,amir(2018). **Failure of Integrating the Responsibility to Protect Law in Syria and Its Implementation in Libya**,مجلة العلوم الاجتماعية،مج46، ع4،الكويت

المبحث الأول

البنية الهيكلية لمجلس الأمن الدولي وآلية عمله

تأسس مجلس الأمن عام 1945م[1]، و يعتبر مجلس الأمن الجهاز الرئيسي التنفيذي لنظام هيئة الأمم المتحدة والذراع الأقوى له، ويتكفل بالمسؤولية الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولتنفيذ هذه المسؤولية تم منح مجلس الأمن سلطات واسعة تجعله شريكاً في الشؤون الدولية[2]، وهو الوحيد الذي يملك حق إصدار القرارات الملزمة وله سلطات التدخل.[3]

لمجلس الأمن هيكلة تؤثر على طبيعة عمله، ونظرا لأهمية المجلس، ولاعتباره الأداة الرئيسية الفعّالة في نظام الأمن الجماعي، حيث تشكل مجلس الأمن بعد أن عقد مؤتمر دومبارتن أوكس عام 1944، وأهم ما جاء في مقترحات هذا المؤتمر:[4]

- إنشاء هيئة للتنظيم الدولي، وتم تسميتها بالأممِ المتحدة، وغايتها كانت حفظ الأمن والسلم الدوليين.
- أن مجلس الأمن جهاز تنفيذي على المنظمة الدولية، ومهمته الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وبعده جاء عقد مؤتمر سان فرانسيسكو، وتم اتخاذ القرار النهائي بإنشاء هذا المجلس، وتكون له صفة الجهاز التنفيذي للمنظمة ويتكون من عدد مُحدد من الدولِ، ويتم مباشرة اختصاصه باللجوء إلى عدة لجان متنوعة.

وفي بداية تشكيل مجلس الأمن كان عددُ الأعضاءِ فيه أحد عشر عضوًا، خمسة أعضاء منهم دائمين وستة أعضاءِ غير دائمين، إلا أنْ العددُ زاد إلى خمسة عشر عضواً في عامٍ 1963م.[5]

العضوية في مجلس الأمن الدولي

بالرجوع إلى المادة (23) من ميثاق الأمم المتحدة المعدلة في سنة 1963، يتكون مجلس الأمن من خمسة عشر عضوًا خمسة منهم دائمين وعشرة أعضاء غير دائمين، يمثل كل عضوٍ منهم في المجلس بمندوب واحد.

---

[1] www.un.org

[2] **انظر الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة سلطات مجلس الأمن**: مادة (39) (40) (41)

[3] الفار،عبد الواحد، (1973)، **النظيم الدولي**، ط1، القاهرة، عالم الكتب، ص173

[4] الفتلاوي، سهيل حسين، (2002)، **الوسيط في القانون الدولي**، دار الفكر العربي، بيروت، ص238 .

[5] الفتلاوي، سهيل حسين، **مرجع سابق**.

1- الأعضاء الدائمون:

وهم الأعضاء الذين تبقى عضويتهم دائمة في مجلس الأمن بدوامِ المنظمة (هيئة الأمم المتحدة)، وتستمد عضويتهم بحكم ميثاق الأممَّ وحسب مادة 1/23، بدون انتخاب وعددهم خمسة أعضاء وهم: (الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة، جمهورية الصين الشعبية، الجمهورية الفرنسية، وجمهورية روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتين،[1] وتتمتع هذه الدول الخمس داخل مجلس الأمن الدولي، بحقين، هما:

- العضوية الدائمة في المجلس الذي يستمر باستمرار ودوام هيئة الأمم المتحدة.
- حق النقض (الفيتو) وهو الاعتراض على قرار ما، ومنع صدور أي قرار عن المجلس لا ترغب فيه أحد الدول دائمة العضوية.[2]

2-الأعضاء غير الدائمين:

وهم الأعضاء الذين تكون عضويتهم محددةً بفترة زمنية معينة داخل مجلس الأمنِ، ومدتها سنتين، إذْ يبلغُ عدد هؤلاء الأعضاء غير الدائمين عشرة أعضاء بموجب المادة 1/23 من الميثاقِ[3]، حيثُ يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامية، ولا يجوزُ تكرار انتخابهم مباشرة بعد الانتهاء من عضويتِهم، وحتى لا يكون ذلك سبباً لتمتع دولة ما بعضوية شبه دائمة أو حتى دائمة في المجلس. وأيضاً إذ يخضعُ هؤلاء الأعضاء بالتجديدِ النصفي سنوياً، إذْ تقومُ الجمعية العامية في كل عامٍ انتخاب النصف من أعضاءٍ المجلس غير الدائمين لمدة سنتين.[4]

آلية عمل مجلس الأمن الدولي

بحسب نص المادة (1/28) من الميثاق، والتي نصَّت على "ينظم مجلسُ الأمنِ على وجه يَستطيعُ معه العمل باستمرار ولهذا الغرض يمثل كل عضو من أعضائه تمثيلاً دائماً في مقر الدولة ".[5] وبالتالي يتوجب على ممثل كل دولة عضو داخل مجلس الأمن أن يقدم أوراق تفويض خاصة (أوراق اعتماد) صادرة عن دولته لأجل اعتمادها في المجلس، والتي يتم تسليمها إلى الأمين العام، قبل أن يستلم ويشغل

---

[1] جاءت روسيا الاتحادية محل الاتحاد السوفيتي في عضوية مجلس الامن منذ 25\12\1991، بعد الاعلان الرسمي عن انهيار الاتحاد السوفيتي، واعلان الرئيس جربوتشوف تقديم استقالته .

[2] الفتلاوي، حسين، **مرجع سابق**، ص238.

[3] انظر الى الماده (1\23) من **ميثاق الامم المتحدة**.

[4] عبدالحميد، محمد سامي (1997)، **قانون المنظمات الدولية الجزء الاول الامم المتحدة**، الاسكندرية، ط8، ص100.

[5] العرجا، زياد عطا، (2014)، **دور منظمة الامم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية**، عمان، امواج للطباعة والنشر والتوزيع، ص46.

ممثل الدولة العضو مقعد بلاده في المجلس خلال اربع وعشرين ساعةً. كما أنّ على كل دولة في حال ما إذا رغبت بالانضمام أو الاشتراك في جلسة أو أكثر داخل مجلس الأمن، سواء كانت الدولة عضواً في الأمم المتحدة، أن تقدّم الوثائق التي تسمح بتفويض الممثل للدولة وترسلها إلى الأمين العام قبل أربعة وعشرون ساعة قبل حضوره الجلسة.[1]

وفيما يخص رئاسة المجلس يمكن الاستفادة من مفهوم المادة (30) من الميثاق والتي تنص على أن "يضع مجلس الأمن لائحة إجراءاته ويدخل فيها طريقة اختيار رئيسه".[2] وقد وضع المجلس نظامَ التناوب للدول الأعضاء على رئاسة المجلس كل شهرٍ.[3] وفي حال كان رئيس المجلس من دول طرف في نزاع ما، يلزم الرئيس بالتنحّي عن الرئاسة. وفي مثل هذه الحالةِ يتم إخبار المجلس حتى يقوم ممثل الدولة العضو التي يكون اسمها مباشر بعد اسم الدولة التي يمثلها الرئيس المتنحّي. وتقوم الدولة العضو التي اسلمت بعد الدولة المتنحيّة بالرئاسة حتى ينتهي المجلس من النظر وحل المسألة أو النزاع.[4]

المبحث الثاني

ماهية حق النقض "الفيتو" ونشأته وصوره

- **مفهوم حق نقض" الفيتو"**

إن امتياز حق النقض لم يرد في ميثاق الأمم المتحدة، بل ورد لفظ "متفقة" واقتصرت هذه الميزة في استخدامها على المسائل الموضوعية للأعضاء الدائمين في المجلس، وذلك بعدم صدور أي القرار عند معارضة أي دولة منهما، بمعنى أن القرار الذي يحصل على تسعة أصوات أو أربعة عشر صوتًا وهناك دولة واحدة استخدمت هذا الحق لا يمكن لهذا القرار أن يصدر بشكل رسمي.[5]

أما الفيتو في اللغة فهو يعني حقّ المنع والنقض ويعود أصل المفهوم إلى اللغة اللاتينية، أي بما يفيد منع صدور القرار، كما تعني: " الرفض "، بمعنى رفض قبول القرار، أو التصديق عليه للصدور.[6]

---

[1] الفتلاوي ،سهيل حسين .**الامم المتحدة**..... مرجع سابق. ص97-ص98.

[2] انظر الى المادة (30) من **ميثاق الامم المتحدة**.

[3] المجذوب، محمد (د.ت)، محاضرات **في المنظمات الدولية والاقليمية**، بيروت، مكتبة مكاوي، ص154.

[4] المجذوب، محمد(2018)، **الوسيط في التنظيم الدولي**، ط9، منشورات الحلبي، ص 272.

[5] غنيم، عبد الرحمن (2018)، **آلية استعمال حق النقض " الفيتو " في مجلس الأمن من منظور القانون الدولي**. مجلة الفقه والقانون، المغرب، (71)، ص116.

[6] المجذوب، محمد، **مرجع سابق**.

ويعرف حق النقض بأنه الصفة التي تعطي القدرة للأعضاء الخمسة دائمة العضوية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على وقف أي نتائج غير مرغوب فيها يتعارض مع ما تراه مصالح لها، وأنه القوة المتواجدة لدى كل طرف منهما أي أن صفة السلطة منفردة أو مجتمعة وذلك بإمكانية تعاون الفاعلين على ممارسة مشتركة للفيتو، ويضفي الطابع الشرعي على هذا الحق بموجب اتفاقيات أو معاهدات دولية، بحيث منحت هذه الميزة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين.[1]

ويعد حق النقض أهم تمييز في ميثاق الأمم المتحدة بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين حيث تنص المادة 3/27 من الميثاق على أن جميع القرارات الموضوعية للمجلس يجب أن تُتخذ "بالأصوات المتوافقة للأعضاء الدائمين"، وتمت معالجة حق النقض بشكل منتظم خلال المناقشات السنوية حول أساليب العمل وهو من بين الموضوعات التي تثار بشكل متكرر في سياق جميع مناقشات أساليب عمل المجلس تقريبًا.[2]

- **نشأة حق النقض " الفيتو"**

إن استخدام حق النقض " الفيتو" في تصرفات المنظمات الدولية كان ضمن ممارسات عصبة الأمم حيث أعطي لكل عضو في مجلس العصبة حق النقض على أي قضية غير إجرائية وذلك ضمن المادة الخامسة من ميثاق عصبة الأمم والتي نصت على " تطلب القرارات في أي اجتماع للجمعية أو المجلس موافقة جميع أعضاء العصبة الممثلين في الاجتماع " رغم ذلك لم يظهر بشكل صريح.[3]

وعند تأسيس هيئة الأمم المتحدة ونص ميثاقها تم استنباطه من مضمون المادة 3/27 حق النقض، إلا أنّه شكّل في مؤتمر يالطا تحديًا كبيرًا أمام جميع المجتمعين 2.11.1945، ولم يتم حسم هذا الأمر إلا في مؤتمر سان فرانسيسكو من نفس العام، ومع النتائج التي برزت عند استخدام حق النقض على مدى السنوات بدأ مثيرًا للجدل حيث أظهر عجز مجلس الأمن عن أداء بعض المهام المنوطة به وذلك باستعمال الحق من قبل طرف الدول الكبرى.[4]

ومنذ النشأة تم الاتفاق على أن صدور القرارات في المسائل غير الاجرائية يتطلب موافقة تسعة من أعضاء المجلس وذلك بشرط أن تكون أصوات الأعضاء الدائمين الخمسة كاملة متفقة وهما (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، وروسيا) والا سيتم رده وإلغاؤه وعدم مناقشته وتنفيذ

---

[1] حوامدة، عواد (2014)، **حق النقض الفيتو**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العراق، 4 (6)، ص5 .

[2] Security council (2020). **UN Security Council Working Methods**, https://www.securitycouncilreport.org/un-security-council-working-methods/the-veto.php?print=true

[3] Avalon Project (2021). The **Covenant of the League of Nations**, https://avalon.law.yale.edu/20th_century/leagcov.asp

[4] **في مجلس الأمن الدولي: إساءة الممارسة وضرورة الإصلاح**، مجلة دراسات وأبحاث، الجزائر، 13 (5)، ص 639."**veto**" عبد القادر، مرزق، (2021). **استخدام حق النقض**

بنوده[1]، ومنذ تأسيس الأمم المتحدة 1945 وحتى 2020 تم استخدام حق النقض "الفيتو" 299 مرة كما هو مبين في الجدول ادناه.

جدول يوضح عدد حالات استخدام حق النقض " الفيتو" في مجلس

الفترة الزمنية	الاتحاد السوفياتي Ussr / Russia (روسيا)	الولايات المتحدة USA	المملكة المتحدة Uk	فرنسا France	الصين China	مجموع
2020	2	1	–	–	2	**5**
2019	3	–	–	–	3	**6**
2018	2	1	–	–	–	**3**
2017	5	1	–	–	1	**7**
2016	2	–	–	–	1	**3**
2015-2006	10	3	–	–	6	**19**
2005-1996	1	10	–	–	2	**13**
1995-1986	2	24	8	3	–	**37**
1985-1976	6	34	11	9	–	**60**
1975-1966	7	12	10	2	2	**33**
1965-1956	25	–	3	2	–	**30**
1946-1955	80	–	–	2	1	**83**
	145	**86**	**32**	**18**	**18**	**299**

يبين الجدول أعلاه عدد المرات التي لجأ فيها الأعضاء الدائمون إلى استخدام حق الفيتو منذ إنشاء الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1946 حتى عام 2020. إذ بلغ استخدام حق النقض "الفيتو" **لروسيا** مئة وخمسة وأربعون مرة. وتعد روسيا هي المستخدم الأكثر لحق النقض "الفيتو"، ويُعزى العدد الكبير من استخدامه بشكل أساسي إلى فترة 1946-1969 عندما كانت أغلبية أعضاء مجلس الأمن متحالفة مع الولايات المتحدة، التي لم تستخدم حق النقض " الفيتو" لأنها فازت بكل الأصوات بالإضافة لاستخدامه لمنع قبول دولة عضو جديد، وكان أول فيتو روسي على مشروع قرار يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية من لبنان وسوريا، وأن ثلاثة وتسعون في المائة من جميع حالات النقض الروسية خلال هذه السنوات لمنع قرارات **المصدر: جدول إحصائيات حق الاعتراض (2021) المتاح على:** ـيا في أزمة شلل لمجلس الأمن الدولي حيث ان https://www.un.org/depts/dhl/resguide/scact_vet ـري، بما في ذلك عشر حالات نقض مشتركة مع الصين.[2]

[1] العيساوي ،محمد حسين كاظم (2010)، **حق النقض (الفيتو) في مجلس الامن من منظور قانوني**، بحث منشور في مجلة اهل البيت، كربلاء، ع11، ص236.

[2] Trt world,(2021). **Russia's veto power sits at the centre of Ukraine's emergency UNSC meeting,** https://www.trtworld.com/magazine/russia-s-veto-power-sits-at-the-centre-of-ukraine-s-emergency-unsc-meeting-55086

أما **الولايات المتحدة الأمريكية**، فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية أول حق نقض من أصل ست وثمانون – كما يبين الجدول- حتى الآن في 17 مارس 1970[1]، ومنذ ذلك أصبحت تستخدمه أكثر من أي عضو دائم آخر، وفي أغلب الأحيان لعرقلة القرارات التي تعتبرها ضارة بمصالح إسرائيل وذلك باستخدام ثلاثة وخمسون فيتو أمريكي ضد القرارات التي تنتقد وتدين إسرائيل، وفقًا لبيانات الأمم المتحدة.[2] واستخدمت **بريطانيا** حق النقض اثنان وثلاثون مرة، وكانت أول حالة في 30 تشرين الأول 1956 خلال أزمة السويس[3]، وكان استخدامه إلى جانب الولايات المتحدة أو فرنسا أوكلاهما معًا، بينما انفردت بالباقي دفاعا عن روديسيا، لكن ذلك لم يمنعها من الانهيار وقيام دولة زيمبابوي على أنقاضه، وكان آخر استخدام بريطاني لحق النقض عام 1989.

وفي **فرنسا**، حيث طبقت حق النقض لأول مرة في السادس والعشرون من حزيران عام 1946 فيما يتعلق بالمسألة الإسبانية واستخدمت بما مجموعه ثماني عشرة حق للنقض، إلا أنها لم تلجأ إلى استعمال الفيتو في قرارات المجلس منذ 1989[4]، وباشرت فرنسا عام 2013 في مبادرة تهدف فيها التوصّل إلى اتفاق جماعي وطوعي بين الدول الخمسة دائمة العضوية والتي تقوم على أساس امتناع الدول دائمة العضوية عن استعمال حق النقض في حالات الإبادة الجماعية حيث أن مجلس الأمن يقوم على شرعية تجنب ارتكاب الفظائع الجماعية أو إنهائها ووافق على هذه الإعلان السياسي مئة وخمسة دول في 2020 لدعم فرنسا والمكسيك [5]. في حين استخدمت **الصين** حق النقص ست عشرة مرة وكانت الأولى في الرابع عشر من ديسمبر عام 1977، من جانب جمهورية الصين وثلاث عشرة المتبقية من قبل جمهورية الصين الشعبية بعد أن خلفتها جمهورية الصين كعضو دائم. في الخامس والعشرون من أكتوبر 1971عام، ارتفع استخدام روسيا والصين لحق النقض بشكل كبير منذ عام 2011، وكان الصراع في سوريا مسؤولاً عن الجزء الأكبر منها.[6]

---

[1] Staff, News9 (2022). **Veto power: What is it and how many times Russia has used it in favour of India** https://www.news9live.com/knowledge/veto-power-what-is-it-and-how-many-times-russia-has-used-it-in-favour-of-india-155567

[2] AL JAZEERA (2021). **A history of the US blocking UN resolutions against Israel** https://www.aljazeera.com/news/2021/5/19/a-history-of-the-us-blocking-un-resolutions-against-israel

[3] Krishnankutty, Pia(2022). **What is veto, who can exercise it and why it's not applicable in UN General Assembly** https://theprint.in/theprint-essential/what-is-veto-who-can-exercise-it-and-why-its-not-applicable-in-un-general-assembly/850661/

[4] البيان، (2021). **الفيتو كارت أحمر يبطل القرارات الدولية**، »الفيتو« كارت أحمر يبطل القرارات الدولية(albayan.ae) .

[5] الدبلوماسية الفرنسية، (2021). **فرنسا ومجلس الأمن**، https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/la-france-et-les-nations-unies/le-conseil-de-securite/#sommaire_2

[6] طاهر، الاخضر (2009)، **حق الاعتراض (الفيتو) في الممارسة**، مجلة دراسات قانونية، القاهرة (5)، ص 106.

- **صور حق النقض " الفيتو"**

يتخذ حق النقض صورًا عديدة، يمكن حصرها بالآتي:[1]

1. الفيتو الحقيقي أو الفيتو المبسط
2. الفيتو المستتر
3. الفيتو بالوكالة
4. الفيتو الجماعي

المبحث الثالث

آلية ومبررات استعمال حق النقض " الفيتو" والآثار المترتبة على استخدامه

استناداً الى المادة 27 (3) من ميثاق مجلس الأمن تتطلب موافقة تسعة من أعضاء المجلس يكون من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، وذلك في المسائل الموضوعية أي أنه يقتضي لصدور القرار عن مجلس الأمن في المسائل الموضوعية وجوب موافقة الدول الخمسة مجتمعة، إلا أنه لم يتم التمييز في الميثاق ما بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية، بالإضافة لعدم التفريق ما بين الموقف والنزاع لذا سوف يتم التطرق لألية العمل على التمييز ما بينهم كالتالي: [2]

معيار التمييز بين المسائل الاجرائية والمسائل الموضوعية

هناك نوعان من المسائل التي تطرح على المجلس وهي المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية، والتمييز بين هاتين المسألتين ليس مجرد مسألة نظرية، وإنما هو تمييز له أهميته القانونية الكبيرة واختلاف في قيمة التصويت، حيث أن الميثاق لم يضع معيارًا للتمييز بين المسألتين[3]، إلا أنه من المتفق عليه أن مجلس الأمن هو المختص بوصف، أو بتكييف، المسألة إجرائية كانت أو موضوعية، إذا ثار خلاف بشأنها.

- **المسائل الاجرائية:**

[1] راجعي، عبد الوهاب(2018)، **إصلاح هياكل هيئة الأمم المتحدة مجلس الأمن انموذج**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ص44.

[2] القحواش، ناجي(2015).،**تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي (قضية فلسطين أنموذجاً)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص48.

[3] بزمليك، عبد اللطيف (2019)، **نظام التصويت داخل مجلس الأمن بين الميثاق الأممي وضرورة الإصلاح من أجل تعزيز فعاليته دوره في حفظ السلم والأمن الدوليين في ضوء التحديات المعاصرة**، مجلة الحوار المتوسطي، المغرب، 10 (1)، ص264.

وهي المسائل المتعلقة بالإجراءات بصفة عامة والتي تصدر بموافقة تسعة من أعضاء مجلس الأمن. ويستند الفقه عادة لتحديدها إلى ما ورد بمذكرة الدول الكبرى بتاريخ السابع من حزيران 1945عام ، حيث ذكرها صراحة بأن المسائل المتضمنة مواد الميثاق (28-32) تعتبر من المسائل الإجرائية،[1] وهي كل من:

- إقرار وتعديل قواعد الإجراءات.
- تحديد آلية اختيار الرئيس.
- تنظيم المجلس لنفسه على أن يبقى يعمل باستمرار.
- تحديد الأوقات والأماكن لكل الاجتماعات العادية.
- العمل على إنشاء ما يراه مناسب من الأجهزة والوكالات للقيام بوظائفه.
- دعوة دولة غير عضو في مجلس الأمن لكنها عضو في الأمم المتحدة لحضور مناقشات تهمها.
- إذا كانت الدول طرف في نزاع معروض وليست عضوًا في مجلس الأمن يتم دعوتها للاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول الأعمال.

التصويت على المسائل الإجرائية:

تصدر القرارات، أو التوصيات، في المسائل الإجرائية في أغلبية ثلاثة أخماس أصوات أعضاء مجلس الأمن، أي تسعة أصوات من بين الخمسة عشر عضوًا، ويجوز أن يكون كل أو بعض الأصوات من الدول الخمسة دائمة العضوية، بالإضافة إلى أنه يجوز أن يكون ذلك مقتصرًا على تسعة دول من بين العشر دول غير الأعضاء الدائمين بالمجلس.[2]

- **المسائل الموضوعية:**

لم يذكر الميثاق المسائل الموضوعية تحديدا ولم تتضمن المذكرة التفسيرية ما المقصود بالمسائل الموضوعية، انما تمحور نص المادة 27 على أن القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن في المسائل الإجرائية يجب أن يوافق عليها تسعة أعضاء، بينما المسائل الأخرى اشترط فيها موافقة تسعة أعضاء بشرط أن يكون بينهما أصوات الخمسة أعضاء الدائمين متفقة.[3]

---

[1] العيساوي، محمد (2011)، حق النقض في مجلس الأمن الدولي، **مجلة أهل البيت**. جامعة أهل البيت، العراق، (11)، ص 241.

[2] أبو ذويب، سلامة (2018)، **قرارات مجلس الأمن في ظل مبدأ السيادة في القانون الدولي**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية القانون، الأردن، ص24.

[3] الخليفي، محمد(2020). **مجلس الأمن الدولي طبق صحيح القانون الدولي**، صحيفة بوابة الشرق، قطر. مجلس الأمن الدولي طبق صحيح القانون الدولي(al-sharq.com)

وكما أشارت المذكرة التفسيرية من الدول الكبرى إلى أن مسألة التكييف تعتبر مسألة موضوعية، والمقصود بها عملية تصنيف المسائل عند طرحها على مجلس الأمن ما إذ كانت مسألة موضوعية أم مسألة إجرائية، وبالتالي فإن هذه العملية يسري عليها جميع أحكام التصويت بما يشمل القدرة على استخدام حق النقض " الفيتو" أي كل أحكام المسائل الموضوعية وذلك بإصرار من الدول الكبرى لكي يتسنى لها استعمال حق النقض عند الحاجة.[1]

التصويت على المسائل الموضوعية:

تصدر القرارات في المسائل الموضوعية لمجلس الأمن بأغلبية تسعة أصوات، لكن بشرط أن يكون من بينها أصوات الدول الخمسة دائمة العضوية. وإذا قامت أي دولة من الدول الخمس دائمة العضوية بالإعتراض واستخدام حق النقض يتم رفض مشروع القرار وعدم صدوره، حتى ولو وافقت عليه الدول الأربعة عشر المتبقية.[2]

الآثار المترتبة على حق النقض " الفيتو"

إن السلطات التي يتمتع بها مجلس الأمن الدولي محصورة لدى الدول دائمة العضوية، وذلك استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي منح مجلس الأمن الحرية الكاملة في التعامل مع القضايا المعروضة عليه، مما تسبب في آثار سياسية وقانونية تمس المجتمع الدولي.[3] ومنها:

- **الآثار السياسية لحق النقض " الفيتو":**

1. تزايد الحروب والنزاعات الدولية: أدى الإفراط في استخدام حق النقض من قبل الدول الكبرى لتحقيق مصالحها إلى زيادة الحروب والنزاعات الدولية، حيث أن تلك الحروب تتنافر مع ما حرمته الأمم المتحدة في ميثاقها والقانون الدولي والأعراف الدولية.[4]
2. إعاقة حركات التحرر السياسي ومساندة النظم العنصرية: في الوقت الذي تقوم فيه حركات التحرر السياسي بالمطالبة بمبدأ حق تقرير المصير، نجد أن الدول دائمة العضوية تكثر من

---

[1] العيساوي، محمد (2011)، **مرجع سابق**، 242

[2] مشلح، أنس (2020)، **حق الفيتو: الحاجة لإصلاح المنظومة الأممية**. مجلة حوليات جامعة الجزائر، 34 (4) ص 28.

[3] البياري، إسلام (2022)، **هل تستطيع الدول صاحبة استخدام حق الفيتو فصل عضو من الدائمين بمجلس الأمن؟**، الجزيرة، قطر. هل تستطيع الدول صاحبة استخدام حق الفيتو فصل عضو من الدائمين بمجلس الأمن؟ | آراء | الجزيرة نت(aljazeera.net)

[4] الربيعي، عبد الله (2008). **اثر حق النقض "الفيتو" على فاعلية عمل مجلس الأمن الدولي**، رسالة ماجستير، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ليبيا، ص 75.

استعمال حق النقض اتجاهها، وفي المقابل تعمل على دعم النظم العنصرية دون النظر لأي استنكار من قبل باقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أخذه بعين الاعتبار.[1]

- **الاثار القانونية لحق النقض " الفيتو":**

1. الآثار التي تمس الحقوق محل القرار: إن استخدام حق الفيتو أمام أي حق من الحقوق الشرعية للدول، يعد تقصيرًا وإخلالًا بعدم الالتزام والوفاء بالالتزامات الدولية وما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، حيث أن هذا التقصير الذي تقوم به الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن كان سببًا في المنازعات الدولية التي شكلت تهديدًا خطيرًا للأمن والسلم العالمي.[2]
2. الآثار التي تمس الهيئة الأممية ذاتها: إن استخدام الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن المتعسف لحق النقض يعمل على قصور في قيام المجلس بحفظ السلم والأمن، وعجزه عن التدخل في العديد من القضايا لمعالجة المسائل المعروضة عليه.[3]

مبررات استعمال حق النقض " الفيتو"

إن منح حق النقض للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن يقع ضمن مبررات عدة، كون أن مسؤولية حفظ الأمن والسلم الدوليين تقع على عاتق هذه الدول الكبرى.[4] وقُدم مبرر لوجود حق النقض في مؤتمر سان فرانسيسكو عبر المذكرة التفسيرية إلى الدول المعارضة لهذا الحق كالتالي:

" إن الدول الخمس الكبرى لا تستطيع، بمقتضى نظام التصويت المقترح، أن تتصرف وحدها، إذ يلزم لها بجانب أصواتها أصوات عدد من الأعضاء غير الدائمين في المجلس، بل يمكن للأعضاء غير الدائمين أن يمارسوا حق الاعتراض مجتمعين" [5]

وقد وضعت مبررات لدعم استخدام الدول الخمس الدائمة العضوية حق النقض الفيتو ومنها:

- إن حق النقض هو حق سياسي فرضه واقع العلاقات الدولية، والذي أعطى من خلاله للدول الكبرى وضعًا متميزًا داخل المنظمة العالمية نتيجة لانتصارها في الحرب العالمية الثانية وما قدمته من تضحيات.[6]

---

[1] جبر، أريج (2020)، **رؤية تنظيمات المقاومة الفلسطينية لقضيتي الصراع والتسوية مع اسرائيل " من اوسلو إلى صفقة القرن"**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، ص240.

[2] موقوف، نور(2013). **الإشكالية القانونية لحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الدول في الحفاظ على وحدة ترابها**، اليمن، https://www.dhal3.com/vb/showthread.php?t=121695

[3] بوزحزح، عبد الوهاب (2017). **حق الفيتو وتأثيراته على حقوق الإنسان**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، ص 76.

[4] مبروك، جنيدي(2017)، **أثر حق " الفيتو" على مبدأ المساواة**. مجلة المفكر، الجزائر، (19)، ص 218.

[5] شباط، فندي (2014)، **مجلس الأمن الدولي بين الفعالية والضمان**، مجلة الأمن والقانون، الإمارات، 22(2).

[6] بخوش، هشام (2021)، ضرورة إصلاح مجلس الأمن، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، 13 (4).

- يعتبر حق النقض أداة تعويض للدول الخمسة الدائمة وزيادة مسؤوليتهم، حيث أن جزءًا كبيرًا من الموارد المالية للأمم المتحدة الذي يستخدم لضمان السلام العالمي.[1]
- يسمح حق النقض لأعضاء مجلس الأمن بتنحية القضايا التي لا يمكنهم الاتفاق عليها ولكن الاستمرار في التعامل مع تلك القضايا الأخرى حيثما أمكنهم ذلك. [2]
- من المفروض أنه لا يقوم الأعضاء الدائمون أو الأعضاء غير الدائمين باستعمال حق الاعتراض لتعطيل عمل المجلس عمدًا، لأن مثل هذا العمل يتنافى ومبدأ حسن النية، الذي يعد أحد المبادئ الأساسية الذي تقوم عليه الأمم المتحدة.[3]
- الحفاظ على السلام العالمي حيث أنه كان من المتوقع أن يتجه العالم إلى الحرب إذا كان هناك خلاف بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وبناء على ذلك، عند تأسيس منظمة الأمم المتحدة، تم الاتفاق ضمن الميثاق على أن يكون الأعضاء الدائمون متفقين وأعطى حق النقض كل عضو نفوذاً لحماية مصالحه في حالة الخلاف.[4]
- يعد استخدام حق النقض وسيلة للعمل على حماية الدول الصغرى التي تشكل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة لضمان استقلالها وسيادتها، وبالتالي فهو صمام أمان للدول الخمس التي تقوم بإسقاط المشاريع التي تتعارض مع مصالحها، بالإضافة لحماية حلفائها ومصالحهم من الدول الاخرى لتكون بمأمن من القرارات التي قد تصدر من المجلس ضدها. [5]

---

[1] الأخضر بن الطاهر، **حق الاعتراض–الفيتو– بين النظرية والتطبيق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،ط1 ،2010 ،ص3.

[2] Emmanuela, Florence(2018). The Security Council's sine qua non: The Veto Power, Rutgers Global Policy Roundtable, Rutgers University, New Jersey, P12

[3] مبروك، جنيدي، (2017)، **أثر حق الفيتو على مبدأ المساواة**، مجلة المفكر، الجزائر، مج19، ص218.

[4] Emmanuela, Florence(2018) مرجع سابق.P13

[5] هلول، علي (2019)، **إشكالية حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي**، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص41 .

المبحث الرابع

أهم المقترحات حول كيفية إصلاح مجلس الأمن الدولي والمعيقات التي تواجهها

تمت جهود كبيرة من المختصين، وغيرهم، في تقديم الكثير من المشاريع والمقترحات لإصلاح مجلس الأمن الدولي، ومن هذه الجهود كانت تلك المقترحات المقدمة من قبل الأمناء العامين لمنظمة الأمم المتحدة وأيضًا تم تقديم مقترحات ومشاريع من قبل مختصين ولجان وباحثين، ودول ومنظمات دولية.[1]

1-مقترح ومشروع الدكتور بطرس غالي

حيث كان آنذاك هو الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة (1992)، وكان تقرير ومقترح بطرس غالي بعنوان "أجندة من أجل السلام" والذي تم تقديمة في (17/ حزيران /1992) وركز مقترحه على كيفية وأهمية الدبلوماسية الوقائية، من أجل الحد والتقليل من اندلاع وحدوث أزمات دولية وصناعة السلم بين الأطراف المتنازعة، وذلك عن طريق التوفيق بالوسائل السلمية، وأيضًا حفظ السلم والأمن الدولي من خلال القوات التابعة للأمم المتحدة وهي (قوات حفظ السلام)، بالإضافة إلى إنها الصراعات الدولية وبناء السلام.[2]

2-مقترح ومشروع كوفي عنان:

قام الأمين العام السابق كوفي عنان بتقديم مجموعة من المقترحات و المشاريع الإصلاحية الجادة المتعلقة بلأمم المتحدة، حيثُ شُكّل فريقٌ مختص لدراسة الأوضاع الدولية في ذلك الوقت، حتى يستطيع تحديد أبرز التحديات والمشكلات الدولية التي قد تهدد المجتمعات والعالم، واقتراح الوسائل والسبل لمواجهتها والقضاء عليها[3]. وقد تم حرص عنان على مشاركة شخصيات من جميع التجمعات الدولية، كان أبرز هذه الفرق التي تم إنشاؤها هو (الفريق رفيع المستوى) والذي تم تشكيله لدراسة التحديات والتهديدات التي تواجه العالم، و اقتراح السبل المناسبة لمواجهتها. حيث قام عنان بتجميع ما تم التوصّل إليه من قبل هذه الفرق من مقترحات واستنتاجات، وقام بعرضها وتلخيصها في تقرير، وقد سمي التقرير بـ (جو الحرية أفسح).[4]

---

[1] نفعة، حسن (1995). **الامم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ 1945**، عالم المعرفة رقم202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ص 409.

[2] بن غربي، ميلود(2008). **مستقبل الامم المتحدة في ظل العولمة وبيروت**، منشورات الحلبي الحقوقية، ص165.

[3] نافعة، عبدالعالي، (1995)، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ 1945**، عالم المعرفة، رقم 202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص180

[4] النص كامل المعنون ب: في جو من الحرية افسح: صوب ب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع، تقرير الأمم للأمم المتحدة عام 2005.

3-مقترح ومشروع بان كي مون:

وافقت الجمعية العامة بالإجماع في 15 /اذار/ 2007، واقرّ مشروع إصلاح قوات حفظ السلام، والذي تم طرحه من قبل بان كي مون الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، إذ تم تقسيم المشروع الأصلي هذا، الإدارة الخاصة بعمليات حفظ السلام إلى إدارتين: -**الأولى** إدارة مختصة بعمليات السلم المكلفة باستراتيجية الميدان، **والثانية** خاصة بالدعم اللوجستي والمكلفة بالمسائل الإدارية والمالية. كما اقترح بان كي مون إضافة وتعيين أمين عام مساعد لإدارة هاتين الادارتين. ومع تقسيم هاتين الإدارتين، سيتم رفع عدد الموظفين والعاملين في حفظ السلم إلى مائة ألف، ويعتبر هذا أعلى رقم في تاريخ منظمه الأمم المتحدة منذ نشأتها. وأكد الأمين العام الأسبق منذُ تعيينه عام 2007 أن (أهم مجال لبدء العمل من أجل إصلاح مجلسص الأمن هو مجال حفظ السلم ونزع التسلح)[1].

معوقات إصلاح مجلس الأمن الدولي

- **معوقات تعديل ميثاق الأمم المتحدة لاضافة أي أعضاء جدد**: يعد تعديل ميثاق الأمم المتحدة من أبرز المعيقات التي تقف أمام إصلاح مجلس الأمن، إذ أن الميثاق ذاته لم يشتمل على أي مواد تعطي الإمكانية للعمل على تعيين أي أعضاء دائمين آخرين داخل مجلس الأمن.[2]
- **معوقات اصلاح حق النقض الفيتو:** إن الاستخدام المتكرر لحق النقض "الفيتو" أدى إلى تعطيل العديد من القضايا الهامة منذ الحرب العالمية الثانية مما عمل على اضعاف مصداقية مجلس الأمن الذي يعد الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة والذي يعنى بحفظ الأمن والسلم الدوليين[3]. وبالإضافة فإن احتكار هذا الحق من قبل الدول الخمس دائمة العضوية دون الدول الأخرى يعد انتهاكًا لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالمساواة بين الدول بصورة عامة، وانتهاكًا لما قامت عليه الأمم المتحدة.

- **معوقات تفعيل الأمن الجماعي:**

برز الأمن الجماعي كإحد معوقات إصلاح مجلس الأمن الدولي في ظل التغييرات العميقة التي طرأت على الساحة الدولية وأوضحت غياب الإرادة والوعي بأهمية حفظ الأمن والسلم الدوليين وصعوبة

[1] ليتيم، فتحية (2011)، **نحو اصلاح منظمة الامم المتحدة لحفظ السلم والامن الدوليين**، سلسلة اطروحات دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 241.

[2] بركة، محمد (2018)، **تحديات مشروع اصلاح مجلس الأمن**، مجلة الحوار المتوسطي، مجلد التاسع، ع 2، ص304-305

[3] ابن جليل، فرج عصام (2017)، **مجلس الأمن الدولي: دراسة في الاختصاص القانوني والسياسي ومظاهر اختلاله ومعوقات اصلاحه في التغيرات الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص96.

تفعيل الأمن الجماعي، فقد عمل المجلس رغم الدعوات المتزايدة والتوصيات الكثيفة من أمناء المنظمة والمهتمين بشؤون الإصلاح على التطبيق المتزايد لأحكام الفصل السابع من الميثاق، والذي يسمح للمجلس بالنظر اذا كان أي تهديد هو تهديد فعلي للسلم الدولي، والقدرة على تقديم تلك الدول أي توصيات بشأن القيام بالعمل العسكري أو غير العسكري، إلا أن استعمال تلك الصلاحيات كان لحساب الدول الدائمة العضوية وبشكل يعد انتهاكًا لقواعد القانون الدولي[1].

- **عدم الاعتماد على العمل المؤسسي، وظهور النزعة الانفرادية في مجلس الأمن:**

لقد أظهرت التطورات المتزايدة التي شهدتها الساحة الدولية، على وجه الخصوص بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 إلى جانب غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، الضعف في الاعتماد على العمل المؤسسي في منظمة الأمم المتحدة وخاصة في مجلس الأمن الدولي. فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراءات غير ملائمة لمقتضيات الزمن الراهن.[2] بحيث أنه عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق قامت اليابان في تقديم طلب عن طريق رئيس وزرائها " كويزومي" للولايات المتحدة تمحور حول أن تلعب الأمم المتحدة دورًا في العراق كان رد رئيس الولايات المتحدة جورج بوش كالتالي: " يمكن أن أتفهم وجهة النظر هذه، لكن المشكلة هي أن الأمم المتحدة أصبحت قديمة ويجب تغييرها".[3]

وهنا كان قد عبر الباحث الأمريكي "جوشوا مورافشيك" والذي يعد من أهم منظري المحافظين الجدد والأكثر تأثيرا في توجهات السياسية الخارجية الأمريكية عن روئ الرئيس الأمريكي جورج بوش وإرادته تجاه الإصلاح في مجلس الأمن في كتابه مستقبل الأمم المتحدة بقوله: "إن الرئيس الأمريكي جورج بوش لا يرى أية فائدة في إصلاح الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص الإصلاح الذي يركز على أساس توسيع مجلس الأمن الدولي هو أسوأ من إعادة ترتيب الكراسي على ظهر بآخرة التيتانيك في لحظتها الأخيرة وإنه بمثابة زيادة عفش إضافي على باخرة آخذة في الغرق "[4]

---

[1] نافعة، عبدالعالي، (2002)، **التنظيم الدولي**، ط1، القاهرة، دار النصر للطباعة الإسلامية، ص517.

[2] المجذوب، (2018)، **مرجع سابق**، ص 280.

[3] الوحشات، زياد، (2021)، **إصلاح هيئة الأمم المتحدة: نظرة تحليلية لمشكلاتها وطرق التغلب عليها**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج6، ع1، ص18.

[4] الوحشات، (2021)، مرجع سابق، ص19.

الخاتمة:

يعتبر مجلس الأمن الدولي الذراع الأقوى في منظمة الأمم المتحدة؛ فهو جهاز يملك سلطة اتخاذ القرار، ويترتب على الدول الأعضاء تنفيذها بموجب الميثاق، بهدف حماية السلم والأمن الدوليين، وهو صاحب القرار في ما يراه مناسبًا لمعالجة القضايا والنزاعات الدولية، وبالرغم من السلطات الممنوحة إلى المجلس إلى أنه بسبب التطورات الراهنة على الساحة الدولية، فإن المجلس أصبح عاجزًا عن تدبير القضايا المرتبطة بالسلم والأمن الدوليين، وعلى إيجاد الحلول الرادّعة للنزاعات التي باتت تهدد الاستقرار العالمي. وهذا يستوجب تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة وإخراجها من مرحلة الاحتضار، وإعادة تفعيل أدوارها حتى يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق السلم العالمي، والسعي أيضًا لضرورة إصلاح ميثاق الأمم المتحدة، بما يخص مجلس الأمن الدولي وتفعيل دوره بشكل أكبر حتى تكون في مستوى التحديات والمتغيرات الدولية الراهنة. ومن هنا تمحورت مشكلة الدراسة حول أثر تعامل مجلس الأمن الدولي مع تداعيات الوضع السياسي في بعض الدول، ووقف النزاعات فيها وفرض السلم، وإمكانية الإصلاح الداخلي لمجلس الأمن في قدرته على تنفيذ القرارات. واستندت الدراسة على فرضية مفادها وجود علاقة ارتباطية بين قرارات مجلس الأمن ومصالح الدول الكبرى "الخمس دائمة العضوية " حيثُ تؤثر هذه العلاقة على فاعلية مجلس الأمن، في التعاطي مع الأزمات والأحداث الدولية وفقًا لمصالحها. وأظهرت هذه العلاقة ثغرات أثناء التطبيق العملي لاختصاص مجلس الأمن فيما يتعلق بالعضوية الدائمة للدول الخمسة أي بطريقة "التصويت"، الأمر الذي استدعى علمية الإصلاح. إضافة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين ما يحدث من تحولات دولية وبين الحاجة إلى إصلاح في هيكلة وآليات مجلس الأمن الدولي. وأثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية من خلال فاعلية مجلس الأمن الدولي في التعاطي مع الأزمات والأحداث الدولية، وصياغة القرار المناسب لحل هذه الأزمات، اذ كان تأثير الدول الكبرى على المجلس واضح جدًا فيما يتوافق مع مصالحها وأهدافها خاصة الهيمنة الأمريكية على المجلس، وذلك من خلال استخدامها المتكرر للفيتو الذي قد شلَّ فاعلية مجلس الأمن، وأصبح من الضروري إعادة هيكلة وإصلاح المجلس.

ومن هنا توصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، هي:

النتائج:

- إن حق النقض "الفيتو" يعتبر امتيازًا للدول دائمة العضوية ولكن هذا الحق قد سيطر وشلَّ حركة ونشاطات مجلس الأمن الدولي في التعامل مع الأزمات الدولية.

- تغلب الطابع السياسي على قرارات مجلس الأمن وهيمنة الدول الدائمة العضوية عليه، واستخدامها للفيتو لتحقيق مصالحها، أثبت فشل المجلس في تأدية مهامه الموكلة إليه على الوجه المطلوب.

- بسبب تضارب مصالح الدول الدائمة العضوية ومصالح دول أخرى متحالفة معها فإن مفهوم نظام الأمن الجماعي ومفهوم حفظ السلم والأمن الدوليين قد تجردتا من مفهومها الحقيقي والغاية التي أنشأ من أجلها المجلس.

- زيادة عدد الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ووصولهم إلى 193 عضوًا في وقتنا الحاضر، بعد أن كان في البداية ستة وأربعون عضواً عندما تأسست المنظمة، لم يتغير تشكيل مجلس الأمن فهو لغاية الآن يمثل عدد أعضاء المنظمة منذ 1965.

- وفقاً للتطورات والدوافع والأسباب لأهمية إصلاح مجلس الأمن والتوسع الكبير في عملية تحديد المصادر التي تهدد السلم والأمن الدولي، وتطور التدخلات اتجاه هذه القضايا الدولية من قبل مجلس الأمن، كل ذلك يوضح مدى الفشل والقصور في مجلس الأمن من خلال أداء وظائفه ومهامه في ظل التحولات والظروف الدولية الراهنة.

التوصيات:

- يستوجب على الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة إعادة النظر بصورة جديّة في حق النقض "الفيتو"؛ لأن هذا الامتياز الممنوح للدول الدائمة يتعارض مع المبادئ والهدف الأساسي التي قامت من أجله منظمة الأمم المتحدة وهو المساواة بين الدول الأعضاء.

- ضرورة إعادة النظر في تكوين وهيكلة مجلس الأمن؛ لأن وضع المجلس الحالي مختلف اختلافًا كليًا عمّا كان عليه سابقًا منذُ انشائه، فهو الآن لا يتلاءم مع التطورات الدولية الراهنة وزيادة عدد الدول الأعضاء داخل المنظمة وبالتالي يجب أن يكون المجلس مكوّنًا من جميع المناطق الجغرافية في العالم.

- يستوجب أن يتم إحداث توازن بين أجهزة الأمم المتحدة بحيث لا يكون مجلس الأمن هو المهيمن، ووضع آلية مراقبة لقرارات المجلس وإجراءاته بحيث تكون هذه القرارات متوافقة مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن جليل، فرج عصام (2017)، **مجلس الأمن الدولي: دراسة في الاختصاص القانوني والسياسي ومظاهر اختلاله ومعوقات اصلاحه في التغيرات الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- البرقان، عصام، محافظة، محمد، (2021)، **الرؤى والأفكار والتصورات الخاصة بإصلاح منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها (مجلس الأمن أنموذجًا) 1993-2020**، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج13، ع2.
- بخوش، هاشم، (2012)، **ضرورة اصلاح مجلس الامن**، مجلة دراسات وابحاث، جامعة الجلفة، مج13، ع4.
- بشير، هشام (2019)، **إصلاح مجلس الأمن الدولي**، صحيفة الخليج، انظر للرابط https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D8%AB%D9%8C-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1إصلاح
- البيان، (2021). **الفيتو كارت أحمر يبطل القرارات الدولية**، «الفيتو» كارت أحمر يبطل القرارات الدولية (albayan.ae).
- أبو ذويب، سلامة (2018)، **قرارات مجلس الأمن في ظل مبدأ السيادة في القانون الدولي**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية القانون، الأردن.
- بوزحزح، عبد الوهاب (2017). **حق الفيتو وتأثيراته على حقوق الإنسان**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر.
- بركة، محمد (2018)، **تحديات مشروع اصلاح مجلس الأمن**، مجلة الحوار المتوسطي، مجلد التاسع،ع 2.
- بن غربي، ميلود(2008)**. مستقبل الامم المتحدة في ظل العولمة وبيروت**، منشورات الحلبي الحقوقية.
- البياري، إسلام (2022)، **هل تستطيع الدول صاحبة استخدام حق الفيتو فصل عضو من الدائمين بمجلس الأمن؟**، الجزيرة، قطر. **هل تستطيع الدول صاحبة استخدام حق الفيتو فصل عضو من الدائمين بمجلس الأمن؟ | آراء | الجزيرة نت(aljazeera.net)**
- جبر، أريج (2020)، **رؤية تنظيمات المقاومة الفلسطينية لقضيتي الصراع والتسوية مع اسرائيل " من اوسلو إلى صفقة القرن"**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة.
- حوامدة، عواد (2014)، **حق النقض الفيتو**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العراق، 4 (6).

- الدبلوماسية الفرنسية، (2021). **فرنسا ومجلس الأمن،** https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/la-france-et-les-nations-unies/le-conseil-de-securite/#sommaire_2
- الخليفي، محمد(2020). **مجلس الأمن الدولي طبق صحيح القانون الدولي،** صحيفة بوابة الشرق، قطر. **مجلس الأمن الدولي طبق صحيح القانون الدولي(al-sharq.com)**
- الأخضر بن الطاهر، **حق الاعتراض-الفيتو- بين النظرية والتطبيق،** دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،ط1، 2010.
- الربيعي، عبد الله (2008). **اثر حق النقض "الفيتو" على فاعلية عمل مجلس الأمن الدولي،** رسالة ماجستير، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ليبيا.
- شباط، فندي (2014)، **مجلس الأمن الدولي بين الفعالية والضمان،** مجلة الأمن والقانون، الإمارات، 22(2).
- طاهر، الاخضر (2009)، **حق الاعتراض (الفيتو) في الممارسة،** مجلة دراسات قانونية، القاهرة (5).
- عبد القادر، مرزق، (2021). **استخدام حق النقض "veto" في مجلس الأمن الدولي: إساءة الممارسة وضرورة الإصلاح،** مجلة دراسات وأبحاث، الجزائر، 13 (5).
- العيساوي ،محمد حسين كاظم (2010)، **حق النقض (الفيتو) في مجلس الامن من منظور قانوني،** بحث منشور في مجلة اهل البيت، كربلاء، ع11.
- عبدالحميد، محمد سامي (1997)، **قانون المنظمات الدولية الجزء الاول الامم المتحدة،** الاسكندرية، ط8.
- العرجا، زياد عطا، (2014)، **دور منظمة الامم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية،** عمان، امواج للطباعة والنشر والتوزيع.
- غنيم، عبد الرحمن (2018)، **آلية استعمال حق النقض " الفيتو " في مجلس الأمن من منظور القانون الدولي.** مجلة الفقه والقانون، المغرب، (71).
- راجعي، عبد الوهاب(2018)، **إصلاح هياكل هيئة الأمم المتحدة مجلس الأمن انموذج،** رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- الفار،عبد الواحد، (1973)، **النظيم الدولي،** ط1، القاهرة، عالم الكتب.
- الفتلاوي، سهيل حسين، (2002)، **الوسيط في القانون الدولي،** دار الفكر العربي، بيروت.
- القحواش، ناجي(2015).**تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي (قضية فلسطين أنموذجاً)،** رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- ليتيم، فتحية (2011)، **نحو اصلاح منظمة الامم المتحدة لحفظ السلم والامن الدوليين،** سلسلة اطروحات دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

- المجذوب، محمد(2018)، **الوسيط في التنظيم الدولي**، ط9، منشورات الحلبي.
- المجذوب، محمد (د.ت)، محاضرات **في المنظمات الدولية والاقليمية**، بيروت، مكتبة مكاوي.
- مشلح، أنس (2020)، **حق الفيتو: الحاجة لإصلاح المنظومة الأممية.** مجلة حوليات جامعة الجزائر، 34 (4).
- موقوف، نور(2013). **الإشكالية القانونية لحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الدول في الحفاظ على وحدة ترابها**، اليمن،https://www.dhal3.com/vb/showthread.php?t=121695
- مبروك، جنيدي(2017)، **أثر حق " الفيتو" على مبدأ المساواة.** مجلة المفكر، الجزائر، (19).
- نفعة، حسن (1995). **الامم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ 1945**، عالم المعرفة رقم202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت.
- مبروك، جنيدي، (2017)، **أثر حق الفيتو على مبدأ المساواة**، مجلة المفكر، الجزائر، مج19.
- هلول، علي (2019)، **إشكالية حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي**، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- نافعة، عبدالعالي، (1995)، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ 1945**، عالم المعرفة، رقم 202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- نافعة، عبدالعالي، (2002)، **التنظيم الدولي**، ط1، القاهرة، دار النصر للطباعة الإسلامية.
- الوحشات، زياد، (2021)، **إصلاح هيئة الأمم المتحدة: نظرة تحليلية لمشكلاتها وطرق التغلب عليها**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج6،ع1.
- Al-qaralleh,amir(2018). **Failure of Integrating the Responsibility to Protect Law in Syria and Its Implementation in Libya**,مجلة العلوم الاجتماعية،مج46،ع4،الكويت
- Trt world,(2021). **Russia's veto power sits at the centre of Ukraine's emergency UNSC meeting,** https://www.trtworld.com/magazine/russia-s-veto-power-sits-at-the-centre-of-ukraine-s-emergency-unsc-meeting-55086
- Staff, News9 (2022). **Veto power: What is it and how many times Russia has used it in favour of India** https://www.news9live.com/knowledge/veto-power-what-is-it-and-how-many-times-russia-has-used-it-in-favour-of-india-155567
- AL JAZEERA (2021). **A history of the US blocking UN resolutions against Israel** https://www.aljazeera.com/news/2021/5/19/a-history-of-the-us-blocking-un-resolutions-against-israel

- Krishnankutty, Pia(2022). **What is veto, who can exercise it and why it's not applicable in UN General Assembly** https://theprint.in/theprint-essential/what-is-veto-who-can-exercise-it-and-why-its-not-applicable-in-un-general-assembly/850661/
- Security council (2020). **UN Security Council Working Methods**, https://www.securitycouncilreport.org/un-security-council-working-methods/the-veto.php?print=true
- Avalon Project (2021). The **Covenant of the League of Nations**, https://avalon.law.yale.edu/20th_century/leagcov.asp
- Emmanuela, Florence(2018). **The Security Council's sine qua non: The Veto Power, Rutgers Global Policy Roundtable,** Rutgers University, New Jersey.
- www.un.org

البعد الإقليمي للأمن القومي العربي: المركب الأمني المغاربي نموذجاً

The regional dimension of the Arab National Security: The case of the Maghreb Security Complex

إعـداد

الدكتور : إدريس قسيم

Dr. Driss Kssim

باحث في قضايا السياسة الخارجية ودكتور في القانون العام. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

جامعة سيدي محمد بن عبد الله. فاس المغرب

الملخص:

تعالج هذه الدراسة إشكالية البعد الإقليمي للأمن القومي العربي من خلال تسليط الضوء على الخصوصيات الأمنية لمنطقة المغرب العربي موظفة من أجل ذلك نظرية المركب الأمني الإقليمي. إن منطقة المغرب العربي وعلى الرغم من التحديات الأمنية المتعاظمة التي تواجهها، وكذا حالة عدم الثقة والتهديد المنتشر الذي يسود علاقات دولها، إلا أن بنيتها الأمنية تملك خصوصيات تؤهلها لتشكل مركبا أمنيا إقليميا مستقلا. ولتحليل حدود التفاعل بين أمن المنطقة العربية في بعديه القومي والإقليمي، تعتمد الدراسة على هندسة تجمع بين ما هو نظري عام وتطبيقي خاص. لذلك فهي مقسمة إلى ثلاث أجزاء: يتناول الأول الإطار النظري لمفهوم المركب الأمني الإقليمي ويبحث في السياقات التي أدت إلى ظهوره باعتباره أحد أهم تحولات الدراسات الأمنية النقدية لفترة ما بعد الحرب الباردة. أما الجزء الثاني فإنه يتناول المركب الأمني للمغرب العربي بخصوصياته من جهة، وببنيته الأساسية من جهة أخرى. أما الثالث فأنه يركز على حدود التفاعل بين بين الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي للمغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: المركب الأمني الإقليمي، الأمن القومي العربي، المغرب العربي، المغرب، الجزائر.

Abstract :

This study analyses the regional dimension of the Arab National Security by highlighting security specificities of the Maghreb region and using for this purpose the Theory of the Regional Security Complex. Despite the growing security challenges of this region, the lack of confidence and the mutual threats between its states, its security structure has specific characteristics that qualify it to form an independent Regional Security Complex. The research is divided into three sections: the first one is axed in a theoretical analysis of the concept of the Regional Security Complex, and its historical roots. The second section deals with the structure and the specificities of the Security Complex of the Maghreb region. As for the third and last, it focuses on the limits of interaction between Arab national security and the regional security of the Maghreb.

Key words: Maghreb Security Complex, Arab National Security, Maghreb Arab, Morocco, Algeria.

المقدمة:

تعود جذور "الأمن القومي" إلى القرن السابع عشر وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا سنة 1648 التي أسست للدولة القومية أو الدولة الأمة، وهي الدولة "السيدة" Sovereign State التي يحكمها "سيد"، أما "الأمن القومي" كمصطلح فظهر في جامعة "يال" عام 1740 واستخدم لربط أمن الدولة بالصناعات الوطنية، والتوظيف السياسي الحديث لهذا المفهوم تم خلال عهد الرئيس الأمريكي "هاري ترومان"، حيث أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى ب"قانون الأمن القومي" سنة 1947 للتعريف بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية وحمايتها عالميا[1].

انبثق الأمن القومي العربي مفهوما وتطبيقا من رحم تحولات النظام العربي وتفاعله مع محيطه الإقليمي والدولي، فقد ورثت الدول العربية بعد الاستقلال شأنها في ذلك شأن كل دول العالم الثالث بنية مؤسساتية هشة وشرعية سياسية ضعيفة أعاقت تطوير قدرات الدولة المركزية، كما أن حدودها السياسية

[1] عزمي بشارة، "واقع الأمن القومي العربي"، برنامج في العمق، موقع يوتيوب، 2010/12/13، شوهد في 2019/12/24، في: https://bit.ly/2QiMUhs.

التي تم وضعها من قبل الأنظمة الاستعمارية الفرنسية أو البريطانية لم تكن منسجمة مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية[1].

أنشئت جامعة الدول العربية سنة 1945 جاعلة من القومية العربية المفهوم الجامع والإجابة العملية والمؤسساتية لأزمة الدولة الوطنية بعد الاستقلال، غير أن ميثاق الجامعة العربية لم يذكر مصطلح الأمن وإن كان قد تحدث في المادتين الخامسة والسادسة عن عدم جواز فض النزاعات العربية بالقوة وعن بعض الإجراءات "المسطرية" في حالة تعرض دولة عربية لاعتداء. سنة 1950 وبموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي أدمجت الجامعة العربية من بين أهدافها تنسيق تدابير الدفاع العسكري المشترك وخلق نظام أمن جماعي، تضمنت المعاهدة كذلك دعوة الدول الأعضاء إلى توحيد خططها الدفاعية وتعزيز مقوماتها العسكرية، وإنشاء ثلاثة أجهزة وهي: مجلس الدفاع المشترك، والهيئة الاستشارية العسكرية واللجنة العسكرية الدائمة.

خلال العشرين سنة الأولى لإنشاء الجامعة العربية والتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك، لم يتجاوز "النجاح العربي" في مجال الأمن القومي الوساطات البين عربية: المغربية الجزائرية سنة 1963، والعراقية الكويتية سنة 1961، وكذا إنشاء جبهة التحرير الفلسطينية سنة 1964، وصد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956[2]. ساهمت الهزائم العربية المتوالية في مواجهة إسرائيل بدءا بحرب 1948 و1967 في تعميق أزمة الأمن القومي العربي خاصة وأن مواجهة "إسرائيل" مثلت المحدد الرئيسي للترتيبات الأولى لتأسيس أمن جماعي عربي وإحدى أسس القومية العربية. وبعد توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد مع "إسرائيل" بدا أن مركز الثقل الاستراتيجي العربي يتحول من التمركز القُطري حول مصر إلى ما سماه فؤاد عجمي "المثلث العربي" المشكل من مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا[3]. وباغتيال السادات عام 1981 وتراجع الأدوار الإقليمية لمصر نشأ فراغ إيديولوجي وأمني فتح الباب أمام مشهد استراتيجي متعدد المحاور مشكل من أربعة أقطاب رئيسية هي مصر والمملكة العربية السعودية والعراق وسوريا[4]، وقد اختلفت مفاهيم ورؤى هذه الدول للأمن القومي العربي من منطلق خصوصياتها الداخلية وتحالفاتها وارتباطاتها الخارجية ما بين سياسة قائمة على الدفع مقابل الأمن Cash-for-

---

[1] Farah Dakhlallah, "The League of Arab States and Regional Security: Towards an Arab Security Community?, "*British Journal of Middle Eastern Studies*, Vol. 39, Issue. 3 (2012), p. 397.

[2] Ibid, p. 402.

[3] Fouad Ajami, "Stress in the Arab Triangle", *Foreign Policy,* No 29, Winter 1977-1978, Jstor, Accessed 18/12/2019, at: https://bit.ly/392SpJG.

[4] Dakhlallah, pp. 404-405.

Security في حالة السعودية، وسياسة مرتبطة أمنيا واستراتيجيا بالاتحاد السوفياتي وطامحة للريادة الإقليمية بالنسبة للعراق، وسياسة تمثل الرؤية الشرقية التي تتزعمها سوريا ومعها لبنان والأردن، وسياسة مصرية دخلت في مسلسل توافقات مع الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

لم تؤد هذه القطبية إلا إلى إحداث فوضى أمنية في العالم العربي، جلتها صراعات داخلية واصطفافات متباينة ونزاعات مسلحة مباشرة: الحرب الأهلية اللبنانية، حرب اليمن، النزاع الفلسطيني الأردني، حرب ليبيا ضد تشاد، النزاع المغربي الجزائري، الحرب في السودان، الحرب العراقية الإيرانية، حرب الخليج... وحروب بالوكالة وانقلابات عسكرية وتصفيات داخلية. وبرزت دورة جديدة من التهديدات بفعل تأثيرات العولمة والتحولات العالمية لم تساهم إلا في تكريس أزمة الأمن القومي العربي مثل قضايا حقوق الإنسان والأمن الإنساني والتهديدات البيئية والانتكاسات الديمقراطية والانتخابية وهشاشة البناء الديمقراطي وشرعية الأنظمة السياسية والإرهاب ومأسسة التدخل الخارجي مرة عبر بوابة التدخل الإنساني ومرة عبر المساعدات الاقتصادية، ومرة تحت يافطة تهديد السلم والأمن الدوليين وغيرها.

برزت تكتلات عربية إقليمية مدفوعة بالرغبة في مواجهة التهديدات الأمنية التقليدية منها والجديدة، حاولت الانطلاق من الخصوصيات الإقليمية المحلية لتجاوز عوامل إخفاق الأمن القومي العربي في ضمان أمن الدول العربية، ولتقوية موقفها التفاوضي مع الغرب، وللإجابة عن تنامي المطالب الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من بين أهم هذه التكتلات اتحاد المغرب العربي الذي ضم الدول المغاربية الخمس: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى الإجابة على عدد من الأسئلة المرتبطة بالأمن الإقليمي للمغرب العربي من قبيل: إلى أي حد بات المغرب العربي يمثل مركبا أمنيا إقليميا يستمد "استقلاليته" من خصوصيات المنطقة الجيوسياسية والجيوستراتيجية؟ وما هي المعايير والمحددات التي تشكل البنية الأمنية الإقليمية المغاربية؟ وما هي حدود التفاعل بين الأمن الإقليمي للمغرب العربي والأمن القومي العربي؟ هل يمكن اعتبار الأمن الإقليمي المغاربي عنصر تفكك إضافي للأمن القومي العربي أم أن تأسيسه ساهمت فيه بعض مظاهر الفشل التي طالت الأمن القومي العربي؟

نتوسل في محاولة الإجابة على هذه الأسئلة بمنهج ينهل من النظرية النقدية بشكل عام، ومن امتداداتها في العلاقات الدولية وفي الدراسات الأمنية بشكل خاص. وتظل نظرية المركب الأمني الإقليمي التي تعتبر الإطار التحليلي لهذه الدراسة من أهم الإضافات التي استندت عليها الدراسات الأمنية النقدية،

حيث ترتكز على "إعلاء" ديناميات التفاعل والترابط والاعتماد المتبادل الأمني ضمن الوحدات الإقليمية باعتبار قدرتها على مواجهة التهديدات بمختلف أشكالها ومستوياتها.

أولا: الإطار النظري والمفاهيمي

يعتبر "الأمن" مفهوما مركزيا شائع الاستخدام والتداول بين الساسة والأكاديميين والعسكريين وغيرهم، لذلك فإن الأدبيات التي جعلت منه محورها الرئيس غنية ومتعددة تتناسق ومختلف القضايا والإشكالات الدولية. فالسياسات الخارجية والاستراتيجيات العسكرية والتوجهات الاقتصادية العالمية، والبنية العامة للعلاقات الدولية تتقاطع كلها في حقل الأمن سواء على المستوى الداخلي/الوطني، أو على المستوى الخارجي/الدولي. ويظل هذا الأخير محور اهتمام الدراسات الأمنية الدولية International Security Studies المنبثقة من الجدل الأكاديمي حول كيفية حماية الدولة من التهديديات الداخلية والخارجية[1].

برزت الدراسات الأمنية ضمن الأجندة الأمنية لحقبة ما بعد الحرب الباردة معتمدة على تقديم مفاهيم ومستويات تحليل جديدة للظاهرة الأمنية. فمن المعلوم أنه خلال هذه الحقبة وقبلها، ظلت المقاربات المستمدة من أدبيات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية توجه الاجتهادات الأكاديمية المهتمة بمفاهيم القوة والأمن[2]، جاعلة من البعد العسكري مرتكزها الأساس ومتخذة من الدولة المرجع الرئيسي للتحليل[3]، إلا أن التحولات التي شهدتها المجالات الاقتصادية والتحديات البيئية التي تعاظم دورها خلال سبعينات وثمانينيات القرن الماضي، بالإضافة إلى بروز القضايا المرتبطة بالهوية، وتفاقم التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة العبر وطنية خلال التسعينات، أنتجت إطارات أوسع لتناول القضايا الأمنية[4]، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للأمن بالإضافة إلى الأبعاد السياسية والعسكرية.

---

[1] Barry Buzan & Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies (New York: Cambridge University Press, 2009), p. 8.

[2] Barry Buzan, People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations, 1st ed. (Brighton: Wheatsheaf, 1983), p. 1.

[3] Ibid., p. 36.

[4] Barry Buzan, Ole Waever & Jaap de Wilde, Security: A New Framework For Anaysis (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1998), p. 2.

شكّل هذا النقاش حول "الأمن الموسع" وحول أبعاده الاجتماعية، الأساس النظري لما سمي بمدرسة كوبنهاكن في العلاقات الدولية، إذ نجح منظروها في إحداث تحول جوهري في تاريخ الدراسات الأمنية من خلال توسيع وتعميق مفهوم الأمن.

أول هذه التحولات هو مفهوم الأمن المجتمعي، الذي أضحى واحدا من بين أهم عناصر برنامج البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة، فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع تابع لأمن الدولة ولكنه كيان مستقل بذاته وموضوع مرجعي للأمن، ومن تم فإنه (أي الأمن المجتمعي) يعبر عن قدرة المجتمع على الاستمرار وفق خصائصه الأساسية، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة... ويتعلق كذلك بالاستدامة في ظروف مقبولة للتطور وضمن الإطارات التقليدية للثقافة واللغة والهوية الوطنية والتقاليد[1].

ثاني تحول وهو مفهوم الأمننة. فانطلاقا من المفهوم الواسع للأمن الذي اعتمدته مدرسة كوبنهاكن، ومن الارتباطات الإبستمولوجية بين الأمن والمجتمع والهوية، استطاع كل من Barry Buzan و Ole Weaver تعريف الأمننة بكونها "عملية التفاهم الموضوعي التي تتم داخل مجتمع سياسي باعتبار قضية ما تهديدا وجوديا يستدعي تدابير استعجالية تتناسب وطبيعة التهديد، وقد تكون غير خاضعة للإجراءات السياسية الطبيعية"[2].

ثالث تحول وهو مفهوم المركب الأمني الإقليمي. تفترض نظرية الأمننة بأن الارتباط الأمني على المستوى في شموليته غير منتظم وغير منسجم[3]، لذلك فإنها تطرح المستوى الإقليمي باعتباره الإطار الأنسب لمعالجة القضايا الأمنية وذلك من خلال مفهوم المركب الأمني الإقليمي Regional Security Complex.

ينطلق Barry Buzan في تحليل نظرية المركب الأمني الإقليمي من اعتبار القرب الجغرافي البسيط الإطار الأنسب لمعالجة القضايا الأمنية بين الدول المتجاورة أكثر منه بالنسبة للدول المتواجدة في فضاءات جغرافية متباعدة، كما أن تأثير القرب الجغرافي في التفاعلات الأمنية يكون قويا ضمن مختلف المستويات العسكرية والسياسية والاجتماعية والبيئية[4]. وفق هذا المنظور تصبح التفاعلات داخل التجمعات

---

[1] توفيق بوستي، "مدرسة كوبنهاكن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن"، المعهد المصري للدراسات، 2019/03/22، شوهد في 2022/12/14، في: https://bit.ly/3lp7XT7J.

[2] Buzan, Waever & Jaap de Wilde, p. 24.

[3] Barry Buzan & Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (New York: Cambridge University Press, 2003), p .44.

[4] Ibid., p. 45.

الإقليمية خاضعة من جهة للبنية الفوضوية ولتداعياتها المرتبطة بتوازن القوة، ومن جهة أخرى منضبطة لضغوطات القرب الجغرافي، وهو ما يشكل المركب الأمني الإقليمي الذي يعرفه Barry Buzan بأنه "مجموع الوحدات التي تكون من خلالها صيرورة الأمننة واللاأمننة أو كلتاهما معا مترابطة، بحيث لا يمكن لهذه الوحدات التعامل مع المشاكل الأمنية أو حلها بشكل منفصل"[1].

ثانيا. المركب الأمني للمغرب العربي

لم يشكل المغرب العربي في أدبيات الدراسات الأمنية مركبا أمنيا مستقلا، بل ظلت المنطقة تعتبر ذا نظام أمني فرعي ضمن المركب الأمني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعروفة ب MENA الممتدة من المغرب العربي إلى الخليج. وطيلة الحرب الباردة ظل هذا المركب يتشكل وفق نظرية Barry Buzan من أربع أو خمس أنظمة أمنية فرعية وهي: الخليج، المركب الفرعي الممركز حول الصراع العربي-الإسرائيلي، القرن الإفريقي، الشمال الغربي لإفريقيا، ومركب ممركز حول ليبيا[2].

مستجدات المشهد العالمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وكذا التحولات التي طالت طبيعة وبنية وأطراف النزاعات في المنطقة العربية، بالإضافة إلى حصول أغلب دول المنطقة على استقلالها، ونشأة الدولة الوطنية، وتأسيس دولة إسرائيل، وغلبة البعد الصراعي على العلاقات العربية-العربية، فرضت مراجعة هذا التقسيم، وأضحت المنطقة الممتدة جغرافيا من المغرب إلى إيران مشكلة من ثلاث أنظمة أمنية فرعية وهي: النظام الأمني الفرعي للمشرق التي يشار إليها باسم Levant، والمركب الفرعي للشرق الأوسط، والمركب الفرعي المغاربي[3]. دينامية التحول في المنطقة العربية لم تتوقف، وساهم حدثان رئيسيان في إحداث تغييرات في البنية الأمنية العربية، إذ بعد هجمات 11 شتنبر 2001، وأحداث الربيع العربي برز المغرب العربي على الساحة الدولية.

1. خصوصيات المركب الأمني للمغرب العربي

بالإضافة إلى تداعيات الصراع وديناميات الاصطفاف التي ميزت المنطقة العربية، والتي أثرت في البنية الأمنية للمغرب العربي باعتباره جزءا من هذا الفضاء الجيوسياسي، فإن الإقليم المغاربي وجهه كذلك انتماؤه للقارة الإفريقية التي انخرطت خلال فترة ما بعد الاستعمار في مسار الإقليمية انطلاقا من

[1] Ibid., p. 491.
[2] Buzan, Waever & de Wilde, p. 126.
[3] Buzan & Waever, p. 189.

خصوصياتها وفاعليها، وهو ما منح دول المغرب العربي ميزة إضافية ليتشكل عبرها مركب أمني إقليمي يستمد وجوده من خمس معايير أساسية:

المعيار الأول: الجوار الجغرافي

من الناحية النظرية يتشكل المركب الأمني الفرعي للمغرب العربي من أربع دول هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا. والملاحظ أن التقسيمات الأمنية لنظرية المركب الأمني الإقليمي كانت تعتبر موريتانيا جزءا من مجال عازل Insulator مشكل من دول إفريقيا جنوب الصحراء. ويقصد بها من الناحية الوظيفية المنطقة التي لا تؤثر بشكل حاسم في المعادلة الأمنية للمركب الأمني الإقليمي أو الفرعي، غير أن التغيرات الاستراتيجية التي دفعت بإفريقيا جنوب الصحراء إلى واجهة الأحداث الدولية، وعضوية موريتانيا في اتحاد المغرب العربي، عوامل فككت هذه التمييزات وجعلت موريتانيا تنتقل إلى التأثير في المعادلة الأمنية الإقليمية، وشكل عاملا إضافيا لبروز مركب أمني إقليمي.

المعيار الثاني: الانسجام الجغرافي

تؤلف دول المغرب العربي وحدة جغرافية متجانسة، ولها حدود مشتركة مع بعضها البعض، وهو ما يحقق صفة القرب الجغرافي بين وحدات المركب الأمني الإقليمي ويرفع من حدة وأهمية القضايا والإشكالات الأمنية وارتداداتها بالنسبة لكل الأطراف أو الوحدات. والأكيد أن دول المغرب العربي واجهت عبر التاريخ نفس الظواهر والتهديدات الأمنية العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية.

المعيار الثالث: قطبية الارتباط الأمني

تذهب نظرية الأمن الإقليمي إلى اعتبار الارتباط الأمني بين وحدات الإقليم عاملا محددا لتشكيل المركب الأمني الإقليمي، سواء تحقق هذا الارتباط في المنحى الإيجابي عبر علاقات الصداقة Amity، أو في المنحى السلبي عبر علاقات العداوة Enmity. وفي حالة المغرب العربي، فعلى الرغم من أن المكونات السياسية والثقافية والدينية والتاريخية هي نفسها بالنسبة لكل دوله، فإن الصفات الغالبة للعلاقات المغاربية هي التنافس والشك وعدم الثقة[1].

[1] Rawia Tawfik, "North Africa: Can Common Security Challenges Promote Regional Integration?," in: Adebusuyi Isaac Adeniran & Lanre Olusegun Ikuteyijo (eds), Africa Now!: Emerging Issues and Alternative Perspectives (Gewerbestrasse: Palgrave Macmillan, 2018), p. 303.

المعيار الرابع: ثنائية الداخلي والخارجي

تمثل قدرة دول إقليم معين على خلق ارتباطات أمنية داخلية وخارجية معيارا أساسيا لتشكيل مركب أمني إقليمي. وبين دول المغرب العربي وعلى الرغم من محدودية الاعتماد الأمني المتبادل، فإن ذلك لا يمنع من وجود بعض مظاهر التنسيق خاصة في جوانب أمن الحدود ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، ونذكر في هذا السياق اللجنة المشتركة الجزائرية الليبية المنشأة في غشت 2013 لمواجهة خطر التهديدات المشتركة، والاتفاق التونسي الليبي في مارس 2012 لمراقبة الحدود بين البلدين، وقمة غدامس التي انعقدت في يناير 2013 بين تونس وليبيا والجزائر بهدف تنسيق الاستراتيجية الأمنية[1]. ويمتد النفوذ الأمني لبعض دول المغرب العربي خاصة المغرب والجزائر إلى خارج حدودهما، ويشتركان في اعتبار أمن قوس الساحل والصحراء داعما رئيسيا لأمنهما الداخلي ولاستقرار المنطقة، وقد دفع ذلك المغرب على سبيل المثال للتدخل عسكريا في مالي سنة 2013.

المعيار الخامس: دور القوى الخارجية

لا تَنتج التفاعلات الأمنية داخل المركب الأمني الإقليمي عن الدينامية الداخلية فقط، ولكنها تخضع كذلك لتدخل القوى الدولية الكبرى التي قد تفوض بعض المسؤوليات الأمنية لدول الإقليم وذلك من منطلق مصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها مع دول المنطقة. وقد ظل المغرب العربي تكتلا موجها إلى حد كبير بالتأثير الخارجي الذي أسسته الحقبة الاستعمارية، وكرسه التدخل الخارجي المستمر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتان اشتركتا في جعل المغرب العربي جبهة في محاربة الإرهاب والتطرف وتأمين الوصول لموارد الطاقة والأسواق[2].

2. البنية الأساسية للمركب الأمني الإقليمي المغاربي

إلى غاية سنة 2003 ظلت المقاربة الإقليمية للأمن القومي العربي التي أصّل لها Barry Buzan و Ole Weaver تعتبر أن المركب الإقليمي الفرعي للمغرب العربي هو الأضعف في المجال الشرق أوسطي والشمال إفريقي، والسبب في ذلك أن الاعتماد الأمني المتبادل بين وحداته لا يسمح ببناء

[1] Shivit Bakrania, "Libya : Border security and regional cooperation", Rapid Literature review, GSDRC Applied Knowledge Services, January 2014, accessed on 11/12/2022, at: https://bit.ly/2M8Ys5J, pp. 10-11.

[2] Tawfik, p. 307.

نموذج أمني متكامل[1]. إلا أن دينامية التحول والتغيير في المنطقة باتت تسمح بمراجعة التصنيف الأمني للمغرب العربي. هذه الفكرة تتقاطع ومعطيات بنيوية في التشكيل الأمني للمنطقة، تجعله متفردا من حيث مسار التشكل ونمط توزيع القوة وعلاقات التعاون والعداء.

1.2. مسار التشكل

ساهم خضوع كل دول المغرب العربي للاستعمار الأوربي في تنمية الشعور الجماعي لدوله بضرورة تأسيس كيان مغاربي موحد. مثّل هذا المطلب فكرة جامعة لكل التنظيمات والحركات السياسية في مواجهة دول الاستعمار. وقد استمرت هذه الرغبة في توجيه السياسة الخارجية لدول المغرب العربي خاصة في تونس والجزائر والمغرب، إذ شملت الدساتير المغاربية الثلاث رؤية المغرب العربي الكبير، لكن هذه الأفكار لم تشمل ليبيا وبقي المغرب يعتبر موريتانيا جزءا مكملا للمغرب الكبير. وظلت "الأحلام" المغاربية في هذا الإطار بعيدة عن أية حمولات أمنية مشتركة، خاصة وأن الهاجس الداخلي لدول "المغرب الكبير" طغى بشكل كبير على متطلبات الأمن الإقليمي المشترك، وهو وضع ساهمت فيه المتاعب الاقتصادية خلال العقود الأولى للاستقلال، والتب أنتجت موجة من الاضطرابات السياسية الداخلية في كل دول المغرب العربي باستثناء ليبيا التي تجنبت ضغوطات الداخل والخارج لعائداتها النفطية[2].

بدأ التعبير عن الانشغالات الأمنية من طرف دول المغرب العربي بنزعة سيادية جلتها المطالب الترابية والنزاعات الحدودية، حيث رفض المغرب الاعتراف بموريتانيا التي انضمت للأمم المتحدة سنة 1960، وطالبت تونس باسترداد أراض جزائرية في جنوب شرق الصحراء، وأدى النزاع الحدودي المغربي الجزائري إلى مواجهة مسلحة سنة 1963[3].

ساهمت أجواء الحرب الباردة في تعميق الخلافات بين دول المغرب العربي وكرست حالة الاستقطاب الاستراتيجي في المنطقة، وظهرت أحلاف وأحالف مضادة وتموقعات جيوسياسية متباينة. أسست كل من ليبيا والمغرب وعدد من الدول الإفريقية ما سمي ب"مجموعة الدار البيضاء" التي كان هدفها تأسيس قيادة عسكرية مشتركة، بينما انضمت تونس لمشروع مضاد ضمن ما سمي ب"مجموعة

---

[1] Barry Buzan & Ole Waever, p. 198

[2] دايفيد سيدون، "أحلام وخيبات أمل: تركيبات ((المغرب)) بعد الاستعمار"، في: علي عبد اللطيف أحميدة (محرر)، **ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي: التاريخ والثقافة والسياسة**، ترجمة جمعة عمر بوكليب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص. 263.

[3] المرجع نفسه، ص 254-255.

مونروفيا" الرامية لإنشاء منظمة دفاع مشترك[1]. أما الجزائر وبعد حصولها على الاستقلال اتجهت نحو تأسيس الدولة المهيمنة إقليميا من خلال تبني توجه ثوري وعقيدة عالم-ثالثية والقيام بأدوار دبلوماسية متعددة الأبعاد كان لها صدى في الإقليم المغاربي من خلال محاولة تأسيس جبهة مشتركة ضد المغرب في نزاع الصحراء، حيث وقعت مع تونس سنة 1983 معاهدة الإخاء والوفاق التي انضمت إليها موريتانيا التي اعترفت بدورها بجبهة البوليساريو سنة 1984، بالمقابل ولمواجهة العزلة التي فرضتها الجزائر وتونس وموريتانيا قامت ليبيا والمغرب بتأسيس الاتحاد العربي الإفريقي[2].

لم تنجح كل هذه المحاولات في بناء نموذج أمني منضبط للخصوصيات الجيوسياسية والجيوستراتيجية للمغرب العربي، ولكنها أدت بالمقابل إلى خلق ثلاثة أقطاب مؤثرة وموجهة للترتيبات الأمنية الإقليمية وهي: المغرب والجزائر وليبيا، بينما ظلت كل من تونس وموريتانيا تبحثان عن آليات للحفاظ على استقلالهما عن مصالح ونفوذ هاته الأقطاب، وضمان عدم هيمنة دولة واحدة في المنطقة[3]. مع نهاية الثمانينات دفعت عوامل جيوسياسية وجيواقتصادية هذه الأقطاب إلى البحث عن توافقات بينها، وذلك بعد أن سجلت أسعار البترول انخفاضات مهمة، وتوسع الاتحاد الأوربي الشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب العربي نحو إسبانيا والبرتغال، وباتت دول المنطقة تشعر بهشاشتها العسكرية والأمنية بعد أن هاجم الطيران الإسرائيلي مقرات منظمة التحرير الفلسطينية في تونس سن 1985، وأغارت الطائرات الأمريكية على بنغازي سنة 1986. جاء تأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1989 برغبة مغربية لصرف اهتمام الجزائر عن قضية الصحراء، وانشغال جزائري بالسياسات الليبية والمشاكل الداخلية المتصاعدة[4]، وإرادة ليبية لتقوية حضورها الإقليمي وتجاوز تداعيات العزلة الدولية بعد ازمة لوكربي.

سقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء إيديولوجيات الحرب الباردة من توجيه السياسة الدولية، صاحبه تراجع كبير في الأدوار الأمنية لكل دول المغرب العربي، وفقدت مهام الوكالة التي اضطلعت بها، وهو وضع ألغى مؤهلات بروز مركب أمني إقليمي في المغرب العربي.

غير أن بداية الألفية الثانية غيرت معطيات المعادلة الأمنية في المغرب العربي، فقد رفعت أحداث 11 شتنبر 2001 من القيمة الأمنية للمغرب العربي. تعاطت الجزائر مع الحرب الدولية على الإرهاب

---

[1] المرجع نفسه، ص 255-256.

[2] Yahia H. Zoubir, "Tipping the Balance Towards Intra-Maghreb Unity in Light of the Arab Spring, "The International Spectator: Italian Journal of International Affairs, Vol. 47, Issue. 3 (2012), p. 85.

[3] Bakrania, p. 6.

[4] H. Zoubir, p. 85.

بمثابة بوابة لإعادة إحياء أدوارها الدولية بعد العشرية السوداء للعنف التي عرفتها خلال التسعينات والتي عزلت الجزائر وفرملت طموحاتها إقليميا ودوليا، ووفق السياقات الجديدة كثفت الدولة الجزائرية تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتركزت جهودها على تقديم نفسها المخاطب الأنسب للغرب باعتبار تجربتها في محاربة التطرف. وانخرط المغرب في استراتيجية مكافحة الإرهاب واستطاع الحصول على صفة حليف رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية خارج حلف الناتو سنة 2004، ورسخ من انخراطه في المنظومة الأمنية الغربية عبر مشاركته في مبادرات وعمليات خاصة بحلف الناتو مثل عملية Active Endeavour، والعملية العسكرية للحلف في البوسنة والهرسك ALTHEA. في ليبيا، راجع العقيد القذافي سياساته الراديكالية تجاه الغرب وسلّم ترسانته من الأسلحة الكيماوية ابتداء من سنة 2003، وهو ما ضمن له التموقع خارج التصنيف الأمريكي للدول المارقة أو محور الشر، وحجّم من "المغامراتية" العسكرية للقذافي في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو عامل ساهم في تراجع الدور الإقليمي الليبي.

2.2. الربيع العربي وتغيير توزيع القوة في الإقليم المغاربي

قبل الربيع العربي حازت الأقطاب الثلاثة الرئيسية في المغرب العربي وهي المغرب والجزائر وليبيا القدرة على التموقع بشكل متمايز في البنية الأمنية الدولية. أما الانتفاضات العربية التي أسقطت النظامين التونسي والليبي، والاحتجاجات القوية في المغرب، ومظاهرات الجزائر فقد غيرت من توزيع القوة في المنطقة.

تراجع الحضور الليبي بشكل ملفت في الترتيبات الأمنية الإقليمية، وأصبحت تشكل ليبيا "نموذجا" لعدم الاستقرار السياسي وللدولة الفاشلة وانعدام الأمن، وتحولت إلى "أرض خصبة" لجماعات وتنظيمات إرهابية وسيطرت الميليشيات العسكرية على مفاصل الدولة[1]. وساهم التدخل العسكري الخارجي المباشر في إحداث تغيير جذري في ميزان القوة على مستوى البناء السياسي العام للدولة وعلى مستوى الإصطفافات الإقليمية بدءا بتدخل حلف الناتو ضد القوات الحكومية الليبية الموالية للقذافي مع منتصف مارس 2011، مرورا بما سمي بعملية "الكرامة" التي قادها خليفة حفتر المسنود إماراتيا ومصريا في مواجهة الحكومة الليبية المؤقتة المدعومة من تركيا وقطر، بالإضافة إلى الأدوار الفرنسية والروسية والأمريكية.

[1] Ramazan Erdag, Libya in the Arab Spring : From Revolution to Insecurity (New York: Palgrave Macmillan, 2017), p. 22.

سهلت حالة الصراع والانقسام التي أججتها التدخلات الخارجية المتعددة الأشكال والمستويات نشاط الجماعات المسلحة في دول الجوار خاصة في تونس والجزائر[1]، وتحولت المنطقة إلى فضاء جغرافي مفتوح بحدود سهلة الاختراق وغير مراقبة، حيث شهدت تونس موجة غير مسبوقة من العنف والهجمات المسلحة طيلة الست سنوات التي أعقبت الثورة مما أفقدها القدرة على لعب أي دور إقليمي، خاصة وأن معطيات الحراك السياسي والدستوري والانتخابي الداخلي طغت بشكل كبير على اهتمامات الفاعلين والقوى السياسية في تونس.

انحسار التأثيرين الليبي والتونسي، قابله بروز دور مغربي وآخر جزائري وبوادر اندماج موريتاني في السياسات الأمنية والإقليمية والدولية الموجهة للمغرب العربي والمعنية به. ووفق المعطيات الإقليمية الجديدة، أصبح لدى المغرب والجزائر محفزات استراتيجية مشتركة سمحت بتقوية نفوذهما ورسخت قطبيتهما الإقليمية خلال حقبة ما بعد الربيع العربي. فكلا النظامين استطاعا احتواء الحراك الداخلي الذي لم ينزع شرعيتهما الداخلية ولم يؤثر على بنية النظام[2]، ووجها تركيزهما نحو السعي لاستثمار الفراغ الاستراتيجي الناجم عن سقوط نظام القذافي وانحسار الدور الإقليمي الليبي. كما وجدت الدولتان نفسيهما أمام معادلة استراتيجية جديدة في الساحل والصحراء، باعتبار هذه الأخيرة منطقة نفوذ وعمق حيوي تاريخي للجزائر، وبوابة مهمة لتقوية الحضور المغربي في إفريقيا. كما أن بروز نزاعات مسلحة ذات طابع إيديولوجي ضمن المجالات الحيوية للبلدين مثل العمليات التي قادتها ميليشيات تنظيم الدولة، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة بوكو حرام، وجماعة أنصار الدين في شمال مالي، وجماعة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا، وتنامي نشاط لوبيات التهريب والجريمة المنظمة عوالم رفعت من القيمة الاستراتيجية للساحل والصحراء في حسابات المغرب والجزائر وأدخلت المغرب العربي في دورة جديدة من الاستقطاب.

3.2. الدورة الجديدة للاستقطاب والتنافس المغربي الجزائري

الأكيد أن التنافس المغربي الجزائري يعود إلى حقبة ما بعد استقلال البلدين ومحركه الأساس آنذاك الخلافات الحدودية والترابية التي امتدت إلى "معركة" للسيطرة والنفوذ الإقليميين بما في ذلك الاحتكاك

[1] Ibid., p. 53.

[2] Miguel Hernando de Larramendi, "Doomed regionalism in a redrawn Maghreb? The changing shape of the rivalry between Algeria and Morocco in the post-2011 era, "The Journal of North African Studies, Vol. 24, Issue. 3 (2019), p. 507.

المسلح المباشر في حرب الصحراء سنة 1963 ومناوشات امغالا سنة 1976 وقطع العلاقات الدبلوماسية من 1976 إلى 1988 وغلق الحدود منذ 1994[1].

حفزت أحداث الربيع العربي من التنافس المغربي الجزائري وحولته إلى عملية استقطاب إقليمية مرتكزة على الأبعاد الأمنية والاستراتيجية، كما أن العوامل المحلية المتمثلة في الفوضى الأمنية في ليبيا وهشاشة الانتقال السياسي في تونس، ووجود بنية متجذرة للجماعات المسلحة في قوس الساحل والصحراء منح التنظيمات المتطرفة هامشا ومساحات كبيرة للمناورة والتحرك ونقلت عملياتها إلى داخل حدود بعض دول المغرب العربي (مواجهات جبل الشعابني في تونس، هجوم تمنراست وهجوم عين اميناس في الجزائر...) جاعلة من منطقة الساحل والصحراء قاعدتها الخلفية، وهذا هو الإطار الذي أطلق دورة جديدة من الاستقطاب في المنطقة.

لم تكن الجزائر راضية عن مسار التحول السياسي والاستراتيجي والأمني في المنطقة، فقد عارضت تدخل حلف الناتو في ليبيا باعتباره تدخلا خارجيا وأن ترتيباته لم تأخذ بعين الاعتبار القوة الإقليمية الجزائرية وأهميتها في المنطقة، ولم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي إلا بعد سبعة أشهر من تشكيله، غير أن الجزائر وظفت تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة للتدخل بشكل مباشر في أمن منطقة الساحل المتاخمة لحدودها الجنوبية، وبموجب ذلك أنشأت اللجنة العسكرية العليا العملياتية CEMOC ومقرها بتمنراست بأقصى الجنوب الجزائري بدعم من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. ورفضت الجزائر عضوية المغرب في هذه اللجنة بدعوى كونه دولة لا تنتمي للساحل وغير معنية بأجندته الأمنية[2]، واستبعد المغرب كذلك مما سمي مسار نواكشوط الذي أطلقه الاتحاد الإفريقي في مارس 2013 والذي يجمع 12 بلدا من المغرب العربي والساحل وغرب إفريقيا هدفه تعزيز التعاون الأمني الإقليمي[3]. وفي تونس لعبت الجزائر دورا مهما في الحوار الوطني بين أحزاب المعارضة والحكومة ومنحت تونس 200 مليون دولار على شكل منح وقروض منخفضة الفائدة، وعززت دورها في مجال أمن الحدود وأبرمت اتفاقية لترسيم الحدود البرية لتجاوز نزاع قديم بيها وبين تونس[4].

---

[1] Ibid., p. 3.
[2] H. Zoubir, p. 93.
[3] "Algeria and Its Neighbours, "Middle East and North Africa Report, International Crisis Group, October 2015, accessed 13/12/2022, at: https://bit.ly/3LAzTOC, p. 9.
[4] H. Zoubir, p. 90.

من جهته يعتبر المغرب أن أي مكسب في المكانة الإقليمية للجزائر خسارة تلقائية له وتهديدا لطموحاته ونفوذه المتنامي في غرب إفريقيا حيث إنه أكبر مستثمر في المنطقة[1]، وتراجع في احتمالات حسم المغرب لقضية الصحراء لصالحه، ويتخذ الاستقطاب المغربي في هذا الإطار ثلاثة أشكال:

الأول: التأثير في البنية التحتية الأمنية في المغرب العربي وفي الساحل عبر خلق ودعم هيئات موازية ومنافسة لتلك التي تضم الجزائر من قبيل مجموعة "سين-صاد" التي أنشئت بمبادرة ليبية سنة 1998، والتي سعى المغرب للانخراط في مسلسل إعادة هيكلتها[2] ومراجعة اتفاقيتها واقترح إحداث لجان خاصة مهمتها التنسيق الأمني بين أعضاء المنظمة في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما انخرط المغرب في الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب TSCTP ، وسنة 2011 ساهم المغرب في تأسيس المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب GCTF الهادف إلى تطوير مقاربة استراتيجية على المدى البعيد لمحاربة الإرهاب في الساحل والصحراء ومنع إيديولوجيات التطرف من التمدد، وفي نونبر 2013 عقد بالرباط مؤتمر دولي لأمن الحدود ومن بين أهم توصياته إنشار مركز إقليمي للمراقبة والتكوين في المنظومات الأمنية والجمركية.

الثاني: انتقال السياسة الأمنية المغربية في الساحل والصحراء من النشاط الدبلوماسي والسياسي إلى التدخل العسكري، فقد شكّل التدخل العسكري المغربي في مالي سنة 2013 إلى جانب القوات الفرنسية ضمن ما سمي بعملية SERVAL، إيذانا بفتح مجال أمام تبلور جديد للسياسة الأمنية المغربية في الساحل والصحراء، فبالإضافة إلى الدعم المالي الذي قدمه المغرب للقوات الإفريقية (5 ملايين دولار) فتح المغرب مجاله الجوي أمام الطائرات الفرنسية وقدم دعما استخباراتيا قويا، وسبق وجوده في المنطقة القوات الإفريقية والقوات الفرنسية بحوالي ثلاثة أشهر، ولم يكن تدخل المغرب انجرارا وراء استعادة فرنسا لنفوذها بقدر ما كان محاولة لحماية مجال من مجالات النفوذ المغربية القديمة[3].

الثالث: لجوء المغرب إلى تسيير سياسة خارجية معتمدة على القوة الناعمة، ونقصد هنا الدبلوماسية في بعدها الاقتصادي والديني. فالاستراتيجية المغربية في إفريقيا تنبني على جعل المغرب محورا إقليميا للتنمية ضمن المجال المشترك للمصالح، وخلال العقدين الأخيرين عزز المغرب روابطه الاقتصادية والتجارية مع إفريقيا حيث ارتفع معدل النمو التجاري مع دول جنوب الصحراء من 1999 إلى 2016

---

[1] "Algeria and Its Neighbours, "p. 7.

[2] H. Zoubir, p. 94.

[3] خالد يايموت، " العلاقات المغربية الفرنسية :بداية التمايز والتنافس في إفريقيا"، في: مورد زناسني (منسق)، **المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة** (وجدة :مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الرباط :جامعة محمد الخامس، معهد الدراسات الإفريقية، 2017)، ص 311-312.

بنسبة 14,7%، وخلال الفترة من 2008 إلى 2013 توجهت 62,9% من الاستثمارات الخارجية المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء[1]. ويمتد النشاط الاقتصادي للمغرب في إفريقيا إلى قطاعات حيوية مثل الأبناك والطاقة والبنية التحتية والأشغال الكبرى والاتصالات والخدمات وغيرها. تعمد الدبلوماسية المغربية كذلك إلى الارتكاز على البعد الديني والروحي بتقديم المغرب قطبا دينيا في إفريقيا قادرا على مواجهة إيديولوجيات التطرف من خلال التكوين الديني والأكاديمي، ونشير في هذا الإطار لاتفاقية تكوين 200 إمام مالي و200 إمام من غينيا سنة 2014[2]، واحتضان المغرب للقاءات السنوية للطريقة الصوفية التيجانية التي تشهد بدورها تنافسا محموما بين المغرب والجزائر وذلك بسبب الثقل الديني والسياسي الذي تمثله بمناطق واسعة في شمال ووسط إفريقيا.

ثالثا: الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي المغاربي: حدود التفاعل

ظلت منطقة المغرب العربي بعيدة جغرافيا عن الشرق الأوسط والمشرق العربي والخليج، وهذه المجالات الثلاث اختزلت مجمل الأحداث والتحولات العربية الكبرى، وتمركزت فيها النزاعات العربية البينية والصراع العربي الإسرائيلي الذي وجّه بشكل حاسم الأمن القومي العربي. وهذا البعد الجغرافي أثر في مستويات ودرجة ارتباط الدول المغاربية الخمس بالقضايا العربية خاصة وأنها لم تكن في واجهة الصراعات والحروب التي خاضتها مثلا مصر وسوريا والأردن مع "إسرائيل"، وذلك على الرغم من أنه ظلت مهتمة ومعنية ومساهمة في القضايا العربية الكبرى وبقضايا الأمن الإقليمي العربي، وحتى على المستوى الداخلي، فإن شرعية الأنظمة السياسية المغاربية لم تتأسس على شرعية قومية أو "وحدوية عروبية"، ولم تعرف أحزابا أو تنظيمات تبنت بشكل مباشر الإيديولوجية القومية.

تتعدد الأسباب التي تحكمت في تحديد درجة التفاعل بين الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي المغاربي، والتي تجد أصلها في عوامل تاريخية وسياسية متعددة نجملها في ثلاث أبعاد:

الأول: البعد الهوياتي

[1] Tasnim Abderrahim & Faten Aggad, "Starting afresh: The Maghreb's relations with sub-Saharan Africa, "Discussion Paper No 225, ecdpm Making policies work, April 2018, accessed 20/12/2022, at: https://bit.ly/3To5wwM, p. 8.

[2] Yousra Abourabi & Julien Durand De Sanctis, "L'émergence de puissances africaines de sécurité : étude comparative", Etude de l'IRSEM No 44, Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire, Avril 2016, accessed 20/12/2022, at: https://bit.ly/36OaOYO, p. 51.

لم يكن للهوية القومية في بلاد المغرب العربي نفس الصدى والتأثير في المشرق، وهو أمر تشترك فيه كل دول المغرب العربي، حيث إن الوعي القومي العربي بالنسبة لهذه الدول اتخذ أشكالا خاصة تختلف عن الأشكال التي اتخذها في المشرق. والوعي الذي ساد في المغرب العربي المرتبط بمفهومي العروبة والإسلام كمكونين للهوية المغاربية، ظل مختلفا عن نظيره لدى دول المشرق، حيث إن الانتماء العربي والاعتقاد في وحدة الأمة العربية لدى "المغاربيين" لم يرتبط بالضرورة بتصور سياسي لهذه الوحدة على المستوى الشمولي[1].

الثاني: البعد السياسي الخارجي

لم يشكل المجال الجيوسياسي العربي أولوية ضمن توجهات السياسة الخارجية للدول المغاربية، وهو معطى وجهه الموقع الجغرافي للمغرب العربي القريب من أوربا والمنتمي للقارة الإفريقية. فغداة الاستقلال شكلت العقيدتان العالم- ثالثية وعدم الانحياز محور دبلوماسية المغرب والجزائر، وهما "منصتان" وظفتهما الدولتان للتعبير عن خياراتهما الإيديولوجية وتوجهاتهما الخارجية ومواقفهما حيال مختلف القضايا الإقليمية والدولية. وبالنسبة لتونس فقد كانت علاقاتها مع مصر الناصرية متوترة باستمرار وظل نظام الرئيس بورقيبة يوجه الاتهام للنظام المصري بالسعي للهيمنة على العالم العربي وجامعة الدول العربية عبر بوابة القومية العربية. أما ليبيا فإن نظام القذافي أدخلها في سلسلة من الصراعات اللامتناهية مع دول قيادية في النظام العربي مثل مصر والعراق والمملكة العربية السعودية، وحول اهتمامه من الدائرة العربية إلى الدائرة الإفريقية[2]. وفي موريتانيا تتركز علاقاتها الخارجية مع دول الجوار خاصة دول الساحل والصحراء بالإضافة إلى الصين الشعبية والاتحاد الأوربي.

الثالث: البعد الاثني:

التركيبة الإثنية لدول المغرب العربي غير مشكلة فقط من العناصر العربية كما هو الشأن في أغلب دول المشرق العربي والشرق الأوسط، بل توجد مكونات أخرى وعلى رأسها المكون الأمازيغي الذي كان ولايزال أحد أركان البنية الإثنية في المغرب والجزائر وبعض المناطق في تونس وليبيا، كما توجد في ليبيا إثنيات من الزنوج والأكاون والحسانيون الصحراويون والحراطين وغيرهم، وهذا التنوع الإثني

---

[1] للاستزادة حول هذا الموضوع ينظر:
مصطفى الفيلالي وآخرون، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1968).

[2] أحمد ولد محمد الأمين، "السياسات الخارجية للدول العربية: دراسة مقارنة للمحددات وأنماط التفاعل"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، 2015، ص 73.

والعرقي لدول المغرب العربي لم يسهّل على الأنظمة الانخراط أو التبني التام لمقولات الوحدة والقومية العربيتين.

بالمقابل لا يمكن إنكار الأدوار التي اضطلعت بها الدول المغاربية في قضايا وأحداث ارتبطت بشكل وثيق بالأمن القومي العربي بشكل عام وبالصراع العربي الإسرائيلي بشكل خاص، فقد شاركت كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا بشكل مباشر في حرب 1973 من خلال مساعدات مالية وأسلحة وكتائب عسكرية وأسراب طائرات، وعلى المستوى السياسي قامت دول المغرب العربي بالعديد من أدوار الوساطة في نزاعات بين عربية، من قبيل الوساطة المغربية بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن سنة 1974، والوساطة في الحرب الأهلية اللبنانية إلى جانب الجزائر والمملكة العربية السعودية وفي الأزمة الليبية الأخيرة، والوساطة الجزائرية بين ليبيا ومصر وبين إيران والعراق ووساطة إنهاء أزمة احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران.

ومن الجدير بالذكر، أن سلوك الدول المغاربية تجاه قضايا الأمن القومي العربي ظل محكوما بنظرة أحادية "قطرية" وغير خاضع لأي تصور جماعي إقليمي، وموجها إلى حد كبير بالطموحات والتطلعات الرامية إلى تحقيق مكاسب دبلوماسية، ونذكر في هذا السياق تحولات المواقف المغربية والجزائرية من القضية الفلسطينية. مارس التفاعل بين المغرب والصراع العربي الإسرائيلي تأثيرا خاصا على الدبلوماسية المغربية، إذ كان الملك الراحل الحسن الثاني يعتبر أن هذا الصراع يشكل الإطار الذي عمل من خلاله على التميز عن مواقف الدول العربية القومية، ونعتقد أن الحسن الثاني ساهم بشكل واضح في تحويل مسار الصراع العربي الإسرائيلي من خلال رعاية واحتضان الاتصالات الأولى التي تمت بين مصر و"إسرائيل" الممهدة لاتفاقية كامب ديفيد، كما أن ما سمي ب"خطة السلام العربي" التي أعلن عنها الملك فهد سنة 1981 تم إقرارها في مؤتمر فاس بالمغرب سنة 1982 بدعم مغربي قوي، والتي اعتبرت اعترافا ضمنيا ب"إسرائيل"[1]. لم تخل المقاربة المغربية لملف الصراع العربي الإسرائيلي من نزعة براغماتية أساسها ترسيخ التقارب مع الغرب وتقديم نفسه طرفا وفاعلا واقعيا وعقلانيا في المنطقة.

بدورها الجزائر لم تعط أي بعد قومي وحدوي للقضية الفلسطينية أو الصراع العربي الإسرائيلي رغم تقاربها الكبير مع مصر على عهد جمال عبد الناصر، واستند الخطاب الجزائري الرسمي الداعم للقضية الفلسطينية على تمجيد إيديولوجية الثورة ومناهضة الاستعمار والإمبريالية ضمن إطار الرغبة الجزائرية في قيادة العالم الثالث وإفريقيا وحركة عدم الانحياز. ووفي السياق نفسه لم يختلف موقف

[1] Marc Bonnefous, ‘‘Le Maroc, carrefour géopolitique’’, GÉPOLITIQUE, N° 57, (1997), p. 123.

الرئيس الجزائري الأسبق احمد بن بله عن موقف الرئيس التونسي بورقيبة باعتبار حل قضية فلسطين يعود للفلسطينيين أنفسهم وأن دور باقي الدول العربية وخاصة دول الجوار هو تقديم الدعم والمساندة فقط[1].

وبشكل عام، يمكن القول أن ارتباط الأمن الإقليمي المغاربي بالأمن القومي العربي تتأثر بمستويين من الاختلاف: الأول يتمثل في الرهانات والأولويات الأمنية، حيث تختلف الرؤية المغاربية عن الرؤية السائدة في المشرق العربي والشرق الأوسط للتهديدات التي تطال الأمن القومي العربي، وهي بشكل عام أربع قضايا مركزية: أولها استمرار التهديد الإسرائيلي لأمن الدول العربية والرغبة الأمريكية في الطي النهائي للقضية الفلسطينية عبر ما يسمى "صفقة القرن"، وثانيها تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق وإضعاف الدور الإقليمي لهذا البلد وسحبه من المعادلة الأمنية الإقليمية، وثالثها أمن الخليج العربي المهدد بالطموحات "غير المحسوبة" للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ورابعها السلوك الإيراني وعدم وجود ضمانات حول الأهداف الحقيقية لملفها النووي وتوجهاته. أما على المستوى المغاربي، وعلى الرغم من أن دول المغرب العربي تلتقي مع دول المشرق والشرق الأوسط في بعض المواقف بخصوص هذه القضايا، فإنها غير ذات أولوية في أجندتها الأمنية وهو ما يحيلنا إلى المستوى الثاني.

تتبنى دول المغرب العربي رؤية مختلفة للمجالات الحيوية التي تحقق أمنها وللمسلكيات والآليات التي تعتمدها في سبيل ذلك خاصة بالنسبة للدول التي تلعب دور الأقطاب الرئيسية في المركب الأمني الإقليمي. وهو رؤية لا تتقاطع بأي حال من الأحوال مع ما يقتضيه الأمن القومي العربي. فمثلا يستمد المغرب رؤيته للأمن الإقليمي المغاربي من الأولوية التي يوليها لقضية الصحراء باعتبارها السبب الرئيسي لجمود اتحاد المغرب العربي وفشل كل محاولات التقارب والتعاون والتنسيق بين دوله، وفي سبيل حسم هذه القضية لصالحه يقوي ارتباطه الأمني بالغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي، ويوسع مهامه وطموحاته الأمنية في الساحل والصحراء، ويدعم أمن حلفائه التقليديين في الخليج عبر إرسال قوات أمنية وعسكرية للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وكذلك تعتبر الجزائر أن أمن الإقليم المغاربي وأمن الساحل والصحراء "مجال محفوظ" لها بحكم أدوارها التاريخية في المنطقة وتجربتها في محاربة الإرهاب والتطرف وإمكاناتها الطاقية، لذلك فهي تظل "مؤهلة أكثر من غيرها" لمخاطبة الغرب والتنسيق معه في الترتيبات الأمنية في

[1] Bahri Mohammed, "Le conflit israélo-arabe vu du Maghreb ", Revue française de science politique, 16e année, N° 4, (1966), accessed 25/12/2022, at : https://bit.ly/2QdPULW, p. 783.

المغرب العربي وعمقه الحيوي في الساحل والصحراء، أما استراتيجيا واقتصاديا فهي تتجه نحو محور آخر يضم روسيا وإيران والصين.

هذا التباين في تصور القضايا الأمنية، والاختلاف الواضح في الخيارات الاستراتيجية الخارجية ينعكس من جهة على القيمة الأمنية للمغرب العربي باعتباره مركبا أمنيا إقليميا، فهو غير حاضر كوحدة أمنية مستقلة في حسابات القوى الخارجية والدول الكبرى، التي وإن كانت لديها سياسات واستراتيجيات موجهة للمغرب العربي سواء باعتباره ينتمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، أو باعتباره من دول جنوب المتوسط، أو كونه يشكل الحزام الشمالي الذي يعزل منطقة الساحل والصحراء عن الحوض المتوسطي والاتحاد الأوربي، فإنها تفضل مخاطبة دول المنطقة ضمن علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بعيدا عن اتحاد المغرب العربي أو الجامعة العربية باعتبارها الإطار العربي "الجامع"، ونذكر في هذا السياق على سبيل المثال لا الحصر اتفاقيات الشراكة التي يبرمها الاتحاد الأوربي مع كل من تونس (1995) والمغرب (1996) والجزائر (2001) بشكل منفرد، وإطلاق الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999 للبرنامج الاقتصادي لدول شمال إفريقيا مع كل من تونس والمغرب والجزائر وتجاهلت هذه المبادرة ليبيا وموريتانيا.

ومن جهة أخرى، فإن أعطاب الأمن الإقليمي المغاربي وعدم قدرة دوله على تقديم إجابة جماعية للإشكالات الأمنية في المنطقة يعرضها لمزيد من التفكك، خاصة وأن التهديدات التي حفزت صناع القرار لتأسيس اتحاد المغرب العربي لا تزال قائمة، وهي ذاتها التهديدات التي تطال الأمن القومي العربي. فقد أثبتت ارتدادات الربيع العربي حالة الانكشاف الأمني والاستراتيجي للمغرب العربي، بالشكل الذي تحولت معه إلى "مجال حيوي بديل" لتنظيم الدولة الذي نقل عملياته إلى مناطق واسعة في قلب المغرب العربي في ليبيا وجنوب الجزائر وتونس بعد الهزائم التي لحقته في العراق وسوريا.

الخاتمة:

تدعم هذه الورقة نظرية المركب الأمني الإقليمي التي استطاعت تقديم فهم جديد للعلاقات الأمنية المرتكزة على محورية دور الإقليم الذي يضم وحدات متجاورة في تشكيل البنيات والتفاعلات والتدفقات الأمنية. ولم تكتف هذه المقاربة بوضع إطار نظري مجرد، بل توجهت أعمال Barry Buzan و Ole Weaver و Jaap De Wild إلى تفكيك التشكيلات والتقسيمات الأمنية العالمية وفق المعطيات والخصائص الجيوسياسية والجيوستراتيجية لكل إقليم على حدة.

وبالنسبة للمغرب العربي، فإن هذه النظرية لم تعتبره إقليما قادرا على "إنتاج" ديناميات أمنية مستقلة، غير أن هذه الدراسة تعاملت معه انطلاقا من الخصائص والمعايير المستمدة من نظرية المركب الأمني الإقليمي. فالجوار الجغرافي وقطبية الارتباط الأمني وثنائية الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى البنية الأساسية للمغرب العربي ومسار تشكل العلاقات المغاربية، كلها عوامل أحدثت تحولات مهمة في نمط توزيع القوة بما يضفي خصوصيات جيو-أمنية ويعزز من استقلالية المركب الأمني في المغرب العربي وينقله من نظام فرعي إلى نظام قائم الذات.

وخلصت الورقة من خلال استعراض الديناميات الأمنية الإقليمية، إلى أن العلاقات المغاربية تخضع لمسلسل مستمر من الأمننة، ذلك أن قضايا من قبيل نزاع الصحراء والحدود الملف الليبي وغيرها موجهة أساسا بالاعتبارات الأمنية المسنودة برغبة كل دولة، خاصة القطبين الإقليميين المغرب والجزائر تحقيق أكبر قدر من المكاسب الاستراتيجية، وهو ما يتم على حساب ضرورات التكامل الإقليمي الأمني الجماعي، خاصة في ظل محدودية فرص إحياء التشكيلات الأمنية والسياسية والاقتصادية المتمثلة في اتحاد المغرب العربي.

وضمن مستوى آخر، بحثت هذه الدراسة حدود التفاعل بين الأمن الإقليمي في المغرب العربي والأمن القومي العربي، والاعتبار الرئيسي الذي وجّه هذا النقاش كون الإقليمي المغاربي وبحكم بعده الجغرافي عن مراكز الثقل الاستراتيجية والتاريخية في العالم العربي في المشرق والشرق الأوسط والخليج، وكذا تباين ثقافته السياسية وبنيته الإثنية، اختلفت رؤيته ودرجة تفاعله مع القضايا العربية الكبرى مثل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وحروب الخليج، إذ لم تخضع هذه القضايا في الوعي الجماعي "المغاربي" لأي بعد وحدوي أو قومي، كما أن ارتدادات الفشل والانتكاس الداخلية لم تكن بنفس الحدة، حيث "نجحت" دول المغرب العربي من فصل ضرورات الأمن الداخلي عن واجبات الأمن القومي العربي.

وتبعا لذلك، باتت أعطاب "التدبير" الأمني في صيغته العربية سواء ضمن الجانب الإقليمي "الفرعي" أو القومي الجامع تمثل فشلا مزدوجا أو متبادلا. فالأمن القومي العربي الذي لم يأخذ في الحسبان الديناميات الأمنية الإقليمية في المغرب العربي والخليج والقرن الإفريقي وغيرها، ولم تواكب ترتيباته التحولات التي طرأت على مستوى التهديدات والمخاطر المحدقة به. كما أن تفرعات الأمن القومي العربي لم تساهم بأي شكل من الأشكال في دعم قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها

وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، واكتفت بإدخال المنطقة العربية في دورات لامتناهية من الصراع والتنافس والاستقطاب.

المراجع باللغة العربية:

الكتب

- سيدون، دايفيد. "أحلام وخيبات أمل: تركيبات ((المغرب)) بعد الاستعمار". في: علي عبد اللطيف أحميدة (محرر). ما بعد الاستعمار والقومية في المغرب العربي: التاريخ والثقافة والسياسة. ترجمة جمعة عمر بوكليب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
- الفيلالي، مصطفى وآخرون. تطور الوعي القومي في المغرب العربي ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1968.

المقالات:

- يايموت، خالد. " العلاقات المغربية الفرنسية :بداية التمايز والتنافس في إفريقيا". في: مورد زناسني (منسق). المغرب في محيطه الإفريقي: المجالات والرهانات الاستراتيجية الجديدة. وجدة : مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الرباط :جامعة محمد الخامس، معهد الدراسات الإفريقية،.2017

الأطروحات الجامعية:

- الأمين، أحمد ولد محمد. "السياسات الخارجية للدول العربية: دراسة مقارنة للمحددات وأنماط التفاعل". رسالة دكتوراه. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله. فاس. المغرب. 2015.

الإنترنت:

بوستي، توفيق، "مدرسة كوبنهاكن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن"، المعهد المصري للدراسات، 2019/03/22، شوهد في 2022/12/14، في: https://bit.ly/3lp7XT7J.

المراجع باللغة الأجنبية:

Books:

- Buzan, Barry. *People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations*. 1st ed. Brighton: Wheatsheaf, 1983.

- Buzan, Barry & Lene Hansen. *The Evolution of International Security Studies*. New York: Cambridge University Press, 2009.
- Buzan, Barry. & Ole Waever. *Regions and Powers: The Structure of International Security*. New York: Cambridge University Press, 2003.
- Buzan, Barry. Ole Waever & Jaap de Wilde. *Security: A New Framework For Anaysis*. Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1998.

Articles:

- Bonnefous, Marc. ‘‘Le Maroc, carrefour géopolitique.’’ *GÉPOLITIQUE*. N° 57. (1997), pp. 120-127.
- Dakhlallah, Farah. "The League of Arab States and Regional Security: Towards an Arab Security Community?. "*British Journal of Middle Eastern Studies*. Vol. 39. Issue. 3 (2012). pp. 393-412.
- Erdag, Ramazan. *Libya in the Arab Spring: From Revolution to Insecurity*. New York: Palgrave Macmillan, 2017.
- Hernando de Larramendi, Miguel. "Doomed regionalism in a redrawn Maghreb? The changing shape of the rivalry between Algeria and Morocco in the post-2011 era. "*The Journal of North African Studies*. Vol. 24, Issue. 3 (2019). pp. 506-531.
- H. Zoubir, Yahia. "Tipping the Balance Towards Intra-Maghreb Unity in Light of the Arab Spring. "*The International Spectator: Italian Journal of International Affairs*. Vol. 47. Issue. 3 (2012), pp. 83-99.
- Tawfik, Rawia. "North Africa: Can Common Security Challenges Promote Regional Integration?," in: Adebusuyi Isaac Adeniran & Lanre Olusegun Ikuteyijo (eds), *Africa Now!: Emerging Issues and Alternative Perspectives*. Gewerbestrasse: Palgrave Macmillan, 2018.

Internet:

- Abderrahim, Tasnim. & Faten Aggad. "Starting afresh: The Maghreb's relations with sub-Saharan Afric. "*Discussion Paper No 225*. ecdpm Making policies work. April 2018. Accessed 20/12/2022. At: https://bit.ly/3To5wwM.
- Abourabi, Yousra. & Julien Durand De Sanctis. "L'émergence de puissances africaines de sécurité: étude comparative. "*Etude de l'IRSEM No 44*. Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire. Avril 2016. Accessed 20/12/2022. at: https://bit.ly/36OaOYO.
- Ajami, Fouad. "Stress in the Arab Triangle. "*Foreign Policy*. No 29. Winter 1977-1978. Jstor. Accessed 18/12/2019, at: https://bit.ly/392SpJG.
- "Algeria and Its Neighbours. "*Middle East and North Africa Report*. International Crisis Group. October 2015. Accessed 13/12/2022, at: https://bit.ly/3LAzTOC.
- Bakrania, Shivit. "Libya : Border security and regional cooperation", *Rapid Literature review*, GSDRC Applied Knowledge Services, January 2014. Accessed on 11/12/2019, at: https://bit.ly/2M8Ys5J, pp. 10-11.
- Mohammed, Bahri. "Le conflit israélo-arabe vu du Maghreb". *Revue française de science politique*. 16e année. N° 4. (1966). accessed 25/12/2022, at : https://bit.ly/2QdPULW.

السياسة الخارجية الليبية تجاه المملكة المغربية 2000-2020

Libyan foreign policy towards the Kingdom of Morocco(**2020-2000**)

إعــداد

أ. يوسف خليفة يوسف ناعم

محاضر مساعد في العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة نالوت - ليبيا

الملخص:

تمثل السياسة الخارجية أحد أدوات الدولة في مجالها الخارجي وبيئتها الدولية ، تستهدف بأدواتها الدبلوماسية والاقتصادية على وجه الخصوص والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بينها وبين الشخوص الدولية تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية وتعزيز الأمن وترسيخ السيادة. وتعد مسيرة السياسة الخارجية الليبية تجاه المملكة المغربية تجسيدا لمفهوم السياسة الخارجية وأدوار أدواتها ووسائلها والتي تهدف إلى تحقيق التعاون الاقتصادي والأمني وتوثيق الروابط التاريخية، وخاصة في مجريات السياسة الخارجية الليبية تجاه المملكة المغربية في زمن النظام السابق ، بعد أن تم تجاوز جولات وصولات النزاع الذي بلغ ذروته عندما وقفت ليبيا موقفاً مؤيدا لجبهة البوليساريو ودعمتها بالمال والسلاح، وصولا إلى التوافق وتطبيع العلاقات بين ليبيا والمغرب وتنازل النظام الليبي السابق عن دعم ومساندة جبهة البوليساريو، لينخرط البلدان ليبيا والمغرب في خوض علاقات على كل المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، أما السياسة الخارجية الليبية تجاه المملكة بعد ثورة فبراير وسقوط النظام الليبي السابق، فقد اتسمت بالاضطراب وعدم الاستقرار نظراً لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية وتفاقم التدخل الدولي في القضية الليبية، مما أثر على السياسة الخارجية الليبية وأدواتها ووسائلها، مع بروز دور إيجابي لسياسة مغربية تجاه القضية الليبية أفرز إتفاق "الصخيرات" بالإضافة إلى رعاية الحكومة المغربية وذلك بتوجيه ورعاية من الملك محمد السادس لجولات من الحوار أدت إلى تحقق نوع من الاستقرار في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الليبية، الإتفاقيات، الأزمة الليبية، الدولة الليبية الجديدة، الدبلوماسية المغربية.

Abstract :

policy represents one of the state's tools in its external field and its international environment. It aims, with its diplomatic and economic tools in particular, and the agreements and treaties concluded between it and international figures, to achieve political and economic gains, enhance security and consolidate sovereignty..The course of Libyan foreign policy towards the Kingdom of Morocco is an embodiment of the concept of foreign policy and the roles of its tools. And its means, which aim to achieve economic and security cooperation and to document historical ties, especially in the course of Libyan foreign policy towards the Kingdom of Morocco during the time of the former regime, after the rounds and arrivals of the conflict, which reached its climax when Libya took a position in support of the Polisario Front and supported it with money and weapons, had been overcome, leading to consensus. The normalization of relations between Libya and Morocco and the former Libyan regime's relinquishment of the support and backing of the Polisario Front, so that the two countries, Libya and Morocco, would engage in relations at all political, economic, security and cultural levels. to the deterioration of conditions Political and security issues and the exacerbation of international interference in the Libyan issue, which affected the Libyan foreign policy, its tools and means, with the emergence of a positive role for Moroccan policy towards the Libyan issue. The" Skhirat "agreement was produced, in addition to the Moroccan government's sponsorship, under the guidance and sponsorship of King Mohammed VI, for rounds of dialogue that led to A kind of stability has been achieved in Libya.

Keywords: Libyan foreign policy, agreements, the Libyan crisis, the new Libyan state, Moroccan diplomacy.

المقدمة :

لو تتبعنا السياسة الخارجية لأي دولة من دول العالم لوجدنا بكل تأكيد ان هذه السياسة ترتكز على معطيات عدة وأسس لابد من الاعتماد عليها في تحقيق مصالح الدولة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية واستنادا الى ما سبق ذكره فان السياسة الخارجية الليبية لا تختلف عن غيرها من الدول واذا ما اردنا تحديد السياسة الخارجية الليبية بشكل عام باعتبارها سلوكيات موجه الى المحيط الخارجي أو مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة الليبية اتجاه البيئة الدولية لتحقيق أهدافها ، فان السلوك الخارجي للدولة الليبية منذ استقلالها لم يكن واحدا فقد اختلف من نظام الى اخر ومن بيئة دولية الى أخرى وبقراءة لهذه السياسة من منظورها العربي سيتضح لنا أنها اعتمدت على ثوابت مهمة كان لها الدور الفاعل في تعزيز العلاقات الليبية العربية على مختلف المستويات ويعتبر موضوع السياسة الخارجية الليبية من المواضيع الهامة في العلاقات الدولية .

إن مسالة تحديد الأهداف الخارجية للدولة من أهم المسائل التي يمكن أن تثير عددا من أوجه الخلاف بين المكونات الرئيسة لأية دولة خاصة بين المكونات السياسية والاجتماعية والمناطق التي يتكون منها المجتمع السياسي ولهذا من المهم الإشارة الى وجود مصادر متفق بشأنها فيما يتعلق بأهداف الدولة على صعيد سياستها الخارجية ، وإن أهم مصادر أهداف الدولة في سياستها الخارجية ، هو ما تعلنه دساتيرها وما يحتويه تاريخها وما يمكن أن ينبثق من قوانينها والعرف السائد لديها ومن توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

أما بالنسبة لمسألة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للدولة فانها تختلف من دولة الى أخرى وسنحاول في هذا البحث أو هذه الدراسة الحديث عن السياسة الخارجية الليبية في نظام معمر القذافي وبعد سقوط هذا النظام في عام 2011م ومعرفة أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

الواقع أن للعلاقات الليبية المغربية أهمية خاصة ، سواء بالنسبة لطرفي العلاقة أو بالنسبة الى للنظام الإقليمي العربي والقارة الافريقية بشكل عام ،الامر الذى يتوجب معه بناء هذه العلاقات على الأسس التي تحقق المصالح المشتركة للبلدين ، والمصالح الاستراتيجية للامة العربية والقارة الافريقية ، فعلى الرغم من الروابط التاريخية التي تربط هذين القطرين على الاصعدة ، فان العلاقات بينهما شهدت حالة من التدهور ، ولكن سرعان ما عادت العلاقات الى وضعها الطبيعي ،لقد مرت العلاقات بين ليبيا والمغرب بمراحل من الانفراج والتوتر بين الحين والأخر .

ـ أهمية الدراسة:

1- تأتي هذه الدراسة على أساس اهتمامات الباحث بالقضايا القومية التي تهم كل فرد من أمتنا العربية وربما أن الوحدة المغاربية هي خطوة كبيرة على طريق التكامل العربي.

2- التعرف على الإنفراج والتطور الذى شهدته العلاقات الليبية المغربية في فترات

لاحقة خلال عقد الألفيات وبعد وفاة الملك الحسن الثاني واعتلاء عرش المملكة نجله الملك محمد السادس

.

3- محاولة اثراء المكتبة العلمية بالمعلومات والبيانات المتعلقة بالسياسة الخارجية الليبية تجاه دولة المغرب.

- أهداف الدراسة:

1- تهدف الدراسة الى مقارنة السياسة الخارجية الليبية بين فترتين زمنتين مختلفتين.

2- توضيح أهم إنجازات السياسة الخارجية الليبية في هذا المجال.

3- بيان طبيعة السياسة الخارجيَّة الليبِّية.

- مشكلة الدراسة:

تشير مشكلة الدراسة إلى الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الليبية تجاه المملكة المغربية، خصوصا بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للدولتين المغاربيتين سواء في محيطهما الإقليمي أو على المستوى العالمي، والعلاقات المتينة التي تربط البلدين على الرغم من الأزمات القليلة التي شابت هذه العلاقات، والتي تم تجاوزها فيما بعد ، حيث تشهد علاقاتهما اليوم على كل الأصعدة تطورا ملموسا وملحوظا.. لتبرز التساؤلات التالية:

س1 / بإعتبار الدولتين تحظيان بأهمية متزايدة إقليمياً ودوليا، ماهي آفاق السياسية الخارجية الليبية تجاه المملكة المغربية؟

س 2/ بالنظر إلى الزخم الذي شهدته السياسة الخارجية تجاه المغرب في ظل النظام السابق ، مالذي تغير بعد سقوط هذا النظام، ودخول ليبيا في أطوار سياسية جديدة؟

س3/ ماهي الرؤية المستقبلية للسياسة الخارجية الليبية تجاه المملكة المغربية بعد سقوط نظام معمر القذافي؟

فرضية الدراسة:

شهدت السياسة الخارجية الليبية تجاه المملكة المغربية تطورا متزايداً في ظل النظام السابق، خاصة بعد تجاوز الخلافات وشكلت هذه الخلفية رصيداً وذخرا لعلاقات استراتيجية متماسكة في ظل العهد الجديد .

ـ منهجية الدراسة:

تتطلب الدراسة الاستعانة بأكثر من منهج للتمكن من الوصول الى الوصول الى النتائج المستهدفة، وإختبار الفروض علمياً ، وتحقيق أهداف الدراسة ، لذا تم الاستعانة بالمناهج التالية .

1ـ المنهج التاريخي :

يفيد الاستقراء التاريخي والاطلاع على مجموعة من المصادر التراثية وتحليلها الوقوف على الظواهر التي سبقت الفترة الزمنية للدراسة للإشارة إلى ما وقع من وقائع وأحداث في الفترة المحددة للدراسة حتى نتمكن من توظيف المعلومات التاريخية لصالح الدراسة ، وبالتالي تكتمل الصورة لدينا في نهاية المطاف بشكل كامل بماضيها وحاضرها وتكون رسم لأفاق المستقبل .

2ـ منهج التحليل المقارن:

من خلاله يتم إجراء الدراسات بكفاءة واثراء نتائجها ، اذ يعتمد هذا المنهج على الدراسات التحليلية والتأصيلية الشاملة لمختلف جوانب الظاهرة المدروسة ، وعلى اعتبار الدراسة محددة بفترة زمنية معنية .

3ـ المنهج الوصفي:

نقوم من خلاله بوصف الظاهرة والاحداث التي تعرضت لها العلاقات الليبية المغربية في فترتين مختلفتين للوصول الى نتائج الدراسة .

الدراسة تقوم بالتعرف على السياسة الخارجية الليبية في فترة نظام القذافي وبعد سقوط نظامه.

ـ حدود الدراسة:

1ـ الإطار المكاني للدراسة هي دولة ليبيا.

2ـ الاطار الزمني تشمل الدراسة الفترة من 2000 الى عام 2020 .

ـ مصادر الدراسة:

يستعين الباحث بنوعين من مصادر المعلومات والبيانات وهي المصادر الأولية والثانوية وذلك على النحو الاتي:

1- **مصادر أولية:** تتمثل في الوثائق والقرارات والتصريحات السياسية التي لها علاقة بموضوع الدراسة .

2- **مصادر ثانوية:** تشمل الكتب والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة.

- الدراسات السابقة:

1- خالد مصباح مرزوق الحسناوي ، العلاقات الليبية المغربية 1975- 2005 رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس 2008 م.

2- بشير صالح بشير، السياسة الخارجية الليبية وإقامة الاتحاد الافريقي 1969 - 2001 م رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس 2002 م.

3- عبد المجيد خليفة الكوت ، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة ، منشورات دار النهضة العربية ، القاهرة 2003 .

4- ايمان صابرمحمد عامر ، السياسة الخارجية الليبية تجاه بلدان أمريكا اللاتينية دراسة تحليلية للتحديات والفرص 1999- 2009م رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس، 2013 م.

5 - مبروكة عبدالسلام مهاجر ، السياسة الخارجية الليبية دراسة تحليلية لتحول ليبيا من العقوبات الى الاندماج في المجتمع الدولي ، 1991- 2010 م رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس، 2011 م.

6- سالم حسين عمرو البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية دراسة نظرية - تطبيقية في المفاهيم والاهداف والعوامل والوسائل 1977-1997 م.

7- محمد رجب قدح ، السياسة الخارجية الليبية اتجاه الاتحاد الافريقي نموذج الاتحاد الافريقي رسالة ماجستير غير منشورة ، منشورات جامعة الشرق الأوسط ،2020م.

- تقسيمات الدراسة :

- مقدمة

- المبحث الأول : ماهية السياسة الخارجية الليبية .
- المبحث الثاني : السياسة الخارجية الليبية تجاه المغرب في عهد القذافي.
- المبحث الثالث : السياسة الخارجية الليبية تجاه المغرب في عهد فبراير.
- الخاتمة
- مراجع البحث.

المبحث الأول : ماهية السياسة الخارجية الليبية .

لو تتبعنا السياسة الخارجية لأى دولة من الدول لوجدنا بكل تأكيد أن هذه السياسة لهذه الدول ترتكز على معطيات عدة و أسس لابد من الاعتماد عليها لتحقيق مصالح الدولة على كافة الأصعدة السياسية و الاقتصادية و العسكرية، و استنادا إلى ما سبق قوله فإن السياسة الخارجية الليبية لا تختلف عن غيرها.[1] و بقراءة لهذه السياسة فإنها جاءت واضحة المعالم مند قيام سبتمبر 1969م فقد مرت السياسة الخارجية الليبية بعدة مراحل ، حيث انتهجت الدولة الليبية الجديدة عقب سبتمبر سياسة خارجية نشطة ، فتبنت ليبيا مبدأ قضية الحرية و السلام و ذلك من خلال الوقوف بجانب الاقليات المضطهدة ، وقد اعتمدت على تبنى موقف الالتزام بتطبيق سياسة عدم الانحياز ، كما تبنت ليبيا اتجاها آخر وهو الاهتمام بالجانب الافريقي * و دعمت الدول الإفريقية قدر امكانياتها ** رغبة منها لمواجهة الاستعمار والصهيونية و العنصرية ،وفى محور آخر من محاور السياسة الخارجية الليبية طرحت ليبيا عدة مشاريع وحدوية كثيرة جدا مع العديد من الأقطار العربية ؛ منها ما كان بشكل ثنائي ، أى : وحدة بين ليبيا و دولة عربية اخرى ،و منها ما كان بشكل أوسع اى بين ليبيا ودول اخرى ، ومن جانب آخر اهتمت ليبيا سياسة دعم الدول الأفريقية ماديا عن طريق قروض منحتها لبعض الدول الأفريقية ، و اقامت شركات ثنائية مختلطة بين ليبيا و عدد من الدول الأفريقية ؛ و كذلك فإن توجه ليبيا للفضاء الأفريقى مند منتصف التسعينيات جاء نتيجة عدم قبول ليبيا للدور العربي حيال صراعها مع الغرب ،حيث رأت فيه محدودية وعدم جدية في المواقف العربية

---

[1] - سليمان محمد منصور ، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الافريقية 1990- 200، الطعبة الأولى : 2005 .

* اهتمت الدولة الليبية عقب سبتمبر منذ اليوم الاول لقيامها بالتعاون بينها وبين الدول الافريقية ودعمها وفي مختلف ينية فقد قدمت ليبيا مساعدات عديدة تمثلت في مبالغ كبيرة خصصت لبناء المدارس والمستشفيات والمساجد والمكتبات اضافة الي ذلك فقد تبنت ليبيا فكرة تأسيس المؤسسات الاقتصادية والمالية مثل الشركات والمصارف الشتركة مع مختلف الاقطار الافريقية ومنها الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية والمصرف العربي الليبي الخارجي . وللمزيد حول هذا الموضوع انظر صبحي قنوص ، احمد عويدات ، ليبيا الثورة في عشرين عاما 1969 - 1989 (طرابلس : منشورات اللجنة الشعبية العامة للاعلام والثقافة ، 1989) ص ص 167- 172 .

** حسب الاحصائيات الليبية الرسمية فانه تم توقيع 171 اتفاقية تعاون مع الدول الافريقية خلال السبعينات شملت مختلف اوجه التعاون الاستراتيجي الاقتصادي والفني ، بالاضافة الي61 اتفاقية في فترة الثمانينيات وارتبطت ليبيا في علاقتها مع دول غرب افريقيا مع مايقرب من 14 دولة في مناطق غرب افريقيا وقد قدمت ليبيا مساعدات لغينيا على شكل قروض بهدف دعم مشروعات التنمية قدرت 3 ،26 مليون دنيار ليبي كما قدمت ليبيا مساعدات مالية الي النيجر بلغ حجمها مايزيد عن مليار فرنك افريقي . وللمزبد حول هذا الموضوع انظر عبد المجيد خليفة الكوت ، السياسة الخارجية الليبية (القاهرة : منشورات دار النهضة العربية ، 2003) ص ص 16 - 20 .

لمساندة ليبيا ، حيث اعتبرت التزام العرب بالعقوبات عليها كفيل بأن يجعل الدبلوماسية الليبية تصرف نظرها واهتمامها عن العرب ، لتتجه نحو فضاء قد يؤمن لها مساحة كبيرة للمناورة من قبل الدبلوماسية الليبية فقد حققت هذه الدبلوماسية خطوات ملموسة على مستوى القارة في خلق كيانين هما : الاتحاد الافريقى* وتجمع دول الساحل و الصحراء**وقد واجهت ليبيا بعض المشاكل منها مشكلة لوكربى و نتيجة للجهود التي قامت بها بعض الأطراف ثم التوصل إلى حل هذه القضية ، أما في نهاية التسعينيات فقد شهدت السياسة الخارجية الليبية تحولات كبيرة في علاقاتها الدبلوماسية ؛ حيث أعادت ليبيا علاقاتها الدبلوماسية مع كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ؛ وشهدت هذه العلاقات الكثير من الزيارات المتبادلة بين ليبيا و هذه الدول، ويعتبر موضوع العلاقات العربية العربية الافريقية من الموضوعات المهمة التي كان يجب أن يوجه اليها الاهتمام ذلك لان القارة الافريقية تشكل عمقا استراتيجيا للوطن العربي منذ القدم ومن هنا كانت الدعوة الجديدة لمد جسور التعاون والارتباط بين العرب والافارقة [1].

1ـ مصادر السياسة الخارجية الليبية .

عند النظر في مصادر السياسة الخارجية الليبية مند قيام الثورة عام 1969 يمكن حصر بعض المصادر الملموسة و التي يمكن الاعتداد بها و اعتبارها مصادر اساسية للسياسة الخارجية الليبية ؛ و هي في الغالب وثائق تضمنت مجموعة من المبادى العامة و الأهداف القومية .[1] و في ما يلى عرض مختصر لأهم المصادر الأولية للسياسة الخارجية الليبية

اولا : البيان الأول للثورة .

* الاتحاد الافريقى . خلال قمة سرت التي عقدت في 9-9-1999 قرر المجتمعون إنشاء الاتحاد الافريقى وفقا لاهداف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و خلال القمة التي عقدت بالتوجو في شهر يوليو 2000 ثم اعتماد القانون التاسيسى للاتحاد الافريقى ، وفى شهر مارس 2001 عقدت القمة الاستثنائية لرؤساء و حكومات دول منظمة الوحدة الإفريقية في مدينة سرت بليبيا للتوقيع على القانرن التاسيسى للاتحاد الافريقى ، ويجمع هذا الاتحاد ثلاثة وخمسين دولة افريقية و يتكون الاتحاد الافريقى من ثلاثة وثلاثون مادة .للمزيد حول هذا الموضوع انظر سالم محمد الزبيدى ، الاتحاد الافريقى في ظل النظام الدولى ،(طرابلس : منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة ، 2006) ، ص 13.

[1] عبد المجيد خليفة الكوت ، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة (القاهرة ، منشورات النهضة العربية ، القاهرة) ص 5.

(1) سالم حسين عمر البرناوى ، السياسة الخارجية الليبية دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم و الأهداف و العوامل و الوسائل 1977 - 1997 (بنغازى : منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، 2000) ، ص ص 57 - 58 .

هذا البيان اعلنته الثورة في اليوم الاول من سبتمبرسنة 1969م و قد تضمن ثلاثة مبادى رئيسية ارتضتها الثورة كمبادى تسير على خطاها الدولة في شكلها الجمهورى الجديد هي الحرية و الوحدة و العدالة الاجتماعية .[2]

ثانيا : الاعلان الدستورى .

لقد صدر الإعلان الدستورى عن مجلس قيادة الثورة يوم 11- 12 - 1969 بوصفه اعلانا دستوريا مؤقتا إلى حين إصدار الدستور الدائم ، و ذلك كما جاء في نص المادة السابعة والثلاثين من الإعلان الدستورى ذاته *، إن اللجوء إلى الإعلان الدستورى واعتباره مصدرا من مصادر السياسة الخارجية الليبية أمر تقتضيه حقيقة أن هذا الإعلان قد استند إليه في اعلان قيام سلطة الشعب ، كما أنه أول وثيقة تحدد شكل النظام السياسي الجديد الذي أقيم بعد قيام الثورة عام 1969م.[1]

ثالثا : إعلان قيام سلطة الشعب .

لقد تضمن اعلان قيام سلطة الشعب الذي صدر بمدينة سبها في 2 مارس 1977* بعض المبادى العامة المتعلقة بالسياسة الخارجية ؛ و التي يجب أن تكون مصدرا من مصادر السياسة الخارجية الليبية ؛ و من هذه المبادئ التمسك بالحرية والاستعداد للدفاع عنها والالتزام بتحقيق الوحدة العربية الشاملة ، و التبشير بعصر الجماهير .[2]

رابعا : الوثيقة الخضراء لحقوق الانسان في عصر الجماهير .

لقد صدرت الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان في 12 - 6 - 1988 في سبعة وعشرين مبدأ، و بعض هذه المبادئ تعتبر من الاسس الهامة للسياسة الخارجية الليبية وهذه المبادئ كما هو واضح عند قراءتها و

---

[2] المرجع نفسه ، ص 59.

* تقول المادة السابعة و الثلاثون من الاعلان الدستورى (يبقى هذا الاعلان الدستورى نافذ المفعول حتى يتم اصدار الدستور الدائم ولا يعدل الا باعلان دستورى اخر من مجلس قيادة الثورة اذا راى ذلك ضروريا وفق مصلحة الثورة) .

[1] المرجع نفسه ، ص 59.

* اهم ما جاء به هذا الاعلان . (اولا ـ يكون الاسم الرسمى لليبيا الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
ثانيا ـ القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
ثالثا ـ السلطة الشعبية هى اساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية فالسلطة للشعب ولاسلطة لسواء ،ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام ،ويحدد القانون نطام عملها .
رابعاـ الدفاع عن الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنة ،وعن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب وتسليحه ، وينظم القانون طريقة اعداد الاطارات الحربية والتدريب العسكري العام) .

[1] المرجع نفسه ، ص 60.

تحليلها تتعامل مع البيئة الدولية ، وتخاطب المجتمعات الخارجية و تلزم أصحابها بمجموعة من القواعد التي يجب الالتزام بها عند صياغة السياسة الخارجية وإصدار القرارات المتعلقة بها .[3]

خامسا : قرارات المؤتمرات الشعبية .

منذ قيام سلطة الشعب في ليبيا في 2 مارس 1977 و اعتماد أسلوب المؤتمرات الشعبية الأساسية في اتخاذ القرارات و اعتبارها المصدر الأساسى للسياسات العامة في ليبيا، فإن قرارات المؤتمرات الشعبية المصاغة في مؤتمر الشعب العام و المتعلقة بالسياسة الخارجية تعتبر من أهم مصادر السياسة الخارجية الليبية .[4]

سادسا : توجيهات معمر القذافي .

إتخذت المؤتمرات الشعبية خطوة أخرى باعتبار توجيهات معمر القذافي مصدرا من مصادر السياسة العامة عندما أصدرت قرارا في شهر مارس 1989م و قد تم تاكيد هذا التوجه على اعتبار توجيهات معمر القذافي أحد مصادر السياسة الخارجية الليبية في القرارات التي أصدرتها المؤتمرات الشعبية في دورة انعقادها العادي الثاني لعام 1989م والتي صاغها مؤتمر الشعب العام في دورة انعقاده العادي السادس عشر لعام 1990م واضافة إلى هذه المصادر التي قد تسمى بالمصادر غير التقليدية للسياسة الخارجية الليبية فهناك مصادر تقليدية أخرى ، فالدين الإسلامي و التاريخ و الموقع الجغرافى لليبيا و الثقافة السائدة في المجتمع كلها مصادر هامة يجب اللجوء اليها عند صياغة السياسة الخارجية للدولة.[1]

2- اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الليبية

تعتبر مسالة اتخاذ القرارات و صياغة السياسات الخارجية من أهم المشاكل التي تواجه الدارسين و الباحثين، ذلك أن هذه المسالة يكتنفها الغموض و عدم الوضوح من جوانب كثيرة ، و فيما يتعلق باتخاذ القرارات في السياسة الخارجية الليبية فإنه و مند قيام الثورة في سبتمبر 1969م كان مجلس قيادة الثورة هو صاحب الاختصاص في هذا الشان ، و بعد قيام المؤتمرات الشعبية و مؤتمر الشعبى العام أصدر هذا المؤتمر في عام 1976 م قرارات تحت بند السياسة الخارجية جاء فيه بتفويض مجلس قيادة الثورة في رسم السياسة الخارجية و لكن هذا التفويض لم يستمر طويلا، ففى 2 مارس 1977م تم إعلان قيام سلطة الشعب و التي أكدت في مضمونها على أن السلطة الشعبية المباشرة هي اساس النظام السياسي في ليبيا ،

---

(2) المرجع نفسه ، ص ص 60 - 62 .

(3) المرجع نفسه ، ص 62.

(1) المرجع نفسه ، ص ص 59- 64.

فالسلطة للشعب و لا سلطة لسواه ، [2] و عندما صدر القانون رقم 9 لسنة 1984م * في شان تنظيم المؤتمرات الشعبية حددت المادة الخامسة من هذا القانون الاختصاصات الأساسية للمؤتمرات الشعبية الأساسية و قد تأكد بهذا القانون أن صاحب الاختصاص في صياغة السياسة الخارجية الليبية و متخذ قراراتها هي المؤتمرات الشعبية الأساسية و مؤتمر الشعب العام بوصفه ملتقى لصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ، أما فيما يتعلق بتعيين السفراء و إستقبال المبعوثين الأجانب فقد ظلت وبحسب القانون من ضمن اختصاص اللجنة الشعبية العامة وأمناء الخارجية .

3- أهداف السياسة الخارجية الليبية .

يقصد بالهدف هنا الغاية التي تسعى الدولة الى تحقيقها في المجال الدولي ، ومن هنا تكمن الصعوبات في تحديد الأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها دوليا ، حيث ان ما يعتبر هدفا اليوم قد يكون وسيلة غدا ، أو ما هو هدف الان قد يكون أساسا أو مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية للدولة ، وعند دراسة السياسة الخارجية لأية دولة لابد من معرفة الوسائل المتوفرة للدولة ومدى إمكانية استعمالها ، ومن وسائل السياسة الخارجية التي عادة ما تكون متوفرة للدولة الدبلوماسية والتحالف والمساعدات الخارجية والحرب ، الا ان استعمال هذه الوسائل يعتمد على عوامل عديدة من أهمها القيادة ومدى حسن توظيف صانعي القرارات لهذه الوسائل في تنفيذ خطط السياسة الخارجية باتجاه تحقيق أهداف الدولة الخارجية .[1]

عند الحديث عن مصادر السياسة الخارجية الليبية يمكن الإشارة إلى مجموعة من المصادر التي تعلن عن مجموعة من أهداف ليبيا في المجال الخارجي، و التي يمكن حصرها في الحرية و الأمن القومى و الوحدة و نشر فكر النظرية العالمية الثالثة .[2]

فالحرية قيمة انسانية عالية و عندما قامت سبتمبر 1969 أشار البيان الأول للثورة إلى تحرير ليبيا من ظلام العصور ، و أعلن البيان الأول عن قيام الجمهورية الصاعدة و السائرة في طريق الحرية ، و جاءت المادة الأولى من الإعلان الدستورى* لتقول " إن ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة ، السيادة فيها

---

(2) المرجع نفسه ، ص ص 65 -66 .

* للمزيد حول هذا الموضوع انظرأمانة مؤتمر العشب العام ، القوانين واللوائح والقرارات ذات العلاقة بسلطة الشعب ، الجزء الاول ، الادارة العامة للقانون ، 1988 .

[1] خالد مصباح مرزوق الحسناوي ، العلاقات الليبية المغربية 1975- 2005 رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس 2008 م.ص 15

(2) المرجع نفسه ، ص 71 .

* تقول المادة الاولى من الاعلان الدستورى (ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة ، السيادة فيها للشعب ، وهو جزء من الامة العربية وهدفه الوحدة العربية الشاملة واقليمها جزء من افريقيا وتسمى الجمهورية العربية الليبية) .

للشعب "، وفي إعلان قيام سلطة الشعب في 1977م جاءت الحرية ** كأحد المبادئ الهامة التي سعى الإعلان لتأكيدها وقد زادت الوثيقة الخضراء لحقوق الانسان في عصر الجماهير التي صدرت عن مؤتمر الشعب العام في 12 - 6 - 1988 من عمق التزام الشعب الليبى بقضية الحرية والنضال في سبيلها و الدفاع عن المضطهدين من أجلها .[3]

و أما قضية الأمن القومى لليبيا فإن ليبيا كدولة لها أن تتخذ من الاجراءات المناسبة للحفاظ على كيانها و مصالحها في الحاضر و المستقبل .[4]

و أما قضية الوحدة فليس هناك في أدبيات الثورة الليبية و الخطاب السياسي لليبيا من موضوع حظى بالاهتمام كموضوع الوحدة العربية ، و ليس هناك على ساحة الوطن العربي من جهة دخلت في تجارب وحدوية بمثل العدد و التجارب التي دخلتها و جربتها ليبيا .[1]

وأما قضية نشر فكر النظرية العالمية الثالثة فقد أقرت المؤتمرات الشعبية في قرارات صاغها مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادى الرابع لعام 1978 العمل على نشر النظرية العالمية الثالثة ؛ و كذلك نشر الدين الإسلامى .[2]

المبحث الثاني : السياسة الخارجية الليبية تجاه المغرب في عهد معمر القذافي.

إن السياسة الخارجية لأي دولة ماهي الامجموعة أهداف ومبادئ تقرها الدولة لنفسها وتسعى لتنفيذها والتي تعكس مصالحها الوطنية فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وهي تعبير عن موقف الدولة واتجاهاتها وتعاملها مع المشاكل الدولية.[1] وترتبط ليبيا بعلاقات متينة ومتطورة مع العديد من الدول العربية والدول الصديقة سواء على المستوى الثنائى أو متعدد الأطراف في إطار العمل العربى المشترك ، و لقد أصبحت ليبيا في مقدمة الدول الساعية إلى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، و أيضا توثيق العلاقات الدائمة بين الشعوب ، و قد سعت ليبيا بما في وسعها للقيام بكل ما من شأنه تحقيق أهداف السياسة الخارجية الليبية و رعاية مصالحها العليا و ترسيخ دورها الرائد وتفعيل مبادراتها و إسهاماتها البناءة على كل صعيد ، انطلاقا من ذلك على دعم علاقات التعاون الثنائى مع مختلف الدول

---

(3) المرجع نفسه ، ص 73 .
(4) المرجع نفسه ، ص 93 .
(1) المرجع نفسه ، ص 116 .
[1] مبروكة عبدالسلام مهاجر ، السياسة الخارجية الليبية دراسة تحليلية لتحول ليبيا من العقوبات الى الاندماج في المجتمع الدولي ، 1991- 2010 م رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس، 2011 م . ص 8

الشقيقة و الصديقة و تعزيز الروابط المشتركة بين الدول خدمة لمصالحها المشتركة ، وفى هذا الإطار شهدت العلاقات الليبية المغربية تطورا كبيرا في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الصحية والأمنية وكذلك استمرار التنسيق في مواقف البلدين حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وفى هذا الإطار ثم توقيع العديد من الاتفاقيات بين ليبيا والمغرب في شتى المجالات حرصا من القيادتين على توثيق العلاقات العربية ـ العربية و دعم لمسيرة اتحاد المغرب العربى رغم بعض الصعوبات التي تواجه هذا الاتحاد، مثل : مشكلة الصحراء الغربية وغلق الحدود البرية بين المغرب و الجزائر بسبب دعم الجزائر لجبهة البوليساريو للاستقلال عن المغرب ، و قد عملت ليبيا بكل ما تمتلك من وسائل و امكانيات لتوثيق العلاقات مع المملكة المغربية .

و ترتبط ليبيا مع المملكة المغربية بعدد اثنين و ثلاثين اتفاقية تعاون في مختلف المجالات الاقتصادية ، و العلمية ،و الثقافية و الصحية، و غيرها ، و كذلك ترتبط ليبيا مع المغرب بعدد خمسة و اربعين محضر اجتماع و اتفاق شملت مختلف مجالات التعاون بين البلدين.

أولا : تطور العلاقات الليبية المغربية في المجال السياسي.

1 ـ الا تفاقية القنصلية الموقعة بين ليبيا و المغرب.*

في اطار التعاون العربي المشترك عملت السياسة الخارجية الليبية على تحسين العلاقات مع المملكة المغربية في مختلف المجالات ورغبة من البلديين في توثيق العلاقات وتطوير التعاون الشامل بين البلدين ، و تجسيدا لمبادئ العمل العربى المشترك داخل جامعة الدول العربية اتفق البلدان على توقيع اتفاقية قنصلية و تتكون هذه الاتفاقية من اثنين و آربعين مادة .

تنص المادة الأولى من الاتفاقية المذكورة على تحديد معانى المصطلحات القنصلية وتعريفها مثل البعثة القنصلية ورئيس البعثة و أعضاؤها و مبانى البعثة القنصلية ؛ وتهدف هذه المادة إلى وضع آلية وقائية لحماية أعضاء البعثة القنصلية من أى انتهاكات قد تعرقل عمل أعضاء البعثة ؛ كذلك يعمل هذا على تعزيز العلاقات بين البلدين ، أما الفصل الثانى من الاتفاقية القنصلية وهويضم المواد من المادة الثانية حتى الثامنة ؛ و تدور جميع هذه المواد السالفة الذكر حول إنشاء البعثات القنصلية وتعيين أعضائها ، و

* ثم توقيع هذه الاتفاقية بمدينة سرت الليبية بتاريخ 2- 4 - 1997 بين الجماهيرية و المغرب و تدور هذه الاتفاقية حول المجال القنصلوالتعاون بين الدولتين في هذا المجال ،و تتكون الاتفاقية من اثنين و اربعين مادة و للمزيد حول الموضوع انظر الاتفاقية القنصلية بين ليبيا والمملكة المغربية ، إدارة التعاون ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، طرابلس .

هي جميعها إجراءات عملية و كما جاء في المادة الثانية فقرة 1 من الاتفاقية " لا تنشا بعثة قنصلية في الدولة الموفدة اليها الا بموافقة تلك الدولة ".[1]

أما الفصل الثالث من الاتفاقية القنصلية الموقعة بين ليبيا و المغرب فهو يجمع المواد من المادة التاسعة حتى المادة السابعة عشرة ، وتناولت هذه المواد جميعها عملية التسهيلات والمزايا ؛ و الحصانات الخاصة بالبعثات القنصلية ؛ و تعمل هذه المواد على توضيح المزايا و الحصانات التي يتمتع بها أعضاء البعثة القنصلية في الدولة الموفدة إليها ،وكذلك تقوم الدولتان بتقديم كل التسهيلات لأعضاء البعثات القنصلية كى يقوم هؤلاء الاعضاء بعملهم ، أيضا هناك بعض الحصانات التي توفرها هذه الاتفاقية لأعضاء البعثة القنصلية وكما جاء في المادة الرابعة عشر فقرة 1 " يتمتع بالحصانة الشخصية الأعضاء القنصليون و أعضاء أسرهم الذين يعيشون في كنفهم ، كما لا يجب أن يكونوا عرضة للاعتقال أو أى نوع من أنواع الاحتجاز بأى شكل من الأشكال إلا في حالة جناية خطيرة ، و بعد صدور قرار نهائى من السلطة القضائية المختصة ".[1]

أما الفصل الأخير من الاتفاقية المذكورة فإنه يتناول قضية الوظائف القنصلية حيث أن لأعضاء البعثة القنصلية وظائف يقومون بها في إطار مزاولة مهامهم القنصلية ، وتشمل هذه الوظائف مساعدة رعايا بلدهم و احصا ئهم و تجديد جوازات سفرهم وأيضا إصدار تأشيرات سفرلهم ، و كذلك مساعدة رعاياها في السفر في حالة بعض المشاكل القضائية يحق للموظفين القنصليين زيارة أحد رعايا دولتهم في السجون لمعرفة المشكلة و حلها بالطرق القانونية .

يرى الباحث إن هذه الاتفاقية التي قمنا بشرحها و لو بشيء من التفصيل إنما تدعم العلاقات الثنائية بين ليبيا و المغرب و تساعد البلدين على تطوير هذه العلاقات إلى الأفضل وهذا ما يساعد المواطنين على التنقل والاقامة والعمل في البلدين وتشجع التعاون في كافة المجالات .

2 .الاتفاقية الموقعة بين ليبيا والمغرب في المجال الأمني.

رغبة من البلدين في مكافحة الجريمة المنظمة وجرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات و تعميق التعاون في المجال الأمني وقع البلدين عدة اتفاقيات في المجال الأمني وهي كما يلي:

1- اتفاقية أمنية بين ليبيا والمملكة المغربية* .

---

[1] المرجع نفسه ، ص 6 .

تهدف هذه الاتفاقية الأمنية إلي منع الجرائم المنظمة بمختلف أشكالها والعمل علي منع تسلل المجرمين أو إقامتهم بالبلدين، وتتخذ ليبيا والمغرب كافة الإجراءات الرادعة لمنع هؤلاء المجرمين من تصدير المنشورات و المطبوعات بكافة أنواعها ضد سلامة البلدين،ويعمل البلدان علي تبادل المعلومات والخبرات بهذا المجال ، كذلك تبادل القوانين والأنظمة واللوائح المتعلقة بأنشطة أمانة الأمن العام بليبيا ووزارة الداخلية بالمغرب والعمل قدر الإمكان علي توحيد القوانين والأنظمة ذات العلاقة ؛ وأيضاً تتعاون الدولتان في تدريب العناصر الأمنية من خلال دورات تدريبية مشتركة.

2ـ اتفاقية بشأن مساعدة الأشخاص المعتقلين أو المحبوسين ونقل المحكوم عليهم إلي وطنهم بين ليبيا والمملكة المغربية *.

رغبة من البلدين في مساعدة رعاياهما الموجودين رهن الاعتقال أو الحبس في إحدي الدولتين صادقت ليبيا والمغرب علي هذه الاتفاقية وهي تعزز العلاقات المتينة بين الشعبين الشقيقين ، وتقوم هذه الاتفاقية علي مساعدة المحبوسين والمتعلقين في أحدى الدولتين ونقلهم إلي بلادهم لقضاء حبسهم فيها ؛ ويقوم قنصل الدولة بمساعدة رعايا دولته من خلال التحدث إليهم والدفاع عنهم أمام القضاء من خلال تكليف محام لهم ؛ وأيضاً زيارتهم في المعتقل وتقديم كفالة مالية من أجل إطلاق سراحهم ، كذلك تعمل هذه الاتفاقية علي نقل الأشخاص المعتقلين أو المحبوسين المحكوم علهم إلي بلادهم ولتطبيق هذه الاتفاقية هناك شروط يجب الأخذ بها .

إن هذه الاتفاقية تساعد مواطنى الدولتين فى القضاء علي المشاكل حيث ستعمل هذه الاتفاقية علي نقل المعتقلين إلي بلادهم لتنفيذ العقوبة ؛ وكما جاء في مواد هذه الاتفاقية فإنه يمكن رفض طلب النقل إذا كانت الجريمة تندرج في الاختراقات العسكرية وإذا كان هناك التزامات مالية علي المحكوم عليه وأيضا إذا كان هذا النقل يمكن أن يمس سيادة الدولة أوأمنها .

ثانيا : تطور العلاقات الليبية المغربية في المجال الآقتصادي.

* وقعت هذه الاتفاقية في مدينة الرباط المغربية بتاريخ 2-7-1998 وتتكون هذه الاتفاقية من سبعة عشرة مادة وتهدف هذه الاتفاقية إلي التعاون في المجال الأمني وتسري هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائياً مالم يمنع أحد الاطراف ذلك . وللمزيد حول هذا الموضوع انظرالاتفاقية الامنية بين ليبيا والمملكة المغربية ، إدارة التعاون ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، طرابلس .

* وقعت هذه الاتفاقية في مدينة الرباط المغربية بتاريخ 2-7-1998 وهي تتعلق بقضية نقل الاشخاص المتعلقين إلي وطنهم وتتكون هذه الاتفاقية من واحد وعشرين مادة وتسري هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائياً لمدة مماثلة مالم يعارض أحد الطرفين . وللمزيد حول هذا الموضوع انظراتفاقية بشأن مساعدة الأشخاص المتعلقين أو المحبوسين ونقل المحكوم عليهم الي وطنهم بين ليبيا والمملكة المغربية ،إدارة التعاون ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، طرابلس .

تعتبر العوامل الاقتصادية أحد أهم المؤثرات في العلاقات الدولية بصفة عامة من خلال دورها كأدوات لإدارة العلاقات بين الدول إيجاباً وسلباً في تبادل تجاري ومنح وقروض ومعونات ، أو مقاطعة وحصار ومنافسة وفي تلك الأهمية يسعي هذا المبحث إلي التعرف علي دور العوامل الاقتصادية وآثارها في العلاقات السياسية بين ليبيا والمغرب ؛ وإلي أي مدى خدمت تلك العلاقات وفي أى ظروف ، وكذلك التعرف علي طبيعة التفاعل بين المجالين الاقتصادي والسياسي من خلال دراسة أهم الاتفاقيات الموقعة بين البلدين .

شهدت العلاقات الاقتصادية بين ليبيا والمغرب تعاونا كبيرا وقد وقع البلدان العديد من الاتفاقيات في هذا المجال ؛ حيث واصلت المبادلات التجارية بين البلدين إلي 120 مليون دولار سنوياًَ ،[1] والميزان التجاري المغربي الليبي يعرف فائضاً باستمرار لصالح المغرب مع معدلات تغطية جد مرتفعة 793% سنة 1993،[2] ولمعرفة أكثر عن العلاقات الليبية المغربية سنقوم بعرض أهم الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في المجال الاقتصادي

1- اتفاقية تجارية بين ليبيا والمملكة المغربية* .

تهدف هذه الاتفاقية الموقعة بين البلدين إلي إعفاء جميع السلع والبضائع ذات المنشأ المحلي بين ليبيا والمغرب من الرسوم الجمركية، وتكوين لجنة مشتركة لتحقيق هذا الهدف وتعمل هذه الاتفاقية أيضاً علي تبادل البضائع وفقاً للقوانين السائدة في كل بلد ، وتقوم السلطات في البلدين بإصدار التوجيهات للمؤسسات العامة بالبلدين للإستيراد بين ليبيا والمغرب في إطار معاملة تفضيلية حسب القوانين في كلا البلدين ، وكذلك يتم تبادل السلع بين البلدين عن طريق عقود تبرم بين الشركات المختصة في ليبيا والمغرب، ولا يجوز تصدير السلع إلي دولة ثالثة إلا بموافقة كتابية من الطرف الصدر ، ويعمل الطرفان أي ليبيا والمغرب على تبادل الزيارات التجارية بين المؤسسات والشركات في البلدين وتوثيق العلاقات من أجل زيادة المبادلات التجارية ويتم تحديد المنتوجات وفقاً لهذه الاتفاقية بين البلدين على أساس الأسعار السائدة في الاسواق العالمية ، أيضاً تعمل الاتفاقية على تسهيل البلدين للمشاركة فى المعارض

---

[1] للمزيد حول هذا الموضوع انظر صحيفة الأحداث المغربية العدد 3 يوم الجمعة 1- يونيو – 2007 ،ص1 .

* وقعت هذه الاتفاقية بمدينة طرابلس الليبية بتاريخ 4 أغسطس 1983 بين الجماهيرية والمغرب وتدوربنودهذه الاتفاقية حول التعاون في المجال لتجاري وتبادل السلع والبضائع بين الدولتين وتتكون الاتفاقية من خمسة عشرة مادة . وللمزيد حول هذا الموضوع انظرالاتفاقية التجارية الموقعة بين ليبيا والمملكة المغربية ،إدارة التعاون ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، طرابلس .

الدولية ، وتعفى جميع المواد التي تستعمل في مثل هذه المعارض والمعدات من الرسوم الجمركية و تشكل لجنة بين ليبيا و المغرب للإشراف ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية ؛ وكما جاء في المادة العاشرة من الاتفاقية التجارية بين البلدين " تشكل لجنة مشتركة بين الطرفين المتعاقدين للإشراف ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية وتجتمع هذه اللجنة بالتناوب في طرابلس وفي الرباط مرة كل سنة علي الأقل أو بطلب من أحد الطرفين ؛ وتكون مهمة هذه اللجنة دراسة الاقتراحات واتخاذ التدابير الهادفة إلي تحسين وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

2- اتفاقية اليد العاملة بين المملكة المغربية وليبيا. *

دعما للعلاقات التي تجمع البلدين ورغبة منهما في تشجيع وتنظيم عملية استخدام اليد العاملة المغربية في ليبيا وكما جاء في بنود المعاهدة فإن هذه الاتفاقية تشجع علي استخدام العمالة المغربية للعمل بليبيا لسد احتياجات البلاد ؛ و لهم الأولوية فى ذلك ؛ و يتم من خلال طلب الجهات الليبية المختصة إلي السلطات المغربية المختصة ، وذلك وفق آلية خاصة وإجراءات تنظم هذه العملية ؛ وتتحمل ليبيا عملية نقل العمال المغاربة من المغرب إلي ليبيا وتتحمل مصاريف سفرهم ، والعمل علي تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بهؤلاء العمال ، والعمل علي تأمين مسكن ملائم للعمال ويتمتع بنفس مزايا العمال الليبيين ويتمتعون العمال أيضاً في حالة حدوث نزاع بالعدالة الكاملة لحقوقهم طبقاً للقانون، وتنص الاتفاقية أيضاً علي حق العمال المغاربة بأن تلحق بهم عائلاتهم في حدود الإمكانيات المتوفرة لجهة العمل التي يعملون بها ؛ وكذلك تعمل الاتفاقية علي حق العمال المغاربة بتحويل مدخراتهم طبقا لقانون مراقبة النقد ولتنفيذ هذه الاتفاقية اتفقت ليبيا والمغرب على تشكيل لجنة مشتركة تكون مهمتها تتبع هذه الاتفاقية ومراجعتها عند الضرورة وتسوية الصعوبات التي قد تحدث ، أيضا تعمل الاتفاقية على تبادل المعلومات ولاقتراحات الخاصة بالعمالة بصفة عامة والتعاون في مجال التكوين المهني وكذلك تعمل السلطات الليبية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية وقد جاءت هذه الاتفاقية محل اتفاقية اليد العاملة الموقعة عام 1965 م وكما جاء في المادة الخامسة عشرة " تتخذ الجهات الليبية المختصة جميع التدابير الضرورية بشأن الرعايا المغاربة الذين يعملون بليبيا من قبل تاريخ توقيع هذه الاتفاقية ، وذلك قصد تسوية حالتهم وتمكينهم من الاستفادة من المزايا المقررة في هذه الاتفاقية " .[1] ولقد جاءت هذه الاتفاقية لتعزيز العلاقات بين ليبيا والمغرب وتسري لمدة خمس سنوات وتتجدد هذه الاتفاقية تلقائيا الا اذا لم يوافق أحد

* وقعت هذه الاتفاقية في مدينة طرابلس بتاريخ 4 اغسطس 1983 بين المغرب و ليبيا و تتناول بنود هذه المعاهدة حول استخدام العمالة المغربية للعمل بليبيا و التعاون فى هذا المجال و تتكون الاتفاقية من ثمانية عشرة مادة. وللمزيد حول هذا الموضوع انظراتفاقية اليد العاملة الموقعة بين المملكة المغربية و ليبيا ،إدارة التعاون ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، طرابلس .

[1] انظر اتفاقية اليد العاملة الموقعة بين المملكة المغربية وليبيا ،إدارة التعاون ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، طرابلس .

الطرفين على ذلك ؛ وتعمل هذه الاتفاقية على مساعدة العمال المغاربة الذين لم يحصلوا على عمل للعمل بليبيا وهذا يساعد على تشجيع العلاقات بين البلدين .

3- اتفاقية بين ليبيا والمملكة المغربية بشأن تشجيع وضمان الاستثمارات.*

سعيا من ليبيا والمغرب إلى تشجيع وضمان الاستثمار بينهما وحرصا على تعميق وتوسيع التكامل الاقتصادي جاءت اتفاقية تشجيع الاستثمار ، وتقوم هذه المعاهدة على التعاون في مجال تشجيع الاستثمار حيث تقوم الشركات الليبية للاستثمار بالمغرب؛ وذلك في مختلف المجالات ، كالسياحة ، والصناعة ، وغيرها ؛ وذلك وفق امتيازات خاصة بهذه الاتفاقية وتقوم الحكومة المغربية بمساعدة الاستثمارات الليبية وفق هذه الاتفاقية ، كذلك تعفى هذه الاستثمارات من ضريبة الأرباح المهنية ؛ وايضا تضمن الحكومة المغربية للمستثمرين الليبين الحق فى تحويل الأرباح الصافية ؛ و كذلك تضمن جميع العقارات والأرباح الراجعة للمؤسسات الاستثمارية الليبية ضد التاميم والمصادرة وتقوم الاتفاقية على تسوية النزاعات بالطرق السلمية؛ وتشكل هيئة للتحكيم للفصل بين اطراف النزاع وكما جاء في المادة التاسعة من الاتفاقية " يعمل كل من طرفي الاتفاق على تسوية أي نزاع أو اختلاف يتعلق بتطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق يكون لأي من الطرفين حق طرح النزاع على هيئة تحكيم ".[2]

4- اتفاقية بشان انشاء شركة قابضة مشتركة بين ليبيا والمملكة المغربية.*

تقوم هذه الاتفاقية على انشاء شركة قابضة مشتركة بين ليبيا والمغرب ، ويكون مقرها الدار البيضاء وكما جاء في المادة الأولى من الاتفاقية .

" تنشأ شركة تحت اسم الشركة العربية الليبية المغربية ".[1] وتعمل هذه الشركة في مجال التمويل الاستثماري والمشاريع الصناعية والتجارية المتعلقة بتنمية التجارة الخارجية وتكون مدة هذه الشركة تسعاً وتسعين سنة قابلة للتجديد تلقائيا لفترات مماثلة وتدار الشركة من قبل مجلس إدارة ويتكون من ستة

---

* وقعت هذه الاتفاقية بمدينة الرباط المغربية بتاريخ 25-1-1984 وتدور بنود هذه الاتفاقية حول تشجيع وضمان الاستثمارات بين ليبيا والمغرب و تتكون هذه الاتفاقية من عشرة مواد .تشجيع وضمان الاستثمارات ،إدارة التعاون ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، طرابلس .

* وقعت هذه الاتفاقية بمدينة الرباط المغربية بتارخ 20 - 1 - 1984 و تدور بنود هذه الاتفاقية حول انشاء شركة مغربية ليبية قابضة تزاول اعمال التمويل الاستثمارى و المشاريع الصناعية و التجارية و تتكون هذه الاتفاقية من واحد و عشرين مادة . وللمزيد حول هذا الموضوع انظر اتفاقية بشان انشاء شركة قابضة مشتركة بين ليبيا و المملكة المغربية ،إدارة التعاون ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، طرابلس .

(1) انظر اتفاقية بشان انشاء شركة قابضة مشتركة بين ليبيا و المملكة المغربية ، إدارة التعاون ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، طرابلس .

أعضاء و ينعقد مجلس الإدارة أربع مرات سنويا على الأقل ، و يكون رئيس مجلس الإدارة من الجانب المغربي و المدير العام من الجانب الليبى و يتمتع الموظفون الليبيون بالشركة بتحويل مرتباتهم فى إطار قانون الصرف المغربى وتتمتع هذه الشركة فى حالة التأميم بتعويض مناسب ؛ و فى حالة وجود منازعات أو خلافات بين الطرفين فى هذه الاتفاقية يتم حلها بالطرق الودية وفى حالة عدم التوصل الى حل مناسب يرضى الطرفين يتم اختيار حكم بموافقة المساهمين ، و اذا لم يتم التوصل الى اتفاق خلال فترة معينة تحال المشاكل الى لجنة تحكيم يختارها الطرفان فى الاتفاقية ، و يمكن تعديل هذه الاتفاقية بناءا على طلب ليبيا أوالمغرب وتشكل لجنة فنية لهذا الغرض .

يرى الباحث إن عقد مثل هذه الاتفاقيات انما في حقيقة الامر هي نجاح للدبلوماسية الليبية و تعمل هذه الاتفاقية على زيادة التعاون بين البلدين و تكوين علاقات قوية وتشجع على انشاء المزيد من الشركات و المؤسسات بين الدولتين لتحقيق التكامل الاقتصادي.

5- اتفاقية تجارية وجمركية بين ليبيا والمملكة المغربية . *

سعياً من البلدين لدعم العلاقات وقعت هذه الاتفاقية وتقوم على التعاون في إقامة وحدة جمركية بينهما وتخضع جميع المبادلات التجارية بينهما الى أحكام هذه الاتفاقية ، وتعفى جميع البضائع المصنعة محلياً المتبادلة بين الدولتين من الرسوم والضرائب عند الاستيراد باستثناء الضرائب المفروضة على الانتاج المحلي ، ويشمل التعاون أيضا البضائع المنتجة محليا في كلا البلدين كالمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية وغيرها وترفق مع هذه المنتوجات ذات المنشأ المحلي المصدرة بين البلدين بشهادة منشأ وتعمل السلطات الجمركية بليبيا والمغرب في التعاون على مراقبة شهادات المنشأ وكما جاء في المادة الخامسة من الاتفاقية " تعمل السلطات الجمركية في كلا البلدين ويتعاون فيما بينهما على مراقبة شهادات المنشا أصلاً ومضموناً ".[1]

وقد اتفق البلدان على التعاون في منح التسهيلات اللازمة للمؤسسات والشركات التي تقوم بالاستيراد والتصدير بين ليبيا والمغرب ويتم تسوية المعاملات المالية بهذه المبادلات فى إطار الصرف المعمول بها في كلا البلدين ، والعمل أيضاً على الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية وإحداث لجنة تجارية جمركية ليبية مغربية تكون مهمتها العمل على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ومعالجة الصعوبات

* وقعت هذه الاتفاقية بمدينة الرباط المغربية بتاريخ 29 يونيو 1990 بين الجماهيرية و المغرب و تدور بنود هذه الاتفاقية حول التعاون فى المجال التجارى و الجمركى و اقامة وحدة جمركية بينهما و تتكون هذه الاتفاقية من ستة عشرة مادة و لقد جاءت هذه الاتفاقية لتحل محل الاتفاقية التجارية الموقعة بطرابلس بين البلدين فى سنة 1983 . وللمزيد حول هذا الموضوع انظر اتفاقية تجارية و جمركية بين ليبيا و المملكة المغربية ، إدارة التعاون ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، طرابلس .

(1) انظر اتفاقية تجارية و جمركية بين ليبيا و المملكة المغربية ، إدارة التعاون ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، طرابلس .

التي تواجه تطبيق هذه الاتفاقية ودراسة القوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية بالبلدين ، وأيضا التعاون في مجال شهادة المنشأ المحلي بين ليبيا والمغرب .

ثالثا : **الاتفاقيات الموقعة بين ليبيا والمغرب في المجال السياحي و البيئي .**

1- اتفاقية التعاون في المجال السياحي بين ليبيا والمملكة المغربية.*

تقوم هذه الاتفاقية على التعاون بالمجال السياحي وتشكل خطوة جديدة نحو دعم العلاقات بين البلدين ، وتعمل هذه الاتفاقية على تقوية المبادلات السياحية بين ليبيا والمغرب وخاصة بين المؤسسات السياحية بالبلدين ، وكذلك يتعاون البلدان في التشريعات والأنظمة السياحية والمعطيات السياحية ، وأيضا يعمل طرفي الاتفاقية على التعاون بين المؤسسات التكوينية للفنادق وتوفير مقاعد للدراسة على مختلف التخصصات السياحية في المعاهد المتخصصة بالبلدين وتنمية التعاون في مجال الاستثمارات السياحية عن طريق تبادل الخبرات وتشجيع المشاريع السياحية المشتركة و حث رجال الأعمال المهتمين بالقطاع السياحي على التعاون لإنعاش المنتوج السياحي ، وكما جاء في المادة الخامسة من الاتفاقية المذكورة " يحث الطرفان المهتمين بالقطاع السياحي في البلدين على التعاون والمساعدة على ترويج وإنعاش منتوجهما السياحي ".[(1)]

كما تعمل الاتفاقية على حث البلدين لتبادل الآراء وتوحيد المواقف في المنظمات الدولية السياحية من أجل دعم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين و لنجاح هذه الاتفاقية تم تشكيل لجنة مشتركة لدراسة ووضع التدابير لتنفيذ الاتفاقية وتجتمع اللجنة مرة كل سنة وتعقد بالتناوب في كلا البلدين .

2- اتفاقية التعاون في مجال حماية البيئة بين ليبيا والمملكة المغربية.*

من خلال دراستنا لهذه الاتفاقية فإنها تعمل على التعاون بين البلدين في مجال حماية

البيئة والقضاء على المشاكل البيئية وتبادل الخبرات والمعلومات والدراسات وتنمية العلاقات بين الهيئات المهتمة بالبيئة في البلدين ، وكذلك يعمل طرفا الاتفاقية على تسهيل الاتصالات وتنسيق التعاون

---

* وقعت هذه الاتفاقية بمدينة الرباط المغربية بتاريخ 2-7-1998 ويهدف الي التعاون في المجال السياحي وتقوية المبادلات السياحية بين البلدين وتسري الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يعارض أحد طرفي الاتفاقية على ذلك وتتكون من تسعة مواد . وللمزيد حول هذا الموضوع انظر اتفاقية التعاون في المجال السياحي بين ليبيا و المملكة المغربية ، إدارة التعاون ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولى ، طرابلس .

* وقعت هذه الاتفاقية في مدينة الدار البيضاء المغربية بتاريخ 2000/11/2 وتهدف إلى التعاون في مجال حماية البيئة وتتكون هذه الاتفاقية من سبعة مواد. وللمزيد حول هذا الموضوع انظر اتفاقية التعاون في مجال حماية البيئة بين الجماهيرية العظمى والمملكة المغربية ، إدارة التعاون ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولى ، طرابلس .

بين قطاع البيئة في ليبيا والمغرب ، وقد اتفق البلدان على التعاون في توعية المجتمع بالمخاطر البيئية وتبادل البرامج البيئية والمنشورات والمجالات العلمية وزيارات الخبراء والمتدربين بين البلدين، وكذلك التعاون في التشريعات والقوانين البيئية كتبادل الوثائق المتعلقة بالقوانين البيئية وتبادل الآراء حول الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة ، وأيضا تنسيق مواقف البلدين في الاتفاقيات الدولية وكذلك التعاون في مجال إدارة المخلفات الصلبة المنزلية وإقامة ندوات حول طرق جمع القمامة والتخلص والاستفادة من مكونات القمامة كالورق والبلاستيك والمعادن وغيرها.

من خلال السرد البسيط لهذه الاتفاقيات الموقعة بين البلديين انما يؤكد على نجاح السياسة الخارجية الليبية والدبلوماسية الليبية في عقد مثل الاتفاقيات والعمل على تطوير هذه العلاقات بما يخدم المصالح المشتركة لليبيا والمغرب .

المبحث الثالث : السياسة الخارجية الليبية تجاه المغرب في عهد فبراير

لاشك في ان السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة فبراير عام 2011 غير ثابته وغير واضحة المعالم ، كما ان دورها في السياسة الدولية شبه محدود نظر للانقسام السياسي في البلاد وعدم تبلور مفهوم الدولة بمؤسساتها القوية والفاعلة حيث السياسة الخارجية المتماشية مع مقتضيات ووقع السياسة الدولية والمرتكزة على المصالح العليا للدولة الليبية،وبالمجمل تحرص الدولة الليبية الجديدة عبر سياستها الخارجية على قيام العلاقات الودية مع كل دول العالم المبنية على أسس الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون للدول كما تقر بحق الشعوب في تحقيق مصيرها وتحرص على تحقيق وحفظ الامن والسلام الدوليين ومراعاة حقوق الانسان وفي هذا الاطار عملت السياسة الخارجية الليبية على تمتين العلاقات مع دول المغرب العربي والعمل على تحقيق تعاون كبير معها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا العمل على دعم مسيرة التعاون والتكامل بين دول اتحاد المغرب العربي وذلك من خلال مشاركتها في المؤتمرات والاجتماعات الدورية لدول الأعضاء لبحث القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة مدعو أيضا ليشمل النقل البحري والجوي وربط القطاعين الخاصين في البلدين وقد شهدت العلاقات الليبية المغربية تطور ملحوظ من خلال الزيارة التي قام بها العديد من حكام ليبيا الجدد الى المغرب واخرها الزيارة التي قام رئيس الوزراء علي زيدان الي المملكة المغربية واستقبله من قبل الساسة المغاربة والعمل على توثيق بين البلدين .([1])

[1] العربي الجديد ، الدبلوماسية المغربية والازمة الليبية ، جمعة القماطي ، 2018 .

وقد حث قادة المغرب وليبيا كافة الفعاليات الاقتصادية في البلدين على مواصلة العمل من أجل تذليل الصعوبات التي تحول دون الانسياب الطبيعي لحركة الاستثمارات والسلع والخدمات كما اتفق الجانبان على إطلاق مشاريع استثمارية مشتركة في مجالات من بينها البنيات التحتية والسكن والسياحة وتبادل التجارب والخدمات والخبرات في ما يخص النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة في مجالات متعددة واستشراف مجالات جديدة لإنجاز مشاريع واستثمارات مشتركة بين البلدين والعمل على إطلاق مشاريع استثمارية مشتركة في مجالات البنيات التحتية والطاقة والمعادن والطاقات المتجددة والأمن الغذائي وتم التوقيع على عدد من الاتفاقات والبرامج التنفيذية في مختلف مجالات التعاون كما تم الاتفاق على إيفاد بعثة اقتصادية من رجال الأعمال المغاربة إلى ليبيا قبل نهاية السنة 2013 وذلك برئاسة كل من وزير الشؤون الخارجية والتعاون ووزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة. لقد شهدت ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي عام 2011، العديد من التحولات الميدانية والسياسية، التي كان لها تأثير كبير في اضطراب مسار الأزمة الليبية، التي خلفت انقساما داخليا كبيرا والذي ساهم في تعاظمه بروز الدور الخارجي كعامل مؤثر في تفاقم الأوضاع الميدانية من خلال تحويل ليبيا لساحة حرب واقتتال من طرف قوى داخلية وبإرادة القوى التي لها مصالح ومطامع جيوسياسية واستراتيجية في ليبيا.وفي مقابل الاضطراب الأمني الخطير على الأرض، برزت على السطح محاولات حل الأزمة الليبية عبر الخيار السياسي، عبر مجموعة من المبادرات التي ساهمت فيها بعض الدول التي تتبنى الخيار السياسي كسبيل لحل الأزمة، ومن ضمن تلك الدول المغرب.([1]) فالمغرب حاول منذ بداية النزاع أن يلعب دورا محوريا في الملف الليبي يعتمد من خلاله على مبدأ الحياد الإيجابي والبناء كعنصر أساسي للدفع بالمسار السياسي لحل الأزمة، هذا المسار الذي ساهمت من خلاله الدبلوماسية المغربية من خلال إحياءه عبر جولات مفاوضات الصخيرات، انتهت بالتوقيع على اتفاق بين أطراف النزاع الليبي في العام 2015، ومنذ ذلك الحين والمساعي المغربية يواجهها واقع عسكري وسياسي معقد نتيجة لحسابات جيوسياسية وشهدت انقساماً داخلياً تحول إلى صراع عسكري، برز فعليا مع انطلاق العملية العسكرية التي أطلقها قائد عملية الكرامة خليفة حفتر في العام 2014 ضد التنظيمات الإرهابية في المنطقة الشرقية وقد ساهم هذا الانقسام في زعزعة الأمن والاستقرار في ليبيا، وبالتالي ارتفاع وتيرة الصراع المسلح، الذي كان بيئة خصبة ومناسبة لتنامي أنشطة التنظيمات الإرهابية وبالتالي فسح المجال لها لممارسة أنشطتها التخريبي وحاولت العديد من الدول تقديم مبادرات تسوية سياسية للأزمة الليبية وبرعاية أممية، كان أبرزها اتفاق الصخيرات2015 وانطلقت محاولات الدبلوماسية المغربية لحل الأزمة الليبية، والتي تعتبرها جزءا لا

[1] المرجع السابق ص 2،

يتجزأ من أمن الدول المغاربية نتيجة الترابط الجغرافي والأمني مع هذا البلد، وذلك من خلال تنظيم جولات لقاء بين الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات تحت رعاية أممية، والتي امتدت ما بين مارس إلى ديسمبر 2015 والتي أفرزت اتفاقا سياسيا ليبيا تشكلت على إثره حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، والتي حظيت بتأييد المجتمع الدولي، واعتبرتها الأمم المتحدة الحكومة الشرعية الممثلة للدولة الليبية.وقد لعب المغرب دورا كبيرا في إنجاح جولات هذا الحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة، وذلك من خلال دعم المقاربة الأممية من أجل الحل السياسي للأزمة الليبية، وقد حظيت جهود الدبلوماسية المغربية بالإشادة الدولية من خلال توفيرها المناخ المناسب لتقريب وجهات نظر الأطراف الليبية عبر جولات حوار انتهت بالتوقيع على اتفاق سياسي حظي بتوافق القوى الداخلية وإشادة من الأطراف الخارجية.ومنذ التوقيع على اتفاق الصخيرات، وقد عرفت الجهود الدولية لحلحلة الحل السياسي للأزمة الليبية، من خلال تنظيم مجموعة من اللقاءات والمؤتمرات الدولية، كان من أبرزها مؤتمر برلين، وهو الذي يعتبر أحد أبرز الفواعل الإقليمية التي ساهمت في إيجاد حلول سياسية سلمية للأزمة الليبية فالمغرب كان دائماً في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية. من خلال مساهمته الفاعلة في جمع الأطراف الليبية على طاولة المفاوضات والتي انتهت بالتوقيع على اتفاق الصخيرات، الذي شكّل خارطة طريق سياسية للفرقاء الليبيين من أجل بناء الدولة الليبية وتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع الليبي، بحيث قام رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا بزيارة مغاربية شملت المغرب وذلك لدراسة مستجدات الملف الليبي بحيث التقى من خلالها وزير الخارجية ناصر بوريطة، وأكد الطرفان على إثرها أن المحاولات الدولية من خلال تنظيم مجموعة المبادرات والمؤتمرات لا تساعد في حل الأزمة بل تساهم في تعقيدها، لأنها تشتت الجهود في إيجاد دينامية ناجعة من أجل التوصل إلى تسوية مناسبة للملف الليبي، ولا يمكن لها أن تكون سبيلا لحل الأزمة الليبية، إلا من خلال الاتفاق السياسي للصخيرات الذي يعتبر مرجعية فعالة لكل المؤسسات وحلا منطقيا وناجعا لإخراج ليبيا من آتون المسار العسكري عبر الالتزام بالمسار السياسي التي رسمه الاتفاق. لأن هناك حاجة ملحة لتفعيل خارطة طريق على أرض الواقع تهدف إلى احترام بنود اتفاق الصخيرات وعلى رأسها تنظيم الاستفتاء على الدستور ومن تم الانتقال إلى مرحلة تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية.[1]

وقد واصلت الدبلوماسية المغربية تفعيل دورها لحل الصراع الليبي في ظل تسارع الوضع الميداني وفشل التسوية السياسية، بحيث شهدت العاصمة الرباط حراكا في 26 و27 من يوليو 2020 تمثل في زيارة وفود ليبية وعلى رأسها ممثل الشرعية في ليبيا رئيس مجلس الدولة خالد المشري، وفي الطرف المقابل

[1] - المعهد المصري للدراسات ، نورة الحفيان ، السياسة المغربية تجاه الازمة الليبية ، 2020 .

رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح.بحيث أفرزت المحادثات بين الأطراف الليبية والمسؤولين المغاربة، ضرورة تعديل اتفاق الصخيرات وفق المستجدات التي عرفها الملف الليبي، وهذا ما أكده وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، الذي أشار إلى أن اتفاق الصخيرات بحاجة إلى تطوير وفق تغيرات المشهد السياسي الليبي، موضحا في الوقت نفسه أن المملكة المغربية ضد تعدد المبادرات التي لا تزيد الوضع إلا تعقيدا. مشيرا إلى أن ليبيا بحاجة إلى دعم لاستمرار المسار السياسي، لأن الحرب ليست في مصلحة الجميع ، فقد أكدت الدبلوماسية المغربية على ثباتية الموقف المغربي إزاء الأزمة الليبية الداعم للحوار الليبي-الليبي الذي يعتبر المسار المنطقي من أجل تحقيق تقدم للخروج بتسوية نهائية للأزمة الليبية.يواجه الدور المغربي لحل الأزمة الليبية في ظل التوتر الميداني بعد تصاعد العمليات العسكرية التي عصفت بمقومات اتفاق الصخيرات الذي يعتبره المغرب البوابة الرئيسية والمرجع الأساسي لحل الأزمة الليبية العديد من الصعوبات والإكراهات التي تعرقل الدور المغربي في مسار تسوية الأزمة، ويتمحور ذلك في عدة أسباب من أبرزها توسيع رقعة الخيار العسكري وتأثير الرباط في الملف الليبي، هذا الخيار الذي ساهم في تهميش مخرجات اتفاق الصخيرات والانقلاب عليه، و كل المحاولات الدبلوماسية المغربية التي تسعى إلى المحافظة على مقوماته بتنقيح جديد، لذلك فتراجع الدور المغربي في القضية الليبية ويرجع إلى تجاذب صراع المصالح بدافع أطماع اقتصادية وأهداف استراتيجية وبالأخص بعد تدخل عدد من الدول العربية، فالمغرب يريد الحفاظ على مسافة واحدة مع جميع الأطراف الداخلية من جهة، كما أنه لا يريد الانضمام إلى أي محور خارجي سواء عربي أو دولي، لكن هذا الموقف التي تتخذه الرباط والذي تعنونه تحت مسمى "الحياد البناء"، لا يروق لأي من القوى الخارجية المتدخلة خصوصا العربية منها والتي لطالما سعت إلى جعل المغرب حليفا سياسيا وعسكريا لها في ليبيا.كل هذه الأمور، قيدت من تحركات المغرب تجاه الأزمة الليبية بسبب تعاظم تحركات التدخلات الخارجية، في ظل تبني المغرب لخيار استراتيجي وهو البقاء بمنأى عن تدخلات هذه القوى خدمة لأمنه القومي من جهة، وتشبثه بالحل السياسي كسبيل لإنهاء الأزمة الليبية من جهة ثانية على الرغم من أن الدور الذي لعبه المغرب منذ بداية الأزمة الليبية، والتي توج بالتوقيع على اتفاق الصخيرات 2015، وموقفه القائم على التشبث بمخرجاته مع تطويره طبقا لمستجدات المشهد الليبي، في ظل تصور استراتيجي يسهم بفعالية في تسوية الملف الليبي، وذلك انطلاقا من تبني منطق الحياد الإيجابي تجاه جميع الأطراف سواء الداخلية والدولية، إلا أن خيارات المغرب لحل الأزمة الليبية تبقى محدودة وصعبة التطبيق في الوقت الحالي .[1]

[1] - المرجع السابق ص 1 .

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة العلاقات الليبية- المغربية في فترة تمتد لأكثر من عشرين سنة ،وقد شهدت هذه الفترة مراحل من التعاون في التقارب الكبير بين القطرين الشقيقين حينا والتباعد حينا آخر ،خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي وربما يرجع هذا أيضا التباعد فى بعض منه لاختلاف التوجهات السياسية لكلا القطرين

وارتأى الباحث ان يكون موضوعه هذا مشتملا على مقدمة تحدث فيها عن ماهية السياسة الخارجية الليبية ، وتناولت في هذه الدراسة العلاقات الليبية المغربية حيث قسمتها الى ثلاثة فصول :

فقد تناول المبحث الاول السياسة الخارجية الليبية من حيث اتخاد القرار ، وصناعة القرار الليبي و مصادر السياسة الخارجية الليبية ويمكن الإشارة إلى مجموعة من المصادر التي تعلن عن مجموعة من أهداف ليبيا في المجال الخارجي، و التي يمكن حصرها في الحرية و الأمن القومي و الوحدة و نشر الفكر الجماهيري . و فيما يتعلق باتخاذ القرارات في السياسة الخارجية الليبية فإنه و مند قيام الثورة في سبتمبر 1969م كان مجلس قيادة الثورة هو صاحب الاختصاص في هذا الشأن ، و بعد قيام المؤتمرات الشعبية و مؤتمر الشعب العام أصدر هذا المؤتمر في عام 1976 م قرارات تحت بند السياسة الخارجية جاء فيه بتفويض مجلس قيادة الثورة في رسم السياسة الخارجية الليبية .

اما المبحث الثاني من هذه الدراسة فقد تناول اهم الاتفاقيات الموقعة بين البلدين الشقيقين في المجال السياسي والقنصلي والأمني ، والتعاون في مجال الدفاع و الاقتصاد والثقافة اما في المجال القنصلي فان الباحث لاحظ ان الاتفاقيات التي وقعت في هذا المجال انما تدعم العلاقات الثنائية بين البلدين وتساعد على تطوير هذه العلاقات الى الافضل وهذا ما يشجع المواطنين على التنقل والاقامة والعمل في البلدين ، اما في المجال الأمني فان الباحث من خلال دراسته للاتفاقيات الامنية يرى بأنها تقرب وجهات النظر بين الدولتين ومساعدة رعاياهما المعتقلين من خلال نقلهم لقضاء بقية حبسهم في بلادهم ، ومكافحة الجريمة المنظمة ، وجرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات وتبسيط الاجراءات الامنية في البلدين ، والاتفاقيات الموقعة بين البلدين في المجال الاقتصادي والسياحي والبيئي ، والذى يتمثل في العديد من الاتفاقيات التي وقعت بين البلدين في هذه المجالات وقد لاحظ الباحث ان رغم كثرة الاتفاقيات بين ليبيا والمغرب الا ان قيمة المبادلات التجارية بين البلدين لاتتجاوز120 مليون دولار سنويا في حين ان قيمة المبادلات التجارية بين تونس وليبيا تناهز ملياري دولار حسب ما جاءت به صحفية الأحداث المغربية الصادرة بتاريخ الاول من يونيو2007،و كذلك هناك الاتفاقيات الموقعة بين البلدين فى المجال الاجتماعي

والصحي والإعلامي وهناك اتفاقيات وقعت بين البلدين في المجال الاجتماعي منها اتفاقية الضمان الاجتماعي والتي تعمل على معاملة رعايا البلدين بالمساواة وعدم التفريق بنيهما وتحويل مختلف المساعدات النقدية من بلد عملهم الي بلدهم الاصلي وكذلك مساعدة مواطني البلدين على أخذ مستحقاتهم الضمانية في كلا البلدين ، وهناك اتفاقيات في المجال الصحي التي تقوم على تزويد ليبيا بالعناصر الطبية وتبادل الخبرات والبحوث الصحية وصناعة الأدوية ومكافحة الأمراض المعدية ، اما المجال الاعلامي فقد لاحظ الباحث ايضا ان هناك اتفاقيات عديدة وقعت بين البلدين منها اتفاقية التعاون بين الإذاعة الليبية والاذاعة المغربية التي تقوم على التعاون في الصحافة والسينما وإنتاج البرامج الاذاعية ودعم الانتاج الاذاعي المشترك .

واما المبحث الثالث من هذه الدراسة فقد تناول السياسة الخارجية الليبية بعد سقوط نظام معمر القذافي وقيام ثورة فبراير ،وأهم مشاكل ليبيا خلال السنوات الأخيرة هي عجز جميع المشاركين في العملية السياسية عن تطوير آليات فاعلة لنقل السلطة في البلاد إلى برلمان ورئيس منتخبين بشكل قانوني من الشعب، حيث يعود السبب الرئيسي لحالة الشلل في عملية تشكيل حكومة واحدة في البلاد، إلى مشاكل صياغة متطلبات التأهيل للمرشحين في الانتخابات الرئاسية الأولى، فضلاً عن تنسيق الأطر الزمنية الخاصة بها.

يرى الباحث أن السياسة لها دورا كبير في تقريب العلاقات بين الدول وتعبيدها ولاشك ان لرجال السياسة الدور الفاعل في تقريب وجهات النظر بين الشعوب والعمل على تحقيق علاقات قوية وهذا ما حصل بين ليبيا والمغرب ،فالإرادة السياسية للقيادتين في ليبيا و المغرب كان لها الاثر في عقد مثل هذه الاتفاقيات التي تدعم العلاقات الثنائية و تعمل على مزيد من التعاون في كافة المجالات ، و هذا يساعد الشعبين في البلدين على التعاون فى مجالات اخرى ويعمل على عقد الكثير من الاتفاقيات في الاعوام القادمة .

فى الختام يمكن القول ان السياسة الخارجية الليبية تغيرت بعد فبراير2011 ،وانعكس ذلك على العلاقات بين البلديين واقامت المملكة المغربية بفرض تأشيرات على المواطنين الليبيين وعدم السماح لهم بدخول اليها .

أخيرا يمكن القول إن العلاقات الليبية المغربية هي امتداد للعلاقات العربية- العربية، وتعمل على دعم الصف العربي لمواجهة التكتلات الاقليمية والدولية و بناء فضاء عربي متكامل ، وربما يمكن القول بقيام فضاء عربي افريقي .

المراجع :

1- **البرناوي**، سالم حسينعمر ، السياسة الخارجية الليبية دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم و الأهداف و العوامل و الوسائل 1977 - 1997 (بنغازي : منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، 2000) .

2- منصور،سليمان محمد ، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الافريقية 1990- 200،(الزاوية : منشورات الشركة العامة للورق والطباعة ، الطبعة الأولى ، 2005).

3- الكوت ،عبد المجيد خليفة ، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة (القاهرة : منشورات النهضة العربية ، 2003) .

4- خالد مصباح مرزوق الحسناوي ، العلاقات الليبية المغربية 1975- 2005 رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس 2008 م.

5- ولعلو،فتح الله ، المشروع المغاربي والشراكة الاورومتوسطية (المغرب: دار تويقال للنشر ،1997) .

6-مهاج ،مبروكة عبدالسلام ، السياسة الخارجية الليبية دراسة تحليلية لتحول ليبيا من العقوبات الى الاندماج في المجتمع الدولي ، 1991- 2010 م رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس، 2011 م.

7- صحيفة الأحداث المغربية العدد 3 يوم الجمعة 1- يونيو – 2007 .

7- العربي الجديد ، الدبلوماسية المغربية والازمة الليبية ، جمعة القماطي ، 2018 .

8- المعهد المصري للدراسات ، نورة الحفيان ، السياسة المغربية تجاه الازمة الليبية ، 2020 .

النّزاع المصري – الإثيوبي حول مياه نهر النّيل : من الخلاف القائم إلى التّوافق المأمول

The Egyptian –Ethiopian Confiict Over The Waters Of the Nile River: From The Existing Dispute To The Hoped Agreement

إعــداد

أ. بركاني سليم

مختص في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية - الجزائر

Berkani Salim

University of Batna 1 - Faculty of Law and Political Sciences - Department of Political Sciences

الملخص:

لقد عرفت العلاقات بين مصر وإثيوبيا، مع بداية التّسعينيات خلافا بشأن استغلال مياه نهر النّيل، أدى إلى اضطراب العلاقات بين البلدين.

وفي هذا المقال، تم تناول مسألة النّزاع بين مصر و إثيوبيا حول استغلال مياه نهر النيل في ضوء الإشكالية التّالية: هل سيؤدي اختلاف المصالح بين مصر و إثيوبيا، مستقبلا، إلى قيام نزاع مسلح بين البلدين بشأن مياه نهر النّيل ؟.

ولتحقيق ذلك منهجيا: حددنا السّياقات الدّاخلية والخارجية للخلاف بين البلدين ؛ ثم قمنا باستعراض مظاهر الخلاف وتبيان دلالاته المختلفة؛ و في الأخير، قدمنا رؤية عن الآفاق المستقبلية للعلاقات المصرية – الإثيوبية فيما يخص موضوع استغلال مياه نهر النّيل.

الكلمات المفتاحية: مصر، إثيوبيا، نهر النيل، دول المنبع، دول المصب، حروب المياه.

Abstract:

Relations between Egypt and Ethiopia have known, since the beginning of the nineties, a dispute over the exploitation of the Nile River waters, which led to disturbances in relations between the two countries.

In this article, we will address the issue of the dispute between Egypt and Ethiopia over the exploitation of the Nile River waters in the light of the following problematic: will the divergences in their interests lead, in the future, to an armed conflict between Egypt and Ethiopia over the Nile River waters?.

To achieve this aim, methodically ; first, we identified the internal and external contexts of the dispute between the two countries ; then we reviewed the manifestations of the dispute and its various implications. finally, we presented a vision of the future prospects for the Egyptian-Ethiopian relations with regard to the issue of exploiting the waters of the Nile River.

In conclusion, we concluded that the convergence in their interests will lead to their cooperation, and that the opposite is not true ; because the dialectic of cooperation and competition in their relations prevents a conflict between them in the foreseeable future, especially since the external environment does not support this either.

Keywords: Egypt, Ethiopia, Nile River, Upstream-Countries, Downstream-Countries, Water- Wars.

Introduction:

La question des conflits autour du partage des eaux des fleuves internationaux suscite un grand intérêt, en particulier ces dernières années, on décrit ces conflits comme: « les guerres du XXIe siècle» ; on doit noter que l'intérêt des chercheurs pour les problématiques de l'eau s'inscrit dans un cadre plus large en l'articulant à des thématiques plus globales telles que : « les enjeux du développement durable », et « la lutte contre les méfis du changement climatique » ; cela s'applique au conflit entre l'Égypte et l'Éthiopie autour des eaux du Nil que

nous avons choisi comme sujet de recherche pour nôtre étude: Le Conflit Egypto-Ethiopien Autour Des Eaux Du Nil: Du Conflit Existant À L'Entente Espérée - Une Etude Pour Sortir des Tactiques Du Jeu À Somme Nulle À Une Stratégie Gagnant/Gagnant ; et nous avons déterminé la période de l'étude à partir de l'année 2011, qui est la date à laquelle l'Éthiopie a annoncé sa décision de construire le barrage de la Renaissance Éthiopienne, et à partir de là, ce conflit entre les deux pays a pris une nouvelle dimension, et l'étude s'arrête à l'année en cours, la date de soumission de l'étude pour la publication.

I - L'importance du sujet: La question du conflit égypto-éthiopien autour des eaux du Nil, à l'instar des différents conflits liés au « partage des eaux des fleuves internationaux », est d'une grande importance dans le domaine des relations internationales , et cette importance est due à un certain nombre de facteurs, notamment le rôle et le statut de l'Égypte et de l'Éthiopie au niveau régional ou mondial, et la nature de cette relation qui est enracinée dans les profondeurs de l'histoire ancienne, ou en termes de répercussions de cette relation sur les affaires internationales en général et régionales en particulier.

II - Études antérieures: De nombreuses études ont porté sur la recherche et l'analyse du conflit égypto-éthiopien, et parmi ces études nous citons une thèse de Simon A. Mason, soutenue à l'Institut Suisse de Technologie de Zurich en vue de l'obtention d'un doctorat en 2004 : « Du conflit à la coopération dans le bassin du Nil », et cette étude a porté sur les points suivants : 1- L'aspect théorique et méthodologique des conflits et comment les régler ; 2- L'aspect théorique et méthodologique des litiges sur les eaux fluviales et leur règlement ; 3- La partie nationale dans les conflits sur l'eau ; 4- L'aspect international des conflits de l'eau ; 5- Résumé.

III - La problématique de l'étude: nous avons formulé la problématique nôtre recherche comme suit: À la lumière de la compétition entre l'Égypte et l'Éthiopie autour des eaux du Nil, leur conflit se transformera-t-il en une guerre?

IV - Hypothèses: Afin de traiter tous les aspects de la problématique reteue, nous avons formulé les hypothèses suivantes : 1- Si l'Egypte et/ou l'Ethiopie suivent la logique du « jeu à somme nulle », leur conflit autour des eaux du Nil se poursuivra et pourrait connaître une escalade dans son intensité et son ampleur. 2- Si l'Egypte et l'Ethiopie privilégient la logique du "jeu à somme non nulle", alors leur conflit se dénouera, et il peut être résolu et réglé d'une manière amiable et satisfaisante pour les deux parties, même si ce règlement serait considéré, à certains égards, comme inéquitable par les deux pays.

V – Méthodes, Théories et Concepts:

nous avons utilisé un certain nombre d'approches, de théories et de concepts, qui sont les suivants :

A- Méthodes scientifiques: Dans l'étude de ce sujet, où nous passons en revue la nature du conflit de l'eau entre l'Égypte et l'Éthiopie, nous avons utilisé l'approche descriptive afin d'identifier les caractéristiques de ce conflit, d'une part ; d'autre part, **l'approche juridique** a été utilisée pour désigner les traités et accords conclus concernant le conflit égypto-éthiopien sur les eaux du Nil, leur contenu et leurs divers arrangements ; de plus, nous avons utilisé **l'approche analytique** pour analyser le sujet de nôtre étude ; en plus de la description et de l'interprétation, nous devions tirer les résultats du processus d'analyse ; par conséquent, le recours à **l'approche déductive** était nécéssaire dans nôtre étude .

B- Les théories scientifiques: nous avons utilisé : 1- La **théorie réaliste** dans les relations internationales, notamment dans ce qu'elle considère comme un moteur des relations internationales, à savoir : la réalisation de l'intérêt national ; 2- La **théorie des jeux,** pour étudier les questions stratégiques liées à la compétition et la coopération dans le contexte des conflits.

C- Concepts scientifiques: nôtre étude est dirigée par les principaux concepts suivants: l'Intérêt national, la Sécurité, Pouvoir, la balance des …, le Rang international, le Conflit international et la Coopération internationale.

Plan de recherche: Nous avons traité le sujet de notre étude selon la méthodologie suivante : Introduction, dans laquelle nous avons passé en revue les différents aspects de l'abord du sujet et de la recherche du problème traité ; Dans le premier chapitre, nous avons traité l'évolution historique du conflit égypto-éthiopien sur les eaux du Nil ; dans le deuxième chapitre, nous avons passé en revue les situations et les positions de l'Égypte et de l'Éthiopie concernant le conflit à la lumière des accords qui s'y rapportent ; en suite, nous avons consacré le troisième chapitre aux enjeux du conflit autour des eaux du Nil pour l'Égypte et l'Éthiopie et aussi ses perspectives futures ; pour finir nôtre étude, nous avons passé en revue les résultats obtenus à travers l'analyse et la discussion des différents aspects se rapportant à la problématique retenue.

Chapitre I : l'évolution historique du conflit égypto-éthiopien sur les eaux du Nil

Certains chercheurs considèrent que les interactions entre les pays dans le domaine des relations de l'eau sont très complexes et comprennent un large éventail de situations différentes dans lesquelles la concurrence et la coopération coexistent à différents niveaux ; Par exemple, les conflits liés à l'eau peuvent aller de petits désaccords à des tensions violentes susceptibles de menacer la paix et la sécurité internationales ; Aussi, la coopération se déroule selon différentes formes et scénarios, allant de l'échange d'informations, d'expériences et la mise en place de projets communs[1].

[1]- Atwan Menna Nasr, Egyptian-Ethiopian Water Problems: Cooperation Beyond The Nile, PPAD Working Papers Series, The American University In Egypt, Cairo, Issue 6, 2018, pp. 05-06.

Historiquement, le conflit autour des eaux du Nil était principalement entre l'Égypte et l'Éthiopie, entre 1832 et 1876 AJC seize batailles ont éclaté entre eux. [1]L'absence d'un cadre juridique encadrant le partage des eaux du fleuve, acceptable par tous les pays liés au fleuve, est considérée comme l'un des facteurs qui entravent la coopération entre ces pays à cet égard[2]. Les problèmes entre l'Égypte et l'Éthiopie sur cette question remontent à des décennies et se sont aggravés depuis qu'Addis-Abeba a décidé de construire le Grand barrage de la Renaissance en 2011 après. Concernant le dévelopement chronologique du conflit, nous avons signalé deux étapes : l'étape précédant la décision de l'Éthiopie de construire le barrage de la Renaissance et l'étape qui suit cette décision :

Section 1: le différend égypto-éthiopien sur les eaux du Nil pendant la période précédant la construction du barrage de la Renaissance

Le Nil est le plus long fleuve du monde, avec une longueur de 6.875 km, et ses affluents coulent le long des pays du bassin du Nil. Ce bassin est le plus grand bassin fluvial du monde et comprend onze pays: le Burundi, la République démocratique du Congo, l'Égypte, l'Érythrée, l'Éthiopie, le Kenya, le Rwanda, le Soudan et le Soudan du Sud, la Tanzanie et l'Ouganda[3] ; Le Nil blanc contribue à environ 15% de l'eau et les affluents éthiopiens contribuent collectivement à environ 85% de celle-ci.La moyenne annuelle totale de l'eau du Nil est de 84 milliards de mètres cubes[4].

Après avoir appris que le Nil (le Nil Bleu) partait de l'Éthiopie et qu'il apportait 85% de son eau annuellement, ce fait est devenu un motif de concurrence entre l'Égypte et l'Éthiopie, et les relations entre eux ont commencé à connaître des tensions de temps en temps. Avec le temps, ces relations sont passées par différents niveaux de conflit entre eux afin de contrôler les eaux du fleuve ; Dans ce contexte, il est mentionné que l'empereur éthiopien Libela a menacé son homologue égyptien d'annoncer son projet de détournement du cours du fleuve, au XIXe siècle ; L'Égypte et l'Éthiopie sont entrées en guerre pour le contrôle de la mer Rouge et du bassin supérieur du Nil. Le point culminant du conflit entre les deux parties a eu lieu en 1876 lors de la bataille du Jura (l'actuelle Érythrée)[5] ;

---

[1]- Kaveh Madani , David Rheinheimer , Laila Elimam and Christina Connell-Buck, A Game Theory Approach to Understanding the Nile River Basin Conflict, p. 98.

https://www.researchgate.net/publication/267368921_A_Game_Theory_Approach_to_Understanding_the_Nile_River_Basin_Conflict_97_A_Game_Theory_Approach_to_Understanding_the_Nile_River_Basin_Conflict

[2]- In: Meseret Demissie Yadeta, Enjeux géopolitiques, stratégiques et juridiques du développement des eaux du Nil et la sécurité nationale : conflit et coopération tripartite entre l'Éthiopie, l'Égypte et le Soudan:1959-2006, Thèse de doctorat en Science politique. Relations internationales, Université Paris 1, 2008.

[3]- Miheretab Wolde, 2018, Geopolitics of Nile Basin Countries: Cooperation as a Sole Option for Contemporary Egypt:The Case of Egypt and Ethiopia, American Research Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 4, p. 01. www.arjonline.org

[4]- Oestigaard Terje, Nile Issues: Small Streams from the Nile Basin Research Programme, Kampala, Fountain Publishers, 1st ed., 2010, p. 08.

[5]- Miheretab Wolde, Op. Cit., page 02.

Au cours de la période qui remonte à avant le 13 mars 2011 AD, date de l'annonce par l'Éthiopie de sa décision de construire le barrage et de lancer ses travaux de construction le 02 avril 2011, un jour après que l'Éthiopie ait signé son contrat de construction avec la société italienne Salini Contrattori; avant cette date, de nombreux accords avaient été conclus concernant l'organisation du partage des eaux du Nil.

Section 2: le conflit égypto-éthiopien autour des eaux du Nil après 2011

Dans le contexte des relations égypto-éthiopiennes dans le domaine de l'eau, les deux pays partagent une longue histoire de conflits et de coopération dans le domaine de l'eau. Certaines analyses vont jusqu'à dire que le barrage de la Renaissance pourrait allumer les flammes de la guerre entre l'Égypte et l'Éthiopie, tandis que d'autres analyses vont le considérer comme une excellente occasion de parvenir à une coopération durable entre les deux parties, s'il est utilisé à bon escient et avec perspicacité par Le Caire et Addis Abéba[1].

Depuis la signature du traité AD de 1929, l'Égypte s'est montrée hostile à tout réexamen de celui-ci ; Mais au fil du temps, il a commencé à se sentir menacé par les pays en amont, surtout après le 18 mai 2010, lorsque quatre États du Nil : l'Éthiopie, l'Ouganda, le Rwanda et la Tanzanie ont signé un nouvel accord de partage de l'eau ; Puis la République Démocratique du Congo et le Burundi l'ont signé le 28 février 2011 ; Cet accord a introduit le concept de "sécurité de l'eau pour tous les pays", ce qui déplaît à l'Egypte qui ne veut pas renoncer à son droit de véto[2].

La décision actuelle de l'Éthiopie a déstabilisé la domination de l'Égypte sur l'eau dans la région du bassin du Nil ; La construction de l'immense barrage en Éthiopie a marqué le début du compte à rebours de la domination totale de l'Égypte sur les eaux du Nil. Le début du déclin de l'hégémonie égyptienne sur les eaux du Nil n'était pas une coïncidence. C'était le résultat des événements dont l'Égypte et l'Éthiopie ont été témoins au cours des deux dernières décennies. L'Égypte a traversé divers déséquilibres économiques, sociaux et politiques au cours des vingt dernières années. En revanche, l'Éthiopie a connu une stabilité politique, tant sur le plan interne qu'externe. Elle a également connu un développement économique continu et croissant ; L'Éthiopie a également connu des progrès remarquables au niveau diplomatique. À la lumière de ces contextes, l'Égypte lutte pour retrouver sa domination de l'eau, tandis que l'Éthiopie agit contre elle. C'est ce qui rend la situation actuelle de dominance de l'eau dans la région du bassin du Nil peu susceptible de durer.

Cette nouvelle position des deux pays peut les conduire soit au conflit, soit à la coopération. Et il semble que les récentes actions répétées de l'Égypte, par exemple son retrait du processus de négociation et de médiation et la mobilisation de la communauté internationale contre l'Éthiopie,

[1]- Atwan Menna Nasr, Op. Cit.,p. 06.

[2]- Argyros Stéfanos, Comment développer la paix et la sécurité pour tous les peuples de la région ?., p. 07.

renvoient à ses vieilles tactiques d'obstruction à tout changement qui pourrait intervenir sur la question de partager les eaux du Nil ; Cela peut être une indication de la possibilité d'une escalade de l'intensité du conflit entre les deux parties au point de déclencher deux guerres à moins qu'il n'y ait une solution au différend qui les oppose[1].

Chapitre II: les positions de l'Égypte et de l'Éthiopie dans leur différend sur les eaux du Nil à la lumière des pactes et accords liés au conflit

En 1979, le président égyptien Anouar Sadate a déclaré : « La seule chose qui peut pousser l'Égypte à la guerre, c'est l'eau » ; Un peu plus d'une décennie plus tard, en 1990, Boutros Boutros-Ghali, alors ministre d'État aux Affaires étrangères, profère la même menace voilée : « La sécurité nationale de l'Égypte, qui repose sur les eaux du Nil, est entre les mains d'autres pays »[2] ; et c'est lui qui avait dit avant cela en 1988 : « La prochaine guerre dans nôtre région sera à cause des eaux du Nil »[3].

Les pays du bassin du Nil ont cherché depuis l'Antiquité, notamment pendant la période de colonisation européenne, à organiser leurs relations concernant le partage de l'eau du Nil et à s'entendre sur la meilleure méthode d'exploitation de cette eau au profit de tous les pays. du bassin; L'Égypte a toujours été soucieuse de préserver ce qu'elle considère comme son droit historique sur les eaux du fleuve. Effectivement c'était fait

La conclusion de nombreux accords s'élevant à 15 accords, dont certains dataient de la période coloniale, et ont eu un grand impact sur les relations actuelles de l'eau entre les pays du bassin, et parmi eux, nous mentionnons ceux qui régissent les relations entre l'Égypte et l'Éthiopie , qui sont les suivants[4]:

1- Le Protocole de Rome: signé le 15 avril 1891 entre la Grande-Bretagne et l'Italie, PAR lequel l'Italie s'est engagée à ne pas établir d'installations sur la rivière Atbara qui pourraient affecter le volume d'eau qui atteint l'Égypte à partir du Nil .

2- L'accord d'Addis-Abeba: signé le 15 mai 1902 entre la Grande-Bretagne et l'Éthiopie, dans lequel l'Éthiopie s'engage à ne construire sur le Nil bleu aucune installation qui obstruerait le débit des eaux du Nil, sauf avec l'approbation préalable des Britanniques.

---

[1]- Miheretab Wolde, Op. Cit., p. 03.

[2]-Marcel Kitissou, 2004, Hydropolitics and Geopolitics in Africa,The Interdisciplinary Journal for the Studies of the Sahel, p. https://www.researchgate.net/publication/285421620 11. November 2004.

[3]- Ibid., p. 07.

[4]- ASHOKS WAIN, 1997, Ethiopia, the Sudan, and Egypt :The Nile River Dispute,The Journal of Modern African Studies, 35, 4, pp. 697-680.

3- L'Accord de Londres: signé le 13 décembre 1906, entre la Grande-Bretagne, la France et l'Italie, et sa quatrième clause stipule que ces pays travaillent ensemble pour sécuriser l'arivée des eaux du Nil Bleu à l'Egypte.

4- L'Accord de Rome: Il s'agit d'un ensemble de lettres échangées entre la Grande-Bretagne et l'Italie en 1925, dans lesquelles l'Italie reconnaît les droits d'eau acquis par l'Egypte et le Soudan dans les eaux du Nil Bleu et Blanc et de leurs affluents, et s'engage à ne pas construire des installations qui réduiront le volume d'eau qui coule dans le Nil principal.

5- L'accord-cadre de coopération égypto-éthiopienne: Il a été signé au Caire le 1er juillet 1993 et stipulait notamment qu'aucun des deux pays n'entreprendrait d'activité liée aux eaux du Nil susceptible de porter atteinte aux intérêts de l'autre Etat.

Ces accords liés à l'exploitation de l'eau du Nil ont toujours été controversés et n'ont jamais acquis le consentement de tous les pays riverains du Nil[1].

Section1: les positions de l'Égypte à l'égard de la construction du Grand barrage de la Renaissance éthiopienne

l'Égypte, première puissance économique et militaire de la région du bassin du Nil, avait toujours tendance à exercer un contrôle plutôt qu'à rechercher une coopération dans le traitement de la question du partage des eaux du Nil[2] ; et récemment, la décision de l'Éthiopie de construire le barrage de la Renaissance avait suscité une vive réaction du côté égyptien, dans ce contexte, une réunion du Conseil de sécurité nationale, qui était présidée par l'ancien président Mohamed Morsi avait été tenue le 3 juin 2013, à laquelle ont assisté des représentants de tous les partis politiques et des forces sociales du pays, pour discuter de la question du barrage éthiopien ; lors de cette réunion, le politicien égyptien Ayman Nour avait proposé que son pays deverait réposter avec force en réponse à l'initiative éthiopienne[3] ; certaines indications montraient que l'Égypte avait déjà mis en œuvre certaines des propositions de Aymen Nour, y compris les tentatives d'isoler diplomatiquement l'Éthiopie[4].

Section 2: les positions de l'Ethiopie

Pour les éthiopiens ; d'une part, le Grand barrage de la Renaissance Éthiopienne est un projet de dévelopement de leur pays ; et d'autre part, ils y voient un symbole de leurs aspirations nationales[5] ; et en réponse à la position Égyptienne contre le projet de construction du barrage de la Renaissance,

[1]- Oestigaard Terje, Op. Cit., pp. 09-10.

[2]- Marcel Kitissou, Op. Cit., p. 11.

[3]- Kalpakian Jack, 2015 ,Ethiopia and the Blue Nile:Development Plans and Their Implications Downstream, ASPJ Africa & Francophonie , 2nd Quarter, p. 51.

[4]- Ibid., pp. 52-53.

[5]- Daniel Benaim and Michael Wahid Hanna, 2018, Water Wars on the Nile: How Water Scarcity and Middle Eastern Influence Are Reshaping Northeast Africa, Foreign Affairs Today, 09 august 2019, p. 03.

l'Éthiopie a convoqué l'ambassadeur Égyptien pour des consultations et l'a informé de son rejet de la position Égyptienne, qu'elle qualifiat d'irréaliste[1].

Analyse et discussion: les relations entre l'Égypte et l'Éthiopie ont toujours été inégales et la balance avait souvent été inclinée en faveur du Caire ; malgré cela, les choses ont commencé à changer quelque peu après que l'écart d'inégalité entre les deux partis s'étaitt rétréci ces dernières années ; et ces relations sont encadrées par quatre déterminants principaux, à savoir: l'unilatéralisme, la divergence des intérêts, l'inégalité des pouvoirs et la dépendance mutuelle (voir: Atwan Menna Nasr, Op. Cit. pp. 09-17).

Les bassins fluviaux internationaux créent naturellement un réseau de connexions complexes entre les pays riverains de ces fleuves ; ce réseau complexe comprend divers maillons : politiques, économiques, environnementaux et sécuritaires. En général, l'inter-dépendance hydraulique des États riverains est perçue par les uns comme une source de conflit ; et pour d'autres, elle est considérée en tant que source de coopération ; en ce qui concerne les relations égypto-éthiopiennes dans le domaine de l'eau, le scénario d'une guerre entre les deux parties est hautement improbable, surtout dans un monde complexe et densément interconnecté; outre l'inter-dépendance naturelle entre l'Égypte et l'Éthiopie en tant que deux États riverains partageant le Nil, l'Initiative du bassin du Nil (IBN), avec tous ses programmes et projets, avait boosté cette inter-dépendance davantage ; par exemple, en ce qui concerne l'inter-dépendance économique entre eux, même si l'annonce du projet de barrage de la Renaissance en 2011 avait perturbé les relations commerciales entre l'Égypte et l'Éthiopie, cette tension n'a toutefois pas duré longtemps ; elles ont été progressivement restauré depuis 2013, et de nombreux accords de commerce et d'investissement ont été signés par l'Égypte et l'Éthiopie, atteignant vingt accords dans divers domaines, dont la mise en place de trois projets égyptiens, d'une valeur de 50 millions de dollars, dans la première zone industrielle d'Éthiopie[2].

La diplomatie, jouera-t-elle son rôle dans ce conflit, d'autant plus que les Égyptiens considèrent que le barrage priverait leur pays de sa part dans les eaux du Nil ? ; si les efforts de la diplomatie échouent à résoudre la crise du Grand barrage de la Renaissance ; L'Égypte, dans sa situation actuelle, est-elle prête pour une action militaire ce barrage, et croît-elle à l'utilisation des outils « hard » de la stratégie du jeu à somme nulle, et L'Égypte est-elle prête, aussi, à supporter toutes les conséquences d'une guerre contre un pays dont sa sécurité hydraulique lui est étroitement liée ? ; l'idée de diriger une frappe aériènne contre le Grand barrage de la Renaissance est complètement rejetée ; parce que cette action militaire contre le barrage, après sa construction, conduira au naufrage de Khartoum et de la Haute-Égypte, en plus de cela, elle exposerait la région du bassin du Nil toute entière à des conflits

[1]- Kalpakian Jack, Op. Cit., p. 51.
[2]- Atwan Menna Nasr, Op. Cit., pp. 16-19.

destructeurs ; et aussi, l'Éthiopie recourrait, inévitablement, à suivre la même logique et porterait un coup similaire au Barrage d'Assouane ; ou bien, l'Égypte suivrait la logique du jeu à somme non nulle, et accepterait de recourir aux outils « soft » telsque la voie diplomatique et la négociation comme moyens pour résoudre ce conflit autour des eaux du Nil avec l'Éthiopie ; et d'en sortir avec le moins de dégâts ; car, la destruction de ce barrage après sa construction conduira au naufrage de Khartoum et de la Haute Egypte, en plus de cela elle ferait entrer l'Egypte dans des dédales et des conflits catastrophiques.

Chapitre III: le conflit égypto-éthiopien entre enjeux du présent et perspectives d'avenir

Section 1: les enjeux actuels

Le partage de l'eau entre les pays du bassin du Nil, et en particulier pour l'Égypte et l'Éthiopie, est un enjeu stratégique majeur ; l'eau du Nil est essentielle pour le développement des deux pays ; elle est utilisée, surtout, dans l'irrigation des terres agricoles, la production d'énergie hydroélectrique, d'une part ; d'autre part, le Nil alimente les deux pays en eau potable. Constatant que les deux pays connaissent une forte croissance démographique ; à cet égard, il est mentionné que chaque année, la population de l'Égypte augmente de 1,3 million de personnes, tandis que l'Éthiopie a un taux de croissance démographique de 3,2 %[1] ;donc, cette situation augmente la demande en eau du Nil.

En plus, l'Éthiopie pose la redistribution de l'eau du Nil comme une condition préalable à toute coopération avec l'Égypte, et elle considère que la coopération au niveau du bassin ne deviendrait effective que si l'accord de 1959 serait renégocié et qu'un nouvel accord de distribution d'eau est conclu afin de répondre aux intérêts de tous les pays riverains du Nil[2].

L'Éthiopie s'est opposée à l'hégémonie de l'Égypte en appliquant un certain nombre de stratégies interactives et efficaces. Ces stratégies comprenaient : la défense du principe de « l'utilisation équitable » et la formation d'alliances pour atteindre cet objectif ; Lever des fonds pour des projets de développement et participer à des initiatives collaboratives afin de défier le status-quo[3] ; dans ce contexte, il est mentionné qu'en mai 2010, lorsque trois pays d'Afrique de l'Est en plus de l'Éthiopie - l'Ouganda, le Rwanda et la Tanzanie - ont signé un accord à Entebbe (Éthiopie) appelant explicitement à un nouveau partage des eaux du Nil, le Kenya a ensuite rejoint ces pays situés à la source du Nil ; La presse égyptienne dénonce alors avec force cet accord, et le journal « The Egyptian Mail », dans son

[1]- Argyros Stéfanos, Op. Cit., p. 06.

[2]- Atwan Menna Nasr, Op. Cit., p. 09.

[3]- Atwan Menna Nasr, Op. Cit., pp. 13-15.

édition du 11 mai 2010, était allé jusqu'à qualifier cet accord de « coup de poignard dans le dos » dirigé contre l'Egypte et la sécurité de son peuple[1].

Enjeux pour l'Égypte: quant à l'Egypte, elle confirme sans cesse sa forte dépendance aux eaux du Nil ; par conséquent, la question de la redistribution des eaux du Nil est une question de sécurité ; l'intérêt de l'Égypte pour la coopération dans le domaine de l'eau se concentre principalement sur l'amélioration de sa part actuelle, et aussi sur la sécurisation de plus d'eau grâce à des projets d'échange d'informations et de développement, telsque le reboisement des hautes tèrres éthiopiennes et les pourparlers environnementaux[2].

Section II: les futures perspectives

Pour déterminer les futures perspectives du conflit égypto-éthiopien concernant le partage des eaux du Nil, nous avons utilisé la théorie des jeux que nous avons évoquée dans l'introduction, et en appliquant cette théorie au conflit analysé dans nôtre étude, nous obtenons ce qui suit: 1- Les deux acteurs: l'Egypte et l'Ethiopie, 2- les règle du jeu: les accords concernant le partage des eaux du Nil, 3- les résultats: actuellement, absence d'accord accepté par les deux acteurs du conflit.

Options possibles pour l'Égypte: L'Égypte peut suivre la stratégie du jeu à somme nulle ou la stratégie à somme non nulle ; Théoriquement, l'Egypte peut choisir entre deux alternatives, maintenir le statu quo consacré par l'accord de 1959, ou accepter une révision des dispositions de cet accord dans le cadre de l'"Initiative du Bassin du Nil" ou de tout autre cadre juridique.

A- Le cas du jeu à somme nulle: l'Égypte, dans ce cas, elle a la possibilité d'utiliser la force militaire sous ses diverses formes et tactiques pour décourager l'Éthiopie de continuer à mèttre en œuvre ses politiques indépendantes de développement de hydraulique, afin de préserver le status quo, qui lui garantit la satisfaction de ses besoins en eau comme il l'était il y a longtemps ; et elle préfère maintenir cette option le plus longtemps possible ; en conséquence, elle préfère que l'Éthiopie n'entreprenne aucun projet hydraulique indépendant qui réduirait sa part de l'eau du Nil, qu'elle s'est, longtemps, procurée sous le slogan de son « droit historique » ; et elle peut recourir à tous les outils coercitifs, y compris militaires, s'ils s'avéraient nécessaires à cette fin ; cela serait réaliste d'autant plus que l'Egypte est considérée comme le pays le plus fort de la région du bassin du Nil politiquement, économiquement et militairement ; et en plus, l'Egypte possede encore du poids au niveau de l'Union africaine et même au niveau d'autres organisations régionales et internationales.

B- Le cas du jeu à somme non nulle: Dans ce cas, l'Egypte accepte, bien qu'à contre-cœur, une coopération avec l'Ethiopie, dans le cadre de l'« Initiative du Bassin du Nil » ou tout autre cadre juridique possible, pour développer des relations profitables en termes d'amélioration de ses relations

[1]- Galland Franck, 2015, Le Nil Au Cœur De La Stabilité Politique Et Sociale Egyptienne, Géoéconomie,N° 75, p. 169.

[2]- Atwan Menna Nasr, Op. Cit., p. 09.

avec son voisin, l'Éthiopie ; et d'émerger comme un acteur international majeur sur la scène mondiale, et ainsi chaque partie obtient ce dont elle a besoin de l'eau du Nil sans causer de préjudice à l'autre partie ; notons que les deux parties, ainsi que l'État du Soudan, en mars 2015, ont signé le "Document sur le barrage de la Renaissance", qui comprend dix principes garantissant et préservant les droits et les intérêts de tous les pays du bassin du Nil.

Options possibles pour l'Éthiopie: L'Éthiopie, que l'on surnomme le « château d'eau de l'Afrique », et dont la population avoisine les 90 millions d'habitants, revendique son droit d'exploiter les eaux du Nil Bleu, surtout que ces eaux proviennent de son territoire ; ses relations diplomatiques avec l'Egypte restent tendues à cause de cette revendication ; L'Ethiopie a le choix entre deux alternatives, continuer à accepter le status quo inscrit dans l'accord de 1959 conclu entre l'Egypte et le Soudan concernant le partage des eaux du Nil ; ou bien chercher et activer pour changer cette situation, en poursuivant la mise en œuvre de ses projets hydrauliques, telsque: la construction du barrage de la Renaissance ; ceci dans le cadre de « l'Initiative du Bassin du Nil » ou de tout autre cadre légal lui garantissant l'atteinte des objectifs de sa politique de l'eau.

Perspectives futures:

A- Cas du jeu à somme nulle:

Dans le cas où l'Égypte et l'Éthiopie choisiraient la logique du jeu à somme non nulle et utiliseraient ses outils de gestion, y compris l'utilisation de moyens militaires, la première pour préserver le status quo consacré par l'accord de 1959 mentionné ci-dessus ; et la seconde, pour concrétiser sa politique hydraulique, malgré l'opposition égyptienne, à l'image de la construction du barrage de la Renaissance, cette option pourait engendrer une catastrophe régionale voire mondiale.

B- Cas du jeu à somme non nulle:

Dans le cas où l'Égypte et l'Éthiopie choisissaient de suivre la logique du jeu à somme non nulle, et utilisaient ses outils de gestion, y compris la coopération pour le développement des ressources hydrauliques du Nil, à la lumière de son partage équitable ; surtout, avec la création d'un réseau dense de dépendance mutuelle qui s'ouvre sur d'autres espaces de la coopération telsque l'économie, la santé, l'éducation, l'environnement...etc. ; ainsi, le partage juste et équitable des eaux du Nil serait un pilier essentiel de la paix et de la sécurité dans les années à venir pour les pays concernés par cette question.

Conclusion:

L'eau, qui est une nécessité urgente, est devenue l'objet d'une compétition intense, notamment avec sa raréfaction, ce qui a accru la possibilité de déclenchement de conflits liés à l'eau, en particulier au niveau des régions où existent des fleuves transfrontaliers. Ainsi, l'eau, sans laquelle la vie sur Terre est impossible, est devenue un enjeu stratégique. En effet, la dégradation de l'environnement résultant des activités humaines ne fait qu'exacerber la situation difficile qui prévaut dans de nombreuses régions du monde, à l'image de ce que connaît la région du bassin du Nil ; par conséquent,

un partage juste et équitable de l'eau entre ses peuples est nécessaire si l'on veut éviter les conflits liés à l'accès à l'eau[1]. Pour résoudre ces conflits et remodeler la coopération en général, deux approches combinées peuvent être adoptées: (a) la gestion intégrée des ressources en eau ; qui concilierait et améliorerait une variété d'utilisations possibles de l'eau; (b) Collaboration de tous les pays du bassin, rassemblant toutes les parties prenantes, en les intégrant toutes dans un système unique de gestion de l'espace et du temps[2] ; il s'agit de rendre les multiples usages possibles optimaux et complémentaires plutôt que contradictoires[3] ; donc, l'eau peut jouer un rôle pour instaurer les bases d'une coopération multi-dimensionnelle et promouvoir la paix dans tout l'espace du bassin du Nil ; et par cette dépendance mutuelle entre les pays du bassin du Nil, on dissuade les comportements agressifs ; dans ce contexte, l'Initiative du Bassin du Nil, qui a vu le jour en 1999, est un bon cadre de discussion qui rassemblerait tous les pays du Bassin du Nil ; avec comme but: accroître la coopération entre ses pays, notamment par l'assistance mutuelle dans les questions techniques[4]. En fin, on peut dire que: malgré les tensions qui ont caractérisé les relations entre l'Égypte et l'Éthiopie ces dernières années, la possibilité d'une guerre directe entre les deux pays à cause des eaux du Nil est toujours exclue[5] ; ceci est basé sur un certain nombre de raisons académiquement valables : tout d'abord, l'idée d'une guerre de l'eau entre pays de l'amont et pays de l'aval est stratégiquement infructueuse. Si la cause de la guerre est un projet de barrage dans le pays en amont et que le pays en aval est militairement capable d'attaquer le site du projet, alors toute action violente contre le barrage entraînera une destruction mutuelle ; deuxièmement, l'équilibre des pouvoirs entre l'Égypte et l'Éthiopie fait d'une guerre de l'eau un scénario moins probable ; d'une part, l'Éthiopie a un avantage géographique sur l'Égypte en raison de sa situation en amont ;troisièmement, la nature multi-fonctionnelle de l'eau et les caractéristiques complexes et inter-connectées des bassins fluviaux transfrontaliers ouvrent des possibilités de collaboration en établissant les liens appropriés entre divers problèmes hydrauliques et non hydrauliques ; quatrièmement, L'histoire des relations contemporaines de l'eau entre l'Egypte et l'Ethiopie n'a pas été témoin d'une guerre de l'eau, même dans les temps les plus sombres ; cependant, cette analyse n'implique pas l'absence totale du conflit, mais montre simplement comment le conflit et la coopération autour de l'eau peuvent coexister à différents niveaux d'intensité et d'ampleur entre l'Égypte et l'Éthiopie ; bien que les deux pays aient été témoins à plusieurs reprises d'échanges de rhétoriques enflammées et de suspicion mutuelle sur les questions liées à l'eau, l'Égypte et l'Éthiopie

[1]- Buffotot Patrice, 2009, « L'eau … enjeu stratégique régional ? », Défense Et Stratégie, N° 27, p. 02.

[2]- Marcel Kitissou, Op. Cit., p. 16.

[3]- Ibid., p. 09.

[4]- Ibid., p. 08.

[5]- Daniel Benaim and Michael Wahid Hanna, Op. Cit., p. 04.

ont également réussi à s'engager dans de nombreuses activités de coopération, notamment Hydromet 1967, UNUGU 1983, TECCONILE 1992, et enfin, BNI 1999[1]. Dans ce contexte, il reste important de rappeler que les intérêts divergents de l'Égypte et de l'Éthiopie ne conduisent pas nécessairement à des conflits sur le Nil ; cela pourrait même, avec de bonnes intentions, déboucher sur des relations « gagnant-gagnant » ; par exemple, l'Égypte pourrait soutenir des projets de développement en Éthiopie ; et en échange, l'Éthiopie pourrait s'engager à sécuriser l'approvisionnement de l'Égypte en eau [2] ; tous ces facteurs, évoqués précédemment, nous incitent à dire qu'un conflit armé entre l'Égypte et l'Éthiopie en raison de la construction du barrage de la Renaissance, et la crainte des Égyptiens de son impact sur leur sécurité hydraulique, qui repose, à plus de 95%, sur les eaux du Nil Bleu, qui coule du territoire éthiopien, reste jusqu'à maintenant exclu ; car suivre la stratégie d'un jeu à somme nulle représente un mal pour les deux parties ; contrairement à la logique d'un jeu à somme non nulle, dont les deux parties récoltent beaucoup de bénifices, pourvu que les bonnes intentions existent chez les deux acteurs ; ici, il faut souligner qu'en fait, il existe de nombreuses opportunités de coopération entre l'Égypte et l'Éthiopie à cet égard; Cependant, elles n'ont pas été convenablement exploitées pour qu'elles puissent générer des bénéfices et des gains pour les deux parties ; aussi, il faut dire que le renforcement de la coopération mutuelle entre l'Egypte et l'Ethiopie est basé sur les avantages comparatifs de chaque pays, ce qui conduit à plus de gains pour eux, selon le principe du "gagnant-gagnant" et dans le cadre d'une approche intégrée et soutenue par des politiques non conflictuelles[3].

[1]- Atwan Menna Nasr, Op. Cit., pp. 24-25.

[2]- Ibid., Op. Cit., p. 09.

[3]- Ibid., Op. Cit., pp. 19-20.

Annexe:

Une carte montrant les pays du bassin du Nil (pays en amont et en aval) et le cours des Nils Blanc et Bleu

Sur le site Wikimedia au lien suivant : https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/a/af/Nile-fr.svg

Bibliographie :

1- Atwan Menna Nasr, Egyptian-Ethiopian Water Problems: Cooperation Beyond The Nile, PPAD Working Papers Series, The American University In Egypt, Cairo, Issue 6, 2018.

2- Argyros Stéfanos, Comment développer la paix et la sécurité pour tous les peuples de la région ?.

3- Ashoks Wain, 1997, Ethiopia, the Sudan, and Egypt :The Nile River Dispute,The Journal of Modern African Studies, 35, 4.

4- Benaim Daniel and Michael Wahid Hanna, 2018, Water Wars on the Nile: How Water Scarcity and Middle Eastern Influence Are Reshaping Northeast Africa, Foreign Affairs Today, 09 august 2019.

5- Buffotot Patrice, 2009, « L'eau … enjeu stratégique régional ? », Défense Et Stratégie, N° 27.

6-Galland Franck, 2015, Le Nil Au Cœur De La Stabilité Politique Et Sociale Egyptienne, Géoéconomie, N° 75.

7- Kalpakian Jack, 2015 ,Ethiopia and the Blue Nile:Development Plans and Their Implications Downstream, ASPJ Africa & Francophonie , 2nd Quarter.

8- Kaveh Madani , David Rheinheimer , Laila Elimam and Christina Connell-Buck, A Game Theory Approach to Understanding the Nile River Basin Conflict.

https://www.researchgate.net/publication/267368921_A_Game_Theory_Approach_to_Understanding_the_Nile_River_Basin_Conflict_97_A_Game_Theory_Approach_to_Understanding_the_Nile_River_Basin_Conflict

9- Marcel Kitissou, 2004, Hydropolitics and Geopolitics in Africa,The Interdisciplinary Journal for the Studies of the Sahel, p. 11. November 2004. https://www.researchgate.net/publication/285421620

10- Meseret Demissie Yadeta, Enjeux géopolitiques, stratégiques et juridiques du développement des eaux du Nil et la sécurité nationale : conflit et coopération tripartite entre l'Éthiopie, l'Égypte et le Soudan : 1959-2006, Thèse de doctorat en Science politique- Relations internationales, Universié Paris 1, 2008.

[11]- Miheretab Wolde, Geopolitics of Nile Basin Countries: Cooperation as a Sole Option for Contemporary Egypt / the Case of Egypt and Ethiopia, American Research Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 4, 2018 , p. 03. www.arjonline.org

12- Oestigaard Terje, Nile Issues: Small Streams from the Nile Basin Research Programme, Kampala, Fountain Publishers, 1st ed., 2010.

إدارة التنوع الإثني في السودان ما بين تحقيق السلام و التحول الديمقراطي

Managing ethnic diversity in Sudan between achieving peace and democratic transition

د. منتصر حامد بله

استاذ مساعد

جامعة كردفان ـ مركز دراسات السلام و التنمية

الملخص:

يهدف هذا البحث الي التعرف علي الكيفية التي يمكن بها إدارة التنوع الاثني و الثقافي و السياسي في المجتمع السوداني من أجل الوصول الي تعايش سلمي يدحر التعصب السياسي و القبلي. اتبع البحث المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة موضوع الدراسة كما استخدم الباحث المنهج التاريخي. توصلت الدراسة الي أن الوصول الي التحول الديمقراطي في السودان يعزز قيم التنوع الاثني عبر مشاركة كافة قطاعات و مكونات المجتمع في السلطة واحترام سيادة حكم القانون. توصي الدراسة الي تعزيز حكم القانون والوصول الي التحول الديمقراطي عبر النظم الانتخابية للوصول الي التسوية السياسية التي تتيح للمجتمع الاستقرار السياسي والبعد عن استغلال الاثنية للوصول الي السلطة من اجل الوصول الي ادارة فعالة للتنوع الاثني في السودان.

الكلمات المفتاحية : التنوع الاثني ، السلام ، التحول الديمقراطي ، السودان .

Abstract:

This paper aims to identify how the ethnic, cultural and political diversity in Sudanese society can be managed in order to reach a peaceful coexistence defeating political and tribal fanaticism. The paper followed the descriptive approach that describes the phenomenon, the subject of the study, and the researcher used the historical approach. The study concluded that achieving democratic transition in Sudan enhances the values of ethnic diversity through the participation of all sectors and components of society in power and respect for the rule of law. The study recommends strengthening the rule of law and achieving democratic transition through electoral systems in order to reach a political settlement that allows the society political stability and distance from the exploitation of ethnicity to reach power in order to reach an effective management of ethnic diversity in Sudan.

Keywords: ethnic diversity, peace, democratic transition, Sudan

المقدمة :

يلعب التنوع الاثني دوراً مهماً في حياة المجتمعات فهو إما ادي الي تعايش و قبول الاخر و أما ادي الي حروب والنزاعات. فالقارة الافريقية التي تمتلك كم هائل من التنوع الاثني و القبلي تعاني من العديد من النزاعات الي سببها بنسبة كبيرة هذا التنوع، فالتنوع ليس شئ منبوذ او ممنوع أو هو الذي يؤدي الي النزاع فهو شئ طبيعي في المجتمع تكمن اشكاليته في الكيفية التي يمكن بها إدارة هذا التنوع من أجل ان تتعائش جميع فئات المجتمع بغض النظر عن اللون او الدين او الثقافة أو القبيلة للوصول الي حالة من السلام و التعايش السلمي و تقبل الاخر.

إشكالية البحث:

تتمثل الاشكالية في :

ما هي الكيفية التي يمكن بها إدارة التنوع الاثني في الدولة السودانية من أجل الوصول الي السلام في إطار بناء دولة ديمقراطية؟

و يمكن من خلال هذه الاشكالية طرح الفرضيات الاتية :

- يمكن تحقيق السلام و التعايش السلمي في السودان من خلال إدارة التنوع الأثني و الفكري في المجتمع.
- لا يتحقق التحول الديمقراطي في السودان الا من خلال تطبيق اليات إدارة التنوع الأثني و تحقيق التعايش و قبول الأخر لدي جميع أفراد المجتمع.

يهدف البحث الي التعرف علي الكيفية التي يمكن بها إدارة التنوع الأثني و الثقافي و السياسي في المجتمع السوداني من أجل الوصول الي تعايش سلمي يدحر التعصب السياسي و القبلي . كما تهدف الي التعرف علي الطرق و الوسائل و الاليات التي يمكن بها إدارة التنوع الاثني في الحالة السودانية.

اتبع البحث المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة موضوع الدراسة كما أستخدم الباحث المنهج التاريخي و هو من المناهج الرئيسية التي تستخدم لحل اي مشكلة فهو يقوم علي تحليل اي مشكلة من جذورها و مكوناتها الأولية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الاثنية و التحول الديمقراطي و تناولته من زوايا مختلفة، و قد تنوعت هذه الدراسات ما بين العربية و الأجنبية. و سوف نستعرض في هذا البحث ثلاث دراسات تم الاستفادة منها مع الإشارة الي أبرز الملاحظات. مع تقديم تعليقاً عليها يتضمن جوانب الاتفاق و الاختلاف و بيان الفجوة العلمية التي يعالجها البحث الحالية. يود الباحث ان يشير الي أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2017 و2021.

- دراسة بهاء الدين مكاوي (2017) بعنوان إستراتيجيات إدارة التنوع الاثني في السودان، هدفت الدارسة الي التعرف علي الاوضاع الأثنية و العرقية في السودان كما ترمي الي الكشف عن ملامح الاستراتيجيات و السياسات التي اتبعتها الحكومات المختلفة في السودان تجاه التنوع الاثني وإدارته، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، توصلت الدراسة الي أن الاندماج الوظيفي هو افضل الطرق لإدارة التنوع الإثني، وذلك لانه يعترف بالأخر و يتضمن عددا من الخيارات مثل الحكم الذاتي و الفدرالية.
- دراسة ابراهيم (2017) بعنوان إدارة التنوع الاثني في المجتمعات المتمايزة إثنياً دراسة حالة السودان، هدفت الدراسة الي البحث و التعمق لمحاولة ربط ما تحمله التجربة السودانية في قضايا اللامركزية و

الحكم المحلي بما يميز المجتمع السوداني من تنوع ديني و لغوي و عرقي و ثقافي، استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة ، توصلت الدراسة الي ان النظم السياسية في السودان فشل في ادارة التنوع الاثني من خلال الاستراتيجيات التي انتهجها مثل الاستيعاب و تقاسم السلطة و الاندماج الوظيفي.

- دراسة سعيد (2021) بعنوان إدارة التّنوع فِي تَشريعات و ترتيبات التحوّل الدِّيمقراطي في السُّودان هذا البحث يقوم على تحليل التدابير التي تم إعتمادها في إطار إدارة التنوع بكافة اشكاله، بما في ذلك الجغرافي والثقافي واللغوي والديني والاثني في التشريعات السارية و في الوثائق التي تم إعتمادها خلال الفترة الانتقالية من 2019 – 2021 في السودان. و بشكل أساسي تعمل على تحليل التشريعات و المبادئ المؤطرة للتشريعات الوطنية من زاوية تنظيم العلاقات في سياق إدارة التنوع و السلام الاجتماعي في السودان. في إطار إدارته للتنوع الجغرافي و الثقافي و اللغوي و الديني و الاثني، إعتمد السودان مجموعة من التشريعات التي تحمى حقوق المجموعات وفقاً للمعايير الدولية و في إطار التخطيط الاستراتيجي لبناء سلام مستدام في السودان. هذا البحث يقوم بتحليل التشريعات السودانية الحالية، من زاوية مدى حساسيتها تجاه التنوع في المجتمع، و حمايتها لحقوق الاقليات، و مراعاتها لحقوق الانسان كما نصت عليها الوثائق الانتقالية و القوانين. يؤشر مؤلف البحث إلى العديد من الفراغات و القصور في التشريعات الوطنِية فيما يتصل بادارة التنوع في مجتمعات ما بعد الحرب و الدكتاتورية. ليس هناك منظومة تشريعية متكاملة، او مؤسسات كفؤة، تعمل بصورة تكاملية من أجل إدارة التنوع في السودان بعدالة و وفقاً للمعايير الدولية.

تتمثل اوجه الاتفاق و الاختلاف بين الدراسات السابقة في :

- اتفقت الدراسات السابقة علي هدف مشترك و هو ادارة التنوع الاثني باستثناء دراسة أحمد و التي هدفت علي التركيز حول العلاقة ما بين التنوع العرقي و الأمن المجتمعي.
- وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي و المنهج التاريخي باستثناء دراسة ابراهيم التي استخدمت منهج دراسة الحالة
- اختلفت الدراسة الحالية عن بقية الدراسات في احتوائها علي تصور لاليات ادارة التنوع الاثني و الثقافي و السياسي من أجل الوصول الي التحول الديمقراطي المطلوب في السودان.
- اختلفت الدراسة الحالية عن بقية الدراسات في انها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري مستخدمة منهج وصفي و أداة الاستبيان لجمع المعلومات حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة.

مما لا شك فيه أن الدراسة الحالية أستفادت كثيراً مما سبقها من دراسات ، حيث حاولت ان توظف كثيراً من الجهود السابقة، ومن جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي :

1. استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول الي صياغة دقيقة لعنوان البحث الموسوم بإدارة التنوع الإثني في السودان ما بين تحقيق السلام و التحول الديمقراطي.

2. استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول لمنهج ملائم لهذا البحث.

المحور الاول : مفهوم الأثنية و التنوع الإثني

1/ مفهوم الإثنية:

إثني (Ethnic) كلمة مشتقة من كلمة (eourkos) الإغريقية و تعني الوثني أو الهمجي ، و أول استعمال معاصر لمصطلح الإثنية في عام 1909م حسب وثيقة إعلان حقوق شعوب روسيا 1917 حيث وردت إشارة الي المجموعات الإثنية تميزاً لها وفق الوثيقة المذكورة عن الأقليات القومية. و يمكن القول أن مفهوم الإثنية منذ شيوعه و استخدامه و حتى الوقت الحاضر لا يزال من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف و عدم الأتفاق حول مضامينة و دلالاته حيث تردد محتواة بين التعبير عن جماعة فرعية أو أقلية و الأفصاح في الوقت نفسه عن جماعة اساسية او أمة ، كما انه قد يتسع ليشمل كل أشكال التمايز لتصبح الجماعات الاثنية بمثابة خط متواصل يبدأ بالقبيلة و ينتهي بالأمة.[1]

ب. تعريف الإثنية :

من الناحية اللغوية تشير الي اصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي و الاجتماعي لدولة المدينة. فضلاً الانثربولوجين الفرنسيين الاثنية و القبلية مرادفين. آما عند الانجليز فالقبيلة تشير الي نمط تنظيم سياسي جزئي. و الإثني تعني تجمعاً ناتجاً عن مجموعة مختلفة الأعراق نظراً لتأثير الأحداث التاريخية و لديها افكاراً مشتركة. و هي حسب اريلسون(Erikson) نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم. و يجمع أمساك (Amseke) علي العديد من الخصائص التي تميز الإثنية و هي اللغة و القيم و الاقليم و العادات و الوعي بأنتساب اعضاء الاثنية الي نفس المجموعة.[1]

---

1 جديد شرفي، الصراع الإثني والديني ف نيجيريا وانعكاساته على بناء الدولة، رسالة ماجستير(2018)، 1960 -1999،رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي ابو نعامة.

1 سمية بلعيد ، النزاعات الإثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً، رسالة ماجستير ،جامعة منتوري2010،ص23

و يتمثل التعريف الاجرائي بأنها تشمل مجموعة من مسميات القبيلة ذات الافرع المتعددة تتسم جميعها بالثقافة نفسها رغم الاختلاف البسيط في اللكنة اللغوية الا انها تشمل اللغة و العادات و التقاليد و المعتقد و تتميز بأنتسابها لاعضاء الاثنية في نفس الوقت.

ج. المفاهيم المتداخلة مع الأثنية:

هنالك مجموع من المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الاثنية و في كثير من الاحيان يتم استخدامها كمترادفات للمفهوم الا انها تختلف عن مفهوم الاثنية و من هذه المفاهيم :

1. الاثنية والعرق:

يمثل الفرق ما بين الاثنية و العرق في أن الاثنية عندما تختار مجموعة إثنية أن تنفرد بنفسها و تحصن في فضاء هويتها التي لا يمكن لاحد أن يتركها أو يأخذها منها. أما العرقية فهي تظهر كطريقة لـتأسيس التقسيم و تحديد الناس وفقاً لمعيار بيني ثابت.

2. الاثنية والأقلية :

اختلفت المعايير في مفهوم الاقلية فبعض الباحثين اعتمدوا علي المعيار العددي و منهم استخدم المعيار الوضع السياسي و الاجتماعي و منهم من جمع بين المعيارين السابقين حيث تم تعريفها بأنها مجموعة من الافراد يعيشون في إقليم الدولة بصفة دائمة فهم أقلية عددية مقارنة مع باقي السكان، لهم خصائص مختلفة عن الأغلبية. كما عرفت بأنها كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية و الاجتماعية بغض النظر عن العدد الذي تمثله.[2]

3. الاثنية والقومية:

هنالك من يعرف القومية بأنها الميل و الشعور بالانتماء الي جماعة حضارية معينة و رغبة في المجتمع و الترابط لتحقيق غايات و اهداف مشتركة في ظل احساس عام بوحدة المصير.

و هنالك من يقول بأن القومية مفهومين اجتماعي و سياسي حيث يبرز المفهوم الاجتماعي كيان القومية باعتبارها رابطة تربط الفرد بكائن اجتماعي تجد افراده في اللغة و التاريخ و الثقافة و المصالح المشتركة و يتمثل في الكائن الاجتماعي في الامة. اما المفهوم السياسي للقومية هي عقيدة سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع ابناء الامة الي الاعتقاد بأنهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات لها

[2]. سمية بلعيد (مرجع سابق ، ص40)

كيانها الذاتي و تطلعاتها القومية كما أن لها الحق في أن تنتظم في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها و أن تنظم كيانها القومي تنظيماً اجتماعياً و سياسياً و اقتصادياً بما يحقق شخصيتها القومية.

4. الجماعات الاثنية:

هي تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية. كوحدة الاصل ـ او الثقافة كوحدة اللغة أو الدين او التاريخ او غيرها من المقومات الثقافية.[1]

و تعرف ايضاً بأنها فئة متميزه من السكان تعيش في مجتمع اكبر لها ثقافتها المتمايزه تشعر رزاتها و يرتبط افرادها معها اما بروابط السلالة او الثقافة او القومية.

5. النزاع الإثني:

يري جيمس فيرون و ديفيد لاتي (james firon and parid) من خلال دراستهما للنزاعات في افريقيا أن النزاع الاثني هو عبارة عن تصادم بين الجماعات عادة ما يكون من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة و المشاركة في السلطة بحيث تهدف من خلال الجماعات لتغيير الوضع القائم. و ذلك يعني بأن أصل المشكلة الشعور بنوع من الإقصاء و التهميش فيرجع الي الحصن المرجعي ليغطي ذلك النقص و يتم استبداله بشعور الانتماء و الحمية من أجل المطالبة بالحقوق تحت ملة الجماعة و الاثنية.[2]

و يمكن الاشارة هنا الي أن النزاع الإثني هو نزاع ما بين مجموعتين او اكثر نتيجة لتضارب المصالح من اجل احداث تغيير لوضع قائم حيث تسيطر عليه طابع القبلية او المجموعات الإثنية.

و من أهم عوامل بروز النزاعات الإثنية تمثل في عوامل رئيسية تشمل المطالب بالانفصال او الحكم الزاتي ـ العولمة الثقافية ـ التدخلات الخارجية ـ تزايد الإثنية عالمياً و عوامل ثانوية تمثل في تنامي ظاهرة اللاجئين ـ الأبادة الجماعية.

يشير (ابراهيم ، 2017) الي أهم أسباب النزاعات العرقية:[3]

- الهوية العرقية في مواجهة الهوية الوطنية.
- السياسات الأستعمارية.

1. احمد وهبان ، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر ، الاسكندرية ، لتكنولوجيا المعلومات ، ط 5 ، 2007: ص 18
2. بن طراح إبراهيم ، إدارة التنوع الإثني في المجتمعات المتمايزة إثنياً ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2017 : ص 86
3. بن طراح إبراهيم (مرجع سابق ، ص 90)

- إخفاق مشروع الدولة الوطنية.
- العولمة و دور العوامل الخارجية.

2/ مفهوم التنوع الإنثى:

يعد من أهم ملامح المجتمعات الحديثة التي تضم مجتمعات متنوعة ثقافياً ودينياً وعرقياً. فالتنوع مفهوم يتقبل القبول والإحترام ويعني معرفة أن كل شخص متفرد في ذاته وإدراك إختلافاتنا الفرية . ويمكن أن يكون لذلك أبعاد كبيرة فيما يتعلق بالسلالة او العرق أو المعتقدات الدينية أو الثقافية. أما تنوع الإنثى فيعرفة معجم المصطلاحات السياسية بعل أنه من الناحية الاجتماعية يعني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر يكون لها إهتمامات دينية وإقتصادية وإثنية وثقافية متنوعة. أما من الناحية السياسية محتويتها تكون فيه موزعة بصورة واسعة على جماعات محددة مرئية في أنماط متنوعة للصراع او المنافسة او التعاون.فالتنوع الإثني هو المجتمع المتباين من الناحية العرقية او الثقافية او اللغوية ، وذلك المجتمع المجزء بفعل الأنقسامات الدينية او الأيدلوجية او اللغوية او الحضرية و الثقافية و العرقية.[1]

هذا التنوع يمكن أن يكون (ثقافياً – دينياً – طائفي او مذهبي) و يمكن القول بأن التنوع الإثني في دولة ما قد يكون تنوعاً إيجابياً وقد يكون تنوعاً سلبياً:

فالتنوع الإثني الإيجابي: هو التنوع الذي تعيش في ظله المجتمعات وتتعايش في إطار التعدد والتنوع وتدير هذا التنوع على أساس المواطنة والمساواة وهي المجتمعات الأكثر حيوية وإنتاجاً.

التنوع الإثني السلبي: هو الإتجاهـ الذي ينظر للظاهرة الإثنية على انها مشكلة في حد ذاتها أو أنها مشكلة سياسية تهدد الوحدة الوطنية بحيث توصف بأنها تختصر فقط في الدول المتخلفة. وهنالك من تنظر إلى الإثنية على أنها قابله لأن تكون قوة إنسانية محررة وخلاقة أو تكون مدمرة وعشوائية.[2]

3/ آليات إدارة التعددية الإثنية

يقصد بآليات إدارة التعددية الاثنية، الفلسفات العامة الظاهرة والمستترة التي تتبعها النظم في التعامل مع الجماعات الاثنية ومطالبها وتختلف من دولة لأخرى بحسب ظروف الدولة وتنقسم إما قسرية أو تساومية.

---

[1]. فوزية لبادي ، إشكالية إدارة التنوع الإثني (العرقي) في العالم منذ نهاية الحرب البارجة دراسة حالة السودان و العراق ، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر ، 2016:ص90

[2]. فوزية لبادي (مرجع سابق)

1. الآليات التساومية السلمية:

أ.**الاستيعابية:** تسعى هذه الآلية لإلغاء الاختلافات والسعي لإدماج كل الجماعات في إطار الهوية العامة المستهدفة في اللغة الرسمية، التعليم ومركزية اتخاذ القرار، ويقصد بها فقدان مجموعة ما جزءاً معيناً من هويتها الأصلية عن طريق تشجيعها على الاعتماد على لغة الأكثرية وثقافتها، وتتضمن ثلاثة جوانب.

1. الاستيعاب الثقافي
2. الاستيعاب المادي عن طريق دمج الهويات الاثنية داخل هوية أكبر هي هوية المجتمع والدولة القائمة ويتطلب نجاحه زيادة نسب التزاوج بين الجماعات،
3. الاستيعاب المؤسسي بإنشاء مؤسسات سياسية واجتماعية يشارك فيها الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير عرقي.

ب. **آليات تقاسم السلطة**: تقوم على الاعتراف بالتعددية الاثنية وعلى إطار ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة يمثل مختلف الأقاليم والجماعات الاثنية في الدولة وهي تدعم التعايش السلمي وتتمثل في(

آلية اللامركزية السياسية (الفيدرالية)

ج. **الآليات التوافقية لاقتسام السلطة:** تعتمد على نظم انتخابية تشترك فيها مختلف مكونات المجتمع في الحكم وتتمثل في آلية الائتلاف الكبير ومعناه أن الزعماء السياسيين لكل قطاعات الجماعات تتعاون في ائتلاف واسع وتحكم وفقاً لقاعدة الإجماع وضمان الوحدة الوطنية عن طريق إلزام مختلف الأطراف الداخلية على قطع علاقاتها بالخارج،

د. **آليات تكاملية (الاندماجية) لتقاسم السلطة:** تنطلق من رفض البيئة السياسية في المجتمعات التعددية ويطرحون فكرة الهندسة المؤسساتية كأساس للآليات التكاملية لإدارة التعدد الاثني عن طريق إدخال نظم انتخابية تشجع على الاعتدال وتسهل عملية الاتصال بين الاثنيات وتعزز الحوار للتوصل إلى حلول وسط.

2/ الآليات القسرية:

قد تلجأ إليها الدول الشمولية نتيجة لعجز الدولة عن تلبية المطالب المتنامية للاثنيات ومنها آلية هيمنة الدولة وتقوم على استقطاب كافة الولاءات دون السماح بالتعبير عن الاختلاف وايضاً استخدام السيطرة والقهر وآلية أخرى تعتمد على التطهير الاثني للتخلص من الجماعات غير المرغوب فيه بالتهجير أو الإبادة الجماعية وأخيراً آلية تقرير المصير (التقسيم أو الانفصال) أخيراً نجد أن كل دولة تستخدم الآلية المناسبة لها والتي تتوافق مع إمكاناتها المادية والوضع الذي تعانيه جراء هذا التعدد الاثني.[1](علي،2017)

[1]. سمية محمد علي ، جنوب السودان: آليات إدارة التعددية الاثنية وأزمة تحقيق المواطنة (2005-2017) ، المركز العربي للدراسات و البحوث ، قسم الدراسات2017 :ص17

المحور الثاني : سمات التنوع الإثني في السودان مابين السلام والتحول الديمقراطي

تعتبر مسألة إدارة التنوع الإثني بجميع أشكلاه وأنواعة مسئولية الدولة والحكومات من خلال ما تتبناهـ من سياسات عامة وترتيبات قانونية ومجموعة من الإجراءات التي تحقق المساوة بين المواطنين وضمان عدم الإقصاء أي من مكونات المجتمع . سوف يتم في هذا الجزء الحديث عن نقطتين تتمثل الاولي في أن نشير هنا إلى مفهومي السلام والتحول الديمقرطي و النقطة الثانية الحديث عن سمات التنوع في السودان.

أ/ مفهوم السلام:

يعرف السلام حسب قانون إكسفورد الإنجليزي بأنه حاله أو فترة ليس فيها حرب أو انتهت فيها الحرب . والسلام هو عبارة عن محصلة التفاعل مابين النظام المدني والعدالة الإجتماعية. كما يعرف بأنه مبدأ وصفة أخلاقية تقوم على الإستقرار الداخلي وطمأنينة الروح. السلام مرادف للنزاع الذي يعرف بأنه تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الآخر أو عدم كفاية الموارد لكلاهم وتعويق تحقيق أهدافهم.[2]

ب/ التحول الديمقراطي

الديمقراطية لغوياً تعني حكم الشعب، وهي أصلاً مصطلح يوناني. وتعني الديمقراطية أن تحكم الدولة بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب. هذا هو مبدأ الديمقراطية ومعناها. ومن الذين دعوا إلى الديمقراطية في العصر الحديث الفيلسون الفرنسي مونتسكيو ومن مؤلفاته كتاب (روح القانونين) وكذلك جون لوك صاحب نظرية (العقد الإجتماعي) وهي من أهم النظريات التي أثرت في التكوين الديمقراطية الغربية الليبرالية. وتقوم الديمقراطية على مجموعة من المباديء التي تمثل الضامن للسلام وهي:

1- مباديء حرية أفراد المجتمع بوصفهم بشراَ.

2- مباديء إعتماد الكل على تشريع واحد مشترك بوصفهم رعايا.

3- قانون المساواة بينهم بوصفهم موطنين.[1]

---

[2]. زياد العمادي، النزاعات، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، الاردن، 2010:ص18

[1]. محمد عثمان الخشن،المجتمع المدني والدولة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، 2007 :ص80

إن نجاح التحول نحو الديمقرطية وتحقيق السلام يستلزم على السودان تحقيق مجموعة من الشروط المجتمعية والسياسية التي تتمثل في سيادة حكم القانون واستقرار مؤسسات الدولة الوطنية وحيادتها التي بدونها تتحول آليات وظواهر مثل الانتخابات الدورية وتداول السلطة والتعددية الحزبية وتنوع كيانات المجتمع المدني واجهات خالية من المضامين والنتائج الديمقراطية.

وبناءً على ذلك إذا ذهب السودان إلى تنظيم انتخابات لتنافس سياسي ولم يتم التأسيس بعد لسيادة حكم القانون فانها سوف تعاني الدولة السودانية من غياب الحيادية وهذا بدوره سوف يؤدي إلى سيطرة الطائفية والعرقية مما يودي إلى زيادة التوترات المجتمعية والسماح للصراعات بين النخب السياسية. وهذا يدل على أهمية التأسيس لحم القانون وبناء الدولة الوطنية القادرة ذات المؤسسات المستقرة والحيادية. أيضا بجانب حكم القانون واستقرار مؤسسلت الدولة ثمة عوامل قانونية وسياسية ومؤسسية آخرى. مثل التسليم العام بشرعية الدولة في حدودها المتعارف عليها في حدود اطارها الدستوري والقانوني وتنوع النخب السياسية والممارسة للسلطة على المستويات الوطنية و المحلية على النحو الذي يتضمن تركز السلطة في قضية القلة وفي السودان مازال التنازع حول طبيعة وهوية الدولة حاضراً بقوة، وعلاقة رابطة المواطنة بالولاءات الأولية للجماعات العرقية والمذهبية لم تحسم مؤسسياً بعد ايضا للوصول الى تحول ديموقراطي لا بد من توفير درجة من النمو الاقتصادي.[2]

سمات التنوع الإثني و الثقافي في السودان:

تمثل سمات التنوع الإثني و الثقافي في السودان من أهم المميزات التي يتميز بها خاصة فيما يتعلق بالثقافة و اللغة و العادات و التقاليد مما يؤدي الي جزب العديد من الباحثين و المهتمين للحديث عن كيفية استثمار هذا التنوع للوصول الي التنمية.

يمتاز السودان بالتنوع المناخي و الاتساع الطبيعي ، الي جانب الاختلافات العرقية و اللغوية ، حيث أن أي محاولة لرسم خارطة ثقافية تستوجب الأخذ بالتقاسيم الطبيعية والتاريخ ونظام الأقتصاد في مجالي الإنتاج والتوزيع واللغة المستخدمة و المعتقدات الدينية وطقوس الزواج والرق و الموسيقاء والفنون وكل العوامل الأخري التي تشرتك في تركيب الثقافة ، حيث نجد ثقافة سكان ضفاف النيل في شمال ووسط السودان، وثقافة سكان إقليم السافنا في الوسط ، وثقافة البجة قي شرق السودان ، وثقافة الفور في غرب السودان، وبالرغم من تفوق الثقافة الإسلامية في شمال السودان الذي تبلغ مساحته ثلثي المساحة الكلية

[2]. عمرو حمزاوي،:عن شروط التحول الديمقراطي بين حكم القانون والانتخابات الدورية، مقال تحليل، المصدر www.Googel.com 2018 دخول الساعة 12ظ

للقطر. إلي جانب ذلك ففي السودان اليوم مجموعات كثيرة من سكان غرب أفريقيا من الهوسا و الفلاته والمجموعات التشادية المختلفة تراكمت عرب الأجيال نتيجة لهجرات الرعي والتجارة أو الحج أو للضغوط السياسية في فترات مختلفة ، هناك عدة مماثلات تبين عمق التواصل الثقافي في المجتمع السوداني و مجتمعات دول الجوار الافريقية و تبدو تلك المماثلات أوضح ما تكون في مناطق حدود التماس الإفريقي بسبب هجرة السكان عرب لحدود مشتركة ، وتعمقت الروابط بين المجموعات المحلية و المجموعات الوافدة بسبب التصاهر ، حيث واجهت الثقافة السودانية المحلية أمناط جديدة وخصائص نوعية لموروثات لم تكن موجودة من قبل. و يعترف إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي اعتمد في العام 2001م بأن التنوعً مشرتك الانسانية ، ويعترف كذلك بما للحوار بين الثقافات من إمكانيات فقد جاء في الثقافة ينبغي أن ينظر لها بوضعها مجمل السمات المميزة الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي يتصف بها مجتمع او مجموعة اجتماعية ، وعلى أنها تشمل جانبي الفنون والاداب طرائق الحياة وأساليب العيش ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات. وتم رفد هذه الاتفاقية في عام 2005م في اتفاقية محاية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي وتشدد المادة (2) من الاتفاقية على التفاعل بين التنوع و احترام الحريات الاساسية إذ تقول (لن يتسني حماية التنوع الثقافي وتعزيزه ما لم تكفل حقوق الإنسان و الحريات الاساسية مثل حرية التعبير و المعالم و الاتصال ، وما لم تكفل للأفراد إمكانية اختيار أشكال التعبير الثقافي) كما نؤكد أن استخدام المعلومات و الاتصال بهدف فسح المجال أمام مختلف الثقافات و التعبير عن نفسها بكل حرية وبالطرق التي تناسبها أمر لابد منه لترسيخ أس التفاهم بين الشعوب والتعاطي و الحوار بين الثقافات.. [1](عباس ، 2019)

الخاتمة:

يمكن القول بناءاً علي ما سبق ان التنوع الثقافي و الإثني له أهمية كبير في تعضيد العلاقات الأجتماعية في المجتمع و يتجلي في النتائج الآتية :

1. يعزز التنوع الاثني القيم الانسانية عن طريق تقبل الاخر و العيش بمساواة بغض النظر عن الدين او العرق او الثقافة.
2. الوصول الي التحول نحو الديمقراطية في السودان يعزز قيم التنوع الإثني عبر مشاركة كافة قطاعات و مكونات المجتمع في السلطة و احترام سيادة حكم القانون.

[1]. حبيبة عثمان عباس ، دور وسائل الاعلام في إدارة التنوع الثقافي و الاجتماعي دراسة حالة السودان ، مجلة الطريق الي التربية و العلوم الاجتماعية.2019 :ص 102

3. تتمثل سمات التنوع الإثني و الثقافي في السودان من أهم المميزات التي يتميز بها خاصة فيما يتعلق بالثقافة و اللغة و العادات و التقاليد التي تمثل الرابط الأقوي في المجتمع السوداني.

التوصيات :

1. تعزيز قيم التعايش السلمي و تقبل الأخر عن طريق التوعية لدي المجتمعات المحلية المتنوعة اثنياً للتقليل من حدة التعصب القبلي لدي المجتمعات المحالية التي تكثر فيها حدة الصراعات.
2. تعزيز حكم القانون و الوصول الي التحول الديمقراطي عبر النظم الأنتخابية للوصل الي التسوية السياسية التي تتيح للمجتمع الأستقرار السياسي و البعد عن أستغلال الإثنية للوصول الي السلطة.
3. أستثمار الثقافة لتقوية الروابط المجتمعية.
4. توعية المجتمع بأهمية و ضرورة التنوع الثقافي و الإثني عبر البرامج الثقافية التي تربط القبائل مع بعضهم البعض.

المصادر والمراجع:

1. أحمد وهبان ، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر ، الاسكندرية، لتكنولوجيا المعلومات ، ط 5، 2007
2. إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير جامعة الجزائر. 2016
3. بن طراح إبراهيم، إدارة التنوع الإثني في المجتمعات المتمايزة إثنياً ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2017
4. بهاء الدين مكاوي ، أستراتيجيات إدارة التنوع الأثني في السودان، مجلة المستقبل العربي ، 2017
5. جديد شرفي، الصراع الإثني والديني ف نيجيريا وانعكاساته على بناء الدولة، رسالة ماجستير(2018)، 1960 -1999،رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي ابو نعامة.
6. حبيبة عثمان عباس ، دور وسائل الاعلام في إدارة التنوع الثقافي و الاجتماعي دراسة حالة السودان ، مجلة الطريق الي التربية و العلوم الاجتماعية.2019
7. دراسة سعيد ، سامي عبد الحليم. (2021) بعنوان إدارة التّنوع فِي تَشريعات و ترتيبات التحوّل الدِّيمقراطي في السُّودان جميع الحقوق محفوظة لصحيفة مداميك. www.medameek.com .
8. زياد العمادي، النزاعات، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، الاردن، 2010

9. سمية بلعيد ، النزاعات الإثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً، رسالة ماجستير ،جامعة منتوري2010.
10. سمية محمد علي ، جنوب السودان: آليات إدارة التعددية الاثنية وأزمة تحقيق المواطنة (2005-2017)، المركز العربي للدراسات والبحوث ، قسم الدراسات2017
11. عمرو حمزاوي،:عن شروط التحول الديمقراطي بين حكم القانون والانتخابات الدورية، مقال تحليل، المصدر www.Googel.com 2018
12. فوزية لبادي ، إشكالية إدارة التنوع الإثني (العرقي) في العالم منذ نهاية الحرب البارجة دراسة حالة السودان و العراق ، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2016
13. محمد عثمان الخشن،المجتمع المدني والدولة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، 2007.

النهوض العربي في نظام الألفية الثالثة بين معوقات الوحدة ومقومات التكامل: التدابير والأولويات

Arab revival in the system of the third millennium between obstacles to unity and elements of integration: measures and priorities

د. بسمة خليل توم

دكتوراه في العلوم السياسية – الأردن

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على معوقات تحقيق الوحدة العربية، وتشخيص فكرة التكامل العربي سبيلا للنهوض العربي في النظام الدولي المعاصر، والوقوف على أبرز المقومات والتحديات والتدابير والأشكال المتاحة للتكامل العربي. وتستند الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أن:" هناك علاقة طردية بين تغيير نمط التفكير العربي وإعادة صياغة الذات العربية وبين النجاح في تحقيق مفهوم التكامل العربي، ومن ثم النهوض العربي في النظام الدولي المعاصر". ولدراسة ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يتمثل أبرزها في أن محاولة استلهام فكرة التكامل العربي بدلا من الوحدة العربية قد تكون وسيلة الأمة العربية للنهوض في النظام الدولي المعاصر، ورغم التحديات فإن مقومات التكامل العربي قادرة على أن تجعل الأمر ممكنا في حال تغيير نمط التفكير العربي وإعادة صياغة الذات العربية، وتأسيس هيكل إقليمي جامع وجديد تقر له الوحدات السياسية الوطنية بصلاحيات حقيقية تجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، لها القدرة على صنع القرارات المهمة، وتمتلك التفويض في بعض المجالات، أي أن يمتلك الهيكل الجديد شرعية قانونية وظيفية تمنحها له الوحدات المكونة له.

الكلمات المفتاحية: الوحدة العربية، التكامل العربي، القومية العربية، تجديد الشخصية العربية.

Abstract :

The study aims to identify the obstacles to achieving Arab unity, to diagnose the idea of Arab integration as a way for Arab advancement in the contemporary international system, and to identify the most important elements, challenges, measures and forms available for Arab integration. The study is based on a main hypothesis that: "There is a direct relationship between changing the pattern of Arab thinking and reformulating the Arab self and the success in achieving the concept of Arab integration, and then the Arab rise in the contemporary international system." To study this, the descriptive analytical method was used.

The study concluded with a number of results, the most prominent of which is that the attempt to be inspired by the idea of Arab integration instead of Arab unity may be a means for the Arab nation to rise in the contemporary international system. Despite the challenges, the elements of Arab integration are able to make it possible in the event of changing the pattern of Arab thinking, reformulating the Arab self, and establishing an inclusive and new regional structure in which the national political units recognize real powers that exceed the powers of the existing nation-states, which have the ability to make important decisions, and possess the mandate. In some areas, that is, the new structure should have a legal and functional legitimacy granted to it by its constituent units.

Keywords: Arab unity, Arab integration, Arab nationalism, renewal of the Arab personality.

المقدمة:

في ظل تطورات الأوضاع في نظام الألفية الثالثة، وجنوح كثير من الدول والأمم لإعادة تموضعها ودورها فيه، لا تزال الأمة العربية تعيش حالة من الضعف والتشرذم والتبعية، بل وتلاقف الآخر لها ولمواقفها بحسب مصالحه وأهدافه، رغم ما تشهده الألفية الثالثة من حالة اليقظة لدى كثير من الدول بأن النظام العالمي المعاصر يشهد حالة من التغيير في المفاهيم والقوى، وأن القوي بات يسعى لتغيير ميزان

القوة وإعادة تشكيل التحالفات بما يضمن الوصول للتعددية القطبية بعيدا عن حالة الاستقطاب للشرق أو الغرب، يقول دوغين البروفيسور والفيلسوف الروسي في كتابه " نظرية التعددية القطبية في العالم" أن حضارة القرن الواحد والعشرين أوسع وأعمق وأغنى بكثير من مكون عالمي أو إقليمي أو ثقافي أو ديني أو اقتصادي من مكوناتها، وأنه لا بد من الاعتراف التام بجميع المكونات الثقافية والتاريخية والدينية القائمة..... كما أن الأقطاب الاستراتيجية الناشئة يجب أن تكون جاهزة للتعاون والتشارك في إقامة التعددية القطبية دون التخلي عن سماتها الرئيسة، التي تميز ملامحها الثقافية والحضارية عن غيرها.

إن استعادة امتلاك مقومات القوة للوصول إلى حالة الاستقلالية وتغليب المصلحة الذاتية، وصياغة المواقف وفق ما تقتضيه المصلحة والندية وتحقيق أسباب العلو والقوة، يستدعي دراسة العوامل التي قادت الحالة العربية إلى ما هي عليه اليوم. رغم ما تمتلكه الدول العربية من مقومات القوة والقدرة على النهوض، ما يؤهلها لاغتنام الفرصة وتحقيق مكانة فريدة في المجتمع الدولي، إن تغيير نمط التفكير في مفهوم الوحدة العربية بات ضرورة ملحة في النظام الدولي المعاصر، ومحاولة استلهام فكرة التكامل العربي بدلا من الوحدة العربية وبما لا يتعارض مع مفهومي القومية والوطنية بل يشملهما قد تكون وسيلة الأمة العربية للنهوض، مع ضرورة تفعيل فكرة التفاعل والتداخل مع الدوائر التي تلي كالتكامل الإسلامي ثم العالمي، من خلال خلق تحالفات تضمن تشكيل قوة عربية عظمى قادرة على مجابهة التحديات التي تحول دون تحقيقها، وتواجه كل من يريد حصرها في حلقات التبعية بعيدا عن الاستقلالية والتنوع والندية التي تسعى لتحقيقها.

إن حالة التكامل العربي لا يمكن ضمان تحقيقها إلا من خلال الوقوف على التحديات التي تجابهها والتدابير اللازمة لتحقيقها، كما لا يمكن البدء بمرحلة التكامل دون البدء بتناول الذات العربية (الشخصية العربية)، وكيفية تجديد أبعادها؛ ذلك أن النهضة العربية لا بد أن تبدأ بالإنسان العربي. إن التكامل العربي الذي يضمن للدول العربية تكاتفها لا انصهارها، يدفع إلى دراسة مقوماته وأشكاله وصوره، التي قد تستطيع إخراج المعضلة العربية من عنق الزجاجة.

إشكالية الدراسة:

لقد بدأت تتصاعد في نظام الألفية الثالثة الدعاوى لإقامة عالم متعدد القوى، وبدأت كثير من الدول تسعى لامتلاك مقومات القوة التي تمكنها من تحقيق استقلاليتها الفعلية، وصياغة مواقفها وفق ما تقتضيه المصلحة والندية وتحقيق أسباب العلو والقوة، بما يضمن لها تفعيل دورها على الساحة الدولية. ورغم ما تمتلكه الأمة العربية من مقومات القوة والنهوض إلا أنها لا تزال تعيش حالة التشرذم والضعف والتبعية، كما لا يزال الإصرار على مفهوم الوحدة العربية في الفكر القومي العربي يعيق تحقيق مرادها في النهوض، ما يستدعي ضرورة تغيير طريقة التفكير وتجاوز المفاهيم، ولعل طرح بديل التكامل العربي عوضا عن الوحدة العربية سيكون حلا أوليا للمعضلة العربية، وذلك من خلال تشكيل التحالفات والنجاح في تجاوز معوقات الماضي.

غير أن إشكالية الدراسة تكمن في مدى رغبة الأنظمة العربية في تحقيق التكامل العربي من جهة، وقدرة النخب الفكرية على تصحيح مسار الفكر السياسي العربي، ومن ثم قدرة الشعوب على فرض حالة التغير.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في مجالين؛ من خلال دراسة أهم أسباب فشل تحقيق الوحدة العربية، وتتبع كيفية تجديد الشخصية العربية، وإسقاط نموذج التكامل الإقليمي على الحالة العربية.

كما تكمن أهميتها من خلال محاولة رسم مقومات وأشكال التكامل العربي المتاحة في الحالة العربية المعاصرة، ومحاولة الخروج عن طوق التفكير التقليدي في مقومات النهوض العربي، من خلال التفكير في أفكار قابلة للتطبيق ضمن معطيات العصر في النظام الدولي المعاصر.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على معوقات تحقيق الوحدة العربية ، وسبل تجديد الشخصية العربية.
2- تشخيص فكرة التكامل العربي سبيلا للنهوض العربي في النظام الدولي المعاصر، والوقوف على أبرز المقومات والتحديات والتدابير والأشكال المتاحة للتكامل العربي.

تساؤلات الدراسة:

سعت الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما معوقات تحقيق الوحدة العربية، وما سبل تجديد الشخصية العربية؟
2- كيف يمكن تحقيق فكرة التكامل العربي كسبيل للنهوض العربي في النظام الدولي المعاصر ؟ وما أبرز المقومات والتحديات والتدابير والأشكال المتاحة للتكامل العربي ؟

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات المختلفة التي ناقشت موضوع الدراسة بجوانب متعددة، والمنشورة في كتب ومجلات متخصصة ومحكمة، وستستعرض الدراسة عددا منها والمتمثلة فيما يلي:

- دراسة (توم، 2022) بعنوان " الاستمرار والانقطاع في خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية في الوطن العربي- مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة مقارنة"

هدفت الدراسة إلى مقارنة مقومات النشوء والانتهاء بين مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي، ودراسة حالة التكامل العربي كسبيل لنهضة إنسانية جديدة في المنطقة العربية. ولدراسة ذلك تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يتمثل أبرزها في: أن التكامل العربي وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية المعاصرة قد يكون ممكنا إذا ما أزيلت معوقاته، وخاصة عدم توافر الإرادة الحقيقة في ذلك لدى النخب الحاكمة، والاستباحة والتبعية الخارجية. والأخذ بتدابير التكامل ومقومات النهضة من جديد. وتوصي بضرورة تأسيس هيكل إقليمي جامع وجديد تقر له الوحدات السياسية الوطنية بصلاحيات حقيقية تجاوز صلاحيات الدول القائمة.

- دراسة (العزام والقاضي، 2021) بعنوان " النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية (الواقع والتحديات والمستقبل)

هدفت الدراسة إلى بيان واقع النظام الإقليمي العربي والتحديات التي يواجهها، والمستقبل الذي ينتظره، وقامت على فرضية رئيسية مفادها أن ضعف النظام الإقليمي العربي أجج عدة تحديات تهدد مستقبله وتكاد تذهب به، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع. هذا وقد خلصت الدارسة إلى عدة استنتاجات أهمها: أن النظام الإقليمي العربي يمتاز واقعه بالضعف الشديد مقابل فاعلية الأنظمة السياسية الأخرى بالمنطقة، ما أسال لعاب الأطراف الإقليمية والدولية لتتدخل في منطقة النظام، وأن التحديات التي يواجهها متنوعة ومختلفة تبعا لمصالح الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في منطقة النظام. وتوصي الدراسة بضرورة امتلاك إرادة العمل العربي المشترك ، وإصلاح الخلل الحاصل بالحكومات الوطنية ، ليكن الإصلاح مبتدأً من الجزء وصولا إلى إصلاح النظام الإقليمي العربي بأكمله.

- دراسة Nikola Lj. Ilievski, MA, 2015

"THE CONCEPT OF POLITICAL INTEGRATION: THE PERSPECTIVES OF NEOFUNCTIONALIST THEORY"

مفهوم التكامل السياسي: وجهات نظر في النظرية الوظيفية

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التكامل السياسي عند ارسنت هاس الذي يرى أن التكامل هو العملية التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والثقافية نحو مركز جديد، تكون لمؤسساته صلاحيات تجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، ولها القدرة على صنع القرارات المهمة. كما تناولت الدراسة شروط التكامل السياسي، وتفعيله من منظور الوظيفية الجديدة. وقد تم استخدام كل من منهج تحليل المحتوى والمنهج المقارن.

وما يميز هذه الدراسة أنها تناولت جانبا ذا علاقة من خلال تتبعها لأهم معوقات الوحدة العربية في النظام الدولي المعاصر، ومن ثم طرح فكرة التكامل العربي بديلا عن الوحدة العربية كخطوة أولى لتحقيق النهوض العربي، وذلك من خلال طرح مقومات التكامل العربي وأهم التحديات التي تواجهه، ومن ثم أهم التدابير والصور لنجاح فكرة التكامل العربي كحالة مستلهمة من صور التكامل الإقليمي المتصاعدة في نظام الألفية الثالثة.

فرضية الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة والأهداف سالفة الذكر تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفاداه أن:

" هناك علاقة طردية بين تغيير نمط التفكير العربي وإعادة صياغة الذات العربية وبين النجاح في تحقيق مفهوم التكامل العربي، ومن ثم تحقيق النهوض العربي واستعادة المكانة والدور في النظام الدولي المعاصر".

منهجية الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة والفرضيات والتساؤلات سالفة الذكر تم استخدام:

المنهج الوصفي التحليلي: والذي يعتمد على القيام بجمع المعلومات حول مشكلة معينة بهدف معالجتها عن طريق توصيفها وتحليلها من جميع جوانبها وأبعادها، وسيتم تفعيل هذا المنهج في الدراسة من خلال تتبع معوقات الوحدة العربية، ومن ثم طرح فكرة التكامل العربي بديلا عن الوحدة العربية كخطوة أولى لتحقيق النهوض العربي، من خلال طرح مقومات التكامل العربي وأهم التحديات التي تواجهه، ومن ثم أهم التدابير والصور لنجاح فكرة التكامل العربي كحالة مستلهمة من صور التكامل الإقليمي المتصاعدة في نظام الألفية الثالثة.

هيكلية الدراسة:

في معرض الإجابة على تساؤلات الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ما يلي:

المبحث الأول: معوقات تحقيق الوحدة العربية، وعوامل تجديد الشخصية العربية

المبحث الثاني: التكامل العربي .. المقومات والتحديات.. التدابير والأشكال في نظام الألفية الثالثة

المبحث الأول: معوقات تحقيق الوحدة العربية، وعوامل تجديد الشخصية العربية

لم يستطع الفكر القومي العربي تحقيق شعار الوحدة العربية طوال عقود القرن الماضي، رغم المحاولات التي بذلت؛ استجابة للرغبة الجامحة لدى الشعوب العربية؛ للخلاص من الاستعمار والخروج من مستنقع التشرذم والفرقة والضعف التي عاشها الوطن العربي بعد انفكاك حلقات الدولة الإسلامية، وتراجع مفهوم الوحدة الإسلامية ثم انهياره بانهيار الدولة العثمانية. لقد عاشت الأمة العربية في عقود القرن العشرين أزمة الهوية، وتأرجحت بين مفهومي الانتماء الإسلامي والانتماء العربي باعتبارهما نقيضين آنذاك، فعجزت في ظل محاولة الانفكاك عن علاقات الهيمنة سواء من الدولة العثمانية في آخر أيامها أم من المستعمر الغربي الذي أمعن في طمسها عن تحقيق مرادها في النهوض وبروز الأنا العربية.

المطلب الأول: الوحدة العربية بين أسباب الفشل ومعوقات التطبيق

لا تزال معوقات الوحدة العربية التي عرفها الوطن العربي في القرن العشرين قائمة في نظام الألفية الثالثة، بل إن نظام الدولة القطرية أصبح أكثر ترسخا وقبولا، فرغم استمرار مشاعر العروبة لدى الكثير من الشعوب العربية، إلا أن الدولة القطرية باتت واقعا تسلم به النخب والشعوب على حد سواء، وإن كان الطابع النخبوي أو ما قد يسمى بدور الزعيم والقائد قد وقف في القرن الماضي وراء الدعوة للوحدة العربية – وإن بدوافع شخصية وعائلية – فلا يوجد من قيادات الدول العربية اليوم من يستطيع أن يتجاوز مصالحه الشخصية فيدعو للوحدة العربية، ذلك أن الدعوة للوحدة العربية في القرن الماضي كان دافعها الاستقلال والتحرر من الاستعمار وهيمنة الآخر، أما اليوم فقد باتت الشعوب ترزح تحت وطأة الاستبداد والظلم من بني جلدتها، لذا تجد التخلص من الاستبداد وحكم الفرد همّا أكبر، وغدت مطالبها بالحرية والعدالة والمساواة أولوية تتقدم على غيرها، وهي تعلم علم اليقين أنه ولما كانت القوى الغربية لها اليد الطولى في منع الوحدة العربية خلال القرن الماضي، فإنها ذات اليد التي تمنع نهوضها وتحررها من طغاتها فكيف بوحدتها[1].

هذا وقد كانت من أهم معوقات الوحدة العربية في الوطن العربي كذلك – والتي آن الأوان لتجاوزها وبشكل كامل - هي حالة الصراع التي افتعلت بين الفكر القومي والإسلام. لقد حاول الفكر القومي العربي في بداياته استبعاد الدين الإسلامي من عناصر بناء الأمة العربية – باعتباره من عوامل التخلف عندهم– لذلك قامت القومية العربية كأيدولوجيا حديثة على مشابهة القومية الغربية فاعتبرت أن اللغة والتاريخ هي التي بنت الأمة العربية، وأن مشكلتها تكمن في التجزئة التي يجب أن تتغلب عليها بالوحدة، لكن الفكر القومي العربي لم يستطع أن يفسر الوحدة الثقافية وتوافق العادات والتقاليد والمشاعر والبناء النفسي والعقلي وغيرها من الأمور، والحقيقة أن الإسلام هو الذي شكل هذه الوحدة من خلال دعوته لمفردات التوحيد والإيمان وتزكية النفوس والتوجه للحلال وتجنب الحرام والتطهر والعفاف والابتعاد عن الفجور

[1]) جلال أمين، مستقبل القومية العربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 82: 33-45، 2021، ص (34-36).

والفسوق وابتغاء الآخرة جنبا إلى جنب مع التمتع بطيبات الحياة الدنيا، بل إن الدين الإسلامي والقرآن الكريم تحديدا هو من حافظ على اللغة العربية ووحد قواعدها بعد أن كان بالإمكان أن تتحول اللهجات العربية إلى لغات عدة، فكانت لهجة قريش هي الفصل عند الاختلاف، وهو الذي وحد تاريخ الأمة العربية من الخليج إلى المحيط[1]، يقول منح الصلح في كتاب القومية العربية والإسلام: " إن الأمة العربية تكونت ودخلت التاريخ وهي تصنع الإسلام، كما أن الإسلام ولد وبلغ شأوه وهو يصنع الأمة العربية، ولا إمكانية للفصل المفتعل والمتعسف والكاذب بين حياة الإسلام وحياة الأمة العربية لا ماضيا ولا حاضرا ولا مستقبلا، إن الإسلام بتراثه وقيمه ومفاهيمه يشكل الجزء الأكبر من الثقافة العربية لأي عربي مسلم وغير مسلم"[2]، لذلك ظهر الفرق بين مفهوم العروبة كإرث ثقافي تبنته الشعوب وبين القومية العربية كأيدولوجيا تبنتها النخب. ولم يستطع المفهوم شبه العلماني الذي يفصل بين العروبة والإسلام أن يدوم طويلا[3]. فالعلاقة بين العروبة والإسلام علاقة تخصيص لا تمييز بين شيئين مختلفين.

المطلب الثاني: الشخصية العربية وإعادة التجديد في النظام الدولي المعاصر

لقد سارت عملية تنميط وتحطيم وتشويه الذات العربية خلال القرن الماضي على قدم وساق، تعاضد فيها الغرب وفسطاط من النخب العربية المتغربة والمغتربة، فوصف العربي بأبشع الصور والصفات، واعتبر أقل الخلق قدرا وقدرة، لذا فإن العمل على إعادة تجديد الذات العربية وإعادة بنائها غدت ضرورة وأولوية، كما أن هذه العملية يجب أن ترافق جنبا إلى جنب السعي لتحقيق نهضة عربية شاملة، ولعل من أهم عوامل تجديد الذات العربية:

- **إحياء الضمير العربي ثنائي الأبعاد**، فلا بد أن يتظافر لدى العربي الانتماء العربي والانتماء الإسلامي في آن، ولا بد من استعادة الهوية وإحياء التقاليد العربية والإسلامية، إن التأكيد على الشخصية المزدوجة للإنسان العربي ضرورة في عالم القرن الحالي. فرغم أن الواقع العربي قد سبق الإسلام، لكن الماضي العربي الجاهلي كان واقعا بدون تاريخ في معظمه، لقد صنع الإسلام تركيبا بديعا جمع بين الانتماء العربي في أصفى مادته وبين التيارات التي كانت تختمر في البشرية المشرقية في ذلك العصر، إن الإسلام لم يقتصر على أن يقوم بدور رئيس كرائد للعربي يرشده للتمدن مؤكدا مبدأ الدولة، وباعثا على ثورة ذهنية، بل إنه عمل على إبراز أمة عربية، ومنح في الجملة هيكله إلى الانتماء العربي[4].

- **إحياء الطموح باستعادة الدور في الساحة الدولية**، فالقيادة بقيت عربية إلى أن تراجع العربي، وحكم العالم الإسلامي بقي عربيا إلى أن نخر الفساد أركانه وتخلى العربي عن دوره، لقد أثبت التاريخ أن الإسلام قادر على النهوض والبقاء ولو انفصل عن العروبة، غير أن العروبة لا تستطيع النهوض من غير الإسلام. لذا لا بد أن يستعيد الإنسان العربي إيمانه بنفسه، وبعيدا عن تقاعس الحكومات، لا بد أن تلعب النخب الفكرية والدينية والعلمية دورا في تنشئة شباب عربي قوي الفكر، قادر على إعادة تشكيل صورته الذاتية، يعرف ماذا يريد وإلى أين يتجه.

---

[1]) غازي التوبة، الفكر القومي العربي وإعاقة النهضة، https://www.aljazeera.net/، 2009.

[2]) منح الصلح، الفصل الخامس " التمايز والتكامل بين القومية العربية والإسلام" من كتاب القومية العربية والإسلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص (223).

[3]) المرجع السابق، ص (219).

[4]) هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، ط3، بيروت: دار الطليعة 2008، ص (26-27).

- **إعلاء شأن اللغة العربية لغة رسمية أولى**، فاللغة وعاء الفكر ومرآة نهضة الأمة، بل هي العامل الحاسم الذي يشكل هوية الفرد. فالعالم العربي اليوم يرى في اللغات الأخرى وخاصة الانجليزية سبيلا للنهوض، حتى باتت تتقدم على العربية شأنا وشرطا في العالم العربي، واللغة العربية باتت غريبة في ديارها وبين أبنائها، رغم أن اللغة تعد أبرز مقومات الاعتزاز والنهوض، لذا آن الأوان – وإن أتقن البعض اللغات الأخرى – أن تستعيد اللغة العربية مكانتها لتأصيل الهوية العربية وتعميق الانتماء للعروبة.

- **إيجاد حالة من المصالحة بين العربي وتاريخه**؛ لتعزيز ولائه وانتمائه لأمته، وذلك من خلال إعادة كتابة التاريخ العربي الإسلامي في كل أبعاده السياسية والحضارية، فالتاريخ العربي الإسلامي هو من نصيب العرب جميعا إلى جانب التاريخ الوطني المعاصر لكل دولة عربية، ولا بد من إعادة تناول التاريخ المعاصر على امتداد الوطن العربي بعلمية وموضوعية مع التنقيح والتحليل والتفسير والتنقية من المهاترات والمجاملات.

- **إعادة بناء الفكر العربي السياسي لدى الشعوب العربية** بناء صحيحا متزنا، ومعالجة العلاقة العالقة بين المصطلحات والمفاهيم التي ضج بها القرن الماضي، فأحدثت حالة من الفوضى والانحراف والانفصام في الفكر العربي، كمفاهيم القومية والإسلام والتي نوقشت في الصفحات السابقة، والدولة والدين، والحرية والاستبداد، والسياسة الشرعية والشرعية السياسية والتبعية والاستقلال وغيرها كثير من المفاهيم التي لا يتسع المقام لتناولها، غير أنها تشكل مفاصل في الفكر السياسي العربي المعاصر.

فالدولة والدين مثلا في الفكر العربي المعاصر تعد جدلية مازالت قائمة، إن فكرة فصل الدين عن الدولة والتي رافقت بواكير الفكر القومي العربي جاءت متأثرة بالقومية الأوروبية ومفاهيمها، وردة فعل على اضطهاد الأتراك للأقليات الدينية، إن فصل الدين عن الدولة في أوروبا كانت أمرا حتميا لأنهما منفصلان بسبب الطبيعة الأخلاقية للمسيحية، وعدم احتوائها لقواعد تشريع مجتمعي، لذلك انتهى الصراع بين الكنيسة والدولة بالفصل بينهما، وهو أمر غير قائم في طبيعة الإسلام الذي هو تشريع كامل، فالعرب لم يعرفوا سلطة دينية وأخرى زمنية أو تشريعا دينيا وآخر دنيويا بالمفهوم الكنيس الأوروبي، وعليه فإن فصل الدين عن الدولة هو فصل للتراث العربي بمضمونه الفكري والتشريعي والخلقي عن مضمون المستقبل العربي، أي إلغاء التاريخ العربي والحضارة العربية وجوهر الشخصية الحضارية العربية، وهو ما يصب في مصلحة الآخر (النظام الرأسمالي والشيوعي) لأنه يعني تحويل العربي إلى شيء غير العرب. كما أن العالم والمجتهد للشريعة – أي القانون الإسلامي – هو عالم بالقانون وهو ما يوازي مرتبة الفلسفة بالمفهوم الأوروبي، فرجل الدين في الحقيقة رجل القانون، وما تم في الغرب هو فصل سلطة الكنيسة عن سلطة الحكومة (السلطة)، أما في الإسلام فهذا غير ممكن ذلك أن الإسلام يمتلك نظريات وأنظمة وفقه قانون لمختلف نواحي الحياة، لذا ففصله عن الدنيا كان متعذرا[1]. كما أن المفاضلة بين الخلق في الإسلام قائمة على التقوى، دون تصنيف إلى رجال دين ورجال دولة وعامة. وما مهاترات بعض الحكام أنهم ظل الله على الأرض إلا ضلالا وإضلالا.

أما حالة الصراع بين الحرية والاستبداد في الوطن العربي فجدلية أخرى، فالأمة لا تزال ترزح تحت وطأة الاستبداد، والشعوب ما فتئت تتطلع للحرية، وما كانت ثورات الربيع العربي في العقد الثاني من الألفية الثالثة – وإن تعثرت – محاولة أولى لاسترداد الشعوب حقها في تقرير مصيرها واختيار من يحكمها وكيف يحكمها. لقد أورث الاستبداد الأمة ضعفا وجهلا وذلا وتشرذما.

[1]) نصر عارف، فلسطين والمشروع النهضوي العربي: قراءة في أفكار خالد الحسن، مجلة الدراسات الفلسطينية، 11(42): 90-128، 2000، ص (20-22).

يقول محمد عمارة في كتابه مفهوم الحرية في مذاهب الإسلاميين أن: الإمام خادم للأمة وفي حكم الوكيل عنها، والمكلف من قبلها بأداء مهام وظيفته...وهي بهذا المفهوم تكليف لا تشريف، وأنه في منصبه وسلطانه لا يستند إلى سلطة غيبية تزكيه أو تفويض إلهي، بل يستند إلى جماعة المسلمين الذين لهم إقامته والذين لهم تنبيهه إلى الخطأ، والعدول به إلى الصواب وكذلك عزله، فطاعة الإمام مشروطة بالعدل بين الناس.[1]

ويقول الكواكبي: إن المستبد عدو الحق وعدو الحرية وقاتلهما، يتجاوز الحد ما لم ير حاجزا من حديد، ويتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكم بهواه لا بشريعتهم، والمستبد يود لو تكون رعيته خلقت كالغنم درّا وطاعة، وعلى الرعية أن تكون كالخيل إن خُدمت خدمت، وإن ضربت شرست...[2].

ولتصحيح مسار الفكر السياسي الإسلامي القائم على فقه التكيف والتسويغ يدعو الشنقيطي في كتابه " الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي" بضرورة اعتماد مفهوم ومنطق الشرعية السياسية بدلا من منطق السياسة الشرعية، وشتان بين الأمرين، فالسياسة الشرعية مصطلح تاريخي وهو وليد فقه التكيف الذي يعني تكيف المبادئ مع واقع القوة القاهرة، والسعي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه تحت سقف الاستبداد السياسي بعد اليأس من تأسيس السلطة على أسس شرعية، أما الشرعية السياسية فهي مفهوم شرعي يستلزم تكييف الواقع مع متطلبات المبدأ، وهو ينبني على أمل صلب في الإصلاح وإيمان بوجوبه وضرورته وإمكانيته، ويتشبث بمحاكمة الواقع بالمبدأ، لا بتكييف المبدأ مع الواقع. ولا بد من التخلص من مذهب تبرير التعايش مع الاستبداد السياسي وتسويغه، بل لا بد من تجاوز الاستبداد السياسي والتخلص منه[3].

والأمثلة على الانحرافات الفكرية المعاصرة كثيرة وتحتاج إلى إعادة تصحيح وفق خصوصية الحالة العربية، لذلك غدت الحاجة لتخليص الفكر العربي من أسباب التشتت والفصام التي عاشها في القرن الماضي وحتى اليوم في ظل الصراعات الفكرية القائمة أولوية ملحة؛ للخروج من المأزق الفكري الذي تعيشه المجتمعات العربية.

المبحث الثاني: التكامل العربي .. المقومات والتحديات.. التدابير والأشكال في نظام الألفية الثالثة

يتكرر الحديث عن إمكانية تحقيق نهضة جديدة يكون التكامل العربي بؤرتها في ظل التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية، كما يتسابق المفكرون والمحللون في طرح أشكال النهضة القادمة، ورغم حسن توصيف الجميع لحالة التشرذم التي يحياها العالم العربي والاستباحة الخارجية وتعثر التنمية بكل جوانبها، ودقة تحديد معوقاتها ابتداء من عدم توافر الإرادة الحقيقة لدى النخب الحاكمة لتحقيق هذا التكامل، مرورا بضعف الحالة الشعبية وافتقارها لبوصلة المسار نحو الأهداف، وشرذمة الحالة الفكرية وتنازعها لدى النخب الفكرية، إلى غيرها من الأسباب والمعوقات البينية، مع ذلك تبقى حصيلة المحاولات

---

[1]) محمد عمارة، مفهوم الحرية في مذاهب الإسلاميين، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2009، ص (63).

[2]) عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، القاهرة: دار الكتاب المصري، 2011، ص (16-17).

[3]) محمد الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي، ط1، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2018، ص (71- 72).

الفكرية والعملية في طريق محاولة النهوض بفكرة التكامل العربي تمثل البداية التي قد تبنى عليها المحاولات القادمة.

المطلب الأول: التكامل العربي .. المقومات والتحديات

يقول ارسنت هاس أن التكامل هو العملية التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والثقافية نحو مركز جديد، تكون لمؤسساته صلاحيات تجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، ولها القدرة على صنع القرارات المهمة[1]. بينما يرى هانس فان جينكل أن التكامل الإقليمي هو: عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد تزيد من مستوى التفاعل مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية، الأمنية، السياسية والاجتماعية والقضايا الثقافية. أي أن الدول المنفردة داخل الإقليم يجمعها إقليم أوسع بحيث تكون درجة التكامل تعتمد على مدى رغبة والتزام دول السيادة بتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فاعلية[2].

ولعله من نافلة القول أنه لم يتح لمجموعة من دول العالم مقومات التعاون والتكامل قدر ما يتوافر للبلدان العربية. وقد يكون التكامل العربي خطوتها الأولى لتحقيق نهضة عربية كبرى، بل والتحول لقوة عظمى في ظل عالم متغير.

هذا وإن كانت تجارب التكامل الإقليمية في معظمها وجلت من بوابة التعاون الاقتصادي، فإن الحالة العربية في نظام الألفية الثالثة أحوج ما تكون إلى الولوج من بوابة السياسة والأمن أولا، ففي ظل ما تتعرض له المنطقة من الاضطراب والفوضى ومحاولات تجزئة المجزأ في ظل الخلافات السياسية بين الأنظمة الحاكمة الحالية، فإن مسألة التكامل العربي قد غدت ضرورة لا غنى عنها، ولا بد أن تقوم على زيادة سقف الثقة وتدابير الأمن، واعتماد مواقف منسجمة مع مصالح الدول الداخلة مجتمعة أكثر من اللجوء إلى دعم المصالح الضيقة. إن تحقيق التكامل العربي وإن واجه عددا من التحديات، إلا أن له من المقومات ما يدعم التسريع بقيامه، خاصة في ظل نظام الألفية الثالثة الذي تزايدت في ظله قيمة التكتلات الإقليمية كوسيلة لتجاوز حالة الفوضى وإرساء نظام دولي متعدد الأقطاب.

فإن كان القرب الجغرافي أحد أهم مقومات التكامل الإقليمي – وليس شرطا – فهو في الوطن العربي عامل قوي، إذ يمتد الوطن العربي على مساحة شاسعة تمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، أي على امتداد قارتين تتخللها مسطحات مائية تتحكم بمفاصل التجارة والثروات والقدرة على قوة الفعل في العلاقات الدولية. وإن كان أبرز مقومات التكامل كذلك هي الموارد والاحتياجات المتباينة، فإن الدول العربية تتمتع كل منها بمزايا على حساب الأخرى، ما يجعل تكاملها لا يقف عند توافر الثروات الطبيعية والموارد الأولية، بل يشمل التنمية البشرية والتعليم وامتلاك التكنولوجيا ورؤوس الأموال والأسواق، كما يتمتع الوطن العربي – في حال التوافق على التكامل الإقليمي – بالقدرة على تحقيق البعد الأمني، ومنع العوامل الخارجية من التأثير السلبي وتعزيز الواقع الاقتصادي، أي التخلص من حالة الضعف الناجمة عن التقسيم. خلاصة القول إن الوطن العربي يمتلك الكثير من الموارد الجغرافية والطبيعية والبشرية والمالية، ما يتيح المجال لتشكيل قوة عربية عظمى إن توافرت الإرادة[3].

---

[1]) Nikola Lj. Ilievski, MA, 2015, THE CONCEPT OF POLITICAL INTEGRATION: THE PERSPECTIVES OF NEOFUNCTIONALIST THEORY, Journal of Liberty and International Affairs | Vol. 1, No. 1, p6.

[2]) نسيمة طويل، التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية العدد3: 93- 118، 2018، ص(106).

[3]) أنس صبحي، مستقبل التكامل العربي: قراءة في مشروع الشام الجديد، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 23: 92- 113، 2021، ص(97-99).

ورغم الصورة المشرقة التي ترسمها حالة التكامل العربي للوطن العربي إذا ما كان، فإن التحديات لا زالت قائمة، رغم أن تجاوزها ممكن، فالقوى الخارجية الدولية والإقليمية مازالت تشكل تهديدا من خلال تدخلاتها في شؤون المنطقة، ولعل الخطأ الأكبر في سعي الدول العربية إلى تدويل مشاكلها والبحث عن الحلول من الخارج، وعدم رغبة الجهات الرسمية في حل أزمات المنطقة عربيا، كما أن التحدي الكبير يكمن في عدم الاستعداد للتنازل التدريجي عن الممارسة الحصرية للسيادة، وتحييد طموحات الشعوب، والإصرار على أن يكون قرار التكامل العربي - إن كان - من علٍ كما كان الحال عند الدعوة للوحدة العربية في القرن الماضي. ومن جهة أخرى هناك من يعتبر أن الكيان الصهيوني يشكل خطرا ومانعا كبيرا في وجه تحقيق التكامل العربي[1]، والأمر وإن كان صحيحا في ظل مواقف بعض الأنظمة العربية الحاكمة وسعيها للتطبيع على حساب الشعب الفلسطيني العربي والدعم الخارجي له، غير أنه من جهة أخرى قد يشكل أحد أهم الأسباب الدافعة لتحقيق التكامل العربي؛ للتخلص من هذا التهديد الذي يمعن في تجزئة الوطن العربي، وتعميق حالة الانفصال بين الحكومات وشعوبها.

المطلب الثاني: التكامل العربي سبيلا لنهضة الأمة العربية... التدابير والأشكال

إن البداية يجب أن تتأتى من خلال محاولة التغلب على عقدة الارتهان للدولة القطرية، ورسم استراتيجية جديدة لبناء منظومة عربية متكاملة، من خلال اتخاذ عدد من التدابير أهمها[2]:

- تحقيق مصالحة سياسية حقيقية بين الدول العربية على قاعدة الندية والمساواة دون تغول أو تعال، لأن الخلافات العربية – العربية هي مصدر ضعف المنطقة. ولا يمكن بحال إنجاز ذلك الأمر إلا من خلال الوصول إلى معرفة أسباب الخلافات والقضاء عليها.

- الارتقاء بنمط المؤسسات المكونة للمنظومة العربية، وتحييد المؤسسات التي عجزت طيلة القرن الماضي عن تحقيق طموحات الشعوب العربية وحل قضاياها التي بقيت عالقة حتى القرن الحالي، وبناء مؤسسات تتماشى ومتطلبات المرحلة وتشكيلها على أسس صحيحة بعيدة عن المحاصصة أو التغول، لتكون فاعلة قادرة على القيام بالدور المطلوب على مستوى الأمة.

- إعادة صياغة العلاقات بين الحكومات وشعوبها على قاعدة إعادة السلطة للإرادة العامة، ولا يمكن إجراء المصالحة بين المجتمعات العربية وحكوماتها إلا من خلال العودة إلى عملية اختيار القادة من خلال انتخابات حرة نزيهة ومنتظمة. وتكثيف الجهود للارتقاء بمنظمات المجتمع المدني في المنطقة، والعمل على إدماج الأقليات الدينية والعرقية، والاهتمام بحقوقها منعا لاستغلالها من أي قوى خارجية.

- الاستفادة من المشروعات الإقليمية الشرق أوسطية والمتوسطة الأخرى والتي كانت ولا تزال جزءا أصيلا من المحيط الإقليمي، والتي أحرزت نجاحات متميزة على الأصعدة الداخلية والخارجية. وبناء علاقات تعاونية معها على اعتبارها جزء من الدائرة الأولى المحيطة بالفلك العربي، وتقديم المصالح المشتركة ونقاط الالتقاء على أسباب النزاع، على أن تقوم العلاقات على أساس الندية والاستقلالية لا التبعية.

---

[1]) أمين العزام وعادل القاضي، النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية: الواقع والتحديات والمستقبل، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، 48 (4): 484-498، 2021، ص (488- 492).

[2]) بسمة توم، الاستمرار والانقطاع في خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية في الوطن العربي مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة مقارنة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، 30(2): 1-17، 2022، ص (13).

إن فكرة التكامل العربي مع محيطه الإقليمي الإسلامي ، وتدعيم روابطه ضمن دائرة التكامل الإسلامي تعد فكرة مهمة وأمرا رئيسا في تقوية حلقة التكامل العربي في نظام الألفية الثالثة. فشعوب المنطقة التي يجمعها ماض مشترك ومصير مشترك لا بد لها كما يقول داود أوغلو في كتابه " العمق الاستراتيجي" أن تتجاوز التراكمات السيكولوجية المتبادلة، وترسيخ الوعي بمصير إقليمي مشترك، والحفاظ على العلاقات البينية من مؤثرات التوازنات العالمية، وهو ما أكده جاسم سلطان في كتابه " الجغرافيا والحلم العربي القادم" بأن مثلث العرب والفرس والترك يمثل نسيج المنطقة التاريخي، وهذا النسيج التاريخي حين يجد معادلة من التعاون والتنسيق تكتسب المنطقة حصانتها في وجه قوى ما وراء البحار، وحين لا يجد معادلته الصحيحة ينقلب على ذاته ويدمرها. غير أن هذا التطلع لا يزال تعيقه عوائق عديدة منها: التحيزات القومية المتبادلة، والنفوذ الدولي المعيق لأي توافق بين أقطاب المنطقة، والأنانية السياسية الناتجة عن إمساك المستبدين بزمام الأمور[1].

هذا وقد تتعدد أنواع التكامل وصوره، وتتدرج الدول في تحقيقها أو تحقيق معظمها، ومن أهم ما يجب أن تشمله[2]:

- التكامل السياسي: وهو عملية ادماج بعض المؤسسات السياسية القومية، ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة إقليمية مشتركة، والتكامل السياسي لا يعني بالضرورة إلغاء الحكومات الوطنية، لكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض المجالات. وباستثناء نموذج الوحدة الفيدرالية الكامل فإنه لا توجد حاجة إلى مباشرة السيادة الكاملة على السياسات الداخلية للدول الأعضاء.

- التكامل الأمني: ويظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية، وينبني على افتراض أن الدول الأطراف تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بإسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة. والاعتقاد السائد أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة.

- التكامل الاقتصادي: ويتمثل في تكوين الأسواق الاقتصادية المشتركة، من خلال توحيد التشريعات الضريبية والجمركية، وإزالة العوائق أمام التدفق الحر للسلع والخدمات، وانسياب العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق.

- التكامل الاجتماعي: وهو عملية توسيع الولاءات الوطنية - لا إلغائها - من مستوى الدولة القطرية إلى مستوى الأمة، وترسيخ الأخوة العربية بين الشعوب، وتنمية الاتجاهات القومية العربية الإسلامية، وإحياء الوعي العربي الإسلامي .

إن هناك علاقة متلازمة بين التكامل والنهضة، فإذا ما نجح مشروع التكامل العربي فستقف الأمة أمام نهضة عربية جديدة، وأكبر مقومات النهوض العربي يمكن إجمالها في[3]:

---

[1]) محمد الشنقيطي، مرجع سابق، ص (89).

[2]) حمدوش رياض، مفهوم التكامل وأهدافه، https://www.politics-dz.com/، 2019.

(3) نعمة أديب وآخرون، التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية، تقرير الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، 2014، ص (195-196).

- الإرادة المستقلة: ركنها الأساسي استقلال الإرادة السياسية، أي عدم تبعية الحكم لغير إرادة الشعب ومصلحته، وقد كان هذا مطلب ثورات الربيع العربي، عندما ارتفع صوت الشباب مطالباً بالحرية للفرد والوطن.

- العلم المبدع: وهو العلم الذي يحقق شروط الكيان المستقل، ويستلزم إرادة نخب تعمل عن علم بما يريده الشعب الذي تمثل إرادته، فتطلق الطاقات المنتجة لخلق معارف جديدة وإبداع نظريات وتطبيقات تؤدي إلى التقدم المجتمعي والرفاه الإنساني.

- القدرة الفعلية: وهي نقيض القدرة الوهمية، وتنبثق عن الإرادة المتحررة من التبعية، والتي تحقق شروط القدرة على ما تريد.

- الحياة دائمة التجدد: تتحقق للشعوب ونخبها حياة فاعلة دائمة التجدد عندما تتوفر شروطها وأهمها: مشاركة الجميع في حوار دائم بين كل أفراد الجماعة وفروعها؛ ليكون المجتمع خلية تفكير في شروط العيش الكريم وطرق تحسينه. ومن وسائل ذلك توسيع مشاركة المجتمع المدني في الشأن العام بأبعاد الاقتصاد والثقافة، وبأبعاد الحكم والتربية.

- القيام الذاتي: إذ ينهض كيان فاعل في التاريخ عندما تلتقي الجماعة حول رسالة معينة، ويكون هذا الكيان ثمرة جهودها من حيث هي جماعة حية دائمة التجدد ذات قدرة مستقلة، تعمل بعلم وبشروط الإرادة الحرة. وهذا يعني بمفهوم الواقع دولة مستقلة.

إن رياح التغيير باتت تعصف في عالم الألفية الثالثة، وحالة اليقظة لدى كثير من الدول بأن النظام العالمي المعاصر يشهد تغيرا في المفاهيم والقوى وميزان القوة، في ظل إعادة تشكيل التحالفات التي تضمن الخروج من حلقة التبعية والاستقطاب، يفتح المجال أمام تغيير الواقع العربي كذلك، وتجديد المفاهيم التي قد تساعد في إعادة النهوض العربي والإسلامي.

الخاتمة:

في ظل استمرار وجود معوقات لتحقيق الوحدة العربية في نظام الألفية الثالثة، والذي يشهد حالة من اليقظة لدى كثير من الدول والقوى الصاعدة، وفي ظل تزايد قيمة التكتلات الإقليمية كوسيلة لتجاوز حالة الفوضى واستعادة الدور. فإن محاولة استلهام فكرة التكامل العربي بدلا من الوحدة العربية قد تكون وسيلة الأمة العربية للنهوض في النظام الدولي المعاصر. ومع ما تمتلكه الأمة العربية من مقومات التكامل فإن المجال لتشكيل قوة عربية عظمى أمر متاح إذا توافرت الإرادة، ورغم التحديات التي قد تعيق هذا التكامل، فإن البداية يجب أن تتأتى من خلال محاولة التغلب على عقدة الارتهان للدولة القطرية، ورسم استراتيجية جديدة لبناء منظومة عربية متكاملة، يملك فيها الهيكل الجديد شرعية قانونية وظيفية تمنحها له الوحدات المشكلة له. على أن يسبق ذلك عددا من التدابير من أبرزها: تحقيق مصالحة سياسية حقيقية بين الدول العربية على قاعدة الندية والمساواة دون تغول أو تعال، تحييد المؤسسات التي عجزت طيلة القرن الماضي عن تحقيق طموحات الشعوب العربية وحل قضاياها التي بقيت عالقة حتى القرن الحالي، وبناء مؤسسات تتماشى ومتطلبات المرحلة وتشكيلها على أسس صحيحة بعيدة عن المحاصصة أو التغول، وإعادة صياغة العلاقات بين الحكومات وشعوبها على قاعدة إعادة السلطة للإرادة العامة. إن مسألة التكامل العربي غدت ضرورة لا غنى عنها، ولكن لا بد أن تقوم على زيادة سقف الثقة وتدابير الأمن،

واعتماد مواقف منسجمة مع مصالح الدول الداخلة مجتمعة أكثر من اللجوء إلى دعم المصالح الضيقة. هنالك علاقة متلازمة بين التكامل والنهضة، فإذا ما نجح مشروع التكامل العربي فالأمة العربية ستستشرف نهضة عربية جديدة.

وعليه توصي الدراسة بضرورة الأخذ بفكرة التكامل العربي كصورة من صور التكتلات الإقليمية الدارجة في النظام الدولي المعاصر، وتأسيس هيكل إقليمي جامع وجديد تقر له الوحدات السياسية الوطنية بصلاحيات حقيقية تجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، لها القدرة على صنع القرارات المهمة، وتمتلك التفويض في بعض المجالات، أي أن يمتلك الهيكل الجديد شرعية قانونية وظيفية تمنحها له الوحدات المكونة له. وأن يمتلك الهيكل الجديد أدوات تنفيذية ملزمة للأعضاء، أي يمتلك الهيكل القوة التنفيذية القادرة على إجبار الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها.

المراجع:

المراجع العربية:

الكتب

- أديب، نعمة وآخرون، التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية، تقرير الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا).

- جعيط، هشام، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي ط3، دار الطليعة: بيروت، 2008.

- الشنقيطي، محمد، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية: الدوحة، 2018.

- الصلح، منح، الفصل الخامس " التمايز والتكامل بين القومية العربية والإسلام" من كتاب القومية العربية والإسلام، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1988.

- عمارة، محمد، مفهوم الحرية في مذاهب الإسلاميين ط1، مكتبة الشروق الدولية: القاهرة، 2009.

- الكواكبي، عبد الرحمن، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار الكتاب المصري: القاهرة، 2011.

المجلات الدورية

- أمين، جلال، مستقبل القومية العربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 82: 33-45، 2021.

- توم، بسمة، الاستمرار والانقطاع في خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية في الوطن العربي مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة مقارنة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، 30(2): 1-17، 2022.

- صبحي، أنس، مستقبل التكامل العربي: قراءة في مشروع الشام الجديد، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 23: 92- 113، 2021.

- طويل، نسيمة، التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد3: 93- 118، 2018.

- عارف، نصر، فلسطين والمشروع النهضوي العربي: قراءة في أفكار خالد الحسن، مجلة الدراسات الفلسطينية، 11(42): 90-128، 2000.

- العزام، أمين والقاضي، عادل، النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية: الواقع والتحديات والمستقبل، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، 48 (4): 484-498 2021.

المواقع الالكترونية

- التوبة، غازي، الفكر القومي العربي وإعاقة النهضة، https://www.aljazeera.net/، 2009.

- رياض، حمدوش، مفهوم التكامل وأهدافه، https://www.politics-dz.com/، 2019.

المراجع الأجنبية

- Nikola Lj. Ilievski, MA, 2015, THE CONCEPT OF POLITICAL INTEGRATION: THE PERSPECTIVES OF NEOFUNCTIONALIST THEORY, Journal of Liberty and International Affairs | Vol. 1, No. 1, p6.